مخطوطة

حاشية الصعيدي على شرح السنباطي على البسملة

المؤلف

علي بن أحمد بن الصعيدي (العدوي)

الصغرى على السنباطي على البسملة

[illegible]

بالعلم الاعلى بن شمس [illegible]

[illegible]

[illegible] على السنباطي

شرح السنباطي

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي افتتح كتابه ببسم الله الرحمن الرحيم واردف
ذلك بحمد ذاته الوهاب الفتاح العليم والصلاة والسلام على
من عمت اسراره وفاضت انواره على كواهل امته وحامل ملته
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وحزبه وجماعته وبعد فيقول
الفقير الى الله علي الصعيدي المالكي لما من الله بفضله العميم
وخيره الجسيم بمطالعة شرح الامام العلامة والرحلة الفهامة
شيخ المحققين وسيد المدققين الشيخ احمد بن الشيخ الحجة الشيخ
احمد بن القطب الكبير والعلم الشهير الشيخ عبد الحق السنباطي مع
الاخوان اعلى الله لي ولهم الاربة في الجنان بدون سبق عذاب
ولا ملام ولا عتاب وظهر بعض ما يتعلق بالنسخ المذكور توضيح الخفي
منه والمستور فاجبت ان اقيدها خوف ضياعها فعذهب السعي
في تحصيلها وجمعها جعلها الله خالصة لذاته الكريمة وسببا
للظفر بحالة مستقيمة يعتبرها بلوغ الامنيات ودفع الدواهي
امين وحيث اشرت برمز شيء فهو اشارة الى الشيخ المحقق
والسيد المدقق ابي بكر الشنواني شارح هذا الكتاب اوضح فهو
اشارة للشيخ العلامة الحلبي شارحه ايضا واستمد من الله
التوفيق والسلوك في اقوم طريق انه على ما يشاء قدير وبالاجابة
جدير قوله الحمد هو اصله النصب لانه من المصادر التي تنصب
بافعالها المضمرة الا انه عدل عنه الى الرفع ليدل على ثباته له
ودوامه دون تجدده وحدوثه شيئا فشيئا كما ذكر ظهر سر نصب
سلام ورفعه في قوله تعالى حكاية عن الملائكة وابراهيم قالوا سلاما
قال سلام كانهم حيوه بالجملة الفعلية الدالة على التجدد والحدوث فنصبوا

سلاما

سلاما فاجابهم بالجملة الاسمية الدالة على الدوام فرفع لانه ابلغ
والحاصل ان الجملة الاسمية تدل على الدوام والثبات بقرينة
والفعلية المضارعية تدل على التجدد شيئا فشيئا كذلك اي بقرينة
وبدونها لا تدل الاسمية الا على الثبوت والفعلية لا تدل الا
على الحدوث اي الوجود بعد العدم والجملة الفعلية الماضوية تدل
كفيدة الدلالة اي الوجود بعد العدم لا غير والاسمية التي خبرها مضارع
كالجملة الفعلية المضارعية تدل على التجدد شيئا فشيئا بقرينة والوجود
بعد العدم بدونها والتي خبرها ماض كالجملة الماضوية وقد تقدمت
وقدم هنا لفظ الحمد على لفظ الجلالة لان المقام مقام افادة الحمد
لا افادة اختصاصه به تعالى فقد تعلق بذكر الحمد من بدء صمام
به وان كان تقدم اسم الله اولى في نفسه ومن ثم لما كان المقام
مقام افادة اختصاص الحمد بالله تعالى في بعض المقامات قدم لفظ
الجلالة وذلك في قوله تعالى فلله الحمد وان كان الاختصاص مستفادا
من جملة الحمد ايضا لانه بطريق اللزوم وترك العاطف اما نظرا
لاختلافهما بالخبرية والانشائية بجعل الاولى خبرية لفظا انشائية
معنى والثانية خبرية لفظا ومعنى او بالعكس كما ذكره بعض من حقق
لانه يكون بينهما كمال الانقطاع الموجب لترك العاطف واما اشارة
الى استقلال كل منهما بالافادة اي ولو اتى بالعاطف لافاد التابعية
المنافية لذلك على تقدير ان يكونا خبريتين لفظا ومعنى والجامع
موجود وقدمت البسملة على الحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وتقوية
حديث البسملة على حديث الحمدلة تنبيها على الاول يجوز ان يكون
اراد بالحمد مصدر المبني للفاعل اي الكون حامدا ومصدر المبني
للمفعول اي الكون محمودا معا والاقرب ارادة والله اعلم الثاني فقط

الثاني وقع خلاف في الحمد الوارد في الحديث الحث على الابتداء به هل هو
اللغوي او الاصطلاحي فذهب الى الثاني بعض الشيوخ والى الاول
العلقمي قائلا ان اللفظ يحمل على معناه اللغوي ما لم يعرف عنه صارف
وهو الظاهر قوله كما ينبغي الكاف مفعول مطلق اي الحمد لله حمدا يماثلا
للحمد الذي ينبغي او بمعنى على اي الحمد مختص بالله حالة كونه اتيا
على الوجه الذي ينبغي ولفظ ينبغي حقيقة في مطلق الطلب
كما هو ظاهر عبارة الاساس وفي الطلب الموكد الغير الجازم كما هو
ظاهر عبارة المصباح والذي يرجع اليه في هذا الكتاب الاول وحينئذ
فالمعنى حمدا مماثلا للحمد الذي يطلب او على الوجه الذي يطلب ويجوز
ان يكون مجازا مرسلا من استعمال اسم الملزوم في اللازم اي حمدا
يماثلا للحمد الذي قوله او على الوجه الذي يليق قوله لجلال لا يخفى انه
على تفسير ينبغي بيليق تكون اللام بمعنى الى للتعدية اي على
الوجه الذي يليق لجلاله وجهه الدائم واما على تفسيره بيطلب
فهي للتعليل اي يطلب لاجل جلال اي عظمته وهو من الصفات
الجامعة فتتولد جل تكبر اشارة للصفات الثبوتية وجل من كذا
اشارة للصفات السلبية ويجوز ان تكون الاضافة حقيقية وان تكون
من اضافة الصفة للموصوف تاويلا جلال جليله قوله وجهه اي
ذاته على طريقة الخلف فهو من اضافة الشيء الى نفسه وهي جائزة
على التحقيق الذي هو مذهب الكوفيين عند اختلاف اللفظ واما
على طريقة السلف من ان لله وجها منزها عن الجارحة ولا يعلم حقيقته
الا هو فالاضافة حقيقية قوله الدائم صفة للمضاف او المضاف اليه
اي الذي لا يقبل لحوق العدم لا الذي لا يلحقه عدم لوجوده في دار
كالجنة قوله والصلاة والسلام الخ اي بالعاطف على جملة الحمدلة اشارة

الى ان

الى ان جملة الصلاة منشأة بالنفس مستقلا بذاتها بل وجوده من
غيره وهو النبي صلى الله عليه وسلم وامتثالا لما ورد في بعض الروايات
الواردة في شأن الابتداء كل كلام لا يذكر فيه فيبدأ به
وبالصلاة على محمد اقطع محق من كل بركة اي بالعاطف
منها ولم يرد في رواية الحمد وما ذكرناه من التعطف ان جملتها
خبرية لفظا وانشائية معنى لانه يكون حينئذ بين الجملتين التوسط
بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال فقد ذهب بعض الشيوخ الى ان جملة
الصلاة كذلك ووجهه بقوله لان المراد من الصلاة التعظيم وانها
موضوعة للقدر المشترك وهو الاعتناء بالمصلى عليه وحينئذ
يجوز ان يكون الملحوظ بها ما يليق بها بحسب المقام من تعظيم
الشخص المصلى اياه صلى الله عليه وسلم لان الاخبار بان الله
المعظم عظمه تعظيم له صلى الله عليه وسلم واعتناء بالمصلى عليه
لا افادتكم مضمونها لا لازم الافادة والخبر يذكر عن الخبرية لانها
اذا نظر لمجرد مفهومها يحتمل الصدق والكذب واليه اشار بعض
بقوله ولو لم يكن فيها الا اظهار المحبة كان ذلك كافيا او خبرية
لفظا انشائية معنى لما ذكر ايضا من التوسط بين الكمالين
واما ان جملتها خبرية والاخرى انشائية فيكون بينهما
كمال الانقطاع فلا يصح العطف فتكون الواو للاستئناف والصلاة
اسم مصدر صلى وعدل عن المصدر الذي هو التصلية لايهام ما لا
يليق وهو الاحراق قوله والسلام ليس القول عن المصدر هنا
لايهام بل لمشاكلة المعطوف عليه اي بالعاطف فيه لانه من عطف
المفرد والمناسبة موجودة ولموافقة صلوا عليه وسلموا تسليما
قوله على سيدنا اي كائنا على سيد فالمجرور متعلق باستقرار تعميمه

مستمر الان معنى بدا الشي انشاه بخلاف بدا به جعله اولا كما قاله
الجعبري قوله وحديث كل كلام معطوف على حديث كل امر الخ
ويقال فيه ما قيل في المعطوف عليه وفي التعبير به دون امر
اشارة الى ان الافعال لا يطلب البداءة فيها بالحمدلة فان قلت
انه مفهوم لقب ولا معول عليه على التحقيق قلت نعم الا انه
لم يرد ما يدل على العموم فيقتصر على الخاص من تلك الحيثية
فان قلت الكلام من الافعال وقد طلب فيها الحمد لله قلت
هو من الاقوال فان قلت يتحقق بالكتب دون اللفظ به
والكتب فعل لا قول قلت هو قول حكما لان القلم احد اللسانين
او نظرا الى المدلول الذي هو الالفاظ لا بما هو مدلول له للمنفوي
كما تقدم قوله فهو اجذم ادخل الفا في الخبر لشبه المبتدا بالشرط
في العموم ثم هو راجع للروايتين الاولى رواية ابن حبان
فقد اخرج كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
فهو اجذم وروى الخطيب في جامعه عن ابي هريرة كل امر ذي
بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم اقطع وفي رواية
كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله فهو ابتر بباء واحدة ليس
ثم رواية فيها ببسم الله بباءين بدون الرحمن الرحيم وهي
مختومة بقوله فهو ابتر فظهر ان الرواية المتعلقة ببسم الله
وردت بالالفاظ الثلاثة ابتر واقطع واجذم واما رواية الحمد
فقد علمت من كلام الشارح وردها اجذم وفي حديث قرة عن
الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة لا يبدا فيه بحمد الله فهو اقطع
اخرجه ابو عوانة في صحيحه واصحاب السنن وظاهر عبارة المص
في بعض كتبه ان ثم رواية كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله

فهو

فهو اقطع وفي رواية للامام احمد في مسنده كل امر ذي بال لا يفتتح
بذكر الله فهو ابتر او قال اقطع هكذا هو في مسنده على الترديد والحاصل
ان الالفاظ المحمولة المفيدة لقطع البركة ثلاثة والروايات في
المبدوء به خمسة بسم الله وبسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله
وبحمد الله وبذكر الله واذا ضرب في الثلاثة المتقدمة تخرج
خمسة عشر فما قد علمت الوارد منها بحسب ما اطلعت
عليه من الكتب التي بايدينا كتصور باغنا واضمحلال حالنا
فعليك بالتحقيق في هذا المقام المضيق فاسده ادخاله الفا
في الخبر ليس في اكثر الروايات ذكره الشهاب قوله وهو بمعنى اقطع
اي وهو ات بمعنى اقطع اي وهو ات بمعنى لفظ اقطع فالاضافة
حقيقية او بمعنى هو اقطع فالاضافة للبيان اي الوارد
في الرواية الاخرى اي بحسب معناه الاصلي كما قال صاحب المصباح
لا يعني من تمام به الجذام تقطع اصابعه لانه لا يقال فيه
اجذم وانما يقال مجذوم هذا حاصل ما لصاحب المصباح وبعض
ذهب الى انه يقال له اجذم كما عليه الجاهوس ولذا قال بعض
الشراح والاجذم لغة من ذهبت اصابع كفيه واما بمعنى
انه مقطوع البركة فلا يتعين بالقطع بل وبمعنى ابتر وخلاصته
ان الثلاثة بحسب المعنى المراد المقصود منها ان الكتاب
اذا لم يبدا فيه بشي مما ذكر يكون مقطوع البركة وقوله اي مقطوع
البركة بيان للمقصود من قوله هو اقطع فيجري على انه من باب
التشبيه البليغ محذوف اداة التشبيه وعلى انه استعارة
لمقطوع البركة على حد ما قيل في زيد اسد اي لا بركة فيه فلا
يعتد به شرعا اي من حيث كماله فلا يرد ما يقال ان الفعل اذا لم يعتد

تقديرها انه شبه التباس الصلاة والسلام بمصلي عليه بالتباس المستعلي
بالمستعلي عليه الذي هو الاستعلا المطلق وقدر استعارة اسم المشبه
به للمشبه ثم سري التشبيه الى المعنيين الجزئيين واستعير لاعلى
من معناها الجزئي الذي هو الاستعلا الخاص للالتباس الجزئي
الذي بين الصلاة والسلام والنبي صلى الله عليه وسلم ولا يشترط
ان يكون للمعنى المجازي المستعار له لفظ بالخصوص والسيد هو
الذي يفزع اليه في المهمات ولا شك انه صلى الله عليه وسلم يفزع
اليه فيها دنيا وفي الموقف وفي الجنة فهو سيد في كل موطن وفي
جميع الازمان لا يخال الجنة ليس فيها مهم لانها دار امان لانا نقول
مراده بالمهم العلوم والمعارف التي ترد عليهم من تجلي الحق جل اسمه
عليهم وهو صلى الله عليه وسلم طريقها في حصولها لهم ولو بواسطة
فلا ينافي ما قيل ان العلما يفزع اليهم في الجنة في تحصيل العلوم الالهية
لا الظاهرية اذ لا تكلف فيها ويجوز ان يراد بالمهم ومنها رفع الدرجات
ايضا فانه عليه الصلاة والسلام يشفع لقوم بذلك وفيه اطلاق
السيد على غير الله تعالى وهو جائز مل المطلوب في مثل هذا المقام خلافا
لمن منعه مستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم من قال له يا سيدنا السيد
هو الله فانه اجيب عنه بان المراد انه الحقيقي بالسيادة واطلاقه على
غيره انما هو بطريق العارية وبما يدل على جواز اطلاق السيد
على غيره تعالى قوله تعالى في يحيى وسيدا وقوله صلى الله عليه
وسلم في الحسن ان ابني هذا سيد وغير ذلك والاضافة فيه للتوريث
العهد الخارجي اي السيد المعين المعلوم عند اهل الملة اي سيد الامم
او البشر او المخلوقات ولا يرد ان فيهم من هو ناقص وتفضيل الكامل على
الناقص نعم لانا نقول ذاك اذا فضل على الناقص من حيث خصوصه

كما اذا

كما اذا قيل السلطان افضل من الزبال اما من حيث العموم فلا كما اذا
قيل الشيخ افضل اهل عصره كليهم قوله محمد بالجر بدل او عطف بيان
وبالنصب مفعول لفعل محذوف اعني محمدا وبالرفع خبر لمبتدا
محذوف وهو الوجه لان البدل تابع والمفعول فضلة والخبر عمدة
وكان المسمى عمدة لا تابع ولا فضلة فاللائق ان تكون الاسم
كذلك قوله الفاتح اي الاول باعتبار عالم الارواح لان الارواح
مخلوقة قبل الاجساد بالاجماع على ما ورد في خبر صحيح خلافا لمن يقول
ان الارواح مخلوقة بعد الاجسام فتخلق الروح حين يريد الله دخولها
في جسمها فاذا علمت قوة الاول تعول عليه وروح المصطفى صلى الله
عليه وسلم سابقة في الخلق على ما عداها كما ذكره بعضهم قوله الخاتم
بكسر التا اي الاخر او بفتح التا اي الذي ختم به وسياتي بيان
ذلك في كلامه وهذا باعتبار عالم الاجساد وخلاصته ان النبي صلى
الله عليه وسلم اول الانبيا واخرهم باعتبار ما ذكرنا اما باعتبار
الحالة الاولى فظاهر واما باعتبار الحالة الثانية فلانه ختم او
شريعته وعدم ناسخ فهو العاقب الذي يحشر الناس على
قدمه قوله وعلى اله اتى بعلى ردا على الشيعة القائلين بعدم
الفصل بينه وبين اله بعلى يروون في ذلك حديثا لا اصل له واشارة
الى ان القدر من الصلاة الذي يخص الال والصحب لا يساوي القدر
الذي يخصه صلى الله عليه وسلم والال في مقام الدعا تعمان امته
او امة الاجابة وقيل ان الاصح الثاني وفيه جواز الصلاة على غير
الانبيا تبعا وامتثالا لا منكره على المعروف وقيل يحرم وصلاة
النبي صلى الله عليه وسلم على ال ابي اوفى قيل من خصايصه وقيل
لبيان الجواز وال اصله عند سيبويه اهل وقيل اول واختاره غير

واحد ولا يضاف الا لمن له شرف من العقلا الذكور فلا يقال ال الشيطان
ولا ال مكة ولا ال فاطمة قال الفاكهاني جمهور العلما على جواز اضافة
ال الى الضمير وهو الصواب لكن الاولى اضافته الى المظهر قوله واصحابه
جمع صحب سماعا الذي هو اسم جمع لصاحب او جمع له قولان
بمعنى الصحابي الذي اجتمع به صلى الله عليه وسلم مومنا وبات
على ذلك فان قلت لا يخفى انه لو عبر بصحب لافاد المقصود من
تعلق الصلاة والسلام بجميع الصحابة فما عبر به مع كونه اخص
وايضا فلا فايدة في ذلك الجمع لمساواته لمفرده في تعميم جميع
افراد الصحابة قلت عبر به اشارة الى ان اصحابه جماعات متفاوتون
في المرتبة كما هو مقرر اي من حيث ملاحظة العدول عن صحب
او دفعا لتوهم ارادة جماعة مخصوصة منهم لو عبر بصحب
لان الجمع يتحقق في ثلاثة فوق وعطف الاصحاب على الال
من عطف الخاص على العام ونكتته ظاهرة وهي عظم شرف ذلك
الخاص حتى كانه لذلك نوع اخر غير الاول قوله الاماجد جمع ماجد
كما افاده بعض الشراح على غير هذا الكتاب والماجد هو الكامل في
الشرف والكرم وقال في المصباح رجل ماجد كريم شريف والظاهر
ان الاماجد جمع امجد الذي هو افعل تفضيل كما قيل في احاسن
انه جمع احسن واما قيل انه جمع امثل وكذا يقال في اكارم انه جمع
اكرم فيفيد مدحهم بانهم اكرم واشرف من غيرهم فان قلت يكون
الاكارم حينئذ من قبيل ذكر الخاص بعد العام ولا بد له من نكتة
قلت نكتته ان التحلي بصفة الكرم اشرف الاوصاف فقد ورد
مرفوعا السخي قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة
بعيد من النار والبخيل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة

قريب

قريب من النار وغير ذلك مما ورد والكريم هو ذو الجود وقيل المقتدر على
الجود ومرجعهما الى القدرة والفعل وقيل معناه العلي المرتبة فهو
يرجع الى صفة اضافية فالمعنى والظاهر انه على الاول صفة
فعل وعلى الثاني صفة ذات بنوع تسامح قوله وبعد الواو للعطف
عطف قصة على قصة والعامل فيه بعد ما يفهم من السياق كما قيل
والحاجة الى جعل الواو نايبة عن اما وتكون الفا زايدة او انها في
جواب اما المعوض عنها الواو ولما بينها وبين اما من المناسبة
من حيث ان الواو للربط بين المتعاطفين او المتعاطفات وانها
للربط بين الشرط والجزا وخصت من بين ادوات العطف لانها ام
ادوات العطف وهم يخصون الامهات بمزيد احكام تنبيه
في المصباح بعد ظرف مبهم لا يتم معناه الا بالاضافة لفظه وهو يكون
متراخيا عن السابق فان قرب منه قيل بعيده بالتصغير كما يقال
قبل العصر فاذا قرب قيل قبيل العصر بالتصغير اي قريبا منه
ويسمى تصغير التقريب وجاء زيد بعيد عمرو اي متراخيا زمانه
عن زمان مجي عمرو وانتهى تحلت وقد صار حقيقة عرفية في الزمن
المتاخر ولو بدون تراخ قوله فهذه المشار اليه العبارات
الذهنية لا العبارات الخارجية لانها اعراض تنقضي بمجرد النطق
بها فتعذرت الحظية على التالي ام لا واستعمال اسم الاشارة
الموضوع للاخرى من خزيات المشار اليه المحسوس بحاسة البصر
في تلك العبارات استعارة تصريحية لتنزيلها منزلة المشار اليه المحسوس
حينئذ اذا قلت سمعت هذا الصوت يكون مجازا لانه لم يكن محسوسا
بحاسة البصر وان كان محسوسا بحاسة السمع وكانه لما تعدد الموضوع
له نزل منزلة كلي فلا يرد ما يقال ان الاستعارة مبنية على جعل المشبه

من امراد المشبه به تنبيه لابد من تقدير اي نوع مفصل هذا شرح
بناء على ان ما في الذهن مجمل واسما الكتب من قبيل علم الاجناس
او لاصاحة لتقدير بناء على ان ما في الذهن مفصل وهي من قبيل
علم الاشخاص او يقدر الاول فقط بناء على ان ما في الذهن مفصل
وهي من قبيل علم الاجناس او الثاني فقط بناء على ان ما في الذهن
مجمل وهي من قبيل علم الاشخاص هذا ما يفاد مما كتبه المحققون
قوله شرح اي ذو شرح اي كشف وايضاح او شارح اي كاشف موضح
فهو مجاز مرسل مجاز عقلي في الاسناد لان الشارح حقيقة
المعلق او صورة نفس الكشف والايضاح مبالغة الاوجه الثلاثة
التي في زيد عدل او ان شرح لوحظ كونه علما على التاليف المخصوص
لكن يحتاج لتقدير مضاف اي مسمى شرح قوله لطيف اللطف في الاصل
دقيق العوام او الشفاف الذي لا يحجب عن ادراك ما وراءه فاذن
يجوز ان يكون في العبارة استعارة تصريحية تبعية او مجاز
مرسل على الوجهين اما تقريرها في الاول فنقول شبه دقة الكلام
برقة العوام لعلاقة المشابهة في احتياج كل الى مزيد تامل وقد
استعارة اسم المشبه به وهو اللطف للمشبه ثم اشتق من
اللطف لطف بمعنى دق واما تقدير المجاز المرسل فيه فهو
ان رقة العوام تستلزم دقة النظر فاطلق اللفظ واريد به لازمه
في الجملة وهو مجاز بتبعي وتقديره ظاهر واما تقريرها في الثاني
فنقول شبهت سهولته بالكون شفافا وقد استعارة اسم
المشبه به وهو اللطف لسهولته واشتق من اللطف لطف
بمعنى سهل اي سهل ادراك معناه واما تقدير المجاز المرسل فهو انه
يلزم من كون الامر شفافا سهولة ادراك ما وراءه فاطلق اللفظ واريد

لازمه

لازمه في الجملة وهو في المقام سهولة ادراك مدلوله قوله على
المقدمة وصف كان شرح وهو شبيه بالجملة والوصف بالمفرد
كما يقدم على الوصف بالجملة يقدم على الوصف بما هو شبيه بالجملة
وذلك لان المفرد كما هو مقدم على المركب طبعا فالمقدم وضعا وتقرير
الاستعارة الجاري في قوله على سيدنا محمد هنا والمقدمة في
الاصل اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم او المتعدي نقلت
علما على هذا الكتاب الصغير لما انه مقدم على غيره من الكتب
الكبار الموضوعة في ذلك الفن او لانه مقدمة لمطلق الكتب
لكونها مشتملة على البسملة والحمدلة محتاج الحال الى تحقيق
ما يتعلق بهما ولا يتحقق غاية التحقيق الا بوضع كتاب فيه
كهذا او لانها مقدمة من صنفها على غيره ممن لم يدركها هذا
ان ثبت تسميتها بالمقدمة وعلى تقدير عدمه فتكون اسم الفاعل
باقيا على اصل وضعه ويكون المعنى هذا شرح لطيف على الالفاظ
المجموعة المتقدمة على غيرها من كتب هذا الفن او من العلوم
اي المتقدم تعاطيها على تعاطي غيرها من العلوم او المقدمة للطالب
الذي انعمها على اقرانه ممن لم يدركها قوله وضعها اي جعلها
شيخ الاسلام اي انشاها قوله شيخ اما مصدر بمعنى شيخ
شيخا وصف به كعدل وصف او صفة كسيد مخفف سمي شيخا
لما حوى من كثرة المعاني المقتضية للاقتداء به في ذلك الفن
لا لكبر سنه قال الراغب واصله من طعن في السن من غير واسطة
عمي كثر علمه قوله شيخ الاسلام يجوز ان يريد المعنى الفلي لكون
ذلك صار علما بالغلبة على هذا الامام لانه اذا اطلق شيخ الاسلام
لا ينصرف الا اليه او لكونه يتولى القضاء وشيخ الاسلام علم بالغلبة

على كل من تولاه وهو وصف مدح بهذا الاعتبار ايضا لانه لا يتولى
القضا الا المجتهد او امثل مقلد والاضافي لكونه رئيسا في العلوم
قد انتشرت علومه في الافاق وسلم له فيها اهل الخلاف والوفاق
اي شيخ اهل الاسلام قوله عمدة العمدة ما يعتمد عليه اي يتكا
لتحصيل الراحة تحسينا له ان يكون تشبيها بليغا بحذف
الاداة او استعارة تصريحية للحي على حد ما قيل في زيد اسد
وال في العلما للاستغراق لما انه قد وفق في كل فن حتى الفنون
التي لم يظهر له فيها تاليف قوله الاعلام بفتح الهمزة جمع علم
بفتحتين العلامة او الراية او منصوب في الطريق يهتدى
به او الجبل الطويل ومطلقا فعلى ما عدا الاخيرين اما استعارة
للمهتدي بهم او تشبيه بليغ بحذف الاداة والعلاقة المشابهة
في الاهتدا وعلى الاخيرين كذلك لكن العلاقة المشابهة في
مطلق الرسوخ قوله خاتمة اي اخر المحققين والتا للتاكيد
كونه خاتما لهم اي فكانه يجعل خاتمهم تحقيقا والمحققين
جمع محقق والتحقيق كما قال بعض اثبات المسئلة بدليلها
والتدقيق اثبات دليل المسئلة بدليل اخر متبينا متباين
كما قال الكمال المقدسي ويصح كون التدقيق اخص بان يقال
التحقيق تفعيل من حق يحق فهو اثبات المسئلة بدليلها
سوا كان على وجه فيه دقة ام لا والتدقيق اثباتها بدليل
على وجه فيه دقة سوا كانت الدقة لاثبات دليل المسئلة
بدليل اخر او لغير ذلك مما فيه دقة طبلاوي والتنميق الاتيان
بعبارة موافقة للنحو والتوفيق الاتيان بما موافقة للشرع
والترقيق الاتيان بعبارة فصيحة بليغة حلوة كذا قرره بعض
الاشياخ

الاشياخ واراد بالنحو ما يشمل علم المعاني والبديع قوله ذي الملة
اي من دين او نفس الذي مبالغة قوله الملة اي اصل الملة الحق
اولا حاجة لذلك وكان الملة والدين بدونه في غاية الاضمحلال
والملة والدين الاحكام الشرعية فباعتبار كونها تملى اي
تكتب يقال لها ملة وباعتبار كونها يتدين بها اي يتعبد
بها يقال لها دين فاللفظان متساويان لا مترادفان قوله
ابو يحيى كنيته وزكريا اسمه لكن في كلامه تقديم اللقب
على الاسم وهو غير جائز والجواب ان محل ذلك اذا لم يشتهر
باللقب والاجاب او انه سمي على طريقة المورخين الجوزي
ذلك قوله الانصاري نسبة للانصار خانه وان كان جمعا
الا انه صار علما بالغلبة على اهل المدينة من الاوس والخزرج
الذين نصروه صلى الله عليه وسلم واووه رضي الله عنهم
وكتب بعض ما نصه ان قلت العباس ناصري او نصري لانه
انما ينسب للمفرد وقد اختلف في مفرده على قولين ناصر
او نصر قلت اجاب المص عنه في الغطا وهو وشرح الشافية
بانه لما صار علما بالغلبة وجب بقاوه على لفظه كما في مساجد
نسبة الى المساجد انتهى قوله الشافعي نسبة للشافعي اي من
حيث انه تابع له في الفروع الامام المشهور والمحسوب في الصدور
بحذف يا النسبة في المنسوب اليه قوله في الكلام الخ متعلق
بقوله وضعها من وضع الخاص في العام اي جعلها من افراده
وايضاح ذلك ان المقدمة اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على
المعاني المخصوصة وحينئذ يحقق من ظرفية الخاص في العام اي
جعلها من افراد العام اي من افراد الكلام الخ وقوله على البسملة

صفة للكلام اي الكلام الكائن على البسملة على ما يفهم جوازه من كلام
سعد الدين في بحث ترك المسند في شرح المفتاح وان كان المشهور
تعديته او اسما منكرا او حالا وفي الكلام استعارة تبعية كما تقرر
او اراد بالكلام التكلم فيكون قوله على البسملة متعلقا به لا بمحذوف
الا ان الظرفية تكون مجازية عن الملابسة اي جعلها ملتبسة
بالتكلم على البسملة اي مجازا استعارة تبعية وتقريرها ان
تقول شبه مطلق التباس مقدمة بتكلم بالتباس الظرف
بالمظروف وستعير اسم المشبه به للمشبه فسري التشبيه
الى التباس المقدمة المذكورة بالتكلم الجزئي والتباس الظرف
بالمظروف الجزئي فتستعير لفظ في الموضوعة لالتباس الظرف
بالمظروف الجزئي لالتباس المقدمة بالتكلم الجزئي اي التي
وضعها ملتبسة بالتكلم من التباس المتعلق بفتح اللام بالمتعلق
بكسرها قوله على البسملة البسملة في الاصل مصدر بسمل اذا
قال بسم الله الرحمن الرحيم والحمدلة كذلك مصدر حمدل اذا قال
الحمد لله كالحوقلة مصدر حوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله
وهذا شبه بيان النحت في النسب حيث ياخذون اسمين
وينحتون منهما لفظا واحدا وينسبون اليه كقولهم حضرمي
وعبقسي نسبة لحضرموت وعبد القيس قوله وغيرها الو لما كان
المقصود بالذات التكلم على البسملة والحمدلة والتكلم على
غيرهما بالعرض نص عليهما بخصوصهما واجمل في غيرهما فقال
وغيرهما قوله من امور جمع امر الذي هو الشامل للقول والفعل
بخلاف امر واحد الاوامر فهو بمعنى الطلب قوله ستاتي اي
باعتبار التكلم فيها والا فقد مضت قوله فيها اي المقدمة قوله
منفصلة اي ستاتي في حالة كونها منفصلة من التفصيل بمعنى التبيين

اي ستاتي

اي ستاتي في حال كونها مبينة موضحة لا من الانفصال بمعنى
الانقطاع قوله بكل اي ذلك الشرح ونسبة التكميل اليه مجاز
عقلي او استعارة بالكناية على ما هو مقرر قوله مل دها اي مراد
موضعها او المراد بها فيكون من باب الحذف والايصال
او اثبت لها مراد الحوف ويتمم فيه ما في بكل قوله مفادها
اسم مفعول من افاد فهو بضم الميم اي يتمم المعنى المعطى
المنسوب لها لانها اعطته او هو بفتح الميم على كون مفعل مصدر
ميمي اي يتمم اعطاها اي ما اعطته من فادته مالا اعطته
وعطف التتميم على التكميل مغاير بان يراد بالتكميل تحصيل الذاتيات
والتتميم تحصيل العرضيات وكذا المفاد على المراد بان يراد بالمراد
المعاني المطابقية وبالمفاد المعاني الالتزامية ولما كانت
المعاني المطابقية كالاجزاء للمقدمة ناسبها التكميل الذي هو
تحصيل الذاتيات للشيء ولما كانت المعاني الالتزامية كالعوارض
لها ناسبها التتميم الذي هو تحصيل العرضيات قوله وبفتح
مفلقها فيه استعارة بالكناية شبهت تلك المقدمة بالخزائن
المحتوية على الجواهر الثمينة بجامع الاحتواء على نفيس
ويتفعل تحصيل وبفتح ترشيح فان قلت ما مدلول تفعل الذي
جعل تحصيلا قلت هو الباب قال في المختار افعل الباب او البيت
قال في المصباح افعلت البيت اقفالا والموافق لما في الاول
فتامل شبه الاشكال بالاقفال بجامع عدم التوصل الى ما في باطن
ذلك واستعار اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاقفال متفعل
بمعنى تشكل اي العبارة المشكلة وشبه تسهيله بالفتح واستعار
اسم المشبه به للمشبه واشتق من الفتح بفتح بمعنى تسهل قوله

وموضع بجملها المجمل هو اللفظ الذي لم يتضح دلالته لكونه مشتركا
موضوعا لمعنيين او اكثر مرادا احدهما او كليا متواطيا مرادا
احد ما صدقاته والمراد ما يضاحه بيان المراد منه تنبيه
قد علمت ان المقفل هو العبارات المشكلة والمجمل هو الالفاظ المشتركة
او المشككة فاذن الاضافة فيهما من اضافة الخاص للكل واما اضافة
مراد ومفاد فهو من اضافة المدلول المطابقي والالتزامي للدال
قوله والله اسال تقديم المعمول لافادة الحصر والاهتمام او مبتدا
واسال خبر والعائد محذوف اي والله اساله والجملة على الاول
فعلية تفيد التجدد والحدوث وعلى الثانية اسمية تفيد ما ذكر
من اجل كون الخبر منها جملة فعلية فاذن الافضل الوجه الاول
لدلالته على الحصر مع افادة التجدد والحدوث المتحقق في الامرين
وخلو الثاني منه فقولهم الاسمية تدل على الدوام والثبات ما لم يكن الخبر
منها جملة فعلية قوله ان ينفع به مفعول ثان لاسال والتقدير
اسال الله النفع به اي يوصل للناس خيرا سببا وان الباء للتعدية
بجعل الشرح الة للنفع فان قلت هلا عبر بتلك العبارة لانها اخصر قلت
عدل عنها الى ما قاله لامرين الاول ان هذا مقام دعا فينبغي فيه
الاطناب الثاني تحصيل البركة بوجود الضمير الراجع الى اسم الله
المتبرك به في الفعل دون المصدر قوله كما نفع باصله اي نفعا مماثلا
للنفع باصله فهو مفعول مطلق او حالة كون النفع به مماثلا
للنفع باصله فهو حال واراد باصله المتن لان الاصل ما يبنى عليه
غيره والشرح مبني عليه او الدواوين التي استمد منها ذلك الشرح
فعلى الاول الاضافة للعهد الخارجي وعلى الثاني الاضافة للاستغراق
قوله وان يجعله خالصا معطوف على ان ينفع قوله لاجله اللام للتعدية

لا للتعليل

لا للتعليل اي لا لغرض دنيوي فيشمل ما اذا قصد امرا اخرويا كدخول
الجنة وعدم دخول النار او لا لغرض دنيوي ولا اخروي بل لوجه
الله وحده وهي مرتبة الكمل واما قصد الغرض الاخروي فهو مرتبة
العامة الناجين وكان الاولى ان يقدم هذا على ما قبله لان
النفع به من اثار كونه خالصا لوجهه الا ان يجاب بانه تنويه بجاه
في مولاه في ان ينفع به ولو فرض انه لم ينفعه خالصا لانه مولى كريم
يسامح عن الجنايات ويعفو عن الزلات ويجود بالمكرمات ويرفع
الدرجات ويقضي الحاجات ويبلغ الامنيات التي هي مطلبي من كل
الاوقات فانه العالم بالنيات التي هي من جملة الخفيات قوله انه
يقرا بالفتح على حذف الجار اي لانه اي انما حصرت سؤال ما ذكر
منه لانه الخ ومن كان قادرا على كل شيء وجديرا بالاجابة يناسب
ان يحصر فيه السؤال او بالكسر استئنافا لعطا تعليلا معنى فيكون
جوابا عن سؤال مقدر كان قائلا قال لاي شيء خصرت سؤالك عليه
فاجاب بقوله لانه قوله عليها يحيا متعلق بقدير قدمه مراعاة
للسجع اي انه قدير على الذي يشاؤه اي شيء يشاؤه فما اما اسم
موصول او نكرة موصوفة ولا يجوز ان تكون مصدرية ولا
لزم ان يتعلق قدرته بمشيئته ولا يصح لانها لا تتعلق الا بالممكن
قوله قدير اي تام القدرة لا ما كمنه فادرا المسند اليه تعالى لا
باعتبار الصفة ولا باعتبار تعلقها اما الاول فلان قدرته تعالى
واحدة لا تعدد فيها دل عليها هذا او هذا واما الثاني فلان
تعلقها بالانهاية له من الممكنات كذلك اي دل عليها تعالى او قدير
قوله وبالاجابة جدير اي حقيق اي وحقيق بالاجابة لمن دعاه
والباء اما زائدة اي ثابتة اجابته ثبوتا قويا لانها لازمة او بمعنى

في اي قوي الثبوت في اجابته لانها لازمة لمن يرجاه حتى يدعوه او
للسببية اي ان ثبوته القوي بسببها من نفاكانها فهو كناية
عن موه اتصافه بها كانها من لوازمه التي لا وجود له بدونها فهو
اشارة الى انه ينبغي للشخص ان يقوي رجاه في مولاه اللهم حقق لنا
المقصود الذي هو من معلومك معدود ومن علم الخلق متعوق
قوله قال المص ان قلت الواقع صدر حقيقة انما هو مجرد الكتابة
قلت لعله بلغه ان المص تلفظ حقيقة بان املاه او مع الكتابة
ان لم يملها او بناه على الغالب من ان من كتب شيا تلفظ به اولا
في قوة اللفظ فهو من قبيل احد اللسانين او باعتبار ان اللفظ
مدلولها لما تقرر ان الكتابة تدل على العبارة والعبارة على ما
في الذهن وما في الذهن على ما في الخارج وقد علمت مما ذكر ان القول
يطلق على اللفظ وعلى الكتابة فيقال قال المص اي تلفظ او كتب
ويطلق على معان اخر ايضا يقال قال به اي حكم به وقال عنه اي
روى عنه وقال له اي خاطبه وقال عليه اي افترى عليه وقال
منه اي اجتهد فيه قوله المص من التصنيف وهو جعل كل صنف
على حدة فهو اخص من التاليف الذي هو مطلق الضم كذا للمص في بعض
كتبه وذكر الناصر ان التصنيف والتاليف مترادفان وهو المتبادر
قوله رحمه الله الخ جملة معترضة بين القول والمقول لا محل لها
من الاعراب قصد بها الدعا للمص لما استحقه عليه من اجل انه وضح
السبيل فاكدوا دين الله ودونها من العلوم او من اجل انه وضح السبيل
فيما يتعلق ببيان البسملة والحمدلة وغيرهما الذي يحتاج اليه كل كاتب
في فن وهي جزء لفظا انشائية معنى الا ان المعنى واضح على ان الرحمة
صفة فعل بمعنى الانعام واما على انها صفة ذات بمعنى ارادة الانعام

فالدعا

فالدعا باعتبار تعلقها التنجيزي الحادث لان لها تعلقات ثلاثة
تنجيزي قديم وحادث وصلوحي قديم على ما هو مقرر مشهور
ثم ما ذكر من انها بمعنى الانعام وارادته ليس على طريق الحقيقة
بل مجاز مرسل من استعمال اسم الملزوم في اللازم وذلك لان معناها
الحقيقي رقة القلب وانعطافه وهي مستحيلة على الله تعالى فرار
منها اما لازمها القريب وهو ارادة الانعام او البعيد وهو الانعام
بواسطة التي هي ارادته قوله بسم الله الخ اي قال المص هاتين
الجملتين اي فالقصد الاخبار عن كل الجملتين بانهما بقوله
لا حل ارادة التكلم في شانهما لا انهما مخصوصة بمعنى خلافا لمن
ان الالف ابدا بقوله فان قلت الاشتغال حاصل بالذكر اللساني
فما الحاجة الى تقييده في الكتابة على ما هو المتبادر من ان المراد
قال بخطه لان العلم احد اللسانين قلت الكتابة تدل على العبارة
والعبارة تدل على ما في الذهن وما في الذهن يدل على ما في الخارج
والتي له وجودان اربع في الكتابة وفي العبارة وفي الذهن
وفي الخارج فاذن معنى الكتابة اشارة الى ان المولف مقدم
كتابة وعبارة وذهنا وخارجا فلو اقتصر على اللفظ لفاته تقدم
وجود المولف من حيث الكتابة قوله جعل البسملة والحمدلة
اي جعلهما مبدا الخ فان قلت ما النكتة في الاظهار وقد ظهر منك
ان الشان اظهر في موضع الاضمار قلت لعل سر العدول انه لو اضمر لزم
عليه الاخبار عن كونه جعل ابدا حاصلا وهو مستحيل لان جعل
الحاصل محال وذلك لانه يكون المعنى جعلها اي البسملة والحمدلة
اللتين وجدتا ابدا فلزم المحذور المذكور فلذا قال جعل البسملة والحمدلة
التي طلب الشارع البداءة بها قوله مبدا الخ اعلم انه يقال بدا الشي انشاه

وبدا بالشيء جعله اولا كما قال الجعبري فاذا علمت ذلك يكون بدا هذه
من بدا الشيء انشاه ولا صحة له في المقام جعلته اسم مكان او زمان
او مصدرا لانه يكون المعنى جعل البسملة والحمدلة محل انشاء هذه
المقدمة او انشاء هذه المقدمة وكل لا يصح كما هو ظاهر فالمناسب
ان يقول جعل البسملة والحمدلة مبتدأ بهما المقدمة من بدا الشيء
بالشيء قوله لتحصيل البركة الخ اي لاجل تحصيل البركة او عاقبة ذلك
تحصيل الخ اي زيادة الخير الالهي ويكون العلة الباعثة على الجعل
المذكور الاقتدا بالكتاب العزيز ثم يرد على الاول وهو ان
للتعليل المخالفة لما هو المتعارف من ان علة الجعل المذكور الاقتدا
بالكتاب العزيز والجواب انه انما خالفوا المتعارف لان كون ذلك
علة في الجعل انما يجري على مذهب من ذهب الى ان البسملة جزء من
القران لا على مذهب من ذهب انها غير اية القران مبدوا بها وان لم
تكن منه ثم ظاهر العبارة ان البركة لا تحصل الا بالابتدا بهما
معا وانه متى فقد احدهما فقدت البركة راسا ثم ان الكمال يتعلق
بالتشكيك لكون الايمان بهما وبالصلاة والسلام على سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم فيه كمال اعلى من الكمال الحاصل بالايمان بالبسملة
فقط مثلا ويريد بالتشهد وهو الموافق لقوله بعد اي منقطع
البركة وان كان حمل ذلك منبايا على الكمال قوله كما بدا اي الجعل
لتحصيل البركة لاجل المعنى الذي تدل عليه او بناء على المعنى
الذي تدل عليه حديث الخ اي منطوقا ومفهوما فالاول ثبوت
قطع البركة لكل امر ذي بال خلي عن الابتدا بالبسملة والحمدلة
والثاني ثبوت البركة لذلك عند انتفاء الخلو عما ذكر والمغايرة بين
العلة والمعلول والمبني والمبني عليه ظاهرة قوله حديث يجوز فيه

التنوين

التنوين فيكون قوله كل امر الخ بدلا او عطف بيان او خبر لمبتدا محذوف
ويجوز الاضافة على انها للبيان اي حديث هو كل امر ذي بال
لا بيانية لما تقرر قوله امر واحد الامور فيشمل القول والفعل
لا واحد الاوامر لانه ضد النهي ولا صحة له هنا اي كل ذو دخل
للامر ذي البال من نسبة الجزء للكل والاضافة على معنى اللام
قوله اي حال يهتم به شرعا انما لا يخفى ان هذا التفسير مشتمل
على قيدين الاهتمام به وكونه شرعا اما الاول فمن مدلوله اللغوي
واما الثاني فليس من مدلول ذكرا انما هو من جعل التنوين
في بال للتعظيم المقتضي به وهو الشرعي لا غير او من اتيانه دو
على صاحب ثم لا يخفى ان هذا مقتضى بين اجزا الحديث فقصد به
تفسير بعضها قوله شرعا اي من جهة الشرع لا العقل والعرف
فهو تمييز او اهتماما شرعيا فهو مفعول مطلق او حال كون
الاهتمام شرعيا او في الشرع قال الشهاب عمره والبال ايضا
القلب كان الامر لشرفه وعظمه قد ملك قلب صاحبه
لاشتغاله به فالكلام صيغة على طريق المبالغة وقيل نسبه
لذي القلب على سبيل الاستعارة بالكناية وقوله كان الامر
الخ اي او فيه مجاز في اسناد ذي القلب اليه فهو مجاز عقلي
والاصل امر يجعله ذا قلب اذ الامر ليس له قلب ويحتمل ان يكون
مجاز امرسلا من اطلاق اسم المحل على الحال وذكر انا ذا القلب
الشخص وهو محل القلب والقلب محل للمعظم الذي يهتم به
شرعا فذو القلب الذي هو الشخص محل للمعظم الذي يهتم به شرعا
فاطلق اسم المحل وصوف والقلب على الحال بواسطة وهو المعظم
الذي يهتم به شرعا جعل وصفا للامر وهو احق من الامر فلا يلزم الجمع

بين الطرفين نظير ما قيل في زيد اسد في الجملة ويحتمل ان يكون
استعارة تصريحية بتشبيه العظيم الذي يهتم به شرعا بذي قلب
اي عظيم كما يوخذ من ايثار ذي على صاحب واستعير اسم
المشبه به للمشبه فمعنى ذي قلب ح عظيم يهتم به شرعا
ثم وصف به ما هو اعم منه وهو الامر فلا يلزم الجمع بين
المشبه به والمشبه ويكون ايضا نظير زيد اسد في الجملة وقوله
شبه بذي قلب ان قيل فعلى هذا يكون كل من طرفي التشبيه
مذكورا ولا بد من حذف احد طرفي التشبيه والجواب ان المشبه
به محذوف اذ هو الشخص المتصف بذي القلب فقوله ذي
قلب فيه حذف مضاف اي موصوف ذي قلب اقول وتامل
فيه والحاصل ان قوله كل امر ذي بال اما حقيقة على طريق المبالغة
او مجاز اعقليا او مرسلا او استعارة تصريحية او بالكناية فتدبر
المقام تنبيهان الاول قال الشهاب عميره وفي وصف الامر
بذلك وتقييده به فائدتان الاولى رعاية تعظيم اسم الله
سبحانه وتعالى حيث يبتدي به في الامور التي لا يعتنى بها
وحفظ الثانية التيسير على الناس في تحاور الامور انتهى
الثاني اختلف هل ذو ابلغ من صاحب او العكس ذهب السهيلي
الى الاول وهو الحق لاطلاقه على الله دونه قوله لا يبدا فيه بتسمية
الحديث عدا نه فصل بين اجزاء الحديث بالتفسير قوله فيخرج
اي بقوله يهتم به شرعا المحرم والمكروه بمعنى ما يشمل طلب الاولى
منهم في المحرم وتركه في المكروه وقال الشهاب عميره وقيد به
فيه وهو المحرم والمكروه انتهى قال تلميذه الشهاب القاسمي قوله
وهو المحرم ما لم يقصد الاستخفاف والا كفر كما صرحوا به ثم ظاهر هذا
الكلام

الكلام ان الكراهة عند عدم الاستخفاف للتنزيه ويتجه
انها للتحريم ويحتمل ان يقال اذا اطلق فالكراهة للتنزيه وان
قصد التبرك فللتحريم انتهى ودخل المباح وهو ظاهر كما
افاده بعض الشيوخ فان قلت المباح مستوي الطرفين
فما وجه الاهتمام به شرعا قلت وجهه صيام السنة به في
الجملة مطردوا اذ مباحا لا يحمل كثرة الوقوع فما احتملها
كالبيع والشرا والقيام والقعود فمعفو فان قلت دخول
الكنيف مطلب فيه البداءة فما وجهه هو انه محل مستقذر فالجواب
انه يهتم به شرعا حيث استمر ان الصحة عند خروج ذلك
المستقذر اذ لو بقي لاضر فان قلت قد يكثر الالتفات للاكل
والشرب فيحصل الضرر حين يطلب حينئذ مع انها تطلب
قلت طلبها حينئذ نظرا للاصل قوله لا يبدا فيه وصف ثان
بالجملة بعد الوصف بالمفرد قوله بسم الله الرحمن الرحيم يحتمل
ان يكون المراد لا يبدا فيه بهذا اللفظ وهو الظاهر ويحتمل
ان يكون المراد اي اسم من اسماء الله فيكون كرواية ذكر الله
واورد على هذا الاحتمال ان النكرة اذا اضيفت الى موصوفة
تعم فيكون المعنى كل امر لا يبدا فيه بجميع اسماء الله وهذا
عسر جدا واجيب بان معنى قولهم النكرة اذا اضيفت الى
معرفة تعم انها تصلح للعموم صلوحا وقوعيا اذا دل عليها
قرينة والقرينة ها هنا قائمة على عدم ذلك اذ العسر مستفاد
عن هذه الامة تنبيه يجوز ان يكون نائب الفاعل هو فيه
ويحتمل ان يكون بسم الله وهذا اولى لان المقصود وان كان
الاول اعني فيه اقرب الى العامل وليس نائب الفاعل ضميرا

باسمه تعالى قد يكون قاما معتدا به شرعا كالوضوء وان جرد المحمول
عن الذات واريد منه الوصف فقط يجوز ان يكون من قبيل
الاستعارة بالكناية والتخييل بان يشبه الامر ذو البال الذي
لم يبدا بالبسملة والحمدلة بشخص اجذم تشبيها مضمرا في النفس
ويستعار اسم المشبه به للمشبه واثبات الجذام تخييل وقد علمت
معنى الاجذم لغة واما الابتر فيقول هو لغة ما كان من
ذوات الذنب ولا ذنب له والاقطع من قطعت يداه او
احداهما اطلق كل منهما في الحديث على معناه الحقيقي على سبيل
التشبيه البليغ بمن فقد ذنبه الذي يحمل خلقته به او بمن فقد
يديه اللتين يعتمد بهما في البطش ومحاولة التحصيل او بمن
فقد اصابعه التي يتوصل بها الى ما يروم تحصيله او على معنى
مقطوع البركة فيكون استعارة تنبيهان الاول مفاد هذا
التقرير ان الامر ذا البال اذا اخلي من التسمية ولو اتي فيه
بالحمدلة او الحمدلة ولو اتي فيه بالبسملة تنتفي عنه البركة واما
وصونا في ما سياتي له من قوله لتحصل البركة اي كمالها واما
اصلها فيحصل بالابتداء باحدهما بل وبغيرهما من كل ذكر الله تعالى
الثاني مفاد الحفيد شارح التهذيب ومفاد غيره انه اذا اخلي
عن ذكر لا يكون مقطوع البركة بل منه البركة الا انها قليلة وهو
الظاهر قوله بنا الخبر شبه بقوله كما يدل عليه اي ان الدلالة على
المعنى المذكور هو انه اذا لم يبدا بما ذكر يكون مقطوع البركة
واما اذا بدي يكون كامل البركة مبني على الظاهر الخ وانما كان
ظاهرا لانه لا يحتاج الى تقدير واما لو جعلت الباء للاستعانة او
الملابسة فانه يحتاج لتقدير متعلق الجار والمجرور اي حالة كون البدء

مستعانا

مستعانا عليه ببسم الله الرحمن الرحيم او ملتبسا بالحمد لله او
لقوله جعل الخبر عليه ومعنى قوله صلة متعلقه على مسيل به
التعدية اي تعدية معناه لمدخولها اي واما اذا جعلت الاستعانة
او الملابسة فلا تدل على ما ذكر وعليه فنائب الفاعل ضمير يعود على
الامر ويكون من بدا الثلاثي اي وابتدي كل امر ذي بال لا ينشا
اي لا يحصل خارجا حال كونه مستعانا فيه او ملتبسا بكذا
فهو اقطع لان الاستعانة او الملابسة بذكر الله التي تحصل
بها البركة تتحقق وان لم يكن مبدا به وقال السهيلي اي لان
جعلت للاستعانة لانه لا مانع من مقارنة الاستعانة بامر
مضاف عدا الامر واحدا انتهى وتامله قوله فان قيل الخبر منع للمقدمة
التي هي مفهوم قوله جعل الخ وهي المقدمة مبتداه بالبسملة
والحمدلة واستعمال المنع في ذلك مجاز لانه حقيقة طلب الدليل
على مقدمة الدليل ولا يخفى ان ذلك من حصر المبتدا في الخبر نحو قوله
لا الحمدلة مفهوم من ذلك الحصر ثم لا يخفى ان قضيته انه لو حصل
الحمدلة مبدا لا يكون العمل بعدهما متعدد وليس كذلك والاولى
ان يقول مبتدا به لما تقدم قوله فالعمل بعدهما متعدد
اي واذا كان المبدوء به انما هو البسملة فقط فلا يعقل حصل
كل من البسملة والحمدلة مبدا كما قال الشرح وحينئذ فالعمل الخ
ثم المناسب لقوله قبل لتحصل البركة ان يقول فلا تحصل البركة
لانه علقها على حصل كل منهما مقدما قوله معا كلمة تضم الى الى
الشي وهي ظرف على المختار لدخول التنوين لخروجها عن الظرفية ودخول
من عليه لخروجها من معناه اي من عنده لكنا استعماله شاذ
وهو بفتح العين واسكانها لغة لبني ربيعة مشتهر عندهم

لالتقا الساكنين نحو مع القوم وقيل هو في السكون حرف جر وقال
الزمخشري ان دخل عليها حرف الجر كانت اسما والا كانت حرفا وتقول
معا اي في مكان واحد ونصبه على الظرفية وقيل على الحال اي
مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع
حالة الفعل وجميعا بمعنى كلنا يجوز فيها الاجتماع والافتراق والعما
عند الخليل بدل من التنوين لانه عندهم ليس له لام وعند يونس
والاخفش كالالف في الغنى فهي بدل من لام محذوفة قوله متعذر
اي لا يمكن عقلا فضلا عن العادة قوله اجيب الخ حاصله ان
معنى المدعى انما جاز من فهم ان المراد بالابتدا في الحديثين الابتدا
الحقيقي ونحن لا نقول ان المراد بالابتدا فيهما الابتدا الحقيقي بل
نقول المراد به الابتدا العرفي ثم لا يخفى ان من علامة الحقيقة
التبادر وصيغة التبادر خلاف هذا الحمل يحتاج المجيب
الى نصب قرينة فان قيل القرينة هي التعارض قلنا غير مسلم
قلت تامل قاله الشيخ البهوتي ولعل وجه التامل ان التعارض
لا يقتضي حمل الابتدا على العرفي لجواز اندفاعه بشي اخر غير العرفي
قوله العرفي اي الابتدا العرفي اي عرف المصنفين قوله الذي
يعتبر وصف للعرفي بيان لحقيقته وحاصله ان الابتدا العرفي
ذكر الشي قبل المقصود وهو امر ممتد يمكن الابتدا بهذا المعنى بامور
متعددة من البسملة والحمدلة وغيرهما ومقتضى هذا الجواب
ان البركة الكاملة تحصل وان قدم على البسملة والحمدلة غيرهما
مع انها لا تحصل فهذا الجواب لا يفيد الا في دفع التعارض فقط
قوله ممتد اي امر استطيل قوله من حين الشروع اي من زمنه
والشروع في الشي التلبس به واجزايه قوله التي مصدوقة هنا
المقدمة

المقدمة قوله الى حين الخ الغاية خارجة قوله الاخذ اي الشروع
وعبر به دفعا للتكرار الحاصل بالتكرار قوله في المقصود اي بالذات
مما تقدمه مقصود الا انه بالعرض اي فالبسملة مبتدا بها
ابتدا عرفيا وان بدا بها ابتدا حقيقيا وكذا الحمدلة وغيرهما
مما تقدم المقصود قوله او بجملة فيهما على الاعم صورة لكل اربعة
ان تكون الابتدا بهما حقيقيا او اضافيا او البسملة ابتدا
حقيقيا والحمدلة اضافيا او العكس الا ان الاولى مستحيلة
وقضية امكانها وحاصل هذا حصول الغرض بالابتدا بكل منهما
ولو اضافيا على هذين الجوابين وليس كذلك كما صرح به البهوتي
فالصواب ان يقول على الحقيقي في احدهما والاضافي في الاخر
اي فيكون وجود الابتدا باحدهما ابتدا حقيقيا وبالاخر
اضافيا كما فيما يحصل المقصود قوله من الحقيقي والاضافي اي
من كل واحد منهما لا المجموع والاظهر قوله اعم قوله او في الاول
على الحقيقي الخ المراد بالابتدا الحقيقي ما يكون بالنسبة الى جميع
ما عداه وبالاضافي ما يكون بالنسبة الى البعض على قياس
معنى القصر الحقيقي والاضافي فبينهما التباين هذا ما افاده
بعض من حقق وقال اللقاني صاحب الجوهرة وهو ما تقدم
على الشروع في المقصود بالذات انتهى فعليه بينهما العموم
والخصوص المطلق يعني ان الحقيقي نسبة للحقيقة اي
مطلق الحقيقة والابتدا الحقيقي والاضافي نسبة لمطلق
الاضافة او الابتدا الاضافي مقو على الاول من نسبة الجزيات
لكليها وعلى الثاني من نسبة الشي الى نفسه وهي جائزة عند
معشر المبالغة قوله القريب منه اقول يرد على الشارح انه ان كان

قصده دفع التعارض في ذاته بقطع النظر عن كونه عاملا بالحديثين
فالمناسب له ان يسقط قوله القريب لدفع التعارض بوجود
الفاصل بين الابتدائين وان كان قصده دفع التعارض مع العمل
بالحديثين فلا صحة للجواب الاولين لتحققهما ولو كان ابتدا
بهما ابتدا اضافيا ولما كان القرب معقولا بالتشكيك والمقصود
ما تحقق فيه كمال القرب اي بقوله بان يذكر تصوير له وتبيينا
قوله متصلة بها اي به دفعا لتوهم التجوز في عقب قوله كما يدل
عليه اي كون البسملة حقيقيا والحمدلة اضافي اي لدلالة القرآن
على ذلك فهو تعليل للجواب الاخير فيرد عليه ان يقال اذا كان
القرآن يدل على ذلك فخلافه لا يعول عليه فالمناسب عدم الالتفات
فان قلت مقتضى الظاهر الاتيان باسم الاشارة القريب قلنا
اي فاشارة البعيد اشارة الى رفعة شانه وعلو مرتبته كما
قيل في ذكر الكتاب قوله فهو مبني تعليل لقوله كما يدل اي انما
استدت ما ذكر من الجواب الاخير بقولي كما يدل الخ لانه مبني
على كيفية العمل بالحديثين وخلاصته انه لا يأتي العمل بالحديثين الا
اذا ذكر الحمدلة بلصق البسملة فاذن لا تكون العلامة خليل حيث
قال بسم الله الرحمن الرحيم يقول العبد الفقير المفتقر خاصة
لعلة العمل والتقوى خليل الخ ان قال الحمد لله الخ عاملا بالحديثين
وليس كذلك فالظاهر ان العمل متحقق بكون الحمدلة بعد البسملة
ولو مع الفاصل كما فعل خليل رحمه الله تعالى وان القرآن مبني
لكمال العمل بالحديثين لا لاصل العمل بالحديثين كما هو ظاهر
قوله ثم ما افهمه ما تقرر الخ جملة استئنافية او [illegible]
[illegible] ما تقدم

فافهم

فافهم وما ذكرناه من انها تأتي للاستيناف نص عليه اللقاني
في شرح جوهرته وقوله ما تقرر اي المعنى الذي تقرر اي حصل
في ايراد هذا اللفظ الدال عليه وهو ما اشار له بقوله جعل
البسملة الخ وقوله من انه بيان لما الاولى قوله معا اي حالة
كون البسملة والحمدلة مجتمعين قوله محمول اي الاشتراط اي
متعلق الاشتراط وهو البركة بدليل قوله والا فاصل البركة
وحمل البركة على الكمال بجعل اللام في البركة للكمال قوله على الكمال
لا يخفى ان الكمال متفاوت فهو في الجمع بينهما وبين الصلاة
والسلام اكمل منه بينهما فقط فاراد بالكمال ادناه فتدبر
قوله والا الخ اي وان لم تقل محمول على الكمال ولا يصح لان اصل
البركة اي اصل هو البركة اولان البركة الاصلية وهي الماهية
المتحققة في فرد واحد قوله من كل ذكر لله تعالى يشمل لفظ الجلالة
فقط كما انا نقول هو علم مخصوص بغير البسملة والحمدلة
قوله كما افهمه الخ الكاف زائدة اي هذا ما افهمه او انها بمعنى
لام التعليل وما مصدرية اي قلته لافهام دفع جمع التعارض
ودفع مصدر مضاف للفاعل وهو منون والتعارض منصوب
بدفع والتعارض التنافي قوله بين الحديثين اي الكائن بين
الحديثين قوله بان ذلك تصوير لدفع قوله ذا اي التعارض
وخبر ان محذوف اي حاصل واتى باشارة البعيد تنزيلا
له منزلة البعيد كناية عن عدم الالتفات اليه لسماجته
لا ينبغي ان يعتمد ولا يتخذ مذهبا قوله لو اعتبر خصوص اي جهة
خصوصها لتناسب ما بعده اي جهة هي خصوصها اي كونها
بهذه المادة وهي لفظ [illegible] الرحمن الرحيم [illegible] خصوص

التقييد كما انه اراد بالعموم الاطلاق لا حقيقتهما اذ لا خصوص
ولا عموم هنا والتقدير بان ذكر لو اعتبر كونها ذكرا بقيد تحققه
في هذه المادة بشخصها قوله فيهما اي الحديثين ثم لا يخفى ان
هذا اشارة لقياس استثنائي والتقدير لو اعتبر خصوص
البسملة والحمدلة لحصل التعارض لكن الاول باطل لانه قد ورد
ما يدل الخ فبطل الثاني قالوا والتعليل دليل للاستثنائية
ولما كانت الشرطية ظاهرة لم يحتج لدليل الا ان فيه شيا وهو
ان القاعدة استثنائية نقيض المقدم لا ينتج شيا فتدبر قوله
انما هو جهة عمومها اي جهة هي عمومها فالاضافة للبيان
قوله وهو اي ما ذكر من جهة العموم او ذكر باعتبار تبيينها
بانها العموم فهو اشارة الى ان المتطوله المضاف اليه ولذلك
قلنا الاضافة للبيان قوله وهو حديث راجع لما في قوله ما يدل
قوله الحديث اي اقرا الحديث وهو معلوم وقد تقدم اي فهذا
الحديث دل على ان المراد بالبسملة والحمدلة مطلق الذكر فان قلت
الممنوع للمقدمة التي هي مضمون قوله ما يدل على ان المعتبر جهة
عمومها وضمير فيه يعود على الاعتبار المذكور او عائد على الحمل المفهوم
من المقام ويكون من ظرفية المطلق في المقيد قوله المقيد هو اللفظ
الدال على الماهية بقيد وقوله على المطلق اي معناه اي الذي هو
الماهية بلا قيد فان قوله بذكر الله مطلق لا عام لان الاضافة للجنس
ومتى كانت للجنس فهو من قبيل المطلق ومتى كانت للاستغراق
فهو من قبيل العام وخلاصته ما قلنا ان المحمول اللفظ والمحمول عليه
المعنى لانك تقول حمل اللفظ على ذلك المعنى قوله والجائز العكس جملة
معترضة الطرفين فتفيد الحصر اي حصر المبتدا في الخبر اي لا جائز اطلاقا

الا العكس

الا العكس وهو حمل المطلق على بعض المقيد بان يقيد المطلق بقيد
المقيد واراد العكس اللغوي لا الاصطلاحي قوله ذلك اي قصر
الجواز على العكس ولما كان ذلك القصر قاعدة عظيمة تنفع في
العلوم نزل منزلة البعيد الذي ينبغي الجد في تحصيله فاتى باشارة
البعيد والا فالمناسب هذا لانه اشارة له قريب قوله فيما اذا اورد
اذا زائدة وما موصولة صريحة بدول مع ما بعده بمصدر في
العبارة حذف مضاف اي في شان ورود مقيد قوله فحينئذ فاذا
ورد قوله مقيدان الخ ومثلهما ما اذا ورد كلمات مقيدات بقيود
متنافية ومطلق او اربع ومطلق فالكلام اقتصر على اقل ما
يتحقق فيه ذلك واراد بالمقيدين ما زاد على الواحد فيصدق
بما قلناه متنافيين اي واما المقيدات بقيدين غير متنافيين
فهما من قبيل المقيد الواحد قوله حملا عليه اي على المطلق اي
على معناه لانه لو حمل عليهما معا للزم اجتماع المتنافيين ولو حمل على
احدهما لزم التحكم قوله كما تقرر اي عند العلما اي ان العلما قد تقرر
عندهم ذلك الحكم فهذا ما تقرر بالكاف زائدة والمتبادر محذوف اي
حملا عليه حملا مماثلا للذي تقرر في ذلك المقام او حالة كونه مماثلا
له وتكفي المغايرة ولو باعتبار العموم والخصوص كما هنا قوله فان
قلت هذا منع لصحة ما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لانه
يلزم على صحة هذا التسلسل والتسلسل محال وما ادى
للمحال محال فصحة هذا الحديث محال قوله ذكر الله مبتدا وقوله
المأتي به اي الذي اتى به صفته وضمير به لال قوله في افتتاح
اي في مقام واورد السؤال على ذلك العنوان لما تقدم ان المقيدين
حملا على المطلق فالمفعول عليه ذكر الله قوله لتحصيل تعليل للوصف

الذي هو قوله المأتي به اي بمدلوله وفيه اشارة الى انه مقصود
قوله فيه اي في الامر ذي البال قوله امر ذو بال ضرر ذكر
وحاصله قياس من الشكل الاول ذكرت صغراه وحذفت كبراه
وذكر نتيجته فقوله ذكر الله الخ صغرى والكبرى وكل امر
ذي بال يحتاج في تحصيل البركة فيه الى ذكر فيتبع ذكر الله المأتي
به في افتتاح الخ يحتاج في تحصيل البركة فيه الى ذكر اما
الصغرى فظاهرة لا تحتاج الى دليل واما الكبرى فدليلها
الحديث قوله الى سبق البسملة هكذا في بعض النسخ وظاهره
ليس بصحيح فاراد الى سبق ذكر الله من اطلاق المقيد على المطلق
وفي بعض النسخ الى سبق مثله ليس هذا عنوان النسخة بل
عنوانها ما ذكرناه واراد بمثله نوعا لا شخصا واعلم ان اقسام
السبق خمسة بجمعها قول الشاعر السبق بالطبع والتاثير
والشرف والوضع والوقت فاعدد خمسة وفق فمثال السبق
بالطبع تقديم الواحد على الاثنين ومثال التاثير تقديم الموجد
على الموجد ومثل الشرف تقديم ابي بكر على عمر ومثال الوضع
تقديم التصور على التصديق في العبارة ومثال الوقت تقديم
الماضي على المضارع قوله وتسلسل اي وهكذا فتسلسل
اي او يدور ان توقف على ما توقف عليه فقد حذف الواو وما
عطفت للقرينة المعلومة او اراد بهما يشمل الدور كما هو
مقرر مشهور والتسلسل والدور او التسلسل بالمعنى الشامل
محالان في الاول او محال في الثاني اي وصحة هذا الحديث يؤدي
للتسلسل وهو محال وما ادى للمحال محال فصحة هذا الحديث
محال وقد تقدم ذلك هذا تقريره اقول حامدا لله قد قرر في فن
الكلام

الكلام ان التسلسل ضمان قسم قامت الادلة الموقوفة على
استحالته وهو ما كان فيه التوقفان على امور حاصلة في
الماضي لا نهاية لها وقسم لم يكن كذلك بل فيه التوقفان
على امور مستقبلة فهو ليس بمستحيل وما هنا من القسم
الاول فصح ورود هذا السؤال قوله قلت الخ حاصله جواب
عن المنع بان المنع الذي ذكرته يحملك القضية الواردة عنه
صلى الله عليه وسلم على عمومها وهي ليست بعامة بل مخصصة
اخرج منها ذكر الله فقوله كل امر ذي بال لا يبتدئ بذكر الله اي كل
امر ما عدا ذكر الله فهو وان كان امرا ذا بال الا انه لا يحتاج
في الاتيان به الى سبق ذكر بقرينة استحالة التسلسل
او لانه يحصل البركة فيه وفي غيره كالشاة الخ يقول الشارح
قلت هو يحصل اشارة الى الوجه الثاني ويترك الاول الذي هو
الاستحالة والافضل ان يلتفت لهما معا فقوله قلت هو
يحصل الاولى ان يذكره على سبيل انه قرينة التخصيص كما قلنا
واذا اطلعت على ذلك تبين ان القياس المتقدم لم يتم لاختلال كبراه
لان دليلها الذي هو الحديث لم يوجد على عمومه قوله
كما هو مقصد ربه اي لتحصيله لها فهذا الخ وصوابه
فيما افتتح به اي في الذي افتتح به قوله كالشاة الخ ادخل تحت
الكاف كل جزء يخرج في الزكاة كان من الحيوان او غيره ثم اقول
وفي ذلك مثل وذلك ان الشاة بخرجة عن نفسها وعن ما في شان
طلب تعلق بالمجموع منها ومن غيرها وما هنا في شان طلبين
كل منهما متعلق بامر على حدته لان الامر ذا البال تعلق به
طلب الابتداء بذكر الله بخصوصه وكذا ذكر الله فلا يلزم من الاجزاء

في الاول الاخر اي الثاني وأعنا الثاة مقصورة في نفسها بخلاف
ذلك فانه وسيلة الى المقصود قوله تركوا اي نظير قوله فهو مستثنى الخ
تفريع على قوله وحصول الخ فهو مخرج قوله من عموم من اضافة
ما كان صفة اي فهو مستثنى من الامر العام الموصوف بانه
ذا بال قوله في الحديث اي الكائن في الحديث قوله فغير ما ذكر
نسخة ذلك اي تحميد يكون غير ذكر الله هو الذي يحتاج الى
سبق ذكر ولا يلزم تسلسل فيصدق ما ذكر هو ذكر الله
وقوله من الامر بيان لغير قوله يحتاج في تحصيل البركة فيه او منه
الخ اقول في ذلك نظر وذلك لان ظاهر الحديث حصول البركة فيه
في كل فرد فلا نظير قوله او منه الا ان يجاب بان الحديث جرى
على الغالب وهو القرآن فالبركة منه لا فيه وخلاصته ان ما عدا
القرآن البركة حاصلة فيه اي وكذا منه اي فتحصل البركة في
التالي وفي قرائه والقرآن البركة حاصلة منه لا فيه ثم يرد
بحث اخر وذلك ان ظاهر قولهم ان القرآن ليس من افراد الذكر المخرج
من العام مع انه ذكر بل افضل الاذكار متعد قال تعالى وهذا ذكر
مبارك انزلناه وغير ذلك مما هو معلوم منا لا فضل ان يقول ان الاول
مستثنى من العام المخرج اي يكون من افراد الباقي الذي
يحتاج في افتتاحه الى ذكر الله فان قلت ما وجه ذلك اي
الاستثنا قلت وجهه ما قاله الشيخ الطنباري بان القرآن انزل
للاعجاز ولبيان الاحكام ونحوهما كالتبيين بخلاف الاذكار فان
قلت ما ذكرته من انه لم ينزل للتبرك يخالف قول الله تعالى
وهذا ذكر انزلناه مبارك ونحو ذلك قلت قال بعض المحققين الخالفة
لان كون القصد بانزاله ما تقدم لا ينافي انه مبارك ويتبرك به

وان سلم

وان سلم انه انزله لقصد التبرك ايضا لكن لما انزل لقصد غيره
ايضا لم يكن كالمنزل لقصد التبرك خاصة بخلاف ما انزل بقصد
التبرك خاصة وقول الاصول في شانه المنزل للاعجاز لا حصر
فيه والاقتصار عليه انما هو لانه المحتاج له في التمييز قوله
لكن الخ استدراك على قوله فغير ما ذكر دفعا لما يتوهم من ذلك
انه يكفي في الافتتاح اي ذكر كان وفي اي موضع كان فاما ان
بعض المواضع لا يكفي فيه اي ذكر كان لورود نوع مخصوص فيه
قوله ذلك اي الامر ذي البال قوله مخصوص صفة لنوع وصف
كاشف قوله كالتسمية في الوضوء اي فالتسمية امر كلي يتحقق
في ضمن ثلاثة الخاصة من زيد جزئية على الخاصة من عمرو وكذلك
وكذا غيرها والكاف داخلة في المعنى على الوضوء وما عطف عليه
وكانه قال وهو التسمية في كالوضوء والباعث على ذلك اعادة
الكاف في قوله وكالتنا الخ فان قلت حيث جعلت الكاف
داخلة على الوضوء فلا حاجة لقوله ونحو ذلك قلت يجاب بان
الكاف لتعدد مدخلها مدخلة للافراد الخارجية وقوله ونحو ذلك للافراد
الذهنية ويقول لتعدد مدخلها اندفع ما يقال الاولى العكس لقوة
ونحو ذلك على الكاف ولكن هذا الاعتبار ان تعكس الا انك جعلت
بان الافراد الذهنية التي لا وجود لها خارجا لا تتعلق بها حكم
بخلاف الثانية اليها ضياع وقت فلعل الاتقن ان تجعل الكاف
استقصائية لا تدخل شيئا وتنسب ادخال الافراد الخارجية
لنحو ذلك قوله في الوضوء اي بالنسبة للوضوء والداعي للطرفية
متدبر قوله والذبح مقتضيه انه لا يكفي فيه اي ذكر كان في الخروج
عن عهدة الامر وقد ورد عندنا الكفاية فان قيل التسمية مشتملة

على صفة الرحمة كما هو المتبادر من ان المراد بسم الله الرحمن الرحيم
لا بسم الله فقط فكيف شرعت في الذبح وهو ليس من آثار الرحمة
قلت اجيب بان ذلك رحمة بالنسبة للانسان لانه غذاء له بل
وبالنسبة للحيوان لان موته لا بد منه وهو بهذا الطريق اسهل
انتهى ثم لا يخفى ان هذا لا يأتي على مذهبنا من الاقتصار في
الذبح على خصوص بسم الله تنبيه ذكر مش في شرح عمدة انه
لا فرق بين ان يكون الوضوء والتيمم والذبح بماء تراب وسكين
مغصوب اولا ووجهه ان كلا من الوضوء والتيمم قربة في نفسه
والامم لامر خارج وكذلك الذبح الامم فيه لامر خارج نعم ان
كان الذبح نفسه معصية كذبح مغصوب لم تطلب فيه التسمية
انتهى قوله وقراءة القرآن لما لم يكن القرآن فعلا كالسابق واللاحق
اتى بالفعل لاجل ان يناسب ما قبله وما بعده فقال وقراءة القرآن
ثم اقول لا يخفى ان قول النبي صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال لم
الحال دلالة لا شك فيها يشهد بها الذوق ان الذكر ليس من
جملة الامر ذي البال الذي قصد تحصيله اي ليس جزءا منه لانه
في قوة يطلب منكم ان تبدوا امركم ذات البال بالذكر فيكون
ذلك الذكر خارجا عنها اي ليس جزءا منها وقد تقرر عند الشر وغيره
من ائمة مذهبنا ان البسملة جزء من القرآن فاذن يكون من
قرا القرآن من اوله الحاضرة مفتتحا ببسم الله الرحمن الرحيم وظاهرا
بقوله من الجنة والناس لا يكون اتيانها طلبا منه ولا يكون
اتيانها طلب منه الا اذا اتى ببسملة اخرى غير ما في القرآن اي ولم
مات ولا يعقل ذلك الا فيمن افتتح من اثنا سورة مثلا فاتى به
بسم الله قوله والاكل قال الاذرعي وسابت عن اصحاب ابي حنيفة

انه

انه يحرم التسمية عند اكل الحرام او شربه ولم ار لاصحابنا في ذلك
كلاما وينبغي تحريمه عند كل فعل او قول محرم انتهى ومن المحرم
اكل طعام مغصوب فلو اضطر اليه فينبغي كما قال شيخنا رحمه
الله تحريم التسمية على اكله من حيث تعلق الاكل بالجزء المغصوب
او المشروب لا من حيث تعلقه بالجزء المملوك قاله سش في شرح
عمدة والظاهر ان مذهبنا لا يخالف ذلك قوله ونحو ذلك كالشرب
والغسل قوله وكالثناء في الدعاء والثناء في كالدعاء والكاف
للافراد الذهنية وقضيته ان الدعاء ليس بذكر لكونه من
افراد العام الباقية كانه لم يخرج الا الذكر وهذا من الباقي فليس
بذكر مع ان الدعاء مخ العبادة فليكن ذكرا وكان مراده ما فيه
ثناء على المولى صريحا او انه من جملة المخرج من المخرج كالقرآن
كما تقدم وفيه دليل على انه لا يسن الابتداء بالبسملة في الدعاء
وعبارة العمري في الجواهر صريحة في ذلك فقد قال قسم لا يسن
فيه التسمية في الابتداء كالصلاة والحج والاذكار والدعوات
انتهى والذي عليه الرملي انها تحرم في المحرم وتكره في المكروه وقيل
تكره فيهما وفي كلام بعضهم تحرم في المكروه وهو يكون في الحرام اولى
قوله وكالتكبير في الصلاة اي والتكبير في كالصلاة على نسق ما
تقدم والكاف مدخلة لخطبة العيد فانها مفتتحة بالتكبير او
قول وفي ذكر شيء وذلك ان مفاده ان الصلاة ليست من جملة
الذكر المخرج بل مما بقي من العام فيحتاج في افتتاحه الى ذكر
الله لكن قد ورد خصوص الله واكبر فنقول ان الفقها جعلوا
التكبير جزءا منها وحيث كان كذلك فلا يعد مفتتحا بها لما قلنا
ان ظاهر الحديث ان المفتتح به ليس من اجزاء ذي البال الذي

من مقصد وغاية الصلاة فالمناسب له ان لا تعد تكبيرة الاحرام
من اجزاء الصلاة وحيث ان الفقها قد عدوا ذلك جزءا فالمناسب
اسقاط قوله وكالتكبير في الصلاة قوله كيف يكون القران مثلا
استفهام انكاري وادخل تحت مثلا حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم والاحاديث القدسية فائدة ذكر مس في شرح
عمدة ان كلا من الكتاب والقران يطلق على مجموع المنزل
المكتوب بين دفتي المصحف وعلى القدر المشترك بين اجزائه
قوله بالبسملة فيه اشارة الى ترادف التسمية والبسملة وان
المدلول بسم الله الرحمن الرحيم بحسب ما يتعارف وقلنا ذلك لما
تقدم ان البسملة مصدر بسملا اذا ذكر اسم الله اي باعتبار المقام
والا فنقول سميته زيدا او يزيد جعلته علما عليه قوله كما
اقتضاه الكاف اما زائدة والمعنى هذا الذي اقتضاه ما تقرر
او على ما اقتضاه ما تقرر او قطعا مماثلا للقطع الذي تقرر
حاصل الجواب انا نقول ان البركة ليست عائدة على القران
وانه يكون اقطع البركة عند عدم الابتدا ببسم الله فاذا ابتدا
بها حصلت البركة فيه بل المراد ان البركة منه العائدة على القارئ
تنعدم عند عدم الابتدا ببسم الله الرحمن الرحيم وتوجد عند
الابتدا به فالمقطوع البركة والموجودة فيه البركة هو القارئ
قوله وحاصل ما ذكره الخ توضيح لقوله او منه قوله العز بن عبد
السلام هو عبد العزيز عز الدين الدمشقي ثم المصري شيخ الشافعية
وقدوة الصوفية احتلم في ليلة شديدة البرد فجا الى جامد فكسره
واغتسل فكادت روحه تزهق ثم احتلم ثانيا ففعل مثل ذلك فاغمي
عليه وكاد يهلك فسمع قائلا لا عوضك الله عن الدنيا والاخرة

هذا

هذا وقد بلغ رتبة الاجتهاد وقصد للاخذ منه من اطراف البلاد
اخذ عنه ابن دقيق العيد وهو الذي لقبه سلطان العلما وله
كلمات منها قوته الكبرا على امرا مصر وقوله لهم انتم رقاقي
عليكم حكم العبيد فلم يستطع احد منهم ان يعارضه حتى ان نايب
السلطنة استشاط غضبا وقال كيف يقول هذا ونحن ملوك
الارض والله لاضربنه بسيفي هذا وسل سيفه وركب فرسه
بخيله وجا للشيخ والسيف مسلول فدق الباب فخرج ولده
وعاد فاخبره فما اكترث ثم خرج كانه قضا الله نزل على ذلك
الاسد فحين عاينه يبست يده وسقط السيف فبكى وسال
الشيخ ان يصفح عنه فقال بشرط ان انادي عليكم وابيعكم
واصرف الثمن في المصالح فنادى على اولئك الامرا واحدا بعد
واحد ولم يبعهم الا بالثمن البالغ ولم يتغطى فيها عدان وهذا
لم يقع نظيره لاحد قوله فحينئذ لا حاجة لقوله او منه ويقول البسملة محصلة
للبركة فيه الا ان يعني فيه ان تدفع الخ قوله بمعناها الاضافة
للبيان او ان المراد معنى لفظها والمعنى في الاصل مصدر ميمي
من العناية يقال عني زيد بكذا عناية ثم نقل الى المعنى المعقول
وهو ما يراد من اللفظ والحاصل انه من حيث يعني من
اللفظ يقال له معنى ومن حيث ان اللفظ دل عليه يقال
له مدلول ومن حيث انه فهم من اللفظ يقال له مفهوم ومن
حيث ان اللفظ وضع عليه يقال له موضوع له وفي عبارة
ومن حيث وضع له اللفظ يقال له مسمى فائدة يطلق المعنى
على اقسام ثلاثة على الوجه نحو قيام المعنى بالمعنى محال وعلى المعقول

المقابل للمحسوس وعلى مطلق ما يقصد من اللفظ قوله ان تدفع اي
دفع البسملة الشيطان عن القاري قوله في القراءة اي يوسوس
في قلبه في حال القراءة قوله حتى يحل اي فيحل قوله على غير محله
بفتح الميم الاولى وكسر الثانية اسم مكان اي مكان الحل الذي
هو المعنى الذي حمل عليه اللفظ قوله او يلهو عنه اي يشتغل
عنه اي يتفكر في ما لا يعني حتى لا يتم قراءته قوله لا انه الخ معطوف
على قوله ان تدفع قوله صفة كمال الاضافة للبيان قوله وشرف مراد
قوله بل ذاك اي ما ذكر او اورد لا في ما شيء واحد قوله عائد على القاري
اي الى قراءته بحيث يفهم معناها ويتدبرها قوله ولما كان الحمد يقع
واجبا الخ اي يثاب عليه ثواب الواجب على ما قاله المص وغيره
قوله ان كان المحمود عليه نعمة اي نعمة عليه بقرينة قوله على ما
تفضل به علي واما اذا كان المحمود عليه نعمة واصلة لغير الحامد
لا يكون واجبا بل مندوبا ولم اره لغيره كذا يفيده ما نقله البهوتي
عن بعض المطرد وهو غير ظاهر فان يفاد عنده انه يقع واجبا متى
كان في مقابلة نعمة وظاهره وان لم تكن واصلة للحامد قال ابن
حجر في شرح الشمائل ليس المراد بوجوب الحمد في مقابلة النعمة ان
من تركه لفظا يأثم بل ان من اتى به في مقابلة النعمة اثيب عليه
ثواب الواجب ومن اتى به لا في مقابلة شيء اثيب عليه ثواب
المندوب اما شكر المنعم بمعنى امتثال اوامره واجتناب نواهيه
فهو واجب شرعا على كل مكلف ويأثم بتركه اجماعا انتهى الا انه
يرد عليه ان من اركان الحمد المحمود عليه فلا يأتي حمد يقع
مطلقا ابدا والحاصل انهم ذكروا ان الحمد اذا وقع مطلقا يثاب
عليه ثواب المندوب واذا وقع مقيدا بنعمة يثاب عليه ثواب
الواجب

الواجب فاعترض شيخنا الصغير رحمه الله تعالى بان من اركان
الحمد المحمود عليه فلا يصح قولهم ومع الحمد مطلقا واجاب بان
المراد بقولهم مطلقا اي عن التقييد بانعام فلا ينافي انه يكون
مقيدا بكونه حمدا على الذات او على الصفات كالقدرة والارادة
وغيرها فما كان واقعا في مقابلتها يتقيد وبالجملة ان كان الحمد
عليها باعتبار انها منشأ لافعال اختيارية وما كان واقعا
في مقابلة الانعام يكون واجبا وقولهم لا في مقابلة شيء اي من
الانعام تنبيه قوله ان كان المحمود عليه نعمة اي يكون نعمة او
ملفوظة او منوية قوله اظهر الخ مقتضى الشرط ان يقول حمد في
مقابلة نعمة ليقع واجبا واجاب بانه انما عدل عنه لقوله اظهر
الخ لان الوقوع واجب لا يتوقف على ذكر قوله على ما تفضل به
اذ يكفي النية او اللفظ الذي يقتضي بمجرد النطق به فلو قال
حمد على نعمة بقوله على ما تفضل به لقع واجبا لا وهم ان الوقوع
واجبا يتوقف على الذكر وليس كذلك وقوله الصادر منه وصف
لازم لحمده قوله ومع كذلك اي وقع ومع وقوعه مماثلا للوقوع الحمد
الواجب لكون المحمود عليه نعمة وفيه ان ذلك الوقوع من خبر بان
ومع الحمد الواجب الا ان يكون لاحظ ان ذلك الفرد لاصوابه
على صفات قامت به صار كانه نوع اخر مغاير لذلك وان جعلته
حالا من حمد وقع يكون التقدير ومع الحمد حالة كونه مثل الواجب
وفيه ما تقدم الا ان يجعل الكاف زائدة وحالا مستبان حمده ومع
واجبا اي في حالة كونه واجبا اي من افراد الواجب لكون المحمود
عليه نعمة واصلة له قوله بقوله متعلق اظهر اي بقوله الخطي
لا اللفظي كان اللفظي على تقدير وقوعه يقتضي فلم يقع به اظهار فتدبر

قوله فهو بيان للمحمود عليه تفريع على قوله اظهر ان حمده الصادر منه
وقع كذلك لان خلاصته ان حمده الصادر منه وقع واجبا لكون
المحمود عليه نعمة فيتفرع عليه انه بيان للمحمود عليه بالحمد
المودي لان الصادر منه الحمد المودي بالحمد لله اي ان الذي
يتصف بكونه حمدا صادرا منه انما هو الحمد المودي الخ قوله فالحمد
الخ اعلم ان الحمد له اركان خمسة حامد ومحمود به وصفة ومحمود
ومحمود عليه والمحمود به والمحمود عليه قد يختلفان ذاتا واعتبارا
كحمده بعلمه لاجل اكرامه وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا
كحمده بالاكرام لكونه اكرم فالاكرام باعتبار كونه باعثا على ثنائه
محمود عليه وباعتبار كونه مدلول لفظه محمود به واللفظ الدال
على ذلك صفة والحامد والمحمود ظاهران قوله بالحمد اي المحمود عليه
المرتبط بالحمد من ارتباط الجزء بكله او ان الباء بمعنى في من ظرفية
الجزء في الكل لان الحمد كل والمحمود عليه جزء كما قلنا قوله المودي بالحمد
لله اي المحصل بالحمد لله من تحصيل المدلول بدالة اي من افادة
المدلول بدالة وذلك ان كانت انشائية او من افادة المتعلق
بالكسر بالمتعلق بالفتح ان جعلت خبرية فمدلولها ان جعلتها انشائية
انشاء الثنا المضمون فيها والمتعلق بالكسر هو الاخبار بثبوت اختصاص
المحامد بالله الذي هو متعلق بالفتح والخبر ما يتحقق مدلوله في
الخارج بدون التلفظ به والانشا ما يتحقق مدلوله بالتلفظ به
وانما قلنا انشاء الثنا بالمضمون لا انشاء المضمون لانه ليس في قدرة
العبد قوله اذ هو الخ تعليل لمضمون قوله المودي بالحمد لله اي ان
الحمد لله بما يودي يحصل به الحمد فان قلت انه تعليل للشيء بنفسه
كما هو ظاهر قلت لا نسلم لان المعنى انما حكمت بان الحمد لله يودي به الحمد

لان في

لان في الواقع انه بما يودي به الحمد قوله سواء جعل خبرا ام انشا
سواء خبر لمبتدا محذوف والجملة بمعنى ان الشرطية والجملة دالة
على جواب الشرط والتقدير ان جعل خبرا ام انشا فالامران
مستويان وجعل سواء خبر مقدما وقوله اجعل الخ مبتدا مؤخرا
والتقدير كما سيأتي جعله خبرا وانشا مستويان مردود بان
كون ام بمعنى الواو وغير مفهود تنبيه همزة التسوية
يجوز حذفها اذا كان خفاء المعنى بحذفها مؤنا كقراءة بعضهم سواء
عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم الخ قوله كما سيأتي اي بناء على الامر
سيأتي تحقيق ذلك الامر قوله لا المخبر الخ عطف على قوله بالحمد
المودي اي المحمود عليه الكائن في الحمد المودي بالحمد لله لا في
الحمد المخبر عنه بالله الذي هو الحمد الذي جعل مبتدأ وخلاصته
ان المحمود عليه لو حظ ركنا من اركان الثنا الذي هو الاخبار بثبوت
اختصاص المحامد به تعالى او انشاء الثنا بمضمون الجملة لا انه
ركن من الحمد المخبر عنه بالله الذي هو كل حمد ان كانت ال للاستغراق
او جنسه المتحقق في جميع افراده بقرينة كون اللام في لله لاختصاص
ان جعلتها للجنس قوله فيكون خبرا ثانيا تفريع على المعنى اي
لو جعل بيانا للمحمود عليه بالحمد الواقع مبتدا اي بيانا للمحمود
عليه المظروف في الحمد الواقع مبتدا من ظرفية الجزء في الكل كان
خبرا ثانيا ويكون المعنى كل حمد كائن لله كل حمد كائن بما تفضل
به بمعنى ان الحمد الذي اخبر بانه لله بجميع افراده واقع على ما تفضل
به فيفهم ان الحمد الذي له يقع في مقابلة نعمة كالحمد على ذاته
وصفاته ليس ثابتا له بمقتضى الثابت له على كل نعمة واما على
المعنى الصحيح الذي اشار له فلا يكون قوله على ما تفضل به خبرا ثانيا

بل تعليل لحمده الخبري الصادر منه وهو الاخبار بتلك الجملة اي
بمدلولها او انشاء الثنا بمضمونها والتقدير اخباري بذلك
او انشائي ذلك لاجل ما تفضل به علي وهذا لا ينافي وجود
افراد من حمد المولى غير واقع في مقابلة نعمة علي وخلاصته
ان قوله على ما تفضل به لما قيده الشارح بقوله تعالى اذن بكونه
علة لاخباره او انشائيته على قبلها خبرية او انشائية ولا
يلزم من كونه شرطا مما قلنا انه فصل بين المعمول وعامله
باجنبي لانه لا فصل متامل فان قلت حيث كان قوله على ما
تفضل به معناه لاجل فاي موجب لعدوله عن المراد لغيره قلت
افاده ح بقوله ان فيه اشارة الى ان الحمد تمكن في مدخولها
وهو المحمود عليه تمكن المستعلي على الشي المستعلي عليه كان
الحمد الواقع لا في مقابلة ليس حمدا لقلة ثوابه كما سياتي ولعل
هذا هو وجه ما ذكره البدر الدماميني من جواز ابقاء على على معناها
المشهور وهو الاستعلاء في مثل هذا المحل انتهى فان قيل علم ان
ما تفضل به هو المحمود عليه فاين المحمود به قلنا هو بثبوت اختصاص
جميع المحامد بالله ولفظ الحمد لله هو الصيغة الدالة على المحمود
به قوله من اثبات الجنس للمراد لا لخلاف المراد وقال الشيخ
البهوتي فيه نظر ظاهر اي في كلام الشارح لان اثبات جميع المحامد
لله تعالى يستفاد من الخبر الاول الذي هو لله ويكون الخبر
الثاني ذكر بعد الاول للتخصيص بعد التعميم وبيانه ان قوله
الحمد لله يشمل الحمد على الذات وعلى الصفات كما صرح به الشارح
ولذا لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوهما وقوله الحمد على ما
تفضل به حمد على الصفات فقط فلم يفد خلاف المراد كما رايت

بل افاد

بل افاد المراد مع زيادة فتامله منصفا انتهى اقول كحمد الله ان
ما قاله الشارح كما تبين مما قلناه صحيح على جعل ال في الحمد للاستغراق
لان المعنى كل حمد لله وكل حمد لاجل ما تفضل به اي فالكلمة
الثانية بدل او لا انما هي كلمة بهذا العبد فالابهام حاصل وكذا
ان اصلها للجنس بكون المعنى جنس الحمد مختص وهذا المختص
لاجل ما تفضل اللهم الهمنا رشدنا واصلح شاننا انك رب
كريم غفور رحيم قوله جميع المحامد جمع محمدة بمعنى الحمد قوله
ثم بين الخ ان قيل هل لبسط هذه العبارة من فائدة وهلا قال
على نعمائه فالجواب لم يقتصر على ذلك محافظة على فائدة
الاجمال ثم التفصيل ذكره ش ثم قال ح واجمل بخصوص هذا
اللفظ اعني ما تفضل به اشارة الى ان نعمائه بمحض التفضل
منه انتهى اقول لا حاجة لذلك فقد قال السيراوي في حاشيته
على المطول النعمة هي المنفعة المفعولة للغير على سبيل
الاحسان تخرج المنفعة المفعولة للغير على سبيل المعاوضة
او جلب منفعة او دفع مضرة انتهى والحاصل ان ما تفضل به
هو عين النعماء والنعماء هو عين ما تفضل به فلا يأتي اجمال ولا
تفصيل فلا يصح قول الشارح ثم بين الخ الا ان يقال انه اجمال
لفظا فتدبر قوله فهو بفتح النون اي اذا كان قوله من نعمائه
بيانا لما تفضل به يلزم ان تكون من نعمائه بفتح النون لانه بكسر
النون والضم مهمل وخلاصته ان ما تفضل به ليس في الواقع
الا النعماء بفتح النون لانه بالكسر والضم لا معنى له فلزم ان يكون
المبين بالفتح فلا نظر في هذا التفريع كما قيل قوله جمع نعمة بكسر
النون خبر ثان من جملة التفريع لان ما تفضل به ليس الا النعمة

بكسر النون بمعنى المنعم به واما نفس الانعام فهو عين التفضل وما
ذكره من كونه جمع نعمة قريب من قول بعضهم اسم جمع للنعمة او الانعام
الا ان يرده قول المص في حواشي المطول النعما بفتح النون النعمة
وفي الصحاح وغيره ما يفيده لكن حكي ح خلافا ما حاصله قيل مفرد
وقيل جمع وقيل اسم جمع قوله بمعنى منعم به اي لا بمعنى انعام لانه
بمعنى انعام عين التفضل كما قررناه اي بمعنى هو منعم به وانها
حقيقية اي بمعنى لفظ منعم به ثم لا يخفى ان ظاهر عبارته حيث
انه اتى بمعنى ان كون نعمة بمعنى انعام حقيقي واما بمعنى منعم
به فهو غير حقيقي وليس كذلك نعم اشتهر اطلاقها بمعنى الانعام
قال بعض ولعله اصطلاح قوله فكانه قال احمد الله الخ تفريع على
قوله ثم بين ما تفضل به عليه بقوله من نعمائه الذي هو جمع نعمة
بمعنى منعم به اي واذا كان كذلك فكانه قال احمد الله الخ اقول
هذا لا ياتي على انها خبرية ولا على انها انشائية اما على الاول فلان
القصد الاخبار بثبوت اختصاص جميع المحامد بعض المناسبات
يقول فكانه قال اخبر بان جميع المحامد له اي اخبر بثبوت اختصاص
جميع المحامد له واما على انها انشائية فمدلولها انشاء الثنا بالفعل
فكانه قال عليه انشئ الثنا باختصاص جميع المحامد به اي ما في
هذا العنوان لا يقول ان احمد الله كما هو ظاهر وايضا يقال ان
الصادر من المص الجملة الاسمية وهي تفيد الدوام والثبات
واحمد الله جملة مضارعية تفيد التجدد والحدوث وقالوا
الجملة الاسمية ابلغ فكيف تفسرها بالفعلية مع ما ذكر قوله بان
الباء للتعدية قوله جميع المحامد اختصار لكونها للاستغراق وسياتي
كيفية الكلام على ذلك قوله على نعمائه على بمعنى اللام تعليل لقوله

احمد

احمد الله اي احمد الله لاجل الخ قوله التي تفضل وصف كاشف
ثم لا يخفى انه لا حاجة لتلك الصفة لانه لما جعل قوله من نعمائه بيانا
للمبهم الذي هو ما تفضل به واراد ان يورد المتن باعتباره اي
باعتبار ذلك البيان صار هو المنظور اليه من التعبير وحده
دون المبين بفتح الياء واذا صار هو المنظور اليه يكون ذكر المبين
بفتح الياء الذي هو ما تفضل به لا حاجة له قوله باعتبار صدورها
من الله اي لا باعتبار نفسها وذاتها لانها ليست باعتبار ذلك
فعلا اختياريا ثم لا يخفى ان صدورها من الله بمعنى حصولها
منه مع وصف لها لانه فليس المحمود عليه فعلا اختياريا للمحمود
لا باعتبار ذاته ولا باعتبار غيره من الصدور المذكور فالافضل
ان يقول باعتبار ايجاده الذي هو فعل الله الاختياري قوله
فلا يخالف تفريع على قوله باعتبار الخ قوله من اشتراط الواو
من اشتراطهم كون الخ اي انه ياتي اذا المحمود عليه فعل اختياري
للمحمود اي والمحمود به لا يشترط ان يكون كذلك واذا كان المحمود
عليه لا بد ان يكون فعلا اختياريا فلا يصح قول المص على ما تفضل
به لان ما تفضل به هو عين المنعم به وهو ليس فعلا اصلا فضلا
عن كونه اختياريا واجاب الشارح بما حاصله ان قولهم لا بد ان
يكون فعلا اختياريا اما باعتبار ذاته او باعتبار متعلقه
وما نحن فيه من ذلك القبيل لان النعمة من ذلك باعتبار عدها
من الصدور المذكور قوله اختياريا اي منسوبا للاختيار الذي
هو الارادة من نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر اي للام
قوله المحمود متعلق بقوله فعلا قوله واضافتها مبتدا اي واضافة
المص لها فهو مصدر مضاف للمفعول وقوله المفيدة صفة للاضافة

والخبر محذوف هو العامل في اظهار النصب اي كائنة للاظهار لا يخفى
ان الاضافة تأتي لما تأتي له اللام من الجنس والاستغراق وغيرهما
وقوله المفيدة الخ يفيد ان ذلك وصف لها دائما وليس كذلك
ويجاب بان مراده المفيدة بالقصد نعم يرد البحث من وجه اخر
وذلك انه قيد سابقا بقوله على وقد جعل هنا الاضافة للاستغراق
فيؤول المعنى بحسب ظاهر اللفظ الحمد لله على الذي تفضل بها
على الذي هو كل نعمة منسوبة له وهذا لا يصح له ضرورة ويجاب
بان المراد بقرينة المقام كل نعمة منسوبة له واصله الى وهو صحيح
قوله للاستغراق اي المفيدة لعموم النعمة لكل فرد من افرادها
اي تجمعها في كل فرد من افرادها قوله اظهارا اي كائنة لذلك الاضافة
لاجل الاظهار فيه انه يشترط في المفعول لاجله ان يتحد مع عامله
وقتا وفاعلا وهنا ليس كذلك لان فاعل الاظهار المص وفاعل
الكينونة اضافته وجوابه سهل لانه في تقدير واضافتها
اظهارا قوله لامتثاله لا يخفى انه يقال امتثلت امره اي اطعت
امره فاذن يكون معنى الامتثال الاطاعة المتعلقة بالطاعة
كما هو ظاهر والاظهار انما يتعلق بالطاعة التي هي فعل اختياري
للمطيع واما الاطاعة فلا يتعلق بها اظهار لكونها امرا اعتباريا
لا يتحقق في الخارج فلا يمكن ظهوره ويجاب بانه اراد به ما
يلزمه من الاعلام وكانه قال اعلاما بامتثاله للواجب وقوله
للواجب اي للامر المتعلق بالواجب لان متعلق الاطاعة
الامر لانك تقول امتثلت امره قوله من الحمد على كل نعمة بيان
للواجب اي امتثال الامر بالواجب من الحمد تقدم ان معنى كونه

واجبا

واجبا انه يثاب عليه ثواب الواجب لا انه واجب يثاب على فعله
ويعاقب على تركه فاذن يكون الامر المتعلق بذلك الواجب
بالاعتبار المذكور امر ندب قوله كما مر تقدم ما يفهم منه المراد
قوله بقدر الطاعة متعلق بقوله الحمد اي الحمد على قدر ما
يطيق اي بقدر الطاقة هي القدرة اي الحمد على قدر ما يقدر
لان زيادة قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي الحمد
الذي يقدر عليه فعل قدر زيادة قوله وهو الحمد على كلها اي
عليها كلها اجمالا اي كما هو حمد المص اي الحمد عليها كلها من جهة
اجمالها لا من جهة تفصيلها فهو منصوب على التمييز او مفعول
مطلق اي حمدا اجماليا لا تفصيليا او حالا اي حالة كونه مجملا
لا مفصلا واعلم ان القسمة العقلية ثلاثية وهي الحمد عليها
كلها اجمالا او الكل تفصيلا او البعض اجمالا والبعض تفصيلا فالمتعدد
كلها تفصيلا والاخران ممكنان فالحصر في قوله وهو الحمد عليها
كلها اجمالا من قبيل الحصر الاضافي وكانه يقول وهو ما عدا التفصيل
وهو بهذا الاعتبار صادق بالصورتين الممكنتين قوله لعجز الخ
علة للنفي اي لعجز كل واحد من الخلق عن كونه يعد جميع ما انعم
الله به عليه قوله لاستلزامه اي التفصيلي قوله عد جميعها
اي عد مجموعها اي كل جزء من اجزاء ذلك المجموع وخلاصة ما في
المقام ان جمع يستعمل بمعنى الكل المجموعي وهو الغالب
والكل الجميعي وهو غير الغالب فما منا من الغالب والمانع
من ارادة غير الغالب ان المعنى عليه لاستلزامه عد كل واحد
وهو مستحيل لقوله تعالى الخ مع ان العد المتعلق باي واحد
لا استحالة فيه لقدرة الانسان على عد الالف والزائد قوله

وقد مال الخ تعليل لمحذوف اي لا تسئلوا الله عن جميعها وهو لا يصح
لقوله تعالى وان تعدوا الخ قوله وان تعدوا نعمة الله الخ
استشكل ذلك بعض المحققين بان نعمة مفرد مضاف يعم والتقدير
وان تعدوا كل نعمة لا تحصوها وهو في قوة قضية كلية
كل نعمة عند الله غير محصاة وهو من عموم السلب لا من سلب
العموم فيكون مفاده انه لا يمكن عد واحد فضلا عن الكل وهو
لا يصح لما قلنا وجوابه انه من باب الكل المجموعي اي وان
اردتم عد المجموع اي اجزاءه لا يمكن او انه من باب الكل الجمعي
في النعم الاصول كالسمع والبصر والمعنى وان تعدوا كل نعمة
منها لا تحصوها اي لا باعتبار ذاتها بل باعتبار ما يترتب على
كل نعمة من الاثار والحالة هذه فتدبر قوله وهي اي النعمة بمعنى
المنعم به لا بمعنى الانعام قوله اي حقيقتها لغة الخ الظاهر انها
حاشية ادخلت ولذلك اتى بابي وهي ساقطة من نسخة بعض
من كتب وهي كل ملايم تحد عاقبته يقال فان قلت لما اختار
الفرق قلت لنا بدة في بيان ما هو نعمة حقيقة لا صورة
التي تظنها اهل اللغة وحاصل ما قيل في المقام ان الشيء
مختلف لمذهب الاكثرين من ان الكافر منعم عليه في الدنيا والاخرة
اما في الدنيا فواضح واما في الاخرة فلان ما هو نعمة وعذاب
الا وتمتعه هو اشد منه فكان نعمة بهذا الاعتبار الا انه لا
يقال انه في نعمة لانه في محل انتقام وغضب قاله ابن عادل
قال بعض يمكن الجمع بان مذهب الاكثرين في النعم اللغوية كلام
الشيء في النعمة الاصطلاحية وهذا الجمع لا يظهر الا في الدنيا
قوله كل ملايم هذا ضابط لا تعريف لانه لا يكون شاملا لافراده وانه على
حذف

حذف مضاف اي حقيقة كل ملايم قوله ملايم اي مناسب
للنفس ومشتهى لها وظاهر ان المراد نوع من الرزق وهو
ما كان به قوام الجسم لا مطلق الرزق حتى يشمل ما به قوام
الارواح وهو المعارف والعلوم قوله تحد عاقبته اي واما
الملايم الذي لا تحد عاقبته فلا يقال له نعمة وانما يقال له
استدراج والمراد بعاقبته ما ياتي بعده وان لم يكن مترتبا
عليه وهو بهذا ظاهر وان فسرت العاقبة بما يترتب عليه
فيرد ان دخول النار عاقبة المعاصي لا عاقبة ذلك الملايم
الا ان يقال ان ذلك الملايم لما كان تناوله سببا للمعاصي
والمعاصي سبب لدخول النار كان ذلك الملايم سببا لدخول
النار وكذا يقال ان دخول الجنة عاقبة الطاعات لا عاقبة
النعم المتناولة فيقال لما كانت تلك النعم يتقوى بها على
الطاعة والطاعة يترتب عليها دخول الجنة صح ان يكون
دخول الجنة مترتبا على النعم ويحصل من ذلك ان ما اعطي
للمومن من النعم ان ترتب عليها طاعة عدت نعما وان
ترتب عليها معصية عدت استدراجا لا نعمة ثم لا يخفى انه
ليس المراد بالحمد حقيقته التي هي الثناء باللسان في مقابلة
شيء بل المراد لازم الحمد من المحبة والرغبة او انه مجاز عقلي
والاصل يحمد صاحبها قوله ومن ثم اي ومن اجل انها كل ملايم
تحد عاقبته اعلم ان ثم في الاصل للمكان البعيد وتستعمل
مجازا في المعنى كما هنا للمشابهة فان المعنى محل للفكر وتردده
اليه بملاحظة مرة بعد اخرى كما ان المكان محل للجسم والتردد
فيه بانتقاله مرة بعد الاخرى وقرينة المجاز استحالة كون المعنى

مكانا حقيقيا وقال الدماميني في شرح التسهيل وانظر هل
في قول العلماء من ثم كان كذا هل معناه معنى هنالك التي للبعيد
او معناها هنا التي للقريب والظاهر هو الثاني ورده بعض
المحققين فان قلت اما الذاتي فهو ظاهر كما قال واما
الاول فمما وجهه مع ان المعنى قد تكون قريبا كما هنا والجواب
ان المعنى لما كان خفيا من حيث انه يفاد من غيره وهو
اللفظ الدال عليه نزل منزلة البعيد قوله لا نعمة لله اي لا
انعام لله او لا نعمة واصلة من الله على كافر اي لان الكافر لا
يحمد عاقبته لان ماله الخلود في النار بخلاف المؤمن فتحمد
عاقبته لان ماله الخلود في الجنة ثم ان هذا ظاهر في الوجه
الاول في تفسير العاقبة وقضيته انه لا يتعلق بالمؤمن به
استدراج كما تقتضيه الوجه الثاني والذي ينبغي ان يقال
ان النعم الواصلة للكافر اي نعمة كانت استدراج باعتبار
كون العاقبة الخلود في الجحيم واما الواصلة للمؤمن فليست
استدراجا باعتبار كون العاقبة الخلود في النعيم وان كانت
استدراجا باعتبار ما يترتب عليها من العصيان الذي
يترتب عليه العقاب ثم لا يخفى ان النكرة في سياق الاثبات
لا تعم لكن قد تعم كما هنا فالمعنى على اي كافر قوله وانما ملاذه
اي يقال لها ملاذ لا نعم وهي بفتح الميم وتشديد الذال جمع
ملذة بفتح الميم موضع اللذة كما ذكره المناوي اي موضع اللذة
من متاع الحياة الدنيا اي ما تشتهيه واما بالتخفيف فالحض
وفي المصباح لذ الشيء يلذ من باب تعب لذاذا ولذاذة بالفتح
صار شهيا فهو لذ ولذيذ قوله استدراج الاستدراج هو تجديد

النعم

النعم على العبد كلما جدد معصية وينسيه الاستغفار افاده
القاموس فهو من وضع المولى عز وجل صفة فعل قال تعالى
سنستدرجهم فاذن لا يصح الحمل قلت يقدر مضاف اي ذات
استدراج او جعله نفس الاستدراج مبالغة وفيه اشارة الى
ان المراد النعم الحسية لان المتبادر منه ملاذه الحسية قوله
والرزق بكسر الراء بمعنى المرزوق قوله اعم منها اي عموما مطلقا
قوله لانه ما ينتفع به اي النقل والرزق المدلول للنقل ليس مرعيا
في التعريف وقوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون لا يخالفه لان
معناه ومما كان متهيأ لكونه رزقا لهم ينفقون قوله حلالا اي
سواء كان حلالا او حراما فخرج بذلك العلوم فانها لا تنفق بكونها
حلالا ولا حراما فيكون ما ذكره تفريعا لنوع من الرزق لان العلوم
من الرزق فهو قسمان حسي ومعنوي قوله خلافا للمعتزلة لم تبطل
بمحذوف اي وهذا مذهب اهل السنة في حالة كونهم مخالفين
للمعتزلة فانهم يقولون ما ملك والرد عليهم معلوم فلا حاجة
الى الاطالة فيه لكن قلنا ذلك لان ظاهره انه من تتمة التعريف
ولا يصح وسموا معتزلة من الاعتزال وهو الاجتناب وذلك
ان واصل ابن عطا قال للحسن البصري انا لا اقول ان صاحب
الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا وقام الى اسطوانة في المسجد
يقرر مذهبه ويثبت المنزلة بين المنزلتين ويقول الناس ثلاثة
مؤمن وكافر ولا مؤمن ولا كافر وهو صاحب الكبيرة اذا مات
بلا توبة فقال الحسن اعتزلنا واصل فسموا لذلك المعتزلة وهم
يسمون انفسهم اصحاب العدل والتوحيد لانهم قالوا يجب على
الله اثابة المطيع وعقاب العاصي ولنفيهم الصفات القديمة عن الله

تعالى قوله ثم لما كان دخول على المص قوله اجل النعم اي اجل اسباب
النعم وجود محمد او محمد من حيث وجوده ولما كان السبب الاعظم
منها اطلق عليه نعمة ووجب الشكر عليها وانما قدر ما ذكر
لان النعمة ما يلائم النفس ويستحسنه من امتعة الدنيا
بقرينة قوله وانما ملاذه والاحسن ان يراد بالنعم هنا لا بالمعنى
المتقدم فان يراد بها ما يتمتع به دنيا او اخرى وان كانت
بالمعنى المتقدم قاصرة على الدنيوي لقوله فيه وانما ملاذه
الخ واعظم النعم الدنيوية الايمان خلافا للمعتزلة من انه
ليس من النعم البتة لنا انه سبب للخلود في الجنة دون
سائر الاعمال موجب كونه اعظمها واعظم النعم الاخروية
مشاهدة الذات العلية في جنة عالية مطلوقة دائمة واول
نعمة انعم الله بها على العبد المؤمن من النعم الدنيوية الحياة
التي يتوصل بها الى ادراك اللذات التي لا يعقبها ضرر لاجلها
خلافا للمعتزلة في ان اولها الحياة في الجملة وبلزمهم ان اصحاب
النار المتنعمين فيها منعمون والاجماع على خلافه انظر كبير اللقاني
قوله اردف الحمد اي اتبع قوله عليها اي على الاجل وانت
باعتبار كونه نعمة قوله الشامل صفة للحمد فهو منصوب
محله نعت سببي والضمير في له عائد على الحمد على الاجل وقوله
مامر فاعل الشامل اي ان ما مر من الحمد على النعم شامل للحمد
على ذلك الاجل الذي هو سبب في تلك النعم وحينئذ فالحمد
على النعم باعتبار ذاتها واسبابها قوله بطلب متعلق باردف
قوله من الله عليه كل منهما متعلق بالصلاة والسلام الناشئ
من الله سر يتطفان به ان تبارك المستعلي بالمستعلي عليه ويصح تعلق

من الله

من الله بالطلب قوله الذين هما اي الطلبان قوله عليه منا متعلق بالصلاة
والسلام قوله المامور بالرفع صفة الصلاة والسلام وقوله
بهما اي اللتان امر بهما فالضمير عائد على ال اي وعملا بقوله
صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر
له ما دام اسمي في ذلك الكتاب اي من كتب الصلاة علي في كتاب
لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي مكتوبا في ذلك الكتاب
هذا ظاهر اللفظ وهو يفيد الاكتفاء بمجرد الكتابة وان لم يصحبها
لفظ بالمكتوب الا ان يقال المراد من كتب متلفظا بما كتبه لان
الاصل ان من كتب شيئا تلفظ به الى اخر ما قال ح اقول قوله
لان الاصل لا يسلم له بل وان لم يتلفظ ثم قال ح وعمل المص
ايضا بقوله صلى الله عليه وسلم كل خطبة لا يصلى فيها على النبي
شوهاء اي قبيحة قوله بقوله اي في قوله قوله يا ايها الذين الخ
ان قلت لم اكد السلام دون الصلاة قلت لامرين الاول ان
مصدر الصلاة مهموز لاستعماله في العذاب قال تعالى وتصلية
جحيم الثاني ان الصلاة لما اضيفت الى الله والملائكة خصوصا
مع التاكيد بان استغنت عن التاكيد بالمصدر قوله فقال
عطف على اردف عطف مفصل على مجمل قوله والصلاة مبتدا
والسلام عطف عليه وقوله على سيدنا خبر او متعلق الخبر
والتقدير والصلاة والسلام الكائنان على سيدنا محمد وفيه
اشارة الى تمكنهما منه صلى الله عليه وسلم تمكن المستعلي من
المستعلى عليه قوله اي الرحمة وقيل الرحمة المقرونة بالتعظيم
اي النعمة بمعنى المنعم به لا بمعنى الانعام لقوله بعد ان نزلهما
ويصح ان يراد بها الاذى لم يقطع النظر عن كلام الله واطلاق الرحمة

على الانعام او ارادته او المنعم به مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب
على المسبب بلا واسطة في الارادة وبواسطة واحدة في الانعام
وبواسطتين في المنعم به ولم يرد بها المعنى الحقيقي وهي الرقة لاستحالته
فان قيل حيث كانت الصلاة بمعنى الرحمة فلم امتنع الاتيان بلفظ
الرحمة في حقنا استقلالا فلا يجوز لاحد اي يكره اذ ذكر النبي
صلى الله عليه وسلم ان يقول رحمه الله قلنا لان في ذلك اساءة
ادب لان لفظ الرحمة صار شعارا لغير الانبيا والملائكة بمعنى شانه
ان يركب الذنوب وخرج بقولنا استقلالا جواز ذلك تبعا
نحو اللهم صل على محمد وارحم محمدا كما جا في بعض روايات التشهد
وشاع ان الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الادمي
تضرع ودعا وسكت عن الجن الا ان شيخنا الصدر رحمه الله اعتمد
ان الجن كالادمي في ان المراد بالصلاة باعتبار الدعا وقال وكذا الملك
خلافا لمن يقول ومن الملائكة استغفار قوله اي السلامة من كل
نقص اي عدم حصول نقص لا بمعنى التحية اي السلامة من الافات
ولهذا سميت الجنة دار السلام وسمى نفسه به لتنزهه عن
النقائص والرذائل وجوز ان يريد به اسمه تعالى جعل علما بالنسبة
له بمعنى اللام فاللفظ مستعمل في حقيقته ومجازه والتقدير السلام
منه لسيدنا محمد الا ان فيه تكلفا قوله معاش منصوب بفعل
محذوف اي يعني اي بالنصب معاش المخلوقات او بالجر على حذف
اي معاش اي فيصدق الضمير معاش المخلوقات والمعاش جمع
معشر جماعة الرجال كما في المصباح فيكون اطلاقه هنا على مطلق
الطائفة ولو بما لا يعقل والاضافة اما بيانية فيكون المخلوقات
جمع مخلوقة بمعنى طائفة مخلوقة لمناسبة معاش فان قلت لو عبر

بالمؤد

بالمؤد لصح ويكون المعنى طائفة هي المخلوقات فما السر في التعبير
بالجمع قلت الاشارة الى ان المراد الطوائف بتمامها ولو اورد لربما
توهم طائفة مخصوصة اي مخلوقات مخصوصة لافراد المضاف
المبين وفيه اشارة الى انه ارسل لجميع الطوائف من انس وجن وغيرهما
فالانبيا قوامه في تبليغ الاحكام والاخبار والاستخبار امنت به
فصارت امنة من المسخ والخسف وسر الحياة كما قال بعض العارفين
سار فيها وقال الله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده فالتحقيق فيه
انه تسبيح بلسان المقال لا بلسان الحال قوله اي الطلب الخ فيه
اشارة الى ان الجملة خبرية لفظا انشائية معنى قوله ان ننزلها
عليه اي في الاخرة في الغرف في الموقف وفي الجنة اي ننزل الصلاة
بمعنى الرحمة بمعنى المنعم به لانه الذي يتصف بكونه منزلا اي معطي
اذ الانزال الاتيان بالشيء من علو الى سفل وهو ليس بمراد هذا قلنا
ان المعنى ان يعطيه الصلاة والسلام الا ان هذا ظاهر في الصلاة
واما في السلامة من الافات فلا مظهر لانها عدم ولا يتعلق بها الاعطا
فان قلت يقدر مضاف اي ملزوم السلامة من الافات وهي
الكمالات قلنا يرجع للصلاة فلا يكون العطف الا بحرف التاكيد
فالمناسب حينئذ ان يراد بانزال السلامة عدم تعلق القدرة
بضدها من الافات فان قلت سلامته من الافات واجبة
فيكون الافات مستحيلة فما معنى طلبها قلت الطلب باعتبار
انها ممكنة من حيث كونه بشرا فعلى هذا لم يكن الطلب الا لمحض التعبد
لان النبوة وصف له تحققا خلا منه من الافات اي الافات
الاخروية لانه فيها واجبة او يقال ان ذلك باعتبار ما يحدث في
الموقف مما ينبغي للانبيا المغفرة عن الذنب الذي هو حسنات الابرار

سيات المؤمنين ويجوز ان يحمل السلام على التحية ويكون المعنى
واسال الله ان يحيي نبيه اي يكلمه بكلامه القديم في دار الجنان
قوله زيادة في شرفه اي لا دفعا لضرر يترتب حصوله لذاته حالة
كون الصلاة والسلام زيادة في شرفه اي انه شريف وكامل والمطلوب
زيادة شرف وكمال لان الشرف والكمال لا نهاية لمراتبه الا ان هذا ظاهر
في الصلاة وفي السلام باعتبار ملزومه قوله اذ الكامل علة وفي جواب
عما يقال كيف يصح قولكم ان نثر لهما عليه زيادة في شرفه مع انه شريف
وكامل غافلا عن كون الشريف والكامل يقبل الزيادة فيهما او توهما
عدم الزيادة فيهما وحاصل الجواب انه لا مانع من كونه يقبل كمالا
اخر وشرفا اخر والمناسب لقوله في شرفه ان يقول اذ الشريف وعدل
عنه دفعا للثقل الحاصل بالتكرار اللفظي والمراد اتصف بالكمال لا
من اتصف بنهايته قوله الترقي اي الترقي المعنوي لا الحسي قوله غايات
الكامل فيه شيء وذلك ان الشيء له غاية واحدة لا غايات وان كان
له غاية واحدة وهي الاخر فلا يقبل ترقي ويجاب بانه لما كان الكمال
لا نهاية له فلوحظ ان كل مرتبة عالية يقع في الوهم انه لا مرتبة
فوقها انها غاية باعتبار ما قبلها فصح التعدد بذلك الاعتبار وظهر
من ذلك ان نبينا صلى الله عليه وسلم يتنفع بصلاتنا على الصحيح
الا انك لا تلاحظ ذلك بل تلاحظ انك المنتفع ومقابل الصحيح ان النفع
عائد على المصلي قوله فالجملة انشائية تفريع على قوله اطلب اي حيث
كان المعنى اطلب الخ فتكون جملة الصلاة والسلام انشائية معنى وحال
ح فعلم ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم المطلوبة منا والصادرة منا
معناها كطلبنا منه سبحانه وتعالى انه يصلي ويسلم عليه صلى الله عليه
وسلم سواء كان بلفظ الانشاء وهو الاصل او بلفظ الخبر الذي هو ابلغ
من الانشاء

من الانشاء لايذانه بحصول المطلوب وكانه قال حصل واخبر عنه ومن
ثم اضاده المصنف رجا لحصول مضمونه وليناسب جملة الحمد ومن ثم
اتى بها اسمية ايضا ومفاده انها لا تصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى
وبعضهم تكلف في جعلها كذلك اي خبرية لفظا ومعنى فيا ساعلى جملة الحمد
وهو ما مر اذ الاخبار بثبوت الصلاة اي الرحمة والسلام له اي السلامة
من النقائص لا يتضمن سوال ذلك والمطلوب امر زائد على ما حصل
كل وقت فانه تعالى لا نهاية لها فعنه حذف او استعمال العام
في الخاص بقرينة ان طلب الحاصل غير مقصود بخلاف قول بعضهم انها
خبرية معنى والمقصود انشاء الدعاء فانه صحيح لكنه بعيد قوله
معنى اي من جهة المعنى ولذا التفا قوله خبرية لفظا التفريع بالنظر
لقوله لفظا لا بالنظر لخبرية ثم هو غير محتاج اليه قوله اذ المقصود
اي المقصود وهو تعليل لقوله اي طلب اي انما فسرت الصلاة
والسلام بالطلب لان المقصود بهما عندهم ذلك فليس هنا تعليل
الشيء بنفسه وله اصله علة لقوله ما لجملة اذ لان العلة هي السابقة التي
هي قوله اي اطلب الخ ثم انك خبير بان قوله المامور بها صفة
للصلاة والسلام فيكونان بمعنى الطلب فكانه قال اذ المقصود
بهما ايجاد الطلب اي ان المراد منهما ايجاد الطلب وهذا لا يناسب
قوله او لا اي اطلب الخ فالمناسب له ان يقول اذ المقصود بهما
الصلاة والسلام المامور بهما اي اللذان هما الطلبان وقوله
كما مر اي لما مر والذي مر ان صلاتنا طلب الصلاة منا له عليه
وان سلامنا طلب السلام من الله عليه الا ان يوفق باوحد
الطلب قوله وجمع بينهما جواب عما يقال لم جمع بين الصلاة والسلام
وهلا اقتصر على احدهما ثم لا يخفى ان الثواب الحاصل بهما اكثر من الثواب

الحاصل باحدهما من غير شك ولا ريب فعلة الجمع تحصيل الثواب الاكمل
فالالتفات لما ذكره ليس بلازم وان صح قوله من كراهة افراد احدهما عن
الاخر اي مع الثواب فالثواب من جهة الاتيان والكراهة من جهة
الاقتصار تامل وهل كراهة الافراد خاصة بنبينا صلى الله عليه وسلم
تردد فيه التتائي المالكي شارح خليل وقد يقال الخصوصية لا تثبت
الا بدليل الا ان يقال الخصوصية التي تتوقف على الدليل خصوصية
عن امته لا عن الانبيا فليتامل انتهى قوله اي لفظا اي الكراهة
فيما اذا اورد لفظا واما اذا اورد خطا فلا يكره الا انه خلاف الاولى
وظاهره انه اذا اورد لفظا يكره ولو اتى بالثاني خطا او بهما نظرا فيه
شي فانه قال يعني ما لو اتى باحدهما لفظا وبالاخر خطا او بهما معا
خطا هل تنتفي الكراهة اولا والحاصل ان الصور ثمانية تلفظ بهما معا
وكتبهما معا تلفظ بهما معا وكتب احدهما فقط تلفظ بهما فقط كتبهما
معا وتلفظ باحدهما تلفظا باحدهما وكتب الاخر كتبهما فقط
تلفظ باحدهما فقط كتب احدهما فقط وكل واحدة ادون من التي
قبلها في الكل الا في الثالثة مع الرابعة فهل هو كذلك وحرر قوله
كما يفيده كلامه اي كلام المص في شرح البهجة عبارة شرح البهجة
وافراد الصلاة عن السلام مكروه فلعل الناظم قرن بينهما لفظا وان
افردهما خطا وانت خبير بانه ليس في هذه العبارة ما يفيد ما ذكره
اذ يجوز ان يكون قوله مكروه معناه لفظا وخطا بل هو الظاهر
حيث لم يقيد باحدهما ولا دلالة في قوله فلعل الخ اذ غاية
الجواب فيما يمكن ويترك في ما لا يمكن وهذا ظاهر على من تامل فلا
حاجة الى اخراجه عن ظاهره حتى يخالف منقول المذهب ويؤول
بما ذكره قائله بعض من كتب ويوضح ذلك ما قاله الحلبي معترضا على

الشه

الشه بقوله فيه نظر لان كلامه في الكتاب المذكور لا يفيد ذلك لان
غاية ما حاوله فيه ان صاحب البهجة لم يرد في اللفظ كما اورد في
الخط لان الظاهر انه تلفظ بما كتبه وما لم يكتبه اي تلفظ بما كتبه وهو
الصلاة وبما لم يكتبه وهو السلام فلا افراد في اللفظ وان وجد
في الخط فليس مؤداه لفظا وخطا لمن اتى باحدهما لفظا وبالاخر خطا
من غير ان يتلفظ بما كتبه فانه مؤداه لفظا وخطا لا يقال محاوله
الجواب عن الافراد لفظا دون الخط يرشد لذلك اي لعدم كراهة
الافراد في الخط لانا نقول محاوله الجواب عن الافراد في اللفظ بما كتبه
دون ما في الخط لا يقال يحتمل من اتى باحدهما لفظا وبالاخر خطا لم
يتلفظ بما كتبه مؤداه الخ لانه يقال من افتاوى الشيخ شهاب
الرملي ان من اتى باحدهما لفظا وبالاخر خطا لا يكون مؤداه الا انا
نقول ذلك مؤدى فيمن لم يعلم حاله لان الظاهر انه تلفظ بما كتبه
كما تلفظ بما لم يكتبه فلا يكون مؤداه لفظا وان كان مؤداه خطا وهو
ما حاوله المص في الجواب عن صاحب البهجة كما علمت واما من علم
حاله وان لم يتلفظ بما كتبه وله يكتب ما تلفظ به فمؤداه لفظا
وخطا فليتامل وحينئذ فقول القرافي والرين الواقع في كراهة
الافراد خطا في محله وهو الموافق لاطلاق النووي كراهة
الافراد وليس محمولا على خلاف الاولى اذ لا يحمل على ذلك الا ان
يثبت نقل صريح عن احد بان الافراد في الخط غير مكروه نعم
مؤيد عدم كراهته افراد اما مناد رضي الله عنه فيه اي في الخط
في الام وغيرها من كتبه وكثير من المصنفين انتهى ثم انظر
المقارنة بين قول الشه لما نقله النووي والزويني قوله في شرح
البهجة وافراد الصلاة عن السلام مكروه فان كلام النووي يتامل

لصورة تنافر افراد الصلاة عن السلام وعكسه وكلام شرح البهجة في افراد
الصلاة عن السلام فقط قوله كما يفيده اي لما يفيده قوله اي كراهة
شديدة الكراهة الشديدة هي التي عبر عنها بنهي خاص وغير الشديدة
هي التي عبر عنها من الاوامر ونوق بينهما باعتبار ثواب التارك لذلك
التي امتثالا فالشديدة اكثر ثوابا والاخرى اقل والحاصل ان المنفي
الكراهة الشديدة فلا ينافي وجود كراهة غير شديدة قوله الغزالي
هو محمد بن محمد الطوسي حجة الاسلام ولد بطوس سنة خمس
واربعمائة مات عن خمس وخمسين سنة ونقلنا في حاشية المطول
انه روي طبقه بالوجهين تشديد اللام وتخفيفها قوله لانه اي
تصريح الغزالي وقوله محمول الخ متعلقه وهو الكراهة او ما ذكر من
الكراهة قوله التي عبر عنها المتاخرون المتاخرون ما بعد الخمسمائة
كما نقل عن السمرقندي فظهر بما حررنا ان الغزالي من المتقدمين قوله
والمرجوع بما يقال على الافراد منضبط بشيء بعض فاحاب بما نقله الخ
اي ومكان الرجوع في شان الافراد العرف وانما قلنا اسم مكان لان
ما صحت لامه وكسرت عين مضارعه يفتح في المراد به المصدر
وتكسر في المراد به الزمان والمكان ولا يخفى ما في الاحالة على العرف
من الجهالة فالحق ومن هنا يظهر التوقف في تعميم بعضهم الطلاق
كراهة الافراد بما اذا لم يجمعها في مجلس او كتاب قال ولا اظن
افراد الاذان يقال هو بيان للعرف قوله علم اي علم شخصي اي لا نكرة
ولا اسم جنس قوله منقول اي لامر يحل فالمنقول ما سبق له استعمال
في غير العلمية والمرتجل ما لم يسبق له استعمال فيها قوله المكبر
العين وهو بالتشديد واحترز بقوله المكبر العين عن المضعف
في اصطلاح الصرفيين الذي هو عينه ولامه من جنس واحد كسعد

اوفاوه

اوفاوه ولامه الاولى وعينه ولامه الثانية من جنس
واحد نحو قر للان ما هنا ليس كذلك وجوز ابن الحاجب كونه
منقولا عن المصدر ايضا فقال منقول اما عن المفعول او المصدر
مبالغة لان هذه الصيغة كما تكون اسم مفعول كما هو الظاهر
الكثير قد تكون مصدرا كما في قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق
وقوله حربه كل مجرب قوله سمي به نبينا ابهم المسمى لما فيه
من الخلاف والراجح انه جده عبد المطلب كما اشار له بعد ولم يسم
به احد قبله الى ان شاع قبل ظهور الوجود الخارجي بزمن
ان نبيا يبعث اسمه محمد فسمي قليل من العرب ابناءهم به
وغاية ما قيل انهم اربعة عشر كما قال المصنف وان يكون هو
ثم منع الله كلا منهم ان يدعي النبوة او يدعيها له احد او يظهر
علمه بسبب شكل احد في امره قوله بالهام الالهام لغة القاء
شيء في القلب وفي الاصطلاح القاء شيء في القلب يطمئن له
الصدر يخص الله تعالى به بعض اصفيائه فان اريد الاول
فلا يحتاج الى ارتكاب التجريد وان اريد الثاني يحتاج للتجريد
والباء للسببية اي بسبب قوله تفاءلا اي وتفاءلا فيه
حذف العاطف اي بسبب التسمية اي ان ولا يصح ان يكون
تعليلا لقوله بالهام لاختلاف الفاعل لان المتفاءل هو عبد
المطلب والملهم هو الله تعالى ويجوز ان يكون في العبارة تقديم
وتاخير اي سمي لاجل التفاؤل وتلك التسمية المعلل بالتفاؤل
سببها الالهام والتفاؤل بالهمزة وجاء حصولها سر عند سماع
كلام حسن بحيث هنا واريد به مطلق الرجاء وكانه قال ورجاء
لانه يكون محمد الخلق له اي افراد المخلوق الكامل فلا يرد عدم تناول

ترجمة الغزالي

الكفار عليه وقلة تناغيرهم من العصاة او افراد المخلوق الموحد ويحمل
من باب الكلي المجموعي فتدبر قوله لكثرة علة للتعاول اي انما تعاول
بكذا الكثرة خصالة الجميلة وظاهره ان كثرة خصاله الجميلة ثبتت
عند عبد المطلب وكانت هي السبب له على التعاول مع انها لم تثبت
ويجاب بانه لا ظهر له ما يدل على حصولها وثبوتها خارجا في
المستقبل بما حدثت به امه من رؤيا رأتها انه خرج من ظهره
سبيكة فضة فانتثلت شجرة تعلقت بها الخلائق ما ولدت ولد
يخرج من صلبه ثم يولد له من نجدة الناس ويتعلقون به او علة
كثرة الحمد الخلق له والجميلة موصوف كاشق لان اوصافه كلها
جميلة ثم يرد على ذلك ان اوصافه الجميلة منها ما هو فعل اختياري
فالحمد عليه ظاهر واما ما ليس فعلا من اوصافه الجميلة فموقع
الحمد عليه مشكل لان شرط المحمود عليه كونه فعلا اختياريا والجواب
قلت يمكن ان يراد بالحمد المدح او ما يشمله كما روي اي كما روي
تعليل اتى به دليلا على ما ادعاه من ان علة التسمية التفاول
المذكور قوله لحيده اي القريب لانه حقيقة في القريب مجاز
في حد الاب وما فوقه قوله عبد المطلب بدل او عطف بيان
تامل واسمه شيبة وانما سمي عبد المطلب لانه اردفه
عمه المطلب خلفه وكان منه سمرة فظن الناس انه عبد عمه
الذي هو المطلب فجرى عليه ذلك الاسم وهو عبد المطلب
قوله فقد سماه اي والحال انه قد سماه قوله في سابع ولادته
التسمية في السابع اما اتفاقية او لانه عق عنه بناء على ان
العقيقة كانت مشروعة عندهم ومذهبنا ان التسمية يوم
السابع قوله لموت ابيه جواب عما يقال التسمية في حق الاب

فلم يتفاول

فلم يتفاول الجد وسمى فاجاب بان اباه مات والجد يقوم
مقامه في ذلك وعنه قوله قبلها اي قبل ولادته وهو ظرف
لمات اي وقد مضى له وهو حمل سمران وقيل سبعة اشهر
وقيل مات وهو في المهد وهو مقابل الصحيح قوله لم سميت
ابنك قصدهم الاستكشاف عن مخالفة العادة في التسمية
باسما الاباء او العموم لا الاعتراض لانه كان سيدا في قومه
فلا يلحقه اعتراض قوله ابنك الابن حقيقة في الولد الذي
من صلبك فاطلاقه على ابن الابن مجاز كما افاده المصباح فهو
اما مجاز في اطلاق اسم الابن على ابن الابن للمشابهة فهو
استعارة او مجاز بالحذف اي ابن ابنك قوله وليس من اسما
ابائك في قوله ابائك يتغلب الاب على غيره من الاجداد
مجازا وان كان واحدا وهم كثيرون الا انه المباشر للولادة
فكان اقوى فلذا غلب على الاجداد كلهم والحاصل ان اطلاق
الاب على القريب حقيقة وعلى الاجداد مجاز فيكون اطلاق
الاب على الاب القريب والاجداد من باب استعمال اللفظ
في حقيقته ومجازه ويغلب الاب دون الجد لما تقدم قوله
ولا تهلكهم بنوها شم او هم بنوا المطلب او قريش وهو
الاقرب ومنه اشارة الى ان التسمية باسما الاباء تقدم على
اسما العموم وهل التسمية باسما الاباء والعموم كانت
سنة عندهم حصل اعتبار بها لانه وارد قد علموا به او لانه
من الكار شريعة اسماعيل بقيت عندهم قوله السما والارض
اي في كل سما وكل ارض قوله رحاه اي مرجوه اي ما ترجاه
اذ هو الذي يوجد خارجا ومرجوه كون محمد نجم السما والارض

بكثرة قوله على الوجه الذي سبق في علمه حال من رجاه اي حال كون رجاه
الذي تحقق خارجا على طبق الذي سبق في علمه فان قلت فيه مطابقة
الشيء لنفسه وهو ممتنع قلت بل فيه مطابقة الشيء لغيره بالاعتبار فكونه
محمدي السماء والارض بحسب ما عند المولى امر يوصف بكونه محققا
وباعتبار ما عند عبد المطلب امر يوصف بكونه مرجوا وجعل
العلم ظرفا باعتبار ان العلم تعلق به تعلقا لا اول له هذا معنى
السبقية لان تعلق العلم تنجيزي وقديم على الصحيح فظهر ان ما
صدق الوجه ما ذكر من كونه محمدي السماء والارض قوله اي اخر
انبيائه الذي ختمهم اي الذين طبعهم حاصل ما في ذلك المقام
ان الختم اذا وضع الخاتم على الشمعة التي توضع على المكتوب لاجل
عدم الاطلاع على ما فيه يقال له خاتم اي طابع ويقال للخاتم الذي
طبع به خاتم بفتحها فالنبي صلى الله عليه وسلم اذا الوجه انه
الذي طبع عليهم بختمه الذي هو اسم الة يقال له خاتم بكسرها
واذا الوجه انه كالخاتم الذي وضع على الشمعة للختم يقال له خاتم
بفتح التاء ولا يخفى انه يلزم من كونه ختمهم اي طبع عليهم على الوجه
الاول او ختموا به اي طبعوا على الوجه الثاني انه لا نبي خارج
عنهم بعد ذاته الشريفة لما قلنا ان ما عداه طبعوا به او طبع
عليهم واذا كان لا خارج غيره والفرض انه جاء بعده يلزم ان
يكون اخرا فاذا علمت فمعنى هذا المعنى الذي ذكره ان الطبع
ليس حقيقيا بل تقديريا ملحوظا ذلك اللازم فالمناسب لشرح
ان يوضح قوله اي اخر فيقول بعد قوله خاتم انبيائه اي الذي
ختمهم اي طبعهم فهو اسم فاعل والذين طبعوا به فهو اسم مفعول
والقصد انه اخر الانبياء وكونه اسم فاعل انما يترتب على قوله ختمهم الذي

يفيد

يفيد الدلالة على الحدث لا على اخر وكذا كونه اسم مفعول انما
يترتب على قوله الذي ختموا به لذلك لا على قوله اخر وخلاصته
ان كونه اسم فاعل او اسم مفعول انما هو باعتبار هذا المعنى
التقديري لا باعتبار كونه اخرا نعم كونه اخرا هو معنى مراد لازم
فالاولى ان يبين اللفظ بحسب اصله ثم يبين المقصود كما
بيناه هذا ما يفيده الاساس في بيان المعنى الحقيقي قوله
بكسر التاء جوز جعلها ضربين وجعل الاول خبرا والثاني حالا
والعكس قوله او الذين ختموا به معطوف على قوله الذي ختمهم
فاذن يكون قوله اي اخرا تفسيرا جاريا على كونه اسم فاعل
او اسم مفعول واذا كان جاريا عليهما فتفطن صحة ما قلنا
من ان قوله اسم فاعل متفرعا على قوله ختمهم وقوله فهو بفتحها
اسم مفعول متفرعا على قوله الذي ختموا به اي تقديرا لا تحقيقا
فان قلت ما المانع من ان يقول معنى ختمهم ختمهم وقوله
ختموا به ختموا به ونظير التفريع بهذا الاعتبار قلت صحيح
لا مانع الا ان اطلاق الخاتم على المختوم مجاز والاصل الحقيقة
وحاصل ما يقال انه يصح كل من الوجهين الا انه على الثاني
فنسبة التختيم الى النبي مجاز عقلي لان المختوم هو الله قوله
ولا يقدح في ذلك اي في كونه خاتم الانبياء المفسر باخر قوله
بعده ظرف متسع قوله لانه انما نزل تعليل لقوله لا يقدح
لانه انما نزل على ملته اي فهو حكم بهذه الشريعة وهو خاتم
اولياء هذه الامة فمن شرف نبينا صلى الله عليه وسلم ان جعل
خاتم ولاية امته نبيا مرسلا انتهى نقله الحلبي عن الشيخ
الاكبر واذا علمت ما قررناه من ان عيسى انما يلزم على ملته

تعلم دوام شرعه صلى الله عليه وسلم والعمل به الى ان تقوم الساعة
فان قلت كيف يصح قوله ان نزل على ملته مع انه ورد انه يضع
الجزية اي يبطل تقرير النصارى وغيرهم من الكفار على الجزية
ولا يقبل منهم لدفع السيف الا الاسلام لا غير ومن الشريعة
المحمدية التقرير بالجزية قلت اجيب ان معناه ان نبينا
صلى الله عليه وسلم تحدث ان التقرير بالجزية منهم ينتهي
وقت شرعته بنزول عيسى عليه السلام وان الحكم الشرعي
بعد نزوله عدم التقرير بها فعلمه في ذلك شريعتنا لا غيرها
ثم اقول نزول عيسى على ملته لا يقتضي استحداث نبوة بعده
الا ترى ان انبياء بني اسرائيل كانوا يتعبدون باحكام التوراة
التي انزلت على موسى وقد استحدثت نبوتهم فاستحداث
النبوة بجامع التعبد باحكام من تقدم كانها ملته وممكن
ان يجاب بان الاحكام التي يتعبد بها انبياء بني اسرائيل
حتى استحدثت نبوتهم انما تنسب لهم لا لموسى لخلاف الاحكام
التي يتعبد بها عيسى في ذلك الوقت دائما فهي منسوبة لنبينا
عليه الصلاة والسلام لا لعيسى وح فنزول عيسى على ملته
يقتضي عدم استحداث نبوة بعده قوله على ان الخ اي التحقيق
ان على ذلك كانه يشير الى ان الاول على خلاف التحقيق والتحقيق
ان على الخ واما على الجواب الاول فليس معنى اخر ذلك المعنى
بل معنى اخر اي الذي جاء بعده وهو عيسى وان جاء بعده لكن لما جاء
على ملته فكانه بذلك الاعتبار واحد من الناس وقيل ان
على بمعنى بل وهو الانتقال من غرض لاخر وهي للاستدراك
قوله خلافا للنووي اي وما ورد في حال كونه اي كون وروده

مخالفا

مخالفا لقول النووي ببطلانه قوله من قوله الخ بيان لما ورد
حيث ظرف لقوله قوله توفى بضم التاء مبني للمجهول وبفتحها كما قرئ
به في قوله تعالى والذين يتوفون منكم على معنى يستوفون اجالهم
كما قال البيضاوي وظاهر القاموس ملته لغة حيث سكنا
عنه وذكر الاول بقوله ويوفاه الله قوله لو عاش اي لكنه
لم يعش لان نبيكم اخر الانبياء قوله ذلك اي كونه اخر الانبياء وظاهره
انه ليس باخر اي بل الاخر ابراهيم قوله لان القضية الشرطية
لا تقتضي الوقوع قال ابن حجر في شرح الهمزية بل ولا الامكان
بل تقتضي عدم الوقوع كما في لو والحاصل ان الشرطية تقتضي
عدم الوقوع ان كان لولا ان لا ان لا تقتضي الوقوع ولا
عدمه وظاهره انه حيث عبر بالوقوع ان يكون قوله اخر
الانبياء اي بحسب الواقع اي انه اتفق ووقع في الخارج انه
اخر الانبياء فاعتقاد كونه اخرا انما هو بحسب ما وقع لا بحسب
الامكان قوله بمنصبه بكسر الصاد اي علوه ورفعته ولا يلزم
من كون الشيء لا مقام له شيئا ان يعطاه قوله على النبي على المشهور
لم يقل وصوفا لما يقع في الوهم ابتداء انه عائد على ابراهيم
او يعود على النبي الثابت لابراهيم من نبوة المطلق المتقيد
اي تحققه فيه على تقدير صيانة قوله على المشهور حال من
النبي وفيه يجيء الحال من المبتدا اي وحقيقة النبي في
حال كونها زائدة على المشهور فان قلت يمكن تقدير مضاف
فيكون حينئذ حالا من المضاف اليه لا من المبتدا قلت
المعنى باق وهو انك تضطر الى ان تجعله حالا من ضمير
اي والمضمر للنبي قوله انما الخ كان عليه ان يزيد ذكرنا على

ما في الصحاح من ان الانثى يقال لها انسان ولا يقال لها انسانة والدابة
تقوله ويمكن ان الشارح بنى تعريفه عليه تنبيه الجمع المحدود
نحو الانسان الحيوان الناطق قيل من قبيل المركب التام فيرضه
الاعراب وان كان على صورته كان التحد بتصوير للمحدود
فلا حكم فيه ولهذا لا يطلب بالدليل ولا يتوجه منعه اللهم الا
ان يراد به الحكم على المحدود بان هذا حد له بمعنى ان حقيقة
معهودة لغة او اصطلاحا كما هو المراد في حدود الامور الوضعية
نحو الكلمة قول مفرد فيكون حكما ولذلك يوجب مبتدا وخبر شرح
الجامع للمحصل قوله اوحي اليه اي اوحي الله اليه فحذف الفاعل
للعلم به قوله بشرع يحتمل ان هذه الباء زائدة ويحتمل ان تكون
للمصاحبة اي اوحي الله اليه الملك مع الشرع وان تكون بمعنى
في بتقدير مضاف اي في شانه او حاله او بمعنى بعض اي بعض
شرع ثم ان مفهوم شرع منهوم لقب فلا يعتبر فلا ينافي انه
اوحي اليه بامر ليس بشرع قوله وان لم يومر الخ اي هذا ان
امر بالتبليغ بل وان لم يومر بتبليغ ذلك الشرع فالواو للمبالغة
وانظر اذا لم يومر بالتبليغ هل يحرم عليه او يكره او يجوز والظاهر
الاول قوله ورسول ايضا مصدر اصلي يصح ايضا اذا رجع وكانه
يقول فهو رسول في حال كونه رجع الى الاول وهو نبي رجوعا
وحاصله انه رسول كما انه نبي قوله كيوشع فانه لا كتاب له
ولا نسخ فان اواذا وقعت في حيز النفي تكون النفي مسلطا
على كل منهما كقوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا وكان يوشع
يتعبد بشريعة سيدنا موسى وكان خادمه وعلى هذا فسليمان
وزكريا ويحيى ونحوهم ممن لا كتاب له ولا نسخ انبياء وليسوا برسل

لانهم

لانهم كانوا يتعبدون باحكام التوراة ولم يكن لهم كتاب ولا
نسخ كما ذكرنا وانما يوشع دون من ذكر لكونه الموالي لسيدنا
موسى لاجتماعه به وخدمته اياه قوله فان كان له ذلك اي كتاب
ونسخ ولا يلزم ان يكون ذلك الكتاب محتويا على احكام بل
وان كان محتويا على مواعظ او ما نقة خلو فيجوز الجمع بان
يكون له كتاب ونسخ وذلك موجود في نبينا صلى الله عليه وسلم
ومعنى كلامه ان من كان له كتاب او شرع يكون رسولا فقضيته
انه ليس هناك رسول ناسخ لجميع شريعة من قبله فلا ينافي على
ما عند الشافعي من ان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في
شرعنا ما يقره اه ومذهبنا ان شرع من قبلنا شرع لنا
ما لم يرد ناسخ ولا يخفى ان النسخ انما هو في الاحكام الفرعية
واما الاعتقادية فلا نسخ فيها اصلا تنبيه علم من قوله كان
له كتاب او لا كثرة الرسل وقلة الكتب فان الرسل على ما فيه الاثنا
وثلاثة عشر والكتب مائة واربعون ذكره اللقاني في شرح
جوهرته قوله فالنبي اعم من الرسول اي عموما مطلقا اي بحسب
المفهوم ويلزم منه العموم بحسب المصداق قوله بمعنى اي انهما
ملتبسان بمعنى من التباس المجمل بالمفصل لان الفرق الحقيقة
المجملة ويجوز ان تقول انهما اي لفظ رسول ونبي ملتبسان بمعنى
من التباس الدال بالمدلول قوله وهو بعيد الرجوع على الاول
اي حال كون ذلك المعنى جاريا على القول الاول قوله ليس بنبي
ولا رسول اي بل ولي قوله والثاني معطوف على هذا واما على القول
الاول فهو نبي قوله ولفظه بالهمز الخ كلاهما خبر والاول اصح والثاني
حال او بالعكس قوله لان النبي مخبر عن الله اي مخبر عن احكام وردت

عن الله قوله بناء على غير الاول وهو التعريف الثاني والثالث واما على
الاول فلا يصح الكسر هذا معناه بل فعول ويجوز الكسر على الاول ايضا
بناء على ما قال الامام القرافي المالكي من انه يجب على النبي ان
يخبر بنبوته اي ليعرف فيحترم فالنبي فعيل بمعنى فاعل مطلقا لانه
مخبر عن الله ولانه وان لم يكن له شرع كما انه بمعنى مفعول قوله
وبلا همز معطوف على قوله بالهمز قال الزمخشري ترك الهمز ابلغ
اقول ولعله لكونه من النبوة وهي الرفعة فان قلت كونه من
الخبر يفيد انه مرتفع ايضا قلت نعم الا انه ليس صريحا من
اللفظ كالاول قوله وقيل انه مخفف المهموز بقلب همزته بالاخفى
انه اذا كان مخفف المهموز يكون كل من المهموز والذي بلا
همز ماخوذ من النبا وهو الخبر قوله بقلب همزته اي سبب
قلب همزته ياء قوله وقيل انه من اصل المهموز لا يخفى انه اذا
كان اصل المهموز يكون كل من المهموز وغيره ماخوذا من النبوة
اي الرفعة فهذا هو الذي يقتضيه حكم العقل فاذن يكون
قوله اولا ولفظها الهمز من النبا اي الخبر انما يأتي على القول
الاول ان الاصل الهمز وان الهمزة قلبت ياء قوله من النبوة
وعليه فيكون واويا واصله نبو قلبت الواو ياء لاجتماعها
مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغمت احدى اليائين
في الاخرى قوله اي الرفعة من تتمة القول الثاني ولا يرد
ان يقال المصرح به انه ماخوذ من النبوة وهي المكان المرتفع
وهذا التقدير ظاهر لولا ما يتبادر من السر من رجوعه على
من القولين قبله وبقوله قوله واستشكل كما هو ظاهر ولذلك
قيل مقتضى كلامه ان قوله من النبوة جار على كل من القولين قبله

المنبئين

المنبئين على عدم الهمز وحينئذ يشكل الفرعية على كل منهما فان
كون المهموز من النبا يقتضي ان يكون الهمز اصلية وكون غيره
من النبوة يقتضي ان الياء ليست منقلبة عنها فتامل قوله
لان النبي مرفوع الرتبة ظاهره انه اذا كان ماخوذا من النبوة
وهي الرفعة لا يكون الا اسم مفعول وليس كذلك بل يصح ان يكون
اسم فاعل اي مرتفع قوله من الخلق اي من غير الانبياء مطلقا
واما بالنسبة للاولياء فقد يكون مرتفع المرتبة على غيره منهم
ايضا مطلقا وذلك نبينا وقد يكون مرفوع الرتبة على غيره
منهم في الجملة كما في غيره قوله باختلافها اي بسبب اختلافها
فان المهموز معناه المخبر عن الله وغير المهموز معناه مرفوع
الرتبة اي وان الفرع يكون معناه لمعنى الاصل لا خلاف له
تامله قوله واجيب باشتراكهما في اصل المعنى القاعدة
ان اصل المعنى الماخوذة الكلمة باعتبار تحققها في اول ما
تتحقق فيه كما في قولهم اصل الايمان وكمال الايمان وحينئذ
فيكون من اضافة الصفة للموصوف اي المعنى الاصلي وهو
الرفعة على ما اراده قوله لان اخباره عن الله رفعة مخصوصة
في هذا الجواب نظر وذلك لان الاخبار مستلزم للرفعة
لا انه نفس الرفعة بمعنى الثاني يشترك مع لازم المعنى الاول
لا معه نفسه فلم يصح قوله باشتراكهما في اصل المعنى عند اما
نقله العلامة البهوتي عن شيخه الشمس ثم انك تعلم بالتبادر
والمفهوم منه ان المقدر مضافا للفاعل فاذن لا يأتي على
التعريف الاول لان النبي لوضعه في التعريف الاول كونه مخبرا
بالفتح لياء على جميع الانبياء فالمناسب الجاري على كل القول

لان اخبار الله رفعة مخصوصة قوله تنبيه التنبيه لغة الايقاظ
والفطنة واصطلاحا عبارة عما لوجرد النظر عنه لفهم بما قبله كذا
كتب بعضهم قوله محمد بدل من سيدنا لا يخفى انه اذا جعل بدلا يكون
الوصف بالسيد ليس مقصودا بالحكم مع انه لا يصح ذلك بل المقصود
الصلاة على الذات الشريفة مع العنوان عنها بلفظ السيادة
والبدلية تقتضي خلاف ذلك واجيب بان قولهم المبدل منه في
حكم الطرح اي بحسب المعنى في الغالب اي ان كونه في قوة الطرح
اي غالبي قوله او عطف بيان القصد منه ايضاح الذات المعنون
عنها بالسيادة قوله بحسب العوامل اي باعتبار هذا الجنس
المتحقق في واحد قوله واعرب الموقف كذلك اي مثل ذلك
اي بدلا او عطف بيان وقد تقدم ما يفيد الايضاح عن قولهم هو
كذلك ونحوه قوله لا لسيدنا اي لا يجوز ان يكون نعتا لسيدنا
والا لزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت وهو
لا يصح وذلك لان التوابع اذا اجتمعت تقدم النعت ثم عطف
البيان ثم التاكيد ثم البدل ثم عطف النسق قوله اذ جعل اسم
فاعل شرط في صحة كونه نعتا بدون التسميد بكونه لمحمد فان
قلت لا يظهر كون خاتم نعتا لمحمد لانه وصف ولا يتوصف بالاضافة
وشرط النعت المطابقة تعريفا وتنكيرا واجاب بان محل ذلك
اذا لم يقصد به الدوام والاستمرار والا جاز كما هنا فتدبر وخلاصته
انه شرط في صحة كونه نعتا فرض جعله نعتا لمحمد او نعتا لسيدنا
فلو جعل محمد صفة لسيدنا باعتبار اصله فانه بالنظر اليه وصف
مشتق جاز جعل خاتم صفة لسيد ومن اعرب العلم المنقول
من الوصف نعتا بحسب اصله المصدر فانه ذكر فيما يأتي ان الرحمن صفة

لله

لله وان جعل علما ولكن الجمهور على ان العلم لا ينعت به مطلقا
سواء كان منقولا من الاصل او لا نظرا لمجرده في الحال كما صرح به في شرح
الازهرية واما اذا لم يجعل اسم فاعل بان جعل اسم آلة فانه يكون
جامدا لا مشتقا وحينئذ فيكون عطف بيان او بدلا من محمد
ولا يقال يلزم على البدلية التنافي وذلك لان محمدا باعتبار
جعله بدلا يكون مقصودا بالحكم وقبل خاتم بدلا منه يكون في
حكم الطرح فيتنافى المقصود قلت قد تقدم جوابه وهو ان
كون المبدل منه في نية الطرح اغلبي لا كلي وظاهر ما نقل عن
الشمني من انه حينئذ يكون عطف بيان وسكت ان
البدلية لا تصح ولعله لما قلناه من الاشكال وقد علمت جوابه
ويمكن ان يقال انه بدل غاية ما هناك تعدد البدلية بتعدد
الناطق وكانه قال والصلاة والسلام على الذات من حيث العنوان
عنها بمحمد وخاتم اي بالامرين معا تنبيه متى جوز في شيء
البدلية وعطف البيان فاعلم ان المراد ببدل الكل لا بد البعض
ولا بدل الاشتمال قوله رضي الله عنه الرضى الانعام او ارادته
فهو صفة فعل على الاول وصفة ذات على الثاني وقد تقرر
انها جملة خبرية لفظا انشائية معنى وهو ظاهر على ارادة
الانعام وكذا على الثاني باعتبار تعلقها التنجيزي الحادث
قوله الذين امنوا الخ كمال وتفسير امامنا الشافعي رضي الله
عنه كالجمهور له باقاربه المؤمنين من بني هاشم والمطلب بناء
لمن يحرم عليه اخذ الزكاة لما لهم في خمس الخمس وعليه فاولاد
بنات من ذكر لهم من الآل حق المعنى لانه لا يحرم عليه اخذ
الزكاة لانه لا شيء لهم في خمس الخمس قوله والمطلب الامام الشافعي

من ذرية المطلب مخرج من عم للنبي صلى الله عليه وسلم قوله وقيل عترته
الزهد التقسيم لغوي كما يفيده ح قوله اولاده ذكورا واناثا اي مباشرة
قوله ما تناسلوا اي مدة تناسلهم اي اولاده بنائه مدة توالدهم
اي فيدخل فيه ما لا يتوهم من ان المراد اولاد فاطمة مباشرة
ثم لا يخفى ان الذرية انما صدقت من فاطمة فحينئذ يكون اراد
الجنس اي جنس البنات المتحقق في فرد وهو فاطمة اي اراد
البنات مباشرة واولاد فاطمة صادق بالمباشرين وبن بواسطة
ذكرا او انثى فيخرج ما يخالفه حيث قال وال الرجل لغة عترته
المنسوبون اليه وهم اولاده واولاد اولاده ما تناسلوا وهذه
العبارة تفيد ان الاول لا يقال لاولاد البنات ولا نحو الاخوة
والاخوات والزوجات وعبارة الصحاح وال الرجل اهله وعياله
وايضا اتباعه انتهى الا ان قوله يفيد ان الاول لا يقال لاولاد
البنات لا يظهر لان الولد لغة يشمل الذكر والانثى بما قلنا قوله
وقيل امته اي امة الاجابة اي الذين اجابوه الى ما دعاهم
التوحيد وغيره لا يخفى انه لو قال وقيل امة الاجابة ابتدا
لكان اخصر ولعل وجه ما قاله ان امته وان كانت تطلق على
امة الاجابة وامة الدعوة الا انه عند الاطلاق لا ينصرف الا
لامة الاجابة فلذلك قال امته نظرا لذلك ولما كان يتوهم
ارادة امة الدعوة وان كان خلاف الظاهر عند الاطلاق
قال اي امة الاجابة وقيل اتقيا امته قالا قال اربعة ثم
اقول وفي الكلام بحث وذلك انه يقال ان كان القصد الاول
في مقام الدعا فلا وجه لذكر الاول بل الانسب الاقتصار على
الاخير وان كان المراد الاول في مقام الزكاة فلا وجه لذكر ما عدا

الاول

الاول ولا يمكن تصحيح كلامه الا بالالتزام ان الشافعي يقول بان
الاول في مقام الزكاة ومقام الدعا واحد فيكون قول الشارح عند
الشافعي اي باعتبار الدعا الموافق للزكاة والا فخفي بعده تامل
قوله وهو اقرب بها للصواب اي اشد قربا للصواب كمن القول
الاول والثاني وليس بصواب هذا مدلوله مع انه صواب
والجواب انه انما عدل عن ذلك اي قوله صواب تدينا وتادبا
عن الجزم اشارة الى ان علم ذلك على الحقيقة انما هو لله
وحده ومن يطلعه الله عليه من خواص خلقه قوله مثل اهله
ماله سيبويه ومن تابعه قوله بدليل تصغيره على هصيل اي
بدليل تصغير ال على هصيل اي لا غير كما صرح به حاملا فدل ذلك
على ان الفرع عن اهل انه لو كان مشتقا من اصل غير ذلك
لسمع له تصغير يرده الى ذلك الاصل ولم يسمع انتهى ووجه
كون التصغير يفيد ان اصله اهل ان التصغير يرد الاشيا
الى اصولها ونظر منه بعضهم بانه يجوز ان يكون الهيل تصغير
اهل وحكى الكسائي انه سمع اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل
وال واويل ويمكن الجواب بان ائمة اللغة تعلموا انه تصغير
ال وتعلمه منهم اذ لكن من كلام الرب بقرائن وهم نقاة في
النقل وطلب تصحيح النقل من هؤلاء النحول ليس له وجه
مقبول عند ارباب المنقول واصحاب العقول اما قرى
الفقها والمحدثين او غيرها اذا نقل جلهم او جليل منهم عن امام
ملا اعتماد عندهم لمنع صحة النقل وطلب التصحيح ولو فتح ذلك
الباب لم يبق اعتماد على ما في الكتب ولا يصح التعويل عليهم ولا
ينبغي التعرض لذلك الا لموجب تعارض والا فلا يفيد فائدة كالس

قوله فابدلت الها همزة هذا متضمن لدعويتين الابدال وكون البدل
همزة وقوله توصلا علة للثانية وهو كون البدل همزة وسكت
عن علة اصل الابدال وهو كون الها حرفا ثقيلا وخلاصته انه لما
كان الها حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق ارادوا ان يقلبوه الى
حرف خفيف وهو الالف الا انه لما لم يعهد قلب الها الفا وما عهد
الا قلب الها همزة وقلب الهمزة الفا قلبوا الهمزة للتوصل الى القصد
دايما والاورد البحث بان الهمزة اثقل من الها فكيف يبدلون
الثقيل الذي هو الها بما هو اثقل من ان قصدهم الخفة وقوله
توصلا مفعول لاجله وفيه انه لم يتحد العامل والمفعول لاجله
في الفاعل وذلك ان الفاعل اي الذي اقيم مقامه هنا الها وهو
المتوصل وكانهم يلتفتون للاتحاد في الفاعل وان حذف
واقيم المفعول مقامه نظرا لكونه الاصل فكانه مذكور ولان
نايب الفاعل لما قام مقامه كانه هو وحرف قوله الى قلبوه اي الها
قوله فاندفع اي بقولنا توصلا قوله ما عساه اي شي عسى ذلك الشي
ان يتلفظ به اي يوجي اللفظ به قوله الهمزة الخ بيان لما عساه
يذكر قوله اثقل من الها اي فكل منهما ثقيل والهمزة اثقل قوله
فكيف عدله يحتمل ان القصد الانكار او الاستفهام قوله منها اي
الها وقوله اليها اي الهمزة قوله وقيل اول حاله الكسائي قوله بدليل
تصغيره اي الاقوله حكى الكسائي الخ مفاده ان الدليل على ان اصله
اولا الها ما قاله الكسائي انه سمع الخ انه يرد ان الذي سمعه
الكسائي اهيل واهيل والواو بل مما قاله الكسائي يشهد ان له
اصلين لا واحد فكيف يصح ذكر كلام الكسائي في توجيه ذلك القول
والجواب انه لا ورود اذ ما حكاه الكسائي انما يفيد ان اصله اويل

واما

واما اهيل فهو تصغير اهل لا ال ولا يرد الا لو قال اهيل تصغير ال ولم يقل
الكسائي ذلك مع ما قال وظهر من ذلك الرد على صاحب القول الاول ان
ال اصله اهل اذ لو كان متفرعا عن اصل غير ذلك لسمع له تصغير
الى ذلك الاصل ولم يسمع فمنقول له سمع لا يقال كيف كان اول اصل الال
ينطق به العرب فقال واول واويل لانا نقول انما لم ينطق العرب
بذلك الاصل لانه مرفوض في كلامهم لان كل واو متحركة اتت
فتحة لا ينطق بها فاله ش تبعا لابن عصفور رحمه الله فحال الجوف
ان يكون له اصلان احدهما واو فيما عدا الاصل الاول صغر على اهيل
وباعتبار الثاني صغر على اويل وضع حينئذ الاسد لال على ان
اصله اهل بما مثل لظهر وان اهيل يدل على ان اصله اهل ويكف
ذلك لانا نجيب ان له اصلا اخر باعتباره صغر على اويل لا يقال يجي
اهيل لا يدل على ان اصل ال اهل لجواز ان يكون تصغير اهل ال
لانا نقول كما ذكر الاسماء ان اهيل تصغير ال دل ذلك على ما قلنا
والاسماء عرفوا ان اهيل تصغير ال بقرائن قامت عندهم فيما هل
فان قيل الاسد لال بما التصغير فيه دور لان المصغر فرع على المكبر
وقد توقف العلم باصالة ذلك الحرف في المكبر على اصالته في المصغر
قلت الجواب منع الدور لان توقف الفرعية على ما ذكر توقف
وجودي لا توقف علمي وتوقف اصالة الحرف على ما ذكر توقف علمي لا توقف
وجودي فلم يتحد جهة التوقف انتهى ش قوله تحركت الواو الخ
مرتبط بقوله وقيل اول اي وقيل اول فتحركت الواو الخ المراد
انه حصل ذلك المعنى لا انه كان ذلك ثابتا بالفعل اي انه كان
بالفعل اول فتحركت الواو الخ قوله وظاهره خبر مقدم وقوله ان
القول الثالث مبتدا موخر قوله الثالث اي الذي هو امامة الاجابة

قوله مبني على هذا القول الثاني في اصل ال اي لانه عند الكسائي اصلها اول
من الايول الى كذا اذا رجع اليه بقرابة ونحوها كما في شرح ولا شك
ان جميع الامة ترجع اليه وتلتجي اليه واما بناوه على القول الاول
في اصل ال فليس بظاهر لان اصله اهل وامة الاجابة ليست اهلا
اي اقارب للنبي صلى الله عليه وسلم وبنا القول الاول والثاني
في معنى ال على القول الاول في اصل الظاهر واما على القول الثاني
في اصل الال فيلزم عليه التحكم لان المومنين كلهم راجعون اليه
قوله لا يقال الا للاشراف من العقلا فمقتضيه ان هو لا الاشراف
العقلا مصدوقه وليس كذلك بل مصدوق المضاف اليه فالاحسن
ما في كلام غيره كالشمني في حاشية المغني وح فقال الشمني والاضافة
الالماكه شرف من العقلا المذكور وقالح ولا يضاف ال بحسب الاصل
الاستعمال الا للعقلا فلا يقال ال مصر ويرده ال الصليب ولا يضاف
الا لمن له شرف ولو دنيويا فلا يقال ال الاسكافي ولا يرد ال فرعون
قيل ولا يضاف الا للمذكور فلا يقال ال فاطمة ورد بقول الشاعر
تفي الله عن ال فاطمة الجوابي لا فاهل فانه يضاف لجمع ما ذكر فيقال
اهل مصر واهل الاسكافي انتهى والجواب عن قوله ويرده ال الصليب
بان يراد العقلا ولو بحسب الادعا قوله ولا ينافيه اي الاختصاص
بالاشراف من العقلا تصغيره حاصل المنافاة كون ال لا تستعمل
الا في الاشراف يقتضي انه لا يستعمل في المحقر وتصغيره تصغيره
استعماله في المحقر وهذه المنافاة لا تاتي على ما قلنا لان الاشراف
مصدوق المضاف اليه والمحقر من مصدوق المضاف وهو ال
فتامل قوله اذ هو اي التصغير وهو مبتدا خبره بالنسبة وحاصل
الجواب ان التحقير والتشريف كلاهما نسبي فتحقير ذلك المصدوق

بالنظر

بالنظر لمن هو اعظم منه وتشريفه بالنظر لمن هو ادنى منه قوله
لمن اي شخص قوله هو اي من التي هي عبارة عن شخص وهو مبتدا
خبره اقل قوله من الاشراف حال من هو اي في حالة كونه من الاشراف
قوله غيره اي غير من وقوله منهم اي من الاشراف وهو حال من غير
اي حالة كون ذلك الغير كائنا من الاشراف وقوله شرفا تمييز لاقل
اي من جهة الشرف قوله لا يقال هو للمعظم اي التصغير اي
فالتصغير مفيد للتعظيم لا للتحقير فالمنافاة منتفية من اصلها
قوله لانا نقول المراد ان اصل التصغير التحقير وما جاء منه للتعظيم
فعلى خلاف الاصل فلا يحمل عليه التصغير قوله فرع عن تصغير التحقير
اي التصغير المفيد للتحقير فالاضافة من اضافة الدال للمدلول
اي والمناسب للغات للاصل لا للفرع وحينئذ فيأتي التنافي
ويحتاج للجواب عنه قوله ولال فرعون معطوف على فاعل ينافيه
وهو تصغيره اي ولا ينافيه ال فرعون والتنافي لا ياتي الا على
ما قلناه من ان الاولى ان يقول ولا يضاف الا للاشراف وحاصل
التنافي ان قولهم لا يضاف الا للاشراف ينافيه ال فرعون
فانه اضيف فيه ال الى فرعون مع ان فرعون في نفس الامر دني
ولا ياتي التنافي على ما قاله لان فرعون مضاف اليه وهو غير
مصدوق ال الذي يشترط فيه ان يكون شريفا قوله لصورة
صورة الاشراف حاصله ان المراد الشرف الحقيقي الذي عاقبته
حميدة ولكن المراد الحقيقي ولو صورة قوله عندهم اي عند قومه متعلق
على حذف اي التفسيرية وكانه قال او لكونه شريفا عند قومه اي او لكونه
شريفا حقيقيا لكن باعتبار زعم قومه لان زعم غيرهم وعلى هذين
الجوابين فالمراد شرف حقيقي اما صورة واما باعتبار زعم قومه

وهناك جواب آخر افاده شيخ من ان المراد بالشرف ولو باعتبار الدنيا وهو
غير الجواب الثاني في الشرح كما بينا وان كان يرى انه هو تنبيهان
الاول قال شيخ وهو مخصوص بالاضافة الى المعارف الناطقة دون
النكرات ودون الازمنة والامكنة يقال آل فلان ولا يقال آل رجل
ولا آل زمان كذا ولا آل موضع كذا كما يقال اهل زمان كذا وبلد كذا
وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة وآل البوة كانتهى المراد منه
الثاني قال الشيخ عميرة ففيه تخصيصان الاختصاص بالعقلاء
فلا يقال آل الاسلام وآل مصر والاختصاص بذوي الشرف منهم
بخلاف اهل فيهما قيل لما اريكبوا فيه التغيير اللفظي بتغيير الهاء
اريكبوا التخصيص الاول توخيا للمناسبة بين اللفظ والمعنى ولما
كان الهاء مائعة لكونه من اقصى الحلق نظرا الى الكلمة بسبب
قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف تعمى قوي فاريكبوا التخصيص
الثاني جبرا للنقصه انتهى قوله وعلى اصحابه المتبادر من المعد انه
معطوف على آله وحينئذ فتقدير الشيخ على الافادة انه معطوف
على آله لا انها مقدرة في الكلام لان على الاول مسلطة على المعطوف
وتجمع اصحاب على اصاحب وهو الجمع المتناهي قوله الثاني من
لبعض الآل اي على الاول والثاني هي الاول قوله بنا على الثالث
يجوز الرفع والتقدير وهذا بنا اي مبني او ذو بنا والنصب اي
وتمثلنا ذلك بنا على الثالث ممنوعا تاجرا وحلا قوله لا لصاحب
اي لا جمعا لصاحب هذا المتن معي عليه صاحب الكشاف واستدل
له بما جاء في المثل من قولهم احبابها ابنا وها اي الذين حبوا
عليها بالهدم هم الذين بنوها منها جمع حان وبان لكن قال
الجوهري واظن ان المثل جبانها بنا بالجيم من خط الشيخ الجوهري

قوله بل

قوله بل الصحبة اي بل هو جمع لصحبة قوله المعبر به في نسخة اي في
نسخ المص قوله لم يضبط بالامر بين اسم جمع او جمع اي اصحبة
اما جمع لصاحب او اسم جمع له قوله لان في المسئلة قوله اعني لصحبة
الظاهر انه لا يعني يتوهم خلاف هذا حيث يأتي بمعنى فالضمير للنبي
صلى الله عليه وسلم فان قلت ان هذا الخلاف ليس من
خصوص صاحب قلت الاتيان بالضمير نظرا للمقام فلا ينافي
ما قلت قوله بمعنى الصحابي اي لا بمعنى من طالت عشرته مع
صلى الله عليه وسلم وان لم يكن صحابيا كابن طالب فالصحابي
اخص من مطلق صاحب تنبيه قال ابن قاسم في حاشية
شرح المنهاج قوله لان افعالا لا يكون جمعا لفاعل اقول ولا
لفعل قاله في التوضيح كما يشذ اي افعال في فعل المفتوح الفا
الصحيح العين الساكنها انتهى فان قلت اراد انه لا يكون
جمعا لفاعل مطلقا اي لا قياسا ولا شذوذا بخلاف فعل فانه
يكون جمعا له شذوذا قلت وهو جمع لفاعل شذوذا فانهم
صرحوا بان افعالا مما حفظ في فاعل نحو جاهل وجهال فان
ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا والا امكن ان يكون
جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول بحكم نقله شيخ عن شيخه
ابن قاسم ولم يرتضه ما قاله الشيخ بل ذكر ان اصحاب جمع
صحب بكسر العين او سكونها مخفف صاحب لا جمعا لصحب
بسكون العين جمعا لصاحب لان افعالا لا يكون جمعا لفعل بسكون
العين الا شذوذا قوله وهو هنا اي في مقام الدعا اما في غير
مقام الدعا بان اريد تعريف حقيقة الصحابي اي من يطلق عليه
الصحابي فلا يراد فيه ما ترتب على ذلك افادة بعض شيوخنا رحمه الله

وقد بعض الشيوخ تقريرا اخر فقال اي لا في مقام الرواية فانه لا بد
ان يكون مميزا والاول احسن لان ما يأتي في الشرح يفيده قوله من اجتمع
قال ابن ابي شريف على المحلي قوله من اجتمع اشعار باشتراط اتصافه
بالتمييز حين اللقا اي لان المتبادر اجتمع بنفسه وقول بعضهم
لغرابة قد ايهام لذلك واذا لم يشترط التمييز فيدخل في الصحابي
من حمله من الاطفال وعليه ذهب جمع فقال من اجتمع به من جنس
العقلاء ولو من غير الانس ولو غير مميز في حياته يقظة ولو في
ظلمة اجتماعا متعارفا ولو لحظة وان لم يشعر به او لم يجتمع به لكن
راى احدهما الاخر في عالم الدنيا كما في حجة الوداع انتهى وقد
فسروا الدنيا بما بين السما والارض او جميع المخلوقات الموجودة
قبل الاخرة او الارض والهوا والجو مقالات ثلاثة والظاهر ان
المراد الاول في هذا المقام وقال شيخ في التوضيح اي الاول انه
يشمل غير المميز وكذا من اجتمع به عليه الصلاة والسلام ولم يعلم
انه هو عليه الصلاة والسلام ومن اجتمع به حيث لم يشعر واحد
منهما بالاخر او لم ير احد منهما الاخر ومن اجتمع به وراى ترقيم
كتوب وعلم بذلك وخاطبه اولا ومن لقيه ما راى مرورا ايضا
الى غير جهته من غير مكث عند الوصول اليه وعلم به وخاطبه
اولا ولو راه من كوة في جدار بينهما فهل هذا اجتماعا فيه نظر نعم
ان خاطبه من روبه من الكوة فينبغي انه اجتماع او في حكمه كل هذا
ذلك وخرج من راه صلى الله عليه وسلم من بعد وكلامهم مصرح بانه
صحابي وقد تردد فيه ابن السبكي في منع الموانع وذكر ما حاصله
انه ان لم يثبت انه صحابي فلا اشكال وان ثبت الزام صدق
الاجتماع مع الرؤية من بعد فليتامل وعدل عن قول ابن الحاجب

وغيره

وغيره راى ليشمل الاعمى من الصحابة كابن ام مكتوم واجاب بعض
حواشي الكرماني بان راى صادق حقيقة عرفية في اجتمع فالتعبير
به عند قاصر قوله مومنا اي حالة كونه مومنا اي بمن اجتمع به بعد
الدعوة غير مومن ثم امن بعد ولم يجتمع به بعد ذلك كرسول قيصر
لما ارسل سلامه عن اجتماعه بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يجتمع
به بعد ذلك وانظر هل المراد اجتمع به في حال النبوة او اعم ذكر
صاحب الالفية في مصطلحه الحديث في شرحها ما يدل على ان
المراد الاول فعلى ذلك لو اجتمع به قبل الانبا فلا يصير صحابيا
والمراد الاجتماع به في حال صباه صلى الله عليه وسلم فلو اجتمع
به بعدها لم يكن صحابيا قاله صاحب الالفية في شرحه وظاهره
ولو قبل الدفن بل صرح وقد صرح بعض بانه يسمى صحابيا اذا
اجتمع به بعد موته قبل دفنه والحاصل كما افاده ح ان من
اجتمع به منامات او بعد موته وقبل دفنه عد صحابي وعلم
ان من حمله او حنكه من الاطفال صحابي وان من اجتمع به
ليلة الاسرا ببيت المقدس من الملائكة صحابي بناء على ان
وجود الملائكة في الارض متعارف وان عيسى صلى الله عليه
وسلم صحابي لان اجتماعه به في بيت المقدس متعارف
وتعلية الانبيا ممن اجتمع به ببيت المقدس ومن اجتمع
به في السما من الملائكة غير صحابي واشتراط بعض المحدثين
التمييز انما هو في الصحابي الذي يجوز روايته عنه والكلام
هنا في الاعم من ذلك قوله بخلاف التابعي الخ هذا هو الذي قاله
الخطيب البغدادي ولكن الذي عليه العمل عند اكثر اهل الحديث
ورجحه ابن الصلاح وتبعه النووي والعراقي في الفية هو قول

الحاكم انه يكفي فيه انه سمع من الصحابي او تلقاه قاله ابن ابي
شريف قوله يوتر اي يحصل قوله من النود العلي وهو العلو والشرف
ثم يجوز ان يكون بيانا لما قدم المبين بكسر الياء على المبين بفتحها
ويجوز ان يكون متعلقا بيوتر وحينئذ فالمبين لما تحذوف
تقديره من النود العلي اي المنسوب للعلة من حيث انه قائم
به قوله من الاخيار جمع خير بتشديد الياء او جمع خير بتخفيفها
كما افاده بعض المفسرين الا انه بتشديد والتخفيف ونصه جمع خير
او خير انتهى قوله فالاعرابي الجلف الجافي العربي الجافي قيل
ما خوذ من اجلاف الشاة وهي المسلوخة بلا راس ولا قوائم ولا
بطن اي المسلوخة في حالة كونها قد قطعت راسها وقوائمها
واخرجت ما في بطنها فالمعنى العربي الذي كالشاة المسلوخة
الخالية مما ذكر بجامع ذهاب ما به حياتها الا ان ذلك من المشبه
معنوي وفي المشبه به حسي وقيل اصل الجلف الدلو الفارغ
فالمعنى العربي الذي كالجلف اي الدلو الفارغ بجامع خلو الباطن
عن ما ينتفع به الا انه في المشبه معنوي وفي المشبه به
حسي وقيل ابن الانباري عن الاصمعي ان الجلف جلد الشاة
والبعير وكان المعنى عربي بجلده لم تدبغ بدبغ الحضر رقتهم
ولين اخلاقهم فانه اذا اتى بابن يتهم وتخلق باخلاقهم كانه
نزع جلده ولبس غيره وحاصل قولهم كلام بعضاه اي لم يعبر
عن جهته ويصح فيه ذكرنا انه على الاستعارة كما هو مذهب
الاستعارة قوله بعد ما يجتمع اي فيما جاء عن المجيء عن الصحبة
قوله ينطق بالحكمة اي العلم النافع افاده بعض المفسرين قوله بركة
طلعته الخ اي رويته او وجهه اي بالطلعة اما الرؤية او الوجه

ثم لا يخفى

ثم لا يخفى ان البركة الزيادة والنما كما في المصباح فاذن يكون المعنى
ينطق بالحكمة بسبب ما جعله الله في رويته من زيادة الخير
اي انه اذا راى النبي صلى الله عليه وسلم يحصل له زيادة خير
عبارة عن زوال الران الذي على القلب ويتسبب عن ذلك
انه ينطق بالحكمة هذا اذا فسرنا الطلعة برويته واما اذا
فسرناها بالوجه فالمعنى ينطق بالحكمة بسبب زيادة الخير
التي في وجهه الشريف بمعنى ان وجهه الشريف يحتوي على
زيادة خير فالاعرابي ينطق بالحكمة بسبب زيادة الجلالة
في وجهه الشريف او ان البا للتصوير اي مصورا ذلك العلم
بانه بركة رويته وجهه او بركة وجهه من حيث رويته
قوله خطل كاسحة وطا مهملة مفتوحة قوله ابن ابي سرح
بسكون الراء وفتح السين قوله بخلق من مات بعد ردته
هو مناف مخصوص بي قال لان الردة تحبط وصف الصحبة
وبالاسلام تعود وعبارة بعض الحنفية فلو ارتد والعياذ
بالله بطلت صحبته ان مات عليها فان اسلم فان كان في
عهده صلى الله عليه وسلم فلا مانع من عودها والا فنعود
نظر والردة عندنا تحبط العمل ويصير اذا اسلم كالذي بلغ
ولم يتعلق به شي لا نافع ولا ضار فيكون اذا غير صحابي على
تقدير رجوعه للاسلام وفائدة رجوع الصحبة له ان تعود
ثوابه الذي حصل من جهتها قوله ومن استنبط مبتدا
وخبره قوله مراده قوله لا دخال علة لاستنبط قوله من ذكر
وهو من اجتمع به مومنا ومات مرتدا قوله نظرا تعليل لقوله
ادخال قوله كان يسمى اي بذلك قوله وان ذلك كان معطوف على كونه

اي نظرا لكونه كان الخ ونظرا الى ان ذلك كان قوله اذ لا يشترط فيه
اي التعريف اي صحته فهو على حذف مضاف او ان الضمير راجع للصحبة
وذكره نظرا الى انها حكم واكتسب التذكير من المضاف اليه قوله
عن المنافي هو الردة قوله ولذلك اي ولاجل انه لا يشترط الخ قوله
في تعريف المؤمن اي فقد عرفوا المؤمن بانه المصدق لما جاء به النبي
صلى الله عليه وسلم وعلم من دين الاسلام ضرورة قوله ليعم افراده
اي المؤمن اشارة الى ان المؤلف الحقيقة الكلية قوله من سمي
صحابيا ولو في وقت اي ومن مات مرتدا كان يسمى صحابيا
قبل ردته لا بعدها فلا يسمى صحابيا اقول لا يخفى ان التسمية
في ذلك المقام بمعنى الاطلاق اي انه بعد موته لا يطلق عليه
صحابي فلا يقال فلان صحابي هذا معناه اقول لا ينافي ذلك
بان يقال المراد من كونه صحابي انه صحابي تحققت فيه الصحبة
وهذا قد تحققت فيه وان ذهبت بردته فالافضل ان يقال
مراده من تحققت فيه الصحبة في الجملة وان ذهبت بعد
ويقول بعد فلا يخالف ان من زاده لاخراج من ذكر مراده تعريف
من ذهبت صحبته وصار يرضى عليه والظاهر او المتعين
ان هذا مراده وان كانت العبارة قابلة للبحث بحسب ظاهرها
قوله اذ مراده الخ لا يخفى ان ذلك ليس من شان التعريف قوله
سماه اي صحابيا وقوله بعد موته اي موت ذلك الشخص نفسه
اي بخلاف من ارتد بعد الصحبة فلا يسمى صحابيا بعد موته
بل ولا بعد الردة في حال الحياة قوله في هذا المقام اي مقام
الصلاة وقوله كما مرت الاشارة اليه اي في قوله وهو هنا
قوله في ثبوت الصحبة بدل من قوله في الاصابة بدل اشتمال

لا نقوله

لان قوله في الاصابة منه جهالة باي مسئلة تبين ذلك بقوله
في ثبوت الصحبة لورقة بن نوفل قوله وانه معطوف على
ثبوتها قوله بحيث بفتح الباء وكسر الحاء مقصورا قوله وان لم يدرك
الدعوة اي والحال انه لم يدرك الدعوة قوله بخلاف بحيث اي
فلم يدرك معجزة ولا دعوة قوله والتعريف الباقي يشمله
اي يشمل ورقة اي بناء على ان المراد من اجتمع بالنبي صلى الله
عليه وسلم في حال كونه مؤمنا به اي اجتمع به في حال كونه
مؤمنا به اي مصدقا بنبوته الحاصلة كما هو المتبادر
لا بوجوده ولا بنبوته التي ستحصل اذ لا نظر لذلك وورقة
من ذلك القبيل واما اذا اريد مصدقا لما جاء به فانه لا يشمل
ورقة لانه لم يظهر له شيء اتى به النبي صلى الله عليه وسلم حتى
يصدق به فاذا علمت ذلك فلا يشمل التعريف بحيرا لانه وان اجتمع
به وصدق به الا ان تصديقه لم يتعلق بنبوة حاصلة بل ستحصل
في الخارج وخلاصة ذلك ان المراد بقولنا مؤمنا اي مصدقا بكونه
نبيا في الحال فيخرج من راه قبل البعثة ويدخل من راه بعدها
وان لم يدرك الدعوة وما قلناه ظاهر من اجل ان مؤمنا حال
من ضمير اجتمع وحينئذ لا فرق بين ان يتعلق حوله بمحذوف اجتمع
او بمؤمنا فافهم ذكر ش عن شيخه ابن قاسم استظهاره
ان الخضر اجتمع به في الارض قائلا واجتماعه به بعادي لانه
في الارض على الوجه المعتاد انتهى وخلاصته ان ما كان
في الارض فهو متعارف وما كان في السماء فهو غير متعارف وقوله
على الوجه المعتاد بيان لما في الارض لا انه قيد زائد حتى يقال
ان الاجتماع في الارض ينقسم قسمين متعارف وغير متعارف وقد

اعرب
ان الخضر اجتمع بالنبي
عليه السلام في الارض
على الوجه المعتاد

وقد رايت في بعض الاحاديث التصريح باجتماعه به الا اني لا ادري صحته
قوله اي اصفيا الله منه تشتت الضمير والاولى عوده للنبي
صلى الله عليه وسلم ويكون من ذكر الخاص بعد العام لمزيد الاهتمام
ويمكن على بعد عوده لاصحابه والمراد الغابرون كلهم او
بعضهم كذا قيل اقول حامد المولى ان الاصفيا جمع صفي ومعناه
المختار والمتاد ومنه انه مختار الله قال تعالى وسلام
على عباده الذين اصطفى وحينئذ فالضمير عائد على الله كما
صنع الشه فلعله انما عدل عن النكتة اللفظية لتلك النكتة لكونها
معنوية واذا تعارضتا تقدم النكتة المعنوية قوله الذين اصطفا
في العبارة حذف والتقدير اي الذين اصطفاهم والاشارة اشارة
الذي لا خاص له قوله من خلقه اي مخلوقه اي من افراد مخلوقه
او من كل مخلوق بناء على ان الاضافة للجنس او للاستغراق
قوله مما فوق الايمان اي اصل الايمان وهو التصديق
لا كماله قوله من مراتب بيان لما فوق الايمان واراد بمراتب الخير
جزئيات الايمان الكامل التي ينشب عنها القرب من الله تعالى
اي جنس المراتب ضرورة ان الاصفيا متفاوتون في ذلك كما هو معلوم
الا انك خبير بان المختار لما فوق الايمان من ذلك الجنس لا يلزم ان
يكون مختارا لمن فعل جميع الواجبات وترك جميع المحرمات الا محرما
ليس بصغيرة بل هو من عاص ويصدق عليه انه مختار لما فوق
اصل الايمان فان قلت ما حاصل هذا الا من اراد تلك الجنس قلت ارادة
الجنس متمشية لانهم لم يكونوا كلهم مختارين فيها كلها بل متفاوتون
والحاصل ان اصل الايمان اي الايمان الاصل التصديق والنطق
بالشهادتين على ما فيه وعدم الكفر والمختار لما فوق ذلك لا يلزم ان

يكون

يكون مقربا فكيف يقول لما فوقه من مراتب القرب الا ان يجاب بانه
اراد بالايمان ما تقرر في المومن العاصي فيقتصر على ما ذكر او قام بالواجبات
وترك المحرمات الا واحدا مثلا واراد بما فوق الايمان من ترك المحرمات
بتمامها واتى بالواجبات فقط او زاد على ذلك من الطاعات ما يتصف
بذلك فهو مقرب او اراد به ما قام بالمومن العاصي وما قام بالمومن
الاتي بالواجبات التارك للمحرمات واقتصر على ذلك وما فوق ذلك
ما قام بمن اتى بالمندوبات زيادة على ما ذكر تواد بالقرب الاعظم
لا من اتى بالواجبات وترك المحرمات واقتصر على ذلك فانه وان كان
مقربا الا انه لا يصل لدرجة من زاد قوله فيكون اي لفظ الاصفيا
مختصا باهل الخ الباء داخلة على المقصور عليه اي ان لفظ الاصفيا
لا يخرج عنهم لغيرهم والاصفيا بهذا المعنى يشمل الانبياء وكل نبي وانما
قلنا لفظ الاصفيا لان معناه هو نفس اهل تلك المرتبة ويصح ان
يراد فيكون اي الاصفيا اي المعنى المجمل مختصا باهل تلك المرتبة
والمناسب لقوله من مراتب الخ ان يقول اهل تلك المراتب ويجاب
بجعل ال للجنس المتحقق في متعدد فتامل قوله الشاملين لبعض
الاهل اي على كل قول ضرورة ان كل الاول على اي قول ليسوا باصفيا
وهو نعت لاهل وجمعه بالياء والنون لان اهلا متعدد قوله
وجميع الاصحاب معطوف على بعض لا يخفى انا اذا اجرينا الكلام
على الوجه الثاني فيما تقدم يلزم ان الصحابة كلهم لهم مندوبات
زيادة على فعل الواجبات وترك المحرمات قوله او الايمان ما فوقه
معطوف على قوله لما فوق الايمان والايمان بالنظر لمجموع المرتبة
بين الايمان وما فوقه من المراتب اي مرتبة ما فوق الايمان
من جزئيات الايمان الكامل فوق اصل الايمان والمعنى حينئذ من

اختارهم لاصل الايمان وحده او بما فوقه مما ذكر لان المراد اختارهم للايمان
مصطحبا لما فوقه فقد بر قوله منها اي من مراتب القرب لجميع
المومنين فيه تغليبهم على المومنات اي جميع المومنين ولو عصاة
قوله الذين هم اه اي على القول الثالث فيه يرد انه حينئذ يكون
عين قوله وعلى الذين ذهبنا الى هذا الثالث الذي هو المعتمد فما
فايدة اعادته هكذا يرد على الشارح قوله انما اعاده لاجل العنوان
عنهم بانهم اصفيا قوله او الكاملون هكذا في نسخة عطف على
الال اي بنا على القول الاول والثاني في الال وفي بعض النسخ الكاملين
عطف على الذين هم قوله لهم اي للاولى وللاصحاب قوله افاد المصنف
اي لان المصنف يسمي بنبي ولا ملك قوله بلا كراهة لما كان يتوهم
ان اراد بالجواز عدم الحرمة فيصدق بالكراهة زاد فقال بلا
كراهة اي وبلا خلاف الاولى او اراد بها ما يشمل خلاف الاولى
قوله الصلاة الخ فاعل يجوز قوله تبعا للانبيا اي في حال كونهم تابعين
للانبيا في الصلاة والسلام او حال كون الصلاة والسلام تابعين
للصلاة على الانبيا اي جنس الانبيا المتحقق ولو في واحد كما هنا
قوله اي الملائكة انما اتى بهذا الاسلوب لان المصنف لم يصل على الملائكة
قوله وكذا للسلام اعاد الكاف لان ما بعد من قوله ما لم يقع منكما
به فعطف وفاعل يجمع السلام قوله خطابا للمومن اي ذا خطاب
او مخاطب به لمومن لان الخطاب توجيه الكلام لحاضر وهو ليس
عين السلام حقيقة اي خطابا حقيقة كان يمر على مسلم ويخاطبه
بقوله السلام عليكم ورحمة الله قوله كما في المراسلات اي المكاتيب
التي ترسل كما هو المعلوم والكاف استقصائية لانه قيل شيئا اي
كالمخاطب الذي في المراسلات فليس بحقيقة بل خطاب تنزيلا

وظاهره

وظاهره ان التنزيل متعلق بالخطاب ولا مانع منه اي ان كتب
السلام له نزل منزلة مخاطبته قوله من غيرهم متعلق بالصلاة
والسلام وكذا قوله على غيرهم قوله استقلالا اي بكره الصلاة
والسلام من غير الانبيا والملائكة على غير الانبيا والملائكة حالة
كون الصلاة والسلام على غير الانبيا والملائكة على طريق الاستقلال
وقوله على الصحيح متعلق بيكره ومقابل الصحيح قولان الحرمة
والجواز قوله ثم الخ استدراك على ما يتوهم من ان جميع افراد
الغير مستوية وقوله من غيرهم اي التي هي مدخول على وقوله النبي
اي والملك قوله لعثمان ومريم وكذا ما اختلف في نبوتهم من
اسية وحاجر وساره قوله على الاشهر اي حالة كون الاستثنا
اشيا على الاشهر قوله من انهما ميتان للاشهر قوله فلا يكره ذلك
اي ما ذكر من الصلاة والسلام قوله من غيرهم اي الانبيا والملائكة
عليهما اي مريم ولعثمان والمجرور ان متعلقان بلفظ ذلك من حيث
المعنى واصل التركيب فلا يكره الصلاة والسلام من غيرهم عليهما
قوله كما في الاذكار وكتاب للنووي قال اي صاحب الاذكار المشهور
من قوله كما في الاذكار او قال اي ما ذكر من الاذكار يجوز اي
قال في تعليل عدم الكراهة قوله اي وهم من كلام شارحنا اي
لا غيرهم بل يقال لغيرهم رحمهم الله وبذا اي بما في اشارة الى
ان هذا ليس من كلام النووي لانه قد تقرر ان الرضي يقول بالانعام
او ارادة الانعام فهو يرجع لمعنى الرحمة كلانه يرضى الله عنهم
عن رحمهم الله من حيث المعنى فكلامه يقتضي الترضي وتسمية
ما يتعلق بذلك قوله لما في القرآن علة لكون لقمان ومريم يتعلقان
وقوله مما يرفعهما اي من الآيات الدالة على رفعتهما فقال في حق لقمان

ولقد آتينا لقمان الحكمة وفي حق مريم ومريم ابنت عمران اي وغير
ذلك قوله الفرد الخ من غير بعوض العين في المضارع قال ابن
عباس الذي لا يوجد مثله او الذي لا يتلبه شي وال للكمال اي
الكامل في الفردية وقوله مما يرفعهما بيان لما في القرآن اقول فيه بحث
وذلك لان العلة تقتضي ان كل من ورد في القرآن مما يرفعه يفعل به
ذلك وليس كذلك اذ القرآن ورد بمدح المهاجرين والانصار فقضية
انه يجري فيهم ذلك وليس كذلك فالاولى ان نقول للقول بنبوتهم
في الجملة قوله من الانبيا الخ المجرور ان متعلقان بالضمير باعتبار
انهما في معنى الصلاة والسلام قوله اذهما اي الصلاة والسلام
وقوله جمعهما اي حق الانبيا والملائكة وقوله قلما اي الانبيا
والملائكة وقوله بهما اي بالصلاة والسلام فيه ان الشرع للاحكام
هو الله تعالى وحده فكيف ذلك بل يقال ان الله اباح لهما ذلك لانه
المشرع لهم ولغيرهم تتمة مشتملة على امور مهمة الاول ما ذكر
من الجمل الخبرية التي اريد منها الطلب لا يحتاج الى استحضار
نسبة واخراج الكلام عن الحقيقة الخبرية ان كثر استعمال اللفظ
في ذلك حتى صار الانشا هو المتبادر منه في العرف كما هنا والا
فالقريب الحاجة اليه افاده الشيخ عبد السلام في كبيره الثاني
انما كره الصلاة والسلام على غير الانبيا والملائكة لانها صارت شعارا
الانبيا والملائكة فلا يقال لغيرهم كما صار عز وجل شعارا له تعالى
فلا يقال قال محمد عز وجل وان كان عز نبي جليلا بل يقال صلى الله
عليه وسلم او عليه السلام كذا قال الناسك ان الترضية لا تختص
بالصحابة والترحم تعميم على مذهب الجمهور وخلافا لبعضهم واطال
النووي فيما يتعلق بهذا البحث وعبارة العارض عياض الذي ذهب
اليه

الجمهور المحققون واهل اللغة ما قاله مالك وسفيان واختاره
غير واحد من الفقهاء والمتكلمين انه يجب تخصيص النبي صلى الله
عليه وسلم وسائر الانبيا بالصلاة والتسليم كما يخص سبحانه
عند ذكره بالتقديس والتنزيه ويذكر من سواهم بالمغفرة
والرضى والرحمة كما قال تعالى رضي الله عنهم ورضوا عنه
يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان قوله
هي اي نوع بعد لا شخصها قوله من الظروف اي المكانية والزمانية
حتى ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد
عمرو وفي المكان داري بعد دار عمرو وهي صالحة
للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الزمن فلذا قال
وتعين ارادتهما معا هنا قوله المنقطعة اي الصالحة للانقطاع
والا فهي تكون مقطوعة كما هنا وغير منقطعة كما في دار زيد
بعد دار عمرو قوله هنا واما غير هنا فيتفصل فان ذكر المضاف
اليه فلا يجوز البناء على الضم وان لم يذكر فقال فيه مثل ما هنا
قوله على نية معنى المضاف اليه الوجه البناء على ما افاده
اللعاني سابقا من انها للحرف باصالتها الى معنى ذلك المحذوف
ثم قال فان قلت فهذا الاحتياج حاصل مع وجود المضاف اليه
فلا ينبغي معه كالاسما الموصولة مع ما يحتاج اليه من صلتها
قلت لان ظهور الاضافة منها رجح جانب الاسمية لاختصاصها
بالاسما ووجه كونه على حركة دفع التقا الساكنين وعلى الضم
لمخالفة حركة البنا حركتي الاعراب واقاد الفاكهاني ان علة البنا
معنى الاضافة الذي هو معنى حرفي حقه ان يؤدى بالحرف اقول وهذا
وجه اشتراط بعضهم كون المضاف اليه معرفة فاما اذا كان نكرة

فيعرب بوجه اللفظ او المعنى بعد قال الشيخ خالد في شرح التوضيح
وقال الحوفي وانما يبنيان اي قبل وبعد على الضم اذا كان المضاف
اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه او لا
انتهى ومثله في لب الاسناد البكري وشرح العباب للشارح انتهى
وحينئذ فلا يطلق القول بل يفصل في المضاف اليه المنوي كما افاده
البهوتي واذا نوينا المعنى وكان المضاف اليه نكرة فانه يجوز
اعرابه لا ينوي مثل ما اذا نوينا لفظه وحينئذ فلم يكن المقصود
بمعنى المضاف اليه مدلول البسملة والحمدلة مثلا بل ذلك الربط
الجزئي الكائن بين المضاف والمضاف اليه وهو حالة لا تتحقق الا
بامرين فان قلت حيث كان الامر ما ذكر فلم جعلت معنى المضاف
اليه دون المضاف قلت لما كان المضاف اليه لكونه معرفة تحققت
به الجزئية نسب اليه قوله والنصب على نية لفظه قال العلامة
البهوتي تبعا لابي بعض الحواشي على قوله والنصب الاولى والفتح
انتهى وهو خطأ صراح لان القاعدة النحوية ان بعد ونحوه اذا
حذف المضاف اليه يجوز فيها النصب على الظرفية والجر بمن في
عبر تنوين وكان الذي اوقعه في حمل النصب على الفتح توهمه انه
بالجر معطوف على الظرف وانه من مدخول البناء حرصا على ان
الذي من الغاية الفتح لا النصب وهو توهم فاسد بل هو بالرفع
عطفا على البناء وهو واضح لا غبار عليه قال العلامة البهوتي
اي والرفع بتنوين على عدم نية ثبوت شيء قال ابن قاسم في
حاشيته شرح المنهاج فالرفع على اصله غالبا المبتدا البكري قوله
واتى بها اعتدادا بعده اي لاجل الاقتداء بغيره من العلماء الاعلام
ولم يتوصل بالنبي صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم

لم يقل

[illegible] بعد قوله وقد كان الخ لما كان هو الاتيان المعتدي
[illegible] سند في الجملة اشار له بقوله وقد كان قالوا والتعليل
[illegible] قلت ما الموجب لحذف اما واقامة الواو مقامها قلنا قصد
التخفيف كما افاده سك فان قلت حيث ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يأتي باصلها فالمطلوب الاتباع لا الابتداع
وان كان بقصد التخفيف قلت كانه مفهوم ان المداد على الاتيان
بعد سواء اقترنت باما او الواو قوله في خطبه مفهوم
لكتب فلا مفهوم لخطبه فعبارة ح احسن ونصه لانه
صلى الله عليه وسلم واصحابه كانوا يأتون بها في خطبهم
وكتبهم للانتقال من اسلوب الى آخر قوله وهو اما بعد
بيانا لاصلها قوله بدليل اي كون اصلها اما بعد بدليل
والاضافة للبيان قوله قائلها اي وبعد وقوله اللازم صفة
للغا قوله انها اي الغا عاملا بالاذم قوله غالبا مفعول
مطلق اي لزوما غالبا او حالة كونها اللزوم غالبا اي لزوما
غالبا لا كليا فان اللزوم ينقسم مسمى قوله بتالي تلوها ظاهره
تلوها اي اما بعد وليس مراد الشارح بتالي تلو بعضها وهو
اما فقط قوله الذي هو صفة تلوها الذي هو بعد في المقام
وخلاصته ان الغا لازمة لزوما كليا لو بعدها لا اما وحاصل
قوله بدليل الخ ان الغا لما كانت من آثار اما ولم توجد اما
بل وجد الواو في موضعها علم ان الواو نائبة عن اما لا يجمع
بينهما وبين اما كما افاده ح زادا وما وقع في المفتاح من قوله
واما بعد فقالوا وفيه عاطفة قصة على قصة انتهى فان كلمات
قد افترق النائب والمنوب عنه في الفاصيل لزوما كليا

مع الواو واغلب مع اما فهل لذلك من حكمة قلت حكمته والله اعلم ان
الواو لما لم تكن اصلا بل الغرض منها النيابة عن اما ولا يفيد انها
نائبة عن اما الا الغالب مت لذلك ثم قال ح وبعض الناس جوز
في هذه العبارة اعني وبعد الواقعة من المصنف ان تكون
الواو للعطف عطف قصة على قصة كما تقدم في عبارة المفتاح
والعامل في بعد حينئذ ما يفهم من السياق كما قول ودخول
الغالب توهم اما اجرا للتوهم مجرى المحقق انتهى فان قلت فما
معنى عطف القصة على القصة قلت هو عطف مجموع جمل متعددة
مسوقة لغرض على مجموع جمل اخرى مسوقة لغرض اخر فيشترط
فيه التناسب بين الغرضين دون آحاد الجمل الواقعة في المجموعين
نبه عليه السيد في حواشي الكشاف والجامع ان ما سيق تمهيدا
التصنيف وهذا بيان لما فيه التصنيف فتامل ش قوله منها
نحو بعد اي مبعد ونحوها العمل لكن استعمال المولف انما كان
في بعد اي فاول لبعد والثاني المبتدا نحو اما زيد فمنطلق
والثالث الخبر نحو اما في الدار فزيد والرابع جملة الشرط نحو
اما ان كان من المعربين فروح الاباق والخامس اسم منصوب
لفظا او محلا بالجواب نحو اما اليتيم فلا تقهر السادس اسم منصوب
معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضربه
وعلى ذلك قراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم ويجب تقدير
العامل بعد الفا وقبل اما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل
والفعل لا يلي الفعل قوله من كل ظرف معمول اما اي لما فيها من معنى
الفعل الذي نابت عنه نحو اما اليوم فانا ذاهب واما في الدار
فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبرها لا يتقدم عليها

فكذلك

فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد
وابن درستويه والفراء فجوزوا العامل فيه الجر فان قلت اما
اليوم فانا جالس احتمل كون العامل اما وكونه الخبر لعدم المانع
وقد سمع من كلامهم اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا
فانا افضلها وفيه عندي دليل على امور احدها انه لا يلزم
ان يقدر بها ممكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل
اذ التقدير هنا انما ذكرت انظر تمامه قوله الذي هو من جملة
ما نابت اي لا ما نابت عن مهما لكن قوله قولان خبر لمبتدا
محذوف اي وما ذكرته قولان اي مقولان للعلماء لا تردد ويجيء
وعلى القولين فيبعد من تتمة الشرط وقيل العامل في بعد الجزا
فهي من تتمته وهو الاوجه لانه متعلق الحصول على وجود شيء
بدون التقييد وهو محقق الحصول لان الكون لا يخلو من وجود
شيء وهو اعم من الزمان والمكان وهذا القدر وان وجد
مع كونها من متعلقات الشرط الا انه مقيد بالوجود بعد فاذن
يكون المطلق على الوجود المطلق اشد تحققا من المطلق على
الوجود المقيد قال ح وما ذكره من ان اما نابت عن مهما
ويكفي ذكره سعد في شرح خطبة التلخيص لكنه ذكر في احوال
متعلقات الفعل ما يفيد انها لم تنب الا عن مهما قوله
والاصل اي ما حق التركيب ان يكون عليه وليس المراد ان
التركيب كان مطولا ثم حذف فان قلت ما الموجب
للعدول عن ذلك الاصل والتزامه قلت التخفيف لكثرة
الاستعمال كما افاده ح وقد اوضحه ان اصل هذا التركيب
كما قال الشيخ حذف اسم الشرط وفعله والمضاف اليه بعد

مع الواو واغلبيا مع اما فهل لذلك من حكمة قلت حكمته والله اعلم ان
الواو لما لم تكن اصلا بل الغرض منها النيابة عن اما ولا يفيد انها
نايبة عن اما الا الغالب من لذلك ثم قال ح وبعض الناس جوز
في هذه العبارة اعني وبعد الواقعة من المصنفين ان تكون
الواو للعطف عطف قصة على قصة كما تقدم في عبارة المفتاح
والعامل في بعد حينئذ ما يفهم من السياق كما قول ودخول
الغالب توهم اما اجرا للتوهم مجرى المحقق انتهى فان قلت فما
معنى عطف القصة على القصة قلت هو عطف مجموع جملة مقدرة
مسوقة لغرض على مجموع جملة اخرى مسوقة لغرض اخر فيشترط
فيه التناسب بين الغرضين دون آحاد الجمل الواقعة في المجموع
نبه عليه السيد في حواشي الكشاف والجامع ان ما سيوضحه بعد
التصنيف وهذا بيان لما فيه المصنف فتامل ش قوله منها
نحو بعد اي مبعد ونحوها العمل لكن استعمال المولف انما كان
في بعد اي فاول لمبعد والثاني المبتدا نحو اما زيد فمنطلق
والثالث الخبر نحو اما في الدار فزيد والرابع جملة الشرط نحو
اما ان كان من المقربين فروح الاية والخامس اسم منصوب
لفظا او محلا بالجواب نحو اما اليتيم فلا تقهر السادس اسم منصوب
معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضربه
وعلى ذلك قراءة بعضهم واما ثمود فهديناهم ويجب تقدير
العامل بعد الفا وقبل اما دخلت عليه لان اما نايبة عن الفعل
والفعل لا يلي الفعل قوله من كل ظرف معمول اما اي لما فيها من معنى
الفعل الذي نابت عنه نحو اما اليوم فانا ذاهب واما في الدار
فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبرها لا يتقدم عليها

فكذلك

فكذلك معموله هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد
وابن درستويه والفرا فجوزوا العامل نفس الخبر فان قلت اما
اليوم فانا جالس احتمل كون العامل اما وكونه الخبر لعدم المانع
وقد سمع من كلامهم اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما ورشا
فانا افضلها وفيه عندي دليل على امور احدها انه لا يلزم
ان يقدر ما يمكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالحال
اذ التقدير هنا انما ذكرت انظر تمامه قوله الذي هو من جملة
ما نابت اي لا نحا نابت عن مهما يكن قوله قولان خبر لمبتدا
محذوف اي وما ذكرته قولان اي مقولان للعلما لا تردد ويختير
وعلى القولين متعد من تتمة الشرط وقيل العامل في بعد الجزا
فهي من تتمته وهو الاوجه لانه متعلق الحصول على وجود شي
بدون التقييد وهو محقق الحصول لان الكون لا يخلو من وجود
شي وهو اعم من الزمان والمكان وهذا القدر وان وجد
مع كونهما من متعلقات الشرط الا انه يتقيد بالوجود بعد فاذن
يكون المطلق على الوجود المطلق اشد تحققا من المطلق على
الوجود المقيد قال ح وما ذكره من ان اما نابت عن مهما
ويكفي ذكره سعد في شرح خطبة التلخيص لكنه ذكر في احوال
متعلقات الفعل ما يفيد انها لم تنب الا عن مهما قوله
والاصل اي ما حق التركيب ان يكون عليه وليس المراد ان
التركيب كان مطولا ثم حذف فان قلت ما الموجب
للعدول عن ذلك الاصل والتزامه قلت التخفيف لكثرة
الاستعمال كما افاده ح وقال صته ان اصل هذا التركيب
كما قال الشيخ ثم حذف اسم الشرط وفعله والمضاف اليه بعد

واقيمت اما مقام الاولين وبين بعد لتضمنه معنى الثالث ثم حذف
اما العاملة في الظرف على احد الاقوال واقيمت الواو مقامها
ولذا لا يجمع بينهما واما هذه حرف شرط وتوكيد اما وتفصيل
غالبا قال الزمخشري فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل
توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا
محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب قلت اما زيد فذاهب
قال ش فان قلت مضمون الجزاء ثابت اولم يحد فالمعنى لا يكون
بعد قلت انه قيد للاخبار والاعلام فان المعمول قد يتعلق
به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال ما قول او البعدية
رتبية فافهم قوله يكن من شيء اي يوجد شيء ممن زائدة ويكن
تامة وشيء فاعله قوله بعد الحمدلة الاولى ان يقول بعد
البسملة والحمدلة فان قلت اذا دبا لحمدلة ذكر الله فصح كلامه
قلت هذا لو قلا بعد حمد الله وهو لم يقل ذلك فان قلت قد
تقدم ان الاوجه تعلقها بالجزاء اما الموجب لارتكاب الشيء
المورد على خلافه قلت الموجب لذلك ان ضبة تذكر اقدا
تالنعمة بهذه الامور المتبركة لتكون مع التبرك والتيمن
ان الشروع غير داخل عنها فيرجع بمعنى التبرك والتيمن
والفضل قوله الامور اي الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة
على وجه مخصوص قوله الحاضرة في الذهن ان كانت الخطبة
متقدمة على التاليف وقوله او الحادثة ان كانت الخطبة متاخرة
ولكن التحقيق ان الاشارة لما في الذهن مطلقا ضرورة انه لا يطلق
للالفاظ خارجا ولا بد من تقدير مضاف على ان اسما الزاجم
من علم الاجناس اما على انها من قبيل علم الاشخاص فلا ولا بد من
تقدير

تقدير مضاف ان قلنا ان ما في الذهن مجمل ضرورة ان مسمى
المقدمة الالفاظ المفصلة اما ان قلنا انها مفصل فلا
وذكر بعض ان الراجح ان اسما الكتب من حيز علم الجنس وليسا المعلوم
من حيز علم الشخص انتهى قوله الذهن قوة مهيئة لادراك الاراء
فان قلت المشار اليه حقيقة في المحسوس بحاسة البصر كما ذكره
عبد الحكيم على المطول والالفاظ ليست كذلك كانت الخطبة
متقدمة او متاخرة ذهنية او خارجية والجواب انه نزلها
منزلة المحسوس بالبصر كما هو مقرر قوله بكسر الدال اي وقوع
مقدمة لا يخصها الذي يصح في ذلك الكتاب قوله من قدم اللازم
اي مشتق من مصدر قدم او ماخوذ من قدم لان دابرة الارض
اوسع قوله اللازم لما كان قدم يأتي لازما ومتعديا اراد الاول
قال من قدم اللازم قوله بمعنى تقدم اي اللازم والاتحاد يكون
متعديا كما في زيد تخدمه عمرو ومع لبعضهم ان حكمة عدم
التعبير باللازم شمول التعدي فليحرر واقول حينئذ يكون
باقي قوله شمول له قوله قدم اللازم وايضا لو كان تقدم باقي
لازما ومتعديا لما تاتى سببه ان يقتصر على قوله بمعنى تقدم
في بيان قدم اللازم فلعل قولهم زيد تقدمه عمرو على حذف
الجار اي تقدم عليه وحينئذ يكون تقدم لازما لا غير ويكون
لبيان الواقع والتعبير بمعنى مع انه يوهم ان له معنى اخر غير مقصود
لافادة المعنى ليس متبادرا من لفظ قدم وان كان الوصف
بالاللازم يقرب قوله او بتقديمها الخ على قلة اي حالة كون الفتح على قلة
مفاده ان الكسر اكثر فلذلك قال ح ثم لا يخفى انه دال المقدمة اما مكسورة
او مفتوحة والاول اشهر فلشهرته قدمه على الفتح وايضا فالفتح يوهم

(اعني ما قيل في الجزء من كون الخوض في قدم اللازم او المتعدي)

خلاف المقصود لتاديه فتح الدال الى ان تقدمها بجعل جاعل لا
بالاستحقاق وهو خلاف المقصود فاذن الموجب لتقدم الكسر
وجهان الاول متعلق باللفظ وهو شهرته الثاني من حيث
المعنى الا ان في الكسر تكلفا من حيث ان مصدره التقديم على
معنى التقدم قوله اي متقدمته راجع للازم وقوله او
مقدمته راجع للمتعدي وقوله لما اشتملت عليه راجع
لهما وقوله مما يقتضي تقدمها اي من المعاني التي تقتضي
تقدمها وبيان لما اشتملت تلك المقدمة عليه واشتمالها عليه من
اشتمال الدال على المدلول راجع للاول وقوله او يستحق
راجع للثاني والضمير في بدعائه على المجرورة بمن واضافة
تقدم من اضافة المصدر للفاعل واضافة تقدم الهو
الهاء من اضافة المصدر للمفعول قوله على غيرها راجع لكل من
تقدم وتقديم وقوله على غيرها اي من الكتب المؤلفة
في هذا الفن قوله ويجوز ان يكون الخ تاخير ذلك الوجه
يؤذن بمرجوحيته عن الاولين والحاصل ان الاوجه
ثلاثة ارجحها الاول لامرين الاول كونه الرواية الثاني
اقتصاره انها متقدمة بذاتها لا بجعل جاعل وتلي الوجه
الاول الوجه الثاني ويليه الثالث ووجه بان فيه تكلفا
ووجه بعض المحققين ذلك التكلف بانها لا تقدمه حقيقة
لكن قال بعضهم انه اولى لانه يلزم من كونه متعديا ان
يتقدم غيره فالذي يتقدم غيره اولى ويلزم ان يكون متقدما
ولذلك مدحه فقال فخذ اسم فاعل اما من قدم المتعدي اي
مقدمته لمن اعتنى بها وفهم معناها على غيره من اعتنى بعلم

ما هو

مما هو مصنف في فنها لما اشتملت عليه من المباحث الشريفة واما
من قدم اللازم وعلى الفتح فهي اسم من قدم المتعدي ثم قال
ولا يجوز ان يكون من قدم اللازم الذي يتعدى بحرف الجر
واللازم ذكر الحاد والمجرور فيقال على كذا والمعنى الاول ابلغ
من الثاني والثاني ابلغ من الثالث قوله على انها الخ حال من
فاعل يجوز اي حالة كون ذلك مبنيا على انها بمعنى مقدمة
الخ وفي اذا اشارة الى وجه تاخير ذلك الوجه لما فيه من التكلف
المفاد من ذلك التعبير بخلاف الاول ما ذكر من انها من كذا
او كذا انما هو بالنظر لمعناها الاصلي لا باعتبار ما استعملت
فيه بعد ذلك وحاصله كما يفيده ح انها في الاصل صفة ثم جعلت
اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت من ذلك الى اول
كل شيء وبقيد المعين بالاضافة فيقال مقدمة الكتاب
ومقدمة العلم ثم جعلت علما على الالفاظ المخصوصة الثاني
ان المفهوم عرفا من لفظ مقدمة العلة والغرض من ذكر
ذلك مع ان قلتها معلومة بالمشاهدة ان كان صدر ذلك بعد
الطالب ترغيب الطالب وتنشيطه وحينئذ يكون
قوله على سبيل الاختصار اي كائنة تلك المقدمة على
طريق هو الاختصار وهو تقليل الالفاظ الكثيرة وان
لم يكثر المعنى مساويا لمقدمة كثيرة لمزيد الترغيب للطالب
او ان الاختصار معمول بالتفكيك فيبنى هنا على انها على
اقل ابسط المقدمات بمعنى اخصر مقدمة في فنها فان اعتبر
في الاختصار تكثير المعنى كما قيل به افاد وصفا زائدا فلا تكرار
فان العلة المستفادة من مقدمة اعم من الاختصار والاختصار

والايجاز بمعنى لغة وعرفا وبعضهم فرق بابعد منها ان الاختصار
حذف عرض الكلام اي تكريره مرة بعد اخرى بمثابة من كرر وعرضه
جبته والايجاز حذف طول الكلام الذي هو الاطناب اي ان
يودي المعنى المودي بعبارة طويلة بعبارة قصيرة قوله
يقتضي اولها الخ اي ففي عبارته تناف قوله اولها ان الخ وهو
مبني على سبيل الاختصار اي لان الاختصار انما يقع على الالفاظ
قوله وثانيهما انها معان الخ اي مقدمته ظرفية في الكلام والظرف
في الكلام اي الالفاظ انما هو المعاني لا الالفاظ فوالب المعاني
ونظر في ذلك العلامة البجوري بان الثاني ايضا يقتضي انها الفاظ
لان التعبير في الالفاظ الدالة على معاني البسملة الخ قوله وان امكن
تاويل كل الخ بترجيح الاول للثاني فتكون المقدمة اسما للمعاني
وان يراد بقوله على سبيل الاختصار اي لدلالها الذي هو الالفاظ
لا الالفاظ التي هي معنى المقدمة ويوجه بوجه اخر بان يحمل قوله
على سبيل الاختصار على المعاني ويقال وصفت بالاختصار
وان كان من عوارض الالفاظ لان المعاني كامنة في الالفاظ
فيجوز توصيفها به وتاويل الثاني ليرجع الى الاول فتكون
المقدمة اسما للالفاظ بان يراد بالكلام الداخلة عليه لفظ
في مطلق الالفاظ التي يقصد بها بيان معنى البسملة والحمدلة
التي هي اكثر من تلك الالفاظ المخصوصة التي قصد بها بيان ذلك
في خصوص هذه المقدمة فهذه المقدمة بعض تلك الالفاظ ولا يمنع
ان يكون تلك الالفاظ المخصوصة مظروفة في هذه الالفاظ اي في
ضمنها فليس فيه ظرفية الشيء لنفسه بل لما هو بعضه ولا يمنع ان
يكون الكل ظرفا لبعضه كذا قال ح ولكن ملاحظ الكلام على البسملة

كليا

كليا وهو صادق بهذه المقدمة وبغيرها فيكون من ظرفية
الجزئي في كليه بمعنى انه فرد منه او يقدر في معاني الكلام
فيكون من ظرفية الالفاظ في المعاني وما قلناه غير ما قاله
ح وان كان ما قلناه موافق ظاهر مبدء كلامه لا اظن الا
ان يكون ارتكب البجوري باعتبار اخر كلامه قوله بان
يكون اطلق الكل واراد به الكلي واطلق البعض واراد
به الجزئي فتدبر ثم قال ح فان قيل هي جملة المقدمة بسملة
المص والصلاة والسلام وليس جزءا من مطلق الالفاظ التي
يقصد بها بيان معنى البسملة والحمدلة فلما يقيد بها فما
اي مقصود المقدمة انتهى وجواب اخر ما يرد به الثاني
للاول بان يراد بالكلام التقني واطلاق الكلام عليه حقيقة
حتى قال الاسنوي مرة انه حقيقة فيه مجاز في اللساني
وقيل مشترك بينهما وقالت المعتزلة انه حقيقة في اللساني
ويكون من ظرفية الدال في المدلول قوله بالاضافة البيانية
اي هنا ملتبس بالاضافة البيانية ثم المناسب بالاضافة
التي للبيان لان التحقيق ان الاضافة البيانية ان يكون بين
المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وقد سبقنا
الصفي رحمه الله واما ان كان الاول اعم من الثاني عموما
وخصوصا مطلقا فهي للبيان قوله الذي يودي صفة للاختصار
قوله معه اي الاختصار قوله ما يودي اي معنى يودي اي
الالفاظ لا بالمعنى المتقدم وهو الالفاظ المصاحبة للاختصار
في العبارة استخدام قوله مع النظر اي حالة كونها مع التطويل
وحوله مع عدم الملال اي حالة كون مادة الالفاظ مع الاختصار

مصاحبة لعدم الملال وهذا ما زاد به الاختصار على التطويل قوله
المودي اي التطويل وقوله اليه اي الملال ولو ابرز الضمير
لكان احسن لجريان الصفة على غير من هو له لان الملل ما يؤ
لان من المعلوم ان التادية الى الملال من صفة التطويل
قوله في الكلام على البسملة اي في الكلام المشتمل على معنى البسملة
والحمدلة اي المعاني المتعلقة بما ذكر وحينئذ فلا يظهر ان
تكون المقدمة اسما للمعاني بل للالفاظ والظرفية من ظرفية
الجزء في الكل او الجزء في الكل على اعتبار الكلام كليا او كلا
او اراد بالكلام التكلم وحينئذ فقوله على متعلق بتكلم وعلى
الاول كما تبين وعلى كل فهو اما من قبيل الاستعارة التبعية
فتقول شبه الارتباط بين الجزء والجزء وبين الكل او الكلي
وبين المقدمة والتكلم على الخ بالارتباط بين الظرف والمظروف
وهو الظرفية المطلقة وقد استعارة اسم المشبه به للمشبه
ثم سري التشبيه للمعنيين الجزئيين فاستعيرت في من هما
الظرفية الخاصة التي هي الربط الخاص بين الظرف والمظروف
الجزئيين للربط الخاص الذي بين تلك المقدمة والكلام على البسملة
باي وجه اعتبرته يجوز ان تقول استعارة بالكناية وتخييلا
شبه المقدمة والكلام بالمظروف والظرف واستعير اسم
المشبه به للمشبه واثبات في خيل هذا التوجيه على مذهب
القوم وان كانوا انما يقولون هنا بالتبعية فقط ولك ان تقول
الاستعارة التمثيلية فتقول شبهت الهيئة المنتزعة من المقدمة
والكلام على معنى البسملة والحمدلة والارتباط بينهما بالهيئة المنتزعة
من الظرف والمظروف والارتباط بينهما واستعير المركب الدال على

الهيئة

الهيئة المشبه بها للهيئة المشبهة واحتمل من المركب على ما هو
العمدة منه وهو لفظ في او من باب التشبيه اي كانها في
الكلام اي كانها مظروفة قوله اي بسم الله الرحمن الرحيم لا يخفى
ان البسملة في الاصل مصدر بسمل اذا قال بسم الله الا انها صارت
حقيقة عرفية في بسم الله الرحمن الرحيم ولا يصح ان يكون
من اطلاق المصدر على متعلقه لان متعلقه بسم الله فقط قوله
اي الحمد لله الحمدلة في الاصل مصدر حمدل اذا قال الحمد لله الا
انها صارت حقيقة عرفية في الحمد لله او من اطلاق اسم الشيء
على متعلقه بواسطة قوله الملابس بها اي اللذين اتي بهما
فالضمير عائد على الاثنين باعتبار معناهما قوله في ابتداء
الامر اي في مقام ابتداء قوله لتحصيل البركة اي كمالها وهو علة
لقوله الملابس بها قوله والمدح والشكر كل من المدح والشكر
مخصوص لكن المدح معطوف على الحمد قولا واحدا والشكر
اما معطوف عليه ايضا او على المدح على القولين المشهورين
ذكرهما الشيخ ابو حيان وغيره تابعه س قوله بنزع الخافض
اي بسبب نزع الخافض وليس المراد ان نزع الخافض ناصب
لان الخافض لما نزع وزال منه للفظ ظهر اثر العامل وهو النصب
في معموله الذي كان عاملا فيه ذلك الخافض واعترض بانه ليس
هذا الكلام عاملا حتى يظهر اثره في ذلك المعمول عند زوال ذلك
الخافض واجيب بانه وان لم يكن موجود اللفظا فهو موجود
فيه تقديرا وهو لفظ اعني مثلا وفيه هل اجعل نصبها بذلك العامل
المقدر ليسلم ذلك بما قيل نزع الخافض سماعي مقتصر فيه على ما سمع
من اللغة قاله ح قوله في اي وهو حرف او بدل او عطف بيان في نسخ

التصريح بلفظ وصوفي والاصل وعلى الحمد والشكر والمدح في اللغة والعرف
ويشبه لذلك انهم قد صرحوا بذلك بان يقولوا في اللغة والعرف واعترض
ايضا اي النصب بنزع الخافض بانهم قد التزموا في هذه الالفاظ
التنكير ولو كانت على اسقاط الخافض لنصب على تعريفها الذي
كان عند وجود الخافض كما في التعريف في قوله تمرون الديار ولم
تعوجوا واصله تمرون على الديار او بالديار وينصب على التمييز
مشكلا من حيث التزام التنكير لكنه ممتنع من جهة ان التمييز
اما مفسر لمفرد كرطل زيتا او مفسر للنسبة كطاب زيد نفسا
وهنا لم يتقدم نسبة ولا اسم مبهم وصفا فان قيل السر كل من
الحمد والشكر والمدح يحتمل اللغوي والعرفي فالجواب ما قال ابن هشام
الانصاري ان الالفاظ المشتركة لا يجي التمييز باعتبارها لا تقول
رايت عينا وصا على التمييز وسر ذلك ان المشترك موضوع
للدلالة على ذات المسمى باعتبار حقيقته وانما يجي الالتباس
بعدم القرينة او للجهل بها واسما العدد يوضعها بما تميز له يوضع
للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز فانه لا يفهم من عشرين
الا عشرين شيئا اي معدود فهو موضوع على الابهام فاحتيج الى
التمييز والمشترك انما وضع لمعنى والاشتراك انما حصل عند الكاتب
قاله شي اي والابهام الحاصل بالاشتراك وذكر ايضا ان مراده لغة
العرب قال كما هو المتبادر من اطلاق اللغة وقد يوجه الحمل على
المتبادر بان لغة العرب هي المقصودة لهم ببيان احكامها لان
الشرع يرد بها واللغة مطلق اللفظ الموضوع قال في القاموس
واللغة الفاظ يعبر بها كل قوم عن مقصودهم انتهى واما لغة العرب
فهو اللفظ الذي وضعه واضع لغة العرب والعرف عرف محقق العلوم
العقلية

العقلية كذا قال بعض مشايخ شيخنا واستبعده شيخنا لانه يبعد
ان حملة الشرع يبينوا هذا المعنى ويجيبون عن شروطه وعما
يتعلق به وهو عرف تفردهم ذكر شي فاذا علمت ذلك فيكون
المعنى والكلام على الحمد والشكر والمدح حالة كون كل منها ذكر مظروف
في اللغة والعرف اي في الالفاظ الموضوعة في اللغة وفي
الالفاظ المتعارفة عند العلما مطلقا مفعولا او منقولا من ظرفية
الجزء في الكل ان اريد من اللغة مجموع الالفاظ الموضوعة او
من ظرفية الجزئي في الكلي ان اريد من اللغة مطلق اللفظ الموضوع
قوله فلم صرح به اي بالكلام على الحمد قوله مع شمول ما قبله له من شمول
الكل لجزئيه الا ان المناسب ان تقول فلم صرح به مع شموله له خاص
جاء لقوله ما قبله له على ان التعبيلة ظرفي شمل البسملة
قوله انما الجزء من الكلام على الحمد الخ حاصله ان الحمد له محتو على
لفظين الا ان الجزء الكلام على الشكر والمدح انما الجزء من احد
اللفظين الذي هو الحمد لتقارنهما في الحال ومفاد هذا ان
المدح والشكر ليسا مقصودين بالذات والعطف ينافيه واحسن
منه انه اعاد ذكر الحمد لئلا يتوهم ان قوله لغة وعرفا راجع الى
البسملة او انه انما اعاده الما ذكر بعد من قوله مع بيان النسبة
بينهما لان النسبة انما هي بين الحمد والشكر والمدح لا بين الحمد له
والشكر فتدبر قوله الذي هو من جملة الكلام الخ اي الكلام على
الحمد من جملة الكلام على الحمد له ظاهره انه تكلم على الحمد له بعد ان
تكلم على البسملة مع انه انما تكلم على الحمد وله يتكلم على الله مع الحمد
الذي هو اي الله بجملة الحمد له انما تكلم على لام لله فكانه اراد بالحمد له
مجموعهما الذي هو الحمد ولام لله فظهر قوله من جملة بهذا الاعتبار

قوله المقصود هو اي الكلام على الحمدلة واي بقوله هو لان قوله
والكلام معطوف على الضمير في مقصود وان على ضمير رفع منفصل
عطفت فاتصل بالضمير المنفصل قوله اولا بمعنى قبلا منصوب على
الظرفية منصرف والباقي قوله وبالذات بمعنى بالسببية
اي بسبب ذاته لا بواسطة شيء اي ان الكلام على الحمدلة والكلام
على البسملة مقصودان في اول الامر وذاتهما اقتضت قصدهما
بخلاف الكلام على المدح والشكر مقصود في ثاني الامر وذاتهما
لم تقتض قصدهما فلم يكن قصدهما متاصلا وذلك لان القرآن العزيز
ابتدا بالبسملة والحمدلة والسنة جرت على الابتدا بهما وجه
انه اذا كان المقصود في اول الامر وبالذات ما ذكر فقط فلا مناسبة
عطف الحمد والشكر على ما قبله لانه يقتضي ان الكلام على المدح والشكر
كذلك وليس كذلك ونوردهذا الاقتضا قوله مع بيان الخ فالاحسن
في الجواب عن سوال الشارح انه انما صرح بالكلام على الحمد لان النسب
انما هي بين الحمد وما بعده لا بين الحمدلة والمدح والشكر قوله في هذه
المقدمة اي في وضع هذه المقدمة قوله اي مصحوب ذلك راجع الى
المقصود الذي هو الكلام على البسملة وما بعدها فهو متعلقة بالكلام
على البسملة وما بعدها يعني مرتبط بذلك فان قلت مدخوله بالجارة
العامل اعني على في قوله وعلى الحمد هذا ويصح ان يكون هو متعلقة
بالكلام المقدر في قوله وعلى الحمد لكنه يوهم ان الكلام على البسملة
والحمدلة ليس مقصودا وليس كذلك افاده العلامة البحوق قوله
بذكر الخ الاولى حذف ذكر لان اصحاب ذلك بنفس الكلام المبين للنسبة
والجواب لا يحتاج الى ذكر بمذكور وهو من اضافة الصفة الى الموصوف
او ان الاضافة للبيان قوله المبين الخ يا اي على ان بيان اتم بعد

بين

بين مراد منه اسم الفاعل او المبين اي هو اضافة للمفعول
واما على انه مصدر لبان بمعنى ظهر فهو من اضافة المصدر للفاعل
قوله للنسبة ال للجنس المتحقق في افراد متعددة لان الوجود سبب
لا نسبة واحدة قوله بينها الخ يوهم ان المراد بينها وبين غيرها
وليس مرادا وانما المراد مع بيان النسبة بين كل من هذه الثلاثة
المذكورة والبقية قوله باعتبار ما صدقها اي لا باعتبار مفهومها
فانه بذلك مباين كذا قرر اقول لا يخفى انه ليس باعتبار الماصدق
بل باعتبار المفهوم وذلك ان الذي يتصف بالاجتماع في مادة
والانفراد في اخرى المفهوم والماصدق كلمة مركبة تركيبا مزجيا
من ما وصدق الذي هو في الاصل عبارة عن اسم مفعول ومعمل
ما صدق وهو بجر وربا لاضافة وهو مضاف لما بعده قوله المبين ذلك
اي الكلام المبين للنسبة فهو صفة للكلام قوله لمفهومها اي لمفهوم
هو هي او التقدير بمفهوم الفاظها والتعريف نفس المفهوم
غاية اذ يختلف معه بالاجمال والتفصيل فالتعريف بمفصل
والمعرف مجمل قوله اي ومصحوب ذلك اي الكلام على البسملة والحمدلة
وما عطف عليه قوله ايضا اي كما انه مصحوب بالكلام المبين
للنسبة قوله بذكر فوائد فيه ما تقدم والفائدة لغة ما استفيد
من علم وغيره وفي الاصطلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث
هي ثمرته ونتيجته قوله اخرج فيه توهم انها نفس المصاحب
المتقدم وانما ذكره هنا للمعنونة عنه بلفظ الفوائد وقوله
لا تعلق لها بما قبلها وهو الكلام على البسملة والحمدلة وقوله
ولذلك اي ولاجل انه لا تعلق لها بما قبلها الاولى لا تعلق لها به قوله
بها اي بوصفها وقوله تظهر به اي بسببه اي بسبب ذلك الوصف

وهو مهمة قوله مع ذلك اي الكلام على البسملة والحمدلة وما عطف
عليه قوله مع عدم تعلقها اي الفوائد به اي بذلك اي الكلام على البسملة
والحمدلة وحاصله انه اذا كانت تلك الفوائد لا تتعلق لها بما قبلها
لم ذكرها فاجاب بانه ذكرها لكونها مهمة قوله فقال عطف على
وصفها قوله من عرف مفعول مهمة اي بناء على انها اسم فاعل ويجوز
قراءتها بالبناء للمفعول اي يهتم بها الطالب لشدة حاجته اليها
وعموم انتفاعه بها والافراد والتانيث في مهمة مع كونه صفة
لجمع ما نعوا علم ان الافصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجزوع
الكسر ومنكسرة وفي جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل
مطلقا المطابقة نحو الاحوال رفقتي ومن تعقبات والهنداد
انطلقن ومنطلقات والهنود كذلك قوله في العلوم اي العلوم
متعلقة ببيان الفاظ وارادة في العلوم كالعام والخاص فتقول
والعام معناه كذا قوله وفي الدين اي وفي معرفة الدين لان منها
مسائل بمعنى فقها متعلقة بالاحكام الاعتقادية من تعلق
الدال بالمدلول اي لمن اراد معرفة دينه تنفعه لانها تدل على
الدين اي الاحكام الاعتقادية التي هي في الدين اي مطلق الاحكام
الشرعية قوله من اهم الشيء فيه ما تقدم والشيء فاعل قوله
اذا جعلته مهما اي فتلك المقدمة تجعل من عرف نفعها مهما بها
اي بتحصيلها اي فقوله يعرفها لكن عرف نفعها وليس المراد من
عرفها هو لانه اذا عرفها لا يهتم بتحصيلها لانه من طلب تحصيل
الحاصل وتحصيل الحاصل محال قوله اما البسملة الكلام على اما
مشهور قوله والكلام عليها اي على المعاني المتعلقة بها قوله
منحصر من انحصار الكل في الاجزاء اعلم ان الانحصار له اقسام ثلاثة

انحصار

انحصار الكلي في جزئياته كانحصار الكلمة في اسم وفعل وحرف
وانحصار الكل في الاجزاء هذا الانحصار وعدم الخروج عن الامر
كقولك الحصر حكمي في البلد اي لا يخرج عن البلد قوله مقاصد
جمع مقصد بمعنى محل القصد اي المقصود الذي هو المعاني
فالمقاصد المذكورة تراجم بمنزلة الابواب تحت دلالتها الالفاظ
على ما هو التحقيق قوله في الكلمة الا وهي اي في المتعلقة بالكلمة
الاولى منها وهي من ظرفية اللفظ في المعنى بناء على ان المعاني
قوالب للالفاظ ولا خلاف بين القولين لان من يقول الالفاظ
قوالب المعاني اي من حيث ان المعاني تتدرج في الالفاظ ومن
قال المعاني قوالب للالفاظ اراد انه سيحضر المعاني اولا وثانيا
بالالفاظ على طبقها قوله وهي الباء اي وهي مسمى الباء صورة انه الحار
وجعلها كلمة من حيث انها حرف واحد دال على معنى وهو الاستعانة
او المصاحبة وبما ذكر من ان مسمى ما لا معنى له اذا وقع حرفا من
كلمة كالباء من بسم قوله وقد ذكره اي المقصد الاول قوله فالباء
والاعراب لما ان الاول في حروف المعجم اذا ركبت مع العامل
الاعراب والمد وان كانت مقصودة قبل الترتيب قال السيوطي
في جمع الجوامع النحوي وشرحه واسماء الحروف الفا فباء تا
الخ وقس كاجات في القرآن لم الا مع عامل فالاجود حينئذ
فيها الاعراب وهذا المقصود منها نحو كتبت با وتا وبحوف
فيها الحكاية كهيئتها بلا عامل نحو كتبت با وتا وجيم وهل
ويجوز ترك المد بان تعرب مقصورا منونا نحو كتبت با كالتعاطف
اي كما اذا تعاطفت فان الاجود فيها الاعراب والمد وان لم يكن عامل
تقول جيم وكاف وبا كما تقول واحد واثنان وثلاثة واربعة انتهى

وللرضي كلام اخر انظر شرحه في شرح عمدة قوله التي فيها اي البسملة جعل
الجار والمجرور صلة لموصول محذوف فلزمه حذف الموصول
والاولى ان يجعله حالا لها اي حالة كون الباء كائنة في البسملة او
صفة اي الباء الكائنة في البسملة قوله لا غيرها اي لا الباء الكائنة
في غير البسملة فهو معطوف على ضمير منها فتكون غير مجرورة
ويكون مصدوق غيرها عدا البسملة من الكلمات الموجودة فيها
الباء ويجوز ان يكون معطوفا على الباء ويكون الضمير عائدا على
الباء ويكون مصدوق غير الباءات الكائنة في غير البسملة واقول
انظر من اين جاء الحصر ولعله اخذه من تخصيصها بالذكر لان
التخصيص بالذكر قد يفيد الحصر بمعونة السياق كما ذكره الشهاب
الخفاجي واخذه من الوصف اذ لا مانع من كون الصفة تفيد
الحصر بقرينة المقام قوله يتعلق بها اي باحوالها وقوله اربعة
مباحث المباحث جمع مبحث بمعنى محل البحث وهو اثبات المحمول
للموضوع وهو القضايا وهو من تعلق الدال بالمدلول قوله
فيما تفيده من المعاني من ظرفية اللفظ في المعنى واراد بالجمع
ما فوق الواحد لانه ليس هنا الا معنيان الا على اعتبار ارادة المعنيين
معا ايضا ولذلك قال العلامة البهوتي وجوز بعضهم ارادة الاثنين
معا خلافا لما يوهم من تعبير المصنف ووغايته ان يكون من قبيل
استعمال المشترك في معنييه معا وليس هذا من محل الخلاف
كما نبه عليه الحفيد في اول علم البيان عند الكلام على كون العلم
يطلق على المسائل او الملكة او الادراك حيث قال هناك ولا حاجة
الى قرينة لان محل الاحتياج اليها اذا لم يكن كل من المعنيين صالحا اما
اذا كان كل منهما صالحا فلا حاجة الى ذلك لجواز ارادة الجمع وهو مما عد
من فوائده

من فوائده عليه الرحمة انتهى وما قررناه بناء على ما هو المتبادر من
جعل من للبيان المحض واما اذا جعلت للبيان مشوبا بتبعيض
فالجمع ظاهر فتدبر قوله فذكر الخ اي اذا اردت بيان ذلك فتقول
ذكر قوله للاستعانة اي لا للتعدية والسين والتاء اللتان للتوكيد
اي للاعانة القوية وتقديم المعمول الاستعانة على المصاحبة ربما
اشعر بانه يرى ان الحصر كونها للاستعانة على كونها للمصاحبة
وهو موافق في ذلك لجمع واختار لافادته ما هو من المستحسنات
قوله بسم الله الخ فان قلت ان الاستعانة انما هي بذات الله
تعالى لا باسمه دل عليه قوله تعالى واياك نستعين قلت لا نسلم
ذلك بل تارة يستعان باسمه الدال على ذاته كما انه تارة اخرى
يستعان بذاته كما في الاية على انه يمكن ان يكون الاستعانة
هنا بذاته لان الاستعانة بالاسم الدال على ذاته انما هي باعتبار
دلالته على تلك الذات افاده ح قوله او المصاحبة له بالمصاحبة
هي التي تعلق بموضعها مع او عن عنها ويمن مصحوبها الحال
كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اي مع الحق او مقارنا لهذا سببها
كثير من النحويين بالحال لان ما تدخل عليه يصلح ان يكون حالا
فمن سمى بها الحال نظر الى كونه يعبر عنها ومن مصحوبها الحال
ومن سميها بالمصاحبة نظرا الى كونه يصلح في موضعها مع
قوله اي لاسم الله استشكل بانه كيف يتصور المصاحبة لذات
الله لان حال المصاحبة انما هي من الفعل واسم الفاعل فنقول
سيأتي ان كل حكم ورد على اسم مضمر او رد على مدلوله واجيب
بان المصاحبة ليست حقيقية بل مصاحبة معناها التبرك وقد اوما
الشارح الى ذلك بقوله على وجه التبرك قاله البهوتي قوله على وجه التبرك

اي مصاحبة اتية على ذلك الوجه اي في ذلك الوجه من اتيان الكلي
في احد جزئياته اي تحققه في احد جزئياته اي ان الباء لهذا
الكلي المتحقق في ذلك الجزئي وهو التبرك اي للمصاحبة المتحققة
في الانتقال الحسي وخلاصته ان المصاحبة لوحظ لها فردان التبرك
والمقارنة الحسية وان كان التبرك محاذاة والمقارنة الحسية
حقيقيا والكلي يتحقق في كل والمراد هنا الكلي المتحقق في الفرد
المجازي فكانه قال متبركا بسم الله ثم بعد كتبي هذا اتيت
ش قال ما نصه والمراد بمعية المقام ما كان على وجه التبرك
والمعنى متبركا بسم مسمى هذا اللفظ قال استاذنا شيخنا والتبرك
مستفاد من المقام بمعنى ان الملابسة التي هي معنى الباء محمولة
على التبركية كما يحمل المقام على الخاص فلا يتوجه ان التبرك لم
يعد من معاني الباء التي وهو عين ما قلنا من ان المصاحبة
اي كلي ولها فردان الا ان ظاهر عبارته ان الفردين لها حقيقيان
والاظهر ما قلنا من ان احدهما حقيقي والاخر مجازي والاضافة
في قوله على وجه التبرك للبيان اي على وجه هو التبرك فان
قلت ما الفائدة اذن في قوله على وجه التبرك قلنا الاجمال ثم
التفصيل لانه اوقع في النفس قوله وقد اختلف في ابتدائها الاولى
اي في حرف ابتدائها اي الخلاف متعلق بجواب هذا الاستفهام
لا بالاستفهام ثم لا يخفى ان او تاتي لحكاية الخلاف وتاتي
للتخيير وتاتي للاباحة وعند ذلك وهي هنا اتيت لحكاية
الخلاف والاقوال الثلثة فقد اختلف فالقائل هي للاباحة لما
علمت انه يصح ارادة الامرين معا وحينئذ يقال ان القضية
مانعة خلو تجوز الجمع والاولى ان يقال ان تكون او

لحكاية

لحكاية الخلاف في الاولوية الا ان المناسب لذلك ان تقول فقد اختلف
قوله الة الفعل الالة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول
اثره اليه لكن ان كان المنفعل قريبا فبلا واسطة والا فبواسطة
قوله التي لا يوجد الا بها وصف كاشف لالة الفعل واقول لا يخفى ان
الموصوف بجملة لا بد فيها من عائد يعود عليه والموصول لا بد من عائد
يعود عليه وضمير بها اذا رجع للموصوف فعلى الموصول من عائد وان
رجع للموصول فعلى الموصوف من عائد فالاولى ان يقول الذي
يدل التي صفة للفعل ثم لا يخفى انه ظهر من ذلك ان السين والتاء
للطلب وان ما الاستفهامية تسمى بالالة فهي تسمى بالاسمين كما افاده
ش في شرح عمدته قوله فكان الفعل الخ جواب عما يقال ان الالة
تقتضي التبعية والابتذال المنافي للتعظيم والاجلال وحاصل
ما اجاب به ان في الالة جهتين جهة تبعية وجهة توقف
تمشي الفعل او كماله عليها وقد لوحظ هنا الثانية دون
الاولى واشار له ش ثم لا يخفى ان اسم كان الفعل وجملة لما وجودها
الذي هو قوله نزل اسمه خبرها او ان لما بمعنى حين والخبر قوله
نزل الخ وانت خبير بان هذا التنزيل محقق وكان للظن قلنا
انها هنا للتحقيق قوله لما لم يكن شرعا اي فليس المراد بالكمال المنفي
عند عدم الابتداء باسم الله الكمال الحسي لوجوده بل الكمال الشرعي
ثم في العبارة حذف دل عليه الحاصل والتقدير لما لم يكن شرعا
المنزل منزلة عدم الكمال حسا قوله نزل اسمه تعالى منزلة الالة
اي للفعل وفي العبارة حذف حتى يتم دليل الاستعانة والتقدير
وحيث نزل اسمه تعالى منزلة الالة فلتكن الباء للاستعانة وتكون
حينئذ بالاهي لا داخلة على الة الفعل حقيقة كما في كتبت بالقلم وتنزيل

اي فحذفه من ان الباء لمجرد الدخول التحقق الجزئي

اي جواب لان الالة تقتضي التبعية والابتذال للاجلال

كما في بسم الله فيكون قولهم اذ الباء في بسم الله للاستعانة مجازا لا حقيقة
كما هو المفهوم من قوله نزل اسمه فتدبر قوله وحاصله اي حاصل ما تقرر
في توجيه كونها للاستعانة قوله انها اي الاستعانة لا يخفى ان
ان المفتوحة تسبك مع ما بعدها بمصدر فالمعنى وحاصله استعانتي
ولا يخفى ما في ذلك من التسمح قوله تشتمل على جعل المراد به انها تفيد
هذا المعنى مع معنى اخر فشبه افادتها الامرين باشتمال التي على الشيء
واستعير اسم المشبه به للمشبه واشتق من الاشتمال تشتمل
بمعنى تفيد قوله على جعل الخ اي ان الحكم على الباء بانها للاستعانة
بتقدير ان الكتاب الموجود حيث لم يصدر باسمه تعالى بمنزلة المعدوم
لفوات كماله الحاصل من اسم الله فقوله لفوات كماله علة لجعل الموجود
بمنزلة المعدوم فقوله بمنزلة المعدوم من تتمة المعلول فتقدم العلة
على بعض المعلول تنبيها بتقوية المسئلة لاجل ان يتحقق ذلك في
ذهن السامع ابتداء فان قلت ما الامران اللذان قلت ان الاستعانة
اشتملت عليهما قلت هما ان العمل اذا صدر باسمه تعالى يتصف
بانه كامل معتبر واذا لم يصدر بعد بانه قاصر معتبر فان قلت لم ذكر
هذا الوجه وهلا ذكر الوجهين قلت لاحظ التنفير عن قرب ترك
الابتداء ببسم الله وهذا الوجه يدل عليه دلالة ظاهرة بكونه
واضافة جعل لما بعده من اضافة المصدر للمفعول والفاعل هو
الشارع ومعونة الله حقيقة والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا قوله
بمنزلة المعدوم اي حسا قوله ومثله بعد مثله زائدة او كناية كما هو
مقرر اي وجعل الموجود بمنزلة المعدوم لفوات كماله بعد من المحسنات
اي للكلام كما افاده ح قوله وقيل للمصاحبة معطوف على قوله فقيل
للاستعانة اي وقيل المصاحبة اولى من الاستعانة قوله على الوجه
المذكور

المذكور اي الذي هو وجه التبرك قوله وهذا اظهر اي وهذا القول
وهو المصاحبة على وجه التبرك اظهر قوله لسلامته الخ لا يخفى ان
تلك العلة تنتج كونه ظاهرا لا اظهر المقتضي لكون الاول ظاهرا ثم لا يخفى
ان تلك العلة الاقتضائية علة ترجيح المصاحبة الذي هو المستظهر
وصريح الشارح انها علة الاظهرية لا علة ترجيح المصاحبة
والجواب ان مراده انما كان اظهر لتلك العلة التي ترجح بها وجه
المصاحبة وهي ظاهرة لا يرد عليها شيء ويجوز جعلها بيانية على
طريق المبالغة وخلاصته وهذا اظهر لظهور ادلته وعدم
ورود شيء عليها قوله المشعر به الاول وهو الاستعانة قوله من
جعل من للتعليل لا بيانية اي لما فيه من الاخلال بالادب
من اجل جعل اسم الله آلة قوله مقصودة لذاته وصفا كاشفا
قوله لانه اتى بتوكيد علم مما قبله حاصله جعلها للتبرك فيه تادب
وتعظيم له بخلاف جعله اسم آلة مبذلة غير مقصودة لذاتها والاول
ان يقول ان في الآلة جهتين جهة التبعية وجهة توقف
نفس الفعل عليها وقد لوحظ هنا الثانية دون الاولى
كما تقدم ودفع ذلك استاذ شيخنا بان حاصل الكلام ان في التبرك
تعظيما ليس في الآلة اذ ليس في لفظ التبرك الا التعظيم والتكريم
وفي لفظ الآلة اختصار والاول اولى في حق الله من غيره وان
لم يلاحظ جهة المخدومية فيه لانها من المخدوم الا ترى انهم
منعوا من استعمال بعض الالفاظ مع صحة معناه لتضمنه خلاف
الاولى كخالق القردة والخنازير بل كان يمكن منع ذلك هنا
وكان المجوز نظر لاسناد ذلك الى الاسم دون الذات افاده
ش لا يقال لفظ الآلة لم يصرح به ولم يقع عنوانا لانا نقول لفظ الآلة

مساو للفظ الاستعانة فكانه مذكور افاده ح ثم بعد ان علمت هذا
كله انظره مع ما ورد في لسان الشرع استعنت باسمه وهو اذن
في اطلاقه فلا يقال انه موهم للنقص فلا مناسب هنا قوله مع الخ
ترقيا اثبات الاظهرية والاولى ان يوافق العموم في كونه تعليلا
مستقلا فيقول اولان كون اسمه تعالى آلة الفعل قوله من جعلها
اي اسم الله وانت باعتبار خبره الذي هو قوله بسم الله هكذا
ورد وهو بعيد فالاولى التذكير قوله يرجع الى ذلك اي المصاحبة
على الوجه المذكور اي المقصود من ذلك وهو التبرك وخلاصته
ان التبرك مستفاد من المقام سواء جعلت الباء للاستعانة او
للمصاحبة لكن لما كان التبرك في جانب المصاحبة اظهر منه
في جانب الاستعانة ذكر في جانب المصاحبة قوله لان ذلك
اي جعلها للاستعانة قوله انما هو اي الجعل قوله باعتبار انه
اي بملاحظة ان الفعل قوله يتوسل به اي الفعل اي الى كماله
قوله ببركته اي اسم الله قوله وذلك اي كونه يتوسل الى كماله
ببركته قوله راجع الى ما ذكر من المصاحبة اي لان المراد بالمصاحبة
التبرك المحصل للكمال اي فقد رجع باخرة الامر الى التبرك اي
وليس في اعتبار الآلة زيادة معنى هذا مراده والاول ان
يقول ان جعله آلة شيء بان له زيادة مدخل في الفعل ويشتمل
على جعل الموجود لغوات كماله بمنزلة المعدوم وجعله بعد من
المحسنات قائله شي وكنت بحمد الله تعالى قريبة قبل ان اطلع عليه
قوله ولان العهد معطوف على قوله لسلامته قوله تذكيرا اي بالاتيان
باسم الله ولا تزيد على وجه التبرك كما وقع في بعض الطرق قوله في
ابتدائهم اي من جهة ابتدائهم باسماء الهتهم قوله كما سيأتي اي

كون

كون العهد الرد سيأتي وقد تقدم توجيه مثل تلك العبارة فلا حاجة
الى الاطالة قوله وهو الخ اي والحال قوله بما اي باسماء الهتهم قوله
على الوجه المذكور اي المصاحبة على وجه التبرك ليس معطوفا
الوجه المذكور التبرك كما هو في المتقدم ويجوز ان يراد بالوجه
المذكور التبرك فيكون على حذف ما قبله ويراد بالتبرك
في المصاحبة اظهر قوله فينبغي اي فيندب او يسن او يليق
قوله ملاحظة ذلك اي التبرك قوله في الرد اي في حالة الرد عليهم
خلاصته ان الرد عليهم حاصل باي وجه الا ان ذلك الوجه يكون
اكمل في الرد لكونه واردا على طبق ما صدر منهم وللاول المنع بجواز
كون مرادهم الاستعانة واجيب بان ذلك يعلم مما وقع للمشركين
بحسب ما دل عليه استقراء حالهم وسيأتي استعمالهم والناقل
ثقة عارف فلا التفات لمنع ذلك افاده ح قوله ولان الباء حينئذ
معطوف على لسلامته قوله حينئذ اي حين جعلت للمصاحبة
قوله اول اي اكثر دلالة فيه اشارة الى الاشتراك في الدلالة
وهذا اول قوله ملابسته فيه اشارة الى ان المصاحبة
والملابسة شيء واحد قوله باسم الله متعلق بملابسته
فان قلت كان المناسب ان يقول اول على ملابسة اسم الله
لجامع الفعل لان الموافق للمعنى المدلول قلت انما عدل عنه الى
ذلك اشارة الى ان اخر التالي هي المتعلقة بكسر اللام
واسم الله هو المتعلق بفتح اللام حقيقة متبوع واخر التالي
تابعه والمتبوع اشرف من التابع ثم انك خبير بان المشاهدة
تنافي ذلك لانه لم يقترن كل جزء من الفعل كالتالي باسم الله
وانما الذي اقترن باسم الله الجزء الاول من الفعل فقط والجواب

بان المصاحبة قسمان حقيقية وعرفية فالحقيقية ان يقترن كل جزء
من الفعل باسم الله مثلا والعرفية تتحقق ولو باقتران الجزء الاول
من الفعل فقط باسم الله والمصاحبة هنا عرفية لا حقيقية على
انا نقول ان المراد من المصاحبة هنا التبرك كما تقدم ولا شك ان
التبرك باسم الله مصاحب لجميع اجزاء الفعل وان كانت البسملة
في اول الفعل فقط قوله منها متعلق بادل والضمير للباء اي ادل
من نفسها قوله اذا كانت للاستعانة اي لان الاستعانة تتوقف
وجودها ولو في اول الفعل دون باقيه والمعرض بانه حيث
كان الفعل كله موقوف على اسم الله تعالى تكوينا له وعلة له كان
مصاحبا لجميع اجزائه ايضا كالعلم في الكتابة ضرورة عدم عدم
تخلف جزء من اجزاء الفعل اي كله عن الله وعلته افاده وقال
شيخي تحفة الاخباب ان معارضة الحال بالعامل لا تقتضي وقوعها
مع جميع ازمنة العامل بل اذا وقع في بعضها يصدق عليه انها
مصاحبة له بخلاف الالة فانها من حيث انها الة وعلة لا يجوز
تخلف المعلول فتنعكس اي صارت الاستعانة ادل على المقارنة
من المصاحبة مع افادة العلية انتهى قوله ولان مصاحبته معلوم
على السلامة قوله مكشوف اي ظاهر فالمراد من الكشف لازمه
وهو الظهور او انه صار حقيقة عرفية قوله بينهم اي فيفهم
كل احد ولانه بينهم كل احد ممن يهتدي في اموره قوله في
كونها الالة اي والتوجيه المذكور الكائن او لوية كونها للالة
هو ما اشار له بقوله فكان الفعل لما يهمل شرعا الخ لا قوله ان ذلك
انما هو باعتبار انه يتوسل الخ فان كلام العوام صريح فيما قلنا
فلا تنازع والحاصل انه يقول ان التاويل المذكور لا يهتدي اليه

الا

الا بنظر فيه دقة وذلك لا يكون لكل احد مع ان المخاطب بالايمان
باسم الله كل احد لا بعض الناس فالمناسب ان يجعل الباء بمعنى
بينهم كل احد والذي يفهمه كل احد المصاحبة على وجه التبرك
والاول ان يقول ان العبرة بالخواص واما العوام فكالبهائم
فالدقة من اسباب الترجيح لا من اسباب الرد اي فكيف
يجعلها من اسباب الرد اذ ح فقال ولا مانع ان يوهم الانسان
بان يتلفظ بما لا يعرف معناه ويرد بانه ليس العبرة بالخواص
فقط بل مطلوب من كل احد حتى الحائك والاسكاف وحاصله
ان العوام والبله يبتدئون في امورهم بالبسملة بل هم
ما يورون الا بذكر من الشارع فلو لم يكن معناه امرا ظاهرا
مكشوفا يوقف العوام لزم ان يكون تلفظهم وما يورون
بما لم يعرفوا معناه وذلك بعيد جدا بل فاسد جدا انتهى
شيخنا تغيير لا يضر ورد العلامة البهوتي كلام الحلبي
الذي ذكرناه بان هذا مجرد تجويز عقلي لكون هذا مما تعبد
به والواقع انه ليس كذلك لظهور حكمته الناطق بها الاحاديث
السالفة انتهى قوله في متعلقها بفتح اللام اي ما يتعلق الباء
به اما المكسورة فهو المعمول على المشهور والفرق ان
التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر المعمول المتعلق
وبالفتح هو العامل القوي ويصح عكسه قوله كل جار اي ليس
نزاع في شبيه به ولا بما يستغني به فيفيد اطلاق في محل
التقييد كما طفحت به كتبهم واجاب شيخنا بان المراد كل جار
فظهر هذا ومعلوم ان الباء هنا كذلك فهو تتميم قوله فانه اي الحال
والشان قوله متعلق بفتح اللام وقوله يتعلق اي الجار بذكر المتعلق

قوله فيوصله اي فيوصل الجار المتعلق بفتح اللام ثم لا يخفى ان ما اشار
اليه الشارح هو المتعلق في اصطلاحهم ولكن مراد المص بالمتعلق ما
هو اعم من هذا المصطلح عليه وهو ما له نوع تعلق اشار لهذا قوله
عمل النصب اي النصب على المفعولية بالمتعلق بالفتح قوله مجروره
اي الجار قوله فهو اي المجرور وقوله المتعلق بالكسر وقوله به
اي بالمتعلق بفتح اللام قوله في الحقيقة اي نفس الامر واما في
الظاهر فهو الجار قوله لكن الخ استدراك لدفع ما يتوهم انه لا وجه
لتسمية الجار متعلقا لان المتعلق به في الحقيقة المجرور قوله
لكونه علة معدة على المعلول الذي هو قوله اطلق عليه قوله
في تعلقه اي المجرور وقوله به اي بالمتعلق بالفتح قوله اطلق
عليه اي الجار قوله متعلقا بكسر اللام قوله مجازا اي اطلاقا مجازيا
او حالة كون الاطلاق مجازيا قوله اي مجازا مرسلا من اطلاق
اسم المسبب على السبب في الجملة قوله وقد يطلقون على
مجموعهما اي مجازا وهو المشهور والجاري على السنة المعربين
من اطلاق اسم الجزء على الكل وقد وقعت هذه الاستعمالات
الثلاثة اعني نسبة التعلق للجار فقط وللجار والمجرور معا وللمجرور
فقط في الكشاف في الكلام على البسملة وذكر السيد في توجيه
ذلك ان المجرور معمول بواسطة الجار فكل واحد متعلق وكذا
المجموع واعلم ان تعلق الحرف العامل تعلق افضاء اي تفضي معنى
العامل الى مجروراتها والمجرور متعلق تعلق المعلول بالعلة كان
العامل كالعلة والمجرور كالمعلول قوله لكن ان استقر لعل المراد
ان صح ان يستقر بمعنى الخ او ان قوله وجب حذف المتعلق كان
هذا الحذف واجبا وقولهم ومنهم منه لازم للاستقرار ثم لا يخفى
ان

ان الاستدراك لدفع ما يتوهم ثبوتا ونفيه ونقول هنا يتوهم
ان لذكر حالة مستوية اما وجوب الحذف واما عدمه فافاد
بهذا الاستدراك انه ليس الحال مستويا بل تارة يكون واجبا
وتارة يكون لا قوله معنى المتعلق الخ اختلف في معنى المتعلق
فقيل الضمير الذي في العامل فاذا قيل زيد في الدار معنى الدار
ضمير تقديره هو وقيل الحدث الذي هو مدلول العامل النظري
ويصح كل منهما هنا الا انه اذا اريد بالحدث الذي هو مدلول
العامل يكون قوله وفهم عطف تفسير اي ان المراد بالاستقرار
الفهم وان اريد الضمير يكون من عطف اللازم لان الضمير
استقر في الجار والمجرور ويلزم منه الفهم وعبارة السيد
تفيد الثاني فيكون وفهم عطف تفسير ونصه وتحقيقه
ان هذا القسم من الظروف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى
عامله ومنهم منه فان لم يفهم منه سوى الاضافة العامة كان
المقدر منها عاما انتهى اي فلما اقتصر على قوله فان لم يفهم منه
عرف ان العطف للتفسير قوله فيه اي المجموع وقوله ومنهم اي
معنى المتعلق بفتح اللام منه قوله بان كان الجار لبا سببية
تعلق به استقر ومنهم قوله صلة نحو زيد في الدار وقوله
وصفة نحو جاء في رجل اعلى فرسه وقوله وصلة نحو جاء الذي
على فرسه وقوله وحالا نحو جاء في زيد على فرسه قوله حذف
المتعلق بفتح اللام قوله لقيامه مقامه اي لقيام المجموع من
الجار والمجرور مقام المتعلق بفتح اللام فلولاه لحذف لزم الجمع
بين العوض والمعوض قوله ومن ثم اي ومن اجل قيامه مقامه
اي قيام المجموع مقام المتعلق بفتح اللام قوله اعطي اي المجموع قوله

حكمه اي المتعلق بفتح اللام قوله في الاعراب يجوز تعلقه بحكم اي حكمه
المظروف في الاعراب من ظرفية الخاص في العام او في بمعنى من اي
حكمه من الاعراب ويجوز تعلقه باعطي اي اعطي من جهة الاعراب
قوله على المشهور متعلق باعطي اي الذي اشتهر عند علما العربية به
وتكاثر به وهو التحقيق لانه لا يعطي حكمه وعلى الاول فله محلان باعتبارين
وعلى الثاني فليس له الا محل واحد وهو النصب على المفعولية والجار
مع مجروره اذا قلت زيد في الدار فزيد مبتدا بلا خلاف واما في
الدار فالمشهور انه الخبر فهو في محل رفع بالخبرية على المبتدا
وله محل نصب على المفعولية للعامل المحذوف واما التحقيق
الذي هو عامل المشهور فهو في محل النصب على المفعولية
وليس في محل رفع على الخبرية بل الخبر هو المحذوف قوله ويسمى
اي مجموع الجار والمجرور وقوله حينئذ اي حين استقر معنى
المتعلق بالفتح فيه قوله مستقرا اي مستقرا فيه فهو من باب
الحذف والايصال اي لاستقرار معنى المتعلق بالفتح فيه
قوله والا لم يجب حذفه اي والا يستقر معنى المتعلق بالفتح فيه
اي بان لم يستقر فيه لم يجب حذف المتعلق بالفتح اي بل يجب
ذكره ان لم تقم قرينة عليه والا لم يجب بل يجوز الامران فالحاصل
ان المفهوم من اللب وشرحه ان اللغو ما يكون عامله خارجا
عن الظرف غير مفهوم منه سوا ذكر او لا والمستقر ما فهم منه
معنى عامله المقدر الذي هو من الافعال العامة وكان المورد
هنا من كان التامة والا تسلسلت التقديرات قوله طرحا للغوا
اي لانه الغي عن معنى المتعلق اي خلي منه قوله متعلقه خبران
لا حال كما قيل ولا خبر لكان محذوفة كما هو مقتضى صنيع الشارح
العلامة

اعرف

اعرب بالتخفيف لغو الاعراب

العلامة البهوتي الا ان يكون حال معنى قوله بعامل محذوف فيه اشارة
الى ان محذوف صفة لموصوف محذوف هو عامل الظهور وقوله
محذوف اي جوازا لكثرة الاستعمال فالرح وهو غير ظاهر
فالصواب التفصيل وهو ان الحذف تارة يكون واجبا وتارة
جائزا فان جعل الجار والمجرور متعلقا بمبتدا او بابتدا اي
الذي هو المبتدا فالحذف جائز لا واجب لانه ظرف لغو وان
جعل متعلقا بالخبر المحذوف فيما اذا قدر ابتدائي اي وقدر
كون عاما وهو حاصل او نحوه فالحذف يكون واجبا لانه
ظرف مستقر وكذا اذا جعل حالا وحينئذ فلا يصح القول
بالحذف بالجواز والوجوب ثم بعد كتبي هذا رايت في
شرح عمدة ذكر معنى ما قلناه قوله اسم مصدر الخ انما قال مصدر
بدليل قول المص بعد في تقريره ابتدائي ولا يرد الخ والا فيجوز
ان يقدر غيره من نحو اسم الفاعل نحو انا مبتدي قوله مصدر
بالتنوين بدل من اسم او عطف بيان اي حيث صرح به فيوب
بعد التصريح بدلا او عطف بيان او خبر لمبتدا محذوف ويحتمل
انه اراد بقوله اسم مصدر اي اطلق الاسم وان اراد به المصدر
واحتاج الشد لتقييد الاسم به وان صح ان يكون اسم فاعل كانا
مبتدي بسم الله واسم مفعول كهذا الكتاب مبدو بسم الله
لاجل قول المص بعد كقولك ابتدائي وقوله ولا يرد عليهما
حذف المصدر الخ قوله ثم اما الخ اي ثم نقول في بيان اعراب
كلامه اما الجملة اما مستانفة او عطف على قوله يجب ان يكون
الخ للترتيب الاخباري الا ان فيه مجيء الحال من النكرة وكتب
العلامة البهوتي فقال صنيعه يقتضي انه حال وقيل انه خبر

لكان محذوفة قيل وهو الصواب اذا سمها قوله كل منها انتهى
وفيه نظر اذ لا يتعين كون كل اسما لكان بل يجوز ان يكون نائب فاعل
لقدما بل هو اظهر منه واولى فتدبر على ان حذف كان وحدها
او مع اسمها انما يطرد بشروط معتبرة لم توجد هنا كما نبه عليه ابن
مالك في خلاصته انتهى قوله في التقدير متعلق بمقدما
وقوله عنها اي الباء وقوله فيه اي التقدير وهو متعلق
بموخرا قوله على الوجه الاتي وهو ان يقدر بعد الجار والمجرور
اي فهو متاخر عن اسم الله لا عن بسم فقط لئلا يلزم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه الممتنع قوله فهذه اشارة الى ما تقرر
من كون المتعلق اما اسما او فعلا وفي كل اما مقدما او موخرا
قوله مادة الابتدا الاضافة للبيان قوله او نحوها كالافتتاح
ولم يبينه كما بين الذي بعده لظهوره قوله من كل بيان لنحوه
قوله من كل دال اي من كل لفظ دال وقوله على العمل اي الحد
قوله فيتضح بان التثنية بجعل مادة الابتدا ونحوه قسما ومادة
التالي ونحوه قسما اخر قوله وذلك اي ما ذكر من الاقسام الثمانية
او وذلك اي العامل باعتبار الاقسام الثمانية قوله لتعولك الخ اي
الحالا بدين تقدير اي كدخول قولك ابتداي الذي هو ابتداي
او موصل قولك معولك وقولك ابتداي بدل او عطف بيان
قوله ابتداي او ابتدا الاخفى ان الاولى تقديره فلا امكان الاولى
ان يقدم على الاسم واجيب بانه لما كانت المرجوحية ثابتة
له ربما يتوهم انها مرجوحية وصلت الى حد المنع فقدم الاسم
ايذانا من اول الامر بجوازه خوفا من ان يتوهم فساد هذا السابع
خلافه قوله على الوجه الاتي قد تقدم ذكره فلا حاجة لاعادته ويمكن
ان يقول

ان يقول انه ذكر اولا في عدادها اربعة وذكرها يخالف عدادها ثمانية
قوله وسيأتي بيان ما هو الاولى من ذلك الى الثمانية وقال ذلك دفعا
لما سبق للذهن قبل الاتي انها ستة وتتميم ذلك معتقدا وربما
يخبر به قوله وبتقديره اي ونقول ومع ولا يتعين كونها بمعنى مع بل
يجوز ان تكون للسببية وهو ظاهر جدا افاده الصبان وجه
الاقتصار على تقديره فعلا على ان محله نصب وذكر الحال وعلى تقدير
اسما على ان محله رفع او نصب انه على التقدير الاول لا مبتدا في الكلام
بل الجملة فعلية بخلاف على التقدير الثاني قوله محل مجموع اي محل
الهيئة الاجتماعية من الجار والمجرور دفعا لما يقع في الوهم من ان
المراد محل كل منهما قوله اي منصوب اضاف له لان المحل ليس نفس
النصب الذي هو من اعراب الاعراب او محل نصب او اعراب محل
الجار والمجرور نصب او نفس النصب مبالغة اي محل اسم لو كان
حالا من الجار لكان منصوبا على انه مفعول به لذلك الفعل قوله
على المفعولية بالفعل المذكور اي على ان الباء مفيدة فاذا قلت
بسم الله فتقديره اجعل ابتدائي باسم الله بدائية فهو لا منشا الخلل الا
انه خلاف المشهور كما قاله يس قوله مبدا بالعمل بنا على المشهور
السابق اي مع انه استقر معنى المتعلق في المتعلق اي كان صفة
او حالا او صلة او خبرا وجب حذف المتعلق واعطي حكمه من الاعراب
فاذا اذا قلت بسم الله فاسم الله في محل نصب على الحال بالفعل
المحذوف وفي محل نصب على المفعولية بالمقدر المحذوف وتقديره
ابتدي في حال كوني متبركا باسم الله او مستعينا به والشيخ سكت
عن ذلك وقوله على مقابله اي مقابل المشهور اي في الحال او الخبر
او غيرهما انما هو المحذوف والجار والمجرور في محل نصب على المفعولية

مر عرب

والبا للتعدية لا غير بخلاف المشهور فان البا ليست للتعدية بل للمصاحبة
او الاستعانة والحاصل ان الباء في بسم الله اما ان تجعل للتعدية او تجعل
للاستعانة او المصاحبة والى التعدية يشير قول الشارح منصوب على
المفعولية والى مقابلها يشير قول الشارح وتجوز الخ ثم قال انه على
التعدية يكون التقدير اجعل بسم الله بداية او اجعل اسم الله
مالبقاء الاول ظاهر والثاني وان كان ظاهرا لكن ليس المعنى على
ذلك لان المعنى انما هو على ان تاليفي مبتدئ منه بسم الله او مستعان
فيه به ولا يصح اصلا في نحو الاكل لانه يصير التقدير اجعل اسم الله
ماكولا ولا صحة له وما كتب عليه هو ما في بعض النسخ وفي بعضها اي
منصوب على المفعولية بالفعل المذكور ويجوز ان يجعل محله منصوبا
على الحالية به بناء على المشهور والسابق وعلى المفعولية بالحال المقدرة
ومستعينا او مصاحبا على وجه التبرك على مقابله وفي بعض النسخ
بعد منصوب ثم ان كان من المادة الاولى فعلى المفعولية بالفعل
المذكور او من المادة الثانية فعلى الحالية به بناء على المشهور
او مصاحبا على وجه التبرك على مقابله ويجوز ان يكون في الشرح
الاول على ذلك ايضا انتهى ومراده على هذه النسخة بالشرح الاول
اذا كان من المادة الاولى وقوله على ذلك ايضا اي على الحالية
بناء على المشهور السابق وعلى المفعولية بالحال المقدرة الحاصل
ما تقدم وحاصله انه اذا جعل من مادة التاليف ونحوه من كل
متعلق خاص فلا يصح الا جعل البا للاستعانة او المصاحبة ولا
يصح ان يجعل للتعدية اي لما تقدم مما ورد على النسخة الاولى
واما اذا قدر من مادة الابتداء فيجوز جعل البا للتعدية وللاستعانة
والمصاحبة اجريه على المشهور او على خلافه وهذه النسخة ظاهرة

لا اعتراض

لا اعتراض عليها الا انك خبير بان هذا لا يأتي الا على ان المراد بالتعلق
مطلق الارتباط لا التعلق الاصطلاحي المشار له اولا لكلامه
لا يلتئم معه ولا يجري على التعلق الاصطلاحي الا جعل البا للتعدية
فان قلت يلزم على جعل البا للاستعانة او المصاحبة حذف الحال
المستقرة ولا يصح تعلق بمتاورية ولا استماع عندنا وهي كون
البا للاستعانة او المصاحبة قوله هنا اي في قوله ومحل الجار والمجرور
نصب وقوله فيما ياتي اي في قوله وبتقديره اسما محلها رفع او
نصب قوله نحو زاي سمي بسبب اسناده الى الخبر للكل والخفي
ان اسم وصف الحاكم والحاكم كذلك وصفا ذات في معنى مع
او من طرفية الصفة في الموصوف بان يراد من التسمية
بتسمي فيه او انه لما كان يقال سمي في حكمه صار الحكم ظرفا بهذا
الاعتبار قوله المحكوم اي الذي حكم على محله في لفظه في محله يعود
على ال قوله بذلك اي بما ذكر اي الرفع والنصب قوله حقيقة اي
على طريق الحقيقة اي الذي حكم على محله بذلك على طريق او
من جهة الحقيقة اي الحقيقة اللغوية هذا ان اراد بقوله نحو زاي
سمي باعتبار ما كان وبجوز ان يريد بقوله نحو زاي سمي فاعل
ومفاعلة غير ناظر لذلك فيكون قوله حقيقة بمعنى نفس الامر فتدبر
قوله لكنا الخ دفع به ما يوهم من قوله ان المحكوم الا انه لا موجب
للحكم على مجموع الجار والمجرور بالنصب او الرفع لكون الجار كالجزء
اشار به الى الفرق بين حرف الجر وبين الهمزة والتضعيف بانهما
لما كان من تتمة الفعل فلم يتعلقا بي بخلاف الجار ولذلك كان كل منهما
يوصل اثر الفعل للمفعول فظهر ان الجار لو كان جزءا على الجزء الى انه
كيجوز الحكم على الجار فقط يجب الحكم على مجموعهما فقد اشار في هذه العبارة

الى تقدير الحكم رمزا وذلك من دقائقها وسكت عن الحكم عن المجرور فقط
لانه الاصل حاله المبهوت عند ان قوله رمزا انما يظهر في الجار اي من قوله فالجار
منها متعلقة واما المجموع فصرح به بقوله محل الجار والمجرور الخ قوله
المذكورين اي العامة والخاصة قوله على ما مر في الفعل فيجري فيه
الاوجه الثلاثة من كونه اما للتعدية او الاستعانة او المصاحبة
على المشهور وعلى مقابله الا انه على المشهور يكون في محل نصب
من حيث المفعولية لمستغنا وكذا باقي ما تقدم من ان المجرور على
محله بذكر حقيقة المجرور قوله لكن يجعل الخ استدراك على ما يتوهم
من قوله على ما مر في الفعل من انه يكتفي بتقدير المتعلق فقط كالاول
حيث يكتفي بالمبتدا او يستغني بالحال او المفعول في الخبر فافاد انه
لا بد من تقدير خبر قوله هذا اي قوله اي محل مجموعهما نصب على ما مر
هو الموافق لما قبله اي من حيث ان محل مجموع الجار والمجرور نصب
قوله ان اريد شرط في قوله الموافق قوله ان اريد بالتعلق التعلق
الاصطلاحي وهو عمله في المجرور النصب على المفعولية كما افاده
واما لو اريد بالتعلق ما يشمل الخ فلا يصح ذلك بل يكون محلهما
رفع وقد تقدم ما فيه من البحث من انه اذا اريد التعلق الاصطلاحي
لا يأتي الا على جعل الباء للتعدية فقط لا ان جعلت للاستعانة
ولا للمصاحبة فافهم قوله المتقدم تفسيره اي في قوله كل جار
فانه يجب الواو ضمنا قوله وهو المتبادر اي والتعلق الاصطلاحي
هو المتبادر من لفظ التعلق اي فمتى اطلق التعلق فالمراد به التعلق
الاصطلاحي وقوله وان اريد به اي بالتعلق قوله ما يشمل اي مراده
مطلق الارتباط الذي يشمل تعلق الواو اي كما يشمل تعلق المعمول بعامله
الذي عمل فيه النصب على المفعولية الذي هو التعلق الاصطلاحي

قوله او

قوله او معمولة بالمبتدا اي من حيث ان معمول المعمول معمول قوله
محل مجموعهما رفع الخ ظاهره انه متى اريد بالتعلق ما يشمل ما اريد
به مطلق الارتباط ان اهمل لتعلق المبتدا بالخبر يتعين ان يكون
المحل مرفوعا الخ وليس كذلك بل متى اريد بالتعلق ما هو اعم يأتي
الاوجه المتقدمة ويأتي ما هنا وهو ان المحل مرفوع والحاصل
ان كلام الشارح يفيد انه اذا اريد بالتعلق الشامل لا يكون محل
مجموع الجار والمجرور الا رفعا على الخبرية على المشهور او نصبا
على انه معمول الخبر على مقابل المشهور مع انه يصح حينئذ ان يكون
محل الجار والمجرور رفعا على المفعولية بالاسم المقدر وعلى الحالية
بالاسم وعلى المفعولية بالجار المقدر كما يصح ان يكون محله رفعا
على الخبرية الخ ما هنا فتدبر قوله بناء على المشهور اي حالة كون
الرفع مبنيا على المشهور او ذا بناء قوله من انه اي مجموع الجار
والمجرور وهو بيان للمشهور قوله المحكوم عليه اي الذي حكم عليه
بالخبر فهو عليه علامة على ال قوله متعلقة اي الذي تعلق به
تعلقا اصطلاحيا وقوله الذي صفة للمتعلق وقوله كان اسما
اي كحاصل وقوله هو الخبر صفة لاسما وقوله وفعلا معطوف
على اسما اي انبيد اي يكون بسبب الفعل وقوله خبر الخبر اي لان الخبر
الجملة لا الفعل فقط وخبره صفة للفعل والخبر الثاني هو الفاعل
قوله بانه الخبر متعلق بالمحكوم به اعلم انه اذا تعلق على الخبر المتعلق
بالكسر والمتعلق بالفتح او هما وتعلل الاختلاف لان كلا يعبر بما قال
به الاخر ولعله على الثالث يكون محلهما نصبا بعد كل المتعلق ولا يصح
كونهما خبرا والخبر حالة شيئا في شرحه حالة المبهوت قوله لقيامه علة
للحكم عليه بانه الخبر اي لقيام مجموع الجار والمجرور وقوله مقامه اي

المتعلق بفتح اللام قوله في فهم معناه منه اي في فهم معنى المتعلق
بالفتح وقوله منه اي من مجموع الجار والمجرور اقتصاره على الفهم
يؤذن بان عطفه فيما تقدم على استقر عطف تفسير اي ان المراد
بالاستقرار الفهم بناء على ان المراد بالمعنى معنى المتعلق واما اذا
اراد بالمعنى الفهم فلا يكون عطف تفسير بل عطف لازم قوله ومن
ثم اي ومن اجل كونه قام مقامه في فهم معناه كان حذفه
واجبا لما يلزم عليه من الجمع بين العوض والمعوض قوله اتفاقا
اي من صاحب القول المشهور ومن صاحب مقابله قوله او يحل
مجموعهما مقابله هذا لما قبله يشير بانه على ما قبله ليس له محل
نصب ايضا بالمحذوف ويناسب ذلك قول السيوطي في الكلام
على اذا اذا وقع الظرف خبرا وذهب السيرافي وابن جني الى
ان الظرف هو الخبر حقيقة وان العامل صار مسلمسا
وسيأتي للشارح ما فيه قوله بانه الباء للتعدية باعتبار تعلقه
بالقابل واما بالنظر لكلام الشارح في ذاته فهي اما للتعدية
بناء على المصدر واما اذا اريد بالقول كما يشير له قول الشارح
المقابل الخ يكون الباء للتصوير والضمير راجع لمجموع الجار والمجرور
قوله فوجوبا راجع لقوله المحذوف اي الذي حذف حذفا واجبا
فوجوبا مفعول مطلق قوله بما ذكر من فهم المناسب لما ذكر من
قيامه مقامه في فهم معناه قوله فهو الى الضمير قوله وان
كان الواو للحال قوله وتسميته اي مجموع الجار والمجرور لطرفا مستقرا
اتفاقا معطوف على وجوب ثم اعلم انه لا ينظر دعواه الاتفاق
فقد قال ابن هشام في شرح بانت سعاد في شرح قوله المقدر وجو
ما امل ان تدنوا مودتها الى آخر ما نصه الصحيح ان الظرف يتحمل

انه هو

ضميرا

ضميرا مستقلا اليه من الاستقرار المحذوف وزعم ابن خروف انه
لا يتحمل الا بشرط التأخر عن المبتدأ وزعم اخرون انه لا يتحمل
مطلقا والصحيح الاول انتهى قوله كان زعمه راجع للمنفي وهو
الاختصاص اي زعم القائل بالمشهور ان ما ذكر يقتضي الحكم عليه
اي على مجموع الجار والمجرور بانه الخبر وبين عليه ان يجعله
حينئذ رفع اي بين على الاقتضاء المذكور ان يحل مجموع الجار
والمجرور رفع والتعبير بزعم شيء يضعفه وقوله حينئذ
اي حين جعل مجموع الجار والمجرور ظرفا قوله ولا يرد عليهما لزوم
معنى اللزوم الالتزام وليس معناه الوجوب اذ الحذف فيما
ذكر غير واجب وانما معناه انه اذا قدر المحذوف اسما
يلزم منه الالتزام حذف المقدر وايضا معمول له قوله على
الوجهين الخ الاولى على وجهي الرفع والنصب المبنيين
على تقدير المتعلق اسما اي المبني او لها على المشهور
وثانيهما على مقابله قوله المصاحبين لما ذكر من انهما لا في
ان واحد قوله لهما متعلق بلزوم قوله بالنصب الذي ضبطه
ابن الشيخ بخط والده انما هو الرفع فهو عطف على لزوم ويجوز
الجر عطفا على حذف المصدر قيل وما صنعه الشارح اولى قاله
البهوتي اقول لعل وجهه انه يلزم على الرفع والجر احتمال ان يكون
كل من الحذف والابقاء ممتنعا وليس كذلك بخلاف النصب
على المعية فهو يفيد في ان الممتنع انما هو مجموع الامرين ثم ان
البهوتي تبع ما تقدم عنه قال ما نصه قال حفيد المصنف قوله فيه
نظر في صحيحه فضلا عن اولويته فقد تقرر ان المفعول معه لا بد
ان يسبق بفعل او ما فيه معناه وحروفه ولم يوجد واحد منهما

هنا فانه انما سيق المصدر وليس فيه معنى الفعل او مدلول المصدر
الحدث دون الزمان والنسبة لفاعل والمفعول مدلوله الثلاثة
وقد يقال قوله يردكان انتهى قوله على الوجه الاول وهو الرفع
قوله على الوجه الثاني وهو النصب قوله المقابل الخ المناسب الذي
قبله ان يقول على الوجه الثاني المبني على المقابل المشهور قوله هذا
هو الظاهر في تقرير ما قررته من ان قوله مباشرة بناء على الرفع
وقوله او بواسطة على النصب اي والخبر محذوف كما تقرر قوله
موافقة لما مر اي لاجل الموافقة لما مر اي من ان المراد بالتعلق
ما يشمل التعلق الاصطلاحي وغيره قوله وان كان هذا هو المراد اي لجمعه
بقوله مباشرة فجوابه ان حذف الخ واما ان لم يكن هو المراد
فلا وجه لورود ذلك في ذلك المقام لانه لم يكن موافقا لما مر قوله منه
اي من حذف المصدر مع بقاء عمله وقوله حذفه اي المصدر قوله
وهو رفع الفاعل ونصب المفعول الشاهد للمتن فيه قوله ونصب
المفعول لا رفع الفاعل فليس له دخل في الكلام قوله والا لا امتنع اي
والا لو قلنا من حيث انه مبتدا اي والا بان قلنا مطلقا والاول
اقرب والمال واحد قوله وهو جائز اتفاقا تعليل لمحذوف والتقدير
وذلك لا يصح لانه جائز اتفاقا ولا يخفى ان هذا صواب في الطريقة
المشار لها بقوله مباشرة او بواسطة ثم ترقى لوجه آخر يدفع
الاعتراض بالنسبة للطرف الثاني اعني قوله او بواسطة قوله
على ان كون الخ ثم تقول هذا ابطال لما اريد لاجل صحة الايراد على
الوجه الثاني المبني على مقابل المشهور وما قبله ابطال لما اريد
لاجل صحة الايراد على الوجه المبني على المشهور اذا علمت ذلك تعلم
ان المناسب عدم الترقي على ذلك الوجه لانه يوهم ان ما قبله وما بعده

متعلقان

متعلقان شيء واحد مع انه ليس كذلك قوله والا لزم اي والا لكان باطلا
بل صحيحا لزم ان زيدا في قولك جا غلام زيد معمولا لها وهذا اللازم
باطل اتفاقا قوله ولئن سلمنا امتناع حذف المصدر الاولى ان
مزيد وسلمنا ان معمول المعمول معمول بالنظر للطرف الثاني قوله
مطلقا اي سواء كان عمله من حيث كونه مصدرا او من حيث كونه
مبتدا قوله المشهورة اشار به الى ان تلك القاعدة لا تقبل طعن
من يطعن فيها قوله اي يجوز الخ هذه النسخة ظاهرة اي يجوز فيها
الحكم وهو حذف المصدر مع ابقاء معموله وفي بعض النسخ يتجوز
بها وعليها فلا بد من تقدير ويتجوز فيها بالحكم الذي لا يتجوز
به في غيرها والاولى ان يضمن يتجوز معنى يتوسع حتى يستقيم ذلك فلا يلزم
شيء وعبارة الشيخ خالد بعد الايراد ويجاب بان عمل المصدر
في الظرف وعدمه لما فيه من رائحة الفعل لا بالحمل على الفعل واشتراط
يكون تقديم معموله عليه عند المحققين خلافا لمن منع مطلقا
ولمن خص المنع بان يكون المصدر بخلاف مصدري قوله لكثرة
دورها اي وقوعها على شيء بتعليل آخر بقوله وذلك لان للظرف
شانا ليس لغيره لاحتياجه اليه من حيث وقوعه فيه زمانا
او مكانا ولتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه سببا وعدم
انفكاكه عنه قوله في مثل هذا الايراد مثل زائدة او اراد بها ذات
لانها تفسر بذات قوله على الوجه الذي سيق تحريره متعلق
بقوله متعين اي متعين على الوجه واما على ما ذكره فليس بمتعين
لما تقدم من قوله لا نسلم انه يمتنع عمل المصدر بعد وما مطلقا وعلى
بمعنى في او انه متعلق بمحذوف اي الوارد على الوجه الذي سيق
تحريره وابقى بهذا الاستدراك فعالا يقع في الوهم من صحة ما تقدم

من الاجوبة في هذا وهو جعل محل الجار والمجرور نصب بالمصدر المقدر
قوله من جعل الخ بيان للوجه الذي سيق تحريره وانما قال سيق
تحريره اشارة الى ان المصد لم يذكر ذلك وانما بينه الشارح الا ان
قوله نصب على المفعولية بالمقدر لم يتقدم بهذا العنوان لان الذي
تقدم له انه قال نصب ايضا على ما مر في العمل والذي مر في العمل
النصب على المفعولية بالعمل او الحال على ما تقدم قوله نصبا
على المفعولية بالمقدر اي بالمصدر المقدر المستند الا انا لخبر المحذوف
ليأتي الجواب لانه اذا كان المراد ان محل الجار والمجرور منصوب
بالمقدر الذي هو الخبر فلا يتأتى استشكال ان المصدر عمل
محذوفا وان قلنا ان معمول معمول الشيء معمول لذلك الشيء فقد
تقدم الشارح انه باطل لا يلزم عليه فيتعين حينئذ ان يكون المراد
بالمقدر المستند الذي هو المصدر قوله فانه اي مثل هذا الايراد قوله
لا ذم له اي للوجه الذي سيق تحريره قوله مخلص اي لا خلوص منه
اي من مثل هذا الايراد قوله الا بالجواب اي بخلاف ما لاحظه في
الايراد فله مخلص اخر كما تقدم قوله المذكور اي في المتن وحاصل
الوجه الذي سيق تحريره هو انه كما ان الجار والمجرور متعلق بنفس
الفعل المقدر والفعل عامل في محلها النصب كذلك اذا قدر اسما
يصح تعلق الظرف بذلك الاسم الذي جعل مبتدأ فهو عامل في محل
الظرف النصب والخبر محذوف وتقديره ابتدائي بسم الله حاصل
قوله ما في كلام المص في هذا البحث اي المشار له بقوله متعلقه محذوف
اي لا اعتبار بمحل المبحث بل باعتبار بعضه الذي هو قوله وتقديره
اسما محلها رفع الخ المتضمن للايراد ودفعه اي عرفت ما فيه من انه
لا يصلح على ظاهره وذلك ان المتبادر انما هو التعلق الاصطلاحي فاذن

لا صحة

لا صحة لقوله رفع المزول الايراد ولا دفعه المبني عليه بل انما يصلح
على ارادة خلاف المتبادر من انه مراد بالتعلق المتعلق العام
الشامل للاصطلاحي وغيره ويراد اعتبار اخر بالنظر للظرف الثاني
من الايراد وهو النصب بالمفعولية لمخبر المقدر بان يقال وهو
معمول الشيء معمول لذلك الشيء اقول بعد ان علمت ذلك كله حمل المتعلق
على ما له نوع تعلق شايع ذايع كما افاده ما لتمه السموني نقلا
عن حفيد حفيد المص ورد الجواب على التنزل شايع ايضا
فلا اعتراض على النسخة المشروحة قوله وانما قررناه اي والحال
انما قررناه على وجه مصلحة قوله في الجملة انما قال في الجملة اي
لا في التفصيل اي ليس مصلحا من كل وجه لامور الاول انه لا يلزم
من ارادة التعلق الاعم ان يكون دفع بل يصح ان يكون علما
مفصلا على الاوجه الثلاثة المتقدمة الثاني انه حمل على خلاف
المتبادر والحمل على خلاف المتبادر لا يلتفت اليه الثالث
ان الحق ان معمول معمول الشيء ليس معمولا لذلك الشيء فلا اصلاح
بالنظر للحق وانما الاصلاح على اعتبار ان معمول معمول ذلك الشيء
معمول لذلك الشيء الذي هو خلاف الحق قوله للنبي الخ دفع به توهم
انه لم يطلع على نسخة مخالفة للنسخة المشروحة قوله عليها
خط المص اي في العادة قوله مصلحا يصح ان يكون اسم فاعل
حالا من المؤلف واسم مفعول حالا من النسخة المشروحة
قوله فيها اي المرتبة قوله في هذه اي المشروع عليها والاصلاح
شطب ما في صلب المتن وكتب اخر بدله بالهامش قوله ولفظها
اي النسخة المرتبة قوله اسم بدل من محذوف قوله حشر
صفة لاسم قوله اي من المبتدا انما احتاج للتفسير دفعا لايهام

من رجوعه للخبر والفعل كما هو المتبادر وعلى ما في بعض النسخ من
زيادة اي من المبتدا والفعل الخ وفي بعض النسخ اسقاطها ولعل
وجه تلك الزيادة انه بدونها يوهم رجوع الضمير الخبر والفعل كما
قلنا مقتضى صحة تاخر الخبر عن الجار والمجرور وكونه مقدم للمبتدا
يتوهم تعلقه بالمبتدا مع ان القصد تعلقه بالخبر وعند تلك الزيادة
المذكورة فالخبر تابع للمبتدا تقدما وتاخرا فلا يلتبس الابهام
المذكور قوله كقولك اي وذلك كقولك قوله محل الجار والمجرور نصب
المتبادر على المفعولية ويكون جاريا على التعلق الاصطلاحي واما
على ما حل به سابقا فيأتي وجه الاستعانة والمصاحبة
مع انه المناسب لما تقدم له من جعل الباء للملابسة او المصاحبة
قوله محلها نصب ايضا بالخبر المحذوف اي على المفعولية اي كما ان
محلها نصب مع تقديره فعلا قوله وفعل رفع اي المصاحب لتنصب
على المفعولية الذي هو التعلق الاصطلاحي اي فالمنظور له في
هذا المقام النصب لانه الجاري على التعلق الاصطلاحي لا الرفع
بانه حاصل غير مقصود من حيث التعلق لانه جار على الاصطلاح
قوله كما في الخاني لا يصح ان يكون الجار والمجرور نائبين عن كائن
مع كونهما متعلقين بكائن لان الاول يقتضي رفع محلها والثاني
يقتضي نصبه اي لا يعقل ان تتعلق الكلمة الواحدة بالرفع
والنصب لانه جمع بين المتنافيين قوله ذلك اي ما ذكر من جعلها
نائبين عن كائن المقتضي للرفع قوله وكلامه في هذه في غاية
الحسن اي لانها لا يرد عليها شيء مما ورد على ما مر قوله لكن قوله الخ
اي يرد فعالما يتوهم من ان الحسن في جميعها قوله استبعاد ذلك
اي الجمع قوله المقتضي للنصب اي على المفعولية قوله علا بمقتضى
النيابة

النيابة اي بالذي تقتضيه النيابة اي عن المحذوف ومقتضاها
الرفع فالاضافة حقيقية فان قلت انه لم يجد ما عمل المفعول
لاجله مع فاعل عامله قلت هو قوله فيكونان والتقدير
فاحكم على محلها بانها في محل رفع عملا الخ قوله بدليل ظهور الاضافة
للبيان اي ان الدليل على كونها في محل رفع وفي محل نصب
بالاعتبارين المذكورين ظهور الخ اي فقد اتصفت بامرين
متنافيين وهما النصب على الظرفية وكونه في محل رفع خبر
وهذا الجواب لا يتم بالدليل المذكور الا اذا كان الشرط احد
في بحثه ان الكلمة جمعت امرين متنافيين الكامل كما اذا
تعلقا بالمحل او احدهما باللفظ والاخر بالمحل واما اذا كان
لاحظ استبعاد كون المحل يتعلق بامرين متنافيين فلا يتأتى
هذا الجواب لان النصب تعلق باللفظ والرفع بالمحل ولم يشكل
بضرب زيدا حاصل الصح على كل من الاعتبارين قوله وبذلك
يحتمل ان المشار له مع قوله فيكونان وهو ظاهر ويحتمل رجوعه
لما تضمنه قوله بدليل من ان عندك منصوب على الظرفية وهو
في محل رفع قوله الزنجاني نسبة لزنجان بالفتح بلد باذربيجان
قاموس اي بفتح الزا قوله في شرح الهادي كتاب في الصرف
قوله يعلم الدفاع اي الدفاع ما قد يجاب به عن التوقف اي
بطلانه وحاصله ان مضمر قال ان تعلق الجار والمجرور بكائن
مثلا انما كان قبل النيابة واما بعد النيابة فليسا متعلقين
به لما يلزم عليه من الجمع بين متناقضين واذا كان كذلك فلا
يصح توقف المص حيث قال كيف يصح ذلك الخ فرد الشارح على ذلك البعض
ايضا حيث قال له ان قولك واما بعد النيابة الخ غير صحيح بل الجار

والمجرور متعلقان بكائن بعد النيابة ايضا وقولك لا يلزم الممنوع لان
النصب باعتبار والرفع باعتبار اخر نعم لو كان الرفع والنصب باعتبار
واحد للزم عليه ما ذكر لكنه ليس كذلك فلا يلزم عليه ما ذكر قوله
كالاراجع للمعنى وهو التعلق بكائن بعد النيابة وقوله ما مر اي
من قوله محلها رفع على المشهور فان ظاهره انه في تلك الحالة ليس
في محل نصب قوله بيان البيان معناه الوضوح وهو مصدر بان
والمراد به السببي الذي هو مصدر بين قوله الاربعة بدل من
الاقسام او عطف بيان وهي كونه فعلا وكونه اسما بعدنا كل
منهما او موخرا قوله وما يتبعه معطوف على قوله بيان اقسام والاولى
ان يزيد وما ورد على ذلك ودفعه اي وما يتبع بيانها من
بيان اي وما يتبع البيان وفي نسخة يتبعها اي الاقسام
الاربعة وهو على حذف مضاف اي وما يتبع بيانها قوله على
كل الخ متعلق ببيان ثم ان ظاهره ان البيان يختلف على تقديره
موخرا وعلى تقديره مقدما وليس كذلك قوله وتقديره الخ
لا يخفى تدافع كلامه في الاسم الموخر الفعل المقدم فان كلامه
اولا يقتضي اولوية الاسم الموخر على الفعل المقدم وثانيا يقتضي
عكس ذلك تامل ح قوله العامل في بسم الله لا يخفى ان هذه الايات
على تقدير كونه اسما وجعل الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر
ذلك المبتدا على المشهور او ظرفا فهو خبر اريد التعلق الاصطلاحي
المضاف اليه اللفظ عند الاطلاق فالاولى حذفه قوله العامل في
بسم الله قوله كما قال الكافي اما بمعنى على وهما موصول اسمي
او حرفي اي تقديره موخرا وفعلا بناء على الذي قاله الامام الخ
او على قوله او بمعنى مثل اي حالة كون ما ذكر مثل الذي قاله الامام

او مثل

او مثل قوله او بمعنى لام التعليل اي للذي قاله الامام الخ او لقوله
واعلم ان ما ذكر من حيث صدوره من المعد غير نفسه من حيث
صدوره من غيره فظهر من هذا ان المبني غير المبني عليه والمشبه
غير المشبه به والعلة غير المعلول بالاعتبار المذكور قوله وغيره
اي واقتصاره على الرازي اما لكونه اعظمهم او لكون غيره
قاله تبعا له قوله قيل الخ ليس لقصد التضعيف بل حكاية ما
قيل قوله موخرا نظرا لابن هشام في تقدير العامل موخرا بانه
يلزم عليه ضعف من وجهين الحذف والتاخير قال ولا نسلم ان
في الدلالة بعد تقييد الاختصاص والحصر الذي حدد التقديم
لاجله قوله عن بسم الله لان التاخير عن ذلك اقل ما يتحقق فيه
التاخير الاولوي قوله الممتنع اي ولو قدر انه هو ممتنع لفظا
الا ان فيه ان الرضي صرح بانه يغتفر في التقدير ما لم يغتفر في
اللفظ قوله نعم او بمعنى تقديره دفع به توهم ان تاخيره عن
بسم الله اولى من تاخيره عن بسم الله الرحمن الرحيم وقوله
ايضا اي كما انه موخر عن بسم الله الخ اي فتقديره بين الله
والرحمن او بين الرحمن والرحيم خلاف الاولى اي ان الذي
خلاف الاولى انما هو الفصل التقديري واما الفصل اللفظي
فلا يجوز وحاصل ما افاده ح انه لا يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه ولو تقديرا واما الفصل بين الصفة والموصوف
فلا يجوز في اللفظ ويجوز في التقدير وقال والفرق بين
الصفة والموصوف والمضاف والمضاف اليه ظاهر ومناقش
في جهة الايجاب عدم جواز الفصل بين الموصوف والصفة لفظا
وتقديرا الا الرضي فيجوز فيهما ونصه وليتنظر هل يجوز تقديره

موطن عن الله ومتقدما على النعت وقد يقال ينبغي عدم الجواز
لما فيه من الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي لان المقدر
كالملفوظ به ولا شك في جواز ذلك عند من جوز الفصل بين الصفة
والموصوف باجنبي كالرضي انتهى قوله في هذا الوضع اي بين
التابع والمتبوع قوله ويمكن الخ فيه اشارة الى ان فيه بعد
اوان الغريب تاخره عن بسم الله لانه يتحقق به الواجب مع الوجه
فلا داعي لتاخره للابعد قوله لا لتعليل الثاني اي قول المص
لانه تعالى مقدم دائما والاول هو قوله كما في اياك نعبد لا بقي قوله
قوله لانه موافق لانه اياك نعبد وكذا من تقديره اسما
فان قلت يرد على المص ان استعمال افعل التفضيل غير مضاف
وعند صاحب الا وعند صاحب لمن الجائز للفضل عليه غير
جائز والجواب ما صرح به بعضهم من ان الفضل عليه اذا كان
معلوما جاز حذفه اذا كان افعل التفضيل خبرا او يقال ان
افعل جرى مجرى التفضيل وما قيل من انه لا يجوز الا اذا كان
قيد احد الاشياء في كلام بعضهم ما يقتضي منعه كذا كتب بعض
الفضلا قوله اما مادة تاخره حينئذ اي حين قدر موخرا قوله
الاهتمام ببسم الله والحاصل انه يتعلق ببسم الله من حيث
هو اسم اهتمام وعناية وقد يعرض بحسب المقامات عناية
اخرى للاسم كما اذا قصد الاختصاص فاذا اجتمع العنايات
قدم فقوله الثاني الاهتمام اشارة للاول وقوله والاختصاص
اشارة للثاني قوله اي قصر الخ يعني قصر الابتدا والتاليف
قصر موصوف على صفة وفي التعبير بلفظ الابتدا اشعار بجواز
تقدير العامل العام قوله لا يتجاوزه الفاعل ضمير يعود على الابتدا

او التاليف

او التاليف وافرد لان العطف باو والضمير البارز يعود على الاستعانة
او التبرك وكان يقتضي الظاهر التانيث باعتبار الاستعانة
فذكر باعتبار المذكور قوله ايضا اي كالاستعانة او التبرك
بسم الله قوله فيكون الخ تفريع على قوله ايضا قوله وهو اي كونه
قصرا افراد وقوله الظاهر يعني الموافق للقواعد ايضا بدليل
التعليل الذي ذكره فانه معنى لكونه قصر افراد لا يقتضي لتخصيصه
بقط اذ لا يخاطب معتقد الشركة الا بقصر الافراد واما قصر
القلب فيخاطب به من يعتقد العكس وقصر التعيين يخاطب
به الشاك افاده العلامة الصبان وقد كان ظاهر الاعراض
دون الجواب قوله اذا كانوا اي حين كانوا قوله لان القصد
بذلك الخ اي لان المقصود بالابتدا باسم الله الرد قوله تبركا
اي على جهة التبرك او لاجل التبرك قوله لا اختصاصا عطف
على محذوف اي تبركا على طريق الاشتراك لا على طريق
الاختصاص اي اذ لم يكونوا يقصدون التبرك باسم الله بل كانوا
يتبركون به فوجب على الموحد ان يقصد بعبادته مخالفة
شركة الاصنام لئلا يتوهم تجويز الابتدا باسمائها قال ابن حجر
في شرح العباب ويصح ان يكون قصر قلب اذ منهم من كان
يعبدها اي الهتهم وحدها دونه تعالى قلت قال بعض
المحققين هذا مبني على ان المراد بالمشرك مطلق الكافر قوله
ذلك اي ما ذكر من الاهتمام والاختصاص قوله لانه اي المتعلق
قوله وتاخير الخ اي والقاعدة ان تاخير العامل عن المعمول يفيد
ذلك اي تاخيره هنا يفيد ذلك هذا ثمرة القاعدة قوله اي تاخيره
قيد اشارة الى ان ما اسم موصول الا ان الاولى ان يقول كتاخير

انواع القصر

اعرب

الذي في قوله الخ فالضمير بدل الاولى التصريح بها والكاف
بمعنى مثل وهو جواب عن سؤال مقدر كان قائلا يقول الاي شي
فقال مثل التاخير فان قلت لا داعي لذلك لان التمثيل قد
حصل بما نحن فيه قلت هذا تمثيل قصد به اثبات تلك القاعدة
فاذا ثبت بذلك فهو ما نوعيه هنا من ان التقديم يفيد
الاختصاص قلنا قلنا انه تعليل اول قوله فانه مفيد لذلك
اي لانه مفيد لذلك اي انما قلت هو مثل التاخير في انه
يفيد لانه يفيد لذلك اي لان التاخير في انه يفيد مفيد ما ذكر
من الاهتمام والتخصيص كما قال ائمة التفسير اي وقولهم بعد
ويعول عليه وظهر من تقريره انه تعليل لبعض المدعى وهو
تعلق والدليل الذي يأتي بعد عقلي والادلة منظور لها من
حيث التاخير فتطابق انه منظور لها ايضا من حيث ان الاول
كون المتعلق فعلا قوله وشهد له اي لما ذكر من الافادة المذكورة
وهو دليل ثان على ان تاخير العامل عن المعمول يفيد الاختصاص
الذي هو قاعدة كلية تقول ائمة التفسير والذوق ثم اقول
لا يتعين كون المصدر افادة بالاية لاثبات القاعدة الكلية
المستدل بها على مسئلتنا هذه اذ يجوز ان يلاحظ انه استدل
على افادة التاخير الاختصاص في مسئلتنا هذه بافادة
التاخير في الاية الاختصاص واليه مال شرح حيث قال فلا
نالا مستدلا بتقديم المعمول في احد النظيرين على تقديره
في الاخر وان اقتضى ان العامل في المستشهد به محذوف
تقديرا وفي المستشهد عليه محذوف وان هذا اعتراض لا
يقدح فيما هو الغرض ثم اذا علمت ما قررناه نقول ان كلام المص
محتمل

يحتمل للاستشهاد بالاية على كون المقدر مطلقا وكونه موخرا اما وجه
قصر الشارح لها على التاخير كما قاله العلامة اليعقوبي قال ش فان
قلت الاستعانة تكون بامور واسباب عادية فما وجه الحصر
في قوله واياك نستعين قلت اجيب بانه اراد الاستعانة
في التوفيق ودفع الموانع انظر بقية كلامه قوله كما قاله اي بنا
على ما قاله والاحظ ما تقدم قوله السعد التفتازاني وعده
حصره بالذكر واجله عده لشهرته في تحقيق العلوم وريادته
في تدقيق المنطوق والمفهوم قوله الذوق السليم كما في
المصباح والذوق ادراك طعم الشي بواسطة الرطوبة المنبثة
بالعصب المفروش على عضل اللسان انتهى فيكون المراد هنا
ادراك المعاني قوله لكن اي دفعا لتوهم ان ما ذكر حالة مطردة
قوله عند ذلك اي الاهتمام والاختصاص اي كالتبرك نحو النبي
زرت والاستلذاذ نحو الحبيب زرت ورعاية الفواصل
السامع وضرورة الشعر ورعاية السجع والفاصلة نحو خذوه
فغلوه قوله ينبو عنه اي عن ذلك اي يبعد عنه قوله
كما فصل في محله عنه لما تقدم وسيعود في المحل علم البيان
قوله فان قلت جواب عما يقال اذا كان التقديم يفيد
الاهتمام والاختصاص فكلام ابعد اخر برعاية ما يجب رعايته
فهلا قدم اسم الله في الاية لذلك قوله يفيد الاهتمام والتخصيص
لو قال يفيد ذلك لكفاه مع الاختصار قوله اما التخصيص اي
عدم التقديم لافادة التخصيص وكذا يقال في قوله واما
الاهتمام قوله ينبو عنه اي يبعد عنه اي عن قصد التخصيص
وقوله كما لا يخفى اي للوجه الذي لا يخفى اي للعلة التي لا تخفى وهو

ان العصد في ذلك الوقت القراءة لا الرد على المشركين لانها اول اية
من سورة نزلت واول سورة نزلت بتمامها الفاتحة اي فنزل
لقوله تعالى ما لم يعلم ونزل باقيها بعد المزمل والمدثر قال شيخ في
تحفة الاخيار ما نصه واعلم ان التحقيق عند الذي يجمع
الروايات المتعارضة في ان اول شيء نزل من القران ما هو ان اول
سورة نزلت بتمامها سورة الحمد لله رب العالمين وان اول
اية نزلت على الاطلاق اقرا باسم ربك الى قوله علم الانسان ما لم
يعلم وان اول اية نزلت بعد فترة الوحي اول المدثر انتهى قوله
فلانه خبر ان محذوف وقوله وان يتعلق بالحال والتقدير فلانه
كان المناسب مراعاة تحصيله في تلك الحالة الا انه منع من ذلك
ان طلب الحرو لما كان يتوهم ان ما ذكر من ان المناسب مراعاة
تحصيله ان هذا دائم استدرك بقوله لكن طلب الخ اي المدلول
لاقرا قوله اهتمام اي عناية قوله في هذا المقام اي مقام نزول
اول شيء من كلامه تعالى قوله اهميته اي من اسم الله اي وذلك
لاقتضاء المقام اياه والبلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال قوله
فتقديم طلب القراءة لتقدم الدال عليه الذي هو لفظ اقرا وخلاصة
ما في المقام ان اسم الله من حيث انه اسم الله تعلق به اهتمام
عارض لاجل قصد الرد على المشركين او لغير ذلك وتارة يتعلق
اهتمام عارض لغيره كطلب القراءة وتارة لا يحصل شيء من ذلك
فلا يوجد الا الاهتمام من حيث كونه اسم الله فان وجد الاهتمام
به العارض لاجل قصد الرد على الكفرة قدم لافادة الاهتمام
الاصلي وهو من ما لا يشاركه بقوله تقديم للاهتمام وللاهتمام العارض
لاجل قصد الرد وهو ما يشاركه بالعطف بقوله ثم وللاختصاص فان وجد

قوله اول سورة نزلت

الاهتمام

الاهتمام العارض بغيره كطلب القراءة لا يقدم بل يقدم الفعل كما في
قوله اقرا باسم ربك اي لان القراءة غير معلومة لكن طلب الحصول
ما هو المقصود الغير المعلوم فلو قدم اسم الله لفات هذا الغرض
المطلوب ولا نظر معه لفوات كون القراءة مفتتحة باسم الله
لا باسم غيره من الالهة وان لم يوجد شيء يقدم اسم الله وخلاصة
ان اسم الله يقدم في كل حالة الا فيما اذا وجد اهتمام بغيره ولا
يكون الا عارضا فيقدم لكون المقام اقتضاه والبلاغة
مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورد بحث وهو ان يقال
قد يمنع هذا السؤال اعني قوله فلم يوخر الخ من اصله
لان ما جاء على الاصل لا يسال عنه لانه اذا خولف الاصل لنكتة
لا يلزم ان يرتكب خلاف الاصل لاجلها دائما وايضا حيث يحتاج
الى ابداء نكتة لتجيء على الاصل فلنا هذا العارض وهو تقديم اسم
الله للغرض المذكور صار اصلا ما حتى في مخالفته لا بد من نكتة
على ان الفاضل الصبان ذكر ما معناه ان الاسم اذا كان تقديمه
يقتضيه نكتة او تاخيره يقتضيه نكتة قدم او اخر لتلك
النكتة ولا حاجة الى اعتبار انه موخر نحو الاصل او يقدم
فلا وجه لدعوى ان النكتة لا تكون الا للعدول عن موضعه
لا الفارغة منه ثم اقول وفي المقام بحث وذلك ان قوله اهم
افعل تفضيل وهو لا يبنى الا من ثلاثي مبني للفاعل وقد ابدل
هنا من رباعي مبني للمفعول وجوابه اما الاول فمفعول انه
على احد الاقوال لان الرباعي اذا كان على افعل فيه اقوال
ثلاثة قيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت
الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم هذا الليل ولهذا الثاني فيقال هذا من

انتهى مسرا البحث

الشاذ الوارد وقيل قال بعضهم اولا ان اسم ربك متعلق باقرا الثاني
والمعنى اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مفعول كما في فلان
يعطي قوله على تقديم بسم الله اي هذا اللفظ قوله حسنا اي
حين اخر العامل عن الله قوله الذي سماه اي سمى اسم المضاف
اليه قوله بواسطة متعلق بسماه اي فلفظ اسم الذي
هو الالف والسين والميم مدلوله لفظ الجلالة ومدلول
لفظ الجلالة ذات الله فذات الله مدلوله بواسطة
ولفظ الجلالة مدلوله مباشرة قوله من موافقة بيان لما قوله
وان اختلفت جهته اي والحال ان جهة التقديم مختلفة
لان التقديم في الاسم من حيث الوضع والذكر والتقديم
في المسمى من حيث الوجود وانما قدم الاسم لان اسمه
مقدم في الوجود على فعل التاليف والقراءة وغيرهما لانه
اسم واجب الوجود وموجد كل موجود وكيف لا يكون
مقدما عليها وقد جعل الة لها والالة متقدمة في الوجود
على ما هي الة له ليستعان بها في ايقاعه مقتدا بها قوله
لانه تعالى علة لكون المسمى مقدما لا للموافقة قوله اي متقدمة
الخ فيه اشارة الى ان قول المص مقدم بالبنا للفاعل من
قدم اللازم بمعنى تقدم اي متقدمة وفيه اشارة الى
ان ذاتا منصوب على التمييز المحول عن الفاعل قوله
وجودا منصوب على التمييز المحول عن الفاعل اي متقدم
وجود ذاته على وجود ذات العالم قوله لانه قديم ورد في المعنى
ابن ماجه اطلاق القديم على الحق سبحانه وتعالى قوله ولانه
واجب الوجود جعله تعليلا مستقلا اي ان وجوب الوجود يستلزم

العدم

العدم والعدم مستلزم لوجوب الوجود نظرا للاختلاف في
المفهوم قوله الى ان وجوده بالذات اي بسبب الذات لا من
الغير بخلاف وجوب وجود الحوادث فان سببه الغير
وهو تعلق علم الله بوجوده غير ان السببية في المعطوف
حقيقة وفي المعطوف عليه بمعنى اللزومية اي ان ذاته
تعالى ملزومة لوجوب وجوده وبعد كتبي هذا رايت ش
ذكر ما نصه ومعنى كون وجوده من ذاته انه ليس بايجاد
موجد بل هو لازم للذات لزوما لا يقبل الانفكاك انتهى
وهو عين ما قلنا فلله الحمد قوله فثبت دخول على المص لبيان
معنى قوله فيما تقدم من موافقة الاسم للمسمى قوله فقدم اسمه
المراد بالاسم ما يشمل ما مدلوله الذات فقط كالله وما مدلوله
الذات والصفة كالرحمن والرحيم وقوله ذكرا اي في الذكر
اي الوضع وقوله كما عرفت اي من قوله فقدم اسمه ذكرا
ومثل قوله لانه مقدم ذاتا قوله واما الثاني معطوف على قوله
اما الاول قوله فلان الفعل هو الاصل في التعلق به لان الاصل
في العمل الافعال وذلك لان العامل انما يعمل لافتقاره الى غيره
والفعل اشد افتقارا لانه حدث يقتضي صاحبا ومحلا
وزمانا وعلة فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن جهة
التعلق وليس في الاسم الا الثاني انتهى قوله ولتاديه المقدر
حد يقال هو في التحقيق علة لمرجوحية تقدير الاسم لا لاولية
تقدير الفعل وانما علته لما في تقدير الفعل من قلة الاضمار ويمكن
ان يكون علة لاولوية تقدير الفعل باعتبار ما تضمنه من كون
تقدير الاسم خلاف الاولى لان كون تقدير الفعل اولى يتضمن

كون تقديم الاسم خلاف الاولى ووجه زيادة المقدر انه يضمر فعل
او حاصل والمصدر بفاعله الجار فالمحذوف حينئذ ثلاث
كلمات وهو المضاف والمضاف اليه ومتعلق الجار واضمار الفعل
ليس فيه ذكر لان فاعله مستتر قوله لما فيه من بقا احد ركني الاسناد
وهو المحمول الذي هو خبر عن المبتدا المحذوف اي ولان الاسم يدل
على الدوام والثبات فيناسب جملة الحال حيث جعل الخبر
اسما ايضا لقد تقرر ان كون الجملة اسمية للثبات والدوام اذا لم
يكن خبر المبتدا متعلقا ولا متعلق الظرف او المجرور فعلا قوله
ودفعها ظاهر للتامل بيانه انه اذا قدر اسما المحذوف الركنان
جميعا سواء جعل الظرف هو الخبر ام متعلق الخبر اذ المتعلق
لا بد من مراعاته معنى لانه المحكوم به حقيقة فصار اذا الظرف
جعل الخبر من حيث الاعراب فقط واما من حيث المعنى فلم
تعلق بالمحذوف لكون المحذوف هو المحكوم به في الحقيقة كما قلنا
وانه اذا قدر اسما فالمقدر جملة حالة تقديره فعلا لان التقدير
ابتدا حاصل الخ فعوله من قلة المقدر ممنوع بل المقدر في
هذه الحالة اكثر منه في حالة تقديره فعلا وذلك لان المحذوف
حينئذ المضاف والمضاف اليه والخبر كما تقدم وخلاصته انه
اذا قدر فعلا فالفاعل ضمير مستتر وهو غير ملفوظ به في اللفظ
وهو بهذا الاعتبار كعدم الوجود فكان المقدر لفظ واحد حكم عليه
بكونه جملة بخلاف ما اذا قدر اسما فيصير تقديره ثلاث الفاظ كما
علمت وبعد كتبي هذا رايت العلامة الرهوني كتب ما نصه اما
دفع الثاني فلان الكثرة انما هي بكثرة الحروف ولا شك ان ابتدائي
كابن اكثر من ابتدائي واما الاول فلعل وجهه ان في كل حذف

ركني

ركني الاسناد لان المشهور القائل بان الجار والمجرور هو الخبر انما
مراده ان اعراب الخبر انتقل اليه لغيره مع تسليمه ان الخبر محذوف
وقد يقال هو قائم مقام الخبر وفرق ما بين من قام غيره مقامه
وما لم يقم من مقامه فليتامل قوله فالارجح الخ متفرع على ظهور
الدفع المذكور قوله وان نسبة الخ ربطه بمحذوف وكانه قصد
حل المعنى والواو للحال قوله للبصريين الذين شانهم ان يرجح
قولهم والاول للكوفيين الذين الشان تضعيف قولهم واراد
بالبصريين النحاة اي المنسوبين للبصرة ويقال لها قبة الاسلام
وخزانة العرب وهي بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها
الازهري قال النووي افصحها الفتح وهو المشهور والنسبة
اليها بصري بكسر الباء وفتحها وجهان مشهوران ولم يقولوا
بالضم وان صحت البصرة على لغة كذا في تهذيب الاسماء
واللغات ش قوله والاول للكوفيين اي النحاة المنسوبين
للكوفة قوله لما عرفت تعليل لقوله فالارجح قوله انه اي الاول قوله
وهي مفيدة الخ تحقيق ذلك المقام انهم يقولون الجملة الفعلية
تفيد التجدد والحدوث فتارة يريدون بالتجدد وجوده
بعد ان لم يكن وهذا لازم للوضع لاقترانه بالماضي والمضارع
وتارة يريدون به الوجود مرة بعد اخرى وهذا خاص بكون
الجملة فعلها مضارع والدلالة عليه بالقرينة فقوله الاستمراري
احتراز عن التجدد بمعنى الوجود بعد العدم قوله وهي مفيدة
تحقيقه ان الاسم يدل على مطلق الثبوت وهو لازم بحسب
الوضع واما الاستمراري فانما يكون بحسب القرينة فقوله الاستمراري
احتراز عن مطلق الثبوت فانه لازم لكل جملة اسمية قوله والاول

انسب بالمقام كما لا يخفى اي لاجل الذي لا يخفى من الوجه وذلك لان
المقام مقام تاليف وهو يتجدد شيئا فشيئا فناسب ان ياتي
باستعانة مفيدة لذلك قوله المضمومين اي ايضا ما مني حيث
القرب لاجل ان تكون الاحكام ثمانية والا كانت ستة وهو
لا يصح قوله ايها الاولى بدل من قوله في القسمين اي في جواب
ايها الاولى قوله وقد اختلف منه اي الاولى قوله انه اي الاولى
الثاني اي حطه من مادة التاليف قوله امس بالمقام اي التاليف
بالمقام وذلك لان كل فاعل مضمر لفظا ما جعل التسمية مبدا له
فالتسمية جعلت مبدا الفعل اللغوي كما له النحو والاكل والمضمر
انما هو الفعل الاصطلاحي الدال عليه مثلا اذا قال الذابح بسم الله
كان التقدير اذبح قوله واو في بادية المرام اي المطلوب
وهو البركة قوله لدلالته عليه للثاني الذي هو قوله واو في
اي لدلالة المقدر وقوله حينئذ اي حين قدرنا مادة التاليف
او نحوه قوله على تلبس الفعل كله الفعل بعض الحديث فان قلت
الحديث المشهور المستدعي للابتداء بالبسملة ووقوعها في
الابتداء قرينة ظاهرة على تقدير ابدا قلت لا يصلح شيء منهما لذلك
اما الحديث فلانه يستدعي تقديم البسملة على الامر ذي البال
والتلفظ بها في ابتداء ذلك الامر ولا يستدعي تقدير ابتدا او
فعل اخر واما الوقوع في الابتداء فانه وان صح موجب الشارع
على وقوعه فيه قرينة لكنها ليست ظاهرة لانه لو كفى قرينة
على تقدير ابدا لكفى الوقوع في النهاية والتوسط على تقدير
الابتداء والتوسط وليس كذلك ذكره بعض حواشي البيضاوي
وقول المحشي اي لو كفى الوقوع في الابتداء على تقدير ابتدا لكان

الانسان

الانسان مثلا اذا اذكر البسملة في اثنا الاكل او اخره واتى بالبسملة
لكان تقديرا متوسط او انتهى وليس كذلك بل الذي يقدره انما هو
الاكل واما اذا قدر من المادة الثانية فلا يكون المتلبس بالبسملة
الا افتتاح الفعل وقوله والاستعانة الواو بمعنى او وقوله
بل الاول اولى اي جعل المقدر من مادة الابتداء قوله لان المادة
الجملة للمعنى قوله فكانت اولى تفريع على كونها اعم اي فالاعمية
سبب في الاولوية وذلك لان العام لما كان يمكن اعتباره في
كل موضع عظمت فائدته ولان العام اقل كلفة من الخاص وذلك
لان الخاص وقوعه لا يكثر فيحتاج الى معاناة في تحصيله اي
ادراكه بخلاف العام فوقوعه كثير ولا كلفة في ادراكه قوله فان جعل
الجار متعلق بقوله اولى والباء للتعدية قوله كما قدر اي يجعل
المقدر منها جملا اسمية لتقدير النحاة والنحاة جمع ناحي لا
نحوي قوله ذاك اي تقدير العام اي عند النحاة قوله قرينة
الخصوص اي الخاص قوله والاجاز الخ فان قلت اذا وجدت
قرينة الخصوص فكيف يتاتى تقدير العام قلت القرينة
ليست مانعة بل مجوزة للاولوية فان قلت ما تلك القرينة
قلت هو التالي لاسم الله كالمولف فهو قرينة تامة معينة
للفعل المقدر واما العام فلم يتحقق ما يوافقه في المعنى كما في
الفعل الخاص فلم يتحقق هنا تقدير البسملة ابتداء كما تحقق
هنا بعد البسملة بما التاليف قوله لتوجيه الاعراب اي لبيان صحة
الاعراب اي لبيان سببه كونه في محل نصب اي انما كان
في محل نصب لوجود عامل يتعلق به يعمل فيه فان قيل توجيه
الاعراب يتحقق مع الفعل الخاص ايضا فلا يظهر التعليل لما ذكر

قلت ان قوله لتوجيه الاعراب جر وجملة وجر وهما الثاني محذوف
اي لتوجيه الاعراب مع قلة الكلفة وذلك لان العام اكثر ورودا
محذوفا بالبال فلا كلفة في تقديره قوله خاصا ليس موجودا في
بعض النسخ فعلى حذفها يكون قوله من المادة متعلق ببعد
وعلى اثباتها يكون بيانا للخاص وقوله لولا يخرجه ذلك عن كونه
ظرفا مستقرا اي فالصفة مستقر فيه ويجب حذفه مع كونه
خاصا وقوله كما حققه السيد اي حكم بانه الحق او اقام الدليل
على حقيته قوله وقضيته اي وقضية كونه ظرفا مستقرا
او قضية عدم الاخراج قوله بخلافه الخ لا يخفى ان خلاف المجموع
من الامرين يتحقق في صورتين في الامرين او في احدهما
اي كان ولما كان قوله بخلافه يحتمل الثاني اما دل ان المراد الخلاف
المتحقق في الامرين بقوله فيها فقال ان الحرف جائز ولا
ينتقل ضميره من المحذوف الى الظرف والمجرور ولفظ المغني ولا
يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا بدليل ويكون
الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضميره من المحذوف
الى الظرف والمجرور انتهى ولا يقال له ظرف مستقر كما صرح
قوله حالة في الفتوحات اي التي فتح بها المولى عليه فلم يأخذها
من كتاب ولم يتلقها عن استاذ كتاب لمحيي الدين ابن
العربي الصوفي ويقال له بن عربي تمييزا له من الفقيه المالكي
ابي بكر بن العربي وان كان يقال لمحيي الدين ابن العربي ايضا
قوله المكية نسبة لمكة لان غالبها فتح عليه بها قوله عندي خبر
مقدم وقوله ان البسملة مبتدا مؤخر والتعبير بعندي يشير
الى انه لم يسبق به قوله البسملة اي الا من البسملة قوله اي في

اول

اول منه اشارة الى ان ذلك ليس من كلام الفتوحات قوله متعلقة
بالحمد لله اي بالحمد من الحمد لله والظاهر ان مثل ذلك كل بسملة
وقعت في القرآن بعدها الحمد اي ومثل القرآن كلام المصنف
اذا وقع في غير هذا الكتاب قوله فان اسم تعليل لقوله متعلقة
بالحمد قوله لا الحمد الا باسمائه اي لا يثنى عليه الا باسمائه وفيه
اشارة الى ان اضافة اسم الى ما بعده للاستغراق لا بيانية
او ان المراد حسن اسمائه واراد بها ما يشمل ما دل على الذات
فقط كالله وما دل على الذات والصفة كالرحمن قوله وغير
ذلك اي وغير التعلق بالحمد لله لا يكون اي لا يصح ما طلق نفي
الوجود واراد في الصحة فقوله فلا ينبغي تعليل لذلك فيحتمل
وغيرنا فلنا من كون الله لا يحمد الا باسمائه والاقرب الاول
قوله محذوف لا يخفى ان تلك التقديرات في القرآن المحذوفة من
اللفظ لا تقدير منه قوله الا لضرورة اي لجواب شرط او ضرورة مبتدا
ولا ضرورة فلجأنا الى تقدير محذوف قوله العارف اي العارف
بالله اشارة الى ان هذا المعنى لا يعطاه الا العارفون واما الجاهلون
فلا يتعقلون بذلك المعنى قوله من معنى الفعل اي علق الباء بما
في الحمد من معنى الفعل اي المعنى التضمني الذي هو الحدث
وهذا مظروف في الحمد اي لفظ الحمد فهو من ظرفية المعنى
في اللفظ ولا يخالف ذلك ما تقدم من قوله متعلقة بالحمد لله لان
معناه متعلقة بالحمد باعتبار ما فيه من معنى الفعل ما تعلق
في اللفظ باعتبار ما دل عليه الذي هو معنى تضمني للفعل قوله
كما قلت اي بناء على ما قلت او لاجل الذي قلت وقوله لا يثني على
الله بدل من الذي قلت اي قلته بالمعنى قريبا المعارة بقوله

فانه لا يحمد الا باسمائه ويجوز ان تكون ما مصدرية اي لقولي قريبا بالمعنى
لا يثنى على الله الا باسمائه وخلاصته ان ما قاله قريبا يدل على انه
متعلق بالحمد باعتبار ما دل عليه من معنى الفعل لا متعلق بمحذوف
كما قاله المولف قوله الحسنى وصف كاشق لانا اسماه كلها حسنى
لانها مستقلة بمعاني التعظيم قوله واما قولهم اي المانعين
عدم صحة تعلقه بالحمد اي واما الاستدلال على عدم صحة تعلقه
بالحمد بقولهم اي النحويين وحاصله ان النحاة قالوا ان الجار
متعلق بمحذوف وليس متعلقا بالحمد لان المصادر لا تعمل
عمل الفعل الا اذا تقدمت الى اخرها قاله قاله حذف الدعوة
وذكر دليلها قوله واما اذا تاخرت اي كما هنا قوله في التعليل
اي في تعليل عدم صحة تعلقه بالحمد اي غير مرضي في صحة
كونه تعليلا لما ذكر قوله لانه تحكم من النحوي اي دعوى من غير
دليل اي والتحكم باطل وحينئذ فالمصدر عمل متقدما ومتاخرا
اي جنس النحويين المتحقق في افراد قوله انتهى اي كلام ابن
الفرس قوله اي ان سلم اي محل كونه تحكم عليه اي على النحوي بالحكم
ان سلم للمعلل انه غير مغتفر في الظرف عند النحوي لكنه لا يسلم له
انه غير مغتفر عند النحوي لانه قد مر انه مغتفر فلا يلزم التحكم
اي وحينئذ فلا يعم هذا التعليل لان ما قاله النحوي مخصوص
بغير الجار والمجرور الا انك خبير بان التحكم باق بالنظر لغير الجار والمجرور
قوله عنده اي عند النحوي قوله قال بعضهم هو الشيخ ناصر الدين
الطبلاوي الكبير في شرح البهجة قوله وبما قاله اي ابن عزي
قوله بعينه من جهة اللفظ فان المتبادر انهما جملتان مستقلتان
لا جملة واحدة كما هو قضية التعلق المذكور وافاد بعض الشيوخ انه

من جملة

من جملة اللفظ لان المصدر لا يعمل موخرا ولم يظهر لي وجهه فتامل
قوله الى نفس الحمد الذي متوجه الى نفس الحمد الذي الى نفس الاخبار
بالحمد اي الثنا وقوله لا الى تعلقه اي كما يقتضيه التعلق بالحمد
للقاعدة المعلومة المار حاصله ان الكلام المقيد بقيد يتوجه
الاثبات او النفي الى ذلك القيد وحيث جعل قوله بسم الله
متعلقا بالحمد صار القصد التعلق واصل الاخبار بالثنا ليس مقصودا
بتلك القاعدة وهي اغلبية هو انه مقصود واذا علمت ان ما
اغلبية فالبعد باعتبارها فلا ينافي انه لا يعد باعتبار غير
الغالب كاعتبار الامرين معا والمقيد فقط قوله كما لا يخفى
الكاف بمعنى على او بمعنى لام التعليل اي على ما لا يخفى او لاجل
ما لا يخفى من ان المقام مقام الثنا عليه تعالى لتربيته للعالمين
ورحمته الجليلة والحقيرة لهم لان تعلق الحكم بمشتق يودن
بالعلية وحينئذ فليس القصد المتعلق الذي هو المقيد بل
القصد المقيد قوله انتهى اي قول ذلك البعض قوله فحرك
تحريكها بالكسرة اي في باب وجه تحريكها قوله مع انها حرف سنوذ
اي حرف معنى لا حرف مبنى قوله والاصل في الحروف اي حروف المعاني
المقابلة للاسم والفعل لا حروف المباني التي تتركب منها الكلمة
قوله المفردة اي التي لم تركب بالفتحة اي تبني على الفتحة
اي التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه ولام الابتداء والعطف
وما مر الى غير ذلك ولا يخفى انه اصل ثان والاصل الاصل في تلك الحروف
ان تكون مبنية على السكون لانه الاصل في كل مبني لان المبني لما
كان يعمل للزومه حالة واحدة لانه لا يختلف بتعاقب العوامل
كان الاصل فيه ذلك لخفة السكون لكنه امتنع في تلك الحروف التباس

على السكون لانها من حيث انها كلمة برأسها مظنة لوقوعها في ابتداء
الكلام وقد رفضوا الابتداء بالساكن صونا للنفس عن الكلفة والشناعة
لان الابتداء به وان سلم امكانه لا يخلو عن كلفة وبشاعة وحينئذ
ناسب بناؤها على ما هو اقرب الحركات الى السكون وهو الفتحة
انتهى ح قوله موضعها اي بسبب وضعها على حرف واحد قوله
بناسب تحريكها الخ اي مبالغة في تخفيفها اقتضاء لذلك قوله اخف
الحركات افعل التفضيل على بابه بالنسبة للكسرة فان الكسرة
فيها خفة دون الضمة لان الكسرة فيها اعمال العضلة السفلى
وايضا فيه اعمال العضلتين وليس على بابه بالنسبة للفتحة
فانه لا اشتراك بينهما في الخفة قوله وقد بين حال من توجيه
الخ اي والحال انه قد بين التوجيه اي في حال كونه متعلقا بباء
او انها للتعليل ولا يخفى ان ظاهر العبارة انه بين فعل الفاعل الذي
هو التوجيه وليس كذلك بل بين الوجه فاما على حذف المضاف
اي متعلق التوجيه اي الوجه او راجع للتوجيه لا بالمعنى
المتقدم بل بمعنى الوجه فمن العبارة استخدام قوله اي وحركت
بالكسر اي الباء وليس المراد ان هناك كسر الباء بالكسر الحي مثلا قوله
على خلاف الاصل اي الاتي على خلاف الاصل قوله لعدم انفكاكها
عن الحرفية علة لتحريكها بالكسر بدون التقييد بقوله على خلاف
الاصل كما هو ظاهر قوله والحرف عطف على الحرفية والحرفية صورة حرفا
قوله الذي هو الحرف تفسير للحرف بنا على انه لفظي واما على انه معنوي
فالكسرة علامة لا انها تفسره قوله اصالة اي ذات اصالة احترازا
عن الحرف بغير الكسرة وهو الفتحة فيما لا ينصرف والياء في المثنى
والمجموع والاسماء الخمسة فهو خلاف الاصل قوله غير اللام الداخلة على
المظهر

المظهر لا يخفى ان من غير اللام الداخلة على المظهر اللام الداخلة على المضمر
فهي على هذا من جملة الحروف المفردة التي لم يجتمع فيها الامران عدم
الانفكاك عن الحرفية والجر اي ضمير المخاطب والمتكلم والغائب
كلي وبك وله مع انها مثل الباء لا تنفك عن الحرفية ولا تنفك
عن الجر ومفاده ان اللام الداخلة على مظهر تحقق فيها الامران
عدم الانفكاك عن الحرفية وعدم الانفكاك عن الجر وحيث
قلنا ان اللام الداخلة على المضمر مثل الباء في لزوم الحرفية والجر
ظهر علة كسر اللام الداخلة على ضمير المتكلم ومن المعلوم ان العلة
تؤثر في معلولها الا لمانع اي فكان الاصل ان الداخلة على ضمير
المخاطب والغائب تكسر لوجود العلة لكن منع من ذلك مانع وهو
قصد مناسبتها لضمير المخاطب ومنع الانتقال من كسر الى ضم ضمير
الغائب وحيث اخرج اللام الداخلة على المظهر اي يكون العلة في ذلك
اجتماع الامرين عدم الانفكاك عن الحرفية وعدم الانفكاك عن الجر
كان مقتضاه ان تكسر لوجود الامرين وقد حصل الكسر بالفعل
قوله ضمنه اي من الغير قوله كالكاف والتاء فالكاف تكون اسما بمعنى
مثل كما تكون حرفا وقوله والتاء فانها تنفك عن الحرفية لصيرورتها للمخاطب
قوله كالواو فانها تنفك عن الحركات فتكون عاطفة والحاصل ان
هذه الحروف لما لم يجتمع فيها الامران بنيت على الفتح الذي هو
الاصل ولم تبن على الكسر قوله وانما كان ذلك اي عدم الانفكاك عن
الحرفية والجر لا يخفى ان المجموع هو العلة في الكسر لا احدهما قوله
مقتضيا اي سببا فتقول اما الحرفية فلكذا واما الجر فلكذا الخ
ظاهره ان كل واحدة علة موجبة للكسر مع انه بعد ان المجموع
هو العلة هو وسط بين المعلل وعلته بيان العامل وهو العلامة

سعد الدين اقول ووجه صحة ما قال انه قد تقدم ان الموجب
للفتحة المبالغة في التخفيف وعدم لياقة السكون وهو موجب
قوي لا يعدل عنه الا لموجب اقوى منه وهو مجموع الحرفية
والجر واما احدهما وان صح ان يكون سببا في الكسر الا انه
سبب ضعيف فلا يقال الفتح فلذلك نظر للامرين قوله اما
الحرفية اي اما بيان كون الحرفية موجبة للسكون فلا فيما
تقتضي البناء قوله الذي هو عدم الحركة اي فان السكون عدم مضاف
للحركة الظاهر ان السكون وجودي ملزوم لعدم الحركة لا انه
عينه قوله والكسر يناسب العدم مقتضى السياق يناسب
عدم الحركة اي بينه وبين عدم الحركة مناسبة تعليلية اي فلما
كان قليلا كان كالعدم اي فناسب العدم من حيث انه يشبهه
به قوله اذ لا يوجد الخ علة للعلة قوله الا نادرا راجع للحروف فقط
مثال النادر كخ فانه حرف جواب كنعم وهو مكسور قوله واما
الجر اي واما بيان كون الجر مقتضيا للكسر قوله فلمناسب
بفتح النون منصوب فان مضمرة قوله عملها الذي لا ينفك عنه
اي معمولها فالكسرة معمولة لا انها نفس العمل اي فلما كان اثرها
الكسر فناسب ان يكون صفتها الكسر للتناسب كما هو
ظاهر في المحسوسات فالانسان الذي يريد الناس الى
الانكسار والخضوع والذلة فان قلت ان مجموع الامرين وجد
في واو القسم وتاء فلزمتها الحرفية والجر مقتضية ما ذكر الكسر
مع انهما متحاكم واجيب باجوبة الاول انهما ثنائي الاضافة
الى القسم والكلام في المطلق الثاني ان كلا من الحرفية والجر ليس
اثرا لهما وانما هو اثر اصلهما الثالث انهما ناشئان عن فعل القسم

ولهذا

ولهذا لا يجوز التصريح به والفعل لا يدخله الكسر فكذا ما نابا عنه
وهو واو القسم وتاؤه قوله كما اي حالة كون ما ذكر من كون
الكسرة ذات الحالة مماثلا لما مر قوله ومن ثم الخ اي ومن كون
الموجب للكسر مجموع الامرين قوله كانت اللام مثلها اي مثل
الجر في كسر اللام لوجود الامرين فيها قوله لكنا اذا دخلت على مظهر
دفع به ما يتوهم من انها مثلها كانت داخلة على مظهر او مضمر
اي فليس ما ذكر علة في الكسر للام مطلقا بل اللام بقيد كونها
داخلة على مظهر قوله ذلك اي عدم انفكاك الحرفية والجر قوله بينها
وبين لام الابتدا قوله مع قصد الفرق اي فعلة كسر اللام الداخلة
على مظهر مجموع امور ثلاثة عدم الانفكاك عن الحرفية وعدم الانفكاك
عن الجر وقصد الفرق بينها وبين اللام الداخلة على المبتدا اقول
شان العلة الاطراد وانما متى وجدت وجد معلولها وقد جعل العلة
في كسر الجر مجموع الامرين فيلزم اذن انه متى وجدا وجد المعلول
الذي هو الكسر بدون زيادة فلا موجب لان يضم لهما شيء اخر يكون
موجبا للكسر في اللام الداخلة على مظهر فلعل الاحسن ان يجعل
الموجب الامرين وانهما متى وجدا وجد اثرهما وهو الجر الا
لمانع وقد وجد المانع في الداخلة على ضمير المخاطب وضمير الغائب
كما تقدم ولم يوجد في ضمير المتكلم فلذلك كسرت اللام الداخلة
عليه كلي قوله وبين لام الابتدا الا يعني انها حرف مؤدى فتح نظرا
للاصل الذي قرر اولا ولم يوجد ما يوجب العدول عنه واراد
انه لو فتحت لام الجر الداخلة على مظهر لالتبست بها لا يقال ان الوقف
حاصل بهما لانا نقول قد تدخل على الاسم المبني كسيبويه مثلا
فلا يظهر اثر عملها فتلتبس بها ففرق بما ذكر وكتب السهروردي في حدا

المرضع ما نصه يستفاد هذا الفرق بلام المستغاث انتهى اقول اذا عرفت
ما قلناه من ان العلة مجموع الامرين والهامين وجدا وجد الكسر الا المانع
نقول ووجد المانع هنا من الكسر وهو قصد الفرق بين لام المستغاث
وبين لام المستغاث له كما وجد المانع في دخولها على ضمير الرفع والا
والنصب ولما لم يوجد في ضمير المتكلم كسرت على الاصل في وجود العلة
قوله وهي مع مدخولها تعليل لمحذوف اي وانما خص الفرق بين لام
الابتدا ولام الجر بعدم الدخول على مظهر لان لام الجر اذا دخلت
على المضمر لا تلتبس بها اي بلام الفرق بينهما وبعد الالتباس
لان لام الابتدا لا تدخل الا على المضمر المرفوع اي ولام الجر لا تدخل
الا على المضمر المجرور قوله لا تلتبس بها اي بلام الابتدا ولا يرد كسرها
مع ضمير المتكلم لانه للمناسبة والاصل فيها الفتح هكذا نقل عن
الشارح ولكن بتامل ما قلنا تعرف ان كسرها من اجل وجود العلة
وهي مجموع الامرين لزوم الحرفية والجر ولم يوجد مانع قوله
الذي هو المبحث صفة لسبب التطويل قوله المبحث الرابع اي
من المقصد الاول والحاصل انه ذكر من المقصد الاول ثلاث مباحث
مع ان مباحثه اربع كما سبق له ولم يذكر الرابع هنا وذكره
فيما يأتي لحكمة ستظهر لك هناك فلا حاجة لجلبها هنا فتدبر
قوله تتامل اي سبب تامل قوله قيل الكتب المنزلة من السما
اي من جهتها واقول حكاه بقيل اشارة لعدم الاتفاق عليه والا
فقد ورد صحف لاشعيا النبي وصحف طرقيال النبي وقال
التتائي في شرح الرسالة جملة الكتب المنزلة مائة كتاب واربعة
عشر كتابا خمسون على شيث وثلاثون على ادريس وعشرون
على ابراهيم ولا خلاف في هذا واختلف في عشرة فقيل نزلت على

ادم

ادم وقيل على موسى قبل التوراة والتوراة على موسى والانجيل
على عيسى والزبور على داود والفرقان على محمد صلى الله عليه
وسلم واراد بالكتب كلام الله وما حوى كلام الله فالقرآن
ناظر للاول لانه لم ينزل مكتوبا في شي وما عداه ناظر للثاني كما
يتبين والصحيفة قطعة من جلد او قرطاس كتب فيه
واذا نسب اليه قيل رجل صحفي بفتحتين ومعناه ياخذ العلم
دون المشايخ انتهى المراد منه شيث هو الرسول الثاني
بعد ادم وبعد شيث ادريس وكلهم رسل كما نص عليه القسطلاني
قوله وهي ستون صحيفة اي ستون ورقة او جلدة كما تقدم او كني
بالصحيفة عن قلة الاوراق مثلا وكذا ما بعده قوله والتوراة نزلت
في الواح كما هو نص القرآن وقد عرفت حال القرآن واما الانجيل
والزبور فالظاهر انهما نزلا مكتوبين والحاصل ان ما عدا القرآن
الظاهر انه نزل مكتوبا بكتابة الملائكة من اللوح ما عدا القرآن
فانه تنزل عند مكتوب في شي والمكتوب فيه ورق او جلد او غير
ذلك علم ذلك مفوض الى الله ومن يطلعه من عباده اللهم بلغنا المقاصد
يا كريم قوله ومعاني كل الكتب يصح ارادة الكل الجميعي والمجموعي
قوله مجموعة في القرآن من جمع المدلول في الدال اي بدل القرآن عليها
بطريق الاجمال لا بطريق التفصيل اي مع زيادات لا تنحصر ومن
ثم قال الشافعي رضي الله عنه جميع ما تقوله الائمة شرح للسنة
وجميع السنة شرح للقرآن وقال ايضا جميع ما حكم به النبي صلى الله
عليه وسلم فهو مما فهمه من القرآن وما ثبت ابتدا بالسنة فهو
في الحقيقة ما خوذ منه لانه اوجب علينا اتباعه صلى الله عليه
وسلم ولهذا قال مرة بمكة سلوني عما شئتم اخبركم عنه من كتاب الله

فاستحق بدمائهم فلم يستنبطوا من القرآن منها ما لو قتل محرم زنبورا
هل عليه جزاء فاستنبط لهم منه ان لا جزاء عليه لان عمر رضي الله عنه
امر بقتله والنبي صلى الله عليه وسلم قال اقتدوا باللذين من بعدي
ابي بكر وعمر وتبعه اعني الشافعي العلما على ذلك قاله ابن حجر في شرح
الهمزية وانما ذكرنا ذلك لاجل بيان صيغة الاشتغال هذا وقد
قال الحافظ السيوطي على صاحب الاستغنا في شرح اسما الله الحسنى
عن شيخه ابي بكر التونسي انه قال اجمع علما كل امة على ان الله افتتح
كل كتاب ببسم الله الرحمن الرحيم وانزلها على ادم انتهى المراد منه
فاذا علمت ذلك فقوله وما في كل الكتب الخ اي ما عدا البسملة
لانه مما اتفق عليها الكل منظور اليه في الجملة ما عداها قوله
بي كان ما كان تقديم الجار للحصر اي بي لا بغيري اي وجود ما مضى
وما سيأتي مني فانا الموجد له وحدي قوله ومعاني البا ان اراد بالمعنى
ما فوق الواحد وهو المناسب له بقوله بي كان ما كان الخ قوله في نقطتها
اي في معنى نقطتها من طرفية المفصل في المجمل اي انا نقطة الكون
اي انا اصل الوجود اي انا السبب في وجود المخلوقات كلها
فان قلت ان رجع معنى البا لمعنى نقطتها فكيف ذلك قلت
معنى البا معنى مفصل اي مبين بجملتين ومعنى النقطة معنى
واحد مجمل مبين بالمفصل الذي هو معنى البا وبعبارة اخرى
ومعاني البا في نقطتها اي في ذلك اشارة الى الوحدة فوق الواحد
الذي لا نظير له في الكلمة الثانية اي فيما يتعلق بالكلمة الثانية
قوله اي في لغة العرب اي معناه بحسب كونه بعد وما من جملة اللغة
لان اللغة اسم للالفاظ الموضوعة قوله ما اي لفظ انا فسر ما بلفظ
لاجل قوله دل قوله بالوضع اي بسبب الوضع كدلالة الانسان على

الحيوان

الحيوان الناطق وقوله لا بالعقل اي كدلالة لفظ المتكلم من وراء جدار
على صبا وقوله لا بالطبع كدلالة سعلة اخ على الوجع فان قلت
حيث ان الدلالة مقولة على ثلاثة معان فهي مشتركة فلا يصح استعمال
التعريف عليها والجواب اننا نقول الدلالة اذا اطلقت لا تنصرف
الا للدلالة بالوضعية ولاجل ذلك لم يقل الشي اي بالوضع بل قال
بالوضع اشارة لذلك قوله مفردا كان او مركبا اي سوا كان مفردا
او مركبا وهذا التعميم هو الموجب لعدوله عن تفسيرها بالجنس
القريب الذي هو كلمة اذ لو فسرها بكلمة لصح قوله مفردا او مركبا
قوله على معنى لا يخفى ان هذا التعريف من الشي ليس من لفظ
المص اعلم ان المعنى في اللغة بمعنى المقصود من عني اي قصد
من غير اعتبار مقصد من اللفظ بالنقل او القوة وله في الاصطلاح
معنيان احدهما ما يقصد بالفعل من اللفظ والثاني ما يمكن ان
يقصد من اللفظ وذكر الفاضل الجامي معنى اخر يحتاج فيه الى
تأمل وهو المقصود من الشي ولفظ المعنى اما مفعل بمعنى المقصد
اي اسم مكان القصد استعمل بمعنى المقصود مثل او مصدر
ميمي بمعناه او صيغة مفعول اصله معنوي كمرمي مخفف واصل
معنوي معنوي اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن
قلبت الواو ياء واد غمت وكسرت النون لمناسبة مخفف
بحذف احدى الياءين ثم فتح النون ثم قلبت الياء الفا للقاعدة
ثم حذفها عند التنوين فتنبه تحقيقيان تعلم فاذا علمت
ذلك فتقول المعنى اعم من المسمى لصدق المعنى بالمدلول المجازي
وخص المسمى على الحقيقي والمسمى هو اللفظ الذي وضع له اللفظ
حقيقة كالحيوان الناطق بالنسبة للفظ الانسان وزيد وبكر وغيرها

ما صدقات وكتب البهوتي ما نصه فقال قيل انما قال مسمى دون
معنى لان المعنى لا يتناول المصادق فاختار ما هو اشمل ولا يشكل على
هذه النكتة قوله الشارح الا في عند قول المص والتسمية جعل الاسم
والاعلى ذلك المعنى المتقدم في التعريف المعبر عنه بالمسمى لانه
يمكن حمله على ان المراد بالمعنى المذكور فيما سيأتي هذا المعنى العام
المعنون عنه بالمسمى لا العكس انتهى ثم كتب ما نصه لعله
انما زاد معنى لينبه على ان مسمى باق على وضعيته او لئلا
يتوهم ان بين القولين تباينا حيث عبر هنا بالمسمى وفيما
يأتي بالمعنى وذكر ش ما حاصله ان المسمى يطلق في الاكثر على
المفهوم وقد يطلق على الافراد بخلاف المعنى فلا يطلق الا على
المفهوم ولا يطلق على الافراد وكلام البهوتي يوافقه فاذا كان
منقولا تمم قوله اي بمجعول ذلك اللفظ اي الذي فرضه
ما وحيث فمسمى بمجعول ذلك اللفظ والاعلمية لا يعني وضع
له اسم انتفى الدور فحاصل تقرير الدور ان المعرف كما لا يخفى
موقوف على التعريف والتعريف متوقف على اجزائه ومن
اجزائه مسمى ومعنى مسمى وضع له اسم فكون المعرف
الذي هو الاسم موقوفا على نفسه بواسطة وهذا حاصل
الدور وبعبارة اخرى تقرير الدور انه اخذ مسمى في تعريف
الاسم المشتق من الاسم فمسمى يتوقف على الاسم والاسم
متوقف على مسمى لكونه ماخوذا في حده فدفع ذلك بتفسير
مسمى بمجعول وحاصل الدفع انه لا يفسر مسمى بما وضع له اسم
بل يفسر بمجعول ذلك اللفظ والاعلمية لم يوخذ الاسم في التعريف
قوله حيث اخذ اي لانه اخذ قوله على انه اي الدور قوله مفتقر في
التعاريف

التعاريف اللفظية التي منها هذا التعريف ويسمى حدا اسميا وحدا
لفظيا لانه ما يبين ما وضع اللفظ بازائه اما بلفظ اشهر كقولنا
الغضنفر اسد او بلفظ مشتمل على ما دل عليه الاسم اجمالا كتعريف
الاصل والجنس والنوع ونحو ذلك وتعريف الامور الاعتبارية
لا يكون الا اسميا ولفظيا قوله اي في عرف النحاة قال البهوتي ولا
حاجة الى ما ارتكبه الناصر اللقاني من حمل المعرف على عرف ارباب
العلوم العقلية قوله لفظ دل اي لفظ دل دلالة فان الفعل
المذكور في التعاريف لم يتصد منه الزمان المعين بحسب الشهرة
وكلمة ما يحتمل الموصولية والموصوفية وجعلها موصوفة
اولى لئلا يلزم الاقتصار على الفصل لان الموصول مع صلته
بمنزلة شيء واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر
الفصل الثاني لاخراج الفعل والجنس غير مذكور في الحد بخلاف
ما اذا جعلت موصوفة تصير تكون كلمة ما جنسا وما بعدها
فصلا فيكون الحد تاما قوله ما لوضع اطلقه المص لما تقدم
ان الدلالة اذا اطلقت لا تنصرف الا للوضعية اي فلا ينتقض
بالفعل والحرف الدالين على معنى عند من يعتبرهما انظر ش قوله
فليس باسم اي ولا فعل ولا حرف وانما اقتصر على الاسم لان الكلام
فيه قوله لا يدل جزؤه صادق بان لا يكون للفظ جزء كق
علما اوله جزء لا دلالة كزيد اوله دلالة ولا يدل على جزء
المعنى كعبد الله علما فان معناه الذات المتصفة والعبودية
التي هي كونه عبدا الدال عليها عبد ليست جزءا منها بل وصف
لها اوله دلالة على جزء المعنى لكن ليس المقصود كالحيوان
الناطق والاول من تسليط النفي على جزء والثاني من تسليط

النفي على دلالة والثالث من تسلطه على جزء المعنى والرابع من تسلط
النفي على قوله المقصود وذلك لانه اذا جعل علما ليس المقصود
الحيوان الناطق بل المقصود الذات المتشخصة واعلم ان تفسير
المفرد بما ذكر ما خوذ من المناطقة وبه قال الرضي وغيره وقال
بعض محققي النحاة ان تلك الاعلام مركبات عند النحاة لان المفرد
عندهم الملفوظ بلفظ واحد بحسب الوضع اذ نظرهم في اللفظ
من حيث الاعراب وكل مركب عندهم يشتمل على اعرابين
انظر ش فاذن لا يناسب هنا تفسير المفرد بما ذكر لما علمت
من انه تفسير المناطقة لا تفسير النحاة ففيه خلط اصطلاح
باصطلاح قوله تمنه اي من المفرد عبد الله الخ الاول مركب
اضافي والثاني مركب توصيفي وكذلك ممتزج يدل على انه
لشخص قوله تمنه وان عن علمين اي فمن المركب عبد الله والحيوان
الناطق حالة كونهما غير علمين اي ومن باب اولى المركب التام اذا
لم يجعل علما قوله كونه اي مفردا قوله وانما لم يقدمه اي قوله على معنى
اي بدون صفة اعني قوله في نفسه جواب عما يقال ان قوله
على معنى اذا كان متعلقا بدل يكون مفعولا له اي يدل والمفعول
يقدم على الحال قوله لفظا اي من جهة اللفظ وقوله وهو ظاهر
وجه ظهوره انه نكرة ولا ياتي الحال من النكرة فان قلت ان
الامتناع المذكور قرينة على عدم الاتيان منه قلت نعم
الا انه يقع في الوهم ابتدا انه حال من النكرة فاراد دفع ذلك
ابتدا قوله الذي هو الحقيقي اي اتصاف اللفظ بها هو الحقيقي

اي واما

اي واما اتصاف المعنى بها فليس الحقيقي بل المجازي اي بان يراد
من الاتصاف ملزومه من الاسناد فخلاصته ان اسناد المركب
والافراد للفظ حقيقة عقلية والمعنى مجاز عقلي واراد بالحقيقة
نفس الامر اي الاتصاف الموافق لما في نفس الامر كما عرفت اي كما
عرفت من تفسيرنا المفرد بانه لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه
والمركب لفظ دل جزؤه على جزء معناه وحاصله ان تفسير المفرد
بانه لفظ الخ والمركب بانه لفظ الخ دال على ان اتصاف اللفظ بالافراد
والتركيب هو الحقيقي لان تفسير شيء بشيء يقتضي قصر الاول على
الثاني واذن لا يتصف المعنى بهما الا تبعا للفظ قوله والمراد بكيفية
المعنى في نفسه اي وليس المراد ما هو ظاهر من ظرفية الشيء
لنفسه وكتب الهوي ما نصه انظر في دلالة الكيفية
المذكورة على المعنى المراد هل هي مجاز او كناية وعلى الاول
فما اي انواع المجاز هو وكونه ليس معنى حقيقيا واضح يدل
عليه قول الشارح والمراد الخ ثم كتب ما نصه الظاهر انه على هذا
الوجه مكون في بعض النسخ اي ما دل عليه بنفسه اي من غير
احتياج الى ضميمة كما يعرفه كلام الشارح وجعلها باقية على معناها
يقتضي سكوته عن استدلال الاسم بالدلالة على معناه
فتدبر قوله في نفسه اي باعتبار نفسه اي ذاته لا باعتبار
شيء اخر وقوله عليه اي على معنى وقوله او على ما اي الواقعة
على لفظ والجار والمجرور صفة لمعنى على حال اي متعلق الصفة
قوله بالمفهومية اي بكونه مفهوما قوله استقلاله بالمفهومية
اي استقلال بكونه مفهوما من اللفظ اي ان تلك الكيفية
التي هي وصف له استقلالا بالاتصاف بها بدون انضمام شيء اخر

فلا يتوقف اتصافه بها على ضم لفظ آخر الى اللفظ الدال عليه قوله فلا
يحتاج في فهمه من اللفظ اي فلا يحتاج في كونه مفهوما ولا بد من هذا
التاويل ليوافق قوله بالمفهومية قوله وبكينونة المعنى في نفس
اللفظ اي استقراره في نفس اللفظ اي وليس المراد ظاهره من الظرفية
قوله الى ضم لفظ آخر اليه اي الى ذلك اللفظ قوله لاستقلاله بالمفهومية
اي ان استقلال المعنى بالمفهومية علة في عدم احتياج لفظ في
دلالته عليه الى لفظ آخر قوله لمرجعها واحد مرجع اسم مكان اي
محل رجوعها واحد اي فمرجعان لشيء واحد وهو عدم الاحتياج
في دلالة اللفظ على المعنى الى شيء آخر يضم اليه قوله وخرج بذلك اي
بقوله في نفسه فالحرف لا يدل على معنى في نفسه بل على معنى
في غيره اي يتوقف فهم من لفظ الحرف على ذكر متعلقه هذا معناه
وقال بعضهم معنى قول النحاة الحرف يدل على معنى في غيره ان لا
يستقل بالمفهومية بان لا يكون ملحوظا قصدا وبالذات
بل ملحوظا تبعا على انه وسيلة والحاصل ان معنى الحرف نسبة
جزئية مخصوصة تلاحظ لا لذاتها بل لتوقف حال المتعلق
وخلاصته ان الحرف يدل على معنى في غيره فمعناه على كلام
شارحنا ما دل على معنى باعتبار غيره اي ان ادراكه من لفظه
متوقف على غيره من المتعلق واما معناه على ما نقلناه هو ما
دل على معنى لا باعتبار كونه مقصودا لذاته بل بلاحظ التوقف
حال الغير والا فان صحيحان ولا يخرج الفعل بقوله في نفسه
لانه دال على معناه وهو الحدث بالتضمن في نفسه اي يفهم منه
من غير احتياج الى ذكر شيء معين منه وذلك المعين هو معنى الفعل
واما تمام معناه وهو عند المحققين الحدث والزمان والنسبة

المعينة

المعينة الى فاعل معين فلم يفهم منه وحده فلذا اوجبوا ذكر
الفاعل المعين فان قلت الحدث المتعدي متوقف فهمه
على فاعل ومفعول كما قال ابن الحاجب قلت قال استاذ
شيخنا المراد انه لا يجب ذكر شيء معين ليفهم منه ذلك المعنى والحدث
انما يتوقف فهمه على شيء ما يقوم به واخر يقع عليه وشيء ما
معلوم لكل احد فلذا اوجبوا ذكر متعلق معين ليفهم منه
الحدث فظهر انه لا يحتاج الى ذكر متعلق ليفهم وانما اوجبوا
ذكر فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة في مفهومه فانها
تحتاج الى المتعلق المخصوص لغير المعلوم لا لاجل الحدث
قوله معناه اي الحرف قوله بل فهمه اي المعنى وقوله منه
اي الحرف قوله متعلقه كالسير والبصرة وقوله تعلقه
اي المتعلق بفتح اللام وقوله عليه اي معنى الحرف مر
وحاصله ان معنى الحرف نسبة جزئية يتوقف فهمها على
ذكر السير والبصرة فلا يمكن ادراك تلك النسبة الجزئية
الا بذكر المتعلق بفتح اللام فلا سرت من البصرة الى الكوفة
تعرف من الابتدا الخاص اي الربط الجزئي الكائن بين السير
والبصرة الذي يصير السير مبتدا والبصرة مبتدا منها
وهذا الربط الجزئي لا يمكن فهمه الا بذكر السير والبصرة هذا
معنى قوله بل فهمه منه يتوقف على ذكر الخ وقوله المتوقف
تعلقها حاصله ان وصف السير بكونه مبتدا والبصرة بكونها
مبتدا منها يتوقف تعلقه على معنى الحرف فالمتوقف على
معنى الحرف ليس ذات السير والبصرة بل الوصف المذكور
فقوله الشيء المتوقف تعلقه اي من حيث وصفه او تعلق وصفه

مظهر ان كلا من المتعلق ومعنى الحرف متوقف على الاخر الا ان الجهة
مختلفة فلا يلزم الدور قوله كالابتدا ممثل لمعنى الحرف وهو الربط
الجزئي المصير البصرة كونها مبتدا منها والسير بكونه مبتدا
والمتعلق بهذا المعنى مغاير للمتعلق في علم البيان لان المتعلق
في علم البيان هو الامر الكلي قوله فانه اي الابتدا قوله فيه اي
الابتدا قوله منه اي الحرف قوله متعلقه اي معنى الحرف قوله
الذي متوقف صفة للمتعلق بفتح اللام وقوله عليه اي على
معنى الحرف اي تعقل وصفه لا ذاته قوله لكونه اي معنى الحرف
قوله حالة له اي للمتعلق اي لان الربط الخاص وصف للسير والبصرة
وقوله والة للملاحظة اي الة للملاحظة المتعلق اي للملاحظة
وصفة المتقدم اي فمعنى الحرف ليس مقصود الذاته بل مقصود
لاجل ملاحظة الغير الذي هو السير والبصرة ولاجل ذلك لا يصح
الحكم على معنى الحرف ولا به لان الحكم على الشي وبالشي فرع عن
كونه مقصودا لذاته وما يقصد وسيلة لا يحكم عليه ولا به قوله
فهو اي معنى الحرف اي الذي هو الابتدا الجزئي اي النسبة الجزئية
قوله تفارق الابتدا اي تباين الابتدا قوله بلفظ الابتدا اي
بلفظ الابتدا قوله بان ذاك اي تفارقه بسبب ان ذلك اي الابتدا
هو المدلول عليه بلفظ الخ قوله لكونه اي ذاك كليا عليه متقدم
على المعلول الذي هو مستقل قوله بالمفهومية اي بكونه مفهوما
من اللفظ قوله لا يتوقف فهمه تعقله للاستقلال اي فهمه
من لفظ الابتدا لا يحتاج الى ضم لفظ اخر الى لفظ ابتدا قوله على
ذكر متعلق بفتح اللام قوله وان لزمه فهمه اي الابتدا الكلي
والواو للحال قوله تعقله اي تعقل المتعلق بفتح اللام قوله

اجمالا

اجمالا اي حال كون المتعلق مجملا وانما قلنا مجملا لان الابتدا
متعلقه لا يكون الا كليا ممثل بجزئي كالسير ويصح ان يكون مفعولا
مطلقا اي تعقلا اجماليا وتابعا اي مقصودا بالذات وذلك لا يحتاج
الى ضم لفظ اخر اي لفظ ابتدا لان تعقل ابتدا يلزمه تعقل شي
يتصف بكونه مبتدا او شي يتضمن كونه مبتدا منه ولا يشك
في اجماله واجمال تعقله وانه ليس مقصودا بالذات بل بالتبع
قوله وهذا اي الابتدا المدلول عليه بمن وقوله لكونه جزئيا علة
مقدمة على معلولها الذي هو غير مستقل والتقدير وهذا
غير مستقل بالمفهومية لكونه جزئيا اي نسبة جزئية من
جزئيات الابتدا الكلي قوله بها اي بالمفهومية قوله فيه اي فهم
هنا وقوله من اللفظ اي الذي هو الحرف قوله المخصوص الذي
هو السير والبصرة مثلا اي لا المجمل الذي هو الكلي قوله لكونه حالة
له المناسب استنباط هذه العلة لان تلك العلة انما هي علة لتوقف
فهم المتعلق على معنى الحرف من حيث الوصف لا لتوقف فهم معنى
الحرف على المتعلق كما هو قضية علته فقوله كما عرفت تقول له لم
تعرف هذا بل عرفنا خلافه كما ظهر قوله وبهذا اي ولكون معنى الحرف
غير مستقل بالمفهومية لكونه جزئيا الى اخر ما تقدم قوله هذا
التعريف اي تعريف الاسم وقوله جمعا اي جمعه فهو تمييز محول
عن الفاعل اي ملابسا لهذا التعريف غير طبع لافراد المحدود
من حيث ان تلك الاسما المضافة لانهم معناها المراد الا بالمضاف
اليه فيكون التعريف غير جامع لها واذا انتقض تعريف الاسم
جمعا يلزم تعريف الحرف منعكسا كما مر ظاهر قوله الى غير ذلك والتمثيل
غير ذلك قوله لان تعاريفها الخ هو علة لمضمون قوله فظهر ان الاجتماع

فان قلت علة الظهور هو ما اشار له بقوله بهذا لان الباء للسببية
فلا داعي لقوله لان معانيها الخ قلت ان المشار له ليس تمام العلة
لذلك تمامها بقوله لان معانيها الخ قوله كلية اي لمفهوم ذو صاحب
الذي هو كلي ومدلول فوق العلو الكلي وهكذا قوله مستقلة
وصف لازم لانه يلزم من كونها كلية انها مستقلة بالمفهومية
وكذا قوله لا يتوقف الخ قوله متعلقاتها اي الذي هو المضاف اليه
كالمال في قولك ذو مال وهكذا اي لانك اذا اسمعت ذو وتدرك
منها معنى كليا وهو صاحب قوله وان لزمها اي تلك المعاني
اي والحال قوله تعلقها اي المتعلقات لان الصحبة من الامور
التي لا تتعين تضاف لشيء قوله اجمالا وتبعا فيه ما تقدم قوله
فكلية الخ لما كان ربما يتوهم من كون المعاني امورا كلية مستقلة
بالمفهومية لانها تعقل المتعلق على طريق الاجمال والتبع
انه لا يلزم ذكر المتعلقات لما قلنا من التبعية والاجمالية
مع انه يلزم لفهم الخصوصيات استدرك وقال لكن قوله
العادات جمع العادات باعتبار تعدد الازمنة قوله باستعمالها
اي الاسماء اللازمة للاضافة قوله مضافة اي حالة كونها مضافة
الى متعلقات مخصوصة اي كمال المضاف اليه نحو والسطح
المضاف اليه فوق ظاهر تلك العبارة انك اذا قلت جاءني ذو
مال تكون ذو المضافة الى مال مستعملة في الامر الكلي ولا
ينافي ذلك تعقله بعد بمتعلق مخصوص قوله لان الغرض
من وضعها كذا في النسخة الصحيحة التي بخط نسخ من يعتبر
به بلام التعليل اي انما جرت العادة بذلك لانه اي ما جرت
به العادة من استعمالها في مفهوماتها في حال كونها مضافة

الغرض

الغرض من وضعها فليس الغرض من وضعها استعمالها في الامر
الكلي بدون اضافة والحاصل ان وضعها للامر الكلي والمراد
ليس المراد من وضعها له استعمالها فيه بدون اضافة بل
استعمالها فيه مضافة الذي هو امر جرت به العادة لكن
لا لفهم الكل بل لفهم الخصوصية المتعينة بعد الاضافة وفي
بعض النسخ لانه الغرض بلا التاء اي ليس الغرض من وضعها
استعمالها في مفهوماتها مضافة بل استعمالها في مفهوماتها
عند مضافة وعلى هذه النسخة تكون العادة جرت بخلاف عرض
الواضع وفيه بعد قوله لزم ذكرها اي المتعلقات جواب لما
قوله لفهم هذه الخصوصيات اي المدركة من اضافة ذو الى
المتعلق المخصوص اي فانه يدرك من تلك الاضافة امر خاص
غير ان الخصوصيات لم يتعقد بالاولى ان يقول لفهم خصوصيات
وكانه لاحظ تعينها في ذهن السامع حتى اشار اليها قوله
لا لاجل فهمها اي لم يكن الباعث على ذكر المتعلقات فهم اصل
المعنى لان فهم اصل المعنى لا يتوقف على المتعلقات لكونه
كليا نعم لو كان جزئيا لتوقف ادراكه على ذكر المتعلقات
واضافة اصل للمعنى للبيان قوله في دلالته على معنى في
نفسه اي مستقل بالمفهومية اراد الدلالة التضمنية
اي لان دلالة الفعل على معنى في نفسه انما هو باعتبار مدلوله
التضمني الذي هو الحدث لا باعتبار مجموع مدلوله فانه غير
مستقل لانه مركب من المستقل وغيره وهو النسبة
الى فاعل مخصوص والمركب من ذلك غير مستقل قوله حال
كونه ايضا اي كالة دل على معنى في نفسه قوله لزمان اي لم

يعرض له بسبب البنية لزمان والبنية هي الصيغة والهيئة
والصيغة والبنية والهيئة بمعنى واحد واعلم ان المعنى يعرض
للزمان ببنيته وذلك صادق بان لا يعرض اصلا كزيد لان
السالبة تصدق بنفي الموضوع وصادق بان يعرض للزمان
لكن بمادته لا ببنيته كضروب قوله فالدلالة عليه تصور للتصور
اي ان العرض مصور بالدلالة عليه ولما كان التصور مصور
بذلك ويوضح به تكون المنظور له المصور والموضح وهو الدلالة
فلذلك نظر له في سبك المصدر فقال اي عند دال والحاصل ان قوله
عند متعرض معناه عند دال واللام في لزمان بمعنى على قوله على
المعنى المذكور اي المعنى الذي هو في نفسه قوله بما ذكر اي من
الازمنة الثلاثة قوله ببنيته اي عند دال بسبب البنية على
زمان له من الازمنة الثلاثة قوله اي حركاته وسكناته تغير
للبنية وهو مبني على ان البنية هي الصفة العارضة للكلمة
وقيل هي الكلمة باعتبار الصفة العارضة قوله يدخل منه اي
في الاسم الصبوح اسم للشرب اول النهار والغبوق ضد الصبوح
قال في المصباح الصبوح بالفتح شراب الغداة واصطبح شرب
صبوحا ويقال في الغبوق انه شراب المساء واغتبق شرب
غبوقا انتهى قوله اذ لا دلالة لها على احدهما اي وان دل على
زمن معين كتعينه اول النهار او اخره قوله ومادتها عطف
تفسير اي مع الهيئة قوله اذ دلالته على الزمان ببنيته وعلى
الحدث بجوهره اي مع بعض البنية وهو الترتيب ولا بد
وليس المراد بدون الترتيب والا لزم من ذلك ان يكون تقاليب
الحروف باسرها دالة على ذلك وهو باطل قطعا بخلاف الهيئة

فانها

فانها مستقلة بالدلالة على الزمن ودلالة الفعل على الزمان بالهيئة
انما هو لغة العرب واما في لغة العجم فالدلالة على الزمن ليست بالهيئة
فان قلت يكون حينئذ خارجا من المؤد لان المفرد ما لم يدل
جزؤه على جزء معناه ويدخل في المركب لانه ما دل جزؤه على
جزء معناه وهذا كذلك قلت اجيب بما حاصله ان المركب احتوى
على ما تعدد وضعه من اجزائه والهيئة والمادة اللتان به
احتوى الفعل عليهما ودلا كل على ما دل عليه لم يكونا موضوعين
بل تمام اللفظ بهيئته وضع لتمام المعنى بوضع واحد لا كل جزء
جزء فلا يتصف بحسب الوضع جزء المعنى من جزء اللفظ قوله
ومادته عطفها على ما قبلها تفسير قوله والمراد بعدم الخ اخذه
من قوله غير متعرض قوله التعريف المذكور اي الذي هو تعريف
الاسم قوله ان يكون ذلك اي عدم الدلالة في الوضع الاول
اي ان المراد بعدم الدلالة عدمها في الوضع الاول فلا يخرج
عن الاسمية طرو دلالته على الزمن فيما بعد لان المراد
عدمها مطلقا والا كان التعريف غير جامع لخروج اسماء الافعال
من التعريف لانها دالة على الزمان بحسب الوضع عند الاول
قوله تدخل اسماء الافعال ودخل الوصف كاسم الفاعل وقولهم
الوصف حقيقة في الحال اي في الحدث المتحقق الحاصل بالفعل
وقولهم مجاز في الاستقبال اي في الحدث الغير الحاصل بالفعل
بل يحصل بعد ذلك فاذا كان الحدث متحققا حاصلا بالفعل
كان الوصف حقيقة لا لان الزمان حاضر بل لان الحدث
متحقق وان لزمه حضور الزمن وفرق بين الزمن المعتبر
في المفهوم واللازم للمفهوم واذا لم يكن الحدث حاصلا بالفعل

كان الوصف مجازا مستقبلا لا لكون الزمن مستقبلا بل لعدم تحقق الحدث
وحصوله بالفعل في الحال ش قوله لانها لا تدل على الزمن بحسب الوضع
الاول اي وتدل بحسب الوضع الثاني وهذا انما يأتي على ان الزمن
مدلول لها والطريقة المشهورة انها دالة على الفعل وهو دال على
الحدث والزمان والنسبة قوله لانها اما منقولة عن المصادر اي
بان تكون في الاصل مصدرا ثم تنقل الى اسم الفعل اي واذا
كانت في الاصل مصدرا فلا تدل على الزمان حالة كونها مصدرا
لان المصدر مدلوله الحدث فقط قوله الاصلية اي كونها مصادر
ليس طارئا بل هي مصادر من اول الامر قوله صريحا اي تحقيقا
قوله نحو رويد اي امهل الذي معناه طلب المهلة في الزمن
المستقبل فيكون رويدا دل على الزمن باعتبار انه دل على الفعل
الذي دل على الزمن ومدلول المدلول مدلول قوله فانه قد استعمل
مصدرا ايضا اي قبل جعله اسم فعل اي مصدرا لا رود وكان المناسب
ان يقول فانه منقول عن المصدر ولكنه لم يعل ذلك لان النقل
عنه لا يستلزم استعماله مع انه استعمل قوله مصدر رقوق اي
صوت تصويتا كذا افاد بعض شيوخنا او صوت الديك اذا صاح
كما قيد قوله كصه الخ اي فصه في الاصل اسم صوت ثم انتقل
الى المصدرية ثم نقل الى اسم الفعل ثم لا يخفى ان الشارح عبر ذلك
ذلك تحقيقي اي وقع ذلك بالفعل او اعتبار محض قوله اما بك
هذا منقول عن الظرف اي تقدم زيدا قوله وعليك زيدا هذا
اسم فعل منقول عن الجار والمجرور اي الزم زيدا قوله اذ هي
بحسب الوضع الاول اي واما بحسب الوضع الثاني فليست دالة
لان القصد انشاء الرجاء والمعاتبة كفعل المدح وسائر الجمل
الانشائية

الانشائية وخلاصتها ان هذه دالة بحسب الوضع الاول دون
الثاني اي ما حقه ان يكون علمه لا ان عسى وكاد ونعم كانت
دالة على الزمن بالفعل اولا ثم نقلت بعد الانشاء فان قلت
ان عسى اذا جعل علما اسم لا فعل مع انه يقترن بزمن بحسب
الوضع الاول فاي فرق بينه وبين افعال المقاربة وغيرها
مما ذكر قلت الفرق ان افعال المقاربة ونحوها بقي اثر الوضع
الاول فيها وانتفى الاسمية فلم يعتبر الوضع الثاني وجعل المجرد دالا
الاستعمال وفي عسى عكسه افاده ش قوله في عرف النحاة اي حالة
كونه في عرف النحاة اي فيما يتعارفه النحاة اي من جملة المعاني
التي يتعارفها النحاة فهو من ظرفية الجزء في الكل او في الالفاظ
التي تقع في عرفهم فهو من ظرفية المدلول في الدال في الجملة حيث
اريد من الالفاظ المجموعة والا استغنيت عن قولك في
الجملة قوله اخص منه اي من نفسه قوله مطلقا اي خصوصا
مطلقا اي في كل مادة قوله في لغة العرب حال من الضمير في
منه اي حالة كون ذلك المعنى كائنا في لغة العرب من ظرفية
المعنى في اللفظ لان اللغة اسم للفظ او من ظرفية الجزء في
الكل ان قدر مضاف اي في معنى لغة العرب ان اريد من اللغة
مجموع الالفاظ اللغوية او من ظرفية الجزئي في الكلي ان اريد
بها مطلق اللفظ المتحقق ولو في واحد ولا شك ان مطلق
لفظ مدلول مطلق لفظ ومدلوله مطلق معنى والمعنى الواحد
جزئي من ذلك قوله فيحتمان اي المعنيان قوله فيما شمله اي
في افراد شملها هذا التعريف اي فكل فرد شمله هذا التعريف شمله
التعريف الاول من شمول الكلي لجزئياته قوله وتميزه ذلك اي معناه

لغة قوله بما خرج من هذا اي بالافراد التي خرجت من هذا التعريف
في عرف النحاة قوله من المركب بيان لما خرج من هذا وهي افراد نوعية
وان قدرت مضافا اي من افراد المركب الخ تكون افرادا شخصية
ولا فرق في المركب بين ان يكون تاما او لا قوله لا اللفظ المهمل
معطوف على قوله من المركب الخ اي لا بعد اللفظ المهمل بما
خرج من هذا او مثله الاول لانه خارج منها معا قوله والتسمية
اي التي هي وضع الاسم للمسمى وقد يجي التسمية مصدر قولهم
سميته زيدا اي ذكرته قوله فيها اي اللغة اي انه يعرف من تعريف الاسم
لغة اي ان هذا التعريف للتسمية في اللغة لا في الاصطلاح كما علم
من تعريف الاسم الخ ثم اقول لا يخفى ان تعريف الاسم لغة تقدم انه
ما دل على مسمى والقاعدة ان تعلق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية
فكانه يقول ما دل على مسمى لتسميته اي ان دلالته على المسمى
تكون التسمية واقعة عليه واما كون حقيقتها كذا وكذا فشي
اخر لا يعلم فتدبر قوله صيل اللفظ اي الصوت المعتمد على شي قوله
المخارج المعلومة ان صدر من الانسان قوله دالا اي ذا دلالة
وهي كون الشي بحالة يلزم من العلم به العلم بشي اخر والاول الدال
والثاني المدلول وهذا معلوم قوله المعبر عن المعنى بالمسمى اي
بلفظ المسمى جواب عما يقال كيف تقول المتقدم في التعريف اي
في تعريف الاسم لغة مع ان المتقدم انما هو المسمى فاجاب بانه
متقدم غاية الامر انه لم يتقدم بهذا العنوان بل بعنوان لفظ
المسمى فيكون اشارة الى انهما بمعنى واحد فاد بقوله المتقدم ايضا
الجواب عما يقال كيف تعريف التسمية يعلم من تعريف الاسم فيها
مع انه فيما تقدم عبر بالمسمى وهنا عبر بالمعنى والتغاير يمنع من

الاخذ

الاخذ فتدبر قوله فهي مرادفة للوضع اي فلفظة التسمية
مرادفة للفظ الوضع وذلك لان المرادفة من صفة اللفظ واذا
علمت معنى التسمية تعلم انها مرادفة للوضع تقول لم تعرف
تعريف الوضع فان قال معلوم من خارج تقول له والتسمية
معلومة من خارج فلو قال والوضع مثلها منها مترادفان لكان
افضل ثم تقول ان السياق في المعنى اللغوي فيكون المعنى
فهي مرادفة للوضع لغة فيبحث بان الوضع في اللغة صيل
التي في حيز معين كما قال الاصفهاني في شرح المختصر واما
تفسير الوضع بما ذكر فهو اصطلاح لا لغوي قوله وبساطته
طويلة جواب عما يقال لم قلت والوضع ينقسم الى شخصي ونوعي
والشخصي ينقسم الى كذا والنوعي الى كذا وكذا الخ الفائدة
فاجاب بان هذا الشرح مبني على الاختصار وهذه مذكورة
في المطولات قوله اما التسمية عرفا اي اما التسمية لغة فقد
عرفتها واما التسمية عرفا فكذا وكذا ويرد ان يقال انه صح
عرف الاسم لغة وعرفا فالافضل ان تعرف التسمية ايضا
لغة وعرفا فان قلت لم خص الشارح التعريف بالمعنى اللغوي
قلت لما افاد ان التسمية في العرف بمعنى اخر واما ح فقد
قال عند ذلك ونصه وقرب هذا الاتيان باشارة البعيد
ثم قال ويجوز ان يكون مراد المص التسمية العرفية ويفسره
التعبير بالمعنى دون المسمى المعبر عنه في جانب الاسم اللغوي
ولا يضر الاتيان باشارة البعيد لانه قد يراد البعيد رتبة ويجوز
ان يراد به الاهم من اللغوي والعرفي قوله تخصص بعض هو كلمة
دلت على معنى في نفسها قوله لغة اي في اللغة وقوله المتقدم

بتقديره صفة للاسم لغة وقوله بالاسم متعلق بتخصيص يصح ان
تكون الباء داخلة على المقصور وعلى المقصور عليه وقوله بالاسم
اي بان يطلق عليه لفظ الاسم قوله فحاصله ان الاسم في اللغة يشمل
الاسم والفعل والحرف واهل الصرف واهل النحاة خصصوا بعض تلك
الاقسام وهو ما دل على معنى في نفسه غير متعرض بنسبته لزمان
فكون قوت قد خصصوا بعض اقسام الاسم في اللغة بلفظ الاسم
والتسمية هو عين ذلك التخصيص قوله في جواب الخ قدره الشارح
اشارة الى ان الاختلاف في نفس الجواب لا في نفس السؤال المعبر
بهل الاسم الخ قوله هذه المسئلة لا يخفى ان المشار له بهذه شيء
حاضر ولم يتقدم شيء حاضر بها او خارجا ويمكن ان يقال لما
اشتهرت تنزلت منزلة الحاضرة في الذهن قوله عين المسمى المراد
بالعينية كون مدلوله عين المسمى لا مجرد الصدق والا كان
جميع الاسماء المحمولة عليه كذلك والمسئلة تطلق تارة بمعنى النسبة
التامة في القضية اي الوقوع او اللاوقوع واخرى بمعنى مجموع
القضية قوله بهل الاسم الخ اي مثلا اذ لا يتعين ان يكون السؤال
بهذه الصيغة ولم ينقل انه ورد عن احد ممن تكلم عليها اولا
انه اجاب عن خصوص هذا القول فتامل وتمهل وان
كان سهلا افاده المحقق البهوتي قوله باختلاف اي بسبب
اختلاف قوله في جوابها متعلق باختلاف قوله مع استدلال
اي الاختلاف المصاحب لاستدلال كل على جوابه اي من قال
الاسم عين المسمى وهم اكثر الاشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح
اسم ربك الاعلى وقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء
سميتموها انتم واباؤكم فهما هنا الاسم والمسمى واحد اي لانه

لا يفهم

لا يفهم من الاسم الا المسمى لان الحكم لا يناسب الا المسمى والقائلون
بانه غيره تمسكوا بمثل قوله تعالى فله الاسماء الحسنى فها هنا
الاسم غير المسمى اي يفهم من الاسم انه غيره الا ان يقال بان
هذا يشعر بان الخلاف في لفظ الاسم وما ذكره من التفصيل
من ان الاسم قد يكون عين المسمى نحو لفظ الجلالة من الجوامد الخ
اخرها سيأتي يشعر بان الخلاف ليس في الاسم بمعنى الكلمة المركبة
من الهمزة والسين والميم بل بما يصدق عليه تلك الكلمة من الاسماء
بالنسبة لمسميات تلك الاسماء مثلا يراد بالتسمية مدلوله هكذا
قال السعد ثم قال فان قيل فقد ظهر ان الخلاف في الاسماء التي هي
جملتها لفظ الاسم وظاهر انها اصوات وحروف وهي من الاعراض
الزائلة فكيف يتصور كونها نفس مدلولاتها التي هي الاعيان
والصفات وان اريد بالاسم المدلول فلا خفاء في انه نفس المسمى
من غير ان يتصور فيه خلاف قائل فائدة لانه بمنزلة قولك
ذات الشيء ذاته قلنا الاسم الواقع في الكلام قد يراد به نفس
لفظه كما يقال زيد معرب وضرب فعل ماض ومن حرف جر
وقد يراد مسماه كقولنا زيد كاتب وضربه فعل وقد يراد
نفس ماهية المسمى مثل الانسان نوع والحيوان جنس
وقد يراد فرد منه مثل جاءني انسان ورايت حيوانا فقد
يراد جزؤه كالناطق ويعارض لها كالضاحك فلا يبعد ان
يقع اختلاف واشتباه في ان اسم الشيء نفس مسماه او غيره
وما اورده في بعض المواضع من ان الكلام في لفظ الاسم لا ينافي
ذلك لانه ايضا اسم من الاسماء والتسميات ايضا تدل على هذا
انتهى المراد منه قوله بطولها اي بسبب طولها وقوله بما ذكر

اخر هذه المسئلة

المسئلة تطلق

اي بسبب ما ذكر قوله اللائق اي بالاختصار من لياقة ما يتعلق
بالمعنى بما يتعلق بالالفاظ لان الاختصار من صفات الالفاظ به
والاختصار متعلق بالمختار وهو معنى وهو فاعل اللائق قوله
على المختار اي فلا نذكر غيره اذ لا داعي له قوله عند الاطلاق اي اذا
اطلق اللفظ وجرد عن القرينة لان المتبادر من الاسم اللفظ الدال
ومن المسمى المدلول وهما غيران وقد تقوم القرينة على ان المراد
بالاسم نفس المسمى بان يكون الحكم انما يناسب ذلك المسمى نحو سبح
اسم ربك اي ذاته قوله في الاسم والمسمى اي عند الاطلاق الكائن
في الاسم والمسمى قوله في السؤال بدل من قوله في الاسم والمسمى
بدل اشتمال لان قوله في الاسم والمسمى فيه ابهام هل من جهة السؤال
او غيره فبين انه من جهة السؤال والتقدير عند الاطلاق في
السؤال بان لم ينصب قرينة تدل على واحد ولا يخفى ان الاطلاق انما
يقال في الاسم لانه الذي يقبل الاحتمال بخلاف المسمى فانه ظاهر
ليس فيه احتمال قوله وان لم الخ الباء للسببية او بمعنى عند بدل
من الاطلاق وكانه يقول انه غيره عند عدم ارادة غير المتبادر
والعبارة وان صدقت بصورتين ارادة المتبادر وعدم ارادة
شيء الا ان الاطلاق انما يتحقق عند عدم ارادة شيء فليقصر اللفظ
عليها قوله من الخ بيان للمتبادر قوله لتعذر به الاضافة للبيان وقوله
مثلا اي وغيره من الاسماء قوله الذي هو الذات المشخصة لا يخفى
ان هذا انما صدق على الجامد الذي مدلوله مشخص كزيد فلا يشمل الجوامد
الكليات كانسان ولا المشتقات كعالم ونحوه والمراد بكونها
مشخصة انها معينة في الخارج فيصدق بذات الله تعالى لانها معينة
في الخارج فيصدق بذات الله تعالى لانها معينة في الخارج

قوله اما

قوله اما اذا اريد بها اي الاسم والمسمى فيه اي السؤال اي اريد
بهما حالة كونهما كائنين في السؤال غير ذلك اي غير المتبادر
منهما وذلك بان قلنا هل الاسم غير المسمى او عينه وقامت
قرينة على ان المراد بالاسم المدلول وبالمسمى الواقع فيه الذات
فقط في الجامد او الذات باعتبار الصفة في المشتق عند
الاشعري او الذات والصفة فيه عند غيره قوله غير ذلك المتبادر
له المتبادر قوله المدلول اي المفهوم لا يخفى ان معنى اللفظ يقال
له مدلول من حيث ان اللفظ دال عليه ويقال له مفهوم من
حيث انه يفهم من اللفظ فهما ان متساويان والداعي لتفسير
بالمفهوم ان الارادة تتعلق به من حيث انه مفهوم من
اللفظ بمجرد سماعه من حيث كون اللفظ دالا عليها قوله
من حيث هي اي من حيث هي ذات بقطع النظر عن الصفة قوله
اي الماصدق تفسير للذات من حيث هي وقوله في الجامد
متعلق بالذات اي الذات من حيث هي في الجامد والذات
من حيث هي التي في الجامد الماصدق والحاصل ان المسمى
في الجامد الماصدق بخلاف المسمى في الصفة فهو غير الماصدق
ثم اقول ظاهره كل الجوامد وليس كذلك انما ذلك ظاهر في الاعلام
الشخصية كزيد لا في مثل انسان فان مسماه صوان ناطق وما
صدقه زيد وبكر وغيرهما الا ان يكون مسمى فاطلق على الماصدق
مسمى قوله والذات باعتبار الصفة معطوف على الذات من
حيث هي وقوله باعتبار الصفة مقابل الذات من حيث هي
اي فالصفة قيد خارج عن المسمى لا جزء من المسمى قوله في
المشتق اي الذات باعتبار الصفة او هاء في المشتق قوله تفصيل

لا انه غيره قوله فالمختار الخ جواب اما قوله يوف هو اي التفصيل وما
مر اي من انه عند الاطلاق يكون الاسم غير المسمى ولا يخفى ان ما هو
من جملة التفصيل لا انه ليس منه كما هو مقتضى عبارته قوله من
حيث يتعلق بيوف وقوله المسئلة اي مسئلة ان الاسم عين المسمى
او غيره قوله وعلم ادم الاسما اي الهمه علمها قوله الغرض اي المطلوب
منه والغرض في الاصل الهدف سمي به لانه يقصد بسهام الطلب
قوله اي المقصود منه وفيه اشارة الى انه لم يات به كله بل اتى
بالمقصود الذي يحمل به الجواب في كلام مختصر قوله مما حاصله
اي حالة كون ما في شرح لب الاصول مذكورا الكلام حاصله الخ
او حالة كون ما في شرح لب الاصول مصورا بمعنى حاصل ذلك
المعنى قوله ان الاختلاف في الجواب اي الخلاف الكائن في الجواب
لفظي اي عائد على اللفظ لا حقيقي اي جواب من قال الاسم
عين المسمى ومن قال ان الاسم غير المسمى ومن قال الاسم ليس
عين المسمى ولا غيره وقوله لانه اي الحال والشان وقوله لفظ
زيد الاضافة للبيان قوله مدلوله المتقدم اي الذات المشخصة
وهي ما تقدم من القصور قوله وبالمسمى ما اي المشار له بقوله
وبالمسمى الذات من حيث هي اي الماصدق في الجامد والذات
باعتبار الصفة عند الاشعري الى اخرها تقدم قوله فهو اي الاسم
في الجامد عين المسمى قطعا فالمفهوم من لفظ الله هو عين
الماصدق والذات هو ذات الله فاتحد المفهوم والمسمى بمعنى
الماصدق وظاهره اي جامد كان فيرد بان ما قاله ظاهر في
لفظ الجلالة وكل علم يخص بما اتحد ماصدقه ومفهومه وانتظم
فهو نحو كالانسان على ما تقدم فان مفهومه الحيوان الناطق

وسماه

وسماه كما ادعى من ان الماصدق زيد وعمرو وغيرهما قوله
ان لا يفهم من اسم الله مثلا سواه اي سوى المسمى الذي هو
الذات اي وان كان ادراك المسمى لا من حيث كونه مفهوما
بل من حيث كونه وضع اللفظ له والحاصل ان المفهوم والمسمى
في الجامد شيء واحد وان اختلفا بالاعتبار فالذات المشخصة
باعتبار كونها تفهم من اللفظ مفهوم وباعتبار وضع اللفظ
لها مسمى قوله عنده ان كان صفة جعل الخ حاصله ان المسمى
عند الاشعري كخالق ونحوه مما كان صفة جعل الذات وحدها
والصفة التي هي الخلق قيدا خارجا لانه عنده الذات باعتبار
الصفة فالمسمى قديم والصفة حادثة كما هو معلوم والمفهوم
الذات والصفة اي الامران معا فهو مركب من قديم
وحادث والمركب من القديم والحادث حادث فالمفهوم
حادث وقد علمت ان المسمى قديم فيكون المفهوم غير المسمى
اي منفكا عنه كما انه مغاير له مفهوما هذا معنى قوله غيره
ان كان صفة فعل وبذلك علم ان مراد الشارح ان المفهوم عند
الاشعري مركب من الامرين كقوله بعد وعلى قول غيره كما
يفهم لمن تامل وقوله ولا عينه الخ حاصله ان صفة الذات
كعالم ونحوه مسماه الذات باعتبار الصفة فالصفة قيد خارج
فالمسمى الذات فقط باعتبار ذلك القيد ومفهومه الذات
والصفة كما يفيده كلامه فيما بعد كما اشرنا اليه فيكون مركبا
من قديمين والمركب من القديمين قديم فظهر ان كلا من المسمى
والمفهوم قديم الا ان المفهوم مركب والمسمى بسيط فليس
المفهوم عين المسمى لما علمت بل زائد عليه فقول الشارح اي زائد

تفسير للنفي الذي هو قوله لا عينه لا للمنفي الذي هو العينية وليس
غير المسمى اي ليس المفهوم منفكا عن المسمى فالغيرية يراد بها
الانفكاك وانما كان ليس منفكا لان المركب لا ينفك عن جزئيه وليس
المراد المغايرة في المفهوم لوجود المغايرة في المفهوم بين المركب
وجزئيه قوله وعلى قول غيره السابق الذاتي فعند غيره المسمى الذات
مع الصفة كانت صفة فعل او صفة ذات والمفهوم كذلك الذات
مع الصفة فعند احد المفهوم هو المسمى هذا تقرير الشيخ تبعا للشارح
الاول لما افاده في اخر العبارة من ان المفهوم من العالم والخالق
وغير ذلك الذات والصفة غير المفهوم من كلام الاشعري في
الخارج والمفهوم منه ان الصفة فقط اي المفهوم من عالم
وخالق الخلق والعلم وكذا غيرها فاذا علمت ذلك فنقول المفهوم
يكون تارة غير المسمى اي منفكا عنه ان كان صفة فعل كالخالق
فانه منفك عن المسمى الذي هو الذات فقط لعدم الذات به
وحدوثه لانه عبارة عن تعلق القدرة التنجيزي الحادث
وتارة لا يكون عينا ولا غيرا بالمعنى المتقدم ان كان صفة ذات
كالعلم فانه ليس عين المسمى الذي هو الذات وليس غير
المسمى اي ليس العلم منفكا عن الذات لعدمها وان كانا
متغايرين مفهوما فتدبر الثاني هل مثل التالي يراد
فيه الاسم او المسمى قيل انه يتعين ان يراد فيه اللفظ لانه
مقام يمن ويبرك وهما من الامور المتعلقة باللفظ لا بالمسمى
ونظر فيه في اخر الثالث بما ذكره من كون خالق صفة فعل
وعالم صفة ذات تسامح لان صفة الفعل الخلق وصفة الذات
العلم قوله كما في الجامد اي لانه تقدم ان المفهوم نفس المسمى

في الجامد

في الجامد الا ان المسمى في الجامد مشيرا بالمصدق وقد قلنا
لا نظر الا في الاعلام الشخصية لا في نحو انسان مما كان كليا
لانه وضع للماهية الكلية فهي مسماه وما صدقاته زيد وبكر
ونحوهما ولا يصح تفسير المسمى بالمصدق في عالم وخالق ونحوهما
اذا نظر لهما على كليتهما واما اذا نظر لهما من حيث انهما وصفان
للولي عز وجل فقط في الواقع فيصح تفسيره بالمصدق فيقول
مفهوم عالم وخالق ونحوهما ومسماهما بمعنى ما صدقهما
واحد وهو الذات العلية تبارك وتعالى قوله حسن اي
عندنا علمته من البحث المتقدم وحاصلها ما له ان كلا من
المهيئين لاحظ ما لم يلاحظه الاخر قوله في بيان اي تبيين
وقوله مع اشتمالها اي حالة كون البسملة مصاحبة لاشتمالها
عليه من اشتمال الكل على جزئيه وقوله بذكر اي بمذكور
هو لفظ الله قوله عليه اي على اسم المفهوم من البسملة قوله
وقد ذكره اي الابتدا بالبسملة قوله اذ المحام اسم اي بين البا
ولفظ الجلالة قوله فلم لم يحل منها اي البسملة بالله بدل بسم الله
او عند ذكر من اسمائه فقوله منها متعلق بيحل ويجوز ان
يكون قوله منها صفة الاسم اي اسم الله الكائن منها وقوله
لتكون علة للمعنى الذي هو يحل بالله قوله حينئذ اي حين يقول
بالله الرحمن الرحيم قوله بذكر الله اي لا بغيره من اسمه وفيه انه
حينئذ ابتدا بغير ذكر الله الذي هو الباء وجوابها ان له
شبه من ان الباء وسيلة الى ذكر اسم الله على وجه يؤذن بجعله
مبدا للفعل فهو من تتمة ذكره على الوجه المقصود قوله وجوابه
الخ مقتضى السؤال المذكور ان يكون جوابه ان العامل باسم الله

كانه قائل بالله حمد مبتدئ بذكر الله لان كل حكم الخ والحاصل ان
السائل يقول ان المبتدا باسم الله ليس مبتدئا بذكر الله وحاصل
الجواب لا نسلم ذلك بل هو مبتدئ بذكر الله لان كل حكم الخ قوله
فيها اي بسم الله الكائن في البسملة قوله لان كل حكم ورد على اسم
اراد بالحكم المحكوم به قال العلامة السعوفي انظر هل يرد هذا
على المختار السابق من ان الاسم غير المسمى عند الاطلاق قال
شيخنا عش لا منافاة بين المقامين لان المراد بالاطلاق هنا
سبق المجرد عن القرائن المعينة لان يراد بالاسم المدلول
الذي من جملتها الحكم عليه بشيء فعند الحكم عليه بشيء لا اطلاق على
هذا التقرير قال وفي كلام الشارح عند قول المص عند الاطلاق
اشارة الى ذلك انتهى قوله فهو اي الحكم قوله على مدلوله اي الاسم
فاذا قلت زيد قائم فالمحكوم عليه بالقيام ذات زيد لا اللفظ
زيد وكذا يقال هنا الحكم ورد على لفظ اسم فهو وارد على مدلوله
وهو لفظ الجلالة قوله لانه الظاهر اي لان المدلول الظاهر من الاسم
او لان الورود على المدلول الظاهر من ورودهم على الاسم قوله
عليه اي على الاسم قوله تفسير تاكيد للضمير في عليه قوله الا بقرينة
اي قرينة مانعة من ورود الحكم على المدلول والقرينة الامر
الدال على الشيء من غير استعمال فيه اعني قوله كامتناع تمثيل للقرينة
قوله كقول النحوي مثال للامتناع اي لذي الامتناع ضرورة انه
ليس تمثيلا لنفس الامتناع قوله فان الحكم بالفعلية عنه اي
في قول النحوي قوله لا على مدلوله من الحدث والزمان اي
والنسبة قوله بقرينة امتناع اي بقرينة هي امتناع فالاضافة
للبيان قوله ورودها اي الحكم قوله عليه اي على المدلول قوله عنه
اي الحاكم

اي الحاكم قوله اللفظ فاعل يتصف اي انما يتصف بها اللفظ
لا المعنى ولكن اتصاف اللفظ بذلك انما هو بالنظر لمعناه لا بالنظر
له كما سيأتي بيانه في قوله والتحقيق الخ قوله فان قلت
كيف حكم الخ استفهام انكاري اي لا يصح الحكم على شيء بالمذكور
بانه فعل اي لانه محكوم عليه وكل محكوم عليه لا يكون الا
اسما فضرب لا يكون الا اسما بحذف الصغرى والنتيجة
قوله قلت ذاك اي كون المحكوم عليه لا يكون الا اسما وان
بذلك لم يقل احد اشارة الى تبعيد هذا وانه لا ينبغي
ان يقال اي من حيث يوخذ على عمومه كما توهمه السائل
وحاصل الجواب لا نسلم كلية الكبرى فنقول ان قولهم
المحكوم عليه لا يكون الا اسما خاص باللفظ الذي ورد عليه
الحكم وكان الحكم وارد على مدلوله كزيد قائم واما لو كان
وارد على نفسه فليس بلازم ان يكون اسما الى اخر ما قال
قوله في المحكوم على مدلوله اي في الذي تعلق الحكم بمدلوله
لا به فالضمير في مدلوله عائد على ال قوله اما المحكوم عليه
نفسه اي المحكوم على لفظه قوله بل يكون فعلا اي اصطلاحا
وكذا يقال في الحرف مثال الفعل كضرب فعل ماض قوله وحرفا اي
كمن حرف جر قوله وغيرهما اي كقولك جعفر مهمل فجعفر ليس
اسما ولا فعلا ولا حرفا قوله كما قال ابن مالك اي في شرح التسهيل
وحاصله ان ما تقرر من القاعدة وهي ان المحكوم عليه لا يكون
الا اسما قاعدة اغلبية اي ومن غير الغالب لا يكون اسما
بل يكون فعلا وحرفا وغيرهما كما بين اي وقد يكون اسما
كما في نحو كل زيد ثلاثي قوله وقول جمع مبتدا قوله منهم الرضي

اي ومنهم السعد ومنهم على ما قيل ابن مالك في شرح غير التسهيل
قوله بل ضرب اخر اي الواقع في التركيب في قولك ضرب زيد ضربا عمرو
قوله مدلول عليه اي على ضرب الاخر به اي بضرب المذكور والخلاصة
جعل القاعدة عامة لا يخرج منها شيء بخلاف ما قاله ابن مالك في
شرح التسهيل وان ضرب في ضرب فعل ماض ومن في قولك من
ضرب ضرب وصيغتي قولك حسن سهل اسما حقيقة والفعل والحرف
ونحوهما انما هو المدلول الذي هو ضرب في التركيب اي في قولك
ضرب زيد قوله قال السيد الخ خبر وقوله الخ مقصود ذلك الجمع
الرد على ذلك المجيب في دعواه ان الكلمة غير مسلمة وان قول
المجيب الحكم على اللفظ نفسه غير مسلم لان جميع الاحكام واردة
على المدلول فالحكم في زيد قائم وهو القيام وارد على مدلول زيد
وهو الذات المشخصة وكذلك الحكم في ضرب فعل وهو الفعلية
وارد على مدلول لفظ ضرب الذي اي لفظ ضرب اسم لذلك
المدلول قطعا وهو اي ذلك المدلول لفظ ضرب اخر الذي هو
اي لفظ ضرب الاخر المدلول فعل قطعا وذلك ان لفظ ضرب
وضع وضعين وضعا قصديا وهو وضعه للحدث والزمن
والنسبة ووضعا تبعيا هو وضعه لنفسه اي للفظ اخر
مثله وذلك اللفظ الاخر المدلول هو لفظ ضرب الموجود في التراكيب
فيكون ضرب الموجودة في قولنا ضرب فعل اسما لضرب الموجودة
في التراكيب كضرب زيد فالحكم في ضرب فعل وارد على مدلول
ضرب الموضوع وضعا تبعيا واذا كانت جميع الاحكام واردة
على المدلول فتكون الكلمة مسلمة وقول المعترض لا يصح الحكم
على ضرب في التركيب المذكور بانه فعل غير صحيح وذلك لان الحكم

في قولنا

في قولنا ضرب فعل انما هو وارد على مدلوله الذي هو ضرب الاخر
لا على نفس ضرب المذكور في ذلك التركيب حتى يكون الحكم
عليه بانه فعل غير صحيح وظهر من هذا ان اللفظ تارة يدل على
نفسه وتارة يدل على غيره اي لفظ مثله وقوله فيما ذكر اي في
قوله ضرب فعل وقوله نفسه تاكيد لضرب بل ضرب اخر وحينئذ
فتكون جميع الاحكام واردة على المدلول فتكون الكلمة مسلمة
قوله مدلول عليه اي دلالة وضعية وذلك الوضع تابع للوضع
القصدي قوله لان دلالة الالفاظ على انفسها كما ادعيت فان
قلت لا يخفى انما اعتبر المدلول ضرب الموجود في التركيب
الاخر لا يكون من دلالة اللفظ على نفسه قلت هو في الحقيقة
هو لفظ ضرب فهو واحد سواء في قولك ضرب فعل ماض او
قولك ضرب زيد لانك اذا قلت ضرب فعل ماض اي ضرب في
ضرب زيد مثلا فهو تغاير اعتباري لا حقيقي قوله ان سلمت
اشارة الى انا لا نسلم دلالة اللفظ على نفسه تغاير الدال
والمدلول وما ذكر تغاير اعتباري لا يلتفت اليه في الدلالات
قوله فليس بالوضع اي سبب الوضع قطعا اي كما ادعيت
انها بسبب الوضع اي التبعي فان قيل ان الشارح لم يقل في النقل
عن ذلك الجمع مدلول عليه بالوضع حتى يرد عليه ذلك قلت وان
لم يقل ذلك الا انه مراده ووافق الرضي السعد حيث قال وقع
الاتفاق والاصطلاح على انه قد يطلق اللفظ ويراد نفسه
والظاهر لزوم الوضع من ذلك لكن مثل هذا الوضع لا يوجب
الاشتراك والا كان جميع الالفاظ مشتركة ولا قائل به فكان المعتبر
في الاشتراك هو الوضع قصدا والمدلول تغاير للفظ انتهى قوله

قوله لثبوتها اي الدلالة اي على طريق التسليم قوله كقولك جبق مهمل
اي فقد دل جبق في جبق مهمل على جبق اخر في قول من قال هل
جبق موضوع او مهمل اي غير موضوع قوله ودعوى اي ودعوى
وضع المهملات وضعا قصديا لانه لا يقال في المهملات وضع تبعي
بخلاف ضرب ومن مثلا فيعقل الوضع التبعي للوضع القصدي
الذي للحدث والتي من في الفعل وللنسبة الجزئية في الحرف
وحاصله ان ذلك رد لكلام السيد من طرف الجمع وخلاصته ان
دلالة الالفاظ على انفسها لوضع قطعا اما التبعي فيما خص ضرب
مما كان موضوعا واما القصدي في الالفاظ المهملة فحق الا
ان دلالتها على انفسها لوضع القصدي دايما والا لقال
ودعوى وضع الالفاظ للدلالة الخ والحاصل ان كلا من
الوضعين الثابتين للفظ باعتبار الدلالة على نفسه غير مقبول
صرح بعضهم بذلك فقال ودعوى كون الالفاظ موضوعة
لانفسها وضعا قصديا او غير قصدي لا يساعده نقل
ولا عقل انتهى قوله مسكة اي قطنة في مباحث الالفاظ
لانهم حيث يقسمون اللفظ الى موضوع ومهمل وغير ذلك لا يفهم
من ذلك الا ان هذا المهمل خال عن الوضع وان ساهدا ما ظهر لي
وانظره ومسكة بضم الميم وفي بعض شراح الناصر على خليل ان
المسكة في الاصل الكتل اليسيرة لانه يمسك صاحبه عن فعل
ما لا ينبغي قوله والتحقيق الخ هذا تتميم للتحقيق من
ان القاعدة اغلبية لا كلية كما ادعى الرضي وتبعه وحاصله
ان اللفظ وان وضع بكونه اسما وفعلا وحرفا لكن ليس ذلك
باعتبار ذاته بل باعتبار ما دل عليه من المعاني فان كان

المعنى

المعنى مستقلا بالمفهومية غير مقترن باحد الازمنة كان
اللفظ الدال عليه اسما وان كان مستقلا بذلك واقترن
باحد الازمنة كان اللفظ الدال عليه فعلا وان لم يكن مستقلا
بالمفهومية كان اللفظ الدال عليه حرفا اي فمن في قولك
من حرف جر حرف وضرب في قولك ضرب فعل ماض فعل انما
على غير الغالب من ان المحكوم عليه لا يكون الا اسما لان
المحكوم عليه حرف في الاول وفعل في الثاني خلاف ما ادعى
الرضي من ان من وضرب المذكورين اسمين دالين على انفسهما
وان القاعدة كلية قوله لا بوصفها اي لا يحكم عليها بالفعلية
الخ قوله في انفسها اي باعتبار انفسها قوله بل بالقياس
اي بالنقل قوله هي اي الالفاظ قوله فاذا اردت الخ اي اذا
اردت بيان ذلك فتقول اذا اردت الخ غير انه شرع اولا
فيما هو خارج عن ذلك لان المحكوم به ليس اسمية ولا فعلية
ولا حرفية بل التركيب فتمهيد المانحن فيه وذلك لان المحكوم
عليه بالتركيب ضرب المذكور قطعا واذا صح الحكم عليه
نفسه بذلك فلا غرابة في ان يحكم عليه نفسه بالفعلية
والحرفية والاسمية نظرا لما وضعت له بما رايه من المعاني
والى ذلك اشار بقوله وكذلك الخ وقوله بما اي بشيء ثبت
له في نفسه كالتركيب في المثال المذكور وقوله في نفسه
اي باعتبار نفسه وذاته وقوله وتلفظت به اي بذلك
اللفظ وقوله واجريت الحكم اي اوقعت المحكوم به او صدر
منك الحكم وقوله وقلت تفسير لاجرا الحكم اي بان قلت وقوله
مثلا هو حرف تقديم والاصل وقلت مثلا ضرب الخ وقوله هكذا

اي في الواقع الذي هو اللوح المحفوظ او علم الله ولذلك عبر بالشارح
البعيد وقوله بذلك اي بالتركيب قوله بازائها اي بمقابلها قوله من
المعاني بيان لما قوله جمع باعتبار الالفاظ من مقابلة الجمع بالجمع
المقتضية للقسمة على الاحاد قوله وقد احضر اي ضرب جملة
حالية اشارة الى ان هذا القايل حال ذلك لانسان لاجل ان يفيده
ذلك الحكم ولا يكون ذلك الا اذا كان الانسان عنده تصور له الا انه
طالب معرفة ذلك الذي افاده له لكن لكان تعول الافادة لا على
المقصود الطالب بل يكون لحالي الذهن فقوله وقد احضر محل
بحث ويجاب بانه لاحظ حكما على وجه يفيد فحصل تمكن في ذهن
السامع لكونه كان طالبا مترددا قوله بان تلفظ اي عرفنا انه احضره
بسبب انه تلفظ به فقال مثلا اضرب مثلا مركب من ثلاثة احرف
فيقول له مركب من ثلاثة احرف فان قلت هذا لا يحصل بل يعرف
عند كل احد قلت يكفي التمثيل ولو على طريق الفرض قوله وكذلك
اذا حكمت تنظير من حيث ان الحكم ليس المدلول بل على اللفظ وان
كان باعتبار اخر وحاصله ان الغالب ان الحكم انما هو على المدلول كقولك
زيد قايم عمرو اكل ومن غير الغالب يكون الحكم على اللفظ لكن
تارة باعتبار دائمة كقولك ضرب مركب من ثلاثة احرف وتارة
باعتبار ما ثبت له من المعاني كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف
جر قوله بالقياس الخ هو عين قوله او لا بل بالقياس الخ وقوله
وعين عطف تفسير فالاولى ان يقول بالقياس الى ما
وضع له وعين هو قوله لم يكن المحكوم عليه الا نفس ما تلفظت
به بيان لجهة التنظير قوله وان كان اتصافه الخ الجملة حالية
قوله من غيره اي وهو الوضع لمعناه كما اشار له بقوله والمقصود الخ

اي اذ

اي اذ المقصود الخ وقوله انه اي ما تلفظت به تتمة اذا قلت
ضرب فعل ومن حرف جر جاز لك البناء والاعراب فالبناء للشبه
الصوري والاعراب عملا بالاصل فاذا قلت ضرب فعل
بوقف ضرب وتنوينه فلا اشكال فيه بخلاف ما اذا
قلت من حرف يلزم عليه ان لنا كلمة موضوعة على
حرفين قد اعربت مع انه ليس في لغة العرب ذلك والمخلص
منه ان يقال من حرف جر بتضعيف نونه لتكون ثلاثة
احرف ولا يرد دم ويد لان وضعها في الاصل على ثلاثة
احرف قوله بسبب البا لتعدية قوله وذلك شروع في مثال
يوضح به القاعدة قوله وذلك مبتدا وما قدمه الشه من قوله
ظاهر خبر قوله الحكم الكلي اراد بالحكم القضية الكلية التي تقدمت
التي هي قوله وكل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله
قوله الموجه بما مر اي قوله لانه الظاهر قوله لانه الخ بيان
لقوله ظاهر والضمير للشان فان قلت اذا كان ظاهرا لا
يحتاج لبيان قلت معناه ظاهر في نفسه لا ينبغي ان
يشك فيه وهذا لا ينافي خفاوه على الاذهان القاصرة
قوله ذكرت بضم فتح التاء وضمها قوله الذي هو اي ذكرت
اسم زيد قوله جزئي من جزئياته اي الحكم اي جزئي من
جزئيات موضوع الحكم بمعنى القضية او تسمح في اطلاق الجزئية
على الفرع ثم لا يخفى ان موضوع القضية الحكم مراد منه المحكوم
به وقوله ذكرت اسم زيد ليس من جزئيات المحكوم به لان الذي
من جزئياته انما هو المحكوم به الذي هو الذكر فقط لانه في قوة قولك
اسم زيد مذكور والجواب ان يقدر مضاف والتقدير الذي هو

اي حكمه اي الحكم المشتمل عليه قولك ذكرت اسم زيد اي المحكوم
به في ذلك قوله فليس معناه المحمول اي فليس معناه الذي
يحمل هو اي اللفظ على ذلك المعنى قوله انه ذكر لفظ الاسم
اي لفظ هو الاسم اي الالف والسين والميم وضمير ذكر عايد
على الذاكر المفهوم من ذكرت قوله بل هو اي معناه قوله
بالاضافة البيانية تقدم ان التحقيق ان يقول للبيان
وخلاصته انه ان ابين العام بالخاص اي المطلق بفرد منه
يقال لتلك الاضافة اضافة للبيان وان كان بين المضاف
والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه فالاضافة بيانية
قوله لانه اي لفظ زيد قوله مدلول اسم اي مدلول لفظ اسم
الالف والسين والميم اي سمي اسم زيد قوله الوارد الخ صفة
لاسم زيد قوله بالذكر اي المحكوم عليه المصور بالذكر اي
بالمشتق منه وهو مذكور قوله اذ مدلوله تعليل لقوله
اذ مدلوله اسم زيد قصد به بيانه قوله اي مدلول
اسم زيد اي مدلول هذا اللفظ قوله كما هو ظاهر من وضعه
بعد لان المعنى ان مدلوله اللفظ الخ كما هو ظاهر والحاصل
ان الموصوف بالظهور كون المدلول اللفظ الدال عليه
قوله في تعريف الاسم لغة هكذا في نسخة باثبات لغة وفي
بعض النسخ اسقاطها وهو المناسب لان هذا ات على
المعنى اللغوي والعرفي قوله اللفظ الدال هو اي اسم زيد
وقوله عليه اي على ذلك المدلول فالاولى ان يبرز فيقول
الدال هو قوله بحسب الواقع اي نفس الامر اي لا بحسب الظن
والتخمين قوله لفظ زيد اي الزاي والياء والدال والاضافة للبيان

قوله فيحمل

قوله فيحمل الخ تفريع على قوله وهو بحسب الواقع لفظ زيد
وقوله عليه اي لفظ زيد ثم اقول الاولى حذف قوله فيحمل
الخ لانه بصدد توضيح القاعدة بذلك الجزئي والحمل المذكور
اخذ من القاعدة وقد تم ايضاح القاعدة بما قاله المص
قوله على انه اي الحكم قوله وارد عليه اي على زيد اي
لفظ زيد قوله واذا ظهر ذلك اي كون الحكم الوارد على اسم
زيد وارد اعلى لفظ زيد وقوله فما ذكر اي الذي هو
قوله ذكرت اسم زيد وقوله بالوجه المذكور اي الذي هو
قوله وذلك لانه اذا قيل الخ وقوله فكذا يقاس عليه
اي على ذكرت اسم زيد وقوله في ذلك الخ ظاهر العبارة
في كون الحكم الوارد على اسم زيد وارد اعلى زيد ولا صحة
له فيقدر مضاف اي في كلي ذلك واعلم ان كذا خبر مقدم
وقوله بسم الله مبتدا وقوله الله يقاس حل معنى فلا يقال
يلزم على المص حذف الفعل في موضع لا يجوز فيه الفعل فيه
قوله الذي هو اي بسم الله ابتدا قوله الصادر صفة لاسم
الله قوله به اي باسم الله قوله على احد الاوجه متعلق
بالنسبة التي هي بين المبتدا الذي هو قوله هو وخبره
الذي هو اصل اي الذي يثبت له الاصالة على احد الخ ويجوز
تعلقه باصل وقد تقدم ان الاوجه ثمانية وهذا قد
اشتمل على ثلاثة منها وهو قوله على احد الجنس المتحقق
في متعدد وقوله منه اي الاصل من حيث هو قوله
فيقال وان لم يكن على الاسلوب السابق بيان للقياس
والجملة حالية وان لم يكن على الاسلوب السابق لكن لانه

في الاسلوب السابق وهو قوله بسم الله ابتدي قدم
الجار والمجرور على ابتدي وفيما بعده احدهما فالمخالفة
من تلك الجهة ولا يخفى ان هذا القياس مثل الوجه المذكور
فتامل قوله المحمول صفة لمعناه جرت على غير من هي
له والاصل لبس معنى بسم الله المحمول اي لفظ بسم
الله عليه اي على معناه قوله مدلول اسم الله اي بمدلول
اسم من اسم الله قوله وهو اي مدلول اسم الله ولفظ
هو مبتدا وقوله لفظ الله خبر قوله اللفظ الدال على
مجرد ذات الله اي الذات مجردة عن الصفة اي بخلاف
ما اذا اريد مطلق اللفظ الدال على الذات والصفة
او الذات فقط فلا يكون لفظ الله وحده بل جميع
الاسماء سوا دل على الذات او الذات والصفة قوله
المقدر صفة لبسم الله هذا ان قرئ بفتح الدال ويصح ان يقرا
بكسرها فيكون صفة للمبتدي قوله على ما مر اي من كونه
احد الاوجه قوله والحالة هذه اي ان اريد بسم الله
لفظ الله قوله وحينئذ اي وحين اذ كان قال بالله
ابتدا قوله عليه اي المبتدي وقوله كذلك اي القايل
بسم الله مراده بالله ابتدا قوله به اي بالله نفسه قوله
انه اي الشان قوله بالدال الذي هو اسم الله قوله عليه
اي الله قوله تحرزا مفعول له لمعنى لم يات به وكانه قال
ترك الاتيان للتحرز قوله فان الاصل في بالله اليمين وفي
بسم الله التبرك والاستعانة بحسب العرف حتى ينوي بها
اليمين فيكون يمينا نقله القرافي المالكي عن صاحب الخصال

قوله عن

قوله عن ابهام السامع اي عن كون المتكلم بسم الله يوهم السامع
اي يوقع في وهمه اي ذهنه قوله على مدلوله اي مدلول
الله وهو الذات قوله بالقسم متعلق بالحكم فانه اذا قال
اقسم به في حق قوله الله مقسم به فهو حكم ضمني وقوله
به اي بمدلوله فان قلت ان اليمين ليس الا باللفظ
باعتبار المعنى اذ لا يمكن القسم بالذات من غير التوسل
باللفظ وكذا التيمن ليس الا باللفظ باعتبار المعنى لا
مع قطع النظر عنه فلم يحصل الفرق قلت اقول اليمين باللفظ
الا ان المراد به ذاته وصفاته التي هي مدلول اللفظ
فاللفظ انما هو آلة للتوسل بالمقصود وليس مقصودا
لذاته اصلا كما في قولنا زيد قايم اذ الحكم على الذات
بمعونة اللفظ فاللفظ محض وسيلة والتيمن انما
هو باللفظ الا انه باعتبار المعنى بمعنى انه يتيمن
به للدلالة على ذلك المعنى فهو اي اللفظ مقصود لذاته
الا انه لا لذاته بل لصفة من صفاته افاده بعض المحققين
قوله على لفظه اي لفظ الله قوله بمدلوله اي الذي هو
الذات العلية قوله الاعلى معنى التبرك اي الاعلى ان
يريد من ابتدي التبرك قوله ومع ذلك اي ومع امكان
الابتدا بالذات بمعنى التبرك فليس مرادا اي لان القايل
اذا قال بالله ابتدي ليس قصده بلفظ ابتدي التبرك
بل ما قصده الا انه شرع في التاليف متبركا بما قلبس
بالتاليف وهو لفظ الله قوله وتحصيلا بذلك اي بعدم الاتيان
به والاتيان بسم الله قوله لنكتة الاجمال الاضافة حقيقية

اي لانه لما ابتدا باسم وهو لفظ مجمل لصدقه بلفظ الجلالة
وغيره من صدق الكلي على جزئياته تشوفت لتفصيل
هذا المجمل اي لتبيين المراد منه اي اي فرد قصد منه
فاذا قيل الله تبين المراد منه وتمكن ذلك المراد في النفس
لكونه وقع بعد التشوف وقوله والتفصيل بعده اي بعد
الاجمال قوله المتشوفة اليه اي الى التفصيل اي تبيين
المراد تنبيه النكتة من النكت كالنقطة من النقط
ونكت الكلام انواره ولطايفه لحصولها بالفكرة التي لا يخلو
صاحبها عن نكت في الارض بنحو الاصبع والقضيب
بل لحصولها بالحالة الفكرية الشبيهة بالنكت وهو ان
يضرب الارض بقضيب يوثر فيها فكانه يشير الى تاثر
النفس من الفكر اذ تتاثر النفس منه لشدة القبول والتمكن
قوله عند الاجمال اي الاتيان بالمجمل قوله عليه اي على
التفصيل اي الاتيان بالمفصل ولا يخفى ان كلا منهما وصف
للمتكلم ولا شك في تقدم الاجمال منه على التفصيل ولا يخفى
تشوق النفس للتفصيل اي تبيين المراد من المجمل فظهر
من ذلك اجرا اللفظ على المتبادر منه قوله انه يكون اي
التفصيل لا بالمعنى المتقدم بل بمعنى المفصل والمعين
مغني العبارة استخدام وان كان احدهما حقيقيا والاخر
مجازيا كما ظهر من ذلك قوله او وقع في النفس اي اشد
وقوعا اي ثبوتا وتمكنا في نفس السامع وقوله حينئذ
اي حين اجمل اولا وفصل ثانيا قوله لحصوله اي التفصيل
بمعنى المفصل والمعنى الذي هو لفظ الجلالة قوله عند
تشوفها

تشوفها اليه اي الى التفصيل بمعنى المفصل ثم لا يخفى انه ظهر
من ذلك ان التشوف يتعلق بكل من المعنى الحقيقي للتفصيل
والمعنى المجازي فقوله المتشوفة اليه النفس اشارة للمعنى
الحقيقي وقوله بعد لحصوله اشارة للمعنى المجازي
تنبيه ظاهر عبارته ان نكتة الاجمال والتفصيل هو
التشوف وحده وليس كذلك اذ من نكت الاجمال والتفصيل
غير التشويق وهو ان يرى المتكلم المعنى في صورتين مختلفتين
احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم
واحد قوله وهو ظاهر اي ما تقرر من نكتة الاجمال
والتفصيل قوله ظاهر في كون الاضافة بيانية اي اضافة
اسم الى الله اضافة للبيان لا بيانية كما قال وتقدم
وذلك لان الاول وهو اسم مجمل يصدق بلفظ الجلالة
وغيرها ثم بين بعد ذلك بقوله فانطبق عليه الاضافة
التي للبيان قوله المبني عليه اي على كون الاضافة بيانية
قوله السابق وهو لفظ الله الخ حاصله ان قوله باسم
ليس قصده لفظ اسم وانما قصده مدلوله بمعنى ما
صدقه لان الابتدا لا يعقل بالكلي وانما يعقل الابتدا بجزئي
من جزئياته وهو صادق بلفظ الجلالة ولفظ غيرها فتبين
المراد منه بقوله الله وهو المشار له بقوله وهو لفظ
الله هذا ان لم يرد على الوجه السابق اي واما لو
ورد على الوجه السابق يتعين ان يكون غير بيانية وذلك
انه ورد على ان المراد من اول وهلة من اسم اللفظ الدال
على مجرد الذات اي فالمراد من اسم ابتدا اللفظ الدال على

مجرد الذات وهو لا يكون الا لفظ الله فحينئذ لا ابهام ولا
اجمال ولما اضيف اسم الذي اريد منه لفظة الجلالة لا غير
الى الله بعد دل على ان المراد من الله الذات العلمية فاذن
يكون اضافة اسم الى قوله الله من اضافة الدال للمدلول فان
قلت يلزم على هذا التكرار وكانه قال بالله الله قلنا لا ضرر
لان هذا ليس ملفوظا به وخلاصته انه اذا جعل من باب
الاجمال والتفصيل التي معه الاضافة للبيان لا يراد
ابتدا من اسم لفظ مخصوص بل يبقى على ابهامه ثم يضاف
لما بعده اضافة للبيان للاشارة الى اننا لسنا متوجهين
لهذا الكلي من حيث اي فرد ولا من حيث ذاته بل المراد
اننا متوجهون الى فرد منه معين وهو لفظ الجلالة واما
اذا لم يجعل من باب الاضافة التي للبيان بان جعلت
الاضافة حقيقية من باب اضافة الدال للمدلول يريد
من اسم ابتدا لفظة الجلالة فلا ابهام حينئذ ولا اجمال
ثم انه حينئذ يكون اضافته لما بعده من اضافة الدال
للمدلول هذا تحقيق المقام فعليك بالتامل التام لتقوى
على تحقيق المقام فانه من زلل الاقدام **قوله** المبني اي
الوجه السابق منه على انها غير بيانية اي بل حقيقية
من اضافة الدال للمدلول لانه اريد ابتدا من اسم لفظ
الله **قوله** الموافق اي الذي هو الوجه السابق المبني
على كون الاضافة غير بيانية **قوله** لاتباع المضاف
اي لانه لما ورد على الوجه السابق حيث كان من اضافة
الدال للمدلول وصار المراد من الله الذات لا لفظ الجلالة

ولا شك

ولا شك ان الموصوف بالرحمن الرحيم انما هو الذات لا لفظ
الجلالة واما اذا جعلنا الاضافة بيانية يحتاج الى تقدير
والتقدير بسم الذي هو لفظ الجلالة الرحمن مدلوله الذي
هو الذات لا هو **قوله** كما لا يخفى اي للذي لا يخفى مما بيناه
وضحناه **قوله** ولقوله واشعارا معطوف على قوله
لاتباع الخ والتقدير الموافق لاتباع المضاف اليه بالرحمن
الرحيم والموافق لقوله واشعارا بالتعميم اي الموافقة من حيث
كونه من اضافة الدال للمدلول فلا ينافي افتراقهما من وجه
اخر فالاول المراد من اسم خصوص لفظ الجلالة والثاني
اراد من اسم مطلقا اسم وكان القائل يقول ابتدي متبركا
بكل اسم من اسما الذات العلمية والحاصل ان الاحوال
ثلاثة اما انه من الاضافة التي للبيان بان يلاحظ
قوله اسم على طريق الاجمال ثم يبين بخصوص لفظة
وهي لفظة الجلالة فلا يكون من اضافة الدال للمدلول
والى هذا اشار بقوله وتحصيلا لنكتة الاجمال والتفصيل
واما انه من اضافة الدال وفيه حالتان الاول ان
يراد من لفظ اسم خصوص لفظ الجلالة لا غير وهو المراد
له بقوله اولا وهو ان اريد باسم الله اللفظ الخ فلا يكون
من اضافة العام للخاص بل من اضافة الدال للمدلول الثانية
ان يراد من اسم كل اسم فيكون من قبيل الكلية وكانه
قال ابتدي في حالة كوني متبركا او مستعينا بكل اسم
من اسما الذات العلمية وتقدس **قوله** اي وارادة الخ اشارة
الى ان الباعث على الاتيان باسم ارادة الاشعار لا نفس الاشعار

واختلف النحاة هنا فصححه البهوتي اي وارادة الاشعار باسم الله
عند ذكر لكونه مضافا مؤدا وفي بعض النسخ واشعارا بذلك
لكون اسم في باسم الله الماتي به مؤدا مضافا بالتعميم وقوله
به لكذا اي بسبب ذكر اي بعدم الاتيان بالله والاتيان
بسم الله الدال عليه وقوله الماتي به صفة لاسم اي الذي
اتي به وقوله مؤدا مضافا اي والمؤدا المضاف بعم فقوله
باسم الله اي بكل اسم لله اي للذات العلية فيكون اسم
من قبيل العام قوله لكون التبرك الخ واعترض افادتها
التبرك بانه لم يعد الباء من معانيها واجاب السيد
عيسى الصفوي في شرح الفوايد الغياثية بان الباء موضوعة
لجزئيات الملابسة ومنها التبركية فحملت على بعض جانبها
بقرينة المقام وبحث فيه بانه يجوز ان يكون التبركية
لوازم الجزئيات وعوارضها فلا يكون التبرك بخصوصه
موضوعا له ولا يخفى ان هذا انما يتوجه اذا اريد ان التبرك
مفاد الباء وهي مستعملة فيه اما اذا اريد ان الباء للملابسة
الا انها في الواقع تبركية فلا توجه له اصلا قوله له اي للتبرك
قوله بجميع اسماء الله اي المفيد لكون التبرك بجميع اسماء الله
او الاستعانة بجميع اسماء الله اي بكل اسم من اسماء الله
والتقدير ابتدي في حال كوني متبركا او مستعينا بكل
اسم من اسماء الذات العلية وقال ش بجميع اسمائه اي
ما يطلق عليه والتحقيق ان التنوين الاضافي يمكن حمله
على معاني التنوين باللام فيجوز ان يراد جنس الاسماء او جميع
افرادها ويندرج فيها اسماء الصفات وجملة تعالى حالية للتعظيم
والتنزيه

والتنزيه عما لا يليق به وقال ش في شرح عمدة ثم هو اعني
بسم الله شامل للاسماء المختصة بالله كالله والرحمن ولغيره
المختصة به المنصرف اليه عند الاطلاق كالرحيم والخالق
والرازق والرب والمستعملة فيه وفي غيره على السواء
كالشيء والموجود والعالم والحي لكنها هل يتوقف حصول
التبرك بهذا الاخير على نية كما في اليمين او لا انتهى تتمة
مما تقرر علمت ان في كلام المصنف تضادا بامن صيغ ان قوله
لنكتة الاجمال مقتضى لكون الاضافة للبيان وقوله
واشعارا بالتعميم يقتضي خلافه وقوله اولا وهو لفظ الله الخ
لا يوافق واحدا منهما قوله فيما اشتق منه اي في اللفظ
الذي اشتق منه لفظ اسم قوله المبني عليه اي على الخلاف
فيما اشتق منه قوله عند البصريين قال ش في شرح عمدة
كثير مثل هذا اللفظ وقال التوضي لتحقيق اعرابه والوجه
الوجيه الموافق للواقع والمراد ان الظرف فيه متعلق بالثبوت
الدال عليه المبتدا والخبر وقد صرح بهذه الدلالة وتعلق
بعض الظروف به الشيخ الرضي والسيد الجرجاني وغيرهما في
بعض المواضع وكانه قال الاسم ثبت له هذا الحد وثبوت
الخبر له عند البصريين ولا حاجة على الاصح لتقدير العامل
بل يكفي عنه رائحة الفعل قوله مشتق اي ماخوذ والا ليس
بوصف حتى يكون مشتقا بالمعنى المصطلح عليه اعلم ان الاشتقاق
ثلاثة اقسام صغير وهو المنصرف اليه الاسم عند الاطلاق وهو
اعتبار التوافق في الحروف الاصلية مع الترتيب كقائم من القيام
وكبير وهو المعتبر فيه التوافق في الحروف بلا ترتيب نحو حمد

ومدح وحدب وجبد واكبر وهو اعتبار المناسبة فقط
من غير اعتبار جميع الاحوال نحو تلم وثلب اقول وكانه اراد بقولهم
وابرة الاحداع قوله من السمو بمد العلو والاشتقاق
هنا لمجرد التخصيص باسكان الميم وكسر السين اذا كان من
مكسور العين قاله السيد عيسى وهو مفيد ان المشتق من السمو
اصل اسم الذي هو سمو لا نفس اسم وقوله ان كان من مكسور
العين اي واما اذا كان من مضمومها فهو لمجرد التخصيص باسكان
الميم فقط قاله الشيخ علي الاجهوري المالكي المشهور قوله
وهو العلو معنى ووزنا الخ لا يخفى ان قوله معنى ووزنا
منصوب على التمييز اي ان السمو هو نفس العلو من حيث
المعنى ومن حيث الوزن اي معنى السمو هو معنى العلو
والوزن الموزون اذا علمت ذلك تقول قد حمل العلو والسمو
على لفظهما والمعنى على ما قال ولفظ السمو مثل لفظ العلو
في المعنى والوزن ولا يناسب ذلك في مقام التعريف فالاحسن
ان يقول اي ان السمو هو عين العلو فهو تعريف لفظي لدل
فيه لفظا بلفظ هو اشهر منه الا ترى انك اذا قلت البر هو
القمح فهو التعريف لفظي ولا يخفى ان المعنى ان ذات البر هو
ذات القمح غاية الامر ان المعرف بفتح الراء عنون عنه بلفظ غير
اشهر والمعرف بكسر الراء عنون عنه بلفظ اشهر فالمعرف والمعرف
كل منهما معنى وانما الاختلاف بما قلنا فان قلت ان المشتق
منه اللفظ فهو يبعد ما قلته ويصح ما ذهب اليه الشارح
قلت لا ينافيه لان المعنى مشتق من السمو اي من داله قوله
والمناسبة الخ فيه اشارة الى ان المناسبة في المشتق بمعنى

الاخذ

الاخذ ملحوظة ايضا ولذا قال بعضهم هذا يدل على انه
اشتقاق صغير وفيه نظر اذ لا بد من تحقق المناسبة في
الاشتقاق الكبير ايضا فتامل قاله الشيخ الاجهوري
المالكي قوله اي ما صدق بفتح الفاء لا لفظه ولا مفهومه
الكلي لانها لا يوصفان بكونهما يدلان على الذات قوله
كزيد اي لفظ زيد مثال لما صدق قوله مناسب للسمو
في معناه اي ان لفظ زيد مناسب للفظ العلو في معناه
هذا على سنن ما صل به اولا وقد علمت ما فيه قوله مسماه
اي الذات المشخصة قوله بسبب اشارة الى ان الفا
للسببية قوله دلالته عليه اي دلالة اللفظ على مسماه قوله
يعليه من اعلاه فهو بضم الياء اي يجعله عاليا قوله من حضض
الخفا المحضض المحل المنخفض من الارض ومن لوازمه
خفاء ما فيه والمنصة بكسر الميم وفتح النون اسم لالة
النصر اي الرفع والظهور وهي الكرسي التي ينصب العروس
عليه اي ترفع ومن لوازمه اظهار ما استعلاه من العروس
فاذا علمت ذلك فيعرف ان جعل من الاستعارة بالكناية بتشبيه
المسمى بعروس بجامع ان كلا منهما كان خفيا ثم اظهر وارفع
واثبات الحضض والمنصة تخييل لاستعارة لوازم المشبه
به اذ العروس كانت بمحل منخفض بالنسبة الى المنصة ثم
جعلت عليها واذن فكل من الحضض والمنصة مستعمل في
معناه الحقيقي والاضافة في كل من اضافة الملزوم الى اللازم
وان شئت قلت من اضافة السبب للمسبب ويجوز ان تكون
يجوز بالحضض عن شدة الخفا لما انها لازمة للحضض

في الجملة وكذا يجوز بالمنصة عن تمام الظهور لانه اما
لازم مطلقا او في الجملة واذا لابد من ارتكاب التجريد
فافهم **تنبيه** كان عليه رحمه الله ان يقابل الحضيض
بالاوج بفتح الهمزة وسكون الواو وبالجيم فان الحضيض
يقابل به لا بالمنصة **قوله** عطف تفسير هذا التفريع
لا صحة له لان معنى قوله بعليه من كذا بن فعه من
كذا وجبينه فالظهور لازم فكيف يصح قوله عطف
تفسير **قوله** وعلى هذا اي على انه مشتق من السمو
كانت الواو واخرا فيلزم ان يكون اصله عندهم سمو وقوله
يوزن فعل اي يوزن هذه المادة بهيئة سكون العين
فقط بدون النظر للفا **تنبيه** مراده بالاصل هنا
الاصل الاعلالي كما يقال اصل قام قوم لا المشتق منه كقولهم
المصدر اصل للفعل **قوله** المفعل بفتح العين المشددة
قوله والاجمع على فعول اي ولم يجمع فلا يكون بفتح العين
لان بطلان اللازم يلزم منه بطلان الملزوم **قوله** قال اي
البيضاوي **قوله** مع فتح العين بهذا انفصل عن اللازم المذكور
قوله كما في ابن اذ اصله بنو استثقلت الضمة على الواو
فحذفت ثم حذفت الواو تخفيفا وعوض عنها همزة
الوصل **قوله** ثم عمل فيه ما عمل في قوله اصله سمو **قوله**
كما عمل في اخوانه العشر وهي است وابن وابنم وابنة
وامرؤ وامراة واثنان واثنتان وامن وايم في القسم
قوله بحذف عجزه اي بسبب حذف عجزه اي فاوقع عليه
التخفيف بسبب حذف عجزه اي الواو لكثرة الاستعمال اي

بحذف

بحذف العجز لكثرة الاستعمال لا للاعلال اذ لو حذف العجز
للاعلال لكان الحرف الاخير منويا محلا للاعراب فلا يصح
اجراء الاعراب على ما قبله كما في يعي واما اذا حذف لمجرد
التخفيف الذي يوجبه كثرة الاستعمال كان منسيا
ويصير ما قبله محلا للاعراب كما في اخ واب واعجازها
هي الواو فان اصل اسم سمو كذا نقل عن الجاربردي
قال **ش** في شرح عمدة وما ذكره من ان حذف اعجازها
لكثرة الاستعمال قد يمنع لان اصولها لم تكثر استعمالها بل
الكثير الاسم والابن وهكذا وانما حذفت اعجازها وهي الواو
للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها والجواب ان
المراد ان العلة لكثرة استعمال اللفظ الدال على معناه
صار باعثا للحذف على انا لا نسلم ان السمو لم يكثر استعماله انتهى
وخص العجز بالحذف لكونه محل التغيير ولم يحذف اوائلها
احترازا عن الاجحاف بل حذفت حركتها ونقل اليها سكون
العين لتتعاقب تلك الحركات عليها **فائدة** الاستعمال
اطلاق اللفظ وارادة المعنى **قوله** ثم تعويض الخ الثراجي
ليس مرادا فهي لمجرد الترتيب وانما عوض لان الحذف لغير
علة تقتضيه بخلاف ما حذف لعلة تقتضيه فهو كالثابت
فلا يعوض عنه ولا يجري الاعراب على ما قبله وخصوصية
الهمزة لتحسين تعويضها وكونها اقصى مخارج الحلق ضعفها
بسكونها اوائلها وظاهر حل الشارح ان تعويض معطوف على
حذف فيقتضي بان التعويض من اسباب التخفيف وليس كذلك
فالاولى ان يقول ثم عوض عطف على قوله فخفف **تنبيهان**

الاول اختلف في سبب تسميتها همزة الوصل مع انها تسقط في
الوصل فقيل اسما عا وقيل لانها تسقط فيتصل ما قبلها
بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لتوصل المتكلم بها
الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين قوله مذهب الجمهور
ان همزة الوصل زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة
ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر
مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي معتدلة
بين الضمة التي في غاية الثقل والفتحة التي هي في غاية
الخفة لانها تحتاج الى متحرك لسكون اول الكلمة فزيادتها
ساكنة ليس بوجه ش على عهده قوله عند الابتداء متعلق
بتعويض قوله بعد تسكين متعلق ايضا بقوله تعويض قال
ش فان قيل ما فائدة تسكين الاول حتى يحتاج الى زيادة
همزة الوصل في ابتداء الكلام فالجواب حصول الخفة في اثناء
التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام قوله توصلا علة
لقوله تعويض اي لاجل ارادة التوصل ولا بد من تقدير
ارادة فافهم قوله المتعذر لاخصة النطق بالساكن
قوله او المتعسر وهو الحق لكنه لما لم يخل عن كلفة وبشاعة
سلمت منه لغة الوزن الموضوعة على ثمانية من الاحكام قوله
عنده اي الابتداء قوله على القولين اي حالة كون ما قلته
جاريا على القولين من جريان الجزء على الكلي لان مقوله
من صيغ هو مقوله جزء من ذلك قوله فوذلك اي النطق
بالساكن عند الابتداء قوله انه بكسر الهمزة اي اي بهمزة
الوصل ساكنة ثم حركت بالكسر اذ زيدت متحركة لذلك لما ان

الكسرة

الكسرة هي الاصل في تحريك الساكن ولانها اعدل الحركات لانها
بين الضمة والفتحة قال ح فظهر فظهر بما ذكر اي بسبب
ما ذكر من قوله تخفيف الخ قوله علة تسكين الخ لا يخفى ان علة
التسكين لم تظهر بما ذكر وقد تقدم بيان علة التسكين قوله
على ان العلامة اي لكن فعلى تاتي للاستعلاء كما نص عليه
صاحب القاموس اتى مبدء فعالم يتوهم من ان كون التسكين
بعلل اي متفق عليه لم يخالف منه احد قوله الى ان يعلل
اي التسكين شي قوله الا سما اي الا احد عشر وقوله وغيرها
معطوف على اوايل وقوله من حروف المباني اي التي تبنى
منها الكلمات بيان لغيرها اي كالزاي من زيد واحترز
بذلك من حروف المعاني لمن وعن ونحو ذلك وانظره مع قول
ابن مالك وكل حرف مستحق للبنا قوله الاصل منها السكون
اي فلا يحتاج تسكينها الى علة لان ما بقي على الاصل لا يعلل
قوله وانما يحتاج الى التعليل تحريكها اي لانه اتى على خلاف
الاصل قوله وفيه شي وحينئذ انا نسلم ان السكون هو الاصل
واما قولك فلا يحتاج لا نسلم لانه لا يتوقف عليه لان فرقا بين
السكون الذي جعلته اصلا والتسكين لانه ليس باصل بل
طارئ بعد التحريك فيحتاج لعلة قوله وعند الكوفيين اي
واشتقاقه عند الكوفيين اي نحاة الكوفة وله تذكر المهم
هذا المذهب كالاول بالاستقلال كان يقول والاسم عند
الكوفيين مشتق من الوسم بل قال وعند الكوفيين اشارة
لضعفه قوله مشتق اي ماخوذ من الوسم بكسر الواو وهو
اصل سمة كعدة نقلت حركة الواو الى السين فحذفت وعوض عنها

تا التانيث قاله ش وهذا يشير له الشم فيما ياتي بقوله وان
كان الوسم اصل السمة اذ لا يخفى انه يوجد انه من الوسم
بكسر الواو وكذا ضبط عن السيد عيسى الصفوي انه بكسر
الواو حيث قال ان الاصل وسم بفتح الواو والمشتق وسم
بكسرها ولكن ما نقلناه عن ش من كسر الواو انما هو ثابت
في بعض النسخ ولاجل ذلك قد قال فان قيل الراجح عند الكوفيين
اشتقاق المصدر والصفات من الفعل فكيف قال المص مشتق
من الوسم قلت يمكن الجواب بتقدير مضاف اي من فعل
الوسم وكذا قال ح حيث قال اي من فعله وهو وسم لان
الاشتقاق عند الكوفيين من الفعل لا من المصدر يقال
وسمه وسما وسمة اذا اثر فيه سمة كي انتهى فحاصل ذلك
ان قول المص من الوسم بفتح الواو لا بكسرها مصدر وسمه
ولكن لما كان الاشتقاق من الفعل عندهم قدر اي مقل الوسم
وكذا مضبوط بفتح الواو في نسخة من الصحاح وكذا كتب بعض
الشيوخ ما نصه قوله من الوسم هو بفتح الواو مصدر وسم
بفتح الواو والسين اي علم متعد بنفسه واخطا من كسر واوه
مدعيا بلا وجه له منه انتهى وقد ذكر الشم بعد ان منهم
من يقول مشتق من السمة فالحاصل ان في المشتق منه
مقالات ثلاث الا ان السيد عيسى جعل المشتق الاصل
الذي هو وسم بفتح الواو فانه قال فان قلت انه مشتق
من الوسم اي بالكسر فالاشتقاق تبديل كسرة الواو بالفتحة
وان قلنا من السمة فبالرد الى الاصل وتبديل الحركة انتهى
قوله معنى اي من جهة المعنى وفيه ما تقدم قوله لانه دال عليه

اي لان

اي لان الماصدق كونه دالا اي انما كان علامة لانه دال اي
فالدلالة منشه لكونه علامة قوله وذلك الخ الواو للتعليل
علة للعلية اي انما كانت الدلالة مثبتة لكونه علامة
لان الدال على الشي هو العلامة عليه فناخذه بمعنى ان الجمهور
من جزئيات ذلك صوت الشخص من وراء جدار يعرف دال
على حياته فهو علامة عليها وقوله اذ علامة تعليل
لقوله وذلك الخ اي انما كان الدال هو العلامة لان العلامة
التي هي الدالة عليه اقول لا يخفى ان هذا التعليل يعكس
المقصود لان المقصود بيان كونه الدلالة هي المثبتة للعلامة
وهذا التعليل حاصله اثبات العلامة بالدلالة وخلاصته
لزوم الدور وذلك لانا بصدد الاستدلال على كونه علامة
بكونه دالا فيكون كونه علامة متوقفا على كونه دالا
وهذه العلة اعني قوله اذ علامة التي الخ يقتضي توقف
كونه دالا على المسمى على كونه علامة عليه قوله وان كان
الوسم اي بكسر الواو اصلا السمة اي التي هي لفظة كعدة
فجرى فيها ما جرى في عدة اذ اصلها وعد بكسر الواو
حذفت الواو وعوض عنها التا قوله لسلامته اي قول
من قال من السمة قوله مما يلزمه اي مما يلزم المص قوله
من اتحاد الخ بيان لما يلزم المص قوله التي فاعل المشتق
ومصدر وقد لفظ الاسم قوله واصله معطوف على لفظ
المشتق منه اي لما يلزمه من اتحاد لفظ المشتق منه واصله
قوله المخالف الخ صفة للاتحاد قوله وان كان اي الاتحاد والجملة
حالية قوله بتغايرهما اعتبارا اي لانه باعتبار كونه اصلا غيره

باعتبار كونه مشتقا منه قوله فان اصله عندهم ذلك اي اصل
اسم وسم بكسر الواو قوله فحذف اوله تخفيفا بيان للعمل
فيه المساوي للعمل في اخوانه العشر وقوله النطق بالساكن
الذي هو الميم وهذا سكون اصلي لا طاري قوله اعل بكسر
الهمزة وخلاصته ان اصله والمشتق منه كل منهما بكسر الواو
وفي ح وش ان اصله عند الكوفيين وسم بفتح الواو فحذفت
الواو وعوض عنها همزة الوصل ولذلك كسرت فالوزن قبل
التغيير فعل بفتح الواو وبعدها اعل فالمحذوف الفا واما
عند البصريين فوزنه قبل التغيير فعل وبعدها افع فالمحذوف
اللام وقيل لا حذف ولا تعويض وانما ابدل من الواو همزة
كاعاء واشاح ثم كثر استعماله فعوملت همزته معاملة همزة
الوصل فالوزن بعد الابدال فعل انتهى الملخص منه اذ علمت
ذلك فنقول ان في عبارة الشرح تلفيقا لا يناسب لما فيه
من التشتيت الموجب للحيرة وذلك ان قوله ثم عمل فيه
كما عمل في اخواته العشر عندهم هذا انما يأتي على انه قلب
كما اشار الى ذلك الاستدلال بقولهم واشتقاقه عند البصريين
من السمو وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فاخرت
فاوه فجاءت بعد اللام وجاءت مصاريفه على ذلك انتهى
فمفاده انه لما قلب تقول هيئته حذفت الواو وعوض
عنه همزة الوصل كما قيل في عدة وقول الشرح فحذفت
اوله تخفيفا يقضي بانه حذف قبل القلب فلا يناسب قوله
ثم عمل فيه الخ المقتضي انه حذف بعد القلب وحاصل ما في
المسئلة كما هو معلوم من خارج ان دعوى الكوفيين القلب

في تصاريف

في تصاريف اسم واقع قطعا ووقع الخلاف هل وقع في اسم
قلب او لا فقول الشرح فان اصله عندهم ذلك ثم عمل فيه جار
على وجود القلب في الاسم وقوله بعد فحذف اوله الخ
جار على عدم وجود القلب وهو الصحيح ولذا ذكروا ان
مذهبهم اي الكوفيين موجب بعلة الاعلال بالنسبة لما
عند البصريين وذلك لانه غاية ما فيه حذف وتعويض
واما مذهب البصريين ففيه زيادة على ذلك وهو
السكون ولو قيل بالقلب في وسم لزاد الاعلال على ما
عند البصريين ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على حذف
صدره في كلامهم فارتكاب كثرة الاعلال اهون من ارتكاب
المصير الى عدم النظير ولا بد التفقي باشاح في وشاح واعاء
في وعاء لان المراد بالهمزة همزة الوصل والهمزة فيما ذكر من
صور التفقي همزة القطع قوله تخفيفا اي لقصد التخفيف
وقوله توصلا علة لعوض اي لاجل ارادة التوصل قوله
ينافي الخ اي لان العوض لا يسقط وانما المنافي له اي للاسقاط
قوله لذلك اي بدلا قوله لذلك اي للاسقاط قوله اذ العوض
منه اي من العوض قوله تكميل الكلمة وتكميلها حاصل حالة
الدرج بدون الهمزة قوله ومن ثم اي ومن اجل ان العوض
تكميل قوله لزم في التعويض لا يخفى ان كون الغرض التكميل
لا يستلزم جعل العوض في غير موضع المعوض منه والظاهر
ان العلة في ذلك قصد الفرق بين العوض والبدل او انه
لاحظ انه جزء علة والجزء الثاني ما ذكرنا فتدبر قوله عن غير
الحركة وغيرها هو الحرف اي واما التعويض عن الحركة فيلزم ان

تكون الحركة المعوضة في محل المعوض عنها قوله وبه اي وبالتزام
جعل العوض في غير موضع المعوض ترجح مذهب البصريين
لانه يلزم على كلام الكوفيين ان العوض في موضع المعوض
عنه قوله لكن الخ استدراك دفع به ما يتوهم من انه لا وجه
لتعليم مطلقا قوله الثاني الذي هم الكوفيون قوله انى بها
بدلا اي والبدل يكون في موضع المبدل عنه فلم يلزم عليه شيء
قوله كما في اعا اصله وعاو ومثاح حذفت الواو وعوض عنها
الهمزة فيهما قوله لكن الخ استدراك على ما يتوهم من ان هذا
لا صحة له لان همزة القطع لا تسقط قوله وعليه اي على هذا
القول قوله فوزنه اي وزن وسم وقوله حينئذ اي حين
الاتيان بالهمزة وقوله قبله اي قبل الاتيان بالهمزة قوله
فعل وذلك لان البدل يعطى حكم المبدل حتى انه يقابل بالتاء لا
بغيره قوله بما يطول ذكره اي بحيث يطول ذكرها قوله فلا يليق اي
ما يطول ذكره قوله التي هي على سبيل الاختصار وصف كاشف
اذ المراد على سبيل الاختصار الشديد لان الاختصار معول
بالتشكيك واضافة سبيل لما بعده للبيان قوله وانما يليق
ذلك اي ما يطول ذكره قوله مع بيان الراجح اي تسميته فان
قلت الاتيان بتلك المعية يودي بالحشو في كلام المص
وان مجرد الاحتجاج يليق بالمختصرات ولا يليق بالمطولات
الا ما ذكر مع الضميمة المذكورة هكذا اورد السوال بعض الفضلا
من الاصحاب فاجيب بانه التعنت للمحالة التي الشان ان تراعى
ما ذكر بيان وجه كل وبيان الراجح لا يليق الا بالمطولات وهذا الاتيان
ان يكون ذكر وجه كل بدون الصفة المذكورة يليق ايضا بالمطولات

فلا حذف

فلا حذف في كلام المص قوله ورد معطوف على الراجح قوله على الاخر
على زايدة اي ورد ما احتج به الاخر الذي هو مقابل الراجح
قوله والمقصود منه اي مما يطول ذكره قوله من جهة
التعريف سيأتي بيانه بقوله وذلك الخ قوله وان كان اي
والحال اي مدعي الاول وقوله مساو له اي لمدعي الثاني
قوله لما مر الخ اي من قوله يعلمه من حضيض الخفا الى
منصة الظهور اذ لا يستعمل مثل هذا اللفظ في جانب الحق
سبحانه وتعالى لما فيه من رائحة اساءة الادب واما كونه
علامة فلا يضر لانه ليس حينئذ اساءة ادب واما الحادث
فشانه التعنت فلا سوء ادب في قولنا الاسم يعلمه قوله
وقوله مبتدا قوله ابي حيان الخ كان ظاهر ما يتم انتقل
شافعيا كما ذكره المناوي فلم يكن مالكيا كما يتوهمه كثير من
العلما فضلا عن الطلبة قوله انه اي مدعي الاول من هذه
الجهة اي جهة المعنى ارجح منه اي من مدعي الثاني بالنظر
لاسمائه تعالى ودون الثاني في اسما غيره اي غير الله قوله
نظر خبر قوله قلت تامل ذكر العزمي ان لفظ تامل اذا
استعمل بلا فالكون فيما منه قوة وبفا يكون فيما منه ضعف
واما قلت تامل اذا استعمل في الجواب والسوال اذا كانا معلومين
اشارة الى ضعف الجواب وان كانا مجهولين اشارة الى ضعف
السوال انتهى اقول وسكت عن استعمال قلت تامل في غير
ذلك كما هنا واراد بشارحنا هنا تامل في الوجه الذي نظر
اليه وهو انه نقل الى كون الاسم مشتقا من السمو وهو العلو
والمولى عز وجل متصف بالعلو فناسب الاسم المسمى وقطع النظر

عن التعليل المتاول بقوله لانه يدل على مسماه فيعليه ويظهره
وقوله ودونه في اسماء غيره وذلك لان الغير حادث سمته النقص
لا العلو فلا يناسب حينئذ اشتقاقه من السمو وهو العلو
او نظرا لما قاله الله فيما نقل عنه ونصه فان قلت هل لهذا الخلاف
من فائدة قلت قال الامام القرطبي من قال الاسم مشتق من السمو
وهو العلو يقول لم يزل الله موصوفا قبل وجود الخلق وبعد
وجودهم وعند فنائهم لا تاثير لهم في اسمائه وصفاته وهذا
قول اهل السنة ومن قال مشتق من السمة يقول كان الله
في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له اسما
وصفات فلما افناهم بقي بلا اسما ولا صفات وهو قول المعتزلة
قال العلامة السمين وهو الله خطا من قولهم بخلق القران
انتهى وتحقيق ذلك لا يليق بالمقام **قوله** وذلك توجيه لكون
مدعي الاول ارجح المشار اليه بقوله والمقصود منه ان
مدعي الاول ارجح **قوله** مما مر اي من اعادة المشتق منه
الشيء واصله **قوله** ومن مخالفته معطوف على قوله مما مر
قوله للمعهود اي المعهود ان العوض في غير موضع المعوض
عنه وعلى كلامهم ليس العوض في غير موضع المعوض عنه
بل في موضعه واصل عدة وعد بكسر الواو **قوله** عندهم ظرف
للمعهود **قوله** من نحو عدة بيان لمثله **قوله** ولموافقته الخ
معطوف على لسلامته والضمير لمدعي الاول مصدر مضاف
للفاعل ومفعوله **قوله** لتصريفه اي اسم عداه بالام المفتوحة
والاصل لموافقته تصريفه على اسامي اي تحويله لاسماء غير
ذلك اي فالمراد بالتصريف التقلب والتحويل الى صيغ وابنية

مختلفة

مختلفة يعني ان اصل اسما اسماو وجمع سمو كما قال جمع حمل
تطرفت الواو اثر الف زائدة فقلبت همزة كما في كساء واصله
اصله اسامو استثقلت الضمة على الواو فحذفت
فوقعت الواو ساكنة بعد كسرة قلبت ياء كما في ميزان
اصله موزان الا ان المناسب ان يقول الشيخ كما في القاموس
على خليل واسام بحذف الباء وذلك لان الباء اجتمعت
ساكنة مع التنوين فحذف لالتقاء الساكنين ثم بعد كتبي
هذا رايت الشمني قال ما نصه واسامي جمع اسما نحو
جمع الجمع وياؤه في الاصل مشددة ويجوز تخفيفها قياسا
مطردا في نحو كاماني واثافي ولذا رسم بالياء في النسخ
فلا وجه لما قيل من ان الاصح رسمه بدون ياء كما في باب
قاضي الا ان يكون جمع اسما فانه اذا عمل بالياء فاذن
ما في الناصر مبني على انه ليس جمع الجوامع واصل سمي سمو
اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء واصل سمت سموت وفتحة
الواو رابعة ولم ينضم ما قبلها فقلبت ياء ولو كان ما ذكر
محذوفا لقال كما يقول الكوفي لعيل في اسما او سام وفي
اسام او اسم وفي سمي وسم وفي سمت وسمت كذا في
بعض شروح الناصر وفي شرح ح لكان بحي الفعل على اوسمت
قوله وادعا الثاني ان في ذلك اي مما ذكر من اسما وما بعده
تكلفا مكانيا جواب عن قول الكوفيين ان هذه الامثلة
مقلوبة فان اسما اصله اوسام فاخرت الواو وقدمت الميم
على الالف لتكون الالف رابعة كما كانت قبل فقيل اسما وثم اعل

اعلال كساء فان اصله كساو فقلبت همزة لكونها بعد الالف المفتوحة
واصل اسامي اواسم فاخرت الواو وقدمت السين على الالف
لتكون الالف ثالثة كما كانت قبل الف فصارت اسامي واصل
سمي وسيم تصغير وسم فاخرت الواو وكذا الياء اخرت لكونها
ثالثة كما كانت في وسم فصار سميو اجتمعت الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وهذا قدر مشترك بين الكوفي والبصري
الا ان الكوفي يقول سميو اصله وسم بخلاف البصري فان
اصله ابتدا سميو **قوله** وسمت اي ان اصل سمت عند
الكوفيين وسمت قلبت الواو قلبا مكانيا كما في اخرت
فصار سموت والحاصل ان سمت بتشديد الميم اصله
سموت عند البصريين وقعت الواو رابعة ولم يسبقها
فقلبت تبعا كما هو القاعدة واصله وسمت عند الكوفي قلبت
قلبا مكانيا فصار سموت بتشديد الميم المفتوحة قلبت
الواو ياء لما تقدم ولعل الحامل على التشديد هو موافقته
لتطابق في قلب الواو ياء وحرر **قوله** على انه اي لكنه
غير مطرد فيما لا يتوهم من ان ذلك مطرد اي لان من جملة
تصاريف الكلمة تثنيتها نحو اسماء ولا قلب فيه باتفاق
البصريين والكوفيين كذا ذكره بعض شراح ناصر الدين
اللقاني على خليل وقال الشهاب عنه مطرد محتمل لمعنيين احدهما
ان يراد انه شاذ لا يقاس عليه ولا ينبغي تخريج ما ذكر عليه
والثاني ان يراد انه غير مطرد في جميع تصاريف الكلمة اذ لا
تكون كلمة مقلوبة حرف الاصل فيها بالتقديم والتاخير في جميع

تصاريفها

تصاريفها حتى لو وجد مثله قيل هما مادتان مختلفتان ليس
احدهما مقلوب الاخر كما في جبد وجذب كيف وشان الجمع
والتصغير ونحوهما رد الشيء الى اصله ويراد بالجمع ما يشمل
الاكثر كما هنا **قوله** وقد ذكره اي البحث **قوله** سبع لغات
جمع لغة وهي اللفظ الموضوع للمعنى من لغى بالكسر يلغى
لغا اذا لهج بالكلام واصلها لغي او لغو والهاء عوض ويجمع
ايضا على لغات مثل برة وبرا واعلم ان زيادة التاء للمذكر
وتركها للمؤنث انما يجب اذا كان المميز مذكورا بعد اسم
العدد واما اذا حذف او قدم وجعل اسم العدد صفة
فيجوز في اسم العدد اجراء هذه القاعدة ويجوز تركها
كما في غيرها تقول مسائل تسع ورجال سبعة وبالعكس
كذا نقله الامام النووي عن النحاة فاحفظه قاله **نقل** على
عبره **قوله** بضم الميم والمراد بكون الحرف مضموما ضم الفم عند
النطق به وكذا القياس في المكسور والمفتوح والمطبق
والمستعلي فاسناد المشتق فيها الى الحرف اسناد مجازي من اسناد
معنى الفعل الى ظرفه المجازي لملابسته اياه واعلم ان الحركة
والسكون بالمعنى المشهور يختصان بالاجسام وان المراد
بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده باحدى المدات
الثلاث وسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك **قوله** انتهى اي
كلام الكسائي وقوله وقال السيد الخ اعلم ان كلام السيد
غير كلام الكسائي وذلك لان الكسائي يقول ان الكسر في سم
تابع للكسر في اسم والضم في سم تابع للضم في اسم والسيد
يقول كل من الكسر والضم في سم مبنيات على كل من الكسر والضم

في اسم وقوله اللغتين اي الكسر والضم في اسم وقوله ما حاصله
اي شيا حاصله انه اي الحال والشان قوله استغني حاصله ان
تسكين سين سم يوجب كثرة الحروف لان الساكن لا يمكن الابتدا
به فيحتاج للاتيان بالهمزة ليتوصل الى الابتدا بالساكن
فتكثر الحروف بخلاف تحريك السين فانه لا يوجب كثرة الحروف
فحركت السين للاستغنا عن زيادة الهمزة التي بها تكثر
الحروف قوله بتحريك متعلق باستغني قوله وجعل الدرج الخ
جواب عما يقال ان تكون تسكين السين موجبا لكثرة الحروف
ظاهر في الابتدا واما تسكينها في الدرج فليس موجبا لكثرة
الحروف فلم حركت السين حينئذ ويحصل الجواب انما حركت
حينئذ لان الدرج حمل على الابتدا والدرج هو الوصل قوله
له اي للابتدا وقوله تحركه اي الساكن وقوله ايضا اي كما حرك
في الابتدا قوله يحرك اي الساكن وقوله لانه اي الكسر وقوله
الذي هو اي الاصل وقوله على الراجح مقابله قول الكوفيين
انه وسم وقوله بالضم اي يحرك بالضم وقوله به اي الضم وقوله
يسمى اي اسم وانما كان يسمى لان الضم قوي لمناسبته لمن
اعمال العضلتين السفلى والعليا بخلاف الكسر فانما فيه
اعمال السفلى قوله لامه اي اسم اي لام اصله وهي الواو
الكائنة في سمو وقوله ولانه اي الكسر وقوله اصله اي اصل
اسم وقوله المذكور وهو سمو وقوله ايضا راجع لقوله حركة
اي فالضم حركة ذكر الاصل كما ان حركة الكسر وخلاصته ان
التحريك بالكسر والضم ثابت قلنا انه اسم بكسر الهمزة او بضمها
وقوله كما مر اي في قوله قال السخاوي في شرح المفصل سكون

العين

العين مع كسر الفا وضمها قوله انتهى اي كلام السمين قال الشمني
في تحفة الاحباب ولا يخفى ان هذا انما يأتي على قول البصريين
واما على قول الكوفيين فيحتمل كون اصله وسما حذفت
الواو وكسرت السين في الاولى لان الساكن اذا حرك حرك
بالكسر وضمت في الثانية لتكون دليلا على الواو المحذوفة
بخلاف سما فان اصله سمو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها قوله بضم السين واصله سمو قلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والتنوين
فحذفت الالف فصار كهدي واعرب كاعراب هدي وفتى
قوله كذا اي مضموما وكذا ما بعده قوله من تجلا اي اتى
به من غير فكر وروية وقوله وقيل بل منه اي في الاسم
لغات عشر وقال الشيخ ناصر الدين الطبلاوي في الاسم ثمانية
عشر لغة وقد نظمها سبطه الشيخ منصور في بيتين فقال
في الاسم عشر لغات مع ثمانية • بنقل صدري شيخ الناس اكملها •
سما سمات سم اسم وزد سمة • وكذا سما بتثليث لاولها •
قوله في موجب اي بسبب قوله مع ما لغته اي الحذف
قوله حذفه اي الهمزة وفي بعض النسخ حذف الفه خطا قوله
من ان كل كلمة بيان للمقياس قوله بتقدير الابتدا بها
اي لا بتقدير الدرج وهو متعلق بمحذوف تقديره حالة كونها
الكائن بتقدير الابتدا بها قوله والوقف عليها معطوف على
الابتدا بها قوله وقد ذكره اي الموجب قوله منا مر اي في قوله
قبله سم بضم الهمزة وكسرها قوله لاقسمها بالنصب عطف
على الفا في لانها اي لاقسمها اي فليست الزائدة قوله المصرف الخ

صفة المبنية اليها اي الى الالف اللينة قوله وهو الالف
بيان للمقسم فقال صاحب الصحاح ان الالف على ضربين لينة
ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة همزة فان قلت الظاهر ان
هذا من تقسيم الشيء الى نفسه وغيره اذ حاصله تقسيم الالف
الى الالف والهمزة قلت بل من تقسيم الشيء الى قسمين مغايرين
للمقسم احدهما يسمى باسمه على سبيل الاشتراك اللفظي
نبه عليه بعض الافاضل فاذا علمت ذلك فمعقول قوله
المتفرق الخ اما من انفصال الكل لبعض جزئياته من
حيث وضعها لما يعم الامرين فيكون من قبيل المشترك
المعنوي او من انحراف اللفظ لبعض معانيه من حيث
وضعها للامر الكلي الصادق بالامرين ووضعها للينة
وحدها والمتبادر من لفظه الاول فتامل قوله لكنه
عبر استدراك دفعا لما يتوهم من انه لا وجه لتغييره اصلا
قوله من الهمزة بيان لما قوله المعتبر ثم وذلك انه هنا
بصدد تعداد اللغات التي هي الالفاظ التي هي منطوق
بها قوله المعتبرة هنا اي لقول المص هنا وحذفت
الالف خطا قوله لا ما الهمزة اي صورة الهمزة تعليل لقوله
لمناسبته لصورة الخط دفعا لما قد يتوهم من انكار
مناسبة الالف لصورة خط الهمزة قوله من بسم الله
متعلق بقوله حذفت قوله من البسملة اي بسم الله الكائن
في البسملة احتراز من بسم الله الذي لم يكن في البسملة
فلا يحذف قال ابن الحاجب في الشافية على نقل متن وتقول
من بسم الله الرحمن الرحيم الالف لكثرته بخلاف باسم الله وباسم
ربك

ربك ونحوه اي كاسم الرحمن لعلة ذلك استعمالا الى ان قال
ولكن مقتضى كلام الشافية انه لا يحذف من بسم الله فقط
بل عند الافتتاح بالصيغتين ومقتضاه ان استعمال المجموع
اكثر من استعمال بسم الله وذلك لا يخلو عن خفاء سيما في
الاوايل قبل الشروع فانهم لم يعرفوا الرحمن الرحيم بل بعد
الشروع في الكتابة في المكاتيب ونحو ذلك فلما تكتب
البسملة بتمامها قوله المسند اليها صفة للبسملة وقوله
غالب نايب الفاعل احترازا عن بواة قوله خطا اي حذف
خطها وهي صورتها التي تكتب بها خطا منصوب على التمييز
وفايدة ايثار طريق التمييز لا تخفى على من له تمييز وما في قوله
كما حذفت مصدرية لفظا اي وحذفت الالف خطا مثل حذف
لفظها فهو تمييز ايضا قوله والفايدة المذكورة نكتة الاجمال
والتفصيل والتشبيه في اصل الحذف والا فالحذف الخطي غير
قياسي واللفظي قياسي لكن ذاك اي لفظا والحاصل ان
خطا يجوز ان يكون منصوبا على نزع الخافض اي حذفت
في الخط او على التمييز المحول عن نايب الفاعل اي حذف
خطها وقوله كما حذفت اي حذفت في الخط حالة كون
ذلك الحذف مماثلا لحذفها في اللفظ او لحذف لفظها لفظا
منصوب بنزع الخافض او على التمييز المحول عن المفعول
وما موصول حرفي واضافة حذف للفظ على الوجه
الثاني في وصف مصدر من اضافة المصدر للمفعول قوله
وهذا اي الخط وانما اتى باشارة البعيد في اللفظ دون
الخط لان الحديث في الخط فكان قريبا فلذا اتى باشارة

القريب واما اللفظ فليس الحديث فيه فكان بعيدا فلذلك
اتى باداة البعيد قوله اي كتابتها فيه اي في غالب
سور القرآن فيحصل ان قوله لكثرة استعمالها علة للحذف
خطا واما علة الحذف لفظا فما اشار له بقوله للاستغنا
عنه بالبا واقول ما معنى كون الالف استغني عنها
بالبا وكانه لاحظ ان الاتيان بالباء اداة اسم يحصل المعنى
المقصود من غير توقف على الالف وفي كلام السيد عبي
اشارة الى ان الحذف في اللفظ علته كثرة الاستعمال
فقد قال اقول الظاهر ان المراد بكثرة الكتابة هنا كما كثرت
كتابته حذف تخفيفا عن الكاتب كما حذف عن المتلفظ
لكثرة الاستعمال تخفيفا فان كثرة التلفظ لا دخل له في
الحذف من الكتابة فنظم بذلك موافقة الشرح في طرح الخط
من حيث ان العلة كثرة الكتابة دون طرف اللفظ وقد
تعالى كما اشار له بعض المحققين انه لا داعي الى حمل كثرة
الاستعمال في المتن على كثرة الكتابة ويكون المعنى ان
كثرة الاستعمال في اللفظ اقتضت حذفه فلا يكتب وان
كان يكتب بتقدير الابتدا به لانه محذوف حكما او ان
كثرة الاستعمال اللفظي مظنة لكثرة كتبه فلا حاجة
الى اخراج الاستعمال عن معناه المتبادر منه وهو اطلاق
اللفظ وارادة المعنى الى ان المراد به كثرة الكتابة
قوله المناسب لها اي لكثرة الاستعمال المقترنة
بالكتابة قوله بحذفها اي التخفيف الكائن بسبب حذفها
قوله ومن ثم اي ومن اجل كثرة الاستعمال قوله كانت اي

الالف

الالف قوله في ذلك اي في بسم الله قوله بخلاف اي ملتبسة
بمخالفة نحو باسم ربك وزاد الشرح نحو اشارة الى انه ليس
المراد بمخالفة خصوص اسم ربك بل باسم ربك وغيره من كل
لفظ اضيف فيه اسم الى غير لفظ الله قوله من قوله تعالى
مرتبط بالمضاف اليه الذي هو باسم ربك اي باسم ربك
الكائن في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لا انه مرتبط بالمضاف
الذي هو نحو قوله مما اضيف بيان لنحو المقدر وقوله
فيه ضمير عائد على ما وقوله تعالى عن لفظ الله متعلق
باضيف واضافة لفظ الله للبيان اي واما اذا اضيف
اسم الى الله فيحذف خطا كما حذفت لفظا وليست العلة فيه
الاضافة بل العلة ما اشار اليه بقوله لكثرة استعمالها فلا
تنافي في العبارة وان كان يرائي من حيث ان تعلق
الحكم بمشتق يؤذن بعلية المأخذ الا انه لا يضر لكونه
غنيا متسلسل قوله عند الفرا متعلق بمحذوف والتقدير
ومن ثم كانت في ذلك ملتبسة بمخالفة نحو باسم ربك
عند الفرا صفة متعلق بملتبسة المقدر اي ان الالتباس
بالمخالفة انما هي عند الفرا قوله وعند الاخفش انه مثله
ظاهره ان الاخفش يقول بعدم الالتباس بالمخالفة اي يقول
بان بسم الله مثل باسم ربك في عدم الحذف وليس كذلك
بل قصده وانه لم تقع عنايته ان باسم ربك مثل بسم الله
في الحذف فقد قال الخفش بسم الله لا يجوز في غيرها باسم
الرحمن وباسم الخالق قوله المبتدا بها اي بالبسملة قوله في حذفها
متعلق بالحق قوله فيها اي في بسم الله اي حذفها من الخط

قوله بسم الله نايب فاعل الحق بحسب حال الشه قوله بسم الله
مجراها اي بسم الله اجراوها وارساوها لا بهبوب الرياح
وبالمرساه كما يتوهمه اهل العرف والراجح جعل بسم الله
خبر لمجراها كما قدرنا انظر ش قوله من قوله تعالى اي
بسم الله الكائن في قوله تنبيه قال ش قال شيخنا
رحمه الله هل لا يقال باسم الله في نفسها اعم من ان يكون
في القران كثيرة الاستعمال فيستغني عن الالحاق قوله لانها
اي بسم الله مجراها وانه باسم الله اي باسم الله في الاول
وباسم الله في الثانية قوله وان لم تكثر الواو للحال قوله
فيه اي في غالب سور القران قوله لها اي بسم الله الكائن
في البسملة قوله الامرة واحدة يفهم من كلام ابن الحاجب
في شرح الشافية ان انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة
يجوز ان يكون على الظرف ويجوز ان يكون على المفعول
المطلق قوله تمثيلها غيرها اي فاذا كان الالحاق بها علة
الشبه فيكون كل ما شابه بسم الله الكائن في البسملة
مثلها لا خصوصها قوله بما يشبهها كذا يا لتثنية في
نسخ والمناسب بما يشبهها اي يشبه بسم الله الكائن
من البسملة ووجه ذلك ان بسم الله الكائن في البسملة هي
الاولى بالقياس عليها وظهر بما قررنا ان الفاء في قوله
فمثلها الخ جواب شرط مقدر قوله وان لم تكن اي والحال
انه لم يكن ثم اعترض ش بما حاصله ان حذفها في بسم الله
من البسملة ليس بسبب كونه على هذه الصورة بل لكثرة
الاستعمال والجواب ان هذا من قياس الشبه وهو ما تكون

العلة

العلة فيه غير علة الحكم وفيه ايضا ان حذفها غير قياسي
تكيفي يصح ان يقاس عليه وبعد هذا فنقول ما المحوج لهذا
الالحاق وهلا قال المص حذفت الالف من بسم الله خطا كما
حذفت لفظا لكثرة استعمالها كانت بسم الله متحققة في
بسم الله الرحمن الرحيم المبتدا بها في غالب سور القران
او نحو غيرها كبسم الله الكائنة في الايتين المذكورتين
ولا يحتاج للالحاق المذكور لورود عليه ما تقدم والشبه
صورة تكون تكون الحاء الساكنة اسم مضاف للفظ الله
قوله فخرج الخ حاصله ان المشابهة لا تكون الا بمجموع امرين
ان يكون الجار الباء وان تكون الاضافة الى لفظة الجلالة
قوله من نحو الخ بيان لما مر اي بما كانت الاضافة فيه
لغير لفظ الجلالة قوله عند الفرا اي واما الاخفش فانه
يقول هو كبسم الله قوله ونحوه عطف على ما مر اي فخرج
ما مر وخرج نحو لا اسم الله لانه معطوف على نحو والا اقتضى
انه من جملة الذي مر وليس كذلك قوله بما جر الخ بيان
لنحو كاسم الله قوله جر فيه اي في ما قوله بغير الباء اي كالكاف
وغيرها قوله موجب حذفها بكسر الميم اي سبب حذفها اي الالف
قوله من البسملة اي الكائن من البسملة المبتدا بها غالب سور
القران قوله شبهها المناسب شبهه اي ذلك الغير وليله
انثه لاكتساب غير التانيث من المضاف اليه قوله فان قلت قد
علم من ذلك الذي قدر جواب الخ اي الذي هو كثرة الاستعمال في
بسم الله الرحمن الرحيم والمشابهة في بسم من قوله بسم الله مجراها
قوله دون الخ دون في الاصل ادنى مكان من الشي يقال هذا دون ذاك

اذا كان احظ منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه
فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطي حكم الى حكم من
البسملة اي الله وما بعده الكائن من البسملة من البسملة
اي الكائنين من البسملة وقوله فلم يحذف منها اي من
الثلاثة وقوله القياس صفة لهمزة وصل كما مر اي من
ان كل كلمة تكتب على صورتها اذ لم يعلم جوابه بما مر
علة للحذف والتقدير ويحتاج الى هذا السؤال لانه لم
يعلم جوابه من ذلك اي من كلام المص اي جواب الحذف
من باسم دون الله الخ اي لا دون باسم ربك فقد علم جوابه
فالمغايرة باعتبار الاضافة قلنا جوابه يحصل جوابه
كما هو مفاد الشراح انما حذفت في بسم دون الله مع ان
القياس عدم حذفها في الكل اتباع المصحف العثماني اي
فالعلة في الحذف وموجب الحذف في بسم الله دون
البقية اتباع المصحف العثماني وخلاصته ان موجب الحذف
في باسم الله دون باسم ربك كثرة الاستعمال وموجب
الحذف في بسم دون الله اتباع المصحف لان كثرة الاستعمال
متوفرة في الله وفي الرحمن الرحيم والحاصل ان الجواب
عن هذا السؤال لا يصح ان يكون بكثرة الاستعمال لوجودها
في بسم وفي الله وفي الرحمن وفي الرحيم بل لا يكون الجواب
الا اتباع الخط واما الجواب باعتبار اسم ربك فهو كثرة
الاستعمال على انه يصح ان يجاب بمعنى باتباع الخط ايضا
ولو اورد السؤال الخ على وجه اخر لكان احسن فنقول اجيب

علل

علل فيما تقدم بكثرة الاستعمال فلم يحذف في الله وفي الرحمن
والرحيم مع وجود تلك العلة فالجواب خطان لا يقاسان الخ
قوله ليس بموجب اي لعلة تقصر بغية فلا ينافي ان هناك
موجب وهو اتباع الخط قوله فلا يسال اي بعد هذا الجواب
عن الموجب للمخالفة للقياس قوله اي لا يلزم ان يوافق
القياس لانهما قد يوافقا وقد يخالفا وهنا قد تخالفا
قوله خط المصحف الخ اي لانه سنة تتبع وكم فيه من اشيا
خارجة عن الخط المصطلح عليه من الوصل والفصل والزيادة
والحذف والبدل على خلاف وضع الخط وقاعدته كوصل
ابن وهو قائم تنبيهان الاول خط المصحف وخط العروض
مبتدا وخطان لا يقاسان خبر قدم على المبتدا للتشويق
كقول الشاعر ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها شمس الضحى
وابو اسحاق والقمر الثاني قال ابن الحاجب الخط تصوير
اللفظ بحروف هجائية امدا للغظ المقصود بقوره فاذا
قيل اكتب لك زيدا تكتب مسمى زاي وياء ودال قوله
وخط العروضيين اي وذلك لان العروضيين يكتبون ما سمع
خاصة اذ الذي يعتد به في صنعة العروض انما هو ما تلفظ
به لانهم يريدون به الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا
كان او ساكنا فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفها في
الوقف والمدغم حرفين وغير ذلك مما ننبه عليه قوله قائلا
فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة انحا اصطلاح
العروض واصطلاح المصحف واصطلاح الكتابيين في غير
هذين تنبيه اعلم ان المراد من خط العروضيين الذي لا يلزم

ان يكون مقيسا رسمهم لاجزا البحور حال التقطيع والا
مما عداه جار على القياس دايما كما افاده البعوني قوله
لسقوط السوال الاول ايضا وهو لم حذفت من بسم الله
دون بسم ربك اي كما سقط هذا بخلاصته انه يجاب
عن السوال الاول بجوابين كثرة الاستعمال واتباع الخط
بخلاف السوال الثاني فانما اجابوا به اتباع المصحف لا غير على
انه يمكن ان يقال وانما حذفت في المصحف العثماني دون
اسم ربك لكثرة الاستعمال قوله فكان الخ دفع به ما يتوهم
من انه لم يوجد جواب عن السوال الثاني غير الجواب
المتقدم وقوله عن السوال الثاني وهو قوله فان قلت
فلم حذفت الخ وقوله بما متعلق بجواب والذي هو كثرة
الاستعمال وقوله بان متعلق باجاب وقوله ذلك
اي حذف الف اسم دون الله والرحمن الرحيم قوله لما
وهو كثرة الاستعمال قوله اتصال الباء وامتزاجها الخ
وهذا يجاب به عما اورد من جعل كثرة الاستعمال علة لحذف
الف اسم مع انها موجودة في لفظة الجلالة فان قلت
لم حذفت الالف في الخط من الرحمن ولم تحذف الياء من
الرحيم قلت اجيب بان حذف الالف من الرحمن في الخط
على سبيل التخفيف ولا يخل بالكلمة فلا يحصل فيها التباس
بخلاف حذف الياء من الرحيم هذا والاولى ان يقال في هذا
وما سبق ان مخالفة الاصل تحتاج الى نكتة لا الاتيان
على الاصل فاذا طرق القياس والاصل لنكتة لا تلزم
المخالفة في جميع ما وجدت تلك النكتة فيه اما ترى قولهم خلاف

القياس

القياس لا قياس عليه والحاصل ان كثرة الاستعمال امر يجوز
لبعض الاحكام لا موجب فللبليغ ان يعتبره تارة دون اخرى
والارادة في ذلك مرجح لا يحتاج لنكتة ومن هنا تظهر فائدة
وهو انه اذا خولف الاصل والقياس في موضع لنكتة
لا يجب ان يخالف كل ما وجدت فيه تلك النكتة انتهى
قوله وامتزاجها الامتزاج الخلط للشيئين بحيث لا يتميز
احدهما عن الاخر ولا يمكن انفصال احدهما عن الاخر وهنا
من الثاني كما اشار لذلك بقوله بحيث لا يمكن الخ وعطف
الامتزاج على ما قبله من عطف الخاص على العام لوجود
اتصال بين شيئين دون امتزاج واراد لا يمكن بالوقف
على الياء في الاملا والاستملا بدليل ما بعده وقوله فليس
اي ما قبل كل قوله متصلا به اي بكل وقوله كذلك اي
مثل اتصال الباء باسم والاولى ان يقول فليس كذلك اي
متصلا ومتمزجا بما قبلها من العطف قوله فصله اي ما قبل
كل وقوله عنه اي عن كل وقوله بالوقف عليه اي على
ما قبل كل اي بان يقول المملي وهو المعلم او المستملي وهو
المتعلم بسم ويقف ثم يقول الله ويقف ثم يقول الرحمن
ويقف ثم يقول الرحيم فالاملا للغير والاستملا من الغير
فهو طلب الاملا قوله هذا الخ اعلم ان هذا الواقعة في العبارات
اما خبر مبتدا محذوف اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر
اي هذا ما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا كما في قوله تعالى
وهذا ذكر ان الواو الواقعة بعده للحال سواء ذكر الخبر او
حذف او حذف المبتدا قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام

من الفصل الذي هو احسن من الوصل وهي علامة اكيدة على
الخروج من كلام الى كلام اخر قال وذلك من فصل الخطاب الذي
هو احسن موقعا من التخلص ذكره الشيخ على الاجهوري وسكت
عن جعل هذا في محل نصب بفعل محذوف اي احفظ هذا ونحوه
ولا مانع له تدبر قوله طولت الباء اي راسها قوله كالالف اي
تطويلا مشابها لتطويل الالف في مطلق الطول فلا ينافي ان
الباء لا تطول الا بقدر نصف الف فاذن يكون التخفيف بنصف
الف قوله بطولها اي بسبب قوله اي الالف المحذوفة اشارة
الى ان قول المص على حذف الالف من اضافة الصفة للموصوف
والداعي له ان المدلول ليس هو نفس حذف الالف الموصوفة
بالحذف قوله او لتفخيم الحرف معطوف على للدل قوله وما
يتعلق به اي لفظ الله لا ذاته الذي هو مسمى اسم فان الكلام
على ذلك يطلب من العقائد قوله في علميته اي في بيان كونه
علما وقوله ومسماه معطوف على علميته اي مسمى لفظ الله
قوله الذي هو اي لفظ الله قوله علمية اي على المسمى قال ابو
القاسم القشيري نقلا عن الخليل بن احمد بمعنى انه اسم له خاص
كما يكون لغيره اسما الاعلام والالقاب الا انه لم يطلق عليه اسم
العلم واللقب لعدم التوقيف انتهى بعد او قد قالوا انه اعرف
المعارف وحكي بن جني ان سيبويه روى بعد موته فقيل له
ما فعل الله بك فقال خيرا وذكر كرامة عظيمة فقيل له بم
فقال بقولي ان اسمه اعرف المعارف انتهى وحينئذ فتقييد
به قول النحاة اعرف المعارف الضمير قوله علم اي اسم علم بدليل قوله
لا اسم غير علم اي كرجل وقوله ولا صفة اي كقائم معطوف على اسم

اي فالمنفي

اي فالمنفي هو كونه اسما غير علم وكونه صفة ولا يخفى ان هذا
ينتج كونه اسما علما كما قلنا وحينئذ فيكون صادقا بالكنية
واللقب وذلك انه لما وصف الاسم بانه العلم لم يكن المراد به
ما قابل الكنية واللقب الذي هو من افراد العلم بل ما قابل
الصفة او ما قابل الفعل والحرف والقابل لذلك عنده وصفه
بالعلمية يتحقق في اللقب كما انه يتحقق في الكنية وان كان
لا يعقل في خصوص هذا الاسم كونه كنية فلا يفيد المدعي
وهو كونه علما اسما لا لقبا كما انه ليس بكنية وهو ظاهر
ويجاب بانه لم يذهب احد الى انه لقب قوله بالغلبة
الخ حاصله ان اله اسم لمطلق المعبود والاله قبل حذف
الهمزة وبعدها علم الذات المعينة بالغلبة الا انها
قبل حذف الهمزة غلبة تحقيقية وبعده غلبة تقديرية
والفرق بينهما ان الغلبة التحقيقية تكون فيما اطلق على
غير ما غلب حتى من غير ان يستعمل منه بالفعل قوله اهو
اسم في العبارة حذف والتقدير جواب اهو اسم قوله
مع انفي الاسم وقوله منه اي من العلم قوله لا غيره
اي غير الاسم وهو معطوف على ضمير انه قوله من اقسام
العلم العلم ثلاثة اقسام كنية واسم ولقب قوله للتصريح
بالعلمية المرادة له اي للغير الذي عبر باسم اي انما عبر
بعلم لاجل ان يصرح بالعلمية المرادة لذلك الغير دفعا لما
يتوهم من تغيير ذلك الغير باسم اي المراد باسم ما قابل
الصفة فيصدق بالاسم النكرة قوله لاحتمال ذاك علة لقوله
للتصريح قوله ذاك اي قول غيره اسم قوله لان مراده به

ما قابل الصفة وهو متحقق في النكرة **قوله** وانما المراد انه
اسم علم تقدم ما فيه حاصله ان الاسم له اطلاقات ثلاثة
فيطلق الاسم على ما قابل الفعل والحرف ويطلق على ما قابل
الصفة ويطلق على ما قابل الكنية واللقب ومن غير باسم
مراده هذا الثالث **قوله** وصفه اي لفظ الله لا يخفى ان
هذا ينافي قوله او لا علم بالغلبة التقديرية فاذا علمت
ذلك فمقولهما قولان لقول الشارح بينهما حاصله انه اختلف
فقيل انه علم شخصي وضع للذات اما ابتداء اي فهو كلمة
مستقلة ليست متفرعة عن شيء او بعد التصرف منه اي في اصله
وصيرورته على هذا اللفظ وقيل هو علم بالغلبة اي لم يوضع
للذات وضعا شخصيا بل غلب عليها بعد التصرف في اصله
والمصنف ذهب الى ان لفظ الجلالة ليس كلمة مستقلة بل متفرعة
عن اصل تبعا لصاحب الكشاف **قوله** على الراجح متعلق بقوله
وصفه سماه حاصله ان الذات العلية وصفت بما لا يزال
عليها لفظ الله فيكون ذلك اللفظ حادثا وقول صاحب
الجوهرة وعندنا اسماؤه الخ اجيب عنه بان الاسماء قديمة
باعتبار التسمية والالفاظ حادثة والمراد بها المسمى فيكون
من اطلاق المصدر وارادة اسم المفعول **قوله** او غيره معطوف
على سماه **قوله** بعد تعقله متعلق بقوله وصفه اشارة الى
ان الوضع للشيء بمنزلة الحكم على الشيء وكما ان الحكم على الشيء يتوقف
على تصوره كذلك الوضع يتوقف على تصور الموضوع **قوله**
بصفاته اي بسبب ملاحظة صفاته اي جنس صفاته اذ
التعقل ولو بصفة يكفي اي صفة كانت **قوله** الكافي اي الذي

هو

هو التعقل المذكور وقوله في ذلك اي الوضع في تحصيله
ولا يشترط التعقل بكنه الحقيقة فلا يرد انه كيف يعقل
الوضع من غير المولى مع ان ذاته يستحيل تعقلها **قوله**
المراد به الهوية الخارجية اي الذات المخصوصة المعينة
في الخارج والهوية نسبة لهو لانه يكنى به عنها وفي
بعض التعاليق يعني ان الذات الموجودة في الخارج كذات
زيد تسمى بالهوية الخارجية يحترز به عن الوجود
الذهني **قوله** لا الحقيقة اي وليس المراد بالذات الحقيقة
التي هي الامر الكلي والا لزم ان يكون لفظ الجلالة كليا
وليس كذلك اذ لو كان كليا لما افادت لا اله الا الله التوحيد
لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة مع انهم اجمعوا على
ان لا اله الا الله تفيد التوحيد اي بحسب ذاتها لا بحسب
القرائن او الشرع اذ تفرقتهم بين لا اله الا الله وبين لا اله الا
الرحمن حيث حملوا الاولى تفيد التوحيد دون الثانية
دليل على ذلك وقوله ولا مقابل الصفة اذ لو اريد به مقابل
الصفة لكان كليا لان الذات بمعنى مقابل الصفة كليا
وليس كذلك وايضا لو اريد بها مقابل الصفة لاقتضى
مغايرة الصفة للذات وصفة المولى لا يقال منها غير بكا
لا يقال عني ونقل الصبان عن حسن جلبي ما نصه لا الحقيقة
من حيث هي ولا مقابل الصفة لانه لو اريد هنا الحقيقة
المذكورة لا يعد علم الشخص واسم الجنس ولانه لو اريد به ما
قابل الصفة لكان مبهما وصدقا بالفرد المنتشر وهو يرجع
لما قلناه في الجملة **قوله** الواجب الوجود اي الذي وجوده

واجب اي لا يقبل الانتفا وبعبارة اخرى قوله على الذات
الواجب الوجود هو خلاف ما عليه الشيخ الاشعري
واختاره ابن السبكي من ان وجود الشي عينه قلت
اجاب بن السبكي في منع الموانع عن هذا بانه المراد بذاته
ذاته الحاضرة في الذهن يكفي تصورها في الحكم بكونها
خارجية انتهى قوله لذاته اعلم ان وجوب الوجود اذا
اطلق لا ينصرف الا للذات فقول الشارح لذاته تصريح بما هو
معلوم اي وجب وجوده لاجل ذاته اي ان ذاته
مستلزمة لهذا الوجود الواجب اي الذي لا يقبل
الانتفا وقال ابن قاسم لم يقل اسم للواجب الوجود
كما ذهب اليه البعض لئلا يلزم تفسير العلم بالمعنى الكلي
مع انه مختص في الجزئي قوله لجميع المحامد لا يخفى ان جميع يستعمل
بمعنى الكلي الجميعي اي كل فرد وبمعنى الكل المجموعي اي
الهيئة الاجتماعية وهو الغالب فيها فاذن لا اشكال
على ارادة المعنى الاول وكذا اذا اريد الثاني وذلك انه
على تقدير لو استحق غيره فرد منها لما كان المولى مستحقا
للهيئة الاجتماعية لاختلال ذلك بخروج فرد منها لغيره
قوله لا غيره معطوف على الضمير في المستحق اي المستحق
هو لا غيره وقوله فلا يستحق شيا منها صريح بما اقتضاه
العطف اذ انه في قوة التعليل لما تضمنه قوله لا غيره اي
انما قلت لا غيره اي لا يستحق غيره لانه في الواقع لا يستحق
شيا منها قوله واتصافه الخ جواب عما يقال قولك لا غيره
لا معنى له لوجود صفات الكمال الاختيارية في غيره سبحانه

وتعالى

وتعالى وهي متعينة لان يحمد فاذن استحق غيره الحمد
فلا وجه لذلك الحصر ولا طريق له وحاصل الجواب ان وجود
صفة الكمال في غيره انما هي منه سبحانه فكان هو المستحق
بالحقيقة اي بقوله المستحق لجميع المحامد اي بحسب الحقيقة
وهذا لا ينافي استحقاق غيره بعضها بحسب الظاهر اي
من حيث انه فاعل لها ظاهرا وانما قلنا من حيث انه فاعل
الخ لان المحمود عليه لا بد ان يكون فعلا اختياريا قوله
الجميلة بولم الاختيارية مع انه لا بد منه اتكالا على ما سياتي
او على ما هو معلوم قوله عليها اي لاجلها قوله به اي بالله
اي منه قوله فهو اي المولى المستحق اي فالحصر بحسب
الحقيقة اي نفس الامر اي لا بحسب الظاهر فظهر ان الباء
بمعنى في قوله من بدا اي زيادة تحقيق قوله بكسر الميم اي
الثانية وفي القاموس بكسر الميم وفتحها وقوله بمعنى الحمد
كان الاتيان بمعنى الحمد لتوهم ان لا يراد من المحمدة نفس الحمد
بل امر اخر لم يتبين او توهم مكان الحمد وان لم يصح لان اسم
المكان من حمد يحمد بفتح الميم بدون التاء فخلاصة انه
ليس للمحمدة الا معنى وهو الحمد وانما اتي بمعنى لما قلنا قوله
بالذكر الباء داخلة على المقصور متعلق بحصر وقوله مع
صفاته صفة لقوله وجوب الوجود وقوله والاستحقاق
اي وانما حصر وجوب الوجود والاستحقاق لجميع المحامد
الكائنين من صفاته تعالى بالذكر في تعيين الذات لانطوا الخ
اي في مقام تعيين الذات قوله في تعيين الذات الخ اشارة

الى ان قوله الواجب الوجود تعيين للموضوع له الذي هو
الذات والى انها استحقت جميع صفات الكمال لا من تتمة
التعريف خلافا للجعبي في حاشية المطول الواصلة الى الوصل
والفصل والحاصل ان الغرض من هذين القيدين تعيين
الذات المسمى لا بيان اعتبارها في المسمى والا كان المسمى
مجموع الذات والصفة وانه ليس كذلك بل المسمى الذات
وحدها وخلاصته ان لفظة الجلالة موضوعة للذات
المعينة في الخارج التي هي ذات المولى تبارك وتعالى
وما ذكر بعد انما هو تعيين لتلك الذات وتمييز لها عما عداها
فلا يرد ان يقال ان الذات الواجبة الوجود المستحقة الخ
مفهوم كلي اخص من زيد فلا يكون لفظ الله علما لان مفهوم
العلم جزئي قوله المنصرف اليه اي الى وجوب الوجود الذاتي
فقوله الذاتي صفة للوجوب قوله مطلق الوجوب اي المنصرف
اليه الوجوب الذي لم يتقيد بقيد وليس المراد التصريح به
بالاطلاق قوله والاستحقاق معطوف على وجوب الوجود
قوله لا نطوا كل منهما الخ اما الاشارة في الوصف الثاني فلان
علة الحمد صفة الكمال والمعلول يدل على علته فاذا كانت
جميع المحامد له لزم من ذلك ان جميع صفات الكمال له وقوله مع
دلالة الثاني على اختصاصه وذلك لانه لو قامت بغيره
صفة جميلة لاستحق الحمد بها فلا يكون المولى مستحقا
لجميع المحامد لخروج هذه الفرد له كيف وقلنا المستحق لجميع
المحامد واما الاول فلان كل كمال يتفرع على وجوب الوجود
بالذات الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب اي فيلزم
من كونه واجب الوجود ان يكون قادرا عالما حيا ونحو

ذلك

ذلك والاولى ان يقال ان تخصيص الاول لكونه اجمل
الصفات واشملها اختصاصا يجنابه تعالى وتخصيص
الثاني لبيان سبب الحصر الجنسي المستفاد من الحمد لله
قاله مش قوله بجميع الخ الباء داخلة على المقصود اي ان
الصفات الجميلة مقصورة عليه لا تتعداه الى غيره
قوله كما عرفت اي من قوله واتصافه بشيء الخ قوله
في اصله اي الله وقوله وفيه خبر مقدم وقوله خلاف
مبتدأ مؤخر والمعنى الخلاف المبني على الخلاف في
المشتق منه كائن فيه اي الاصل وقوله بناء حال من
الضمير في الخبر والتقدير كائن فيه حال كون ذلك
الخلاف مبنيا على الراجح الاتي قوله من انه اي الله
عربي مشتق قال في المصباح ولما الله فقيل غير مشتق
من شيء بل هو علم لزمته الالف واللام وقال سيبويه
مشتق الخ قال الشهاب عميره واعلم ان العلماء كما تاهوا
في ذات الله وصفاته لاحتجابها بانوار العظمة واستتارها
بحجب الجبروت كذلك تحيروا في لفظ الله الدال على تلك الذات
المقدسة كانه سبحانه من اشعة تلك الانوار
تحارت العقول في دركه كما حارت في دركه سماه فاختلفوا
كما قال السعيد رحمه الله تعالى سريانيه هو او عربي اسم
او صفة علم او غير علم مشتق اولا وما اشتقاقه
وما اصله انتهى قوله فيما اشتق اي من لفظ اشتق
لفظ الله منه فالصفة جرت على غير من هي له فالاولى
ابراز الضمير فيقول اشتق هو منه قوله قولي اشتقاقه

الاضافة للبيان وكذا يقال فيما يأتي قوله من لاه يليه ان قلنا
بان المشتق منه الفعل فهو على ظاهره والا فهو بتقدير مضاف
اي من مصدر لاه او المراد انه ماخوذ من هذه المادة قوله
من لاه يليه والمصدر لها ولاها فاحد المصدرين اصل
واشار له البيضاوي بقوله وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه
لها ولاها انتهى فاتحد المشتق منه والاصل ان قلنا ان
الاشتقاق من المصدر قوله اذا علا اي ارتفع على كل شيء وعما
لا يليق به من الاحوال والافعال والصفات قوله او من لاه
يليه اي لوها قوله اذا احتجب الخ فقد احتجب عن النظر اليه
ولا يقال محجوب لان المحجوب هو الخلق حقيقة لانهم محجوبون عن
رؤيته او قربه فان اسند اليه تعالى كما ورد في الاحاديث
فهو تمثيل لارتفاع شانه او مجاز عن منعه لهم فهو مانع
وممنوع وانما الممنوع منه ما سواه له وحاصله ان له معنيين
احدهما الارتفاع وثانيهما الاحتجاب وان لاه قد يجي لازما
بمعنى ارتفع واويا بمعنى احتجب قوله وقيل ولاه اي وقيل
اصله ولاه بكسر الواو قوله من وله بالكسر اذا فزع يقال
فزع منه خاف وفزعت اليه لجات كذا في المصباح وكل منهما
يصح هنا كما هو ظاهر اي قاله بمعنى ما لوه اي فزع منه
على الاول وفزع اليه على الثاني قوله او من وله بكسر
اللام قوله اذا طرب من باب تعب تقول طرب طربا فهو
طرب وطروب مبالغة وهي خفة تصيبه لشدة حزن او سرور
والعامة تخصه بالسرور قاله في المصباح ومحصله الاخذ من ذلك
ان القلوب تضطرب عند ذكره قوله فابدلت الواوه همزة اي

لاستثقال

لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضمة على وجوه فقيل اله
كاعاء واشاح ويرده الجمع على الهة دون اولهة لان الجمع
يرد الاشياء الى اصولها واجيب بانه انما جمع على الهة
لتوهم كون الهمزة اصلا لعدم استعمال لاه وشيوع الهة
لا تدفعه بل تحققه لانه خلاف الظاهر قوله كاعاء اصله
وعاء مال الجوهري الاوعية الظروف واحدها وعاء قوله
اله اي اصله الاه قوله تعلا اي ارتفع على الاول والثاني
من جهة النقل اما ترجيحه على الثاني فلما علمت من رد الثاني
بعدم جمعه على اولهة واما ترجيحه على الاول فلما قيل انه
مقلوب من وله لان باب لوه ليس في كلام العرب قوله
ومعنى لم افهم وجهه مع صحة جميع المعاني المذكورة على جميع
الاول ولعل وجه ذلك كون اصله المذكور من عبد الذي
هو الراجح والمقصود هو العبادة لقوله تعالى وما خلقت
الجن والانس الا ليعبدون واعبدوا الله ولا تشركوا به
شيئا الخ قوله اقول اشتقاقه الاضافة للبيان فان قلت
الراجح اشتقاق الفعل والصفات من المصدر فكيف يقال
انه مشتق من الافعال قلت اجيب بان المراد من مادة تلك
الافعال اي من مصادرها دون نفسها غاية الامر انهم اثروا
صيغة الماضي على المصدر لحكمة هي التنبيه على الحروف
المعتبرة في الاشتقاق اذ بعض المصادر كالخروج والقبول
مشتمل على حروف لا يعتبر فيه توضيحه ان الاشتقاق الصغير
لا بد فيه من تناسب الحروف والترتيب في المشتق والذي يجب
تناسبه هو الذي يبقى في الماضي فذكر الماضي للتنبيه على ذلك

فكانهم لم يعتبروا حروف العلة فقط فان قلت هل يقصد
بلفظة الله حال الاطلاق عليه سبحانه وتعالى الدلالة على
معنى العبودية او الحيرة او نحو ذلك مما سلف قلت
قال السيد في حواشي الكشاف قلت هو علم لا يقصد
به الا الذات اصالة فذلك المعنى مرجح للتسمية فان
قصد كان تبعا انتهى افاده ش في غير هذا الكتاب
قوله اذا عبد بالبنا للفاعل فالاله بمعنى مألوه اي معبود
وقد يتوهم بناؤه للمفعول نظرا الى ان اله بمعنى اسم
المفعول ويرده انه ذكر تفسير القوله اله وهو مبني للفاعل
ولان المراد من مادة اله والمبني للفاعل هو الاصل فينبغي
اضافة المادة اليه قاله ابن قاسم على الشهاب عميره تنبيه
قال ش في رسالته واعلم انه قال بعضهم ليس بيان الاصالة
مغنيا عن بيان الاشتقاق لان الاول ينظر فيه الى حال اللفظ
اصالة والى معناه تبعا سواء كان في الاصل والفرع متحدا ام لا
والثاني ينظر فيه الى اعتبارهما اصالة قوله وهو الخالق اي والاصل
افادة الرد على المشركين في عبادتهم غير الله تعالى كالاصنام قوله
اصله اذا اقام بكسر اللام اي لان الله تعالى قائم على كل نفس اي
حافظ له عن التغير والزوال لانه قيوم السموات والارض
ومن فيهما وما فيهما سبحانه وما قلته من انه بكسر اللام وانه
اقام بهمزة لا اقام بدونه وجدته في خط غير واحد من العلماء
العارفين لمن تقدم رحمهم الله ومنهم من مشيوخنا ويعلمك ما
قررنا تعلم ان اقام بمعنى قام اللازم قوله اصله اذ الحير بكسر
اللام قاله بمعنى مألوه اي متحير فيه لان العقول تتحير في معرفة

ذاته

ذاته وما يجوز عليه من افعاله وصفاته فليس الا التحير
بعد الاقرار بالوجود فالعجز عن درك الادراك ادراك قوله
اصله اذا احتاج بكسر اللام ايضا وكذا ما بعده قاله بمعنى مألوه
اي مألوه اليه اي مسكون اليه محتاج اليه اي لان جميع المخلوقين
والمخلوقات محتاجون اليه تعالى قوله اصله اذا سكن قاله
بمعنى مألوه اليه اي مسكون اليه اي لان القلوب تطمئن بذكره
وتسكن الارواح الى معرفته يعني اذا انتهت في المعرفة اليه
لا تطلب غيره وتعرف انه ليس وراءه مرمى الا الدليل يمنع
من ذلك بل الكمال في ذاته يقتضي ذلك ضرورة ولا ينافي هذا
الا بعد الوصول ذكره ابن القاسم عن شيخه قوله اصله اذا اولع
بفتح الواو وكسر اللام عبادة البيضاوي او من اله الفصيل اذا
اولع به امه قاله بمعنى مألوه به اذ العباد يولعون بالتضرع
اليه في الشدائد انتهى ولا مخالفة لان اولع بالكسر بالبنا
للمفعول واولع بفتح اللام وكسرها بمعنى اي مفعول ان كان
مبنيا للمفعول فهو بمعنى المبني للفاعل بمعنى المبني للفاعل
بمعنى علق قوله اصله اذ افزع من امن نزل به فهو كفزع وزنا
ومعنى وانما اشتق منه لان العائذ اي اللائذ المستجير يفزع
اليه حقيقة حقا كان او باطلا فيكون اله بمعنى مألوه اليه
اي مفزوع اليه لان الخلائق تفزع اليه اذا اعلمت ما ذكر
فهو لغتان وله واله قوله فهو اي الاصل وقوله على هذا
اي الثالث وقوله والثاني معطوف على هذا والثاني هو المشار
له بقوله وقيل ولاه قوله فعال بكسر الفا قوله بمعنى مفعول بمعنى
مفزوع اليه وبمعنى معبود وغير ذلك مما ظهر وعلى الوجهين يفيد

معنى في المخلوق فعلى الثاني ظاهر واما على الثالث فلانه
وان فسر بمعنى عبد فهو بمعنى معبود بخلافه على الاول فهو
فعل بمعنى فاعل قوله ثم ادخل هذا الذي وعد به بقوله ثم
عمل فيه كما ياتي قوله فصار على هذين القولين اي واما
على القول الاول فمصدر الاله فهو اي الاله قوله الراجح صفة
للثالث قوله اصله الثاني اي على القول الثالث الراجح الاله
اصل الهه الثاني واصله الاول اله واما على الثاني فالاله
اصل الهه الثالث واصله الاول ولاه والثاني اله فيكون
الاله الثالث قوله وهو اي كون الاله اصل الهه الثاني
المراد بقوله واصله الاله اي الاصل الثاني واما الاصل الاول
اله وقد يقال ان اله لافادة الحصر لا من جملة الاصل فلا
يكون اصله الثاني بل اصله الاول قوله المراد ضرورة
ان كان كلام المص الخ واما اذا لم يبن عليه بل بني على الثاني
فيكون قوله واصله الاله اي الثالث كما تبين واما على
الاول فاصله الثاني ال لاه قوله واصله الاله اي ما حق
الكلمة ان تكون مبنية عليه قوله ثم حذفت همزته اي
الثانية وثم لمجرد الترتيب قوله من اصله اي الثانية من
اصله الاول الذي هو اله قوله اما على غير قياس اي اما
على غير قياس اي من غير نقل حركتها الى ما قبلها وانما كان
غير قياس لان القياس ان يكون المحذوف ساكنا واما هنا
فهو متحرك فيتعاصا بحركته عن الحذف وحاصله ان الحذف
الغير القياسي ما كان اعتباطا اي بلا قصد التخفيف في ذلك
لانه اجتمع فيه همزتان بينهما ساكن وهو غير حصين فهو كالعدم

فكانهما

فكانهما في محل واحد والكلمتان اذا اجتمعتا بطلب التخفيف بالحذف
كما هنا او الابدال وحقق الحذف بالثانية لانها حشو قوله
بدليل لزوم الادغام اي بدليل هو لزوم الخ وحينئذ فالتزام
الادغام قياسي حيث توجد شرطه وهو سكون الاول
وحركة الثاني مع تجانسهما وخلاصته انه اذا كان حذف
الهمزة على غير القياس فيكون التزام الادغام قياسا اذ حينئذ
حذف الهمزة مع حركتها فيلزم اجتماع مثلين ساكن ومتحرك فيجب
الادغام وان حذفت بنقل حركتها الى ما قبلها فيكون حذف
الهمزة قياسا لانها حينئذ ساكنة ويكون وجوب الادغام
غير قياسي قوله لما لزم نفي اللزوم يصدق بالجواز فيكون
الادغام والتعويض جائزا مع انه غير جائز لما يلزم عليه
من الادغام مع وجود الفاصل المقدر وهو الهمزة المحذوفة
قياسا لانها كالثابتة ومن الجمع بين العوض والمعوض قوله
لذلك اي للقياس بمنزلة الثابت واذا كان بمنزلة الثابت فلا
يجري الادغام لوجود الفاصل المقدر وهو الهمزة ولا يصح
التعويض لانه يلزم عليه الجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا
في حذف يراعى فيه المحذوف واما في حذف لا يراعى فيه
ذلك فهو من قبيل ما ترك حتى صار شيئا منسيا فلا يكون في
حكم الثابت فيجوز ان يقال الحذف قياسي ولم يراع المحذوف
بل ترك ورفض لاجل ما ذكرنا قوله بان حذفت اي بسبب
ان حذفت قوله على اللام اي اللام قبلها وان كان من كلمة اخرى
فصار ال الهه بكسر اللام الاولى وفتح الثانية ثم سكنت الاولى
وادغمت في الثانية تسهيلا قوله فلزوم الجواب عما يقال اذا

كان الحذف قياسا فكيف اللزوم ان المحذوف قياسا بمنزلة
الثابت اجاب بان هذا من خواص اسمه تعالى قوله ما ذكر
اي الادغام والتعويض قوله المستدل به الاول اي الذي
يقول الحذف على غير قياس قوله من خواص لخبر لزوم قوله
الذي صفة للخواص باعتبار انها شي وقوله بما ذا اي الاسم
وقوله به اي بذلك الشي الذي هو الخواص ولو قال التي يمتاز
الاسم بها لكان اولى قوله امتياز مسماه اي امتيازا كامتياز
مسماه قوله مما لا يوجد اي امتاز بصفات لا توجد الا فيه اي
فو مسماه هذا الكلام بنا على عدم الاعتداد بالعارض كما ورنا
واما لو اعتد بالعارض فيجب الادغام وخلاصته ان الحذف
اذا كان اعتباطا وجب الادغام وان كان بعد نقل حركة
الهمزة للساكن قبله فان اعتد بالعارض وهو النقل وجب
الادغام ايضا وان لم يعتد بالعارض جاز الادغام وعدمه
مع ان ظاهر كلامهم هنا وجوب الادغام مطلقا فحينئذ
فقول الشارح فلزوم الخ انما يحتاج له اذا قلنا ان الحذف بعد
النقل ولم يعتد بالعارض قوله قبل حذفها اي الهمزة قوله
على ما هي فيه متعلق بقوله ادخل اي ادخل على كلمة الهمزة
في تلك الكلمة قوله الذي هو الاصل الاول بدل من ما قوله
بان قصد الخ وذلك اي التعويض المفهوم من قوله عوض
وهذا جواب عن سؤال وهو ان يقال كيف عوض مع انه موجود
قبل الحذف فاجيب بانه قصد بذلك العوض فلا ينافي انه
موجود قبل حذفها فعند قصد التعويض صارت الكلمة
من الكلمة كالزاي من زيد وصار المركب بالعلمية دون الكلمة
قبل

قبل قصد التعويض فان التعريف بها فلا عوضية قبل حذف
ولا جمع بعده بين العوض والمعوض على انه ظاهر كلام الرضي
ان ال ليست عوضا بل شبيه العوض واجيب ايضا بان
معنى قوله وعوض الخ اي لازمته واما قبل الحذف به
فوجوده غير لازم قوله ولكونه اي حرف التعريف اي الذي
هو الالف واللام وهو علة لقوله بعد وجب فهي علة مقدمة
على المعلول قوله وجب قطع الهمزة اي معاملة لها معاملة
اصلها وهو ما جعلت عوضا عنه وهو الهمزة في اله قوله
انها اي الهمزة قوله منه اي من حرف التعريف وهو مذهب
الخليل قوله وهو ظاهر لانها جزء العوض من الحرف الاصل وقوله
او ليست منه وهو مذهب سيبويه قوله هو بانها اي الهمزة
وقوله منه اي من حرف التعريف قوله فلها مدخل الخ لكونها
صارت كالجزء لكونها بمنزلة الحركة ومدخل مصدر ميمي بمعنى
دخول قوله لكن القطع دفع بذلك توهم ان القطع في
جميع الجزئيات حتى النداء وغيره اي القطع المذكور الموصوف
بالوجوب هذا معناه لكن رده ش في شرح عميرة بقوله
وانما اختص القطع بالنداء اي جواز القطع اي لا وجوبه كما لا
يخفى على ذي مسكة قال الشيخ الرضي والاكثر في نابعه
قطع الهمزة وذلك لا بد ان من اول الامر ان الالف واللام
خرجا عما عليه في الاصل صار كجزء الكلمة حتى لا يستكره
اجتماع يا مع اللام فلو كانا باقيين على اصلهما لسقطت الهمزة
في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي
بالقطع بالوصل على الاصل قوله وذلك اي كون القطع مختص

بالنداء وقوله لانها اي الهمزة منه اي النداء قوله ولا يلاحظ
منها شائبة تعريف اي تعريف مختلط بعوضية قوله حذرا
من اجتماع معرفتين بكسر الراء اي النداء وحرف التعريف وقضية
ان التعريف حال النداء بالنداء دون العلمية فيحمل انه بنا
على عدم علميته او انه باعتبار حاله قبل العلمية واجيب
بان الممنوع اجتماع المعرفتين اي اداتي تعريف لا تعريفين
ولذا قال السيد للاحتراز عن اجتماع اداتين للتعريف انتهى
فلا يرد العلم ولا يرد عن علميته وخلاصته ان ابن السراج
وتبعه بن مالك قالا بجواز ندا المعرف بالعلمية باقيا على
علميته والممتنع انما هو اجتماع اداتي تعريف لا تعريفان وعند
المبرد والفارسي انه لا يجوز ندا المعرف بالعلمية باقيا على
علميته بل يقصد تنكيره الا انه لا يمكن هنا دعوى زوال العلمية
فيجوز ان يكون هذا مستثنى لامتياز هذا العلم عن بقية
الاعلام بمعنى انه يوهم انه بدون الندا التعريف بال لا بالعلمية
ويجاب بان المراد انها فيه تطرد لا انه العوضية فتدبر
قوله على اصله اي من انها همزة وصل تسقط في الدرج قوله
في ذلك اي الندا قوله منه اي الندا قوله مضمحل اي ذاهب
وقوله معنى التعريف اي معنى هو التعريف قوله وذلك اي
عدم تجويز علم القطع قوله على الاصل وهو سقوطها في الدرج
قوله معجب للقطع قوله فيما نحن فيه وهو الندا اي فثبت
ان علة القطع في الندا ما قلناه لا ما اشتهر قوله كالتعويض
قال القاضي ولذلك قيل يا الله بالقطع اي وتكون الالف واللام
عوضا عن الهمزة المحذوفة قيل فحو الندا يا الله بقطع الالف كما

يقال

يقال اله ثم اقول فيه منع بل الجزا قوي من التعويض فكان ينبغي
القطع لاجله قوله في قطع اي في وجه قطع قوله انه اي القطع
وقوله تفخيما للاسم نقله بعضهم عن سيبويه ووجه ذلك ان
المعظم الجليل القدر يعد نداؤه باسمه من سوء الادب
فلذا جعل الندا كالمنقطع عما بعده والاسم الكريم كانه غير
منادى لا يقال انه قد ورد ندا الله تعالى في الحديث الشريف
كثيرا وفي الماثور يا رحمن الدنيا والاخرة لان الندا بالوصف
المادح ليس كالندا بالعلم المجرد والمقصود من الندا كالخطاب
التوجه الى الله بكلمه وقالبه ليقبل عليه باحسانه ولطفه
فالمراد بالتفخيم اما تعظيم مسماه فالتاني في دعائه او اسمه
باثبات حرف المد وتفخيم لامه وابقاء حرفه ولو وصل لفات
بعض هذا والثاني هو المراد والامر يختلف باختلاف المقام
والعبارة ناطقة بخلاف ما قاله القائل ثم قطع الهمزة
في الندا اكثري كما ذكره الرضي وجعل علة القطع العوضية
لا اللزوم لانه غير كاف بدليل قوله عنكبا التي جرت
قلبي بالوصل وبعضهم جعل العلة العوضية واللزوم فتدبر
انتهى قوله ثم جعل الخ اعلم انه اختلف فقيل انه علم شخصي
وضع للذات اما ابتدا اي فهو كلمة مستقلة ليست متفرعة
عن شيء او بعد النقل عن فعله اي في اصله وصيرورته علما
هذا اللفظ لانه على ان الواضع لذلك غيره تعالى يكفي في
وضعه تصور الموضوع له بوجه ما لا تصوره بالكنه لان
الغرض من وضع العلم التخفي احضار الموضوع له بسوغ الحكم
عليه لا تمييز الاشخاص كما ادعاه بعضهم وقيل هو علم بالغلبة

اي لم يوضع للذات وضعا شخصيا بل غلب عليها بعد التعرف
في اصله اذ اتعرف ذلك بقول المص ثم جعل علما بوزن
بالاول وانه ليس علما بالغلبة منافي قوله بالغلبة التقديرية
ويمكن ان يجاب بتاويل قوله ثم جعل علما بصار علما او ان
الباء بمعنى مع اي ثم جعل علما مصاحبا لغلبة التقديرية اذ
لا تنافي بين كونه وضع علما وكونه فيه غلبة تقديرية
اي بان تقدير كانه استعمل في افراد وغلب على فرد لكن الفرد
متنبه قوله وكذا الادغام انما اتى بذلك على هذا الاسلوب
لان المص لم يتكلم على الادغام وترك التفخيم لانه ليس
لان ما لها في جهة استعمالها قوله بعد ان جعل اي الاله
وقوله قبل ذلك اي قبل ما ذكر من الحذف والتعويض
والادغام وقوله عليها اي الذات المخصوصة قوله قبل
دخوله اي دخول حرف التعريف قوله وسياتي اي عند
قوله وهذا كله مبني على ان الرحمن صفة الخ وحاصله
ان الغلبة التقديرية هي التي تكون بالنظر الى القياس
بان يقتضي القياس استعمال اللفظ في غير الله لكن
لاقتضائه ذلك قد كانه استعمل فيه وغلب على الله
والغلبة التحقيقية هي التي تكون بالنظر الى الاستعمال
قوله وغيره ليس المراد كل المغايرين فقد خالف في ذلك السعد
موافقه في المنكر في كونه يطلق على المعبود بحق او باطل وكذا
في الله في كونه علما بالغلبة التقديرية وكذا وافقه في
كون الاله غلبته تحقيقية الا ان السعد يقول ان الغلبة
التحقيقية في المعبود بحق الكلي اي ان الاله استعمل في المعبود

بحق

بحق والمعبود بباطل وغلب على المعبود بحق الكلي الذي
تحته افراد التي من جملتها الذات العلية اي فهو اسم جنس
كالرجل وغلب على ذلك المعبود بحق غلبة تحقيقية
والسعد يقول انه غلب غلبة تحقيقية في الذات
العلية على انه علم عليها لا مطلق المعبود بحق وغيرهما
يقول بان الغلبة تقديرية في الاله كما نعه وحاصله
ان لفظة اله يوافق فيها ذلك الغير السعد والسعد
ولفظ الله يوافقهما ويخالفهما في الاله فيقول انه اسم
للمعبود بحق الذي لم يوجد منه الا فرد واحد ولم يستعمل
الا في ذلك الفرد الواحد فهي غلبة تقديرية اي بتقدير
انه استعمل بالفعل في غير الذات العلية ثم غلب على
الذات العلية الا انها غلبة لم تصل الى حد التشخص
لانه على تقدير وجود فرد من افراد الاله بحق واستعمل فيه
لما منع منه بمثابة علم الجنس ثم ان اريد تاكيد الاختصاص
بالذات العلية فغير بحذف همزه وتعويض ال والادغام
فصار الله واستعمل منها على جهة الغلبة التقديرية
الواصلة الى حد التشخص فهو بمثابة علم الشخص فاذا اريد
استعماله في فرد معبود بحق على تقدير وجوده لا يصح
تنبيه ما يستفاد مما ذكر من كون الاله وقع في الاصل
على كل معبود بحق او باطل اي عند كفار قريش وكل يجوز
مثل ذلك فمن دين الاسلام المشهور لا يجوز ومن جوزه احتج
بما ورد في بعض الاذكار ملاه الاله وفيه بعد ذكره بعض من حسني
البيضاوي قوله بالذات العلية الباء داخلة على المقصور

عليه قوله وان اطلاق بالفتح معطوف على ان الهائم اقول
المتبادر من ذكر انه من اول الامر اسم للمعبود بحق الذي هو
الذات العلية واطلاقه على الالهة الباطلة من التعنت وذكر
ح انه على كلام البلقيني يكون من الغلبة التحقيقية واقول
الظاهر انه لا غلبة هنا اصلا على كلام البلقيني قوله في
اصله المذكور ظاهر العبارة ان اصله المذكور هو الاله وليس
كذلك بل هو اله الذي هو الاصل الاول قوله هل هو الخ اي
وهما جواب هل هو الخ قوله فقيل صفة اي اله ثم بعد ان
غير بادخال ال عليه وحذف الهمزة والادغام والتفخيم وصار
الله صار لا يستعمل الا في الذات العلية فيكون الله صفة
غلبت على الذات علية تقديرية قوله فهو اعني الله
ليس بعلم اي ان من قال انه صفة في الاصل ذكر انه بعد
الغلبة لا يكون علما واستدل بان ذاته المقدسة من حيث
هي من غير اعتبار امر اخر معها غير معقولة للبشر فلا يمكن
ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد الذات لما افاد ظاهر
قوله وهو الله في السموات معنى صحيحا واجيب عن تمسك
الاول بانه لا يجوز ان تعرف الذات توجه فيوضع لها اسم
فان علم الواضع عند الوضع بكنه الحقيقة ليس شرطا في الوضع
سلمنا لم لا يجوز ان يكون الواضع هو الباري سبحانه وعن الثاني
بجعل الجار متعلقا بيعلم والجملة خبرا ثانيا او هي الخبر والله
بدل قوله وعليه البيضاوي اي فقد قال والحق انه وصف في
اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم
وهو استدراك عما يقال اذا كان صفة فهلا وصف به فان اله

على

على جعله صفة بمعنى مالوه اي معبود قوله لما غلب اي غلبة
تقديرية قوله كالعلم اي العلم بالغلبة وليس بعلم وحاصله ان
البيضاوي يقول ان الغلبة في الصفة لا توجب العلمية
البتة وانما تكون كالعلم في اجراء الاوصاف عليه وامتناع
الوصف به فهو كالرحمن فان الغلبة لا توجب العلمية قوله
مثل النجم الخ اي مثل لفظ النجم اي فانه في الاصل يتناول كل
نجم ثم صار علما على الثريا فقط والثريا تصغير ثروى مؤنث
ثرى وان جعل اسما للنجم لكثرة كواكبه ونقل علما لامراة ايضا
وكواكبها ستة او سبعة كذا في الشهاب الخفاجي وكنت رايت
انه ورد انه كان صلى الله عليه وسلم يرى في الثريا احد عشر
نجما قوله والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد
في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي يضاف اليها الجمرة فيقال
جمرة العقبة وقيل عقبة ايلة قوله مجرى بضم الميم اي اجراؤها
قوله وعدم تعرف اي وصول قوله اليه اي الى لفظ الله
اي فصار مدلوله الذات من حيث هي اي مجردة عن الوصف
اي صار لا يدل الا على الذات فقط قوله وقيل اسم اي اله
وقوله فهو علم اي لفظ الله علم بالغلبة التقديرية
قوله وعليه الزمخشري اي فاختار انه اي الله اسم غير مشتق
وانه ليس بصفة في اصله بل هو في اصله اسم جنس ككتاب
وامام يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب اي بعد تعريفه
على المعبود بحق اي على الذات المخصوصة فصار علما لها
بالغلبة ينصرف اليها عند الاطلاق كالنجم والعقبة والكتاب
وساير الاعلام الغالبة ثم اريد تاكيد الاختصاص بالتغيير

فحذفت الهمزة وصار الله بحذفها مختصا بالمعبود بالحق لا يطلق
على غيره قال السيد رحمه الله في حاشية الكشاف فالاله قبل
حذف الهمزة وبعده علم لتلك الذات المعينة الا انها قبل الحذف
اطلق على غيره اطلاق النجم على غير الثريا وبعده لم يطلق على
غيره اصلا ورد عليه السعد فراجعه وحاصله انه يقول انه في
الاصل اسم ثم صار الان علما وليس المراد انه يتفرع على كونه في
الاصل اسما انه الان علم كما قلنا في الاول قوله وقد استدل
في قوة التعليل لقوله وهو الراجح قوله اصله الذي هو اله
هو اصله الاول واما اصله الثاني فهو الاله الذي نظر اليه المص
قوله قال السيد وتحقيقه اي تحقيق كونك نصفه ولا نصفه به
لا تقول شي اله وتقول اله واحد هذا ما يصرح به كلام السيد
في ما كتبه الا ان هذه ليست عبارة السيد بل معنى عبارة السيد
قطعا اي بيانه على الوجه الحق والتحقيق قد يطلق على اثبات
الاحكام بادلتها قوله المقابل للفعل والحرف اي لا المقابل للصفة
لانه قسم الاسم الى الصفة وغيرها قوله لذات مبهمة اي نوعها
وجنسها فهي مبهمة غاية الابهام ولا ينافي ابهامها ان الموضوع
له لا يكون الا معنى لان المراد به هنا عدم ملاحظة خصوصية
الذات قوله باعتبار معنى اي ملتبسة بمعتبر اي بمعنى معتبر
معنى هو الملحوظ او بمعنى معتبر قوله يقوم بها اي كالضرب
وفي الاصل به اي بالذات وذلك لان الذات تذكر وتؤنث
اي باعتبار معنى معين يقوم به هو المقصود بالافادة صرح
العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف بان ملاحظة الذات
في الوصف ليس الا لضرورة ان المعنى لا يقوم الا بالذات والعلم
بان

بان الصفة لا تلاحظ الا قائمة بموصوف ثم لا يخفى ان تعيين
ذلك المعنى تعيين نوعي لا شخصي قوله فيكون مدلوله اي
الاسم مركبا الخ حينئذ ان قوله باعتبار معنى يوهم التقييد
في الموضوع له فلا يفيد ان الموضوع له مركب قوله خصوصية
اي خصوصية الذات وتعينها قوله اصلا اي لم يلاحظ
معها خصوصية نوعها او جنسها قوله فيصح اطلاقه اي الاسم
اي الالهي كالفاضل لا يطلق على الله تعالى مع اثبات القتل
له ثم لا يخفى انه تفريع على قوله باعتبار معنى الخ اي
وحيث كان الوضع للذات المبهمة باعتبار المعنى المعين
يكون الملحوظ ذلك المعنى المعين حينئذ يصح قوله ومثل
ذلك اي ومثل هذا الاسم الموضوع لما ذكر اي وذلك على
حد وتلك لا يخل بمعنى انت لا تبخل قوله وذلك المعنى
المعتبر اي كالضرب قوله مسمى مسمى للاطلاق اي فكل
ذات قام بها الضرب يطلق عليها ضارب قوله كالمعبود
مثلا اي وكالضارب اي وذلك الاسم كالمعبود فان مدلوله
ذات وقع عليها العبادة فالملحوظ فيه ذلك المعنى فقط
وهو العبادة قوله معه اي الوصف قوله لفظا اي ذكره
في اللفظ قوله تعيينا للذات اي تخريجا وتنصيصا للذات
التي قام بها ذلك المعنى وخلاصته ان ضاربا موضوع لذات
مبهمة اي ذات ما صدر منها الضرب فالملحوظ انما هو
الصفة وتخصيص الذات بتلك الصفة وان كان حاصلا
الا انه غير مقصود قوله لذات معينة اي بالنوع كذا
افاد بعض الفضلاء وقال ش في شرح عميده وقد يقال المراد

بالمعينة الذي لوحظ تعيينها لكن لا الى حد المعرفة انتهى وهو
في المعنى عين ما قبله قوله ولا يلاحظ معها شيء من المعاني
اي لا جزءا من الموضوع له ولا باعثا على الوضع قوله العامة
بها اي بالذات قوله فيكون اي الاسم بمعنى مقابل النعل
والحرف قوله اسما اي مقابل الصفة قوله لا تشبهه بالصفة
لما علمت ان المعنى جزء من المدلول في الصفة دون ما هنا
كما تقدم قوله كفرس وابل اي فرس وصف الواضع للذات
التي هي في الواقع موصوفة بشدة العدو الا ان تلك
الشدة لم يلاحظ جزءا من الموضوع له ولا باعثة على الوضع
اي فلم يضع الواضع لفظ الفرس لمطلق ذات كما وضع ضارب
بل وضعها لذات معينة اي الذات الموصوفة بشدة
العدو الا ان تلك الشدة لم يلاحظ جزءا ولا باعثا وكتب جفي
الافاضل كفرس وابل اي من النكرات الجامدة ليخرج
النكرات المشتقة فانها يلاحظ معها المعنى ويعتبر كضارب
ونحوه انتهى اقول قال صاحب الانصاف نكرة قابل الدوا
الخ فاذا علمت ذلك تعلم ما في قوله النكرات المشتقة ثم قوله
بعد اعد الكريم مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق في اسم
النكرة بين ان يكون مدلوله الواحد كفرس وهو يطلق
على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير
الذكر فريس والانثى فريسة وبين ان يكون مدلوله
جمعا كابل فانه اسم جمع لا واحد له وهي مؤنثة لان اسم
الجمع الذي لا واحد له من لفظه ان كان مما لا يعقل يلزم
التانيث وتدخله الها اذا صغر نحو ابيلة فان قلت هل يصح

ان يراد

ان يراد بالتعيين ما يشمل النوعي والشخصي كزيد قلت لا مانع
الا ان الكلام في الفرق بين الاسم والصفة الذين هما محل
الاشتباه ويتوهم عدم التمييز بينهما ويقع الالتباس
حتى التبس على العلماء المحول ان الصفة يفيد ان المراد
الاسم النكرة فيكون التعيين نوعيا لا كزيد مما جعل علما
لذات فلا اشتباه له بالصفة قوله وقد يوضع لها اي للذات
المعينة يراد بالتعيين هنا ما يشمل النوعي والشخصي الشخصي
في القسم الاول والنوعي في الثاني وصح هنا ارادة الشخصي
لكون الاسم وان كان شخصيا الا انه يلتبس بالصفة كاحمر
قوله بها اي بالذات قوله وذلك اي المعنى الذي له نوع تعلق
بها قوله بان يبدى اي مقابله قوله اذا جعل علما لذات اي لذات
معينة قامت بها الحمرة فالحمرة ليست داخلة في الموضوع له
لكنها باعثة على وضع لفظ احمر لتلك الذات اي وكالدابة
اذا جعلت اسما لذوات الاربع في انفسها وصل الدبيب
سببا لوضع هذا الاسم بان يراد بها الاخص من مفهوم اللفظ قوله
كاحمر لا يخفى ان احمر باعتبار وضعه علما لما ذكر يمتنع اطلاقه
على انسان اخر احمر فلا يمتنع باعتبار غيره كالنقة ش
قوله الثاني ان يكون المعنى الخ اعلم ان هذا القسم المقصود
منه بالذات افادة ذات وملاحظة الصفة تبعية قال
بعضهم كما ان الضارب ذات له الضرب كذلك المضروب شيء
فيه الضرب فجعل احدهما وصفا والاخر اسما تحكم واجيب
بان في ضارب مثلا يلاحظ الذات امرا في غاية الابهام
والمقصود اثبات الصفة لا معرفة الذات وتخصيصه

بالمعينة الذي لوحظ تعيينها لكن لا الى حد المعرفة انتهى وهو
في المعنى عين ما قبله قوله ولا يلاحظ معها شيء من المعاني
اي لا جزءا من الموضوع له ولا باعثا على الوضع قوله العامة
بها اي بالذات قوله فيكون اي الاسم بمعنى مقابل النعل
والحرف قوله اسما اي مقابل الصفة قوله لا تشتبه بالصفة
لما علمت ان المعنى جزء من المدلول في الصفة دون ما هنا
كما تقدم قوله كفرس وابل اي فرس وصف الواضع للذات
التي هي في الواقع موصوفة بشدة العدو الا ان تلك
الشدة لم يلاحظ جزءا من الموضوع له ولا باعثة على الوضع
اي فلم يضع الواضع لفظ الفرس لمطلق ذات كما وضع ضارب
بل وضعها لذات معينة اي الذات الموصوفة بشدة
العدو الا ان تلك الشدة لم يلاحظ جزءا ولا باعثا وكتب بعض
الافاضل كفرس وابل اي من النكرات الجامدة ليخرج
النكرات المشتقة فانها يلاحظ معها المعنى ويعتبر كضارب
ونحوه انتهى اقول قال صاحب الانصاف نكرة قابل الدوا
الخ فاذا علمت ذلك تعلم ما في قوله النكرات المشتقة ثم اقول
يحمد الله الكريم مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق في اسم
النكرة بين ان يكون مدلوله الواحد كفرس وهو يطلق
على الذكر والانثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير
الذكر فريس والانثى فريسة وبين ان يكون مدلوله
جمعا كابل فانه اسم جمع لا واحد له وهي مؤنثة لان اسم
الجمع الذي لا واحد له من لفظه ان كان مما لا يعقل يلزم
التانيث وتدخله التاء اذا صغر نحو ابيلة فان قلت هل يصح

ان يراد

ان يراد بالتعيين ما يشمل النوعي والشخصي كزيد قلت لا مانع
الا ان الكلام في الفرق بين الاسم والصفة الذين هما محل
الاشتباه ويتوهم عدم التمييز بينهما ويقع الالتباس
حتى التبس على العلماء المحول ان الصفة يفيد ان المراد
الاسم النكرة فيكون التعيين نوعيا لا كزيد مما جعل علما
لذات فلا اشتباه له بالصفة قوله وقد يوضع لها اي للذات
المعينة يراد بالتعيين هنا ما يشمل النوعي والشخصي الشخصي
في القسم الاول والنوعي في الثاني وصح هنا ارادة الشخصي
لكون الاسم وان كان شخصيا الا انه يلتبس بالصفة كاحمر
قوله بها اي بالذات قوله وذلك اي المعنى الذي له نوع تعلق
بها قوله بان يراد اي مقابله قوله اذا جعل علما لذات اي لذات
معينة قامت بها الحمرة فالحمرة ليست داخلة في الموضوع له
لكنها باعثة على وضع لفظ احمر لتلك الذات اي وكالدابة
اذا جعلت اسما لذوات الاربع في انفسها وصل الدبيب
سببا لوضع هذا الاسم بان يراد الاخر من مفهوم اللفظ قوله
كاحمر لا يخفى ان احمر باعتبار وضعه علما لما ذكر يمتنع اطلاقه
على انسان اخر احمر فلا يمتنع باعتبار غيره كالعلمية ش
قوله الثاني ان يكون المعنى الخ اعلم ان هذا القسم المقصود
منه بالذات افادة ذات وملاحظة الصفة تبعية قال
بعضهم كما اذا ضارب ذات له الضرب كذلك المضروب شيء
فيه الضرب فجعل احدهما وصفا والاخر اسما فكم واجيب
بان في ضارب مثلا ملاحظة الذات امر في غاية الابهام
والمقصود اثبات الصفة لا معرفة الذات وتخصيصه

وان لزم في الجملة بخلاف مضرب فان الملحوظ الذات وملاحظة
الصفة تبعا قوله فيتركب اي المعنى قوله كاسما الالة اي كمفتاح
مثلا فانه موضوع لذات الخشبة باعتبار كونها تفتح وهذا
معنى قوله ومعنى بخصوص محمد لول مفتاح مركب والفتح
جزء المدلول والجزء يكون باعتبار وخلاصته ان مفتاح لم
يوضع لذات ما بل وضع لذات معينة وهي ذات الخشبة
قوله والزمان والمكان اي كمرمى ومذهب اي فمرمى
اسم لمكان او زمان وقع فيه الرمي ولا شك ان الزمان
ذات معينة يكونها زمان وكذا المكان بخلاف ضارب فمدلوله
ذات ما ثبت لها الضرب فلم يلاحظ معها خصوصية اي وكالدابة
اذا جعلت اسما لذوات الاربع مع دبيبها والمعتبر
المعتبر فيها اي الملحوظ باعتبار وهو غير جزء كالحمرة وباعتبار
جزء وهو الفتح والرمي قوله مرجح للتسمية اي تسمية
الذات التي قامت بها الحمرة باحمر والذات المعينة التي قام
بها الرمي مثلا مع تلك الصفة كمرمى قوله فلا يطرد ان توزيع
على قوله لا مصحح للاطلاق اي فلا يلزم ان كل ذات قامت بها
الحمرة ان تسمى باحمر هذا في القسم الاول ولا يلزم ان كل ذات
قام بها الفتح بان فتح باصبعه او بحديدة مثلا ان يسمى ذلك
مفتاحا وكتب ابا قاسم ما نصه قد بينا فيه في الثاني وهو
ما اذا كانت الصفة داخلة كاسم الزمان والمكان قول العضد
والمشتق قد يطرد كاسما الفاعلين والصفة المشبهة وافعل
التفضيل والزمان والمكان والالة وقد لا يطرد نحو الفارورة
الى ان قال وتحقيقه ان وجود معنى الاصل في محل التسمية

قد يعتبر

قد يعتبر من حيث انه داخل في التسمية والمراد ذات ما باعتبار
نسبته له اليها فهذا يطرد في كل ذات كذلك وقد يعتبر من
حيث انه مصحح للتسمية مرجح لها من بين الاسماء من غير دخول
في التسمية والمراد ذات مخصوصة اعتبر فيها المعنى لا من
حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها فهذا لا يطرد انتهى الا
ان يجاب بان المراد هنا بعدم الاطراد عدم الاطراد
بالنسبة لغير الذات المخصوصة التي هي جزء الموضوع له
مثلا المقتل اسم زمان او مكان لا يطلق على غير المكان
او الزمان وان وجد فيه القتل كزيد القاتل او المقتول
فانه وجد فيه القتل ومراد العضد بالاطراد الاطراد في
افراد الذات المعتبرة في معناه انتهى كلامه وقوله العضد
مرجح الخ تفسير للمصحح واعترض على قوله الا ان يجاب
بما نصه اقول في هذا الجواب نظر ظاهر فان التاء للنقل
وما ذكر الا ان العضد سوى بين اسم الفاعل واسم
الزمان والمكان في عدم الاطراد وجعل الذات مبهمة
في الكل وحينئذ خرج عن القسم الثاني المذكور هنا اذ
الذات فيه معينة ثم ان العضد انما تكلم على تسمية كون
الذات مبهمة والصفة معينة وهذا يطرد والثاني كون
الصفة مرجحة للتسمية والذات معينة وسكت عما اذا كانت
الذات معينة والصفة داخلة في المسمى فليحرر ذلك قال
بعض الفضلاء راجعت السيد فوجدته اورد كلامه فليراجع
حاشية السعد عليه وشرح المفتاح في بحث المجاز قوله
لكنا ربما يشتبهان بالصفة وجه اشتباه الاول بالصفة

وان لزم في الجملة بخلاف مضرب فان الملحوظ الذات وملاحظة
الصفة تبعا قوله فيتركب اي المعنى قوله كاسما الالة اي كمفتاح
مثلا فانه موضوع لذات الخشبة باعتبار كونها تفتح وهذا
معنى قوله ومعنى بخصوص فمدلول مفتاح مركب والفتح
جزء المدلول والجزء يكون باعتبار وخلاصته ان مفتاح لم
يوضع لذات ما بل وضع لذات معينة وهي ذات الخشبة
قوله والزمان والمكان اي كمرمى ومذهب اي فمرمى
اسم لمكان او زمان وقع فيه الرمي ولا شك ان الزمان
ذات معينة يكون فيها زمان وكذا المكان بخلاف ضارب فمدلوله
ذات ما ثبت لها الضرب فلم يلاحظ فيها خصوصية اي وكالذي
اذا جعلت اسما لذوات الادوية مع دبيبها والمعتبر
المعتبر فيها اي الملحوظ باعتبار وهو غير جزء كالحمرة وباعتبار
جزء وهو الفتح والرمي قوله مرجح للتسمية اي تسمية
الذات التي قامت بها الحمرة باحمر والذات المعينة التي قام
بها الرمي مثلا مع تلك الصفة كمرمى قوله فلا يطرد ان تفريع
على قوله لا مصحح للاطلاق اي فلا يلزم ان كل ذات قامت بها
الحمرة ان تسمى باحمر هذا في القسم الاول ولا يلزم ان كل ذات
قام بها الفتح بان فتح باصبعه او بحديدة مثلا ان يسمى ذلك
مفتاحا وكتب ابا قاسم ما نصه قد بينا فيه في الثاني وهو
ما اذا كانت الصفة داخلة كاسم الزمان والمكان قول العضد
والمشتق قد يطرد كاسما الفاعلين والصفة المشبهة وافعل
التفضيل والزمان والمكان والالة وقد لا يطرد نحو الفارورة
الى ان قال وتحقيقه ان وجود معنى الاصل في محل التسمية

قد يعتبر

قد يعتبر من حيث انه داخل في التسمية والمراد ذات ما باعتبار
نسبته له اليها فهذا يطرد في كل ذات كذلك وقد يعتبر من
حيث انه مصحح للتسمية مرجح لها من بين الاسماء من غير دخول
في التسمية والمراد ذات مخصوصة اعتبر فيها المعنى لا من
حيث هو فيها بل باعتبار خصوصها فهذا لا يطرد انتهى الا
ان يجاب بان المراد هنا بعدم الاطراد عدم الاطراد
بالنسبة لغير الذات المخصوصة التي هي جزء الموضوع له
مثلا المقتل اسم زمان او مكان لا يطلق على غير المكان
او الزمان وان وجد فيه القتل كزيد القاتل او المقتول
فانه وجد فيه القتل ومراد العضد بالاطراد الاطراد في
افراد الذات المعتبرة في معناه انتهى كلامه وقوله العضد
مرجح الخ تفسير للمصحح واعترض على قوله الا ان يجاب
بما نصه اقول في هذا الجواب نظر ظاهر فان التاء للنقل
وما ذكر الا ان العضد سوى بين اسم الفاعل واسم
الزمان والمكان في عدم الاطراد وجعل الذات مبهمة
في الكل وحينئذ خرج عن القسم الثاني المذكور هنا اذ
الذات فيه معينة ثم ان العضد انما تكلم على تسمية كون
الذات مبهمة والصفة معينة وهذا يطرد والثاني كون
الصفة مرجحة للتسمية والذات معينة وسكت عما اذا كانت
الذات معينة والصفة داخلة في المسمى فليحرر ذلك قال
بعض الفضلاء راجعت السيد موجدته او كلامه فليراجع
حاشية السعد عليه وشرح المفتاح في بحث المجاز قوله
لكنا ربما يشتبهان بالصفة وجه اشتباه الاول بالصفة

بالنظر لظاهر اللفظ لا بالنظر للمعنى الذي هو الذات المخصصة
اذ النظر لها لا يكون معه اشتباه قوله في مجموع كل منهما اي
من القسم الثاني من القسمين المذكورين والصفة قوله ومعيار
الفرق اي وضابط الفرق بين القسمين الاخيرين والصفة قوله
انهما اي القسمين الاخيرين قوله على عكس الصفات اي
فالصفات لا توصف وهذا قول والصحيح خلافه وان الصفات
توصف وممن صرح بان الصفات توصف قوله في شرحه
لهذا الكتاب وهل يشترط في الوصف ان يكون اخص اولا
فتدبر قوله وهذا حيث الخ هذا مخط الفائدة من هذا
الكلام المذكور قوله عرف انه من الاسما اي من القسم الرابع
المشار له بقوله الثاني ان يكون ذلك المعنى داخلا في الا
الموضوع له فيتركب الخ وحينئذ فتكون الكاف في قوله
كاسما الالة الخ مدخلة لنحو اله قوله وهذا حكم كتاب واما
اي في انها اسماء من قبيل اله فيجري فيها ما جرى في اله وقوله
وسائر ما اعتبر فيه المعاني اي كوزن ومحفظة وقوله مع خصوصية
ما للذات مثلا اما لم يوضع لمطلق ذات موصوفة الاماسية بل
وضع للذات المخصوصة بكونها فصيحة الموصوفة بالاماسية
وكتاب لم يوضع لمطلق ذات وقع منها الكتب حتى يشمل اللوح
مثلا بل للذات المخصوصة بكونها ورقا الموصوفة بالكتب واذا
علمت ذلك فنقول بحث في هذا الكلام المذكور في تحقيق الفرق
بان الفرق بين الصفة واسما المكان وما جرى مجراها بان الذات
في الاول مبهمة دون الثاني مما لم يقم عليه دليل لان صاد بالحا انه
ذات صدر عنها الضرب كذا مضروب مكان ما وقع فيه الضرب حتى

لو اعتبر

خصوصية كمدرسة ومقبرة خرج عن بابه والحق باسما
الاجناس كما صرحوا به لا يقال لم يعتبر فيه مطلق الذات
بل خصوصية كونه مكانا لانا نقول يلزم على هذا ان الصفات
المخصوصة ببعض العقلاء وبغيرهم خارجة عنها كمرضى
وحائض وبازل ولا قائل به وان وصفه وعدم الوصف
به يجوز ان يكون لاجرائه مجرى الاسما كاجدع وابطح وهو كثير
في كلامهم قوله تفخيم قال الشهاب في كلامه ما يوهم اختصاص
التفخيم بهذا الاسم وليس كذلك لان من القراء من يغلظ اللام
المفتوحة اذا تقدمها صاد او طا او ظا مفتوحة او ساكنة
قوله اي تلفظ اشارة الى انه قد يطلق على معنى اخر وهو
ما يقابل الامالة قوله اذا انفتح قال الشهاب والتفخيم
بعد الضم والفتح امر لازم يكاد ينعقد الاجماع عليه قوله
وغيره اي وهو السيد قوله اي من القرا اي اتفاقا
من القرا فليس بيانا للغير كما قد يقع في الوهم قوله من
ان ثم قولا من غير القراءة نظر فقد ذكر صادق افندي
ما نصه ذكر في المدارك ولباب التفسير ان بعض القراء يفخمه مع
الكسرة ايضا نحو الله فالمناسب ان يجيب بان هذا شاذ ولم
يعتد بالشاذ قوله مطلقا اي سوا انفتح ما قبلها ام لا قوله
او حرف المقابلة من حيث ان المعرب لفظا اعجمي لا من حيث
عنوانه قوله وقد ذكره اي الخلاف او وقد ذكر البحث قوله
في الاصل والحال اي باعتبار اصله وحاله اي ذاته
قوله وضع لسماه بيان لوجه تسميته للمعرب قوله من العلما قال
ح وهو جامد عند اكثر الاصوليين لان العلم لا يفيد وصفا

في السمي لانه لم يوضع الا لمجرد الذات ولعل من ذهب الى انه مشتق
اراد باعتبار اصله الاصل وهو الله فلا خلاف في المعنى قوله
وزعم عربه اشارة الى ضعفه قوله من المعتزلة اتى به تقوية
لضعفه قال ش في التحفة والانصاف ان هذا القول السقيم
بعيد عن الفهم المستقيم فان لفظة الجلالة مستعمل في لغة
العرب في الجاهلية والاسلام في نظمهم ونثرهم على لسان
بلغائهم وفصحائهم موحدهم ومشركيهم قال الله تعالى
ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله ولم يكن متداولا في
لغة العرب الا بالاخذ منهم فالذهاب الى انه غير عربي بعيد
عن الصواب الى اخر ما قال قوله انه في الاصل اي انه
بحسب اصله معرب واما بحسب ذاته فهو غير معرب بل عربي
هذا معناه وفيه نظر اذ حيث كان المعرب مفسرا بما استعملته
العرب فيما وضع له في غير لغتهم يكون وصفه بالتعريب بحسب
الان واعلم ان استعمالهم فيما وضع له في لغة غيرهم من قبيل
المقيقة وذلك لان العرب لما اجمعوا على استعماله في هذا المعنى
فكانهم وضعوه له قوله اللغة العجمية مقابل العربية قوله
وصولها بالمد اراد به الالف وبه صرح قوله بعد بحذف حرف
المد حيث لم يرد الهمزة بان يقول بحذف حرف المد والهمزة
وقرر شيخنا التفتازاني انه بالقصر فيتعين حمله على ما قلنا هكذا
نقل من خط ابن المصنف وفي الشهاب ما يفيده قوله ثم عربته
اي توصيفها بالتعريب باعتبار تلك الحالة الطارئة قوله
اي اعجمي وضع اصله الخ بيان لحاله قبل وصفه بالتعريب قوله
اي استعملته اي استعملت لها وقوله في ذلك اي الذات المخصوصة

قوله بحذف

قوله بحذف حرف المد اي بسبب حذف حرف المد وقوله ثم ادخال
الخ معطوف على حذف لمجرد الترتيب اي بعد التغيير بمجموع الامرين
مفاد ذلك ان المعرب هو لفظ لا ما وان المستعمل في الذات هو
لفظ لا ما لكن بعد التغيير بما ذكر فما ليست من الدال على تلك
الذات فوافق قوله انه في الاصل معرب اي باعتبار اصله معرب
واما باعتبار اللفظ بتمامه فليس كذلك وليس كونك في
الامرين اما الاول فلانه بحسب الان يتصف بكونه معربا
على ذلك القول ولا يتصف بكونه عربيا واما الثاني فلانه
بعد وجود الدال على الذات مجموع اللفظ لا اللفظ بدون
الكاف يفيده ظاهر لفظه قوله في ذاته اي الذات المخصوصة
قوله انه في الاصل عربي اي انه بحسب اصله لا بحسب
ذاته عربي قال الشهاب والعبري والعبراني بكسر العين
لغة بني اسرائيل من اليهود انتهى ويقال ايضا عبرانية
كما افاده ح واذا علمت ما ذكر فلغة بني اسرائيل يقال لها
عبري وعبراني وعبرانية فقوله عبري اي منسوب للعبري
اي اللغة العبرية بحذف اليا التي في المنسوب اليه اي
التي يعبر عنها ايضا بعبراني وعبرانية قوله وقيل سرياني
قال الشهاب والسريانية لغة ادم وقال ابن حبيب كان
اللسان الذي نزل به ادم من الجنة عربيا ثم حرف وصار
سريانيا وهو منسوب الى ارض سريانية وهي جزيرة كان
بها نوح وقومه قبل الغرق وهو يشتمل اللسان العربي
الا انه محرف قاله في الزاهر لابن الانباري فاذا علمت ذلك
فقوله وقيل سرياني منسوب الى السريانية او للسان السرياني

من نسبة الجزء للكل تامل قوله وبانه عجمي اي وعربي لان هذا
تمام القول قوله ولا دليل عليه اي لانه لا دليل عليه قوله اذ لا
يصار علة للعلية وفيه انه يكفي في كونه اعجميا على هذا القول
نقل الائمة له وانه اعجمي كما هو معرب الا ان الشهاب قد قال
قبل والتصرف فيه يدل على انه لم يكن علما في غير الابراهيم
اشترطوا في منع صرف العجمة كون الاعجمي علما في العجمية
لئلا يمنع من تصرف العرب فيه المضعف لعجمته انتهى قوله
وعليه اي على القول بانه معرب قوله فليس بمشتق اي لفظ
الجلالة قوله وعلى القول اي على القول بانه عربي وقوله
فعلى كونه اي الله قوله انه مشتق اي الله وقول ابي
حيان في هذه انه ليس بمشتق عند الاكثر اراد من النحويين
فلا يعترض به لان الاكثر من اللغويين على انه مشتق هذا
ما كتبه بعض الفضلا وفي ش عن الفخر المختار عندنا ان هذا
اللفظ اسم لله تعالى وانه ليس بمشتق وهو قول الخليل وسيبويه
واكثر الاصوليين والنحاة انتهى قوله وعليه اي على انه مشتق
قوله عليه اي على الله قوله به اي بانه معرب قوله فيما وضع اي
في ذات وضع هي اي العلم له اي لها والمناسب الابراز لان
الصلة جرت على غير من هي له قوله انه لا يطلق عليه اي على العلم
وقوله حيث اي لانه وقوله فيه اي في جميع المواضع وقوله
استعملته صفة للفظ وقوله فيما اي معنى وقوله وضع هو اي
اللفظ الذي هو غير علم وقوله له اي لذكر المعنى والصفة جرت
على غير من هي له قوله الا ان يحمل كلام ابن السبكي قول المختلف
الخ اي لا المتفق على وضعه وقوله بقرينة قوله الخ متعلق بيحمل

واضافة

واضافة قرينة لما بعده للبيان وقوله عقبه اي عقب
التعريف وقوله وليس اي المعرب وقوله اذ لا خلاف علة
لمحذوف اي وانما افادت تلك القرينة ما ذكر من ان التعريف
تعريف للمختلف في وقوعه في القران قوله فيه اي القران
ولا يرد قوله تعالى قرانا عربيا غير ذي عوج لان الوصف
بكونه عربيا انما هو باعتبار المجموع كما ان الكلمة الغير الفصيحة
اذا كانت في الكلام الفصيح لا تخرج الكلام عن كونه فصيحا وهو
من توافق اللغات وليس فيه لفظ عجمي ولا يرد عليه لزوم
صرف هذه الالفاظ الواقعة فيه لانها لما كانت سابقة
على العربية او شبيهة باوضاع العجم لم تعرف قوله
اذ ليس الخ خلاصته انه يقول ان هذا الجواب يقتضي
ان جميع الاعلام الواقعة في القران معربة اتفاقا وانما
قصد ابن السبكي نوعا من المعرب وهو المختلف في وقوعه
لا مطلقا المعرب الشامل لما اتفق عليه انه معرب كابراهيم
واسماعيل ولما اختلف في انه معرب وليس كذلك لانه يشترط
في الاعلام المعربة التغيير وكلامه يفيد عدم الاشتراط
حيث حكم على ابراهيم واسماعيل بانهما معربان مع انه
لم يقع فيهما تغيير قوله وانما يكون اي العلم معربا قوله
باعتبار التغيير في المعرب اي في مطلق المعرب قوله
استغنى عن اعتباره اي التغيير في مطلق المعرب
فلم يذكره وقوله بقوله الخ اي فقوله غير علم بمنزلة مغير
وحاصله ان ابن السبكي انما قيد بقوله غير علم نظرا للغالب
ان الاعلام لا يدخلها التغيير وليس مراده بالتقييد اخراج العلم

من المعرب اذا وقع فيه التغيير فابن السبكي قايل بان المعرب
يكون علما او غير علم بشرط التغيير موافقا لما قالوه وتقييده
بقوله غير علم نظرا للغالب وحينئذ فلا يصح حمله على انه
تعريف المعرب المختلف في وقوعه في القران بل هو تعريف المعرب
مطلقا وقوله غير علم بمنزلة قوله لفظ غير استعملته العرب
تنبيه اعلم ان هذا جار على احد القولين من انه يشترط
في المعرب التغيير والاصح ان التغيير اكثري لا كلي قوله في
ان اسم الله الاعظم اي في جواب قوله هو اي لفظ الله قوله
الخلايق نايب الفاعل قوله من ان اسما بيان للراجح قوله
ذلك اي الاعظم قوله وان الله معطوف على ان من اسما قوله
وقد ذكره اي المبحث الرابع او الخلاف قوله البيضاوي الخ
المشهور على الالسنة وراته بالدال المهملة ورايت في بعض
التعاليق انه بالذال المعجمة قوله على ان الاسم الاعظم اسم
الذي من دعي به اجيب وعدم الاستجابة لكثير لعدم
استجماعهم لشرايط الاجابة التي من جملتها اكل الحلال
قاله مش وقال القطب سيدي عبد القادر الجيلاني الاسم
الاعظم هو الله لكن بشرط ان تقول الله ولا يكون في قلبك
سواه قوله وهو الاقرب عندي انما قال عندي لحفة لزوم
اللايم الدافع لهذا الحكم وكانه يقول وهو الاقرب بحسب
ما اعتقده قوله على مدلول غيره اي فان مدلول الصفة
والذات اشرف من الصفة لتوقف الصفة عليها لكونها
متقدمة عليها في الوجود ان كانت صفة فعل كالخلق او
في التعقل ان كانت صفة ذات كالعلم كما هو مفاد مش ومراده

ان

ان الذات من حيث هي ذات اشرف من الصفة من حيث هي صفة
وحاصله ان مدلول عالم مثلا العلم من حيث قيامه بالذات
وكذا سميع وبصير وغيرهما ومدلول خالق الخلق من حيث
وصف المولى به وهذا بناء على ان المدلول كما قلنا الصفة
من حيث قيامها بالذات او اتصاف الذات بها واما اذا
ذهبنا الى ان المدلول لسميع الذات التي ثبت لها صفة
السمع ولعليم الذات التي ثبت لها صفة العلم فلا يتم ما قال
بل يقال ان مدلول عالم مثلا اعظم لكون مدلوله الذات
والصفة ومدلول الله الذات وحدها ويمكن ان يقال
ان مدلول لفظ الجلالة اعظم ولو قلنا بان الصفة مدلولها
الامران معا اذ مدلول لفظ الجلالة الذات العلمية التي هي
موصوفة في نفسها بالعدم والحدوث وجميع الصفات
السلبية والمعاني والمعنوية مما علم لنا ومما لم نعلم
بخلاف مدلول غيره فان مدلوله ذات مبهمة متصفة
بعلم او قدرة او غير ذلك كما تقدم ايضاحه قوله ومن ثم
اي ومن اجل ان لفظ الجلالة الاسم الاعظم قوله لم يطلق
على غيره اي لم يستعمل في غيره ظاهره السلب الكلي فما
حكي عن بعض العرب من انه ولد له ولد فسماه بلفظ
الجلالة تعنتا فانحرف ذلك الولد لوقته فظاهره قبل
الاستعمال قوله ولم يضف الاسما الا اليه اي الى الذات
باعتبار كونه عنوانا ثم انت خبير بان قوله لم يطلق ولم يضف
يصلحان ان يكونا تعليلين لكونه الاسم الاعظم ومنعا لنحو
لزمته الالف واللام عوضا عن الهمزة قوله الحسنى وصف كاشف

لان اسماه كلها حسنى قوله منهم اي من اهل العلم اي وغير الاكثر
حالة كونه من اهل العلم وليس ذلك للاحتراز انما هو لبيان
الواقع بقرينة قوله واكثر اهل العلم قوله على انه عنه اي عن
الله قوله منها ما ذكره بقوله ومنها انه الاحد الصمد ومنها
انه ذو الجلال والاكرام ومنها انه ارحم الراحمين قوله النووي
اي الامام ابو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف شيخ النووي
وله كرامات وحكي انه كان يكتسب حتى تكل يده ويعجز ويضع
العلم ثم يشد لئن كان هذا الدمع يجري صبابة على غير
سعدى فقد ودع مضيع وعد امنه رضي الله عنه من باب
قوله سبحانه وتعالى والذين يؤتون ما اتوا وقلوبهم
وجلة الاية قال الحسن رحمه الله عليه كانوا يعملون
اعمال البر ويخشون ان لا تقبل منهم كما افاده ش قوله
تبعا لجماعة تقوية وسند للاختيار وهو منصوب
على الحال اي حالة كونه تابعا لجماعة انه الحي اي ذو
الحياة العديمة التي لا يلحقها زوال ولا يعتريها اضمحلال
قوله اي الدائم الخ تفسير للقيوم ثم انك خبير بان ظاهره
ان الدائم من جملة المدلول وليس كذلك بل من لوازمه
فالاحسن ان يعبر كما في ش بان يقول اي الدائم القائم
قوله بتدبير الخلق التدبير اذا اسند لغيره فهو النظر في
عواقب الامور لتوقع على وجه محكم واذا اسند له تعالى
فالمراد به ايقاع الشيء على وجه متقن وقد فسره الشيخ بما
عطفه عليه عطف تفسير بقوله وحفظه ويدل على ذلك قوله
بعد من قام بالامر اذا حفظه حيث اقتصر عليه قوله قيوم الخ

اي فاصله

اي فاصله قيووم اجتمعت الياء والواو الاولى وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء قوله عن ورود
اي قبل ذكره قوله منصوب بنزع الخافض الاولى جملة مفعولا
مطلقا على حذف الموصوف وبقاء صفته والتقدير لم يرد
الا ورودا قليلا او على الظرف اي حينا قليلا لان النصب
على نزع الخافض شاذ مقصور على السماع فلا يقاس عليه
الا انه قد كثر حتى صار كانه مقيس قوله في بدل من الخافض
او عطف بيان او خبر لمبتدا محذوف اي وهو قوله
الا في قليل الخ اعترض بان العلة اذا كانت هي العلة
فالم يات في القرآن الا مرة وهي المضمن اولى بذلك وان
كانت العلة هي خصوص الثلاثة يقال مما وجه ذكر افاده
ح وقيل في المضمن انه الرعب وقيل غير ذلك قوله في
البقرة اي في سورة البقرة كاية الكرسي قوله وال عمران في
قوله تعالى الم الله لا اله الا هو الحي القيوم وقوله وفي
طه في قوله تعالى وعنت الوجوه للحي القيوم قوله
المعنى الخ صفة للمرجح قوله الخلاف فانه يتعامل المعنى
قوله استاثر اي استقل بعلمه قوله ولم يطلع عطف لازم
قوله احدا من خلقه اي من مخلوقه الظاهر انه يستثنى
منه نبينا صلى الله عليه وسلم على ذلك القول او هو والانبياء
قوله يوم الجمعة اي وفي الليل قوله وقول معطوف على
قول فالمعطوف عليه هو المقابل لقوله فيما تقدم ان
الله لم يستاثر بعلمه المعطوف هو المقابل من ان في
اسماء الله الخ قوله بل كلها عظيمة هذا توطئة للمقابل لانه

المقابل قوله ليس بعضها هو المقابل قوله نظير ما قيل خبر لمبتدا
محذوف اي فهو نظير قوله ودفعه اي دفع قوله بانه ليس
الخ وقوله فيها الخ لما كان دفع ما ذكر يتحقق ولو باعتبار
النظير او المنظر به افاد انه باعتبار كل بقوله فيها اي
النظير والمنظور به قوله الواردة بذلك اي بان في اسم الله
ما هو اعظم وان في القران ما هو اعظم فقد ورد فاتحة الكتاب
افضل سور القران وورد يس قلب القران وغير ذلك كما
نقله في الاتقان وذكر المص في كتاب له سمي بالخصص الالهية
في احكام الادعية انه صلى الله عليه وسلم قال لابي اي اية
معك في كتاب الله اعظم فقال الله لا اله الا هو الحي القيوم
فقال فيهنك العلم ابا المنذر انتهى قوله ثم الخ استدراك
دفع ما يتوهم من ان الخلاف حقيقي لا غير قوله في الثاني وهو
المنظور به قوله لفظا اي راجعا للفظ دون المعنى قوله
اذ الخ لا يظهر التعليل على هذا المساق فالاولى ان يقول
بان يقال مراد الناظم الخ وتوجيهه ان اذ للتعليل داخلة
على محذوف والتقدير لانه يقال مراد الخ قوله اخذا الخ بادر
بالسند قبل تمام المسند لاجل ان يتمكن الحكم في ذهن السامع
ابتداء مراد مبتدا وقوله نفيها خبره والتقدير اه مراد
الناظم من نفيها حالة كون ذلك ماخوذا من كلامهم والضمير
للافضلية قوله من حيث كونه صفة الخ مرور على مذهب
المصنف من ان الالفاظ قديمة وانها صفة المولى القائمة
بذاته تعالى واما على المذهب الحق من ان الالفاظ حادثة
فيتعذر مضاف اي من حيث كونه دالا على صفة له تعالى قوله

قوله لها

قوله لها اي للافضلية قوله من حيث الثواب اي بعضه
افضل من بعض من حيث عظم الاجر ومضاعفة الثواب
بحسب التدبر والتفكر عند ورود اوصاف العلي قوله
ونحوه اي مثل ان الافضلية من حيث المعاني العجيبة
وكثرتها فما تضمنه قوله تعالى والهكم اله واحد الاية
واية الكرسي واخر سورة الحشر وسورة الاخلاص من
الدلالات على وحدانيته وصفاته ليس موجودا مثلا
في بقية ايات القران او من حيث العمل بان يقول
العمل باية اولى من العمل باخرى واعود على الناس
فائدة الامر والنهي والوعد والوعيد حتى من ايات القصص
لانها انما اريد بها تاكيد الامر والنهي والانذار والتبشير
ولا عبرة بالناس عن هذه الامور وقد يستغنون
عن القصص فكان ما هو اعود عليهم وانفع لهم مما
يجري مجرى الاصول حتى لهم مما يجعل تبعا لما لا بد
منه قوله وعن جعفر الصادق هو جعفر الصادق بن
محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب
اخذ عنه السفيانان ومالك والثوري ومن حكمته
الغنا والفقر يتجولان في قلب المومن فاذا وصلا الى مكان
فيه التوكل استوطناه فان لم يجداه ارتحلا ومنها من
يصحب صاحب السوء لا يسلم ومن يدخل مدخل السوء
يتهم ومن لا يملك لسانه يندم مات مسموما سنة ثمان
واربعين ومائة وله ولد اسمه القاسم ولقاسم بنت اسمها
ام كلثوم وهما المدفونان بالعرافة بقرب الليث بن سعد

على جار الداخل من الدرب الموصل اليه وقوله وغيرهما
اي كابي يزيد قوله مستغرقا اي في حال كونه مستغرقا
قوله في بحر التوحيد اي في التوحيد الذي هو كالبحر او
في شيء عظيم لا وصول اليه كالبحر الذي يعسر الوصول اليه
اي الى الاحاطة به فالعلاقة المشابهة في عدم الوصول فكما
ان البحر صعب الوصول الى الاحاطة به كذلك التوحيد الذي
هو فراغ القلب مما سواه لا وصول اليه كما هو معلوم على
طريق الاستعارة التصريحية واضافته لما بعده للبيان
على حد ما قيل في زيد اسد واراد بالتوحيد في ذلك المقام
تفريغ القلب اليه بحيث لا يكون له فكرة في غيره وهو
ما اشار اليه بقوله بحيث اي التوحيد المصور بحيثية
انه لا يكون في فكره حالته اي حالة الدعا قوله فهو الخ
خبر عن قوله وكلا اسم قوله بالنسبة اليه اي الى الداعي
قوله وقد سبق الخ تصريح بالغير ولما كانت عبارته مغايرة
في اللفظ وفيها زيادة صرح به ذاكرا عبارته فاذن يكون
قوله ان الاسم الاعظم يختلف الخ حكاية بالمعنى بالنسبة
للغير من حيث البسطامي واما حكايته باللفظ فهو ما اشار
اليه هنا واما بالنسبة لجعفر الصادق والجنيد فيحتمل
ان يكون حكاية باللفظ ويحتمل ان يكون حكاية بالمعنى
ويحتمل ان يكون غير ذلك مما يفهم بالتامل قوله البسطامي
بفتح البا الموحدة وسكون السين المهملة وفتح الطا وبعد
الالف ميم وهذه النسبة الى بسطام وهي مدينة من اعمال
خراسان واسم ابي يزيد طيفور بن عيسى قيل من عرف اسمه

مات على الاسلام

مات على الاسلام قوله عن الاسم الاعظم اي عن حده اي عن تعريفه
اي التعريف اللفظي قوله حد اي تعريف اي لفظي كان يقال
هو اسم او الحي القيوم مثلا وقوله محدود اي معين قوله
وانما هو اي حده قوله فراغ اي ذو فراغ اي الاسم الصاحب
لفراغ قلبك وانما عبر بذلك مع انه على الحذف المذكور اشارة
الى انه لا يقال له الاسم الاعظم الا مع الفراغ قوله لوحدانيته
اي لكونه واحدا اي لا يتبع في قلبك الا كون المولى واحدا اي
الا كون المولى هو الفاعل المتصرف في الوجود المتصل بالاتصال
والخير الممدود قوله كذلك اي فراغ القلب هذا مدلوله على
طريق المبالغة والاصل فاذا كنت كذلك اي ذا فراغ
قوله فاخرج اي متوجه بقوة قوله تصير به اي تصير سببه
قوله الى المشرق والمغرب اي ترجع به من المشرق الى
المغرب ومن المغرب للمشرق اي تنتقل من هذا الى هذا
ومن هذا الى هذا ثم يجوز ان يكون بامتيا على حقيقته
اي تصير من اهل الخطوة ويجوز ان يكون كناية عن
التصرف فيهما وخص المشرق والمغرب لانهما محل العمران
قوله اما باعتبار مدلوله لا يخفى ان هذا انما يأتي على
ان الاسم الاعظم هو لفظ الجلالة فقط ولا يخفى ايضا انه
لا ينبغي ان يذكر في ذلك الا ما كان جاريا على جميع الاقوال
لا ما كان خاصا ببعض الاقوال وهو التوجيه الاول قوله
في الكلمتين اي فيما يتعلق بالكلمتين الاخيرتين قوله في
البسملة اي الكائنتين في البسملة قوله وجمعها اي وجمع
الكلام عليهما قوله في مقصد واحد اي في ترجمة واحدة قوله

فيما يأتي فيهما اي في الذي يأتي فيهما اي في الاحكام التي تأتي
فيهما من انهما اسمان وانهما صيغتا للمبالغة وانهما مشتقان من
رحم اي لا في كل الاحكام التي ستأتي بل في الذي يأتي فيهما
فدفع بقوله فيهما ما يرد ان لو اقتصر على قوله يأتي وقوله
وتعدد كره اي مما يأتي فيهما قوله والرحيم فيه اشارة الى
ان المص حذف حرف العطف اشارة لجوازه في الاختيار ولانها
في البسملة كذلك فان قلت قضية ذلك ان المعنى على العطف
فما وجهه اي العطف قلت انه لو قيل انه لا عطف للزم ان
كلا من الرحمن الرحيم مبتدا على حدته بدون عطف وذلك
قاض بان يخبر عن كل واحد بخصوصه مع ان المص جمع في
الخبر فلذلك نفى ان المعنى على العطف وعلة حذف العاطف
ما تقدم قوله نوعا واشتقاقا تمييز محول عن المضاف اي
نوع لفظهما واشتقاقهما اي في بيان ذلك فبين نوع
لفظهما بقوله اسمان بنيا للمبالغة وبين اشتقاقهما
بقوله بنيا للمبالغة من رحم قوله بالمعنى المقابل للفعل
والحرف لا المقابل للصفة لانهما صفتان ولا بمعنى ما قابل
الكنية واللقب قوله صفتان لا اسمان جامدان وقوله
مشبهتان اي باسم الفاعل لا اسما فاعلين ولا مفعولين
ولما كان هذا المعنى وهو انهما صفتان الخ غير متبادر من
قول المص اسمان عبر بقوله والمراد الخ ثم انك خبير بان
الصفة المشبهة تدل على الثبات وهو ينافي الدلالة
على المبالغة المذكورة لان مرجعها لكثرة الافراد الحادثة
المتجددة ويمكن ان يجاب بان قوله صفتان مشبهتان اي ان

حقهما

حقهما ذلك فلا ينافي انهما بنيان للمبالغة قوله للدلالة الخ
فان قيل يرد ان ح على حصر صيغ المبالغة في خمسة اوزان
فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعل وليس واحد منها منها
لان فعلا انما يكون من صيغ المبالغة حالة عمل النصب
بحيث لا يعمل لذكر رحيم هنا لا يحمل على صيغتها قلت لا ورود
لان ما ينحصر في الصيغ الخمس هو ما يفيد المبالغة بالصيغة
وما هنا مما يفيده بالمادة كالجواد ونحوه او ان حصرها
في الخمسة باعتبار ما يوجد له في فن النحو وذلك لا ينافي
وجود صيغ غيرها تذكر في كتب اللغة كما افاده بعض
الشيوخ على انه يمنع ان النحويين قصدوا الحصر افاده الشيخ
يوسف الورتاني قال ش فان قلت قد يشكل الحصر في
الخمسة بقولهم ان نحو الرجال والجواد والرداد بفتح التاء
في الجميع مصادر للمبالغة والتكثير قلت قال شيخنا رحمه
الله لا اشكال لان تلك الهيئة لا اسما الفاعلين ابطلا
على انه قد يمنع انهم قصدوا الحصر فليتامل قوله في
الرحمة متعلق بالمبالغة اي المبالغة كمية في الرحمة
اي الانعام اي كثرة افرادها على ان الرحمة صفة فعل او
في متعلقها على انها صفة ذات وبان بما تقرر ان المراد
بالمبالغة المبالغة النحوية وهي افادة لفظ اكثر مما يفيده
لفظ اخر كضارب وضراب لا المبالغة البيانية التي هي
ان يعطي الشيء اكثر مما يستحقه فما في صفات الله من المبالغة
حقيقة لا مجاز فمن لم يفرق بين التعريفين لم يعرف الفرق
بين الكلامين كالدماميني حيث نقل عن بعض المتاخرين

ان صفات الله التي على طريق المبالغة كرحيم وغفار وغفور
كلها كان اذ الصيغ في الاصل موضوعة للمبالغة ولا مبالغة
في صفات الله لان المبالغة ان تنسب للنبي اكثر مما له
وصفات الله متناهية في الكمال لا تمكن المبالغة فيها
ثم هذا غير المراد من قوله والرحمن ابلغ فان النظر فيه
اما باعتبار الكم بناء على ما ورد رحمن الدنيا ورحيم الاخرة
من حيث ان رحمة الدنيا تعم المومن والكافر ورحمة الاخرة
تخص المومن وحاصله ان كلا من الرحمن والرحيم يدل على
اكثر مما يدل عليه راحم من حيث كثرة الافراد الا ان المدلول
لرحمن اكثر او باعتبار الكيف بناء على ما روي رحمن الاخرة
ورحيم الدنيا من حيث ان نعم الاخرة كلها جسام ونعم
الدنيا حقيرة بالنسبة اليها فحاصله انهما من حيث انهما
من صيغ المبالغة يدلان على اكثر مما يدل عليه راحم الا ان
افراد رحمن اعظم كيفا من افراد رحيم او على ما ورد من
رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها من حيث ان لله نعما
في الدارين جليلة كيفا وحقيرة كذلك فالجليلة لرحمن
والحقيرة لرحيم وان كانا من صيغ المبالغة بالدلالة على
افراد الانعام اكثر من راحم الا انك خبير بان الجلالة والخفاء
من الامور النسبية ولم يظهر ضابط لما يكون من الاولى
او من الثانية وهذا انما يرد على الرواية الاخرة واما
على الروايتين الاوليين فالامر ظاهر غير انه يشكل على
الرواية الاولى ان نعمة المومن وان عمت المومن والكافر
ونعمة الاخرة وان خصت المومن الا ان الدنيا ذاهبة

ومضمحلة

ومضمحلة والاخرة باقية ودائمة فافراد الاخرة اكثر وان
خصت المومن بالاعتبار المذكور فالمناسب ان يجعل
الرحمن فتدبر قوله المدلول عليها اي دلالة تضمن قوله
بها اي بالرحمن الرحيم قوله وان كانت اي والحال قوله
ان يريد منها اي من نفسها الذي والاول هو الرحمن الثاني هو
الرحيم قوله متعلقا ببنيا اي صيغا قوله لا مصدرا اي لا ان
كان مصدرا قوله على الصحيح متعلق بمحذوف اي اذا
جرينا على الصحيح او على القول الصحيح قوله من ان الخ بيان
للصحيح وقوله لا من الفعل اي ليست مشتقة من الفعل
لا يخفى ان مدلول ذلك ان الصفة مثل الفعل في الاشتقاق
من المصدر مباشرة فافهم ذلك لتعلم ما سيقول قوله من
مادته اي او من مصدره قوله اي مصدره تفسير لمادته
اي مشتق من مادة الفعل الماضي لا من الفعل نفسه الذي
هو مجموع المادة والهيئة والمراد من مادته اي هيئة اخرى
وهي اي المادة بهيئة اخرى اي بهيئة ضم الراء وسكون
الحاء نفس المصدر قوله رحمة الخ بدل من مصدرا او عطف
بيان او خبر مبتدا محذوف عبارة عنه وهو رحم بضم
الراء لا من رحمة ولا من مرحمة لان الاشتقاق من المجرد
لا من المصدر المزيد قوله وانما اختاروا اي المص وغيره
صيغة الخ جواب عن سوال تقديره قد علمت انهما بنيا من
مادة رحم فلا عبرة بلفظ المادة من اول وهلة وقالوا
بنيا من مادة الخ قوله على الحروف اي الحروف الاصول المعتبرة
في الاشتقاق وذلك يفيده التعبير بالفعل لا بالمصدر اذ

بعض المصادر الخ فظهر ان قوله اذ بعض الخ علة لمحذوف قوله
مشتمل على حروف اراد الجنس او الجمع باعتبار افراد المصدر
وانما قلنا ذلك لان الخروج مثلا لم يشتمل الا على حرف واحد
قوله منه اي في الاشتقاق قوله وهو الموافق لكلامه
الاتي اي من ان الرحمن علم قوله بقوله بنيا متعلق بقوله
يراد اي واما ان يراد بقوله بنيا الخ ذكر الحسن التوسي
في بدور اللوامع في شرح جمع الجوامع ما يفيد ان الاكبر
هو الاخص الموصوف بانه اوسع دايرة فعال والاشتقاق
ثلاثة اقسام اصغر وهو اعتبار التوافق في الحروف الاصلية
مع الترتيب كما مر من الامثلة وصغير وهو ان يعتبر التوافق
في الحروف بلا ترتيب نحو حمد ومدح وجذب وجبذ
واكبر وهو اعتبار المناسبة فقط من غير اعتبار جميع
الاحوال تلم وتلب ومنه قول بعضهم الفمان مشتق من
الفم ويقال ايضا صغير وكبير واكبر ويقال ايضا اصغر
واوسط واكبر واعلم ان الاصغر هو المعول عليه وهو المراد
عند الاطلاق واذا علمت ذلك يكون الاشتقاق الاكبر اعم
الكل كما يفيده التعبير بقوله اوسع دايرة واراد بالاشتقاق
المفضل عليه الاشتقاق الاصغر المتبادر اليه الاسم عند
الاطلاق ومفاده ان الاصغر فيه وسع ويوجد من حيث
كثرة افراده وفي قوله اوسعا استعارة تصريحية تقريرها
انه شبه كثرة الافراد بوسع الدايرة التي هي الخط المحيط
على ما هو مقرر بجامع العظم واستعار اسم المشبه به للمشبه
واشتق من الواسع اوسع لجمعه اكثر افراد قوله هذا والتحقيق
الخ

الخ خلاف التحقيق فهذه طريقة السيرافي ومشى عليها النجم
الرضي والسعد في شرح التصريف وهي مرجوحة والصحيح
من مذهب البصريين ان المصدر اصل للفعل والوصف
بلا واسطة والاولى طريقة لبعض البصريين افاده الصبان
من خطه ثم انك خبير بان قوله على الصحيح مناقض لما تقدم
وذلك لان حاصل ما تقدم له من قوله على الصحيح ان كلا من
الصفة والفعل مشتق من المصدر وليس الصفة مشتقة
من الفعل قوله وبابه نظير ذلك الخ اي قوله فيما تقدم من
لاه الخ قوله بان يقصد الخ الظاهر ان الباء للتصوير التنزيل
قوله حقيقة واما على الاول فهو وان كان لازما الا انه
ليس لازما حقيقة بل تنزيلا قوله باخراجه اي بسببه
اخراجه الخ منه اشارة الى ان عطف قوله ونقله الخ من عطف
السبب على المسبب اي ان جعله لازما بسبب نقله الى
باب فعل بالضم ولما كان النقل الى باب فعل بالضم بواسطة
اخراجه من باب فعل بالكسر صرح بتلك الواسطة بقوله
باخراجه قال الامير الى ان السبب في جعله لازما اخراجه
من باب فعل بالكسر ونقله الى باب فعل بالضم وقوله
بان يجعل الخ تفسير لقوله ونقله الى باب فعل بالضم
اشارة الى ان المراد بالنقل جعله من باب فعل بالضم بحيث
يعطى حكمه من كل وجه دفعا لما يتوهم من ان المراد بنقله
اليه اعطاؤه حكمه في الجملة وبعد فالاحسن ما ذهب
اليه ش وحاصله انه ليس عطف ونقله عطف تفسير بل
المراد انه يجعل لازما اولا بالنقل ثم بعد ذلك ينقل الى باب

فعل اي فلا بد من ملاحظة الامرين وقصد ان الحاجة الى النقل
لافادة المبالغة لانها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما
في حكمها والغرائز الامور الطبيعية اللازمة كالحسن والقبح
وما في حكمها قال اهل العرف ان هذا الباب موضوع للصفات
اللازمة مما جبل الانسان عليه او صار ملكة له بالتكرار فان
قلت هلا حصل نقل دحرج بالكسر الى فعل بالضم ابتداء من غير
توسط جعله لازما لان اللازم المفهوم العين المنقول
اليه هو المقصود قلت لان الجعل المذكور هو المسوغ
لنقله من مطلق اللازم الى اخص منه وهو فعل بالضم
فيكون النقل من لازم الى مثله لمناسبة بينهما او هي
اللزوم بخلاف نقل المتعدي ابتدا الى لازم لا مسوغ له
اذ لا مناسبة بينهما الا مطلق العلية وهو غير مسوغ
لذلك افاده بعض الشيوخ فيما كتبه والحاصل ان الفرق بين
ما نزل منزلة اللازم وبين ما جعل لازما ان الاول متعد
للمفعول فيقطع النظر عن مفعوله تحقيقا وتقديرا
اي لقصد الاعلام بالفعل وفاعله دون مفعوله كما في
فلان يعطي بخلاف ما جعل لازما فانه يصير غير متعدي
اصلا قوله من باب فعل بالكسر اي الذي هو باب الصفات
المنتقلة عن النفس اي بحسب الوضع والا فقد يستعمل
فعل بالكسر للصفة اللازمة نحو شره ونهم قوله باب
فعل بالاضافة الى للبيان وفائدة تعريف باب مع ذلك
الاشارة الى انه ليس المراد انه نقل الى المادة المخصوصة
التي هي الفاء والعين واللام بحيث يستحيل اليها اي ينقلب

اليها

اليها قوله اللازم له اي لباب فعل اللزوم قوله لاختصاصه اي
باب فعل قوله بافعال الغرائز الباء داخلة على المقصور عليه
فهي مستعملة فيما اي بالافعال الدالة على الغرائز
اي على الصفات الغريزية كجبن وكرم وهي جمع غريزة
وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها صفات
ذاتية ويقرب منها الخلق وهو بضم اللام ملكة يصدر
عنها الافعال بسهولة من غير روية الا ان للاعتياد
مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغريزة مثل الكرم
والمروة والشجاعة ومقابلاتها كما له في المطول قوله
اللازم صفة لافعال الغرائز اي اللازم اللزوم لها
وعبارة ح الى باب فعل بالضم الذي هو باب الصفات
اللازمة للنفس اي بحسب الوضع والا فقد يستعمل
فعل بالضم للصفة المنتقلة نحو منطلق قوله بان يجعل منه
تصوير للنقل اي بان يجعل الفعل المذكور من باب فعل
قوله وقد ابطل اي النقل الى باب فعل يطرح في باب
المدح والذم فاذا اردت ان تمدح زيدا بكثرة العلم فتقول
علم الرجل زيد بضم اللام ويجري منه ما يجري في باب نعم
او تذمه بكثرة الجهل فتقول جهل الرجل بضم الباء بعني
انه حينئذ ان ضبط كلام المص بالكسر فات الوجه
الثاني وان ضبط بالضم فات الوجه الاول فما المخلص
فيجاب بقراءته باحدهما لارادة المادة بقطع النظر عن الهيئة
اللازمة لضرورة النطق باحدهما وحيث اريد المادة
لقطع النظر عن الهيئة باقي على الوجهين معا ولا يضر

اللفظ بالكسر او الضم لما ذكرنا قوله الكافيجي نسبة الى الكافية
على غير قياس لكثرة قراءته لها قوله ويرجع حاصله اي حاصل
جعله لازما ونقله الى باب فعل قوله منه اي من رحم بالكسر
وهو اظهر من الاول اي لانه على الاول لم يكن لازما بالفعل بل
انما نزل منزلة اللازم قوله بل الاول هو تنزيله منزلة
اللازم قوله وكلامهم مخالف اي ان كلامهم مخالف ما ذكر
من كونه مطردا في بعض الافعال المتعدية دون بعضها كلها
هذا مدلوله ولم يبين الذي يطرد فيه من غيره والظاهر
ان المعنى وكلامهم مخالف اي من حيث انه لا اطراد في ذلك
بل يقتصر على السماع ولم يبين ونسب ح ما قاله الشارح لبعضهم
فقال بخلاف التنزيل فانه غير مطرد في كل فعل متعد كما صرح
به بعضهم فالاولى تقديمه اي تقديم جعله لازما ونقله
خلاف صنع المص ثم ان العلامة البهوتي اعترض ما قاله الشارح
ونصه كلامه هو ان الثاني مطرد في كل فعل متعد لانه ضعف
مقابله بعدم ذلك وكلامه الاول صريح في خلافه حيث قيد
اطراده بباب المدح والذم خصوصا وقد عبر المحقق الشهاب
البريسي بقوله واجيب بان الفعل المتعدي قد يجعل لازما
الذي هو سور الجزئية انتهى ووجه ما قاله البهوتي
ان ما نحن فيه ليس من باب المدح والذم اي لانه لم يقصد
بالتحويل ذلك بل انما قصد التوصل الى اللزوم قوله والرحمة
اي ولفظ الرحمة لان الاشتقاق انما يكون من الالفاظ
قوله رقة القلب اي التعطف والحنو والشفقة قاله ح قوله
فمن ثم اي فمن اجل ان معناها رقة القلب قوله اطلاقها اي

الرحمن الرحيم

الرحمن الرحيم قوله الماحوذين صفة للرقة جرت على غير
من هي له فالمناسب ان يقول الماحوذين هما قوله ما اي
من لفظ وقوله هي اي الرقة معنى ما اي ذلك اللفظ قوله
لانها اي الرقة قوله الكيفيات جمع كيفية وهي عرض يقوم
بمحل متوقف وجوده على وجود محله قوله التابعة
للمزاج بكسر الميم هو كيفية متوسطة حاصلة من تفاعل
العناصر الاربع وتفاعلها ان تكسر سورة كل سورة الاخرى
فيحصل هناك كيفية هي المزاج وهذا مستحيل في حقه
تعالى قوله بان لها اي للرحمة معنى اخر اي مجازي قوله
اطلقت الرحمة على ذلك المعنى مجازا اي اطلاقا مجازيا
اي على طريق المجاز وقوله عن الاول اي مجازا كائنا
عن الاول اي عن المعنى الاول اي متفرعا ومترتبا عليه
قوله مرسلا صفة لمجاز تنبيه ذكر المحلي في شرح جمع
الجوامع ان الرحمن مجاز لا حقيقة له قوله لما بينهما اي
لما بين المعنى الاخر والاول قوله عند التشبيه المناسب
المشابهة قوله وهي اي العلاقة قوله كونه اي المعنى
الاخر الذي هو التفضل قوله تمامه له اي للاول اي لازما
له اي فالعلاقة اللازمية التي هي من اوصاف المعنى
المستعمل فيه لا من اوصاف المعنى المنقول عنه وهو
احد قولين والذي اشتهر ان يقال في مثل ذلك العلاقة
الملزومية التي هي من اوصاف المعنى المنقول عنه وهي
ذات خلاف والمشهور ما ذكرنا وكتب الشيخ البهوتي ما نصه
فقال اول كلامه واخره يقتضيان ان العلاقة اللزوم والذي

مشي عليه الشهاب البرلسي تبعا للسيد ان العلاقة السببية
وتقاوكي قال حسن جلبي في بحث الانشا ما حاصله انه
لا يحسن الاقتصار في بيان العلاقة على اللزوم لانه موجد
في كل مجاز واداره على صنع السيد في شرح المفتاح وغيره
في مسايل خروج الاستفهام الى الاستبطا وغيره انتهى
قوله وذلك اي بيان كون المعنى الاخر الذي هو التفضل
غاية للاول الذي هو الرقة قوله بمن اي التفضل من
شخص قامت اي الرقة بقلبه اي قلبا ما اي شخص قوله
على الخ متعلق بالتفضل قوله من اي شخص وقوله رق
اي من قامت بقلبه وقوله عليه اي على من الذي هو
الشخص المتفضل عليه قوله اي تستلزمه تفسير لتقتضي
قال شيخ فتقتضي اي يحصل منها وبسببها وليس المراد
بالاقتضا المعنى الموروث وهو الايجاب وانما المراد
المناسبة ووجه التعبير بالاقتضا الاشارة الى تمام
المناسبة انتهى واراد بالمناسبة السببية وحاصله
ان شارحنا فسر الاقتضا باللزوم العادي وشيخه
بالسببية فهو يشير الى ان العلاقة السببية لا اللزوم
خبوا فوق بحث حسن جلبي قوله اي نهايتها اي الرقة وقوله
التي صفة لنهايتها وما عمل تنتهي ضمير يعود على الرقة
وضمير اليها راجع للنهاية التي هي الغاية قوله انتهاء
الملزوم اي انتهاء كانتهاء الملزوم الى لازمه من تشبيه
الخاص بالعام اي لان الرقة من افراد الملزوم والتفضل
من افراد اللازم والمراد بكون الرقة ينتهي اليها بكذا الانتهاء

الاستلزام

الاستلزام اي ان الرقة تستلزم التفضل قوله وهي اي
الرقة مبدوه اي التفضل قوله الذي صفة للمبدا قوله
يبتدي اي التفضل اي ينشا وقوله منه اي من المبدا
وقوله ابتدا اي كابتدا اللازم من ملزومه والمراد بابتدا
اللازم من ملزومه كونه لازما لملزومه وباقي ما تقدم من
قولنا من تشبيه الخاص بالعام قوله فليس المراد تفريع على
قوله اي نهايتها قوله العلل الاربع هي الفاعلية والمادية
والصورية والغائية كالسرير له تلك العلل فالفاعلية
النجار والمادية الخشب والسرير والصورية الهيئة المجتمعة
والغائية الجلوس عليه قوله كما لا يخفى اي للذي لا يخفى
من ان الغاية هنا ليست فاعلا ولا مادة ولا غير ذلك
قوله وهما اي الرحمن الرحيم قوله منها اي الرحمة قوله
الغاية صفة للمعنى المجازي قوله المبدا صفة للمعنى الحقيقي
قوله اذ اسما الله اي الشامل للرحمن الرحيم وغيرهما واراد
بالاسما الصفات الدالة على ذات وصفة قوله مما له بيان
لنحو ذلك اي من لفظ قوله كالرضى فالرضى اطمينان القلب
وهو مستحيل فيراد ما يتسبب عنه من الانعام او ارادته
وقوله الغضب هو غليان دم القلب وهو مستحيل على الله
تعالى فيراد ما تسبب عنه من الانتقام قوله والضحك تعلق
الطفتين مع الاعجاب فيراد ما تسبب عنه في الجملة من
الانعام او ارادته قوله منه اي من نحو ذلك قوله لما ذكر
اي من ان المعنى الحقيقي مستحيل قوله هو مذهب القاضي
ابي بكر مالكي قطعا قوله ابو الحسن الاشعري هو مالكي على الاصح

قوله ان من رحم شخصا اي رق قلبه عليه قوله ثم فعله اي
فعل التفضل اراد بالتفضل المعنى الحاصل بالمصدر
واراد بالفعل المتعلق به المعنى المصدري قوله المقصود
اي ان المقصود وصف المولى بكونهما وقوله الاول
يشير الى انهما اشتركا في الوجه الا ان هذا اول وهو
كذلك فتلخص ان كلا منهما قامت به جهة ترجيح الا انه
خبر بما حيث كان الاول وهو المقصود كان ينبغي
تعيينه وان كان الثاني يصح بحسب ذاته تنبيهان
الاول يجوز ان يؤخذ في ذلك استعارة تمثيلية اي
بان شبه شانه سبحانه وتعالى حيث لم يزل متفضلا على
خليقته بنعم لا تحصى بحال ملك رق لرعيته فعطف عليهم
وعمهم معروفه واستعير المركب الموضوع للمشبه به للمشبه
غايته انه اقتصر من المركب على ما هو العمدة منه وهو
الرحمن الرحيم واصله الرحمن على رعيته قرره شيخنا عبد
رحمه الله ثم بعد ان رسمته وجدت البعوني كتبها نصه
وجوز السيد عبد الصفوي ان يكون من مجاز التشبيه
على سبيل الاستعارة التمثيلية شبه معاملة الله مع
العصاة والمذنبين بمعاملة الراحم تشبيها للهيئة المنتزعة
بالهيئة المنتزعة فان قلت الاستعارة التمثيلية يشترط
فيها التركيب وليس هنا تركيب قلت صرح المولى العمادي
في قوله تعالى لعلكم تتقون بانه لا يشترط التصريح بجميع اجزاء
التمثيل وبهذا يجاب عما اعترض به شيخنا الحلبي في
شرحه فحافظ عليه ثم قال السيد الصفوي واقول هذا بحسب
اللغة

اللغة واما بحسب الشرع فالاقرب انه حقيقة شرعية
للتبادر والاستعمال الثاني قال المولى خسرو واعلم ان
المتبادر من كلام القوم هنا وفي سائر المواضع ان عدم
استعمال لفظ الرحمن فيما سواه تعالى من قبيل الاتفاقيات
وليس في معناه مانع منه وليس كذلك بل هو مقتضى هذا
اللفظ لانه على ما قال الامام البيضاوي المنعم الحقيقي
البالغ في الرحمة غايتها ثم قال وذلك لا يصدق على غيره
تعالى قوله وتقديم اي وعلة تقديم الرحمن والاولى ان
يصرح كما قلنا وذلك لاختلاف العلة في تقديم الله والعلة
في تقديم الرحمن قوله المتضمنة اي علة تقديم الرحمن
منها على الرحيم قوله وغيره عطف على المعنى او على بيان
الا انك تعدد بيان في المعطوف قوله وقد ذكره اي المتحنث
الثاني قوله وانما قدم الشارع الامر في هذا الوصف تخصيص
الشارع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهذا بغير مخصص
مع انه لا ينظم ما اراده الا على رواية بسم الله الرحمن الرحيم
دون بسم الله او بسم الله الا ان يدعي انه المراد من الروايتين
ايضا لا يقال انما اوصله الى ذلك عدم صحة اطلاق الشارع
على الله تعالى لانا نقول كان يمكنه تقييد هذا اللفظ ولم
يتعين ان هذا اللفظ مخصوصه هو الفاعل فكان يمكنه
تقدير المحذوف مما يصح اطلاقه عليه تعالى ايضا على ان
في شرح الورقات للشهاب ابن قاسم ما يوخذ منه جواز اطلاق
الشارع عليه تعالى من وجهين الاول استعماله في المعنى
الاعم الشامل له تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم الثاني ان

يكون اطلاقه عليه تعالى وان لم يعد من اسمائه مبنيا على
القول بجواز ان يطلق عليه كل ما لم يشعر بنقص فتدبر
انتهى واقول واطلاق الشارع على الله حقيقة وعلى النبي
صلى الله عليه وسلم مجاز واراد بقوله الامر اي ضمنا
في قوله كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم
الحديث قوله في ابتدا الخ اي الاتيان بها في مقام ابتدا
الخ قوله الله وجر بخط المص دفع لغط الله على انه
نايب فاعل قدم قوله فيها اي البسملة اي حال كونه
كاينا فيها قوله في الاصل اي بحسب اصله وهو اله قوله
على الراجح السابق اي من ان اله اسم لا صفة قوله وفي
الحال اتفاقا اي ان الله بحسب ذاته لا بحسب اصله اسم
اتفاقا وما قيل ان الله صفة فباعتبار اصله لا باعتبار
ذاته قوله وهما اسماء صفة في الاصل اتفاقا اي وذات
كما تفرد وسيشير له المص قوله وفي الحال على قوله ياتي ظاهره
في الرحمن الرحيم معا وليس كذلك انما ذلك في الرحمن دون
الرحيم فهو صفة اتفاقا في الاصل والحال قوله عنهما اي
الاسم والمسمى قوله صفة كالخلق والرزق قوله او من حيث
الرتبة اي من حيث التعقل لانه يتعقل اولا الذات ثم
يتعقل بعد ذلك الصفة سوا الالتزم عليه وجود الذات بلا
صفات ولا يصح ذلك في حق الله تعالى قوله تكون اي
الصفة قوله منه اي المسمى وقوله ومن ثم اي ومن اجل
كونه الجزء المقصود قوله سمي بالصفة اي سمي الاسم بالصفة
ومن ثم الى قوله كما مر جملة معترضة قوله جعلت مساه تسميا

قوله ثم

قوله ثم المسمى الخ اي فيما مر عن السيد من تحقيقه ان المسمى
نفس الذات والصفة معا قوله وهنا اي في قوله وهما اسما
صفة المسمى التضمن فيد انه لم يعهد كون المسمى يتصف
بكونه تضمينا نعم المدلول عهد كونه مطابقيا وتضمنيا
وقيل انه اسم للصفة فقط فعاد مدلول العدة من
حيث قيامها بالذات قوله لامرين من جهتين ليس
المراد ان كل واحد من الامرين من كل جهة من الجهتين
بل المراد ان واحدا منهما من جهة والاخرى من الجهة
الاخرى قوله وقد ذكره اي الامر الذي من جهة اللفظ
قوله وان قلنا اي هذا اذا قلنا بانه علم بل وان قلنا الخ
قوله خاص بالله الباء داخلة على المقصور عليه فلما كان خلقها
بالله صار بمنزلة العلم قوله لا يقال الخ ثمرة كونه خاصا بالله
قوله فقوله تفريع الخ على ما ذكر من الدعوى التي هي قوله
خاص وحيث كان ما ذكر دعوى فما ذكر من الدليل على
هذه الصفة لا ينتج المدعي فصح بذلك التفريع قوله اولى
منه انما لم يقل المص لامكان الجواب بان النفي متسلط على
المادة فقط والمراد انه لم يقل واسمه والاورد عليه ما ورد
على تفسير المص بخلافه اذ لا يقال اي فيما سيأتي يعني
وقيل فيما مضى مع انه لم يقل اصلا قوله اي ان علمية
الاستعمال اللغوي اي استعماله في الله وحده هذا ليس
مدلول المص لان مدلوله عدم القول لغير الله وهو يصدق
بالقول لله وبعدم القول اصلا وعدل الشارح عنه لكون ما
ذكره هو المقصود دون هذا المدلول الصادق بما قلناه فان قلت

اعلى ذلك المقصود قرينة قلت نعم وهو ان استعماله
في الله مسلم الثبوت قوله لا القياس معطوف على
الاستعمال اي لا القاعدة وهي ان كل من قام به وصف
اشتق له اسم من ذلك الوصف اي من داله فاذا قام
العلم بزيد اشتق له اسم من دال العلم وهو لفظ العلم
وهو عالم اي فمقتضى القياس اطلاق رحمن على غير
الله اذا قامت الرحمة بذلك الغير ولذا قال الشارح بل
هو اي القياس قوله بل هو اي القياس يعني القاعدة
وهي ان كل من قام به وصف يشتق له اسم من ذلك الوصف
اي من دال ذلك الوصف قوله يجوز فان قلت انه موجب
قلت اراد به عدم الامتناع قوله من كل بيان للغير اي من
كل شخص قام به معنى رحمن اي المعنى التفضي الذي هو
الانعام بالنعم الجليلة قوله واما قوله بني حنيفة جواب عما يرد
على قوله اي ان علة الاستعمال اللغوي قوله مسيلمة بكسر
اللام هو لقب له واسمه ثمامة هكذا ضبطه النووي قوله
رحمن اليمامة اي الرحمن منها واليمامة بلدة من بلاد بني
حنيفة وبها تنبي مسيلمة الكذاب قوله شاعرهم اي شاعر
اليمامة اي الشاعر منهم قوله وانت غيث الورى صدره
سموت بالمجد يا بن الاكرمين ابا وانت غيث الورى اي
وانت كالغيث بالنسبة للورى اي الخلق او انت رحمة
الورى فان قلت هذا يخالف ما تضمنه قوله رحمن اليمامة
من ان رحمته لاهل اليمامة والمتبادر الحصر لان هذا ذكر
في مقام المدح فربما اقتضى الحصر قلت لا لان قوله رحمن اليمامة

معناه

معناه الرحمن منهم اي الكائن منهم فلا ينافي ان رحمته عامة
لاهل اليمامة وغيرهم والمناسب ابدال هذا البيت ببيت اخر
سموت بالمجد يا بن الاخشبين ابا وانت شمس الورى لا ذلت شيطانا
قوله فمن تمنتهم الخ التمنت تطلب الاتباع فمن تمنت اي اي
شاق فاما ان يراد اتباع بعضهم بعضا او اتباع كل منهم
نفسه ابن ابي شريف فاذا علمت ذلك فتعول ضمن
التمنت معنى المبالغة فالمعنى لمبالغتهم في كفرهم قوله
اي اي هذا الاستعمال غير صحيح اي غير جار على منهج اللغة
حيث استعملوا المختص باسمه في غيره قوله دعاهم الى هذا
الغير الصحيح قوله لحاجتهم في كفرهم قال في المصباح الحاجة
الامر لحاجا من باب تعب ولحاجا ولحاجة اذا لازم الشيء
وواظبه ومن باب ضرب لغة انتهى فالمعنى عليه دعاهم
لذلك ملازمتهم للكفر وكانه ارادوا الله اعلم المبالغة فيه
ثم بعد كتبي هذا وجدت ش افاده قوله بزعمهم اي بسبب
زعمهم قوله نبوة مسيلمة دون النبي صلى الله عليه وسلم
هذا بحسب ما اتفق منهم والا فلو شركوه مع النبي صلى الله
عليه وسلم لكان الحكم كذلك وبعد ان علمت ما ذكر فما قول
نقل ش عن شيخه ابن قاسم ما نصه اقول فيه اي في
القول بانه غير صحيح نظر لانه حيث كان من الصفة الغالبة
ومن لازمها ان يكون القياس جوازا اطلاقها على غيره
كان هذا الاطلاق من بني حنيفة مما يتبادر انه اطلاق موافق
لقياس لغة العرب ونطق بما قياس اللغة جواز النطق به
ومثله مما يجب صحته فكيف يحكم بعدم صحته وبانه خروج عن

منهج اللغة لا يقال انه صار علما لله تعالى او ان الواضع شرط
ان لا يستعمل في غيره تعالى لانا نقول اما الاول فغايته
انه صار علما بالغلبة ومثله لا يمنع اطلاقه بالمعنى الوضعي
على الغير كما في سائر الاعلام الغالبة بل لو سلم انه علم
بالوضع لم يمتنع اطلاقه كذلك لان جعل اللفظ علما لا يمنع
اطلاقه باعتبار معناه الاصلي خصوصا وظاهره عدم
صحة ذلك لا حقيقة ولا مجاز مع ان الصحيح جواز التجوز
في الاعلام واما الثاني فغاية البعد ولا دليل عليه فلا يصح
الجزم بالحكم عليهم بالخطا بمجرد الاحتمال انتهى وقال التاج
السبكي والجواب السديد ان يقال المختص بالله هو
المعرف باللام دون غيره انتهى واجيب عن البيت بان
رحمن الواقع في بني حنيفة بمعنى دار حمة مطلقا
والمختص بالرحمن بمعنى البالغ في الرحمة وقيل انه
شاذ لا اعتداد به قوله كما لو استعمل الخ جواب عن اعتراض
ابن السبكي في شرح المختصر على قول الزمخشري فمن
تمنتهم في تعريفه فانه اعترض بما حاصله مع الايضاح ان
التمنت سبب في الاطلاق ومتى ثبت الاطلاق فقد
وجد الاستعمال في الجملة غاية انه ذكر سبب الاطلاق
وهو التمنت وحاصل الجواب انه ليس اطلاقا صحيحا
وانما حملهم عليه التجاء في كفرهم فانهم كفروا بادعائهم لمسيلمة
النبوة وتوغلوا في الكفر باطلاقهم عليه ما يختص بالاله
توغلا مخرجا بالمبالغة فيه عن طريق اللغة ابن ابي شريف
قوله والمفهوم من كلام الغزالي وعليه قال المصنف في شرح مختصر المزني

والفرق

والفرق بين لفظ الله والرحمن وان اختص كل منهما به تعالى
ان المنع في اسم الرحمن شرعي طرا بعد الاسلام بخلاف الله
فانه لم يجر عليه احد قبل الاسلام ولا بعده انتهى تنبيه
علل بعضهم الاختصاص بان معنى الرحمن المنعم الحقيقي
اي الذي يفيد ما ينبغي لا لغرض بوجه من الوجوه
ولذلك لا يصدق على غيره تعالى فان غيره تعالى انما
يفعل ما يتعاطاه من التفضل والانعام لغرض نفسه
ليستعيض به من جزيل ثواب او جميل ثناء او نزيل عن
النفس رقة الجسمية او عن القلب حب المال ورذيلة
البخل الى غير ذلك من الاغراض اي نزيل عن النفس الرقة
التي سببها المجانسة والتماثل بينه وبين المنعم عليه
فان الرحمة الم للقلب يقصد دفعه او نزيل به حب المال
ورذيلة البخل عن قلبه طلبا للترقي الى مرتبة الزهد في
الدنيا قاله شيخ قوله انه اي رحمن قوله به اي اي بالله قوله لانه
لعله استند الى قولهم رحمن اليمامة فان هذا استعمال
لغوي قوله ومن ثم اي ومن اجل انه خاص شرعا لا لغة اخر
عن الله والله خاص به شرعا ولغة وظاهره انه لو فرض
انه خاص به لغة وشرعا لا يوجد مع انه يوجد ايضا لما تقدم
من ان الله اسم ذات والرحمن اسم صفة قوله له اي لله
قوله او لغيره اي الله قوله ممن قام به معناه من شخص قام
به معناه اي وهو الرحمة قوله اذ مثل اي اطلق وقوله منها
اي من الله وغيره قوله واعترض اي كون رحيم عاما قوله
انه قال اي من انه قال معطوف على حذف الجار او انه بدل

وقوله اخرجه اي مذكره قوله ان يتحمله اي الرحيم الانتحال
نسبة قول غيره لنفسه والمراد به هنا ما يشبهه من نسبة
ما لله لغيره اي استعمال ما لله في غيره قوله بحثا اي باحثا
او حالة كون الحمل بحثا اي استنطها واما عنده لا منقولا
قوله وعليه اي على هذا الحمل فيقال في علة تقديم الرحمن
الرحيم ان الرحيم ان الخ قوله لان الرحمن خاص به في جميع
الاحوال ذكر بن جماعة في شرح بقول العبد في بدا الامالي
ان الخاص به انما هو المعرف بال فلا يعد هذا فارقا وبه يعلم
ما في كلام الزمخشري ذكره البهوتي قوله والخاص اي واللفظ
الخاص بشي كالذات العلية قوله في ذكره اي فيما ذكر ذلك الخاص
واحترز بقوله في ذكره عن العمل به الذي هو الوجه الثاني
وخلاصته ان التقديم اما من جهة الذكر او من جهة
العمل فعلى الوجه الاول التقديم من جهة الذكر وعلى
الوجه الثاني التقديم من جهة العمل قوله بعد اي لا مطلقا
بل بعد لفظ وهو لفظ الجلالة لدل ذلك على ذلك الشي الذي
هو الذات العلية اي يدل عليه بعينه لكونه علما على ذاته
قوله على العام متعلق بيقدم اي يقدم على العام لذلك
الشي وغيره فالرحمن خاص بالذات العلية يقدم بعد لفظ
الجلالة على الرحيم العام له ولغيره والحاصل ان لفظ
الرحمن لما كان خاصا ما دل كالعلم اي وان لم يصل الى حد
العلمية ووجه مشابهته للعلم ان لفظ الرحمن لا يوصف
به غير الباري تعالى كما ان العلم يختص بالمعلم فناسب ان يليه
بخلاف الوصف المشترك الذي يوصف به ذلك الموصوف وغيره

والمراد

والمراد بالعام في ذلك المقام المطلق لان الرحيم مطلق لا عام
لان العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر الا ان يريد
بالعموم العموم اللغوي لا الشمولي والمطلق هو اللفظ الموضوع
للماهية الكلية قوله ويمكن ان يراد بالخاص والعام فيما ذكر
اي في قوله والخاص بشي يقدم الخ وهذا جواب ثان والفرق
بين الجوابين انه في الاول النظر للفظين ابتداء وفي
الثاني النظر لهما بتبعيتهما للمعنيين قوله الا في تعريفهما
اي الخاص والعام الاصوليين واما على الوجه الاول
فالمراد باللفظ الخاص بشي لا الخاص بالمعنى المصطلح عليه
كما تقرر وقوله على العام اي الشامل له ولغيره لا المعنى
المصطلح عليه فهو خصوص وعموم لغوي قوله على هذا اي
على ارادة العام والخاص المخصوصين قوله لانه خاص من
جهة اللفظ اي خصوص منظور فيه لجهة اللفظ الخ بان
تقول الرحمن لفظ خاص بالذات العلية والرحيم عام من
تلك الجهة اي عام من جهة اللفظ اي عموم منظور فيه
لجانب اللفظ فتقول الرحيم شامل للذات العلية ولغيرها
قوله والخاص من جهة المعنى كاهل الذمة فانه خاص من
جهة معناه بمعنى ان من كان تحت ذمتنا الذي هو
مدلول اهل الذمة خاص والذي اتصف بالشرك الذي هو
مدلول المشركين من قوله تعالى اقتلوا المشركين عام فقد
نظر والخصوص والعموم في ذلك من جهة المعنى قوله والخاص
من جهة المعنى اي كما في قوله تعالى اقتلوا المشركين فانه عام
في كل مشرك وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تقتلوا اهل الذمة

فانه خاص من جهة معناه فيتقدم في العمل به على العمل بالعام
من جهة معناه وهو المشركين من حيث ان اهل الذمة لا
يقتلون عملا بلا تقتلوا اهل الذمة ولو عمل باقتلوا المشركين
لقتلوا قوله من تلك الجهة اي من جهة المعنى وقوله من تلك
الجهة لموافقة اي جهة اللفظ وقوله في التقديم اي
مطلق التقديم وقوله من تلك الجهة الاولى حذفها وقوله
وان اختلفت الجهة الواو للحال اي اختلفت جهة التقديم
اي فان التقديم في الخاص من جهة اللفظ تقديم من جهة
الذكر والتقديم في الخاص من جهة المعنى تقديم من جهة
العمل هذا معنى قوله كما تقرر قوله لانه ابلغ فان قلت
ابلغ على هذا من المبالغة وفعلها من يرد فلا يصح بناء اسم
التفضيل منه اذ لا يبنى الا من مجرد قلت يصح على قول
الاخفش فانه جوز بناءه من كل من يرد فان قلت فهل
يصح ان يكون من البلاغة اي الاز يد بلاغة قلت قد
تقرر عند اهل المعاني ان البلاغة تكون صفة الكلام
والمتكلم ولا تكون صفة المفرد لكن قال بعض المتاخرين ليس
مسلم في نفس الامر بل يكون صفة لمفردات الكلام كما يكون
صفة الكلام اذ كل من مفردات الكلام مطابق لمقتضى الحال كما
هو انه مطابق له الا ترى ان ايراد المسند اليه موحدة في مقام التوحيد
بلاغة في نحو زيد قائم كما ان ايراد المسند اليه نكرة في مقام
التنكير بلاغة فيه ايضا ومعلوم عندك بالضرورة ان كل واحد
من زيد وقائم ليس بكلام اصلا والا لانقلب المفرد مركبا تاما
وهو باطل بالضرورة ولا شك ايضا ان ايراد دابة نكرة في قوله

تعالى

تعالى ما ترك عليها من دابة تطبيق لمقتضى المقام وعلى هذا
سائر كلماته وله نظائر كثيرة جدا في الاستعمال فكيف لا وان
كل مفرد من مفردات الكلام البليغ مطابق لمقتضى المقام
والحال كما انه مطابق له فان قلت فماذا تقول في كلامهم و
تقريرهم قلت نقول كلامهم بوجهين الاول ان المراد
بالكلام في قوله البلاغة مختصة بالكلام لا تتعدى الى
المفردات هو مطلق المركب سواء كان مركبا بمعنى الكل
والمجموع او مركبا مع غيره كزيد في زيد قائم فانه مفرد
في حد ذاته ومركب مع قائم من حيث النظر اليه الوجه
الثاني ان المراد بالمفردات هو المفردات اللغوية قبل
وقوعها في التركيب فانها من حكم التعلق ولا يتعلق بها
المعاني النحوية لانتفاء مقتضيها مع قيام المانع عنها فضلا
عن ان يتعلق بها المعاني المتعلقة بالبلاغة انتهى ش
قوله اي الرحمة المدلول عليها بالرحمن ان يراد من الرحمة
المدلول اما لغة فظاهر وعليه يأتي ما ورد يا رحمن الدنيا
والاخرة ورحيمهما واما كما وعليه يأتي ما ورد عن السلف
كما في ش يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا قوله
المتلائمين في الاشتقاق اي المجتمعين في الاشتقاق
احترز بذكر عن الكلمتين اذا لم تجمعهما الاشتقاق كان
يكونا جامدين كزيد وعمرو فان كلا منهما يدل على وحدة
وهما جامدان قوله اي زيادة حروفه اي احد اللفظين
قوله المبني فيها الذي اي منها او يقال ان الحروف ظرف للمبني
منها اذ هي اجزاء وهو كل والكل منحصر في اجزائه تخيلا لسبقها

عليه معنى افاده بعض المحققين وعلى هذا فقوله المبني الخ معناه
المنحصر فيها ونسخة البهوتي منها وهي ظاهرة وافاد الشارح ان
قوله البنا مصدر بمعنى اسم المفعول اي المبني فيها احد
اللفظين قوله به اي باحد اللفظين قوله فان القطع الخ انظر
هل الابلغية باعتبار كثرة افراد قطع بالتشديد على قطع
بالتخفيف او يكون الاول اشد في القطع فتكون الابلغية
في الكيفية من جهة النكاية والاشدية والثاني خلافه
والظاهر ان المراد الاول وقوله يشدد به اي بسبب
تشديده قوله كالكلبة الخ توضيح ذلك ان غالب الحيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح فاذا تردد ناقي فرد
فلم نر الحكم حكم الفرد الاغلب او النادر فنستدل بحكم الاغلب
على حكمه ونحكم بانه يحرك فكه الاسفل عند المضغ وطريق
الاستدلال ان تقول هذا حيوان وكل حيوان اي غالبه
يحرك فكه الاسفل عند المضغ فهذا يحرك فكه الاسفل
عند المضغ قوله فيما هو اعم من ذلك اي سوا الحد انوعا ام لا
قوله عليه اي على معناه وقوله به اي بحد قوله
لالحاقه بالدال اي بالالفاظ الدالة على الامور الجبلية
ان قلت ان شره وسهم دلالتها على الامور الجبلية ظاهرة
بالاستعمال لا بالوضع فلم يكن حذر مساويا لها في الدلالة
بحسب الاستعمال فلا حاجة للالحاق قلت لعل استعمال
شره وسهم في الامور الجبلية شائع وذائع حتى كانه نشا
عن الوضع ولا كذلك حذر فصح الالحاق فتدبر والشره
شدة الحرص على الشيء قال في المصباح شره على الطعام وغيره

شرها

شرها من باب تعب حرص عليه اشد الحرص فهو شره انتهى
وقال ابن فارس فهم فهو الشيء يفهم بفتحتين فهمة بلغ فهمته
فهو فهم والفهم بفتحتين افراط الشهوة انتهى
اي في الطعام كما حققه به بعضهم قوله وذلك اي
كونه الحق بالامور الجبلية قوله ابلغ من جهة زيادة
معناه صريح في ان حاذر يدل على تعدد افراد الحذر
مع انه اسم فاعل واسم الفاعل اذا لم يكن من صيغ المبالغة
لا يدل الا على مجرد الذات والحدث فلا وجه لهذا الكلام كما
ظهر لي ثم بعد ذلك وجدت شيخ قال فيه وفي هذا بحث
لا يخفى فالصواب الاقتصار على الاولين ولعل قوله فيه
الاشارة لما قلناه من القاعدة قوله اي فيما ذكر وهو
الرحمن وقوله يتوقف حذر كان وقوله في مثله اي مثل
ما ذكر وهو الرحمن اي فيما ذكر ومثله مما كان الابلغ غير مشتمل
على غير الابلغ قوله وذلك اي كون الابلغ الخ وقوله ذكره
اي التحقيق والتحقيق هو ما يشير اليه بعد بقوله
ان الصفة الابلغ ان اشتملت على غير الابلغ وزيادة
كتحرير مع عالم فانه يقدم عالم على تحرير تقييدا وان لم
تشتمل الرحيم مع رحمن فان اقتضى المقام تقديم احدهما فهو
الذي يقدم الا انك خبير بان هذا التحقيق لم يذكره وانما ذكره
الشارح كانه لما كان تحقيقا ما يذكره المص متوقفا على ذكر ذلك كانه
يشير اليه فنزل اشارته منزلة ذكره قوله قطع النظر صفة سائل
وقوله عما قبله اي قبل ذلك السؤال قال الشيخ البهوتي انظر
ما وجه دعوى قطع النظر عما قبله لم لا يجوز ان يكون هذا صورة

معارضة على ثاني الامرين من جهة التقديم تقديرها ما
ذكر بعوه من وجه التقديم تقتضي للناظر ان العادة تقديم
غير الابلغ على الابلغ اذ القياس عندهم الترقي من الادنى
الى الاعلى فتدبر واقول الظاهر انه اراد بما قبله قوله
والخاص الخ وذلك لان كلا من قبل وبعد ظرف زمان متراخ
فاذا قرب قيل قبيل العصر وبعيده كما افاده في المصباح
ولو نظر الى قوله كانه خاص لم يحتج الى ذلك السوال قوله
لاشتماله اي انما قطع النظر عما قبله وتكلف في ايراده
لاشتماله اي السوال على فوايد فان قلت ان السوال
لم يشتمل على الفوايد انما اشتمل جوابه قلت تقدير مضاف
اي لاشتمال جوابه على فوايد وهذا احسن مما كنت قررته
به من انه علة لقوله ذكره في ضمن وقد عني وحاصل ما
كنت قررته به سابقا انه لم يقل وهو ما اشار اليه بجواب
السوال بل قال في ضمن جواب اي في خلاله واثنايه لاشتماله
قوله مخالف للعادة هي تكرر الشي دايما او غالبا على نهج واحد
والعادة هنا بمعنى المعتاد بقرينة البيان بقوله من تقديم
انتهى شل ونظر بعض الاشياخ فيما المراد بالعادة هل عادة
البلغا او عادة اهل اللغة ووجدت في حاشية بعض شيوخنا
اي عادة البلغا انتهى وقال الشيخ البهوتي ان نظر الى ان
من عادتهم التدلي كان من عادتهم الترقي سقط السوال
من اصله لانه يقال يمكن ان يحمل تجويزهم هذا على ما يرى من
انهم انما يجوزون سلوك الطريقين فيما اذا كان الابلغ غير مشتمل
على مفهوم غير الابلغ فان اقتضى المقام الترقي سلكوه وان

اقتضى

اقتضى التدلي سلكوه لانا نقول هذا منه فلا يحسن ان يكون
هذا الكلام توجيها لايراد السوال على ان تخصيص من غير تخصيص
قوله بالتخفيف بمعنى متكرر كما يفيده المصباح واما بالتشديد
فهو مبالغة جواد كما هو مقتضى القاعدة ولم ار التصريح بذلك
بعينه ثم بعد كتبي هذا رايت ح قال ما نصه جواد بتخفيف
الواو وكثير الجود انتهى ولعل وجه النظر المدلول له من انه
الموصوف بكثرة الجود في الواقع لا انه من الصيغة قوله
العالم المتقن لا يخفى انه يابى التكرار بحسب عالم في نفسه
فاذن اما ان يرتكب التجريد في تحرير بابى يراد منه متقن
او لا يرتكب ويكون فيه فايدة ايضا من حيث التاكيد
بالنظر للموصوف الذي هو عالم او بالنظر للمجموع من حيث
هو قوله لاشتمالها اي تحرير وفياض قوله معصوما وهو
عالم وجواد قوله بكسر الكون بيان لضبطه بحسب الواقع
خوفا من توهم قراءته بغير الكسر قوله من بحر العلم المتقن لا يخفى
ان هذا من المجاز كما افاده الاساس الا انه لم يقع التجريد
على العلم بل اوقعه على متعلقه فقال بحر الامور علما فاذن
يصح ترجيعه له من حيث ان علما تمييز محول عن المفعول
والتقدير بحر علم الامور ثم نقول هو مجاز استعارة من
حيث انه شبه اتقان العلم بالبحر واشتق اسم المشبه
به للمشبه واشتق من ذلك بحر بمعنى اتقن جامع المتعابهة
في تبليغ المراد كما قال في البحر تبليغ المراد من الحيوان فكذا في
العلم تبليغ المراد من كل ما يريده فان قلت ان ذلك في الذبح
لها النكتة في التخصيص بالبحر قلت ان العلم محله القلب وفي البحر

وصول الآلة للقلب بخلاف الذبح فليس فيه ذلك فلذلك كرا
التعبير بالمخرد دون الذبح قوله اكثر الجود به يعرف ان كلام
ح لا ينظر الا على ما قلنا قوله مبينة اي كما هو فرض السابل
الا ان ذلك ليس متفقا عليه لان فيه خلافا فقيل الرولا
يخفى ان هذا انما هو فائدة زائدة من المجيب لا دخل لها في
الجواب الا ان ش حمل المصنف بما يقتضي انه من الجواب حيث
قال قلت ان تقديم الرحمن على الرحيم ليس مخالفا للعادة
من تقديم غير الابلغ لان الرحيم ابلغ انتهى اقول كيف يأتي
هذا بعد فرض وجود قول بان الرحمن ابلغ بل هو الراجح وبني
السوال عليه فتدبر قوله وفيه خلاف اي في كون الرحمن ابلغ
خلاف وقوله فقيل الخ اي لانه قيل قوله ان الرحيم ابلغ
اي لان فعيلا للامور الغريزة كشريف وكريم وفعلان
للامور العارضة كغضبان وسكران ورد بان ذلك كونه من
باب فعل بالضم لا لكونه صيغة فعيل قوله وهو ذو الرحمة
اي اعم من الجليل والدقيق واعم ايضا من رحمة الدنيا
والاخرة ويبقى النظر في قول الشيخ ذو الرحمة هل هو
تركيب جائز ام لا قال ابن حجر في شرح المنهاج عند
قوله في باب صلاة الجمعة تحريم على ذي الجمعة الشاغل
ما نصه فان قلت كيف اضاف ذي بمعنى صاحب الى
معرفة قلت الهنا يصح ان تكون للجنس او للعهد
الذهني وكل منهما في معنى النكرة فصحت الاضافة لذلك
الخ قال العبادي في حاشيته عليه هذا كله وهم فقد قال
الدماميني في شرح التسهيل وقد توهم بعض ان المراد باسم الجنس

اي في

اي في قولهم ان ذو لا تضاف الا الى اسم جنس النكرة فاسد
فاستشكل بسببه هذا الوهم الفاسد ما وقع في الحديث
ان تصل رحمك وغاب عنه مواضع من التنزيل وانه
ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذو الطول ذو الجلال
والاكرام انتهى بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة انتهى
كلام العبادي قوله قد حقق كلا منهما اي استعمالا فقط
دون الوضع فان معناهما واحد حذرا من التكرار وعبارة
ش احسن ونصه لكن قابله حقق كلا منهما بشيء لتحرزه بذلك
عن التاكيد لان الافادة خير من الاعادة قوله من الدنيا
والاخرة بيان لما قوله مخصص فريق منهم الرحمن بالدنيا والرحيم
بالاخرة قوله قيل رحمن الدنيا قابله بما هو ولعل وجه ذلك
ان رحمة الدنيا متقدمة على رحمة الاخرة فناسب ان
يعطى المقدم في اللفظ المقدم في الوجود قوله ويعكس الفريق
الاخر ولعل وجهه انه نظر لزيادة الباقي الجملة فاعطاها
لرحمة الاخرة التي هي اعظم من رحمة الدنيا وان كان يطلق
رحيم باعتبارها قوله في الاول الذي هو رحمن الدنيا
ورحيم الاخرة قوله كالثاني بقيل الخ انما اتى بالثاني على
هذا المنوال ولم يقل والثاني فتعطفه على الاول لان
الثاني لم يكن واقعا في البيضاوي بل الواقع فيه الاول
والثالث فقط قوله المعبر به اي يورد فيه اي القول
الاول وهو رحمن الدنيا ورحيم الاخرة قوله وفي رحمن الدنيا
معطوف على فيه قوله الذي قيل اي الذي هو رحمن الدنيا
والاخرة ورحيم الدنيا قوله على كون الرحمن ابلغ من الرحيم

لا على كون الرحيم ابلغ ولا على الساوي قوله في كلام البيضاوي
متعلق بمحذوف والتقدير دون ورد المعبر به فيه وفي
كذا الواقع في كلام البيضاوي فهو وصف كان لورد
اي دون ورد الموصوف بوصفين الوصف الاول انه
عبر به في الاول وفي الثاني انه واقع في كلام
البيضاوي او انه بدل اشتمال من قوله فيه وما عطف
عليه فتامل قوله سلامة مبتدا موخر وخبره قوله وفي
تعبيره الخ قوله مما اي من شي اعترض بذلك الشي وقوله
عليه اي على البيضاوي هذا ما يتبادر من التعظيم
اما الاعتراض يتوجه على غيره فلعله انما خص البيضاوي
بالذكر لان الاعتراض في الواقع انما تعلق به اي فلم يقصد
البلقيني الا الاعتراض على البيضاوي او ان الضمير
عايد على كلام المضاف للبيضاوي وغيره قوله من
انهما الخ بيان لما قوله غير معروفين الخ اي ليسا معروفين
حتى يستدل بهما والقول بان البيضاوي لم يذكرا انهما
واردان في الحديث فيكفي كونهما من كلام السلف الاخيار
ليس بشي كما افاده الشهاب قوله خرجه الحاكم في المستدرك
مرفوعا اي لا موقوفا ولا مقطوعا الا ان الشارح اقتصر واصله
اللهم فارج الهم كاشف الغم مجيب دعوة المضطر رحمن الدنيا
والاخرة ورحيمهما انت ترحمني فارحمني رحمة تغنيني بها عمن
سواك انتهى وقوله المستدرك اي على الصحيحين مما فاتهما
اي من الاحاديث الصحيحة قوله اعني المصنف اي به دفعا لما يتوهم
من رجوعه للبيضاوي قوله بل المفهوم من كلام غيره اي المصنف

اي كالبيضاوي

اي كالبيضاوي فانه لا يفهم من البيضاوي الا انهما انما قيلا
على ان الرحمن ابلغ ولذلك قال والرحمن ابلغ من الرحيم
لان زيادة البنا تدل على زيادة المعنى الى ان قال
وذلك انما يوخذ تارة باعتبار الكمية واخرى باعتبار
الكيفية وعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم
المومن والكافر ورحيم الاخرة لانه يخص المومن وعلى
الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان
النعم الاخروية كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليلة
وحقيرة قوله الا بلفظه كما الكم ما يقبل القسمة لذاته
كالاعداد والمقادير والكيف ما لا يقبل القسمة لذاته ولا
يتوقف تصوره على تصور غيره مطالع قوله وفيه نظر وجهه
ما افاده ش ونصه ولقائل ان يقول لا نسلم عدم الرحمة
للكافر في الاخرة اما اولا فلما قيل انه بالشفاعة لتخلص
من الوقوف في الموقف يظهر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم رحمة للعالمين اي الكافر والمومن وهذا يدل على ان
الكافر يرحم ايضا واما ثانيا فلان كل كافر مرحوم في وقت
العذاب لان عدم التعذيب بعذاب اشد رحمة فشملت
الرحمة الكافر ايضا انتهى ونوقش الاول بان الكافر تابع
غير مقصود كيف وهم سبب الموقف لا حوض ما هو اشد من
هوله فليس ذلك رحمة في حقهم انتهى اقول وينا قش في الثاني
بمثل ذلك بان يقال كونه مرحوما باعتبار كونه لم يعذب باشد
مما هو فيه ليس مما شانه ان يقصد كونه نعمة بحيث يقال ان
الله منعم على الكافرين في نار جهنم وانتم في نعمة قوله

وبنا في الثاني اي الذي هو رحيم الدنيا ورحمن الاخرة قوله
لما ياتي اي من قول المص جلايل النعم واصولها فان ذلك انما
هو في الابلغية كيفا قوله وانه اختلفت اي والحال
قوله فان قلت فعلى ما ورد اي فعلى اي قول ورد قوله
المرجوع اليه اي الذي هو رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها
قوله على القول الاتي وهو ان الرحمن ابلغ قوله ايضا
راجع للوارد اي وارد اعلى القول الاتي كما ورد عليه غيره
مما مر الذي هو رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا والقولان
اللذان ذكرهما المص رحمن الدنيا ورحيم الاخرة وعكسه
قوله بالنسبة اليها اي حقارة نسبية فلا ينافي انها جليلة
وهذا جواب عما يقال نعم الاخرة كلها جليلة فكيف توصف
بالحقارة وخلاصة الجواب ان تلك الحقارة نسبية قوله لكونه
متعقلا بالاول اي الجليلة اي في الدنيا والاخرة رحمن اي
فيها قوله متعقلا بالثانية اي متعقلا بالثانية التي هي
الحقيرة اي في الدنيا والاخرة قوله اعني كون الرحيم ابلغ من
الرحمن او معناهما واحد اتى بالعناية لانه يتوهم
ان المراد بالقولين ما اشار لهما بقوله قيل رحمن الدنيا ورحيم
الاخرة وعكسه مع انه غير صحيح قوله لانه مخالفة لما للعادة
قوله فان كنت ايها السايل تقول باحدهما اقول كيف يعقل
ذلك بعد قوله هذا مخالف لما جرت به العادة الخ فهو صريح في
انه لا يقول بواحد من هذين بل انما يقول بان الرحمن ابلغ
ويمكن الجواب بان يقال ان كنت ايها السايل ترجح عما قلته
وتقول بواحد من هذين فلا يتوجه الخ الا انه يرد ان يقال

اذا رجع

اذا رجع عما قاله وقال بواحد منهما كيف يتصور ان يسال
لان سواله في تلك الحالة هذيان فلا ينبغي ان يلتفت اليه
ولا ينظر اليه قوله وقيل الرحمن الخ قابله تغليب
امدح اي ابلغ في المدح قوله واصولها معطوف على جلايل
والضمير في اصولها راجع للنعم الذي هو المضاف اليه
قوله لطف بضم الطا فهو لطيف افاده المصباح وقوله ودق
عطف تفسير قوله قال رحمن ابلغ فيه ان الاولى ان يقول
قال رحمن امدح لانه المعبر به في المص الا ان يكون اشارة
الى ان غرض المص بامدح ابلغ ولذلك قال فهو وبعد كتبي
هذا رايت منقولا عن الشمني ما نصه وقوله قال رحمن
ابلغ فهو على القول المراد من قوله وقيل الخ متعين في
تقرير هذا القول لان السوال مبني على ان الرحمن ابلغ من
الرحيم مبين في الجواب على انا لا نسلم ذلك بل الرحيم ابلغ
او معناهما واحد وهما القولان الاولان وان سلمنا ان
الرحمن ابلغ وانما هو لغت العادة لكذا وليس لنا حال
ثالث يخرج عن هذين فتعين ان يكون القول الثالث
على القول الرابع في ادعا ابلغية الرحمن وهي علتها وان
اختلفت العبارة عنها لان الامدح والمولي لجلايل النعم
واحد ما صدقا وان اختلفا مفهوما مع التلازم بين
المفهومين ويكفي في تصحيح دعوى العينية ذلك انتهى
قوله على القول المراد انما عبر بالمراد لان المص لم يصرح
به ان لفظ المص وقيل انما هو لغت العادة الخ وهو غالب المناسب
لاثم عدم قوله وقيل الرحمن ابلغ من الرحيم ويقول فهو على

المراد من قوله وقيل انما الخ لان غرضه وقيل الرحمن ابلغ
من الرحيم وانما الخ قوله وجوابه انه اي الحال والشان
وقوله انما قدم الرحمن وقوله عليه اي على الرحيم قوله
والحالة هذه اي كون الرحمن ابلغ قوله العادة اي بما اعتيد
وقوله من تقديم بيان لما اعتيد قوله ليترقى منه اي من
غير الاغلب او من تقديمه قوله لانه الخ لا يخفى ان الضمير
باعتبار لفظ المصر الاتي للحال والشان واما باعتبار حل
الشه فهو راجع لتقديم غير الابلغ قوله اليه اي تقديم
غير الابلغ قوله حيث يعين اي من اجل تعيينه قوله
لعرو خلافه اي الذي هو تقديم الابلغ قوله وذلك اي التعيين
قوله كما في المثالين اي اللذان هما عالم لخبير وجواد فياض
قوله او الاحسن معطوف على تعين وقوله وذلك الخ
اقول اذا اقتضاه المقام وجب لان الاتيان بما اقتضاه
الحال واجب لا مستحسن اي واجب في باب البلاغة
الا في صورة الشك قوله وذلك اي الاستحسان قوله
ذلك اي تقديم غير الابلغ على الابلغ قوله فان اقتضى اي
المقام قوله فيما ذكر اي فيما اذا كان الابلغ غير مستعمل قوله
خلافه اي خلاف ما ذكر وخلافه هو تقديم الابلغ قوله
استحسن فيه ما تقدم اي استحسن الخلاف فيما اشار اليه
وقوله فانه اي الحال والشان قوله لكون المقام يقتضيه
علة مقدمة على تمام المعلول واصل التركيب فانه اريد
ان يرد في الرحمن الخ لكون المقام يقتضيه اي يقتضي الارداف
لكونه علة لكون الرحمن ابلغ قوله عطف على اجلاليل اي عطف

سبب

سبب على مسبب اي انما كانت جليلة لانها اصل النعم اي
لبقية النعم بمعنى ان بقية النعم مبنية عليها وتلك الاصول
كنعمة الحياة والحواس والقوى والذوق وما تقدم من
العطف بنا على ان يراد من الجلاليل نفس الاصول والفائدة
باعتبار العنوان ويجوز ان يكون عطف خاص على عام
كما افاده ش ان اريد بالجلاليل ما يعم الاصول ثم ان في
العبارة مسامحة والمراد الذي يتناول اي يدل على المنعم
بجلائل النعم واصولها اذ نفس الجلاليل والاصول ليس
من افراد الرحمن حتى يكون متناولا لها ويجوز ان
يكون المراد بتناوله لها صدقه معها لا صدقه عليها كما افاده
ش قوله الذي هو غير ابلغ اي لانه الذي يدل على
دقائقها لئلا يتوهم انها غير ملتفت اليها فلا تسال
ولا تعطى وسيأتي لذلك تتمة قوله كالتتمة اشارة الى
انه لم يكن تتمة لان كلا منهما لفظ مستقل بمعناه الا انه
كالتتمة من حيث انه افاد ان المولى سبحانه وتعالى
منعم بالدقيق ايضا كما انه منعم بالجليل دفعا لما يقع في
الوهم من انه لا ينعم الا بالجليل قوله اي التابع اي
فعيل بمعنى اسم الفاعل اي المرادف اي حقه كالتابع
وليس بتابع وانما كان ليس بتابع للاول لانه لفظ
مستقل بمعناه ذكر مقدما او موخرا او مفردا الا انه
كالتابع من حيث انه اتى به لافادة انه منعم بالدقيق
الذي يتوهم من كبر مادته انه لا ينعم به كما انه ينعم بالجليل
فانعامه بالجليل ملحوظ اولا لانه شان الكبير فيكون انعامه

بالدقيق تابعا قوله لتناوله يوهم انها تتناول غير
دقائق النعم وليس كذلك واراد به الدلالة قوله الذي
هو اي لطف وقوله بمعناه اي بمعنى دق وهذا نكتة
الابراء اي لكون الصلة جرت على غير من هي له قوله انه
المراد اي دق قوله من قول من قال الرحيم الطف معناه
دقيق لا ادق مع ان مقتضى التعبير باللطف ان يكون
معناه ادق ويمكن ان نقول ان في هذا التعبير اشارة
الى ان افعل التفضيل في كلامه ليس مرادا وانما المراد
الدقيق وخلاصته ان عبارة الطف خفية فعطف ذكر
العطف ليبين المراد منها الا انك خبير بان المناسب لذلك
ان تجعل دق بمعنى لطف ليكون ظاهرا في ان العطف للتفسير
الذي هو المقصود واما على ما عبر به من تقديم دق
فلا يكون من عطف التفسير بل من عطف المرادف فافهم
قوله ففيه اشارة لما مر فيه اي في قول من قال ان الرحيم
الطف اشارة الى ما مر فيه اي من انه اتى به ليكون
كالتتمة والرديف والتتميم تقييد الكلام بتابع يفيد
مبالغة ودفع توهم خلاف المراد وقال بعض هي جعل شي
عقب شي يتم الشي السابق الى الشي اللاحق وحاصله
انه اذا لم يكن الابلغ مشتملا على غير الابلغ كالرحمن الرحيم
اذا اريد بالاول المنعم بجلائل النعم واريد بالثاني المنعم
بدقائقها جاز سلوك كل واحد من طريقي الترقي والتتميم
لكن بحسب المقام فان اقتضى المقام سلوك الترقي
فالاولى سلوكها وان اقتضى سلوك التتميم فالاولى

سلوكها

سلوكها والمقام هنا يقتضي سلوك طريق التتميم فان
المنظور اليه هنا اولا وبالذات جلائل النعم واصولها
لا دقائقها لان المقام مقام بيان واظهار عظمة الله
وكبريائه فالانسب حينئذ سلوك طريق التتميم وهو
ان يسند اليه جلائل النعم اولا ثم لما لطف ان يتوهم
ان محقرات النعم لا تنسب اليه وليست منه بكونها
لا تليق بذاته فيحتاج سؤالها منه اردف الرحيم به
فكان الرحيم كالتتمة للرحمن قوله كان ذلك اي المتقدم
معنى وهو ارادة اردف الرحمن بالرحيم قوله لان
المقام مقام العظمة والكبرياء العطوف اردف قوله
ولما كان المنظور اليه بالقصد الاول اي ولما كان
المتعلق اليه بالقصد الاول اي بحيث يكون متعلقه
قوله الاول يفيد ان هناك قصدا ثانيا وهو ما
كان متعلقه دقائق النعم قوله في ذلك المقام اي
مقام العظمة والكبرياء قوله قدم الرحمن واردف الرحيم
قد علمت اي عندنا قصدين اولا وثانيا ومتعلق
الاول جلائل النعم ومتعلق الثاني الدقائق فالمناسب
اذن ان يقول قدم الرحمن على الرحيم وايضا المناسب
للتعبير بتقدم ان يقول واخر الرحيم او ان يقول
ذكر الرحمن واردف بالرحيم قوله كالتتمة اي حالة
كون الرحيم كالتتمة او اراد انه كاردافه التتمة ثم
تقول جعل المصنف كالتتمة والرديف علة لارادة
الارداف وكلام الشارح هذا مخالف حيث لم يجعل ذلك علة

بل جعل العلة ما اشار له بقوله تنبيها على ان الكل به
منه قوله الكل منه اي كل النعم جليلها وحقيرها من الله
قوله وان عنايته اي رحمته كذا في نسخة البهوتي
عنايته اي رحمته وفي بعض النسخ الصحيحة غايته
فغناها اي رحمته الماخوذة في حقه باعتبار الغاية
شاملة قوله شاملة لذرات الوجود الذرات جمع
ذرة للموجودة من صغار النمل كما في المصباح اوله وللمنبثة
في الهواء من الهباء كما في الاساس والمعنى للذرات
من الموجود او يجوز بها عن الدقيق من الموجودات
مطلقا اي وشان الدقيق من الموجودات ان تكون
النعمة الواصلة له دقيقة فناسب المقام بذلك
وقوله وان عنايته معطوف على ان الكل والمعنى
ان رحمته شملت كل موجود قوله كي لا يتوهم تعليل
لقوله تنبيها قوله ان معراج الامور المناسب ان
معراج النعم اي التي هي دقائق النعم قوله لا يليق
بذاته اي لا يليق ان تكون صادرة عن ذاته وقوله
فيحتشم اي فيستحي الانسان ان يسال عنها وكانه
تعالى يقول لو اقتصرت على ذكر الرحمن لاستحيت
يا بن ادم ولتعذر عليك سوال الامر اليسير ولكنا
كما علمتني رحمن بطلب الامور العظيمة فانا ايضا
رحيم فاطلب مني شيئا تعلمك وملح قدرك وحكي ان
رجلا ذهب الى بعض الاكابر فقال حبيبك لامر يسير فقال
اطلب تلهم اليسير رجلا يسيرا انتهى ثم انك خبير بان

المناسب

المناسب لقوله تنبيها على ان الكل منه الخ ان يقول
بدل قوله فيحتشم عن سوالها فلا تنسب له لكونه
لا يفعلها قوله الملحة عليه اي على هذا القول وهو
صفة للسوال وقوله وقرره السيد اي قرر هذا
القول مع جوابه وقوله بما اي بشي وقوله يرجع
السيد اي الى ذلك الشي ما قررته اي شي قررت
ذلك القول مع جواب السوال بذلك الشي وقوله
المشتمل صفة لما قررته قوله فتدهنا اي تعبيني
تقديم غير الابلغ الخ قوله بالاثبات اي فتدهنا
بالاثبات قوله قال اما في النفي ذكر قال لانه
بدونها يوهم انه من الشه قوله لغو وخلافه وصف
تقديم غير الابلغ وضمير خلافه لتقديم الابلغ به
وقوله حينئذ اي حين النفي قوله اذ يلزم من نفي
غير الابلغ اي لانه اعم والابلغ اخص ويلزم من
نفي الاعم نفي الاخص وحاصله انك اذا قلت
انت لست بحر كان قولك بعده انت لست عالم
له فايدة واذا قلتها انت لست بعالم كان قولك
بعده انت لست بحر لا فايدة فيه فوجب
تقديم الابلغ قوله والحالة هذه اي حالة النفي
قوله وهو ضمن اي التقييد المذكور ضمن
معا السوال والجواب اي فلما كان كل بقيدان المرجع
متعدد بينه بقوله من السوال وجوابه فان قلت
يرد على ما ذكره بن المنير قوله تعالى لا ناخذه سنة

ولا يوهم اذ كان الظاهر على مقتضى ما ذكره تقديم العموم
على السنة قلت اجاب البيضاوي بما حاصله انه انما
قدمت السنة لان مدلولها وهو العموم الذي هو
مقدمة العموم سابق عليه في الوجود فعدم اللفظ
الدال عليه لمطابقة الدال مدلوله **قوله** لا علم ان عليه
اي على انه علم الخ لا يخفى انه في الاصل صفة كما تقدم
وفي الحال علم على الخلاف فاذا اريد بقوله صفة في
الاصل كما هو مبتدا والاستدراك كان قوله لا علم اذ لا
يحتمله اي في الاصل ولا صحة له وان كان قوله صفة
اي في الحال لاجل قوله لا علم كان قوله وهو كذلك
لا صحة له فالمخلص من هذا ان يوجد قوله وهو كذلك
في الاصل على الاجمال لا منظر لواحد من الامرين ويكون
حاصل قوله وهو كذلك الخ اي واقول نعم انما هو صفة
في الاصل لا الحال وحينئذ فلا ورود للسؤال المتقدم
لانه انما يرد لو كان صفة في الاصل والحال وليس كذلك
قوله وهو اي الرحمن لكنه لا نظر اليه دفعا لما يتوهم
من الاستمرار على ذلك كما هو الاصل اي لا نظر لاصل
الوضع وقوله فقد صار بعده اي بعد اصل الوضع
اي اصل هو الوضع **قوله** بسبب غلبته الخ بيان للفرق
بين الغلبتين التقديرية والتحقيقية وحاصله
ان الاولى عبارة عن استعمال اللفظ ابتداء في معنى
مع اقتضاء القياس استعماله في غيره كالرحمن فهو لم
يستعمل ابتداء الا في الذات العلية ولم يستعمل في غيره

وكان

وكان القياس استعماله في ذلك وان الثانية عبارة
عن استعمال اللفظ اولا في اشياء مما يقتضي القياس
استعماله فيها ثم تغلب في فرد منها كالكتاب فانه
في الاصل اسم لكل كتاب واستعمل في غير كتاب
سيبويه بحسب اصطلاح النحاة ثم غلب على
كتاب سيبويه بحيث اذا اطلق عند النحاة لا
ينصرف الا اليه قال **ش** فان قلت تعريف العلم
لا يصدق على العلم بالغلبة قلت لعلهم ارادوا بالوضع
ما يشمل الوضع حقيقة او حكما وذهب بن عصفور
الى ان العلم بالغلبة ليس بعلم وانما اجري مجراه وتقتضي
ضرورته علما لذلك انما هي العهد عن ال بل
صارت من حيث العلمية مما لا معنى له اصلا وهذا
هو الظاهر **قوله** لعدم استعماله تعليل لقوله لا التحقيقية
قوله للمعنى السابق متعلق بوصفه
والمعنى السابق هو الذات التي قامت بها الرحمة
الجليلة وقوله في غير الله متعلق باستعمل وقوله
لاقتضائه اي القياس اي القاعدة وهي كل من
قام به وصف اشتق له من ذاته اسم وقوله ذلك اي
استعماله في غير الله قد كان اي الرحمن استعمل
فيه اي في غير الله وقوله في غير الله تعالى اي
الذي هو من مصدوق المعنى السابق لا انه نفس
المعنى السابق وعدم استعماله في غير الله للاتفاق
او لعدم وجوده بناء على ما تقدم من ان المعنى السابق

هل هو ذو الرافة اي المنعم بجلايل النعم قوله فبطل بما تقرر
اي من قول المص لكنه الخ ما قاله الشه وقوله ان صفة
اي الان قوله فقد قال اي لانه قد قال وقوله وهو
اي ذلك او الاصل قوله فقد قال ابن هشام العالم الرباني
جمال الدين يوسف بن هشام الانصاري وكان شافعي المذهب
ثم قلد الامام احمد قبل وفاته بخمس سنين قوله الاعلم هو
ابو يوسف الشنتمري يلقب بالاعلم لانه كان مشقوق
الشفة العليا قاله الشيخ خالد في شرح التوضيح قوله
انه اي الرحمن ليس بصفة اي الان وقوله بل علم اي
الان وقوله من ان ذلك اي كونه صفة وقوله وهو
الخ اي والكون صفة بحسب الاصل اي باعتبار الاصل
وقوله لكونه اي رحمن وقوله بعد ذلك اي بعد كونه صفة
بحسب الاصل وقوله علما خبر صار قوله وبهذا اي بكونه
علما وليس بصفة قوله لانه اي السوال قوله معناه ما
وهو المنعم بجلايل النعم قوله حينيذ اي حين جعل علما
قوله يعلم تمام اي لان الله اسم ذات في الاصل على الراجح
وفي الحال اتفاقا والرحمة اسم صفة في الاصل وفي
الحال على احد القولين والقول الثاني انه علم وحينيذ
تعلم الجواب وهو ان المتفق عليه مقدم على المختلف
فيه قوله لا تنصرف علما بضم التا وفتح الصاد وتشديد
الرا قوله كما علم تمام في الله اي من حيث انه فرع على
كونه في الاصل اسما ان يكون في الحال علما وفرع على
كونه في الاصل صفة انه في الحال ليس علم بل صفة بحسب

الاصل

الاصل قوله على الاول وهو كونه علما قوله متبوعه اي الذي
هو الله قوله بخلافه على الثاني وهو كونه نعتا قوله على
الوجه المقرر في محله هو ان النعت هو التابع المتم لما
سبق بعلامته او علامة ما به اعتلق والبدل التابع
المقصود بالحكم بلا واسطة قوله على الاول وهو كونه
علما قوله على سبيل المدح اي لا على سبيل التوضيح
او التخصيص حتى يعترض ويقال لا يصح كونه عطف بيان
لانه لا يحتاج ولا تخصيص لان الله لا ابهام فيه حتى
يحتاج لذلك كقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام
فالبيت الحرام عطف بيان على جهة المدح لا على
جهة التوضيح كما في الصفة لذلك واعترض ابو حيان
بان شرط البيان الجمود والجمود لا يشعر بمدح وانما
يشعر به المشتق واجاب بانه لما وصف البيت الحرام
اقتضى المجموع ذلك قوله اولى من جعله بدلا في هذا
فايدة وهو ان عطف البيان والبدل في هذا المحل
لم يستويا قوله اذ عليه اي على البدلية قوله انما ذكر
توطئة اي وهذا غير مناسب وقد يقال كما افاده
شيخ ان التابع يدل على وصف الرحمة الملايم لحصول
البركة المقصود بالتسمية فكونه بدلا مناسبا لذلك
قوله والثاني مقابل لقوله الاول انه في البسملة قوله
على الاول اي الوجه الاول قوله فيما ذكر اي في بسم الله الرحمن الرحيم
قوله والقاعدة الخ وجه كون النعت مقدما على البدل
ان النعت كالجزء من منعوته وعاملهما واحد والبدل

وان كان عين المبدل منه الا ان العامل في البدل عامل
اخر مماثل لعامل المبدل منه وظهر من ذلك ان التابع
كالبدل هنا نعت قال ش واما ما يتوهم على البدلية
من كون الرحيم نعتا للرحمن لان التابع لا يتبع فهو ممنوع
لانك تقول جاء زيد وعمرو الكريم نعتا لعمرو وقد اصبح
قطعا فقد اتبع التابع فبطلت الكلية في قولك التابع
لا يتبع قوله بل سائر الخ ولذلك قيل

ان التوابع ان جاءت باجمعها ورمت تدري من الزيت ما نقلا
فانعت وبين واكد وابدل وعطف بالحرف تحوي العلم والعلا

قوله ووجه ذلك ان النعت كالجزء من متبوعه ثم يعطف
البيان لانه جار مجراه ثم بالتوكيد لانه شبيه
بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع
كلا تابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة
قاله في الهمع قوله لا يتقدم توضيح لكذلك قوله وهو
خلاف المفهوم مما ياتي قريبا اي من قوله الرحمن الرحيم
مجرورا بالمضاف اي الذي هو اسم فيعطي بان المتبوع
انما هو المضاف اليه الذي هو الله اذ لو كان بدلا من
اسم لكان مجرورا بالباء قوله الموافق لما مر نعت للمفهوم
قوله من ان مدلول اسم الله بيان لما مر اي لانه اذا كان
مدلول اسم الله لفظ الله يكون المراد بالله الذي وقع
بعد باسم الذات العلمية فيكون الرحمن الرحيم تابعين
له لا للاسم لان الذي يوصف بكونه رحمانا رحيما انما هو
الذات العلمية لا لفظ اسم واما اذا لم يجعل اسم الله لفظ الله

بان

بان جعل الاضافة للبيان اي اضافة اسم في البسملة
للبيان يكون الرحمن تابعا لاسم على ضرب من التجوز لان
الذي يتصف بكونه رحمانا رحيما انما هو الذات اي فلا يكون
ما ياتي موافقا لما مر ح لان الذي مر يفيد ان المتبوع
ح اسم الله فلا يكون الرحمن الرحيم مجرورا بالمضاف بل
بالباء وقولنا بان جعل الاضافة للبيان احتراز انما لو
جعلت اضافة اسم الى الله في البسملة للعموم فانه مثل
ما اذا اريد من اسم لفظ الله في كون المراد من الله الذات
والمعنى عليه اولى مستغنيا بكل اسم من اسماء الله وخلاصته
ان ما ياتي مخالف لما هنا وموافق لما مر في صورتين وغير
موافق في صورة اما صورتا الموافقة فهي ما اذا اريد
من اسم لفظ الله او جعلت الاضافة للعموم واما صورة
المخالفة فهي ما اذا جعلت اضافة اسم الى الله بيانية
قوله نعم الخ استدراك على قوله وهو خلاف الخ اي انه
خلاف المفهوم مما ياتي ما لم يجعل اضافة اسم الى الله
اي في قول المص هنا نعت لاسم الله بيانية والمعنى
لا نعت لاسم هو الله اي فيكون المنعوت لفظ الله
فيوافق ما ياتي الدال على ان المنعوت الله لا اسم
وخلاصته انه اذا جعلت اضافة اسم في قول المص
لاسم الله بيانية يتفق هنا مع ما ياتي الموافق ما
ياتي مما تقدم فتتفق المواضع الثلاثة في كون المنعوت
الله الا انه باعتبار ما هنا يفيد ان المنعوت لفظ الله
باعتبار ذات اللفظ واما باعتبار ما تقدم يفيد ان

المنعوت الله لا باعتبار لفظه بل باعتبار معناه قوله
باعتبار مسماه اي لان الذي يتصف بالتنزه عما لا يليق
بجلاله من الكبرياء والعظمة هو ذات الله لا لفظ الله فتدبر
قوله قال ابن هشام الخ وذلك لانه قد تقدم ان ابن هشام
ادعى ان الرحمن علم والعلمية مانعة من كونه صفة
قوله كثيرا اي مجيا كثيرا او زمنا كثيرا قوله مباشرة للعوامل
الاولى تاخيره بعد قوله غير تابع فيكون تفسيرا له والعامل
اما معنوي كالابتدا او لفظي وهو ظاهر موعا حال
ضمير يجيبه اي يجيبه حالة كونه مرفوعا قوله برحمته
اي بانعامه اي ان تعليمه انما هو احسان منه ونعمة لا
انه بطريق الايجاب او الوجوب قوله حفظا الخ تمييز
محول عن المضاف اي علم حفظ القران وفهمه اي تعلقت
قدرته وارادته بذلك قوله قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
فان قيل كان ينبغي ان يقول وقل ادعوا الله او ادعوا
الرحمن واذا قيل الخ فيه ان حرف العطف في الموضعين
وليس حذف العطف في مثل هذا بمقيس حتى يرتكبه فالجواب
عن ذلك من وجهين احدهما ان نحو خبر مبتدا محذوف تقديره
هو اي يجيبه غير تابع فهو كذا فهي اخبارات متعددة
كل منها خبر مستقل هو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف
وتركه قياسا وغايته انه حذف هنا مضاف من بعض
الامثلة لدلالة ما تقدم عليه ثانيهما انه لما كان الغرض هنا
مجرد التعداد ترك العاطف كما تركه المملي على الكاتب اسما
لرفعها بها فيقول مثلا دار كتاب فرس بساط من غير عطف

انتهى

انتهى قوله اما للمشركين اي قل للمشركين على قول او لليهود
على اخر قوله تقول يا الله يا رحمن يحتمل ان المراد ان يجمع بينهما
في ان واحد ويحتمل ان المراد انه تارة يقول يا الله وتارة
يا رحمن والظاهر الاول ثم ان بعض المفسرين جعل القائل
ذلك ابا جهل فيكون قوله اما للمشركين ردا عليهم لقصد
الجنس المتحقق في واحد او ان غير ابي جهل لما كان من يقتفي
لقوله فكانه قال به فقوله قولهم اما حقيقة او حكما قوله
الهين كناية عن مطلق التعدد واقل ما يتحقق فيه اثنان
وكانهم عبروا بتلك العبارة المطلقة بحسب ظاهرها اشارة
الى انه لا محذور عندهم في التعدد فرضي ذلك في الله مع
غيره او في غيره فقط ولم يقولوا بعبد وهو يدعوا الهين
مع انه مقتضى الظاهر اشارة الى ان اللوم الحاصل له
من جهتهم بحسب زعمهم دعواه الرحمن الذي هو مصدوق
الاله الاخر الذي حصل به التعدد فحينئذ لا يقال الاولى
المطابقة بان يقولوا منها فان نعبد الها اخر وهو
يدعوا الها اخر ومنها فان نعبد الهين ويدعوا
الهين فان قلت قضية وما نعبدهم الا ليقربونا الى الله
افادة ان دعوى التعدد في غير الله محذورة قلت
يمكن جوابه بانهم وان قالوا ذلك لكن لشدة تهالكهم
على عبادة الاصنام كالمجوزين لمطلق التعدد قوله وهو
يدعوا الها اخر اي غير الله وهو المعنون عنه بيا رحمن
فالمراد التنويه باختلافهما اي في اطلاقهما اي يحتمل
ان المراد الرد على المشركين في قولهم ذلك فالمراد من الامة

الشوبة اي فلا فرق بينهما في تسمية الباري باي واحد
منهما اي فانهم مخيرون في تسمية الباري بهذا وبهذا
لان ذلك لا ينافي التوحيد لان التوحيد انما هو للذات
اي فافعلوا كما فعل محمد من التعبير عن الذات اما بهذا
او بهذا لانه لا ينافي التوحيد ثم لا يخفى ان المطابقة صالحة
للرد عليهم ان يقول ليس هذا عبادة الله اخ فما النكتة في
العدول عن ذلك قلت الاشارة الى الحث على الاقتداء
بالمصطفى في كلما صدر عنه واما ما نقة خلو منجور الجمع
فلا يرد ما يقال ان هذا لم يات على طبق قول المصنف يا الله
يا رحمن حيث كان ينطق بهما قوله وان اختلف اعتبار
اطلاقهما اي لان اعتبار اطلاق الرحمن باعتبار كونه
متفرعا عن صفة في الاصل واطلاق الله باعتبار كونه
متفرعا عن اسم جنس قوله والتوحيد تعليل لمحذوف
والتقدير ولا ينافي ذلك التوحيد لان التوحيد انما هو
للذات لا للفظ الدال عليها فان قلت انهم لم يدعوا ذلك
قلت لما كان منكرا انكارهم عليه عليه الصلاة والسلام
تعددوا للفظ الصادر منه صاروا معتقدين او كالمعتقدين
ان اتحاد الذات يتبعها اتحاد اللفظ بحيث لا يجوز اطلاق
لفظين او اكثر عليها وانه ينافي التوحيد فافاد في
الرد عليهم ان ذلك لا ينافي ذلك قوله ذلك اي يا الله يا رحمن
قوله انه ليقل ذكر الرحمن اي يذكره قليلا اي لم يكن ذكره
اكثر من ذكر الله بل مع التساوي قوله وقد اكثر الله في التوراة
منه اي ازيد من غيره اي فيدل على الاعتناء به حتى ان غيره

لا يساويه

لا يساويه في حسن الاطلاق اي خلافا لما توهموه كما قررنا
وقوله والافضا الى المقصود اي الايصال من قول الداعي
وكانهم اعتقدوا ان غيره ليس بحسن ولا يودي الى المقصود
والحاصل انهم يقولون ان وروده كثيرا يدل على شدة الاعتناء
به ومجده لم يعتن به فالمناسب له ان يعتني به لان وروده
كثيرا في التوراة يدل على الاعتناء به بحيث لا يحسن الا اطلاقه
ويعتقدون ان لا يفيد المقصود الا هو تعالى الله قل لهم سموه
بالله او بالرحمن فان اي اسم من اسمائه اطلاقه عليه حسن
ومفيد للمقصود كان الله او الرحمن قوله وهو انسب اي
الوجه الثاني هو المناسب لقوله تعالى ايا ما تدعوا اي من
حيث وصف الاسماء بانها حسنى اي كلها حسنى لا واحد حال
عن الحسنى فان قلت قضية التفضيل كون الاول منه
مناسبة قلت نعم وذلك لان المعنى على الاول انهم مخيرون
في اطلاق هذا وهذا لان المراد على اتحاد المعبود وان
تعدد الدال عليه ولا يليق في اطلاق واحد دون الاخر
لان اسماءه كلها حسنى دفعا لما عسى ان يقع في وهمهم
واما كون الثاني ان يدعوا مناسبة فظاهر من حيث انه
لا يحوج للتقدير وان المعنى اي اسم تدعوا به فهو حسن
لان اسماءه كلها حسنى فلا وجه لقولكم هلا اكثر من ذكر الرحمن
الحاء المنفي لعدم كون ذكر الله حسنا وايا شرطية وما زائدة
اي اي هذين تدعوا فهو حسن دل على هذا قوله فله اي
فللمسمى بهما الاسماء الحسنى قوله حذف او لهما الخ والتقدير
سموا ذات الله بلفظ الجلالة او بلفظ الرحمن فحذف لفظ ذات

الخ الخ للعلم به فلما كان معلوما استغنى عن ذكره فقوله
استغنا عنه اي عن ذكره قوله اما لانهم ما كانوا يطلعونه
يدل على هذا قوله فيما تقدم ردا عليهم في قولهم حتى يسمعوك
تقول يا الله قالوا اما لان الخ قوله او انهم اي او لانهم
يطلعونه على الله الا انهم ظنوا انه اراد به غيره حمل لهم
الشيطان ذلك قوله ولذلك اي ولكون العلة في قولهم اما هذا
او هذا قالوا انسجد الا في على كل منهما فان عدم الوفاق جامع
لكل منهما واما لو كان القصد من قولهم الانكار فلا يناسب
قوله انسجد لما تامرنا اي من غير عرفان مع انه ياتي عليه
ايضا ويكون المعنى لا نسجد له قوله من غير عرفان مصدر
عرف تقول عرفته معرفة وعرفانا بالكسر افاده المصباح
اي معرفة لما تامرنا بالسجود له قوله ولذلك اي ولاجل
اما لانهم كانوا قوله مما يدفع بيان لقوله ونحوها قوله
مبلغ الكثرة اراد بالكثرة الكثير ثم يجوز ان يكون مبلغ
مصدرا ميميا اي البلوغ الكثير ويجوز ان يكون اسم
مكان والتقدير مما وصل محل وصول الكثير الى غيره واذا
وصل وصول الكثير او محل وصول الكثير يلزم ان يكون
كثيرا والمراد ذلك اللازم وكانه قال ونحوها الكثير قوله
كذلك حال من ضمير يحسبه اي يحسبه في حال كونه غير تابع
قوله انه اي الحال والشان قوله فان قلت الخ هذا منع
لقوله بوضع الخ قوله الصفة اي التي هي من غير شك قد
اتت غير تابعة فكيف تقول المجيء غير تابع مما ينفي الوصفية
الا ان يخص بان المناسب لكلام المص ان يقول فان قلت

الصفة

الصفة المقترنة بالمجيء غير تابعة كثيرا والجواب يفيد من
حيث ان الاصل تسلط النفي على القيد وذلك لان قوله تجيئها
كثيرا ليس الخ يفيد باعتبار ذلك ان مجيئها غير تابعة
كثير في نفسه لكن الاكثر مجيئها تابعة قوله والمدعي ان
من شان غير الصفة الخ اي فغير الصفة بعكس الصفة
فمجيئه غير تابع اكثر من مجيئه تابعا فاراد انه بالكثرة
الاكثرية ولا تاخذ بظاهر العبارة اذ قد يصدق قوله
والمدعي ان من شان غير الصفة كثرة الخ اي بان يكون
قليلا في نفسه فيفيد ان له حالة اخرى غير كونه تابعا
وليس كذلك ثم نقول له من اين كون المدعي ذلك مع ان
ظاهر المص لا يفيده قوله كذلك اي غير تابعة قوله
والمدعي اي والحال ان المدعي قوله انه اي الحال والشان
قوله على ان المباشر اي يكفي قوله فيما ذكر اي الذي هو
القائم زيد قوله عند التحقيق اي حسب نفس الامر
لا بحسب الظاهر قوله الا اي لانها في قوة الذي اي فلم
تجيء الصفة غير تابعة بلا ثبت تابعة اي للموصول اي
ثبتت مقصودة بالحكم بل المقصود بالحكم الموصول يقال
ان الرحمن يا تي فيه ما ذكر فلا يكون من الذي ما يشمل
العوامل قلت لان ال في الرحمن ليست موصولة فاما
انها جزء من العلم بناء على ان المختص بالله تعالى الرحمن
او انها للجنس لا الاصل ان لم تكن جزء علم كالحسن والحسين قوله
وظهور اعرابها جواب عما يقال ان ظهور الاعراب على ما بعدها
لا عليها مما يدل على ان الذي باشر العامل انما هو الذي بعدها

قوله فيه اي في قايم قوله لكونها اي ال قوله ثم الخ شروع في
الاعتراض على المص قوله قاله اي ابن هشام قوله على ما
ادعاه اي من الايضاح اشارة الى ان هذا الايضاح
دعوى له والا فنفي الخصوصية لا ايضاح لان كثرة المجيء
غير تابع لا يثبته اي الايضاح اي ايضاح كونه غير
صفة وقد يقال ما الموجب لعدم الثبوت قوله الا بمعونة
اي الا بمعونة هي الخ فالاضافة للبيان وجعل ذلك
معونة لان ذلك ليس من العبادة اي فاذا اعترف بتلك
المعونة يلزم من نفي الصفة اثبات العلمية ولو ادعى
خلافها اذ لا يكونه حرفا للاجماع ولا يكون قوله انه اي
الحال والشان قوله قلت الخ هذا رد لقول ابن هشام
وينبغي على علميته الى قوله على النعت وقول المص واما
مجيئه الخ رد لقول ابن هشام ومما يوضح قوله اذ لم يقطع
النظر عنها اي عن الوصفية اي مع كونه علما لتلك الوصفية
وهو انه منعم بجلايل النعم ملحوظة قوله فيجوز حينئذ اي حين
لم يقطع النظر عنها قوله لكونه نعتا باعتبارها اي باعتبار
تلك الوصفية اي فيقال نعت اي بحسب اصله فان قلت
اي طريق لكونه تلك الوصفية ملحوظة قلت من ال اي
قال للمح الاصل تنبيها على العامل في النعت هو العامل في
المنعوت ويجوز نصبها باضمار امدح او اعني ورفعها
على تقدير هو ونصب احدها ورفع الاخر ويجوز جر احدهما
على الاتباع ونصب الاخر او رفعه بشرط تقديم المتبع
فان الراجح امتناع الاتباع بعد القطع ولم يقرا احد الرحمن الرحيم

الا بالجر

الا بالجر فيهما وكذا القراة سنة متبعة قوله واما مجيئه الخ
لا يخفى ان ابن هشام انما ادعى ان الايات توضح لا تدل وانها
انما توضح عدم الوصفية لا عدم اعتبارها فكيف قول المص
واما مجيئه الخ وقد يقال كلام المص جواب عن سؤال مقدر
لا رد لكلام ابن هشام السابق قوله ولو حالية اي حالة
مجيئه غير تابع والواو واو الحال قوله فيجوز ان يكون
نعتا اي فلا يكون علما قوله كقوله اي قول الله باعادة
الضمير على غير مذكور للعلم به من قوله تعالى وجملة تعالى
معترضة او حالية للتعظيم اي عما لا يليق به علوا كبيرا
قوله كاختلاف الثمرات تفسير لقوله كذلك قوله المتقدم ذكره
صفة لاختلاف الثمرات قوله وفيه نظر اي في قوله واما
مجيئه الخ قوله اذ المدعى دلالته اي اي الذي ادعى دلالته
فضمير دلالته عايد على العلم قوله والاحتمال المذكور اي وهو
قوله اذ يحتمل الخ وقوله معها اي الكلمة قوله التحقيق
ذكر الشيء على وجه الحق ومقابله التحقيق انه مصروف لانه
ليس له مونث على فعلى قوله وان شرطا اي سوا شرط
في منع صرف فعلان صفة وجود فعلى ام شرط ان لا يكون
له مونث على فعلانة سوا كان له مونث على فعلى او لا مونث
له اصلا والحاصل ان رحمن ممنوع من الصرف مطلقا سوا
كان شرط منع صرف فعلان صفة ان يكون له مونث على
فعلى او كان الشرط ان لا يكون له مونث على فعلانة
سوا كان له مونث على فعلى او لم يكن له مونث اصلا وهذا هو
ما قبل المبالغة فعدم الصرف فيه ظاهر قوله صفة حال اي حالة

كون فلان صفة قوله لوجودها اي فعلي منه اي في رحمن
وقوله نظرا لاصله اي وهو كونه صفة قوله قبل ان يعرض له
اي لرحمن وقوله اي الاختصاص اي بالذات العلية قوله
لها اي لفعلي اي لان رحمن اذا كان مختصا بالله لا يكون
هناك موقت حتى يقال له رحمن قوله اذ هو اي رحمن قوله من
الندم اي لانه من الندم موتنه ندي قوله لا من المنادمة
اي لانه من المنادمة مصروف لان موتنه على وزن فعلانة
وخلاصته انه من باب نادم في الشراب منادمة فهو ندمان
ندمانة فندمان مصروف قوله منصوب اي على انه متعلق
الخبر بنا على التحقيق او ان الباء للتعدية او الاستعانة
او المصاحبة بنا على الحقيق او على خلافه ويختلف النصب
على الوجهين قوله او مرفوع بنا على انه الخبر بنا على المشهور
كما تقدم تفصيل ذلك قوله مملا راجع لقوله منصوب وقوله
او مرفوع قوله بالمضاف فان قيل المضاف جامد والجامد
لا يعمل يقال ان العمل للطالب والمضاف طالب فيعمل من
هذه الجهة فان قيل المبتدا طالب فلم اختلف عملها يقال
ذاك طلبه من جهة الحكم وهذا موتى فلذا عمل الرفع وهذا
من جهة التكميل فلذا ضعف عمله قوله لا بالاضافة هي في
اللغة الامالة وفي الاصطلاح نسبة تقييدية بين اسمين
تقتضي جرا ثانيهما فخرج بالتقييدية الاسنادية نحو زيد
قائم وبما بعده نحو قام زيد وان خرج بما قبله ولا تدخل الاضافة
للجمل الا فيما تاويل الاسم وبالاخر الوصف نحو زيد الخياط والاصح
ان الاول هو المضاف والثاني هو المضاف اليه لان الاول هو الذي

يضاف

يضاف للثاني فيستفيد منه تخصيصا وتوقف الاضافة على
المضاف من حيث ذاته وتوقف المضاف على الاضافة من
حيث وصفه فلا دور قوله التي هي معنى قائم بالمضاف اليه
فيه انهم عرفوا الاضافة بانها نسبة تقييدية بين
اسمين تقتضي الجر ثانيهما فما وجه قيامها بالمضاف
اليه قوله ولا بالحرف المنوي على الصحيح قال الرضي
واذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في
ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون
الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة
فاعلم انك بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه
هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف
المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل هو المقدم للاضافة
بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل
لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف
ولا ينكرها هنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله
في نحو خذ في قوله وربه وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف
الذي هو مختص بالمضاف اليه ويتبين به كما ان نصب
ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها
فا السببية او واو الجمع كالتي في باب نواصب المضارع جاز
نصبها مطردا وكذا الجر بها المقدرة بعد الواو والفاء بل
ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى
قال ان جر الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو
كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني

مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار بنفسه
وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشي لانه ان اراد
بها كون الاسم مضافا اليه فهذا المعنى المقتضي والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضي وان اريد بها النسبة
التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون
العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما
وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد
لا الفعل انتهى **قوله** هو اي لفظ الحرف وهو نايب فاعل
المنوي **قوله** او معناه معطوف على هو **قوله** على الاولين
اي القول بانه مجرور بالاضافة والقول بانه مجرور
بالمضاف **قوله** معناه اي الحرف اي ملتبسة بمعناه **قوله**
عليهما اي على القولين الاولين **قوله** وهو اي الحرف
قوله هنا اي في البسملة **قوله** اللام اعلم ان قولهم الاضافة
على معنى اللام معناه ان الاضافة تفيد ما تفيده
اللام وكذا قولهم على معنى في او في فقولك غلام زيد
الاضافة فيه على معنى اللام الاختصاصية فتفيد افادة
الاضافة ما تفيد اللام وهو اختصاص الغلامية
بزيد **قوله** لان المضاف اليه ليس صادقا على المضاف
اشار الى ان شرط الاضافة التي هي على معنى من ان يكون
المضاف اليه صادقا على المضاف كما في قولهم خاتم حديد
اي خاتم من حديد فمن منه بيانية لا تبعيضية كما توهم
والضابط في المبين انه ان كان نكرة فيجب بغير منفصل
كما في قولهم خاتم من حديد اذ التقدير خاتم هو حديد

وان

وان كان معرفة كما في قوله تعالى من الاوثان فيجب باسم
موصول وصفة منفصل اذ التقدير الرجس الذي هو
الاوثان **قوله** ولا في الظرفية يعني في مكر الليل وصوم
النهار **قوله** كذلك اي ظرفا للمضاف **قوله** منه اي فيما كان
المضاف اليه ظرفا للمضاف **قوله** وهذا اي جره بالمضاف
قوله في مثل ذلك اي مثل اشارة الى انه ليست الاقوال
في خصوص اضافة اسم الى الله بل فيه وفي مثله من
كل ما اضافته حقيقية **قوله** وهي الاقوال الثلاثة
قوله فيما ذكر اي في مثل ذلك **قوله** الا الاول اي القول
الاول **قوله** لان الاضافة البيانية من اقسام اللفظية
فاذا قلت ضارب زيد كانت الاضافة في تقدير
الانفصال اذ التقدير ضارب زيدا وكذلك اذا قلت
شجر اراك كان التقدير شجر هو اراك لكن يراد ان
الاضافة اللفظية ليست على معنى حرف ملاحظ فيها
مقدر هو ولا معناه كما قال بخلاف الاضافة البيانية
فانها على معنى من كما في قولهم خاتم حديد اذ التقدير
خاتم من حديد **قوله** انه لا يتاتى فيها اي اللفظية
وفي نسخة لان الاضافة البيانية في تقدير الانفصال
كاللفظية وهي لكونها كذلك لا يتاتى فيها الا الاول
اذ لا حرف الخ وقد تقدم البحث في جعل اضافة اسم
بيانية بل هي للبيان بخلاف اضافة خاتم حديد
فهي بيانية قطعا والحاصل انه لا يظهر قوله لمن الاقسام
اللفظية الخ لان اضافة خاتم حديد بيانية والاضافة

فيه معنوية على معنى من الان يقال اراد بالاضافة البيانية
نوعا مخصوصا وهو ما اذا كان الاول عاما والثاني خاصا
كاسم الله لا مثل خاتم حديد قوله ولا معناه اي الحرف
قوله عليه اي الثاني قوله مطلق الاضافة هي نسبة شيء
لشيء قوله بل يريد الخ حاصله ان الاضافة التي تقتضي
انجرار ثانيهما هي الاضافة التي على معنى الحرف اما الاضافة
التي ليست على معنى الحرف كاضافة الفعل لفاعله ومفعوله
فلا تقتضي الانجرار قوله بل ولا الاول واي ولا يتاتى
الاول وقوله ايضا اي كالا يتاتى الثاني والثالث قوله
ولا حرف وان انتفى المنوب عنه انتفى النائب قوله هذا
اي كون المضاف لا يعمل الا بسبب النيابة قوله لمشابهته
له اي للمضاف الحقيقي ولا يخفى ان هذا من قياس الشبه
لا من قياس العلة لان العلة التي في المشبه هي العلة
التي في المشبه به لان العلة التي في المشبه به كون المضاف
نائبا عن حرف الجر وعلة المشبه مشابهته للمضاف الحقيقي
قوله عن التنوين والنون اي اللذين يحذفان للاضافة
قوله على الصحيح متعلق بقوله يجر وران بالمضاف قوله
في مثل ذلك فيه ما تقدم من انه ليس المراد خصوص الرحمن
الرحيم بل كل تابع لمضاف اليه اضافة حقيقية قوله
معلومة من كلامه اي حيث قال وكذلك الرحمن الرحيم
تشبيها بما تقدم من قوله يجر ورب بالمضاف لا بالاضافة
ولا بالحرف المقدر قوله والمراد بكل منهما اي المضاف الجار
والاضافة الجارة والحرف الجار قوله اما الجار لمتبوعها اي

الجار

الجار لهما هو الجار لمتبوعهما الصادق بالمضاف والمضاف
اليه والحرف المقدر قوله بناء على انهما نعتان اي كون
الجار لهما الجار لمتبوعهما هذا انما يبنى على انهما اي الرحمن
الرحيم نعتان قوله والثاني نعت له اي الاول الذي
هو الرحمن قوله بناء على قول الجمهور اي كون الجار لهما
الجار لمتبوعهما بناء على كذا قوله انما ينبني على قول
الجمهور اي فمجموع المبني والمبني عليه المتقدمين
مبني على قول الجمهور اي مقول الجمهور وقوله
ان العامل بيان او بدل منه قوله وقيل العامل الخ
مقابل لما قبله من قول الجمهور الذي بينه بقوله
ان العامل الخ وهذا القول للاخفش وقيل العامل
مقدر من جنس الاول ويوضح ذلك ما قاله الشيخ الرضي
ونصه قال سيبويه العامل فيها اي الصفة والتاكيد
وعطف البيان هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل
فيها معنوي كما في المبتدا والخبر وهو كونها تابعة وقال
بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب
سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم
منسوب اليه مع تابعه فان المعنى في جاء زيد الظريف ليس
في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد
الظرافة وكذا في جاء العالم زيد وجاء زيد نفسه
فلما اسند على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار
التابع والمتبوع بمنزلة منسوب اليه وكان الثاني فضلة
الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا

تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا اعملت جاني غلام زيد فالمنسوب
اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاول
معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب
اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام
العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحمل عليه
المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار
الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي افاده ش
قوله واما مثله معطوف على قوله اما الجار قوله ان
الاول بدل قد يقال ان جعله بدلا يقتضي ان الفصل في
هذه الطرح مع انه غير مناسب ويجاب بانه لا مانع
من ذلك لان الملتفت له الان ملاحظة المولى بعنوان
كونه منعما بجلائل النعم لا التفات له من حيث الذات
فعدم قصده في ذلك المقام لا يضرنا قوله بناء على قول
الجمهور ان العامل في البدل مقدر واما على مقابله
فلا يكون الجار مثله مقدرا قوله والوقف هو لغة حبس
وقفته اي حبسته واصطلاحا قال ابن الحاجب قطع
الكلمة بما بعدها انتهى اي ولو تقديرا قوله قبيح
اي مما يستقبح وهو الذي لا يعرف المراد منه او يفهم
منه غيره نحو سمر ورب اذ لم يعلم على اي شيء الاضافة
نحو تعود وامن قوله تعالى وان تعود وافقد مضت
اذا وصله بما قبله لافهامه غير المراد ويسمى وقف الضرورة
ولا يجوز الا للمضطر بانقطاع نفس او نحوه وربما كره متعمده
قاله ش وتامله مع كون القاري حاكيا قوله ليس بتام

هذا

هذا تفسير باللازم لما علمت قوله للفصل بين التابع الخ
عبر بالتابع والمتبوع دون النعت والمنعوت اشارة
الى ان ذلك في كل فصل بين تابع ومتبوع قوله لذلك
اي لذلك الفصل اي الكائن بين التابع والمتبوع
قوله فالفصل الخ اي وهو قبيح قوله بين التوابع
الجمع ما فوق الواحد قوله ليس بقبيح اي به قصدا
لظهور المقابلة بين القولين قوله لعدم توقف فهم
الكلام المشتمل عليهما على ما بعدهما اي فيكون علة القبح
لتوقف فهم الكلام فاذا انتفت انتفى القبح قوله وان
تعلق به اي وان تعلق الكلام به اي بما بعده والواو
للحال ثم يحتمل ان المراد لعدم توقف الفهم لكون الموصوف
متعينا بدون الصفة كما هنا فيكون توقف الكلام
على ما بعده اما لكونه احد ركني الاسناد او لكونه
صفة يتوقف تعقل الموصوف على تلك الصفة التي
ليس بموجود هنا ويحتمل ان المراد لكونه ليس احد
ركني الاسناد فتكون الصفة مطلقا مما لا يتوقف
فهم الكلام عليه والاول يفيده كلام المص في شرح
الخزرجية قال فيه ممثلا للقبيح كالوقف على المضاف
دون المضاف اليه وعلى الرافع دون مرفوعه وعلى
الناصب دون منصوبه وعلى الشرط دون جوابه وعلى
الموصوف دون صفته اذا لم يتم معناه بدونها
والمراد بعدم تمام الموصوف بدون الصفة عدم تعين
الموصوف بدون الصفة والثاني يفيده السيد في حواشي

الكشاف ونصه والوقف على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح
وعلى ما يفيد حسن فان استقل ما بعده سمي تاما والا
سمي كافيا وحسنا غير تام فالوقف على بسم قبيح وعلى
الله او الرحمن كاف وعلى الرحيم تام **قوله** معقول اي لفضل
قوله على القولين اي القول بان الوقف على بسم الله
قبيح او كاف **قوله** لعدم اثباته الى الاحاجة لهذا التعليل
لان قضيته ان الفصل انما اقتضى القبح عنده لعدم
اثباته الواسطة مع ان اقتضا الفصل القبح عنده
غير ملاحظ فيه ذلك **قوله** بنا عنده اي الاول **قوله** ان لم
يتعلق الموقوف عليه بما بعده اي فعلة التمام عدم
التعلق **قوله** ان تعلق اي فعلة القبح التعلق وان لم
يتوقف فهم الكلام عليه وذلك لان تعلق الحكم بمشتق
يؤذن بالعلية ومفاده ان الوقف على الموصوف دون
الصفة قبيح وان تعين الموصوف بدون الصفة
والحاصل انه حيث كان علة القبح التعلق فالوقف
على الناصب دون منصوبه او الموصوف دون الصفة
ولو تعين بدونها او نحو ذلك قبيح الا ان يقال اذا كان
الموصوف متعينا بدون الصفة صار كانه غير متعلق
بما بعده وان كان صفة له وبعد هذا كله نقول ان كان
علة قبح الوقف التعلق بما بعده فاقتضا الفصل القبح
يكون للتعلق لا لما قال من قوله لعدم اثباته الواسطة
قوله غير مقتضية معطوف على قوله مقتضي فيكون
خبرا ثالثا **قوله** عنده اي الثاني **قوله** ان لم يتعلق الموقوف
عليه

الموقوف عليه اي بان لم يكن ما بعده صفة ولا مفعولا
وان كان حديثا عنه اي حكاية عنه كما في قوله تعالى
هدى للمتقين اذا جعل الذين يؤمنون مبتدا او خبرا
لمبتدا محذوف فالوقف على المتقين تام لانه لم يتعلق
الموقوف عليه بما بعده من حيث كونه خبرا او حالا
او صفة وان تعلق به من حيث ان ما بعده حكاية
عنه فاذن يكون التام قسمين الاول ان ينتفي
التعلق ولم يكن ما بعده حديثا عنه كالوقف على
قوله واولئك هم المفلحون الثاني ان ينتفي التعلق
المذكور ويكون ما بعده حديثا عنه كما مثلنا **قوله**
وان تعلق به اي بالمعنى السابق **قوله** فان توقف
فهمه عليه بان كان احد ركني الاسناد او كان صفة
وتوقف فهم الموصوف على تلك الصفة على ما تقدم
والا فكان اي بان كان ما بعده صفة ولا يتوقف فهم
الموصوف على تلك الصفة **قوله** وعرف الثلاثة اي لانه
يؤخذ من قوله بنا على انه الخ ان التام هو ما لم يتعلق
الموقوف عليه بما بعده والقبيح ما تعلق الموقوف
عليه بما بعده وتوقف فهمه عليه والكافي هو ما
تعلق الموقوف عليه بما بعده ولم يتوقف فهمه
عليه **قوله** وعرفها اي ابو بكر حيث قال اي ابو بكر
قوله ما حاصله اي كلاما حاصله اشارة الى انه لم
ينقله بلفظه **قوله** ان حسن الوقف عليه وان كان
متعلقا بما بعده بمعنى انه حديث عنه كما في الذين

يومنون حيث جعل خبر المبتدا المحذوف قوله فان حسن الوقف
عليه كما في الوقف على الرحمن فانه يحسن الوقف على الرحمن
ويقبح الابتدا بالرحيم وفي نسخة وصح اي بدون حسن
وعدمه وان جامع عدم القبح الا ان المراد عدم حسن
مع قبح فيتفق النسخان قوله وان قبح الوقف عليه
والابتدا بما بعده كالوقف على المبتدا دون خبره ثم
تريد ان تطبق بين كلام ابن الانباري والنحاة فنقول ان
التام عند النحاة ما لم يتعلق الموقوف عليه بما بعده
واذن يحسن الوقف عليه والابتدا بما بعده الذي نظر
اليه ابن الانباري والكافي عند النحاة ما تعلق بما بعده
ولم يتعلق الفهم عليه ولا يخفى انه في تلك الحالة يحسن
الوقف عليه ويقبح الابتدا بما بعده كما في المثال السابق
الذي هو مثال الوقف على الموصوف دون الصفة
اذا تعين بدونها الذي نظر ابن الانباري والقبيح عند
النحاة ما تعلق بما بعده ويتوقف فهم الكلام عليه ولا يخفى
انه في تلك الحالة يقبح الوقف عليه والابتدا بما بعده
قوله لكنه سمى الكافي حسنا اي في كتابه لان قوله فانه حسن
الوقف عليه والا لسمى التام حسنا فيكون له اسمان ولم يذكر
قوله ان تعلق بما بعده اي اتصل بما بعده لفظا ومعنى بكون
ما بعده خبرا عنه او صفة له قوله فان قبح الوقف عليه
وقبح الحكاية كالوقف على المبتدا بدون خبره ثم يمكن جريانه
على طريقة السعد والمص قوله وان حسن الوقف عليه
وقبح الابتدا بما بعده كالوقف على بسم الله وكذا على الرحمن قوله

وان لم

وان لم يتعلق بما بعده اي التعلق المذكور الذي هو في
اللفظ والمعنى بان يكون تعلق في المعنى فقط كان يكون
ما بعده حكاية عنه او انتفى الامران معا اي في اللفظ
والمعنى فالثاني التام والاول الكافي قوله وان انفصل
عما بعده لفظا ومعنى كما في قوله تعالى واولئك هم المفلحون
قوله او معنى لا لفظا كالوقف على قوله ومما رزقناهم ينفقون
والمناسب ان يقول او لفظا لا معنى اي او الانفصال في
اللفظ واما في المعنى فلا انفصال اي فهناك ارتباط
فقد قال العلامة البيجوري ما نصه صوابه لفظا لا معنى
كما هو الموافق لكلام ابن الجزري الذي اشار الى انه
المشهور وفي متن الجزرية يقتضي عكس هذه العبارة
فلعل فيها قلبا وحاصل هذا القول على ما يفيده مثل
ان الكافي ما اتصل بما بعده معنى فقط فيحسن الوقف
عليه والابتدا بما بعده اذ لا تعلق لما بعده به لفظا وان
تعلق به معنى نحو ومما رزقناهم ينفقون وسمي به
للاكتفا بالوقف عليه والابتدا بما بعده كالتام ويسمى
مفصولا والحسن ما اتصل بما بعده لفظا ومعنى يحسن
الوقف عليه لافادته ويقبح الابتدا بما بعده ما لم يكن
راس اية لعدم استقلاله نحو الحمد لله من الحمد لله رب
العالمين الا ترى ان ما بعده مجرور فهو متعلق بما
قبله لفظا ومعنى وليس راس اية ويسمى صالحا
وجائزا ايضا ويسمى به لحسن الوقف عليه وعلى هذا
فالوقف على بسم الله حسن وكذا على الرحمن لصدق حد الحسن

عليهما ثم الوقف على كل منهما كاف على ما تقدم عن السيد
فليتأمل قوله وهذا هو المشهور اي من كون القسمة رباعية
قوله لتعلقه بما بعده هذا موجب للقبح على الاول قوله
وقبح الوقف عليه والابتدا بما بعده آت على ما عدا الاول
الذي هو الثاني والثالث الثاني كون القسمة ثلاثية
الثالث كون القسمة رباعية قوله لعدم تعلقه بما بعده
هي الموجبة للتمام على الاول قوله وحسن الوقف عليه
والابتدا بما بعده موجب للتمام على ان القسمة ثلاثية
قوله مع انفصاله عنه لفظا ومعنى على ان القسمة رباعية
اي فلا يقال له تام الا اذا انفصل عما بعده لفظا ومعنى
فمجرد حسن الوقف عليه والابتدا بما بعده لا يوجب التمام
نعم يوجب كونه كافيا ولا يوجب التمام على ان القسمة
رباعية الا اذا حسن الوقف عليه والابتدا بما بعده لكنه
لم ينفصل معنى فهو الكافي فان انتفى الامران بان قبح
الوقف عليه وقبح الابتدا بما بعده فهو القبيح وان حسن
الوقف عليه وقبح الابتدا بما بعده فهو الحسن ويجمع
الحسن والقبيح تعلقهما بما بعدهما لفظا ومعنى وبقي من
القسمة قسم اقتضاه العقل وليس له وجود في الخارج
وهو ان يقبح الوقف عليه ويحسن الابتدا بما بعده ولم
ينظر له الشه لكونه لا وجود له خارجا قوله اشارة اي
هذه اشارة من ترجمة بمنزلة فائدة او تنبيه مهم
خبر لمبتدا محذوف كما قررنا قوله تخصيص التسمية بهذه
الاسما الداخلة على المقصود عليه واراد بالاسما الثلاثة

وهي

وهي الله والرحمن والرحيم والمراد بالتسمية البسملة لا مفا
تطلق عليها او المعنى المصدري وهو اطلاق الاسم وال
عهدية وخص المعارف بالذكر لانه الذي يتأتى منه
معرفة ما ذكر لان تعلق الحكم بمشتق يؤذن بالعلية
قوله لان يستعان به منه اشارة الى ان الباء للاستعانة
ومثلها اذا جعلت للمصاحبة وما افاده هذا الكلام من جعل
المتبرك والمستعان به هو المعبود الذي هو الذات
المخصوص لا ينافي ما افاده ما تقدم من انه اسم الذات
المخصوص لان التبرك بالاسم ليس من حيث انه حروف
والفاظ والا امكن التبرك بلفظ حمار مثلا بل باعتبار
الذات المدلول له فالذات يتبرك به وباسمه باعتباره
وكذا يقال في الاستعانة قوله في مجامع الامور جمع مجمع
بمعنى محل الجمع اي جمع الامور اي الامر المهم لان الامر
المعظم لعظمه كان الامور اجتمعت فيه وكانه يقول
في الامور المهمة الموصوف كل واحد منها بجمع الامور
لاعظميته وحاصل ما في المقام ان مجامع جمع مجمع بفتح
الاول واما الثالث فبفتح وبكسر مثل المطلع والمطلع يطلق
على الجمع وعلى موضع الاجتماع اما الثاني فقد علمت
صحته واما الاول فيصح بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل
وكانه قال اي الامور الجوامع فيرجع للثاني في المعنى قوله
هو المعبود الحقيقي اشارة الى لفظة الجلالة وقوله مولى
كلها اشارة الى مجموع الرحمن الرحيم وقوله عاجلها اشارة
الى الرحمن واجلها اشارة الى الرحيم لقول البيضاوي يا رحمن الدنيا

ورحيم الاخرة وقوله جليلها راجع للرحمن وحقيرها راجع للرحيم
والمراد الجلالة والحقارة كما هذا كله على العبارة الاولى من
عبارتيه المتقدمتين وهي يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم
الدنيا فتقول عاجلها واجلها راجع للرحمن واما رحيم
فيتعلق بعاجلها فقط وقوله جليلها راجع للرحمن باعتبار
الدارين وقوله وحقيرها راجع لرحيم الخاص بالدنيا وعلى
هذا فالجلالة والحقارة كيفا قوله وشراشره جمع شر بشرة
بالفتح تستعمل بمعنى النفس والحبر يقال القي عليه شراشره
اي نفسه وفي القاموس الشراشر النفس والاثقال والمحبة
وجميع الجسد ويتحمل به لمن يتوجه لشيء بكليته فكانه
قال فيتوجه بكليته قوله الى جنابه قال في المصباح الجناب
بالفتح الفناء والجانب ايضا انتهى والمراد به هنا ذاته
اي الى ذاته المقدس اي المنزه عما لا يليق به قوله
ويشغل سره السر في الاصل الخفي وما يكتم وكني به هنا
عن الباطن اي قلبه من شغل بلا في متعد قوله ويتمسك
بحبل التوفيق اي ويتمسك بالتوفيق الذي هو كالحبل
في الوصول به الى المقصود او استعار الحبل للاسباب
التوفيقية استعارة تصريحية قوله بذكره اي بذكر ربه
اشارة الى ان المعول عليه الذكر بالقلب لانه الذي يحمي
قوله والاستمداد معطوف على ذكره اي ويشغل سره بطلب
المدد اي ما ينتفع به من زيادة الخير قوله عن غيره يتعلق
بيشتغل اي حال كونه معرضا عن غيره قوله الذي هو
احد كلماتها وكلماتها اربعة آل كلمة ولفظ حمد كلمة ولفظة الجلالة
كلمة

كلمة واللام الجارة كلمة فقول الشارح في الكلام على الحمد المراد لفظ
حمد من الحمد لا الحمد بتمامها قوله اي اللفظي فان قيل ما معنى
كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى
قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد
منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم
بالمعلومات قاله خالد في شرح التوضيح قوله وغيره كحمد
الجماد قوله الا في صفة لغيره كالملابس اي بقولنا اي اللفظي
اي حيث ان العرف نوع من الحمد وهو اللفظي لا يرد الخ
ولو اريد تعريف مطلق الحمد لاعترض بانه غير جامع قوله
المذكور صفة لتعريف قوله بما ذكر اي بقوله اللفظي قوله
ان ذكر اي الغير المبين بقوله من حمد الله الخ ليس حمدا
لغة قوله فمن يرد الخ الاولى ان يقول وفي دفع الايراد
بما ذكر نظر اذ الظاهر ان ذكر ليس حمدا لغة حتى يدفع
بهذا المفيد انه من افراد مطلق الحمد اللغوي وبعد
ان اجاب ش بهذا الجواب الذي رده الشارح قال ما
نصه وفيه ان حمد الله لنفسه لا يجب ان يكون من قبيل غير
اللفظي بل قد يكون من قبيل القول الغير اللساني كان
يخلق الله اللفظ في الهوى فيسمع او في لسان جبريل والفارق
بين هذا وبين قول جبريل المنسوب اليه ان هذا يجري على
لسان جبريل من غير قصد اليه والف تاليفه المخصوص
قوله اي في لغة العرب اشارة الى انه منصوب بنزع الخافض
وفيه ان النصب سماعي لا قياسي وقال ش نصب على
الظرفية الاعتبارية تتعلق بمعنى نسبة الخبر للمبتدا او حال

اي الحمد حال كونه في اللغة فان قلت لا يصح وقوع الحال من
المبتدا على الصحيح قلت ليس هو مبتدا في الاصل اذ الاصل
تفسير الحمد في العرف فذو الحال مضاف اليه لكنه حذف المضاف
لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم
المضاف اليه مقامه فارتفع وهذا التقدير ينتفع به
في مثل قولهم الاعراب في اللغة ونحوه ويصح جعل قوله
لغة حالا من ضمير منصوب محذوف والتقدير اعني
حال كونه في اللغة والجملة معترضة بين المبتدا
والخبر لبيان المراد بالمبتدا قاله البهوتي قوله الثنا بتقديم
المثلثة على النون وبالمد اسم مصدر لاثنى فعله اثنى
عليه بالجميل مطلقا ولو في اعتقاد الحامد او المحمود بل
او غيرهما في احتمال بعيد اختياريا اي صادرا عن المحمود
باختياره وارادته كان او غير اختياري فلو وصف بكمال
الحسن او الذات يكون حمدا بلا تكلف هذا هو المشهور بين
المتاخرين ومنهم من قال يجب ان يكون المحمود به اختياريا
واختاره الجلال الدواني ش قوله يعني ان قوله النطق ظاهر
في انه يقتضي ان هذا الامر انما هو مصرح به في كلامهم وقد قال
الصفوي لكن يبقى النظر في ان خصوص الالة المعتادة لها دخل
او اللازم كونه بالة ولو غير المعتادة فلو وضع الله القوة في
جارحة اخرى قامت بحروف دالة على الاتصاف بالجميل على
الجميل تنظيما فهل يسمى حمدا ام لا فانه امر اصطلاحي لا مشاحة
فيه ظاهر المنقول الثاني والوجه المعقول انه حمد فالذي
لا بد منه كونه بالة من الالات التي هي سبب في صدور الصوت

المخصوص

المخصوص فقد برز لك فافهم مما لم يتعرض له انتهى ثم اقول كون
المراد باللسان الة النطق الحقيقي والتعاريف تنصان عنه
الا القرينة ولا قرينة هنا وحمل الة النطق على المعهودة فقال
وهي اللسان والشفتان والحلق وحتى اللسان بالذكر لانه
اشهرها ومن ثم يضاف اليه التكلم فيقال تكلم بلسانه ولعل
سبب ذلك ان الحروف الخارجة منه اكثر وان الحروف
على ما قال بعضهم وان اختلفت مخارجها الاعتماد في جميعها
على اللسان وبه يستقيم النطق قوله به نائب فاعل المنطوق
وضمير به عائد على ال قوله بغيرها متعلق بالمنطوق به
قوله خارقا للعادة اي حالة كون الثنا المنطوق به بغيرها
خارقا للعادة او حالة كون النطق بغيرها خارقا للعادة
او ذا خرق للعادة قوله للمحمود اي الاختياري للمحمود
اي حقيقة او حكما كصفاته تعالى الذاتية قوله اي لاجله
تفسير لقوله على الفعل وغير المصدر على اشارة الى ان
الحمد يتمكن من ذلك المحمود عليه تمكن المستعلي من المستعلى
عليه اي بان يكون الثنا بالجميل بازائه ومقابله بمعنى
ان المحمود لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله واظهر كماله فهو
لاجل حصوله له ولولاه لم يوصف اي لم يتحقق ذلك الوصف
فهو كالعلة الباعثة للواصف على الوصف كما في حمد الله
تعالى اذ لا باعث في حقه تعالى او هو العلة كما هو في
حمد الخلق وانما وجب في المحمود عليه ان يكون جميلا وكمالا
لان عند الكمال لا يكون سببا لاظهار الكمال والتعظيم كما
استاذ شيخنا رحمها الله ويحتمل ان يكون اعم من الكمال

في ذاته وفي زعم الحامد او المحمود كما مر في المحمود به اذ لا يخفى
ببادي الراي فرق وقيد الفعل الجميل بان يكون اختياريا
للمحمود اي حاصلا من المحمود باختياره وارادته فلا يكون
ثنا اللؤلؤة على صغار يا حمدا فان قيل ما استقر عليه الامر
من ان المحمود عليه يجب ان يكون فعلا يخالفه ما في المطول
من ان الحمد على الانعام امكن منه على النعمة فانه يدل على
جواز ان لا يكون المحمود عليه فعلا فان النعمة التي الحمد
عليها عند امكن هي اثر الانعام وهي لا تعد فعلا اجيب
بانه لا شبهة لعاقل في ان المحمود عليه يجب ان يكون
فعلا صادرا عن المحمود كما مر ومنه ما في المطول لان الحمد
على النعمة لذاتها غير معقول فلا بد من ملاحظة
تعلقها بكونها صادرة عن المحمود فيرجع الحمد عليها
لاجل انعام المحمود ايا ها فهو حمد على الانعام الذي هو
من صفات البارئ تعالى وتقدس بواسطتها ولذا
كان الحمد عليه لذاته امكن لانه حمد حقيقة وعليها
مجاز لذلك فان قيل كثيرا ما يحمد على الصفات كالعلم
والكرم والاخلاق العلمية النفسانية وهي من صفات
الذات وليست افعالا كالاعطاء ونحوه وقياس ما مر
ان لا يحمد الا على الفعل كالانعام او صفات الفعل كالخلق
والرزق قلت الظاهر من تحقيقات المتاخرين ان المراد
الفعل العرفي اللغوي والعرفي يعد جميع ذلك افعالا اذ يقال
علمت وحكمت كما يقال اعطيت واكرمت وقد صرح بكون
النفسانية افعالا السيد المحقق وغيره وهو الموافق ايضا

لاطلاق

لاطلاق الفعل الجميل في التعريف كما مر وانما خرج من ذلك حمد اللؤلؤة
على حسنه لعدم الاختيار الذي جعلناه قيدا في المحمود
عليه قوله كما بنا اشارة الى ان قوله على الفعل حال من الثنا
قوله لاجل ما ذكر وهو الفعل الجميل قوله بالاضافة البيانية
في قوله مما يوضح ذلك ونصه واعلم ان قولنا على حمد كذا
قد يراد به على طريقه وطرزه اعم من ان يكون منه او لا
وقد يراد به على وجه كذا على ان الاضافة بيانية اي
على وجه هو كذا يستلزم ان يكون منه فقوله على جهة
التعظيم اي كما بنا ذكر الثنا على جهة التعظيم ظاهرا وباطنا كما
يوخذ مما يأتي ليس من قبيل الاول لانه ح لا يلزم حصول
التعظيم ظاهرا وباطنا لان الكون على طريقة التعظيم
لا يقتضي ان يكون منه لانه اعم منه كما عرفت والاعم
لا يدل على الاخص ولا يلزم ان يصدق باخص معين
فتعين انه من قبيل الثاني اي وهو الذي ذهب اليه
شارحنا فان قيل حيث جعلت الاضافة للبيان لا حاجة
الى اضافة جهة فهلا قيل على التعظيم قلت لان زيادته
لتحسين اللفظ ودفع باعثة الحاصلة بتركه والمحافظة
على فوائد الاجمال ثم التفصيل لا يقال انه يوجب اعتبار
تعظيم الجوارح لما سيأتي من انه متناول للظاهر والباطن
فيما الف كلامه الاتي فان حاصله اعتبار عدم مخالفتها
ايمن موافقتها اولا لانا نمنع المنافاة لان المراد بتعظيم
الجوارح ان لا يصدر منها ما يوجب التحقير لا ان يصدر منها
ما يوجب التعظيم انتهى وبعض من كتب على الناصر قال كلامه

اخر احسن من هذا وهو ان معنى على جهة اي طرز وطريقة به
التعظيم ولم يقل على التعظيم ويحذف جهة اشعارا بان المعتبر
في المهد ليس نفس التعظيم الظاهري الذي هو مواقعة
افعال الجوارح بل المعتبر فيه طريقته وطرزه اعني عدم
مخالفة الاركان وكذا الحال في التعظيم الباطني واشعارا
ايضا بانه ليس المراد من الجهل ما هو بحسب الواقع ونفس
الامر بل بحسب الزعم والاعتقاد قوله ام غيره اي كالحظ
الحسن واتقان العبادة قوله سواء كان الجملة اما اسمية
او حال بلا واو واعترض قوله الثنا اي الثنا الذي ما تم
كان عايد على الثنا اي والرجوع الى نفس الجهل يوجب
ركاكة في المعنى اذ يكون من قبيل قولنا الحيوان جسم حساس
سواء تعلق بالانسان امر او اما الرجوع الى المهد فمستبعد
جدا افاده ش قوله لسواء فيه ما مر اي قوله على الفعل
قوله ام لا يكون اشارة الى ان الفعل مقدر في المعطوف
قوله من افعال المحمود الجميلة الاختيارية اي كحسن الخط
وادخل ش في ام لا الذات ايضا فيدخل الحمد للذات لا
للفضايل ولا للفواضل وهو احسن قوله اسم اي اسم مصدر
وقوله بمعنى الاستوا هو مصدر وقوله يوصف به الحق منه
قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم ولا يثنى ولا يجمع على
الصحيح قوله لانه اي ما بعده في تاويل المصدر اي كما صرح
بمثله الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم الخ
كونه في مقابلة تمة وعدم كونه الخ وهذا يعني قولهم
سواء تعلق بالفضايل ام بالفواضل ما لفواضل هي قوله في مقابلة

نعمة

نعمة والفضايل هي قوله ام والاول جمع فضيلة وهي المزية
الثابتة كالعلم والثانية جمع فاضلة وهي المزية المتعدية
كالانعام فان قلت ان اريد تعدي الذوات فليس شي
من الكمالات يتعدى ذاته وان اريد تعدي الاثر فالعلم
يتعدى اثره قلت المراد تعدي الاثر لكن الكمال المتعدي
ما يتوقف تحققه على تعدي اثره والكمال الذي لا يتعدى
هو الذي لا يتوقف تحققه على تعدي اثره وان تعدى
اثره قوله لا يبين احداهما لانه لا يعقل ان يكون بين الاحد
لان السينية تقتضي متعدد او لو قال لان التسوية
انما تكون للمتعدد لا الاحاده لكان اظهر قوله وكون ام بمعنى
الواو هنا جواب عما يقال الخرج من ذلك بجعل ام بمعنى
الواو فاجاب بان ذلك غير مقصود قوله لمذهبهم اي لمن
اجل كون التسوية انما تكون للمتعدد الخ والجملة دالة
اي وليست جوابا للشرط لان جواب الشرط لا يتقدم
عليه تنبيه ما وقع للمص هنا من ذكر همزة التسوية
بعد سواء والعطف بام هو الاشهر الشايع من حذف همزة
التسوية بعد سواء والعطف بالواو وهو ما درج عليه
النحاة في كتبهم وهو لغة وقد صرح في الصحاح بهذه اللغة
وقد صرح سيبويه بالمسئلة اتم تصريح واكملها انكل ايضا
يقال اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من ام
اسمين او فعلين وان كان بعدها فعلان بغير الف الاستفهام
عطف الثاني بالواو تقول سواء علي قعدت او قمت وان كانا
اسمين بلا الف عطف الثاني بالواو تقول سواء علي زيد وعمرو

وان كان بعدها مصدر ان كان الثاني بالواو او حملا عليها
انتهى فعلم صحة ما عليه النحاة واندفع قول ابن هشام ان
ذلك لحن انتهى فاستحضر ذلك فانه مهم قاله ابن حجر في شرح
الهمزية قوله الذي هو كالجنس اعلم ان الجنس كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالحقيقة متحققة في الخارج فظهر ان
الجنس الحقيقي ما لحقيقته ماهيات متحققة في الخارج
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وغيرهما واما
الماهيات الاعتبارية التي تواطأ عليها جمع من العقلا
واعتبروها في اذهانهم ووضعوا بازائها اسما كماهيات
العلوم وما اشتملت عليه فاطلاق الجنس على المشترك بينها
والفصل على المختص ببعضها مجاز والشيخ عبد الحكيم في حاشية
من اطلاق الجنس على ذلك كذا قيل والناصر اللقاني في حاشية
التعريف تحقيق شريف فليراجع قوله من غيره حال من الثنا
اي وخرج الثنا بغيره حالة كونه من غير الحمد الموف اي من
افراد غير الموف فغيره اشارة الى ان غير الموف مما خرج شي
متعدد فمنه الحمد النفسي ومنه الثنا بالاركان قوله بالمعنى
السابق اي الة النطق قوله كالحمد النفسي شامل لحمد الله
وشامل لحمد نا النفسي اي بالقلب قوله وحمد الجماد لا يخفى
ان حمد الجماد اذا لم يكن لفظيا فهو عبارة عن الدلالة قوله
ان لم يكن اي حمد الجماد وقوله خرقا للعادة متعلق بالمنفي
وهو كونه لفظيا اي فما يكون لفظيا ما يكون الا خرقا للعادة
والمعتمد انه لفظي وان لم نسمعه قوله فليس حمد الفظيا مرتبط
بقوله الثنا بغيره اي وخرج الثنا بغيره فليس حمد الفظيا

مجازا

مجازا اي لكونه بغير اللسان قوله على ما مر اي في قوله اذ
الظاهر قوله انه اي الثنا قوله وهو الراجح اي ان الثنا
الاتيان بما يدل وهو الراجح قوله الموافق لحديث صفة
ثانية للراجح وجه الموافقة ان اللسان مستعمل على
الله تعالى فيكون ثنا الله بغير لسان قوله انت كما
اثنيت الخ انت تاكيد للكاف في عليك وما مصدرية
اي كثنائك على نفسك او موصولة اي كالثنا اي المثني
به اي الذي اثنيت به على نفسك في كونه قطعيا
تفصيليا عندنا وعند اخرين محذوف وما مصدرية
اي انت شبيه ثنا كثنائك على نفسك في كونه
قطعيا تفصيليا عندنا او غيرنا والكاف زائدة
اي انت الذي اثنيت على نفسك قال الاستاذ والاولى
ان الخبر كما اي انت كما اثنيت على نفسك اي بما اثنيته
على نفسك اي موصوف به ويكون المقصود الاشارة الى
العجز عن التفصيل وان الممكن الثنا على الاجمال بهذا
العلامة قاله ابن قاسم وسياتي ما يتعلق بشي من
ذلك قوله وبدا اي وبما ذكر من كلام الجوهري والزمخشري
والحديث قوله خلاف ذلك مصدر وف الخلاف هو كون
الثنا انما يكون باللسان قوله المحوج صفة لخلاف قوله
بالبد متعلق بالاغتفار قوله ودفع معطوف على ابد
لبيان الواقع قال العلامة ابن قاسم اقول من الغريب
ما توهمه بعض الطلبة من امتناع احتمال التجوز لان
المجاز لا بد له من قرينة فانا وجدت تعين المجاز وان

لم يوجد امتنع التجوز وهذا غلط فاحش منشاؤه ضعف
المعرفة وعدم التامل لان القرينة قد لا يطلع عليها لكونها
حالية فلا يطلع عليها من لا يحضرها وقد تكون مقالية خفية
فيضعف السامع عن ادراكها فقد وجد المجاز وقرينته
ولم يعلم السامع واللفظ وان اريد به حقيقته تجوز السامع
التجوز صونا لاحتمال ان قرينته خفيت عليه كما تقرر وكان
هذا المتوهم لم يسمع قول الاصوليين اذا احتمل اللفظ المعنى
الحقيقي والمجازي فالراجح حمله على الحقيقي قوله مجازا اي
اطلاقا مجازيا قوله والجواب اي الواقع من طرف مدعي
خلاف ذلك قوله بانه اي الثنا قوله مجازا اي استعارة
قوله المشاكلة اي مشاكلة قوله لا احصي ثنا عليك قوله
بانه اي الثنا قوله وما استند اي مدعي خلاف ذلك اي
والذي استند اليه في دعواه اي دعواه خلاف ذلك قوله
من قولهم بيان لما استند اليه قوله المفهوم صفة لقولهم
بمعنى مقولهم وقوله مما ياتي اي من قوله فان قلنا براي
الشيخ عز الدين ان الثنا حقيقة في الخير والشر فان معناه
الثنا حقيقة في المفصح عن الخير والشر ولا يفصح بمعنى
الخير والشر الا الذكر اللساني وقوله الذكر بالخير بدل من قولهم
بالمعنى المتقدم وقوله فغير صحيح خبر ما وقوله لامكان حمله
اي قولهم بمعنى مقولهم لانه الذي يتصف بكونه يحمل مادة
الذكر باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب
وهو ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره
هما لغتان بمعنى قوله لامكان حمله اي ومتى ما طرق الدليل

الاحتمال

الاحتمال سقط به الاستدلال قوله على الثنا اللفظي اي لا
مطلق الثنا قوله وان كان اي والحال انه خلاف الظاهر
ثم لا يخفى انه يرد ان يقال تحدد عليه ما تقدم من قوله
انه من باب المشاكلة بانه خلاف الظاهر فيقال لك هنا
انت كما رددت عليه سابقا بكونه خلاف الظاهر يرد
عليك هنا بان ما ادعيته من كونه يحمل على الثنا اللفظي
خلاف الظاهر قوله شامل لحمد الله لنفسه اي وشامل
لحمد الله لغيره وشامل لحمدنا النفس قوله لنفسه المقدسة
المنزهة هذا على مذهب من يجوز اطلاق النفس
ونقل بعض عن السعد عدم الجواز حيث ذكر ان اطلاقها
عليه في قوله تعالى تعلم ما في نفسي الخ من باب المشاكلة
والا فلا يقال نفس الله وانما يقال ذات الله وما نقل
عن السعد يرده قوله تعالى قل لله كتب على نفسه
الرحمة فقد اطلق النفس على الله لا للمشاكلة قوله
لاستحالته اي اللفظي حالة كونه كما ينافيه قوله
وان كان التحقيق الخ اي والحال ان التحقيق قيام اللفظ
بذاته حالة كونه اي اللفظ منزها عن الترتيب والشر
تابع في ذلك للسعد عيني بما لصاحب المواقف ونص
السعد عيني والذي عليه صاحب المواقف ومن وافقه
ممن سبقه او لحقه او عاصره ان لله قولا اي لفظا قائما
بذاته منزها عن الترتيب والحدوث والزوال قال
وهو التحقيق بالاعتماد الا ان هذا التحقيق خلاف
التحقيق فلا ينبغي ان يعتقد صحة هذا القول الذي تمذهب

به بعض من ينتسب للامام احمد وهو بريء منه قوله على ما فصل
في محله اي حالة كون التنزيه عما ذكر مبنيا على ما فصل في محله
اي بين في محله اي من كونه منزها عن الترتيب والحدوث
والزوال والمغايرة بين المبني والمبني عليه باعتبار
المحل او على ما بين في محله اي من قيام الدليل على صحة
ذلك القول وبطلان خلافه قوله ثم استدراك على ما
علم من ان حمد الله انما يفي ليس بصوت او بصوت قديم
فيتوهم انه ليس لله حمد الا ذلك الذي وقع النزاع فيه
فافاد ان للمولى حمدا اخر وهو اظهار صفة الكمال وخلاصة
ان حمد الله تعالى تارة يكون بالكلام القائم بذاته وفيه
الخلاف المتقدم وتارة يكون بخلق لفظ في هواء فيسمع
او في لسان جبريل مثلا وتارة يكون بفعله على ما سيأتي
قوله لخلقه اي بدلا عن خلقه وفيه اشارة الى ان حق
الحمد ان يكون من الخلق لان الحمد هو اظهار صفة كمال
المحمود لا اصل فعله الجميل ولا محمود بالحقيقة الا الله
فما ثبت لا يكون حق الحمد الا من المخلوق له فيكون
هو الحامد والله هو المحمود ضرورة تغاير الحامد للمحمود
عليه وايضا هو الذي تظهر فيه العلة الباعثة على الحمد
الا انه عاجز عن الاتيان بذلك على وجه التعظيم والتفصيل
فحمد نفسه بدلا عن خلقه لانه الذي يقدر على ذلك واذا
علمت ذلك فلا تختص البدلية بذلك الحمد بل مثله حمده النفسي
قوله باظهار البا للتصوير لا للتعدية ولا للسببية قال
السيد رحمه الله تعالى اعلم ان القول المخصوص ليس حمدا بخصوصه

بل لانه

بل لانه دال على صفة الكمال ومظهر لها ومن ثم قال بعض
المحققين من الصوفية حقيقة الحمد اظهار الصفات
الكمالية وذلك قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل انتهى
قال بعض من كتب عليه اي ان الفعل بمعنى المفعول الذي
هو الاثر قوله صفات الكمال اي اظهار الصفات الدالة
على الكمال قوله لهم متعلق باظهار قوله اي دلالتهم
عليها تفسير لاظهار واضافة دلالة للضمير من اضافة
المصدر للفاعل قوله بلفظ مخلوق متعلق بدل اي دلهم
عليها بلفظ مخلوق في محل كان يخلق الله لفظا في الهواء
فيسمع والا على صفاته الكمالية او في لسان جبريل
مستقلا والفرق بين هذا وبين قول جبريل المنسوب
اليه ان هذا جرى على لسان جبريل من غير قصد اليه
والى تابعيه المخصوص قوله او بآثار افعاله معطوف
على قوله بلفظ مخلوق الآثار هي المخلوقات والافعال
نفس التعلقات التنجيزية الحادثة كالايجاد والاصل
فالاول تعلق القدرة بوجود الموجود والثاني تعلق
القدرة بحياته وهكذا قوله التي لا تكون الا حملية لا
يخفى ان الحدث عنه الآثار فتكون قوله التي لا تكون
الا حملية صفة للآثار وجاز بها باعتبار كونها اثر
فعله والا فمنها ما هو قبيح ومنها ما هو جميل ويصح
ان يجعله صفة للافعال قوله فانها اي الآثار افعاله
قوله دالة عليها اي على صفات الكمال اي فانها دالة على
كونه قديما باقيا متخالفا للحوادث المجرد ذلك مما عدا

السمع والبصر والكلام فان الحق ان دليلها سمعي لا عقلي
قوله بل هي اقوى من اللفظ في ذلك اي في الدلالة على صفات
الكمال اي لان دلالتها عقلية قطعية لا يتصور فيها تخلف
عن مدلولها بخلاف اللفظ فان دلالته عليه وضعية
وقد يتخلف عنها مدلولها والحاصل انه وجه الكلام في
اثار افعاله وهي تدل قطعا على صفات الكمال واعلم انه
يغلب على دلالة الافعال القطع وقد لا يفيده كما في الاعطا
فانه لا يدل على السخا دلالة قطعية لجواز ان يكون لخوف
مثلا الا العلم بانتفا ذلك ويغلب على دلالة القول الظن
وقد تفيد القطع كخبر الصادق والخبر المحتف بالقراين المفيدة
للقطع وشرط دلالة القول مطلقا اي افادت الظن
او القطع العلم بالوضع قاله ابن قاسم وبعبارة اخرى
كونها بالفعل اقوى لا يقتضي كونها اظهر انتهى بل الامر
بالعكس لجواز ان يكون كونها اقوى باعتبار وجه
لا يقتضي الظهور فان كونها اقوى انما هو من حيث
ان دلالتها قطعية عقلية وان كان قد يكون فيه
خفا لخفا قراينها والاحتياج الى مزيد التامل فيها
بخلاف القول فانه لمجرد العلم بوضعه يسبق الفهم الى
معناه من غير توقف على القراين والتامل فهو اظهر
دلالة من الفعل فعلم انه لا تنافي بين ما ذكر من انه اقوى
وبين ما ذكره صاحب الكشاف من ان الحد اللفظي اظهر
اشار اليه السيد عيني وقال الشيخ على الاجهوري ما
حاصله ان دلالة الفعل اقوى من دلالة القول اي دلالة

الافعال

الافعال التي هي اثار الملك عليها كبذل المال على وجه يدل
على السخا والا فدلالة القول اقوى واظهر كما ذكروه في
حديث الحمد راس الشكر ما شكر الله من لم يحمده قوله
كما قال بعض محققي الصوفية التغاير بين المشبه والمشبه
به اعتباري اي اواي الكاف زايدة قوله بعض محققي
الصوفية اي الذي تعمقه وتصوف اذ هو الذي
تحقق بخلاف من تصوف فقط تزندق ومن تعمقه
ولم يتصوف فقد تفسق قاله الامام مالك قوله تعالى
جملة معترضة او حالية للتعظيم والتنزيه عما لا يليق
بجنابه قوله حتى بسط بساط الوجود اي اضاف
الوجود الذي يشبه البساط وليتضمن بسط نشر
عداه يعلق في قوله على ممكنات قال ش اي غير شرع
هذا الكتاب اي حتى بسط الوجود الذي كالبساط
على الموجودات فقد شبه الوجود بالبساط وشبه
شموله للموجودات بالقا البساط على ما تحته قوله
على ممكنات لا تحصى اي موجودات لا تحصى وفيه ان ما
لا يتناهى لا يتعلق الوجود به كما هو مقرر في محله
والجواب من اوجه الاول ان المراد لا تحصى عرفا اي لا
يمكن عدها عرفا وان كانت في نفسها متناهية
الثاني ان المراد بسط الوجود على جنس الممكنات لا تحصى
لا على جميعها وسايرافرادها الثالث ان هذا على مذهب
الحكما فان مذهبهم جواز تعلق الوجود بما لا يتناهى
قوله ونصب عليها اي ووضع عليها اي ووضع لاجلها

موائد كرمه جمع مائدة وهي اثنية الطعام وفيها الطعام
فاضافة الموائد الى الكرم من اضافة الاعم الى الاخص
او من الاضافة البيانية هذا ما قاله غير واحد ولعل
الاظهر ان الاضافة حقيقية من تشبيه اثر الشيء
الدال عليه بذلك الشيء وذلك لان الاثنية التي فيها الطعام
تارة تكون للاضياف والواردين فيقال لها مائدة
الكرم وتارة تكون له ولغيره بالخصوص فلا يقال
لها مائدة الكرم لانها ليست من اثاره ولا دالة
عليه ثم بعد هذا كله فنقول ان اراد من النصب المذكور
لازمه وهو ايصال النعم لتلك الممكنات التي لا تحصى
وكانه قال ما اوصل اليها نعمه التي لا تتناهى وظاهره
نعم اخرى غير نعمة الوجود وهو ظاهر في الحيوانات
دون الجمادات والحاصل ان نعمة الوجود شملت الكل
واما غيرها من النعم الموصوفة بانها لا تحصى فالظاهر
قصوره على الحيوانات فتامله **قوله** التي لا تتناهى
منه الاشكال المتقدم في لا تحصى والجواب ما اجيب
به هناك او اراد بعدم التناهي ان لا تتفق على حد فلا
توجد نعمة الا وراءها نعمة اخرى وليس المراد انها
مجتمعة في الوجود ووصفت بعدم التناهي وخلاصة
ان قولهم هذه امور لا تتناهى تفسير بمعنيين الاول
انها مجتمعة في الوجود بالفعل ولم تتفق على حد كما يقال
او اكثر ومثلوه بصفات المولى الكاملة فانها موجودة
وهي غير متناهية في نفسها على ما حقق الثاني ان المراد

انها

انها لا تتفق على حد فلا يأتي امر الا وراءه امر اخر لان الموجود
جميعها مع كونها لا تتفق على حد بل ما وجد منها فله حد
فتكون محصورة الا انه لا يوجد فرد الا ويعقبه فرد
اخر كنعم المولى علينا فان ما وجد منها متناه بالفعل
الا انها لا تتفق على حد بل ما توجد نعمة الا ويعقبها
نعمة اخرى **قوله** واظهرها عطف لازم على ملزوم اي
واظهرها لنا معشر المخلوقين **قوله** بدلالات جمع دلالة
بمعنى دليل وكانه قال بادلة قطعية وهو اي قطعية
وصف مخصص لادلة الدليل قد يكون قطعيا وقد يكون
ظنيا وقلنا بمعنى دليل لقوله بعد فان كل ذرة الخ
اي لان كل دليل منها يدل قطعا على صفات كماله اي
صفات كماله التي دليلها عقلي احد اربعة السمع والبصر
والكلام فدليلها تقلي على التحقيق **قوله** تفصيلية
اي باعتبار تفصيل ما دلت عليه من صفات الكمال
من قدرة تامة وعلم تام وغيرهما كما اجمال الادلة
وتفصيلها في المقام باعتبار المدلول كما افاده بعض
المحققين **قوله** غير متناهية اي باعتبار نفسها لان
دلالات الوجود لا تتناهى بالمعنى المتقدم اي لا يمكن
عدها او باعتبار مدلولها من ان كمالاته لا تتناهى كما
تقدم غير انا عرفناه من تلك الكمالات بعض صفات
مخصوصة هي المعروف عليها عرف **قوله** فان كل ذرة اي
انما قلنا كشفها واظهرها بذلك لان كل ذرة الخ ثم اعلم ان
الذرة تطلق بمعنيين النملة الصغيرة والمنبث في الهوا

من العبا فاما ان يراد من الكلام حقيقته فيكون تنبيها
على عزه بالاولي او اراد بالذرة مطلق ذات مخلوقة
وعبر عنها بالذرة اشارة الى ان كل مخلوق وان عظم فهو
حقير بالنسبة لعظمة المولى تبارك وتعالى ثم الوجود
اما ان يراد به الموجود فالمعنى على الاول لان كل ذرة
من الذرات التي هي من الموجودات وعلى الثاني فالمعنى
لان كل ذات من ذوات الموجودات اي الذوات الموجودة
فالاضافة للبيان او نفس الوجود والاضافة لادنى ملابسة
وعلى هذا كله المراد بدلالة الذرة دلالتها من حيث وجودها
وان صح ان تقول من حيث ذاتها الا ان يحمل هذا دليلا لكون
الدال والمظهر هو ايجاد الموجودات فلا ينا سبه حمل
الذرة على الموجود باعتبار دلالته بحسب ذاته ويجوز ان
يراد بالذرة الحصة من الوجود ودلالة نفس الوجود اي
الحصة منه لانه زائد على الموجود عارض له فيستلزم
من يورده على الموجود ويجعله عارضا له اثبات لبعضه
بعض المحققين قوله تدل عليها اي تدل على جميع صفات
كماله وتظهرها لانها تستلزم موجودا ولا بد ان يكون
واجب الوجود دفعا للتسلسل ووجوب الوجود يستلزم
جميع صفات الكمال ما عدا صفة السمع والبصر والكلام
فظهر ان المراد بدلالة الذرة دلالتها من حيث وجودها
قوله ولا يتصور في العبارات مثل هذه الدلالات اي ولا
يتصور في العبارات مثل هذه الدلالة اي بحيث تكون عبارات
غير متناهية دالة على جميع صفات الكمال دلالة تفصيلية

قطعية

قطعية اي بحيث تكون كل عبارة من العبارات الغير
المتناهية دالة على جميع صفات الكمال دلالة تفصيلية
قطعية اذا علمت ذلك فنقول المقصود نفي تصور الدلالات
بجميع اوصافها السابقة من كونها تفصيلية قطعية
غير متناهية لعدم تاتي بعض تلك الاوصاف كالقطعية
فلا ينافي انه يتصور في العبارات عبارات غير متناهية
دالة على جميع صفات الكمال لجواز ان يتصور منه تعالى
احوال غير متناهية بالمعنى السابق فان قلت لا يخفى
ان عدم القطع قد عرف وكذا عدم التناهي في العبارات
ولم نعرف هل ينافي في العبارة الواحدة الدلالة على جميع
صفات الكمال تفصيلا قلت اما الدلالة على جميع صفات
الكمال بالعبارة الواحدة ممكن لكن على طريق الاجمال كقولك
كل كمال واجب لله تعالى واما التفصيل فالظاهر انه غير
ممكن قوله ومن ثم اي ومن اجل انه لا يتصور في العبارات
كذا قال سيد البكري لا احصي ثنا عليك اي لا اقدر ان اتي
بثناء يدل على جميع صفات كمالك دلالة تفصيلية قطعية
والعبارات جمع عبارة مصدر عبر قال في المصباح عبرت
الرؤيا عبرا وعبارة فسرتها وبالتثقيل مبالغة وقال
ايضا وهو حسن العبارة اي البيان بكسر العين وحكي
في المحكم فتحها ايضا انتهى وخلاصة ما في المقام انها في
الاصل مصدر بمعنى التفسير والتبيين اطلقت هنا
واريد منها نفس الالفاظ التي يقع التعبير بها مجازا من
اطلاق اسم المسبب على السبب وقد صارت حقيقة عرفية

فيها قوله لا احصي ثنا عليك اي لا اطيق ان اني بثنا يدل على
جميع صفات كمالك دلالة تفصيلية وقطعية فهو من باب
عموم السلب في افراد الثنا بهذا المعنى قوله انت كما اثنيت
الخ تقدم الكلام عليه قوله اي خرج لا يخفى ان ظاهر المص ان
الخارج بالقيد ليس ضد ذلك القيد بل ضد المعرف بفتح
الراء ان الذي خرج بالقيد ضد ذلك القيد ويتفرع به
عليه ان الثنا الذي يكون لاجل ذلك الضد لا يعد حمدا
فاراد الشارح ان يحول العبارة الى ما يفيد ذلك فقال وخرج
باشتراط كذا اما لو كان المثني عليه غير جميل وقوله المثني
عليه بضم الميم من اثنى اي المثني لاجله اي الذي وقع
الثنا لاجله وهو المحمود عليه قوله ما ذكر هو ما لو كان غير
جميل قوله او هو اي المحمود عليه قوله المقيد به اي بالاختياري
قوله المذكور في ضمن الثنا اي لان الثنا عبارة عن الاتيان
بما يدل على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة فتلك الصفة
الجميلة هي المحمود به قوله كما صرح به السيد وغيره اي ان
السيد صرح بان المقيد بالاختياري المحمود عليه دون
المحمود به الا ان ظاهر العبارة الاتفاق على ذلك وليس
كذلك فقد ذهب الجلال الدواني الى ان المحمود به
يشترط ان يكون اختياريا قوله وتوهم المص حاصله
ان المص توهم ان قوله في التعريف على الجميل الاختياري
وقع محمودا به لا عليه وان على فيه بمعنى الباء قوله
غافلا عما ذكر ابن من انه قيد في المحمود عليه لا به والمحمود
عليه هو الوصف الباعث على الحمد كالاكرام والمحمود به

هو

هو الوصف المثني به الذي تدل عليه الصيغة فقولك
مثلا لزيد انت عالم هو الصيغة وما دلت عليه من ثبوت
العلم هو المحمود به والمحمود عليه هو الوصف الباعث
على ذلك كالكرام له فقد تغاير في ذلك المحمود به والمحمود
عليه تغايرا حقيقيا وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا
كالكرم في قولك زيد كريم لاجل كونه اكرمك فهذا الحمد
المحمود به وعليه في هذا ذاتا الا انهما مختلفان بالاعتبار
فمن حيث كونه باعثا محمود عليه ومن حيث كونه
مدلول الصيغة محمود به وقوله ومن ثم اي ومن
اجل توهم ذلك قوله وهذا اي قولنا وبقولنا على
الجميل الخ حاصله انه كان الاولى اسقاط هذا الشرط
وهو ان قلنا الخ قوله ان الثنا بدل او عطف بيان
من قوله براي قوله حقيقة في الخير والشر ظاهره
الاشتراك قوله من جنازة فاثنوا عليها الخ كذا عبارة اليمني
عبره وفي عبارة غيره فاثني عليها بالبنا للمفعول
اي من جنازة فاثني عليها خيرا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم وجبت اي الجنة وكذا قال في الشر وجبت
اي النار خيرا الخ منصوب بنزع الخافض اي اثنوا
عليها بخير وكذا يقال في بقية ذكره النووي فان قلت
كيف مكنوا من ذكر الشر مع الحديث الصحيح الوارد
في النهي عن سب الموتى وذكرهم الا بخير اجيب بان
ذلك في غير الكافر والمتظاهر بالفسق والبدعة اما المتلبس
بذلك فلا يحرم ذكره بالشر للتحذير من طريقته ومن الاقتداء بآثاره

قال البغوي قال بعضهم معنى الحديث ان الثنا بالخير لمن اثنى
عليه اهل الفضل وكان ذلك مطابقا للواقع فهو من اهل
الجنة فان كان غير مطابق فلا وكذا عكسه قال والصحيح
انه على عمومه وان من مات فالهم الله الناس الثنا عليه
بخير كان دليلا على انه من اهل الجنة سوا كانت افعاله
تقتضي ذلك ام لا فان الاعمال داخلة المشيئة هذا في
جانب الخير واضح ويؤيده ما رواه احمد وابن حبان
والحاكم من طريق حماد بن سلمة عن ثابت عن انس مرفوعا
ما من مسلم يموت فيشهد له اربعة من جيرانه الا قال الله
تعالى قد قبلت قولكم وغفرت له ما لا تعلمون واما جانب
الشر فمظاهر الاحاديث انه كذلك لكن انما يقع ذلك في حق
من غلب شره على خيره قوله للمشاكلة الخ والمشاكلة من
المحسنات البديعية وهي ذكر شي بلفظ غيره لوقوعه
في صحبته اي لوقوع ذلك الشي في صحبة ذلك الغير تحقيقا
او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كما في الخبر
وكقوله قالوا اقترح شيا نجد لك طبخه فقلت اطبخوا
لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة والقميص
بلفظ الطبخ لوقوعهما في صحبة صنع الطعام والثاني نحو
صبغة الله قوله فائدة ذكر ذلك اي الجمع بين الثنا
الماهية الخ الحقيقة والماهية ما به الشي هو هو اي
الامر الذي بسببه الشي هو ذلك الشي كالحيوان الناطق
بالقياس للانسان فالباء للسببية وتعتبر في التعريف
اتحاد السبب والمسبب لضيق العبارة عن المقصود

والفرق

والفرق ان الثنا وثانيهما موكد للاول وقد يقال ان ما به
الشي هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه
هوية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية وبهذا ما مشى
عليه في شرح المقاصد والمشهور ان الهوية نفس التشخص
كما يشير اليه قول السيد في شرح المواقف وحواشي
التجريد والحقيقة الجزئية تسمى هوية وقد تستعمل
الهوية بمعنى الوجود الخارجي قاله ش قوله اي بيان
ماهية الثنا اي كما هو الاصل في ذكر قيود الشي اي
ان الاصل في ذكر قيود الشي ان تكون لبيان الماهية
لا للاحتراز اقول فيه ان الشي المضاف اليه القيود
التي تارة تكون لبيان ماهيته لا للاحتراز عن شي
اخر وتارة تكون للاحتراز عن شي اخر المعرف بفتح
الراء المذكور جنسا او كالجنس في التعريف كالثنا فيما
نحن فيه فالاحسن ان يقول المص ان ذلك لبيان الواقع
ولا يقول لتحقيق الماهية اي ماهية الثنا لانه
يستلزم بيان تحقيق ماهية الثنا بل وليس في قوله
على الجمل بيان تحقيق ماهيته انما تحقق ماهيته
ان يقول الثنا هو كذا وكذا ونقل ش عن ابن جماعة
ما ينفع في هذا المحل وغيره مما يشابهه ونصه هذا
القيد يجوز ان يكون بيانا للواقع وح لا حشو ولا زيادة
وانما الحشو والزيادة ما جي به لا لواحد من امور ثلاثة
الادخال والاخراج وبيان الواقع لكن يرد في الظن ان
يكون المأتي به لبيان الواقع له نوع تعلق بنفس التعريف

حتى يخرج بذلك عن الحشو والزيادة وبما قررناه يجمع بين
قول اهل المنطق الحدود تصان عن الحشو والزيادة وبين
قول اهل المنطق فيما نقلناه عن المشايخ ورايناه في الشروح
لاهل المنطق في غير كتب المنطق ان الملابس به في الحدود
لا يخلو من ثلاثة احوال اما الادخال او اما الاخراج واما
بيان الواقع فاضطر لذلك كذا ذكره شيخنا رحمه الله في نظير
ما نحن فيه انتهى ما ذكره ش قوله توهم ليس المراد الطرف
المرجوح بل المراد وقوع ذلك في وهمه الصادق بالاستوا
والرجحانية والمرجوحية قوله الشا مفعول اطلاق
قوله ارادته مفعول توهم والضمير في ارادته عائد على
المتكلم قوله الجمع مفعول ارادتم قوله اي الحقيقي لا الحقيقة
بمعنى اللفظ المستعمل في غير ما وضع له وقوله والمجاز اي
لا اللفظ المستعمل فيما وضع له وخلاصته ان الاولى للمص ان
يقول بين المعنى الحقيقي والمجازي لان الحقيقة والمجاز
اسمان للفظين فالحقيقة اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز
اللفظ المستعمل في غير ما وضع له والمعنى الحقيقي الخير
والمجازي الشر وظاهر الشارح انه لا يصح ابقا لفظ المص على ظاهره
وانه لا بد من التاويل المذكور ولما كان هذا التاويل المذكور
يتبادر الى الذهن غير باي دون يعني ومقتضى دقة
الالتفات لذلك وقول لا مانع من ابقا لفظ المص على ظاهره
لان اللفظ بالنسبة للمعنى الحقيقي حقيقة وبالنسبة للمعنى
المجازي مجاز ففيه الجمع بين الحقيقة والمجاز قوله في الارادة
متعلق بالجمع اي الجمع في الارادة به اي بالشابه لا يخفى انه

لاحاجة

لاحاجة لقوله في الارادة به مع قوله اولا ارادته الجمع
قوله بان ارادهما تفسير للجمع في الارادة واشار بذلك
الى ما حققه شيخ الاسلام حفيد السعد في حاشية
الكشاف من ان الجمع المختلف فيه انما يلزم اذا كان كل
منهما مرادا باللفظ واما اذا اريد معنى واحد مركب
من المعنى الحقيقي والمجازي ولم يستعمل اللفظ في
واحد منهما بل في المجموع مجازا فليس محلا للخلاف بل هو
جائز اتفاقا عند انه لا يلزم جريانه في جمع المعاني الحقيقية
والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباط يجعلها معنى
واحدا ع فا يقصد اليه باداة واحدة في استعمالات
الالفاظ انتهى بمعناه من الفنري معوق رحمه الله
قوله بنا على جوازه اي توهم ذلك بنا على جواز الجمع قوله
عن من يجوزه واما عند من لا يجوزه فغاية دفع توهم
عموم المجاز بعموم قوله من العلما كابا منا الشافعي منه
اشارة الى ان الشافعي لم يختص بذلك قوله الشافعي بالوه
مشددة منسوب الى جده شافع وهو ابن عم رسول الله
صلى الله عليه وسلم يلتقي معه في عبد مناف الجد الرابع
لرسول الله صلى الله عليه وسلم لانه رضي الله عنه ابن
عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع
ابن السايب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب
ابن عبد مناف بن قصي الخ فقد جاء رضي الله عنه الملامسة
في قوله تعالى او لامستم النسا على الجس باليد والوطي قوله
امام الايمة اي من ائمة عصره كما قيده بعض من كتب على المحلي واقول

لان امام الائمة مالك لان الشافعي تلميذه بالاتفاق ولان
المدة الطويلة كما يعلم من تهذيب الاسماء واللغات للنووي
واحمد تلميذ الشافعي تلمذا وذكر السيوطي تابعيا بالخصوص
فما اخذ ابي حنيفة عن مالك رايته وطالعت فيه وذكر
فيه ان الدارقطني الف جزءا في الاحاديث التي اخذها ابو
حنيفة عن مالك وكلهم رضي الله عنهم اصحاب لا يوصون بما
ان نكون اتباعا لهم فكلامنا في شانهم من الفضول فسال
مولانا تحقيق الوصول انه جواد كريم قوله فيحمله اي واذا
كان يقع في وهمه ان المتكلم اراد الجمع فيحمله عليهما ولا يخفى
ان الحمل عليهما متفرع على كون ما ذكر يقع في وهم السامع
جزما لا مترددا وذلك لان المتفرع على التردد جواز الحمل
لا الحمل بالفعل كما هو المتبادر من العبارة قوله فيقع في
محذور واذا حمل عليهما معا يقع في محذور وهو ارتكاب
خلاف ما عند المتكلم عاما قلت ارتكاب خلاف ما عند
المتكلم هو عين الحمل فيلزم اتحاد المفرع والمفرع عليه
قلت نعم الا ان هناك تغايرا بالاعتبار وذلك لان المفرع
عليه الحمل عليهما من حيث انه حمل عليهما والمفرع الحمل عليهما
لا بذلك الاعتبار بل باعتبار كونه امرا محذورا قوله وفيه
نظر اي وفي الحمل المتفرع على توهم ما ذكر نظر واذا كان
في المفرع نظر فيلزم منه النظر في المفرع عليه وذلك لان الحمل
انما يكون بالقرينة ولم توجد قرينة فلا حمل فلا محذور
واذا كان لا حمل فلا محذور فلا توهم ارادة الجمع حتى تدفع
الخ فقول المص او دفع توهم ارادة الجمع لا صحة له قوله

بالقرينة

بالقرينة اي الدالة على عدم ارادة الحقيقة وحدها فان
لم توجد حمل عليها وحدها ولا يتوهم ارادة المعنى المجازي
قوله فلا محذور المناسب ان يقول ولا قرينة فلا حمل
فلا محذور وذلك لانه لما قال انما يحمل بالقرينة فادى
تكون المتفرع على عدم القرينة عدم الحمل وعدم المحذور
متفرع على عدم الحمل لما تقدم ثم انه يجاب عن النظر بانه
ليس مراد المص توهم ارادة الجمع اي وقوع ذلك في ذهن
السامع جزما حتى يترتب عليه الحمل الموجب للوقوع في محذور
حتى يرد ان الحمل انما يكون بقرينة ولا قرينة فلا
توهم ارادة الجمع فلا يصح قوله اذ دفع توهم الحامل
مراد المص تجويز ذلك في ذهنه اي لا على طريق الجزم
لاحتمال ان يكون هناك قرينة حالية او مقالية خفية
وخلاصته ان السامع لما كان يقول من الجائز ان تكون
هناك قرينة لم اطلع عليها دالة على ارادتهما معا يجوز
الحمل فيقع في حيرة وعدم الوقوف على المقصود فلاجل
ذلك زاد المص قوله على الجملة دفعا لذلك التوهم وقوله الشه
ولا قرينة ان اراد ولا قرينة ظاهرة الصادق بعدمها
راسا او بوجودها لكن بدون الظهور سلم له ذلك وقوله
فلا محذور اي فلا حمل فلا محذور لا نسلمه اذ لا يلزم من
نفي الحمل بالفعل عدم المحذور اذ المحذور هو توجه
التردد في ذلك للحيرة وان اراد فلا قرينة راسا لورد
عليه بان هذا نفي لا يصح اذ القرينة تكون حالية وشانها
الخفا او مقالية خفية فتدبر وبعد كتبي هذا رايت البهوتي

كتب ما نصه انه انما يحمل الخ ما نصه قيل عليه ان عدم الا
القرينة وان منع الحمل لا يمنع التوهم وهو المدعي انتهى
وما ذكرناه اصرح في المراد تتمة كتب بعضهم ما
نصه اعترض بعضهم على الشافعي رضي الله عنه في تجويز
الجمع بين الحقيقة والمجاز بان المجاز لا بد له من قرينة
تصرف عن ارادة المعنى الحقيقي لان اللفظ اذا اطلق ينصرف
الى حقيقته واجيب بان القرينة تصرف عن ارادة
المعنى الحقيقي فقط لا ارادة المعنى الحقيقي مع غيره
وخرج منه اي من عمر الحمد اللفظي المتقدم سابقا والتقدير
وخرج المدح حالة كونه من عمر الحمد اللفظي الاختياري
اي الفعل الصادر بالاختيار الحقيقي وذلك كسبي لا الهي
تعالى او الصادر من العبد باختياره وهو ما وقع العبد
لا على وجه الاضطرار فيكون منسوبا اليه كسبا لا ايجابا
تقييد مفعول لاجله لقوله بقولنا ان اريد من قوله
بقولنا المعنى المصدري وقوله الاختياري مفعوله وكانه
قال وخرج بتلفظنا بالاختياري لاجل التقييد الا ان
المخرج حقيقة انما هو المتلفظ به الذي هو المذكور مبتدا
فيصح حمل عبارته عليه بان يجعل القول بمعنى المقول
والاختياري بذلك التقييد بمعنى مقيدا ويكون حالا
الا انه ولانه اتى على المتعسفة الا ان فيه تكلفا
المدح فضيلة خروج المدح بقسميه وفي خروج قسم
الاختياري منه وصحة خروجه نظر لشموله التوبيخ له وكونه
من افراد الحمد وقوله فانه يعم الاختياري وغيره لا يفيد خروج
المدح

المدح مطلقا بل خروج قسم منه ويحتاج الى القسم الاخر
اللهم الا ان يراد بقوله على الجميل الاختياري ما لا يكون
نوعه الا على ذلك فيخرج القسمان او يقال القسم الاخر حد
ايضا فلا يحتاج الى اخراجه بل لا يجوز كذا ذكره شيخنا
رحمه الله وان قلت بقي عليه غير المدح قلت يمكن
الجواب بانه لا يجب في بيان الاخراج بالقيود الا
التنصيص على كل ما خرج بل يكفي التنبيه على ذلك بما
بالتنصيص على البعض وليس في كلامه ما يقتضي التخصيص
بالمذكور قاله ش قوله فانه اي المدح قوله فيه اي المدح
وهو حال اي لا يتقيد الجميل المثنى عليه في حال كونه
كائنا في المدح من طرحية الجزء في الكل قوله بل يعم الاختياري
وغيره فيه مسامحة والمراد يعم ما يأتي الاختياري وغيره
فليس من افراد المدح حتى يكون عاما لهما وانما افراده
ما يكون بالاختياري وما يكون بالغير ويجوز
ان يكون التقدير متعلقه يعم الاختياري وغيره
المعتبرين منه وقد يقال معنى والاختياري وغيره
انه يصدق معهما لا انه يصدق عليهما ذكره ش قوله لكانه
اي المدح قوله حينئذ اي حين قلنا بالمرادفة قوله استدل
الاول هو من قال بالتغاير بين المدح والحمد قوله من
قول العرب اي تقول من مقولهم وقد رد ذلك لاجل صحة
الاستدلال لانه لا يستدل بذلك الا بكلام العرب قوله
على رشاقة قده اي لاجل رشاقة اي تعاطيه وانسجام
بنية اجزائه قوله اي حسنه تفسير لقوله رشاقة قوله

ولطافة عطف مرادف قوله دون حمد تهما عليه اي على ما
ذكر من رشاقة القد اي لان الحسن واللطافة ليسا
باختياريين فالمخالفة بين المدح والحمد انما هي في المحمود
عليه والممدوح عليه لا في الممدوح به والمحمود به لانهما
متفقان في صحة ان يكونا غير اختياريين قوله وما ذاك
اي وما قولهم مدحت اللؤلؤة على حسنها ومدحت
زيدا على رشاقة قده دون حمدتهما الا لما ذكر اي
من ان الحمد يختص بالاختياري والمدح يعم الاختياري
وغيره واعترضه ش بان عدم قولهم حمدتهما لا يدل على
عدم صحته لجواز ان يكون صحيحا ممكنا لكنه لم يقع
بالفعل سلمنا لكنه لا يستلزم ان يكون بسبب الحسن
والرشاقة فلعل المانع من هذا القول شيء اخر كاعتبار
كون الجميل المحمود عليه فعلا كما صرح باعتباره المولى سعد
الدين في حواشي الكشاف بخلاف المدح فلا يعتبر فيه ذلك
فلا بد من اثبات ان يكون المانع هو حسن اللؤلؤة ورشاقة
قد زيد فليتامل واما الحمد في قوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا وقول الشاعر اريد الصبر محمودا وعنه
مذاهب وقوله والصبر يحمد في المواطن كلها فبمعنى
الرضى فانه يجي في اللغة لذلك المعنى ايضا انظره قوله
اي قول بعض المولدين في الصحاح رجل مولد اذا كان عربيا
عند بعض وهو مما لا يحتج به انتهى ووجدت ما نصه الجاهلي
من الشعراء من لم يدرك الاسلام والمخضرم هو الذي ادرك
الجاهلية والاسلام والاسلامي هو الذي لم يدرك الجاهلية

ثم

ثم الاسلاميون قسمان مولدون وهم من وجد بعد اختلاط
العرب بغيرهم فلا يستدل بكلامهم في النحو ويستدل به في
المعاني والبيان والبديعيات ومن قبل ذلك فيستدل
بكلامه مطلقا انتهى وفي بعض التعاليق هو من ولد
في العرب وعاش في العجم وربما يوجد بهما وجدنا ومفاد
الشارح انه من تربى بين العرب ولم يكن اصليا منهم واما
ش فجعل قوله مولد صفة للقول فقال والمولد هو الذي
لم يتكلم به العرب ابدا انتهى وفي المصباح اشارة لهما ما
رجل مولد عربي غير محض وكلام مولد كذلك قوله منهم
اي في العرب اي ولد فيهم وليس منهم قوله منه اي من
بعض المولدين انه على وفق لغتهم الى العرب قوله
لعدم الخ علة مقدمة على المعلول اي مخصوصا لعدم
امكان الخ اي خطا قطعا واما ما يمكن تاويله وهو الثاني
فليس بخطا قطعا كما تبين ذلك من كلامه قوله ليس من قول
العرب وحيث لم يكن من قول العرب فهو اما خطا الخ
ظاهره ان هذا التردد بين كونه خطا او هو ولا متفرع على
كونه ليس من قول العرب مع ان الاول ليس في قول العرب
قطعا ولا ياتي فيه التاويل قوله فهو اما خطا
الخ لا يخفى ان من لوازم كونه مولدا ان يكون خطا وقد
اشار له الشارح بقوله فهو لعدم الخ وح فلا قال وان
الثاني مولدا وانه يعرف الاول بخطا بدل قوله مولدا
الذي هو المقصود ويمكن ان يقال لعل نكتة ذلك ان ذلك
القائل اداه اجتهاده الى ان الاول مولد اي ومع من بعض

المولدين لا من العرب والثاني لم يقع لا من العرب ولا من المولدين
قوله بان يوول اي بسبب ان يوول وصلة يوول ما
يأتي من قوله بان المدح فيه ليس الخ قوله فيه اي في ذلك
القول وهو مدحت زيدا على رشاقة قده قوله كالاحسان
تمثيل للفعل الجميل الاختياري اي ان من كان شيوخ
العدان يكون ذا احسان وافعاله حسنة اذ الحسن
شانه ان لا يصدر منه الا الحسن فدخل تحت الكاف
الافعال الاختيارية الجميلة التي هي الفضائل وخلاصته
ان الصورة الحسنة تدل غالبا على الكمال مطلقا كان من
باب الفضائل او الفواضل قوله بان المدح فيه اي في
ذلك القول قوله الدالة اي الرشاقة عليه قوله فتحصل الخ
واما قوله تقول العرب الخ فلا يسلم قوله ان الممدوح عليه
يعني ان مراده بالترادف رد المدح الى الحمد في كون
الممدوح عليه لا بد ان يكون اختياريا وليس المراد انه
يرد الحمد الى المدح فلا يشترط ان يكون المحمود عليه
اختياريا اذ الترادف صادق بذاك وليس مرادا قوله
وعليه اي الترادف قوله فقيد الاختياري الاضافة
للبيان قوله اي ماهية الحمد فيه اشارة الى ان العوض
عن المضاف اليه على راي الكوفيين والمعنى اثبات
ماهية الحمد اي ذكر بعض اجزائها قوله وفيه اي في كونه
بيانا للماهية نظر قوله لانه قيد الاختياري قوله من
بقية بيان لتعريف المدح والحمد قوله وهو الثناء اي غير
المدح والحمد قوله وان لم يسم مدحا اي والحال انه لا يسمى مدحا

من قوله

على القول

على القول بالترادف اي بل يسمى ثنا فقط قوله للبيان
فقط اي بل للبيان الماهية في الحمد والمدح وللاحتراز
عن غير الحمد والمدح اي وحيث كان للبيان الماهية
والاحتراز عن غير المدح والحمد فالاصوب ان يبين
كونه احترازا عن غير المدح والحمد ثم ان الجعبري
اعترض على الشارح فقال فيه انه حيث قيد الاحتراز
المبني بكونه عن المدح وصرح مع جواز الاحتراز عن
غيره فالنظر ساقط نعم لو لم يقيده بقوله عن المدح
فوجه النظر المذكور ثم كان يجاب عنه بان المراد
اي بقرينة ما تقدم انه ليس احترازا عن المدح لانه
ليس للاحتراز مطلقا فقد مر ونقل عن الشوبري انه
لا يقال لبيان الماهية الا اذا لم تكن للاحتراز راسا
قوله الاول وهو القائل بعدم الترادف قوله على الثاني
وهو القول بالترادف قوله وتعبيره اي المص قوله
عن رد قائله اي الثاني قوله استدلال معمول لرد
قوله بزعم متعلق بقوله تعبير قوله المستعمل صفة لزعم
قوله اشارة الى ترجيحه مبتدا لموخر وقوله في تقديم
خبر مقدم قوله ترجيحه اي الاول قوله ومن ثم اي من
كونه راجحا قوله وبيان معطوف على تعريف قوله بما
هو اي بتعريف وبيان من السبب هو مبني على الاول
اقتصر على تعريف المدح بتعريفا هو مبني على الاول
واقتصر فيما ياتي على بيان هو مبني عليه اي لانه جعل بينه
وبين الحمد العموم والخصوص المطلق وما ذاك الا لكون المدح

اعم ولم يذكر تعريف المدح ولا بيان النسبة على الثاني اي
وابهم انهم اذا ذكروا قولهم انهم بعدما بنوا على احدهما
افاد ذلك اعتمادهم له لكونهم خصصوه بالبناء عليه قوله
بانه اي الاول قوله وعلى جهة تخريج كانه خالف الاسلوب
السابق حيث لم يقل وخرج على جهة الخ فاراد من دخول
الحرف على الحرف في اللفظ فافهم قوله مع قطع النظر الخ اي
اذ لو نظر له لخرج ما اذا كان استهزاء وسخرية ولما احتيج
الى قوله على جهة التعظيم وقد يقال كيف يقطع النظر
عن القيد السابق مع انه اولى بالاخراج لسبقه على انه
اذا كان احد القيدين مغنيا عن الاخر يكون ذكر الاخر
حشوا في التعريف والمطلوب صون التعريف عنه واورد
ش هذا السؤال واجاب عنه ومعصه قد يقال لا حاجة
في اخراج ذلك الى قوله على جهة التعظيم لخروجه بقوله
على الجميل لانه المحمود عليه ومعناه لاجل الجميل والمعنى
ان الجميل الاختياري واقعا على الثناء وسبب منه
ولا يكون الجميل الاختياري باعثا على الثناء وسببا منه
الا اذا كان على جهة التعظيم ولا يتصور صدور ثناء سبب
عن جميل اختياري حقيقة على وجه الاستهزاء ثم قال
وقد يناقش في قوله ولا يتصور الخ كما في اعطائي حقير
انتهى لو اعطاك شخص كسرة مثلا فقلت له انت جواد
تعريضا له بقلة المعطى لكان قولك المذكور ثناء لاجل جميل
اختياري لكنه ليس على جهة التعظيم فظهر ان كلا يخرج ما
لا يخرجه الاخر ثم اقول ان في قوله الثناء باللسان على الجميل فيه

تعلق

تعلق الحكم بالمشتق فيؤذن بالعلية فيؤدي ان المعنى
الثناء باللسان على الجميل لكونه جميلا ولا يخفى انه اذا اعطاه
كسرة ومدحه مع المرء والسخرية لا يقال ان الباعث
على الثناء اعطاء الكسرة من حيث كونه جميلا ما جمعنا
الى جواب الشرح وهو قوله مع قطع النظر قوله للاثيم
المتقدم اي بقوله في شان الاثيم روي ان ابا جهل
قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين جبليها
اعز ولا اكرم مني فوالله ما تستطيع انت ولا ربك
ان تفعلا بي شيا والحاصل ان الاثيم هو ابو جهل واضحا
قوله فان تقديره الخ تعليل لقوله الامر للملائكة العذاب
اي وانما قلنا الامر الخ لان تقديره قولوا له ذلك قوله
وتقريعا على ما كان يزعمه اي من ادعائه انه العزيز
الكريم كما تبين ومفاد ش ان التعريض عند قصد الاستهزاء
والسخرية وان كلا منهما خرج بقيد التعظيم الباطن قال
ش قال الشيخان رحمه الله تعالى قد يقال ليس في حقه الا
الثناء اي الوصف بالجميل وليس فيه ان ذلك الثناء على
الجميل الاختياري لاجله فلا حاجة الى اخراجه بقيد على جهة التعظيم
انتهى قوله اقتضا الخ يعني ان المصنف بقيد التعظيم اراد انه
لا بد من اجتماع الظاهر والباطن لانه لا يكون على جهة
التعظيم حقيقة الا من لك لانه لا يصدق انه عظمه حقيقة
الا بموافقة الظاهر والباطن قوله والمراد بها هنا عبارة اللسان
اي لان اللسان هو المورد قوله اذ لا يتحقق تعليل لقوله
اقتضا قوله الجنان بالجيم والنون وهو القلب قوله الا بهما

اي بالظاهر والباطن قوله بمعنى عدم الخ عبارة قوله احسن ونصها
فاراد بالتعظيم هنا عدم التحقير والهزء وعدم مخالفة الفعل
وقيل زيادة لفظ جهة حيث قيل على جهة التعظيم للاشارة
الى ذلك قوله ومطابقة اعتقاد الخ كان له بان يعتقد مدلوله
اي فاذا لم يعتقد شيئا فهو مشابه للهزء في عدم الاعتداد
والعد من المحمد وان لم يكن من الاستهزاء حقيقة ولا عرفا
قوله بلسانه متعلق بقوله اثنى عليه والبا بالالة وقوله
بانه جواد متعلق باثنى والبا بالتعدية فلا يلزم تعلق
حرفي جر بمتحد في المعنى واللفظ بعامل واحد قوله بانه
عز متعلق باثنى وقوله بضربه متعلق باذل قوله
هو مبتدا وقوله ليس الخ خبر قوله بسبب اي ما ذكر اي
من التجرد عن مطابقة او مخالفة افعال الجوارح قوله
ليس الخ اي هذا النفي سببه ما ذكر فيا ورد بذكر السبب
قبل المسبب اشارة لتمكن هذا المسبب بمجرد ذكره في ذهن
السامع لكونه طرف بمسامعه ذكر السبب قوله حد المثنى
عليه خبر يكن اي لم يكن حدا حقيقة وان كان حدا بحسب
الظاهر كما افاده ش وذكر ش بعد كلام ما نصه والحاصل
ان قولهم اذا اقترن الوصف بالجميل مخالفة الجوارح صار
استهزاء المعناه صار ذلك عندهم وفي اعتبارهم فان العرف
واهل اللغة يعدون ذلك الوصف مستهزا بحكم الاحامدا
معظما مثنيا لجانب الهزء قوله ملح الشاعر بدل اللام
وعطف الظرافة تفسير قوله انما هو بالقصد المدلول الخ اي
فالفرق بين التلميح والتهكم انما هو بالذكر وكانه قصد به رد

قول

قول من يقول استهزاء او سخرية او وجدت مخالفة مثل
من الجوارح مع الثنا المذكور او قلنا ان لم توجد تلك المخالفة
لكن خلا عن مطابقة الاعتقاد وحاصل ما اشار اليه
الشارح انه اذا وجدت مخالفة الجوارح كان بقوله يقرب
فهو استهزاء او سخرية قطعا واما اذا لم توجد المخالفة
لكن خلا عن مطابقة الاعتقاد فيمكن كل منهما بالقصد
فان قصد الاستهزاء كان تهكما وان قصد الملاحة
والظرافة كان تمليحا خلافا لمن يقول انه متى لم يخالف
افعال الجوارح ولم توجد مطابقة الاعتقاد يكون تمليحا
وخلاصة ما في المقام انه اذا قيل للجواد ما اشبهه بالاسد
او للبخيل هو كريم او جواد او هو حاتم او للجاهل هو
عالم فان كان غرضه مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد
استهزاء او سخرية كان قصد زوال الملل والسامة
عن اصحابه كان تمليحا والا فتهكما وقولنا اذا قيل الخ اي
ولم يكن القايل يعتقد مدلول ما اثنى به بان كان معتقدا
خلاف مدلول ما اثنى به او لم يعتقده ولا خلافه قوله
محتوى الكلام اي فيما يفهم منه وبعبارة اخرى والمراد
بمحتوى الكلام مفهوم الموافقة بقسميه اي الاولى
والمساوي على قوله والصحيح كما مشى عليه البيضاوي
انه الاول من القسمين اعني مفهوم الاولى وان المساوي
يسمى لحن الخطاب كما مر في محله قوله الخ فكمية الخ اي من
غير ذكر لتلك القصة والشعر والمثل فالتلميح في النثر الى القصة
والشعر كقول الحريري مت بلبلة نابغية واخران بيعقوبية

اشار الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من
الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه الصلاة
والسلام وفي النظم الى القصة بقول ابي تمام فوالله ما
ادري ااحلام نائم المت بنا ام كان في الركب يوسف
وصف لحوقه بالاحبة الرحلين وطلوع شمس وجه
الحبيب من جانب الحزن في ظلمة الليل ثم استعظم
ذلك وتجاهل لحيرته وتدلهه وقال اهذا الحلم اراه ام
كان في الركب يوسف النبي فرد الشمس اشارة لقصة
يوشع واستيقافه الشمس على ما روي انه قاتل الجبارين
يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان يغيب قبل ان
يفرغ منهم فيدخل السبت ولا يحل قتالهم فيه فدعى الله
تعالى في استيقافه الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح
في النظم الى الشعر كقوله لعمري ومع الرمضاء والنار تلتظي
ارق واحفى منك في ساعة الكرب اشار الى البيت
المشهور وهو قوله المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير
من الرمضاء بالنار وعمرو هو حباس بن مرداس وذلك انه
لما رمي بطيا وقع فوق راسه قال له كليب ما عمرو
اغثني بشربة ماء فاحجم عنه فقتل المستجير بعمرو البيت
ومثال التلميح الى المثل كقول القائل منا ما من هوة تقع
اولادها اشارة الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها قوله
نادر اي غريب قوله هو مبتدا والخبر بعد وفي بعد هو
ظاهر وقوله وان قصر للحال قوله التحقيق خلافه خبر قوله
ما اعمه قوله لذلك اي لتحقيق كون الثنا باللسان الخ قوله

لانه

لانه اي عدم المخالفة الاعتقاد وقوله كان فيه اي في
تحقيق كون الثنا باللسان فاذا علمت هذا فنقول لك
ليس المعتبر مطابقة الاعتقاد كما اعتمده الشارح بل المعتبر
قصد التعظيم فقط وخلافه كما افاده بعض شيوخنا
ويفهم من قوله رحمه الله بان المدار على قصد انشا التعظيم
ولا يعتبر معه ما يدل على خلافه ولا يلزم اعتقاد اتصاف
المحمود بما ذكر عند المحققين قوله في تعريف الحمد متعلق
باعتبار وقوله المتناول صفة لتعريف الحمد قوله
فيه اي في تعريف الحمد قوله لا يقتضي اي لا يقتضي
اعتبارهما قوله المقتضي اي الدخول صفة لقوله
دخول قوله لانها اي الجوارح والجنان اي من حيث
عدم المخالفة في الجوارح والمطابقة في الاعتقاد قوله
شرطا له اي للشرعي قوله جزا منه اي من التعريف قوله
دخوله اي الشي الاول وقوله فيه اي الشي الثاني قوله
اقتضى اي الاعتبار وقوله انه لا بد فيه واجبان
للشي الثاني وقوله منه اي الشي الاول قوله كاعتباره
اي الشي الاول وقوله فيه اي الشي الثاني قوله فالفرق
بينهما اي بين الشرط والشرط تقطي اي راجع لمجرد اللفظ
اي من حيث التعبير بالشرطية المقتضي للخروج عن
الماهية وقوله لا حقيقيا اي لانه لا بد منه على كل حال
ولا يكون حقيقيا الا اذا اختلف حد ذلك قوله الى ما ذكر
اي الذي هو قوله وهذا لا يقتضي الخ قوله منها اي الجوارح
وذلك اي وعدم المخالفة لا يستلزم كونه مورودا قوله وانما

يقتضيه اي يقتضي الكون موجودا قوله اي الجناف
وقوله اليه اي الى ما ذكر قوله في دفعها اي المخالفة
قوله ايضا اي كما انه لا حاجة في دفعها بالنسبة للجواب
قال س فان قلت ترد عليه اي على قول المص لا تقتضي
دخول الجزء انه لا حاجة الى هذا الجواب الذي ذكره
لانا وان سلمنا انه جزء فلا ينافي ما تقدم وما سيأتي
لانه يجوز ان يكون جزءا من مفهوم العمى لاعتباره جزءا
من معرفته فتوقف عليه يتوقف عليه وان لم يكن جزءا من
حقيقته فلا ينافي ما تقدم وما سيأتي لانه بيان
لموردهما وما به حقيقته وهذا كما في تعريف الانسان
عدم البصر عماء سلمنا انه البصر فان البصر قد وقع جزءا
من مفهوم العمى لاعتباره جزءا من معرفته اذ العمى ليس العدم
مطلقا فلا بد من البصر في تعريفه ان لم يكن جزءا من حقيقة
العمى وذاته قلنا الجواب ان هذا جواب اخر بناء على
على الجواب الاول اشارة الى انه لا يجب الجواب بكل
ما يمكن الجواب به ولكن ان تقول بل هذا هو حاصل جواب
المص لانه اذا كان مشروطا للحقيقة خارجا عنها منهم
جزء من المفهوم ولنا مل قال السيد المضاف اذا اخذ
من حيث انه مضاف كان الاضافة داخلة فيه والمضاف
اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة
ايضا خارجة عنه ومفهوم العمى هو العدم المضاف الى البصر
من حيث هو مضاف فتكون الاضافة للبصر داخلة في مفهوم
العمى ويكون البصر خارجا عنه قوله فيه اي التعريف قوله

بدليل

بدليل ذم الحامد اي في قولهم حامده مذموم فلفظ
ذلك المشتق من الحمد يدل على اتصاف الظالم على فعله
المذكور حمد لان تعقل المشتق يتوقف على تعقل
وجود المشتق منه قوله الذي حقيقته اي حقيقة الحقيقي
الموجود باختيار المحمود اي بارادته لا بالايجاب قوله
وصفه من اضافة المصدر للمفعول اي وصفناه تعالى
قوله الذاتية اي القائمة بذاته تعالى قوله في البقاء
والحق انه ليس صفة معنى بل صفة سلبية اي عدم لحوق
قوله بالمعنى المذكور اي الذي هو قوله الذي حقيقته
الموجود باختيار المحمود وكما ورد على التعريف الصفات
الذاتية ترد الصفات السلبية والذات العلية
كما افاده س قوله القاطعة وصف كاشفا اي المقطوع
بها او مجاز عقلي قوله وليس كذلك الكافي زائدة اي وليس
وصفه تعالى بصفاته المذكورة غير حمد قوله اللازم اي
الذي يلزم قوله على التقييد المذكور وهو تقييد الجميل
بكونه اختياريا قوله هو ان لا يكون وصفه تعالى بجميل
صفاته اي بحيث تكون الصفات الذاتية محمودا عليها
قوله لا ما ذكر معطوف على قوله هو ان لا يكون الخ لا ما
ذكره المص بقوله ان يكون وصفه تعالى بصفاته الذاتية
حمدا اي من كونها محمودا به قوله كما هو ظاهر اي لان
الظاهر من قوله ان لا يكون وصفه بصفاته ان الباء
للتعدية قوله لانا نقول هو اي ما ذكره المص وقوله
بمعناه اي بمعنى ان لا يكون وصفه تعالى بجميل صفاته

على صفاته قوله اذ الباء فيه اي فيما ذكر قوله ليست صلة وصفة
اي ليست للتعدية كما هو المتبادر قوله بل هي للسببية
اي او بمعنى على كما في قوله تعالى ومن اهل الكتاب
من ان تامنه بقنطار والقرينة على ما ذكر من السببية
او بمعنى على ما سيذكره في الجواب الثالث في قوله
فالحمد عليها واذا علمت ما ذكر فكان الاولى للشارح ان
يقول بل هي للسببية او بمعنى على ويجاب بانه انما عبر
بقوله بمعنى على لاجل الموافقة لما مر وان كان المال واحدا
على ان وصفها كونها بمعنى على وصف كاشف قوله المعبر
به فيما مر اي في قوله في تعريف الحمد هو التفاوت اللسان
على الجميل تنبيه قد علمت انه يرد على التعريف الصفات
مطلقا والذات ويجاب عن الكل بالجواب الاخر وهو
انها لما كانت منشا لافعال اختيارية نزلت منزلتها
وهذا ظاهر في الذات والصفات التي يتوقف عليها
الفعل واما غيرها من السمع والبصر والكلام فلا يظهر
فيها الا بالحاق النادر بالاعم الاغلب وسياتي انه جيء
لوصف ذلك بالحمد بالاخرة على الافعال وافاد متى ان الذات
توصف بكونها جميلة وافاد انه اذا اريد بالجميل الفعل
الجميل او قيد بالاختياري فكما يخرج منه الذات يخرج
الصفات الذاتية وغيرها مثلها وان عمم بالحقيقة
والحكم فكما يدخل فيه الصفات يدخل فيه الذات انتهى اي انها
فعل اختياري حكما فيراد هذا كما اشرنا اليه لاجل شمول التعريف
ما ذكر لتكون جامعا الا ان هذا مجاز لا قرينة عليه خصوصا

ويتوقف

ويتوقف اطلاق لفظ الفعل على الذات والصفات
لنص صريح كما هو معلوم فالاحسن ان يجاب بانه تعريف
بالاحق بناء على صحة التعريف به قوله بان الجميل المعتد
به الخ في به فرجع لال في المعتد واسم الاشارة يعود
على الفعل قوله لكونه جميلا عند الحامد ظاهره لا عند
المحمود لا يخفى انه اذا كان جميلا عند الحامد لا عند
المحمود ويعلم الحامد انه ليس بجميل عند المحمود بل قبيح
عنده كيف يعد ذلك حمدا حتى يثاب به المحمود مع انه
قبيح عنده بل هو حينئذ ذم ومنقصة قوله او
المحمود اي او جميلا عند المحمود بحسب ما يعتقده الحامد
اي وان كان بحسب نفس الامر ليس جميلا عند المحمود
قوله كالمحمود به اي كالجميل المحمود به قوله اي الحاقا
للفرد النادر بالاغلب من غير ان يكون مشمولا للفظ الا
الاحتمالي لا حقيقة ولا مجازا افادت قوله يتناول
الصفات الحاقا صحيح لانه اذا تناول لا يكون الا من
جهة اللفظ وقد نفاه بقوله وان الخ فالقصد ان
المراد على النقل الجميل ويكفي به غيره فهو من مجاز الحذف
وعبارة م اما بانه يتناولها اي تلك الصفات الذاتية
تبعا للصفات الاختيارية اي الحاقا الحقيقي بها في صحة
الحمد عليها كالحاق النادر بالاعم الاغلب فهي كالمستثناة
من غير الاختياري وقيل معنى تبعا قياسا بجامع ان كلا
حاصل لا عن قهر وغلبة وفيه نظر لانه حينئذ يصير مساويا
للجواب الثاني في كلام المص ولانه لا يقال في المقيس عليه

انه متناول للمقيس وقيل تبعا تغليبا اي غلب لفظ الاختياري
عليها فالمراد به ما يشملها دون غيرها من الصفات الغير
الاختيارية لغيره تعالى لوضوح الفرق بينهما انتهى ثم ان
الشيخ البهوتي ناقش الحلبي فقال اقول في دعوى التساوي
نظر لان حاصل الثاني على ما سيوخذ مما سياتي في الشرح
انه اطلق على الصفات الذاتية انها افعال اختيارية
على سبيل الاستعارة المصرحة لعلاقة المشابهة في
مطلق التعلق بالذات وان اختلفا في ان التعلق
في الصفات تعلق استلزام وفي الافعال تعلق ايجاد
وهذا غير مسلم القياس لانها على القياس ليست بافعال
حقيقية ولا مجازا لما قاله ولانه لا يقال الخ فيمكن الجواب
عنه بان المراد على هذا بانه يتناولها انها محمولة
عليه قوله بمعنى ايجاده المراد اقول لا يخفى انه ليس هذا
حقيقة الاختياري الذي وقع صفة الفعل بل حقيقته
هو الذي تعلق به الاختيار اي الارادة من حيث وجوده
بعد العدم قوله المحذور السابق اي الذي هو سبق
العدم قوله وجودها اي الذات فالمعنى ان الذات
استلزمت وجود نفسها قوله على ما اي مع صفات
كمال هي اي الذات على تلك الصفات اي مشتملة على تلك
الصفة اي متصفة بها وقوله من صفات الكمال بيان
لما قوله سبب اقتضاها الذات لها اي في ضمن اقتضائها
لنفسها قوله لها وصف كان الافعال اي الافعال اختيارية
كائنة لها قوله من حيث الخ متعلق بقوله فنزلت الخ قال البهوتي

البهوتي

البهوتي علمت مما اسلفناه مع المناقشة مع شيخنا السالغة
ان حاصل كلام الشارح انه اطلق على الصفات انها افعال اختيارية
على سبيل الاستعارة المصرحة لعلاقة المشابهة في مطلق
التعلق وان اختلفا في نوعه اه وحاصل هذا الجواب
دفع فساد العكس بارتكاب مجاز في التوقف من غير
قرينة تمنع الايراد ويتعلل من فساد العكس الى خفاء
المراد قوله الصفات بالاستلزام اي استلزام الذات
لها قوله والافعال الاختيارية بالايجاد اي ايجاد الذات
لها واراد بالايجاد التعلق الحادث والافعال انثه
ويحتمل عود الضمير اي اللذين هما قوله وجودها
وقوله هي وقوله ويراد بقوله عاملها اي اقتضت
وجود الصفات على ما اي على الوجه الذي او على
وجه هي الصفات عليه في الواقع ونفس الامر كما هو
المتبادر من قولنا على ما هو عليه والواقع ونفس الامر
عبارتان عن معنى واحد وهو علم الله تعالى او اللوح
او نفس الشيء على اختلاف بينهم في معناه فقول هذا
الشيء موجود في نفس الامر اي في نفسه وذاته مع
قطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض قوله
من غير نظر الخ التعلقات اي لان التعلقات حادثة
تحققت بعد عدم فلا يصح ادعاء ان الذات استلزمتها
والا لزم ان تكون قديمة بعد الذات وهو اي قوله
من غير نظر تعريض لقوله في نفسها وقوله وح اي وحين
كان الضمير راجعين للصفات قوله لذاتها اي لنفسها

ايجاب وجوب الوجود لمعناها من ذاتها قوله كالذات اي
فكل من الذات والصفات على هذا القول يقال واجب
الوجود لذاته قوله او بالايجاد معطوف على الاستلزام
بمعنى ان ذاته اثرت في صفاته الذاتية بطريق الايجاد
اي التعليل فيلزم من قدم الذات قدم الصفات لان
المعلول لا يتخلف عنه علته قوله للذات اي للذات
الموصوفة اي لا لذاتها قوله ممكنة الوجود لذاتها
اي بالامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين
بمعنى ان وجودها وعدمها ليس ضروريا لذاتها بل
المقتضي لوجودها الاحتياج الى ما منه اعتراف وه
العلامة البهبوتي واعترض ابن الكمالي على ذلك
بانه لو كان العلم ممكنا لكان الجهل كذلك ولو كانت القدرة
ممكنة لكان العجز ممكنا وغير ذلك من المفاسد التي
لا تنبغي ان تصدر من عاقل هذا خلاصة ما ذكره
قوله قدم الممكن اي لان الصفات معلولة بطريق التعليل
والمعلول يقارن علته التي هي الذات والذات قديمة
فلتكن الصفات قديمة وقوله وقال في شرح اي وقال
السعد في شرح المقاصد قوله من كون الواجب اي
الذي هو الله تعالى قوله مختارا اي عاقلا بطريق
الاختيار والارادة قوله لا موجبا اي لا فاعلا بطريق
الايجاب اي بطريق التعليل بحيث يؤثر في ذلك الشيء
بذاته بدون قدرة واختيار قوله اسنادها اي الصفات قوله
عند من يثبتها وهم اهل السنة احتراز من المعتزلة فانهم

ينفونها

ينفونها كما هو معلوم قوله فليس الاسناد الا بطريق
الايجاب اي بطريق التعليل الايجاب اي يؤثر في صفاته
بطريق التعليل قوله وكذا قوله معطوف على قوله
وما ثبت قوله وهو الحدوث دون الامكان اختلف
في علة هنا احتياج العالم الى الصانع فقيل الحدوث
وقيل الامكان وقيل هما معا وقيل الامكان بشرط
الحدوث والحق انها كلها طرق موصلة للعلم بالصانع
قوله ينبغي ان يخص بغير صفاته اي لانها ليست حادثة
بمعنى موجودة بعد العدم اي واما صفاته فعلة
احتياجها الى المؤثر الذي هو الذات امكانها قوله
ولقد شنع عليه اي السعد في العقائد وفي شرح
المقاصد وهو تابع في ذلك للفخر وشنع على الفخر ابن
الكمال ومن تبعه قوله في الرد اي رد عليه رد اشنعها
قوله بما يرجع الى بني قوله الى بشاعة اللفظ اي في التعبير
بكون الصفات ممكنة من كون المولى فاعلا بطريق
الايجاب فيها وانها محتاجة والى مؤثر فيها وهو
الذات العلية وظاهر التعبير ان البشاعة لا تتعدى
لجانب المعنى مع انها تتعدى بما اشرنا اليه من انه
اذا كان العلم ممكنا يلزم ان يكون الجهل ممكنا وقد
قدمنا عن الشيخ البهبوتي ان المراد بالامكان الخاص
الذي هو سلب الضرورة عن الطرفين ثم اقول لا يخفى
انه حيث شنع على السعد في تلك المقالة فكان اللائق
للشراح ان لا ينظروا اليه من حل لفظ المص وكان يقتصر على الوجه

الاول المبني على ان الصفات قديمة واجبة الوجود لذاتها
كالذات ولا يلزم تعدد القدما المحذور لان المحذور انما
هو تعدد ذوات قديمة واما تعدد ذات مع صفاتها
اللازمة لها فلا محذور فيه فتدبر قوله ظاهر جدا اي
نهاية ومبالغة حاله في المصباح اي لا يحتاج مثل الافعال
الاختيارية في كونها تعلق بها الايجاد والمراد من الافعال
الحاصلة بالمصدر لا نفس المصدر تامل قوله هذا الحد لا يخفى
كما اشرنا اليه انه لا يشمل السمع والبصر والكلام والجواب
ان ما ذكر يلحق بما عداها من الحاق النادر بالغالب
قوله المبتداة منها اي من الصفات اي لا تكون
تلك الافعال الا بمن قامت به تلك الصفات من القدم
والبقا وبقية تلك الصفات ما عدا السمع والبصر والكلام
قوله من الحد عليها اي على الصفات اي فالمحمود عليه
متحقق بالحد عليها اي سبب الحد على تلك الصفات
فالسبب الحد عليها مجردة عن وصفها العنواني بكونها
محمودا عليها والمسبب هو الصفات بعنوان كونها
محمودا عليها قوله وان لم يكن الخ اي والحال قوله فهو
اختياري حقيقة في المال لانه قد صار المحمود عليه
بحسب المال هو الافعال الاختيارية لا الصفات من
حيث ذاتها ولا من حيثية اخرى غير كونها مبدا
افعال اختيارية وبوضح ذلك ما حققه الشهاب
العبادي في مبحث الواجب من شرح الورقات حيث
قال عند قول الجلال من حيث وصفه بالوجوب وحاصله

ان الواجب

ان الواجب ان ما يثبت له الاثابة على الفعل والمعاقبة على
الترك اذا اخذ مع وصف الوجوب بخلاف ما اذا اخذ
في نفسه من غير ملاحظة ذلك الوصف فانه لا يثبت
له ما ذكر كما لا يثبت له غيره كالمطلوب طلبا جازما
وحاصله ان شان ثبوت ما ذكر هو ملاحظة ذلك الوصف
مع قطع النظر عنه لا يثبت شي مما ذكر انتهى المراد منه
ومنه تعلم ان الشي اذا قيد بصفة ثم حكم عليه بشي يكون
مناط الحكم تلك الصفة لا ذات الموصوف وهنا اعتبر الحمد
على الصفات من حيث كونها مبدا افعال اختيارية
فيكون المحمود عليه في الحقيقة الافعال الاختيارية
لا نفس الصفات وحينئذ لا يجوز منه اصلا فلو اسقط
الشه قوله وان لم يكن اختياريا حقيقة في المبدا
الا ان يراد بالمبدا ملاحظة الصفات بقطع النظر عن
الاعتبار المذكور ذكره البجوري قوله بخلافه اي المحمود
عليه قوله ليس باختياري حقيقة على ثانيهما اي بل
مجاز استعارة قوله والموافق للراجح السابق الخ هو
عدم مرادفة المدح والحمد قوله هو الاخير اي الذي هو
قوله وبانها مبدا الخ اقول لا يخفى ان الاخير كالاول يجاب
على الراجح وجار على غيره وحاصله انه اذا قيل بعدم
المرادفة فالمشروط فيه الاختياري هو الحمد فقط به
فيشكل بصفات الموب فيجاب بالاجوبة الثلاثة واذا
قلنا بالمرادفة فكل منهما يشترط فيه الاختياري فيشكل بما
ذكر فيما مر الاجوبة الثلاثة قوله فهو الراجح متفرع على ما قبله

قاصر على الممدوح لا يتجاوزه الى غيره قوله عليها اي الفضايل
قوله بل مثلها اي مثل الفضايل واجاب ح بقوله وكل
اي من الفضايل او الفواضل يشمل الاخر عند الاطلاق
فان جمع بينهما اريد بالاول ما لا يتعدى اثره وبالثاني
خلافه واجاب ش بقوله والاحسن ان يقال تخصيص
الفضايل بالتي لا تتعدى والفواضل بالتي تتعدى
ليس بحسب اصل اللغة لان اصل اللغة لا يفرق بينهما
فلعل التخصيص اصطلاح العلما او لغوي لكن بحسب
اصل اللغة ثم انك خبير بان حاصله ان قوله الفضايل
قاصر على غير الاختيارية فظاهره عدم شموله للاختيارية
الا انه يوخذ مما ياتي فلاجل ذلك كان مثل الفضايل الفواضل
التي هي اختيارية وليس كذلك بل الفضايل منها الاختيارية
كالخط الحسن والمقصود ظاهر وهو ان الممدوح عليه
لا يشترط ان يكون فعلا اختياريا كالمدح اللغوي به
وقوله من صدقه اي المدح العرفي اي صدق متعلقه
قوله اي تعلقها به فالانعام متعلق بغير الممدوح من حيث
ان اثره واصل اليه وقوله لانتقالها اي لان الانعام
الذي هو تعلق القدرة بالمنعم به لم يتعده للغير قوله الدال
على ما ذكر اي على الاختصاص قوله بالشرط السابق وهو
عدم المخالفة او المطابقة قال ح وكان من حقه ان يقول ذلك اي سوا كان هذا الفعل الدال الخ ولعله استغنى
عن ذلك بذكره في نظيره من الحد العرفي قال ح فيما يوضح
قول شارحنا بالشرط السابق بقوله واذا حصل ما يدل

بالسان

باللسان اشترط ان يطابقه الجنان ولا يخالفه الخ ما تقدم
في المدح اللغوي وعليه فكان المناسب ان يقول على
جهة التعظيم اذ لا يأتي فيه الجواب الذي قدمناه
في الحد العرفي كما لا يخفى لان ما يدل على اختصاص
الممدوح بنوع من الفضايل يحصل ولو مع وجود
التهكم او التملح وظاهر كلامهم اشتراط مطابقة الجنان
في المدحين حتى عند من لا يشترط مطابقته في
الحد اللغوي قوله لا يقال المراد به اي المراد بما قوله
مفاهيم هذه الماهية المجملة والتعاريف ماهية
مفصلة او يقال في التعريف باطلاقه على الالفاظ الدالة
على الماهية المفصلة وقوله من تعاريفها بيان لما
قوله وكل واحد من الخمسة دفع به اعتراضا على المص
فان قوله صدق كل من الستة والبقية فان
ظاهره ان بين كل من الستة والبقية مجموعة وليس
مرادا وانما المراد بين كل من الستة وكل واحد من الخمسة
تامل قوله من هذه الستة والحد لغة وعرفا والشكر
لغة وعرفا والمدح لغة وعرفا باعتبار ما صدقهما اي
كل واحد من الستة وكل واحد من الخمسة الباقية
قوله لكل كليين اي بين كل واحد من هذه الستة وكل
واحد من الخمسة نسبة لكل كليين اي فان بين كل
كليين نسبة قوله وبعلم عينها اي لانه قال نسبة
وهو نكرة شاملة لكل واحدة منها قوله تعليلا لانحطاطه
الخ افاد الشارح رحمه الله ان قوله لان الخ ليس دليلا

منه فعلي الاول حد واحد وعلي الثاني حدان احدهما
ينبي عن الاخر وكلاهما ينبيان عن التعظيم قوله لاستلزامه
له اي انما دل الفعل علي التعظيم لاستلزام الفعل للتعظيم
الا ترى ان العالم يستلزم وجود الصانع لكونه اثرا له
وذلك موجب لدلالته علي ذلك الصانع وتوضيح ذلك
ان التعظيم علة في ذلك الفعل والعلة حقيقة ومعلولها
ظاهر والقاعدة ان المعلول مستلزم لعلته وح
فيدل ذلك المعلول الظاهر الذي هو الفعل باحد
انواعه علي علته التي هي التعظيم الخفية كما هو
القاعدة ان المعلول الظاهر يدل علي علته الخفية
لاستلزامه لعلته لان الاثر لابد له من مؤثر قوله
فاندفع اي بقولنا ممن اطلع عليه قوله هذا اي
قوله ينبي عن تعظيم الخ قوله الذي هو اي اعتقاد
الجنان قوله بفعله اي الجنان قوله الشامل له صفة
فعله والضمير في له لفعل الجنان قوله كاسيا
اي في قوله سواء كان الخ قوله لعدم انبائه علة
لعدم الشمول قوله المعتبر صفة للانبا اي الانبا
المعتبر في تحقيق ماهية الحد الا انك خبير بان
هذا لم يتقدم قوله بكسر الميم وح فقد وجد شرطها
من اضافتها للجملة وقوله ويجوز فتحها لا يخفى
انها حينئذ تكون مضافة لمفرد وهي لا تضاف
الا للجملة علي الصحيح فتبعد عن المصدر المشتق منها
مع مبعدها والتعذير من حيث اقامة حاصل فتوفي

حينئذ

حينئذ شرطها المذكور قوله خلافا لمن عده لحنا اي واطلق
وكان عده لحنا لكون الاصل عدم التقدير فيكون لحنا لانه
لم يضف للجملة قوله اي من اجل انعامه اشار به الي
ان الحيثية للتعليل لا للاطلاق ولا للتقييد
اما الاول فواضح واما الثاني فلانه ليس المراد ان
الحمد عرفا فعل ينبي عن تعظيم المنعم مقيدا بهذا القيد
وظهر من ذلك ان الحيثية للتقييد وتاتي للتعليل
وتاتي للاطلاق ومن ذلك قولك الانسان من حيث
هو انسان جسم فان قلت لم يتعلق قوله من حيث
انه منعم الخ قلت يحتمل تعلقه بفعل وهو الاظهر
والاحسن والمعنى فعل صدر لاجل الانعام ويحتمل
تعلقه بينبي او بتعظيم ويرد عليهما انه يلزم ان
يشترط في الحمد ان يكون دلالته علي التعظيم
بسبب الانعام او علي ان التعظيم بسبب الانعام
واشتراط ذلك يحتاج الي نقل عن الائمة وهما بحث
وهو ان الانبا عن الشيء لا يشترط تحققه فضلا عن
قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الحمد فالاحسن
ان يبدل قوله ينبي بقوله يقصد فان يقول فعل
يقصد به التعظيم قوله لكان اولي انما قال اولي ولم
يقل المتعين لقوله وان كان منتفيا قوله وان كان
منتفيا اي والحال انه منتفي قوله سواء كان اي الفعل
سواء اشارة الي تفصيل المجمل والي بيان التسوية ويحتمل
رجوع الضمير الي الانبا المفهوم من ينبي علي اعدلوا هو اقرب

للتقوي او الى التعظيم واما رجوعه الى الحمد فمستبعد
جدا قوله بان يثني به تصوير للفعل باللسان قوله
التي منها هذا وذلك لان تعاريف ما عدا الماهيات
الحقيقية كما هنا تعاريف لفظية واما تعاريف
الماهيات الحقيقية كتعريف الانسان وغيره
فتارة تكون لفظيا وتارة لا قوله ام بالجنان عطف
على سابقه بام وعطف لا حمد عليه بها مدل على ان
مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني حمد واعتقاد
مطابقة الاعتقاد وعدم مخالفة الجوارح فيما يعتبر
فيه مما ذكر شرط خارج قوله بان يعتقد تصوير
للفعل الجنان اي لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد
والمحبة وان لزمته قوله بصفات الكمال اي الجنس
المتحقق ولو في واحد وانه ولي النعم اي هو لها
اي معطي النعم ثم اقول لا يخفى ان الوصف بكونه
معطي النعم صفة كمال والظاهر انه يكفي في ذلك اعتقاد
اتصافه باي صفة كمال كان العلم او الفضل او اعطا
النعمة ولو الذي تعلقت به فالجمع بين اعتقاد الاتصاف
بصفة كمال غير اعطا النعم واعطا النعم المستفاد من
العطف ليس بشرط ولا يصح جعل العطف للتفسير لانه
يقتضي القصور فان قلت ينظر بما مر تحقيقه ان تعطف
قوله وانه ولي النعم من عطف الخاص على العام فما النكتة
قلت النكتة فيه ذلك ان اعتقاد تلك الصفة اوكد حصولا
من غيره والمراد في النعم الجنس المتحقق ولو في فرد لما ظهر لك انه

يكفي

يكفي اعتقاد انه معطي النعمة الواصلة الى الحامد قوله او
راجحا وهو الظن قوله ولو غير ثابت اما بغفلة او طرو
عارض اختفى الذم فاعتقاد انه عظيم عند حصوله حمد
ولو طرا ما يضاده قوله وان كان التحقيق علة لمحذوف
والتقدير والمراد بما قاله ظاهر وان كان الذي قاله
خلاف التحقيق لان التحقيق الخ واجيب عن ذلك بان
الفعل يطلق على ما قابل الانفعال فيصدق بالكيفية
المرادة فلا اعتراض والفعل عندهم من الامور الاعتبارية
التي لا يمكن رؤيتها والكيفية وصف وجودي يمكن
رؤيته عقلا وان لم ير بالفعل قوله اما بالجوارح اي
بهذا الجنس المتحقق ولو في جارحة واحدة قوله بان
يذيبها في طاعة المنعم اي يتعبها في طاعة المنعم
والاتعاب ليس بشرط بل المراد مطلق الفعل وبعد كتبي
هذا رايت ما نصه والظاهر ان الاتعاب ليس شرطا في
الحمد الا في الكامل منه قال في النهاية اداب نفسه
اي اتعبها ماخوذ من داب اذا جد في العمل ورايت
البهوتي كتب ما حاصله انه لا يبقى اللفظ على حقيقته
فيجرد الاداب عن معناه الحقيقي وهو الاتعاب
ويراد مطلق الفعل تنبيهان الاول قال ح واذا
حصل ذلك الفعل بالة النطق اشترط ان يطابقها الجنان
ولا يخالفها بقية الاركان واذا حصل ذلك الفعل بالجنان
اشترط عدم مخالفة الة النطق وبقية الاركان له واذا
حصل ذلك الفعل بالاركان ما عدا الة النطق اشترطت مطابقة

الجنان في هذا الحد العرفي حتى عند من لا يشترط ذلك في
الحد اللغوي وح كان المناسب ان يقول المص على
جهة التعظيم كما قال ذلك في الحد اللغوي الا ان يقال
ما ينبئ عن التعظيم يجب ان يكون على جهة التعظيم
لانه متى كان على جهة التهكم والتحقير لا يكون منبئا عن
التعظيم بخلاف الثنا فانه يحصل وان لم يكن على جهة التعظيم
غاية الامر ان ذلك الثنا لا يقال له حمد الثاني قال ش
وانما قدم من موارد الحمد اللسان لكونه اعظم في الانبا
لان النطق هو الذي يفصح عن كل خفي ويعلي كل مشتبه
ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الموارد لان فعله
وان كان خفيا يستقل بكونه حمدا حقيقة من غير ان ينضم
اليه فعل غيره بخلاف الموردين الاخريين لا يكون فعل
شي منهما حمدا حقيقة حتى ينضم اليه فعل القلب قوله
كذلك اي لغة وعرفا ولو قال عقبه بالكلام على الشكر
لكان احسن لان الكلام على المدح يعقب الكلام على الشكر
فالاولى ان ينظر له بعد الفراغ من الشكر قوله بينهما اي
بين الثلاثة لغة وعرفا قوله العرفي على صرف اي والتقدير
اي العرفي او انه اراد على حذف الصفة والظاهر الاول
قوله بتعريفه اي الحمد وقوله تعريفه اي الشكر قوله
لكن مع ابدال الا يخفى ان الابدال المذكور يوذن بانهما
متساويان لاختلافهما في المفهوم ولذا قال ش وكلامه
يحتمل ارادة اتحادهما مفهوما وارادة اتحادهما ما صدقا
ولعل الثاني اقرب انتهى قوله على ما هو اي من كونه يلزم
عليه

عليه الدور الى غير ذلك وبيان الدور ان المعرف يتوقف
على التعريف وهو يتوقف على اجزائه ومن جملتها
حامد في تعريف الحمد وشاكر في تعريف الشكر وكلاهما
يتوقف على الحمد والشكر فيلزم الدور وجوابه اما
بان المراد ما على المعنى وذلك يغتفر في التعريف اللفظي
قوله من الاكتفا بيان لما وقوله فيما اي في الحمد العرفي
والشكر اللغوي وقوله على قياس ما هو اي في الحمد
اللغوي فالمص رحمه الله انما ترك التنبيه على هذا
في الحد العرفي والشكر اللغوي لقيامهما على الحمد
اللغوي وخلاصته انما ذكره المص في الحد اللغوي
فقط وسكت عن ذلك في الحد العرفي وغيره لقياس
ما لم يذكر على ما ذكر قوله ان كان الجنان اي ان
كان احد الموارد الجنان قوله او احدهما اي او كان
احد الموارد احدهما اي الاخريين اللذين هما اللسان
والاركان قوله مطابقة الجنان وعدم مخالفة الاركان
واذا كان احد الموارد الحوادح اشترط مطابقة
الاعتقاد وعدم مخالفة اللسان قوله كل منها اي
من الانواع يطلق عليه كل منها اي من الحمد العرفي
والشكر اللغوي قوله لسابق الخ بيان للانواع الثلاثة
وبعد كتبي هذا رايت البهوتي كتب ما نصه
بدل من ثلاثة انواع انتهى فكل صحيح قوله اي في
عرف الشرع خلاصته انه انما قال في الشكر في عرف
الشرع وقال فيما تقدم في الحمد اي في عرف الناس

اشارة الى ان متعلق الشكر الله فقط دون غيره بخلاف
الحمد فان متعلقه الله وغيره قوله صرف العبد من اضافة
المصدر لفاعله قوله المتحقق بالعبودية كذا في نسخة
البهوتي اي ان المراد بالعبد هنا من تحقق بالعبودية
اي اتصف بغاية التذلل قوله جميع ما انعم الله به يرد
عليه انه ان اريد جميع ما انعم الله به عليه الى جميع
ما خلق لاجله في جميع الازمان لزم ان لا يوجد
شاكر ابدا اذ لا يقدر احد على ذلك مع ان الله تعالى
يقول وقليل من عبادي الشكور فاثبت الشاكر
لكن على قلة وان اريد جميع ما خلق لاجله فهذا امر
مستحيل لا يوجب قلة الشاكر لحصول المقصود بالصرف
الى من مما خلق لاجله واجيب بان المراد صرف جميع
ما انعم الله عليه الى جميع ما خلق لاجله في جميع الازمان
الا ان المراد بجميع ما خلق لاجله ما كلف به وطلب منه
وجوبا او ندبا لا مطلقا وهذا امر متعذر وان كان
قليلا وظاهر كلام الجلال الدواني ان المراد بما خلق
لاجله ما كلف به على سبيل الوجوب فقط وقال الدواني
الاولى في الجواب ان يقال لا نسلم ان من صرف الجميع
فيما خلق لاجله في وقت من الاوقات دون وقت
اخر ليس شاكرا في ذلك الوقت الذي تحقق منه
صرف الجميع بل هو شاكر في ذلك الوقت وان لم يكن
شاكرا في وقت اخر فان عموم الاوقات لا يعتبر في
التعريف وقال المولى حسن واعترضا على من استدل

على قلة

على قلة الشاكرين بقوله تعالى وقليل من عبادي الشكور
ما نصه فيه بحث لان الموصوف بالقلة ليس الشاكرين
بل الشكور بصيغة المبالغة فح لا يكون الشكور
عبارة عن صرف الجميع والا لم يبق لتلك الصيغة
معنى بل هو عبارة عن صرف ما انعم الله به تعالى على
العبد الى ما ذكر مطلقا فان صرف الجميع كان شكورا
لكنه قليل وان صرف البعض كان شاكرا لتلك النعمة
فقط اه المراد منه ونقل عن مناهيه ما نصه
ان قوله صرف الجميع اي ولو لحظة فيما عظم لانعامه
عليه فهو اخص من الثلاثة قبله مورد او متعلقا
لاعتبار شمول الالات فيه واخصها من متعلقه
وهو الانعام بالله تعالى واجاب بعض ايمتنا
ان المراد بالصرف هنا ان لا يصرفه في معصية فاندفع
الاشكال قوله الظاهرة اي كالسمع قوله والباطنة
وهي القلب قوله اي النوع تفسير لما قوله الذي خلقه
الله ضمير خلقه راجع لما ذكر من السمع والبصر وقوله
من انواع الطاعات متعلق بقوله نوع والتقدير
صرف الجميع الى النوع الذي خلق الله ما ذكر من
السمع وغيره لاجله اي لاجل ذلك النوع الكائن
ذلك النوع من انواع الطاعات وخلاصته ان ما
واقعة على النوع الذي هو من انواع الطاعات
ونائب فاعل خلق عائد على ما انعم الله به وضمير لاجله
عائد على ما والمناسب ابراز الضمير لان الوصف

او الصلة جرت على غير من هي له قوله الجمع على الله هو عند
القوم شهود الوحدانية المطلقة وعبر عنه بمقام
الفنا قاله البهوتي قوله المقصود اي الجمع قوله منها
اي الطاعات قوله لاجل انعامه علة لقوله صرف اي
صرف جميع ما انعم الله به عليه فيما خلق لاجله لاجل انعام
المولى عليه بذلك اي بما انعم الله به وقوله عليه
متعلق بانعامه اي على العبد واتى بالشكر بزيادة
ذلك كما افاده بعض ان صرف جميع ما انعم الله على العبد
به الى ما خلق لاجله لا يكون شكرا الا اذا قصد جعله في مقابلة
نعمة انتهى وكتب ابن المصنف خلاف ذلك ونصه ولا يشترط
ان يكون صرف ذلك لاجل الانعام او غيره من الافعال
الاختيارية او من الصفات الذاتية وعبر عنه بن حجر
الهيتمي في شرح الشمائل بما يوافق ذلك فقال الشكر
العرفي امتثال الاوامر واجتناب النواهي اه قوله
كان يصرف الخ تمثيل لاجزاء الشكر لا لنفس الشكر اذ هو
عبارة عن صرف الجميع فان قلت يلزم على ما ذكر اخراج
الاخرس والاعمى عن حد الشاكر اذ لا سمع ولا بصر
لهما الا ان يقال اعتبار صرف السمع والبصر بالنظر للغالب
ولا مانع من ان يكون جزء الماهية غالبا بمعنى انه
جزء من ماهية الشكر بالنظر الى شيء دون اخر والاحسن
ان يقال انه ليس في التعريف ما يخرجهما لان حاصله
صرف ما انعم الله به عليه ولم ينعم عليهما بالسمع والبصر
قوله عن مرضاته اي رضاه قوله من الاوامر كاقيموا الصلاة

امر بالصلاة اي فالاوامر تدل على رضى المولى بفعل
المامور قوله مساخطه كانه جمع سخط على غير قياس
وقوله من النواهي بيان لما من قوله وما ينهى الخ
اي ان النواهي تدل على اجتناب سخطه اي اجتناب
ما يودي الى سخطه من المنهي عنه قوله لم يستعمل
الالات في امتثالها اي الاوامر والنواهي الا ان
هذا ظاهر في الاوامر واما النواهي فليس في امتثالها
استعمال الالات كما هو ظاهر الا انك خبير بان استعمال
الالات في امتثالها صرف لها فيما خلقت له وهذا
منه بنا على ان المراد بالاوامر والنواهي جميعها
ويدخل في الالات على هذا نفس السمع بان يصرفه لسماع
قراءة القران مثلا فان لا حاجة لقوله وقس على ذلك
سائر النعم اي باقي النعم فان معناه صرفها الى ما
خلقت له من الطاعات لانه عين المفاد من قوله
ثم يستعمل ولو حذف قوله ثم يستعمل الخ لامكن حمل
قوله من الاوامر على المامور بسماعه والمناهي على
ما نهي عن سماعه الشامل لنفس الاوامر والنواهي
حقيقة وغيرها من قراءة القران مثلا واحتيج لقوله
وقس على ذلك من صرف البصر ونحوه تامل قوله
وبه اي وبالمراد قوله اجمالي كما هو شكر لغوي او ان
المراد كما ان صرف الكل شكر شرعي قوله وان كان ذاك
الكل منه اي من حيث ان فيه صرف الجميع الى ما خلق له
قاله البهوتي قوله وعليه اي على هذا المفهوم من كلام الجلال

المحلي قوله لكن بشرط النطق اي من عدم مخالفة الجوارح
ومطابقة الاعتقاد ما تقدم قوله وبالنظر اليه اي الى
كونه يتخلص من الوجوب بنوع الخ قوله انه اي كون الشكر
الشرعي هو اللغوي وقوله في ذلك اي في كون المراد
من قوله وشكر المنعم واجب لا الاول اي لانه في
الاول ايهام انه لا بد من صرف الجميع وليس ذلك شرطا
في الشكر قاله البهوتي قوله لحصوله الخ علة لقوله
الاسنى قوله والحالة هذه اي من كون الشكر الواجب
الشكر اللغوي المتحقق في واحد من الانواع الثلاثة
قوله من تعظيم بيان للمقصود قوله بعدم عصيانه
الخ متعلق بحصول لا يخفى ان هذا لا يأتي على ان الشكر
الشرعي هو الشكر اللغوي لانه لا بد من فعل من الموارد
الثلاثة كما تقدم بل يقال ذلك يأتي في الشكر الشرعي
حيث اريد بصرف الكل عدم العصيان كما هو احد
الاوجه المتقدم قوله ومن ثم اي من اجل ان المقصود
يحصل بعدم الخ قوله لما سأله السري السقطي الذي هو
خال الجنيد وقوله عنه اي الشكر قال الجنيد كنت بين
يدي السري وانا ابن سبع سنين وبين يديه جماعة
يتكلمون على الشكر فقال يا غلام ما الشكر الخ قوله وهو
اي الجنيد اقول لا يخفى كما قلنا انه يمكن ان اراد الشكر
الشرعي الذي هو صرف الكل والمراد بالصرف عدم
العصيان قوله فقال اي السري للجنيد قوله يوشك اي
يقرب ان تكون حظك من الله اي نصيبك الواصل من
الله

الله لسانك اي مقالة لسانك الصواب لا عمل جوارحك ولا
المعارف القلبية وخلاصته انه يقول اخاف ان يكون
النصيب الذي اتاك من الله هو الكلام الذي يقع موافقا
واما عمل وعوارف فلا يكون نصيبك قوله فلما ازال الكمي
على هذه الكلمة اي لاجل هذه الكلمة التي صدرت من خالي
خوفا من تحققها قوله وغيره معطوف على الترمذي
قوله الجهد راس الشكر بيان لحديث الترمذي اي اعظم
اوراد الشكر قوله على ان للشكر انواعا متعلق بدل قوله
ما شكر الله الخ في حقوة التعليل لما قبله وحاصل ذلك
تقوية ما قاله الجلال المحلي ويكون قوله ما شكر الله
الخ اي شكرا كاملا وقوله يطلق على كل الخ تصريح بما
علم التزاما لا يخفى ان الحديث لا يدل لما ادعى الجواب
ان مقول الشكر صرف الجميع ورأسه اي الجزء الاعظم منه
الذي اذا ذهب ذهب الكل كما هو معلوم في الشاهد
اذا ذهب الراس ذهب الكل ويمكن الجواب بان المفهوم
من قوله ما شكر الله عبد لم يحمده انه اذا احمده فقط يكون
شكرا منافيا على ما قاله الجلال المحلي ويتحقق الانواع
قوله منها اي الانواع قوله على المقصود فيه اي من الشكر
اي الذي هو تعظيم المنعم قوله لغيره اي لغير المقصود وقوله
يا رسول الله تأتي فاعل قيل الخ قوله لما قام اي الى صلاة
الليل قوله تتفطر اي تتشقق هذا قوله الجدعا بالمد والدال
المهملة وهو لغة لمشكل الناقة ولم يكن بها ضرع اي لا قطع
انف ولا اذن او اليد او الشفة قوله ما تقدم من ذنبك اي

الذي هو من حسنات الابرار اي على حد ما قيل فان حسنات
الابرار اي ما يعد منهم حسنة وطاعة يعد من المقربين
سيئة اي كصلاة احتوت على عدم خطور غير الله في جميعها
الا في جزء منها دقيق جدا خطر منها تناول امر مباح فلا
يخفى ان مثل هذه الصلاة طاعة واي طاعة فانها لا
تقع الا من اكابر الاولياء الا انها تعد بالنسبة للمقربين كالنبي
صلى الله عليه وسلم سيئة فهذا الذي تعلق به غرض ان
الذين له قوله افلا اكون في العبارة حذف والتقدير
الا ترك فعل كذا فلا اكون اي لا اترك راسا فالاستفهام
المقصود منه النفي وقوله شكورا اي منمي صلاته شكرا
وهي فعل وقول واعتقاد ثم انك خبير بان قضية ما
ذكر شاكرا لا شكورا قلنا انما عبر شكورا لان القيام على
تلك الكيفية يثبت المبالغة في الشكر فلذلك اتى به
على هذه الصفة قوله فيما ذكر اي في قوله عبدا
شكورا وقوله اعملوا ال داود شكرا الاية اي يا ال
داود عملا يقال له شكر فاراد بالعمل في قوله اعملوا
بالمعنى المصدري وقوله شكرا بالمعنى الحاصل بالمصدر
قوله حمدا مفعول مطلق اي بعد حمدا اي نهاية ومبالغة
ووجه بعده انه صلى الله عليه وسلم مشرع فنظره للشرعيات
والمولى لذلك فاهو لا مكون الا بها وبعد هذا كله فيقوى
هذا ما قاله المحلي قوله انواع شكر الله اي الشكر الشرعي
هذا يوافق ما قاله من ان الشرعي يحصل بواحد قوله
اي وهي شكره الخ من كلام السيوطي قوله شكر الله بالله
اي لا يشكر

اي لا يشكر ربه بقلبه ولا بلسانه ولا بجوارحه بل شكره
بالله اي بان يكون شكره انما هو صادر من الله وحده
قوله وشكر ذوي الاحسان من اضافة المصدر للمفعول
اي والشكر لذوي الاحسان اي والشكر الصادر من
المنعم عليه للمنعم تارة يكون بالنطق وتارة بغيره اي
ان شكر غيري لربي او مطلقا يكون بكذا وكذا واما
انا فشكري لربي ما سيذكر ويحمل وشكري انا لذوي
الاحسان غير ربي بواحد واما شكري لربي فكذا وكذا
قوله بالعمل الاسنى اي المرتفع قوله بك به اي بل شكري
اياه به غني عن كساي وغيره شكره مبتدا وقوله
غني بكسر العين خبر وقوله به اي بالله واضافة
شكره من اضافة المصدر للمفعول قوله بقائه بالله اي
بقائه ببقاء الله اي لا بقائي بالاستقلال بل بقاء الله
هو بقائي فهو اشارة الى انه غائب عن الخلق تماما
وصار ينظر لله وحده قوله بغنائه عما سواه بالغا
والنون بدليل قوله اخرا اذ فيه بغنية من بقائه
لم يغن عنها وقوله عما سواه ومن جملة ما سواه ذاته
اي ذات الشخص ويصح بغنائه بالعين والاشارة في
قوله كنت سمعه الخ اما على قراءته بالعين فالامر ظاهر
لان المولى اذا كان سمعه الخ كان قطعا استغنى عن
غيره واما على قراءته بالغا فمن حيث ان المولى اذا كان
سمعه وبصره الخ كان لا سمع له ولا بصر له ولا غير ذلك فيغني
قوله عبدي الاضافة فيه هنا للتشريف المؤذن بمزيد رفعته

وتاهيله للمقام الاتي قوله بالنوافل اي بالتطوعات من
اصناف العبادات قوله حتى احبه بضم اوله وفتح ثالثه
قوله كنت اني صرت قوله يبصر به بضم اليا وسكون البا
قوله يبطش بفتح البا وكسر ثالثه او ضمه وحاصله انه
كناية عن نصرة الله تعالى لعبده المتقرب اليه بما ذكر
وتاييده واعانته وقوله في جميع اموره حتى كانه تعالى انزل
نفسه من عنده منزلة الالات والجوارح التي يهاجر
ويتعدى قوله لاعيذنه اي مما يخافه وقد يجاب الولي لو
سواله لعلم الله تعالى ان الخيرة في عنده مع تعويضه خيراته
اما في الدنيا او الاخرة وفي خبر ان من عبادي المومنين
من يريد بابا من العبادة فاكفه عنه لا يدخله عجب فيفسده
قوله وشكر غيره اي غير من وصل الى هذا المقام قوله اذ فيه
اي انما كان شكر غيره شكر العامة لان فيه اي في ذلك
الغير قوله بقية من بقايا رحمه اي بقية من بقية
اثار صفاته اي فهو ناظر لاوصافه القائمة به من
علم وقوى ومال وجاه وفصاحة منطق وغير ذلك قوله
وهو مراد من اطلق اي ان من اطلق وقال الشكر سبيل
العامة مراده شكر من لم يصل الى مقام الفنا فلا ينافي
ان هناك مرادا من اراد الشكر وان لم يقل ذلك فلا منع
لانه ليس مطلق الشكر سبيل العامة تنبيه اذا علمت
ما ذكر تجد كلام السيوطي معربا لما قاله المحلي قوله والمدح
لغة اي معناه وتعريفه قوله باللسان متعلق بالثنا قوله
على الجميل اي لاجله اي بان يكون الثنا بالجميل بان يراد به مقابله

وانما

وانما اعتبر في الممدوح عليه ان يكون جميلا وكمالا لان
غير الكمال لا يكون سببا لاظهار الكمال والتعظيم قوله بناء على
الراجح وهو عدم ترادف الحمد والمدح قوله والكلام عطف
على التعريف وقوله في ضمن تعريف متعلق بقوله يقدم
والتقدير وقد تقدم في ضمن تعريف الحمد اي في اثنا
تعريف الحمد كلام يوخذ منه هذا التعريف والكلام عليه
قوله وذكره اي تعريف المدح لغة قوله اي في عرف الناس
قال ش الظاهر ان المراد به هنا العرف العام وهو الذي
لم يتعين ناقله وكانه مراد شارحنا قوله في الممدوح
عليه لا يخفى ان المدح يشترط ان يكون فيه ممدوح به
وممدوح عليه فاشار الشارح الى ان قصد المصنف بقوله
على الخ الممدوح عليه ويكون ساكتا عن الممدوح به
ومبين ذلك فنقول اذا كانت الالة اللسان فالممدوح
به هو ما دل عليه اللفظ واما اذا كان القلب فهو
متعلق الاعتقاد واما اذا كانت الالة الجوارح فالممدوح
به ما دل عليه ذلك الفعل الصادر من الجوارح وهو ثبوت
العظمة قوله بتخصيص اي بسبب تخصيص الممدوح
وقوله به متعلق بتخصيص اي تخصيصه بالفعل اي بكونه
قام له مثلا دون غيره ووجه الدلالة بذلك انه لو لم يتميز عن
غيره بصفة تبعث على ذلك لما قام له دون غيره لكن
التالي باطل فبطل المقدم وهو عدم التميز وثبت التميز
بصفة وهي الممدوح عليه وقوله على اختصاص متعلق
ببدل وقوله بنوع الباء داخلة على المفعول اي ان ذلك النوع

قوله عليه اي على الاخبر قوله في الحمد على رعاية العدل اي
من حيث انها تدل على ان من قامت به يصدر عنه
الافعال الحسنة الاختيارية قوله اي حمد المخلوقين
من اضافة المصدر للفاعل قوله فلا يرد الخ وذلك لان
قوله نعمل ينبي عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على
الحامد او غيره يفيد ان المنعم غير الحامد انعم على الحامد
او غيره فلا يحتمل ان يكون الحامد هو الله والا لزم
ان هناك منعما غيره انعم عليه او على غيره قوله اي في عرف
الناس لا في عرف الشرع وافاد انه نصب على الظرفية
الاعتبارية الى ما ذكره ش ونصبه نصب على الظرفية
الاعتبارية متعلق بمعنى نسبة الخبر الى المبتدا او حال اي
الحمد حال كونه في العرف فان قلت لا يصح وقوع الحال من
المبتدا على الصحيح قلت هو ليس بمبتدا في الاصل اذ التقدير
مفسر الحمد في العرف كذا والحال مضاف اليه لكن حذف المضاف
لدلالة المقام عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان واقيم المضاف
اليه مقامه فارتفع وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم
الاعراب لغة او في اللغة كذا الاسلام في الاصطلاح كذا
قوله عرفا متعلق بتعريف فيه وقوله المذكور صفة التعريف
قوله لحمد الخالق متعلق بمعمول واللام مقوية والمصدر
مضاف للفاعل قوله اي في عرف الناس اي بحسب العلوم
النقلية كما قال ابن حجر واهل الشرع كما قال الناصر وذلك
لان الفقها يذكرون هذا المعنى وشروطه ويبحثون عنه
اه قوله اخذا اي اخذت مفسر العرف بعرف الناس اخذا اذ لو كان

المراد

المراد عرف الشرع لاختص المتعلق بالله تعالى واراد بالمتعلق
المحمود قوله فعل من الحامد قال ش اراد بالفعل ما يشمل
الاعتقاد وهو ليس بفعل في التحقيق اي بل هو كيف
فيلزم استعمال الفعل في عموم المجاز او في حقيقته
ومجازه وذلك ممنوع في التعريف مع انه اراد بالفعل ما
يشمل القول والمتبادر منه ما لا يشمله وذلك لا يناسب
التعريف ويجاب بان محل امتناع ذلك في التعريف
ما لم تقم قرينة عليه وهي هنا قوله سوا الخ فقوله
فعل الخ قول بلسان او اعتقاد بجنان او عمل بارکان
فالمراد بالفعل الامر والشان على اصطلاح اهل اللغة
انتهى واقول الظاهر ان يقول او المراد بالفعل الخ ويجاب
ايضا بان المراد بالفعل هنا ما قابل الانفعال فيشمل
الكيف والفعل عندهم كون الشي موثرا في غيره كالقاطع
مادام قاطعا والانفعال هو كون الشي متاثرا عن غيره
كالمنقطع مادام القاطع والكيف هو الوصف الحاصل
كالزرقة للازرق والاعتقاد للمعتقد قوله اي تعبير
غيره اي غير الحامد قوله عن ذلك اي التعظيم والاحسن
ان المراد بالانبا الدلالة لانه لا اخبار حقيقة فان اراد
الدلالة فالتعبير بها اوضح وبها عبر ش فقال المراد
بالانبا الدلالة بمعنى كون الشي بحيث لو علم عرف المعنى
عنه فعلى هذا يجوز ان يكون الحمد الجنانى اعني الاعتقاد
منبيا عن التعظيم واما الاطلاع على الاعتقاد فيجوز ان
يكون من غير الحامد كالهام ويحتمل ان يقع بقولا او فعل

للتقسيم لانه من قبيل التصورات وهي لا يستدل عليها
بل هو دليل لدعوى الحصر المقدرة اي وانحصرت في الاربعة
كذا وكذا قوله اي الكليين قال ش وانما خصصنا
المتشابهين بالكليين لان جميع النسب لا جزئي في الجزئي
ولا في الجزئي والكلي اذ ليس في الاول الا التباين
او التساوي ولا في الثاني الا التباين او العموم المطلق
قوله بمعنى النسبة اي ان المراد بالتناسب النسبة
اي وليس المراد المفاعلة وهو ان كل منهما ناسب
الاخر قوله ما صدقا اي الافراد التي صدق احدهما انه
قوله فهما متباينان اي فالحكم عليهما بالتباين انما
هو بعد الحكم على النسبة بالتباين قوله كالانسان والفرس
قال كالانسان والحمار وان كان في زمننا يكاد ان
يكونا متصادقين جزئيا قوله لا بالنظر لشرطه السابق
الشرط السابق هو مطابقة الاعتقاد وعدم مخالفة
الجوارح قوله بالنظر لحقيقته قدره اشارة الى ان قوله
لا بالنظر معطوف على محذوف قوله لا بالنظر لشرطه
اي بل بالنظر لعدم شرطه والا فعدم النظر لشرطه
لا يستلزم العدم وغاية امره انه يجب التقابل
في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الافراد الذي
هو المراد كما يقال الانسان يباين الحيوان لانه لم يعتبر
في الحيوان النطق قوله فسيأتي اي واما بالنظر لشرطه
السابق فيأتي قوله اي لا مع الثنا بغيره اي فالمقيد لفظ
الثنا باللسان تعين المص لتحققه في الثنا باللسان وحده

اي لا مع

اي لا مع ضم غيره اليه وصرح الثنا بغير اللسان قوله وانما
يصدق بذلك مع غيره لا يخفى ان الكل العرفي صرف الجمع
وظاهر قوله مع غيره ان الثنا بالغير ملحوظا قيدا
مصاحبا وليس كذلك قوله وهو الجنان الخ تفسير
لبقية الموارد قوله لاعتبار شمول الموارد الخ اي
لاعتبار جميع الموارد اي الموارد جميعها فيه قوله
وهذا اي الحكم بالتباين قوله واختصاص معطوف
على شمول قوله لصدقه الخ حاصله ان قول المص
لصدقه معناه ان الحد اللغوي لا يتحقق الا
فيما اذا وقع الثنا باللسان فقط واما اذا وقع
الثنا به مع غيره فلا يتحقق الخروج فيظهر مباينته
للشكر العرفي فقال الشارح انه وان اثبت المدعي
الا انه لا يسلم لانه يقتضي اذا وجد الثنا باللسان
مع الثنا بغيره لا يتحقق الحد اللغوي مع انه
يتحقق فضم قضيته راجع لقوله وقوله لصدقه
الخ واقول يمكن الجواب بان قوله لصدقه بالثنا
باللسان فقط معناه ان الحد اللغوي لا يتحقق
الا في الثنا باللسان وحده اي لا يوجد الا في هذا
الفرد بخصوصه وهذا لا ينافي وجوده في افراد معه
من بقية الموارد فانه على تقدير مصاحبة غيره
له من بقية الموارد تقول لا يتحقق اي لا يوجد الا
في الثنا باللسان فقط وهذا ظاهر لا ريب فيه تنبيه
ظهر مما تقرر ان الصدق بمعنى التحقق والا بمعنى في

وخلاصة ما في المقام ان الصدق في المفردات كما هنا
يأتي بمعنى التحقق كما قررنا والباء بمعنى في وبأتي
بمعنى الحمل ويكون الباء بمعنى على وفي العصا بمعنى
التحقق تقول هذه العصا صادقة في نفس الامر
اي متحققة فيه وبمعنى المطابقة للواقع كما افاده
ش قوله تعميم الشافية اي الشافي الذي قوله
مع عدم النظر لذكر او المتعلق اي لكون متعلق الحمد
اللغوي شامل لله ولغيره والشكر العرفي لله فقط
قوله فاما ان يتصادقا كليا من الجانبين وعلامته
صحة دخول كل من الجانبين فتقول كل انسان ناطق
وكل ناطق انسان قوله او من جانب الخ وعلامته صحة
دخول كل من جانب الاخص وبعض من جانب الاعم نحو
كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق قوله من الجانبين
ليس ضروريا في هذا الشق لان التصادق الكلي لا يتبادر
منه الا الكلي من الجانبين ولذا تركه في التباين وانما
ذكره هنا لانه قصد منه الاعم بطريق عموم المجاز ولذلك
عطف عليه بعد ذلك قوله او من جانب قوله بان كان
كل ما اي كل الافراد الذي يصدق كل منهما يصدق
الاخر به اي ولا يلزم من ذلك ان يكونا معا في زمن
واحد فان النائم والمستيقظ متساويان مع امتناع
اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما
هو بين النائم في الجملة والمستيقظ في الجملة فالنائم
في حال نومه يصدق عليه انه مستيقظ في حال النوم

وكذا

وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال يقظته انه نائم
في الجملة فالمتساويان يصدق كل منهما على جميع
افراد الاخر فحيث ما صدق الاخر عليه ومثل لذلك
الصدق المعتبر في العموم مطلقا او من وجه كذا ذكره
السيد في حواشي القطب قوله والناطق المراد الحيوان
الناطق فلا يرد ان الناطق بمعنى المدرك يصدق
بما لم يصدق به الانسان كالملك فانه يقال انه ناطق
ذكره التهوني رحمه الله قوله من ان بيان لما قال ش
فان قلت منه بحث فان الحمد العرفي والشكر اللغوي
مفهومهما واحد كما مرت الاشارة اليه من انه فعل
الخ وكل من النسب الاربع انما يكون بين المفهومين
المتعاندين ومفهوم المترادفين واحد والشيء
الواحد لا يطلب بينه وبين نفسه نسبة قلت
تقدم ان كلامه يحتمل ارادة اتحادهما مفهوما
وارادة اتحادهما مصداقا وما ذكره على احد
الاحتمالين وهذا اذا لم يقيد النعمة في اللغوي
بوصولها الى الشاكر وان قيدت بذلك فالنسبة
بينهما العموم المطلق لصدق الحمد العرفي بدون
في مقابلة النعمة الواصلة الى غير الشاكر اه واقول
يمكن جريان النسبة بين المترادفين باعتبار وذلك
ان المفهوم باعتبار كونه مدلول هذا اللفظ مغاير
لمفهومه باعتبار كونه مدلول اللفظ الاخر قوله اي
وكعكسه المذكور لان العكس راجع لكل من الحمد العرفي

والشكر اللغوي والاحسن ان لا ياتي بالكاف لان الاتيان
بها يوهم دخول فرد اخر وليس كذلك ويمكن انه
انما اتى بالكاف اشارة لكون عكسه معطوفا على
مدخول الكاف المتقدمة ولو لم يات بها لتوهم انه
معطوف على قوله الشكر اللغوي وليس كذلك والا
يخفى ان هذا العكس انما هو في الصفة دون الموصوف
وبعد هذا كله لا تكون الكاف الداخلة على الحد الا استقصائية
لانه لا فرد غير الاثنين المعطوف والمعطوف عليه قوله
ومنه ما علمت من ان المراعى في الحد اللغوي عدم مخالفة
الجوارح ومجرد عدم مخالفتها ليس منه صرفها لما خلقت
لاجله ولو اجيب بان عدم المخالفة صادق مع الموافقة
وح يتساويان فهما متساويان في الجملة ويحمل الكلام
على ذلك لم يبعد لان عدم المخالفة وان صدق بالموافقة
الا ان المعتبر في مفهوم الحد عدم المخالفة لا الموافقة
وايضا فالمعتبر في الحد اللغوي من جهة القلب اما
قصد التعظيم واما اعتقاد اتصاف المحمود بصفات
الكمال وهذا لا يكفي في شكر القلب العرفي كما افاده
شيخنا رحمه الله تعالى قوله مع عدم النظر لما مر اي من شمول
متعلق الحد اللغوي لله ولغيره واختصاص متعلق
الشكر العرفي بالله قوله بان كان كل ما يصدق احدهما
به وهو الاخص يصدق الاخر به وهو الاعم وقوله بدون
العكس اي ولا يصدق الاحد الاول الذي هو الاخص على كل
ما يصدق الاخر به وهو الاعم قوله فبعض ما يصدق الاخر به

اي فبعض

اي فبعض ما يصدق الاخر الذي هو الاعم به لا يصدق
ذاك اي الاحد به الذي هو الاخص وهو تفريع على
قوله بدون العكس قوله وخصوص مطلق اي ففي
كلام المص اكتفا قوله من جانب الصادق الذي هو الاعم
قوله بكل ما اي بكل الافراد التي يصدق الاخر الذي
هو الاعم بها قوله وذلك من غير الستة كالحيوان الخ
اتيانه بمثال من غير الستة لزيادة الايضاح قوله
من حيث المتعلق اي لا من حيث المورد والمراد
بالمتعلق المحمود عليه والممدوح عليه بخلافه فيما
ياتي فانه المحمود والمشكور وقوله بالاختياري
اي بان الاختياري اذ نفس الاختياري ليس من
افراد الحد حتى يكون صادقا عليه وانما افراده ما
يكون بان اي قوله من الحيثية المذكورة اي وهي
النظر للمتعلق قوله بالاختياري وغيره اي وصدقهما
عليه ما بان الاختياري وغيره قوله كما يعلم من تعاريفها
اي الثلاثة قوله من ان مورده اي المدح العرفي اي
فبين الحد اللغوي والمدح العرفي بحسب المورد
العموم والخصوص المطلق فكل مورد للحد اللغوي
مورد للمدح العرفي بدون العكس قوله فما بينهما اي
بين الحد اللغوي والمدح وقوله بالنسبة اليه
اي المدح اللغوي اي فالضمير في قوله بينهما من حيث
رجوعه للحد اللغوي والمدح نوخذ على اطلاقه من
جانب المدح لاجل صحة قوله بالنسبة اليه اي الى المدح

اللغوي وكانه يقول فما بين الحمد اللغوي والمدح
بالنسبة لهذا المورد وهو المدح اللغوي ولو حذف قوله
بالنسبة الخ ورجع الضمير للحمد اللغوي والمدح اللغوي
اي بهذا القيد لكان في غنية عنه قوله من الحيثية
المذكورة اي حيثية المورد قوله في حدودهما اي الحمد
اللغوي وكل من المدحين اي بقطع النظر عن المورد
والمتعلق اقول هذا ظاهر في الحمد اللغوي اذا اخذ
مع المدح العرفي لانكم متى ما نظرت الى جهة ان كانت
المورد او المتعلق تجد العموم والخصوص المطلق
فلما كان الحال لما ذكر صار اعتبار العموم والخصوص
لازما للذات على كل حال فلذلك ظهر قوله في حدودهما
العموم والخصوص المطلق ولا يظهر في الحمد اللغوي مع
المدح اللغوي لوجود التساوي في بعض الصور فلا يكون
العموم والخصوص لازما على كل حال فلا يصح قوله
في حدود انهما بالنسبة اليه ويمكن الجواب بان العموم
والخصوص المطلق لما كان اغلب الاحوال في اخذ الحمد
اللغوي مع المدح بقوة نزل منزلة الكل قوله
لشمول متعلقه اي الحمد اللغوي لله تعالى ولغيره
وذلك لان العبد فاعل مختار ظاهرا فتعلق
الحمد اللغوي لذلك وان كان في الحقيقة لا فاعل
مختار الا الله تعالى قوله بالنظر لذلك اي المتعلق قوله
بخلافه الضمير للحال والشان المفسر بقوله فان بينهما
الخ اي بخلاف الحال والشان في حال كونه مصاحبا لعدم
النظر

النظر للمتعلق قوله مع ذلك اي عدم النظر لذلك اي بان
نظر للمورد قوله وتساويا بالنظر اليه اي تفرعا
الحمد كما مر اي على ما مر من البحث قوله بالنظر لذلك
اي المتعلق وقوله لانه عدم الخ زيادة توضيح قوله
بحمل كلامي في شرح البهجة عبارة ش ونصه في شرح
البهجة وهو اي الشكر العرفي اخص مطلقا من الثلاثة
قيل لاختصاص متعلقه بالله تعالى ولاعتبار
شمول الالات فيه بخلاف الثلاثة اه فقوله اخص
مطلقا من الثلاثة اي بالنظر لاختصاص متعلقه
بالله وعموم متعلق الثلاثة لله ولغيره يعني
ان متعلق الشكر اخص ومتعلق الحمد اعم فمتعلق
الحمد اعم من متعلق الشكر اه اقول ظاهر كلام
المص والشارحين بل وشيخنا الحلبي فانه نقل
هذه العبارة بعينها ان ما في شرح البهجة ليس
صريحا فيما ذكره هنا من العموم المطلق بالنظر
للمتعلق مع ان العبارة التي نقلت مناديه بالتصريح
الا ترى لقوله فيها لاختصاص متعلقه بالله
فان قلت يحتمل ان الذي عرضه حمل عبارة الشرح
الثاني الذي ليس فيه هذه العبارة فلا اعتراض
على المص قلت المص صرح بان مراده الشرح الكبير
وقد راجعت الشرح الصغير فلم اجده ذكر فيه شيئا من
ذلك بل احال بيان المحل على الكبير فلم يراجع فهو حق قوله
على انه بالنظر لذلك اي للمتعلق قوله خلافا لما مر اي في قوله

من حيث التعلق بالاختياري وقوله وما يأتي اي في قوله
لصدقه بالنعمة الخ قوله مع عدم النظر لذلك اي لشمول
متعلق الحمد اللغوي الله وغيره والشكر العرفي الله
فقط قوله والتساوي بالنظر اليه اي مع البحث السابق
قوله وبالنظر لذلك اي لشمول متعلق الحمد اللغوي الله
وغيره على ما تقدم قوله انه ليس بينهما الخ سلك العباقي
انه ليس بينهما الا بالنظر لشرطه الخ حالة كون ما ذكر
مصاحبا لعدم النظر لذلك بيان للصواب كما تقدم ان
قوله لصدقه بالثنا باللسان فقط يقتضي انه اذا
وجد الثنا من غير اللسان مع الثنا باللسان لا يكون
حمدا لعدم الصدق وليس كذلك لان الغرض من التقييد
اخراج الثنا بغير اللسان لا اخراج الثنا باللسان مع
غيره قوله والتساوي بالنظر لذلك لانه اذا لم ينظر
الى شرط الحمد كان مورده اللسان فقط واذا نظر الى
الشرط كان مورده ثلاثة كالشكر على ما فيه قوله
فالاولان اي العموم والخصوص المطلق اشار اليه بقوله
والتساوي قوله والثالث اي المشار له بقوله ومع النظر
لذلك العموم والخصوص المطلق قوله في حد ذاتهما اي
لا بالنظر للشرط والمتعلق فيه ما تقدم من ان بعض
الاحوال التساوي وبجاب بمثل ما تقدم قوله لكن
يختلف التوجيه لا موقع لذلك الاستدراك قوله بالنظر
لشرط الحمد اي فيكون التساوي وقوله وعدمه اي
وهو العموم والخصوص المطلق قوله وذلك ظاهر اي واختلاف

التوجيه

التوجيه ظاهر فلا حاجة لبيانه قوله على هذا كلامه
وهو العموم والخصوص المطلق بالنظر لذاتهما قوله
من حيث المتعلق اي لا من حيث المورد قوله بمعنى
الانعام اي لان الحمد على الفعل اولى من الحمد على
النعمة التي هي الاثر قوله من هذه الحيثية وهي
قوله من حيث المتعلق قوله كما يعلم من تعاريفهما
اي من اجل قوله في تعريف الشكر اللغوي من حيث
كونه منعما واطلاقه في الشكر العرفي بقوله كما توجيه
للعلم من تعريف الشكر العرفي قوله لكن المفهوم من
كلامهم وعليه حمل الشارح كلام المص فيما تقدم قوله
وعليه اي على الاشتراط قوله من حيث المتعلق
اي لا من حيث المورد قوله من هذه الحيثية اي
حيثية المتعلق قوله بانعامه اي الله وغيره قوله
عليها اي الاشتراط وعدمه قوله لا من حيث المورد
مفهوم قوله من حيث المتعلق قوله من هذه الحيثية
اي حيثية المورد قوله اما العموم والخصوص المطلق
والاخص هو الشكر العرفي قوله بالنظر اليه اي بالنظر
لشرط الشكر اللغوي قوله على ما فيه اي من انه لا
يشترط موافقة الجوارح بل يكفي عدم مخالفتها
قوله في حد ذاتهما اي بقطع النظر عن المتعلق وعن
المورد وفيه السؤال والجواب قوله من الحيثية المذكورة
او حيثية المورد قوله في حد ذاتهما اي بقطع النظر
عن المورد والمتعلق وقوله هو العموم والخصوص

من وجه اي لاجتماعهما في ثنا بلسان في مقابلة احسان
وينفرد الشكر اللغوي في فعل الاركان او الجنان في
مقابلة احسان وينفرد المدح اللغوي في ثنا بلسان
لا في مقابلة احسان الا انك خبير بان لك على ما تقدم
ان تقول ان ما بينهما في حد ذاتهما العموم والخصوص
المطلق لانه لازم لكل جهة **قوله** لصدقهما بالثنا الخ
اي من حيث موردهما **قوله** وانفراد الحد اللغوي اي
من حيث متعلقه لمناسب قوله بعد من حيث مورده
قوله فهو اعم تفريع على قوله وانفراد الحد العرفي
مع قوله قبله وانفراد اللغوي بذلك في غيرها ولا
يخفى انه حيث كان تفريعا على ما تقدم فقد علمت
العلة مما تقدم فقوله اذ مورده الخ توضيح للترتيب
فهو اعم على ما قبله لا انه دليل فان قلت اي داع الى
النظر لهما من حيث الاخبار بالاعمية والاخصية حيث
جعل الشارح قوله اذ مورده الخ تعليلا لقوله فهو اعم الخ
وهلا جعله تعليلا لقوله وانفراد الخ كما هو ظاهر
المص قلت لعل الداعي الى ذلك اصطلاح المص وذلك
لان قوله واللغوي عكسه لا يناسب قوله قبل اذ
مورده الخ اذ المناسب له ان يقول ومورد الحد
اللغوي بعكسه فيقدر قوله فهو اعم من الحد اللغوي
من جهة المورد ليناسب قوله والحد اللغوي عكسه
واقول ويمكن التصحيح بان يقال والحد اللغوي
عكسه اي من حيث المورد والمتعلق فيكون في تقدير

ومورد

ومورد الحد اللغوي اخص ومتعلقه اعم واحذر ان
تفهم ان قوله اذ مورده اعم من مورده هو علة
المعلل الذي هو قوله فهو اعم وكذا فيما بعد لان
المعلل الحكم بالاعمية على ما ذكر وهذا غير العلة
وان كان الحكم من تلك الجهة وبعد كتبي هذا رأيت
ش قال قريبا مما قلنا فقال واللغوي عكسه اي
مخالفا للعرفي باعتبار ان مورده اخص ومتعلقه
اعم فالعكس محمول على المعنى العرفي اذ المخالف عكس
بحسب العرف لعدم ظهور معنى العكس اصطلاحا
او لغة فليتامل **قوله** لذلك الذي الخ فان قلت لا فائدة
في ذكر النسبة بين الحد اللغوي والشكر اللغوي لانه
قد ذكر ان الحد العرفي والشكر اللغوي متساويان
فالنسبة بين الحد اللغوي والحد العرفي نسبة بين
الحد اللغوي والشكر اللغوي والجواب ان ذكره للتوضيح
صريحا بنسبة المورد بحل الورود عليه وما هنا
بحل الورود منه فالمناسب ان يقول فصدقه اعم من
مصدقه ويجاب بانه عبر بذلك اشارة الى ان الثاني
صدر من القلب وورد على اللسان هذا محصل ما افاده
بعض المحققين وبقي الاشكال في التعبير **قوله**
لذلك بالام لا بالكاف وقوله الذي وجه به المعنى
اي لذلك الذي وجه به **قوله** من الصدق قد مر لمناسبة
قوله بعد بعد منهما الخ ولا يخفى ان الصدق بالثنا اما
بمعنى الحمل عليه او التحقق فيه **قوله** فهو اخص منهما

من جهة المورد واعم من جهة المتعلق وفيه ما تقدم
قوله من اجتماع الخ بيان وتفصيل للخمسة عشر وقوله
خمسة اقسام خبر لمبتدا محذوف اي وهذه خمسة
اقسام وكذا يقال فيما بعد ويدل على ذلك قوله بعد
قسمان وقوله والحمد العرفي عطف على الحمد اللغوي
وكذا قوله بعد والشكر اللغوي وما بعد قوله من النسب
بيان لما اي وترك التعميم لوضوحها اذ النسبة
بينها كلها العموم والخصوص المطلق قوله وهاانا اذكره
اي ما في تسعة منها قوله على ما فيه اي لان قوله
فيما تقدم ان الحمد اللغوي قوله مع الشكر العرفي اي
بالنظر لشرط الحمد بينهما تساو بمجموع الخ ما تقدم
قوله ما في الستة اي النسب قوله تباين قد تقدم
انه معترض وقوله او تساو اي ان نظر لشرط وقوله
وعموم وخصوص بالنظر للمتعلق فهو المنعم قوله الحمد
العرفي مع الشكر العرفي عموم وخصوص مطلق لم يصرح
به المص قوله الحمد العرفي مع المدح العرفي عموم وخصوص
مطلق لم يصرح به المص قوله الشكر اللغوي مع المدح العرفي
عموم الخ لم يصرح بذلك المص وكذا ما بعده قوله منهما
واحد اي المفهوم منهما واحد لكونهما موضوعين
له فغيره حمل الحمد والشكر على اللفظ لان الترادف من
صفات الالفاظ او ان قول المص مترادفان اي لفظهما
او نسب الترادف لهما مجازا وعلى هذا فكان يقول
فيفسران بشيء واحد وهو تعريف الحمد قوله المص وقيل
الحمد

الحمد والشكر لغة لفظ لغة راجع للحمد والشكر وقوله
فيهما متساويان ما صدقا اي ومفهوما قوله وهو تعريف
الحمد لغة الخ اي يرد الشكر لغة الى الحمد لغة قوله لغة
اشار به الى انه حذف من الثاني لدلالة الاول قوله
مختص بالقول الباء داخلة على المقصور عليه وكذا قوله
بالفعل قوله اي الثنا باللسان اشارة الى ان المراد بالقول
اللفظ الدال على التعظيم وليس المراد به اللفظ المشتمل
على مادة الحمد افاده ش قوله الاركان اي المتعلق
بالجوارح فكان عليه ان يقول والجنان لان المراد بالفعل
هنا ما يشمله كما صرح به لا خصوص الاركان قوله مع الاشارة
الى ترجيح مقابله الاشارة هي التي نبه عليها فيما مر قبل
ذلك بقوله ثم في تقديم المص الاول على الثاني الى ان قال
اشارة الى ترجيحه قوله في ذلك بدل من قوله في الكشاف
بدل اشتمال والمشار له ما ذهب اليه من القولين فالمعنى
مع تحقيق للاصح من الكشاف في بيان ما ذهب اليه
من القولين اي في بيانه قوله محتمل لكل من القولين
الترادف وعدمه قوله غير دال على تباينهما اي الذي هو
الترادف قوله السعد التفتازاني اعلم ان اسمه سعد
الدين وقد يطلق عليه السعد وحده فاما ان يكون
علما اخر بالغلبة بكون اللام لازمة واما ان يكون اضافيا
واللام كالخلف عن الاضافة الى الدين مع لمح المصدرية الاصلية
ذكره ش قوله ما يحتمل اي معنى محتمل قوله كل منهما اي من
الترادف وعدمه قوله وليست للتفصيل كقوله تعالى بالبرا

وقوله ولا اللاحاق كتجليب فانه ملحق بتدحرج قوله
كالحمد والمدح اي وكل منهما مصدر ولا يظهر اشتقاق احدهما
من الاخر الاشتقاق الكبير قوله لامع بافيها لا شك ان
هذا موزن مباين للثلاثة فاذن قولهم في بعض المواضع
اراد بالاشتقاق الاخذ وهو اوسع دايرة قسم رابع
وقد قدمنا ان من يجعل الاكبر اعم من الصغير والكبير
وينفرد في عمل الفرقان مطلق من الضم يكون هو المراد
له بقولهم دايرة الاخذ اعم فتامل وصرح المقام تنبيه
الاشتقاق علما ان تجد بين اللفظين تناسبا في اللفظ
والمعنى وعملا اقتطاع فرع من اصل لموافقته في اللفظ
والمعنى وينقسم الى ثلاثة اقسام قوله مع الاختلاف
راجع لقوله تناسب وقوله مع ذكر الذي ذكر في الكبير
الاشتراك في جميع الحروف الخ اي وفي الاكبر ان يشترك
في اكثر الحروف الخ قوله فيها اي في الكبير والاكبر وقوله
وذلك وهو الاتحاد في المعنى او التناسب قوله اذا لا
يكون الا في النلق والنلج قوله فهو اي الثالث قوله وهما اي
الاولان قوله يكون اي الصغير قوله وكما يقال الحاصل المراد
ان هذه الاقسام الثلاثة كما يسمى الصغير منها بالصغير كذلك
يسمى صغيرا بالنسبة للصغير الذي هو الكبير والاوسط
وكما يسمى الكبير منها بالكبير كذلك يسمى صغيرا بالنسبة
للاصغر ويسمى اوسط بالنسبة لما فوقه ودونه وكما يسمى
الاكبر منها بالاكبر كذلك يسمى كبيرا اي بالنسبة للصغير
قوله مجردا اشارة الى انه جواب شرط مقدر قوله حمله اي
الكون

الكون قوله عليه اي الترادف قوله سوق كلامه انما عبر
بالسوق دون الصريح كما عبر به في جانب كلامه في الفايق
لان جعله في الكشاف تعميم المدح تعميم الحمد ليس صريحا
في الترادف لاحتمال جعله تعميما له من حيث ان تعميم
الاعم تعميم الاخص بخلاف كلام الفايق قوله فيه
اي في مبحث الحمد قوله وصريح كلامه فيه اي الكشاف
قوله تعميم الخ فان قيل تعميم المدح هو الهجو دون
الذم قلت المدح يطلق على الثنا الخاص وهو الوصف
بالجميل ويقابله الذم وقد يخص بعد المادح ويقابله
الهجو اي بعد المثالب وكلامنا في المعنى الاول تعق
قوله الفايق اي حيث قال فيه كما حكاه السيد الحمد
هو المدح قال السيد والمدح مرادف للحمد قوله من تعاريفها
الخ متعلق بعرفت اي عرفت المفاهيم من التعاريف
فليس من تعاريفها بيان للمفاهيم لان المراد بالمفاهيم
المفهومات الجملة فهو على حذف اي قوله هي في كل الخ
اشار بذلك الى ان اطلاق المصدر ليس بظاهر وان هذا الحكم
ليس ثابتا لكل جزئي من جزئيات كل من المفاهيم الثلاثة
قوله والثاني من انواع الحمد اي لان كلا من الحمد
والمدح العرفيين والشكر اللغوي له انواع الثاني منها
كما تقدم بيانه قوله وصف هو اجرا الصفة اي ذكر الصفة
وقوله وواصف وهو من يجري تلك الصفة وقوله وموصوف
وهو من يجري عليه تلك الصفة وقوله وموصوف عليه ما يجري
الصفة لاجله وموصوف به وهو الصفة قوله بحسب خصوص

ماهي اي بحسب خصوص المفهوم التي هي الخمسة فيه اي
مظروفة فيه من ظرفية الاجزاء في الكل وقوله من معاهيم
حال من ما اي خصوص ماهي فيه حال كونه كائنا من
مفاهيم الثلاثة ففي مفهوم الحمد تقول الواصف الحامد
وفي مفهوم الشكر الشاكر وعلى هذا فقس قوله مثلا
هو محل الاشارة قوله الحمد بمعنى ذكر اللفظ الذي يدل
على اتصاف المحمود بجميل وان لم يكن اختياريا وحلا
وخلاصته انه اراد بالحمد ذكر الصفة قوله فيه اي
في مفهوم الحمد وكذا قوله الموصوف فيه قوله المحمود
عليه وهو ما كان الوصف بازائه ومقابله ولو لم يكن
باعثا حقيقة فالمحمود عليه في حمد المولى لنفسه او
لعباده ليس باعث له بل يقال صدر الوصف بازائه بمعنى
لما كان كذلك وصفه ولو وقع لفظ الباعث في كلام من
يوثق به فالمراد به ما وقع الحمد بازائه قوله والموصوف
به قال شيخنا انه يكفي في كونه جميلا ان يكون في اعتقاد
الواصف او في اعتقاد الموصوف بزعمهم الواصف فيدخل
الوصف بظلم مثلا اذا اعتقده الواصف او الموصوف
حسنا فان المراد على التعظيم وهو قد يتحقق بهذا العدد
واقول فينبغي ان يجوز الحمد بما كان جميلا في زعم
غيرهما اذا كان يمكن قصد التعظيم بما لا يعتقده الواصف حسنا
وبزعم الموصوف حسنه بزعم الواصف يمكن قصده بما
يعده عرف او غيره حسنا اذ يكفي امكانه الحسن في الجملة
اللهم الا ان يقال لم يعتبر ذلك بعد جهة الحسن وضعفها

فتامل

فتامل فيه قوله ونصب كثيرا على الظرفية قال شيخنا ولم
يجعل مفعولا مطلقا لانه يلزم وصف الموصوف بالمذكور
والتقدير حينئذ ملاحظة كثيرا وهو غير مناسب انتهى
اقول هذه التاء المصدر بني عليها المصدر فلا يلزم
وصف الموصوف بالمذكور قوله جدا اي نهاية ومبالغة
اي كثيرة جدا قوله المصه صفة من صفاته مفعول
ملاحظة مفعول مبني للفاعل وقوله من حيث اتصافه بتلك
الصفة اي لا من حيث كونه محمودا بها وقوله بصفة
منها قد يشير اشارة الى ان في العبارة حذفا وقوله
بملاحظة هذه الصفة التي اشار لها بقوله ملاحظة
صفة وقوله من الحيثية المذكورة اي بملاحظتها من
حيث اتصافه بها وفي بعض النسخ بما فيه من مباين
صفاته وعليها فالباء في قوله بما فيه للتعدية قوله
الخوض اي الدخول قوله المهالك جمع مهلكة بمعنى محل
الهلاك وهي نفس المعركة ولا يخفى انه لو قدم الاقدام
على المعارك على الخوض لكان في ذكر الخوض بعد فائدة
واما ذكر الاقدام على المعارك بعد قوله الخوض فلا فائدة
فيه زائدة فان قلت يحتمل ان يكون الاطلاق الثاني مجازا
قلنا هو خلاف الظاهر والظاهر من الاطلاق الحقيقة الا ان
يرد نقل بان الاطلاق الاول هو الحقيقة والثاني مجاز كذا
نقل من خط ابن المعد قال شيخنا ولقائل ان يقول لا حاجة لذلك
بل يجوز ان يكون المراد منها هنا نفس الملكة لان الواجب في
المحمود عليه كما مر ان يكون اختياريا باعتبار نفسه او باعتبار

ما ترتب عليه ولذا وقع الذات العلية وصفاتها
المقدسة محمودا عليها فليتامل قوله بما ذكر اي من
الخوص قوله بها اي بالشجاعة اي حدثها قوله وجه
التقادير الاضافة للبيان وقوله المحمود عليه والمحمود
به بدل من الاخيرين قوله الحمد فاعل يقع اي يقع الحمد
اي ذكر اللفظ الدال على الجميل المحمود به قوله وبه يعلم
الخ اي بما ذكر من قوله ان المحمود عليه الخ قوله ان بابه
في المحمود به هذا ما يقع به الحمد وخلاصته انه لما فسر
المحمود به بقوله ما يقع به الحمد والباء فيه للتعدية
فلتكن الباء في المحمود به للتعدية هذا معناه وفيه
نظر لان الباء في قوله ما يقع به الحمد ليست للتعدية
بل هي للملابسة والتقدير ما يقع الحمد ملتبسا به من الناس
الشيء بمدلول متعلقه لما علمت مما تقدم قوله وعلى
من عليه الخ هذا من قوله ان المحمود عليه ما يقع عليه
الخ قوله كما مرت الاشارة اليه اي في قوله بسبب
ملاحظة هذه الصفة قوله بقية كلماتها غير منقوطة
لانه تقدم الكلام على حمد قوله غير الجلالة مستثنى من
بقية قوله وقد ذكره بقوله اي ذكر الكلام بقوله
قوله فعلها وهو مضارع لتناسب جملها انشاء ويصح
جعلها ماضوية قوله لتناسب تعليلية لقوله وجوبا قوله
مصدره اي الفعل وقوله به اي بالفعل وقوله عنه
متعلق بنيابة قوله اليها اي الى الاسمية قوله للدلالة
على الثبات اراد به الثبوت لا ظاهره من انه الدوام

من قوله ص

كما يفيده

كما يفيده ما كتبه عميره وقوله باللفظ متعلق بدلالة وحاصل
وخلاصة ما في المقام ان الاسمية تدل على الثبوت
اي ثبوت المحمول للموضوع اي الثبوت المطلق سواء
كان مع دوام ام لا كان بعد عدم ام لا هذا ما تدل
عليه في اصل الوضع واما الدوام فليس بلازم لها على
ما يأتي واما الفعلية فلا تدل على هذا الثبوت في اصل
وضعها وانما تدل على التجدد بعد العدم ولا يقال
انها تدل على الثبوت لان الثبوت الذي اشرنا
اليه في الاسمية ثبوت مطلق والذي تدل عليه
الفعلية ثبوت بعد عدم فهو غير التجدد قوله
اسما اي ان قدر اسما وقوله وان كان اسم فاعل
حال واتى به في صورة المبالغة دفعا لما يتوهم من
انه اذا كان اسم فاعل لا تدل على الثبات بل تدل
على التجدد لان اسم الفاعل يدل على الحدث مع الذات
قوله وبالعدول معطوف على باللفظ قوله فلا ينافي
الخ تفريع على قوله وبالعدول وخلاصته ان العدول
دال على الثبات قدر المتعلق اسما او فعلا ولم ينظر
لذلك في حال تقديره اسما لقوة اللفظ قوله وقد يجعل
العدول اشارة لعلة قوله وعلى الدوام معطوف
على قوله على الثبات وقوله به راجع للعدول
لا للفظ وهذا ما اشار اليه في كلام الشيخ عبد القاهر
وقوله او بالفعل وهذا ما اشار اليه الرضي اي من
ان الاصل في كل ثابت دوامه وقوله نظرا للمقام

الصواب او نظرا للمقام كما اشار له السيد اي لكون المقام
مقام مدح مثلا والمناسب لذلك الدوام والثبات
وخلاصته ان الدوام له طرق ثلاثة فاذا علمت ما
مر دناه تعرفنا في عبارة الشه من الاختلال فان
قوله او لكون الاصل الخ ليس وجها مستقلا وانما
هو توجيه لقوله او بالفعل والذي جعله توجيها
لقوله بالفعل هو المذكور وجها مستقلا فالصواب
ان يقول هكذا او بالفعل لكون الاصل في كل ثابت
دائم او نظرا للمقام اي لكون المقام مقام مدح
اي او ذم في عند ذلك الموضع فافهم فان من اطلع
على كلامهم عرف صحة ما قلناه قوله ومن حيث معناها
معطوف على قوله من حيث لفظها قوله ما يتبعها اي
حال كونها ما يتبعها واما لا في تلك الحالة فهي خبرية
لفظا ومعنى وفي بعض النسخ بانشائها اي باعتبار
انشائها اي ذكرها في مقام الثنا على الله بها اي
واما لا بذلك الاعتبار فهي خبرية لفظا ومعنى قوله
انشائية معنى معناه ان لفظها خبر بحسب الاصل لكن
قصد بها الانشا فبحسب ذلك صارت انشائية
معنى بخلاف قوله بعد ويجوز ان تكون موضوعة
شرعا للانشا فهو وجه اخر غير الاول فهو عليه حقيقة
شرعية خرجت عن معناها اللغوي افاده بعض الشيوخ
قوله هي الحاصل مضمونها اي فيما مضى او الحال او الاستقبال
اي لا يتوقف حصول مضمونها على التكلم بها وهذا لا ينافي

وجود

وجود التكلم بها لقولك قام زيد فمضمونه لا يتوقف
حصوله خارجا على التكلم به قوله هي التي لا يحصل الخ
كقولك اضرب زيدا فمضمونها من طلب الضرب لا
يحصل خارجا الا بالتكلم بها قوله المراد بها صفة لفظها
قوله عند ذلك اي عند النظر للفظها قوله مدلولها
اي مفهومها منه اشارة الى اطلاق المضمون على
المفهوم وان كان في الاصل المضمون مغايرا
للمفهوم لان المضمون مثلا في الحمد هو اختصاص
المحامد بالله والمفهوم الذي هو المدلول ثبوت
اختصاص المحامد بالله قوله وهو ان الحمد مختص
اي وهو ثبوت اختصاص الحمد بالله قوله
ونظرا لمعناها معطوف على قوله نظرا للفظها
قوله اي ما عني توضيح لقوله معناها وبيان
للمراد منه لانه احتراز عن شيء قوله عند ذلك اي
عند النظر لمعناها قوله حمد الله اي الثنا على الله
اي انشا الثنا على الله تعالى قوله بمدلولها المذكور
اي الذي هو ان الحمد مختص بالله قوله اي حمدا
لله اي الثنا على الله اي انشاه قوله في الخارج
اي خارج الاعيان او خارج الذهن قوله المسمى اي
الاذعان فلا يحصل الحمد بالتكلم بها قوله مطابقة القلب
اي للسان قوله والحالة هذه اي حالة عدم الاذعان
قوله فقوله مع الاذعان الخ تفريع على ما يستفاد من
قوله لحصول الحمد مع الاذعان لا عدمه من ان الاذعان

انما هو منظور له من حيث حصول الحمد فيفهم منه انه
لا دخل له من حيث التعليل قوله في التعليل اي تعليل
كونها انشائية يعني وخلاصته ان العلة في كونها
انشائية يعني كون الحمد يحصل بالتكلم بها وحده
لا مع انضمامه لشيء اخر كما هو ظاهر العبارة ولكن هذا
الحصول لا يوجد الا مع الاذعان قوله ويتجه عليه ان
يقال اي حيث علمت ان الاذعان انما هو شرط
في حصول الحمد فنقول حصول الحمد كما يتوقف على
الاذعان يتوقف على غيره من عدم مخالفة الجوارح
فهلا تعرض له ويمكن ان يقال انما تكلم على ذلك الشارح
الى ان مذهبه اي طريقته في ذلك انه لا بد من
الاذعان ولا يكفي عدم المخالفة كما في الجوارح وتقدم
ان المعتمد خلافه وان المدار على عدم مخالفة الاعتقاد
قوله وما شمله ما ذكر الخ اي لانه لما قال وجملة الحمد
الخ شمل ذلك الشرع واللغة وغيرهما لكون الكلام
مطلقا لم يقيده بقوله في الشرع او اللغة فلما انه
اطلقه شمل الكل قوله من كونها شرعا بيان لما ذكر
قوله لما علم مما تقرر اي من قوله ومن حيث معناها
ما تتأتى بها في مقام الحمد لها فانه يستفاد من ذلك
ان تكرر الانشائية طارئ قوله وتكون الخ اي كما
وضع بعت واشتريت لانشاء العقد واحداثه وهذا
على وجه الاحتمال غير بعيد واما الاعتماد على الظن فلا
يكون الا عن دليل والذي علم من الشرع انه اكتفى

به

به في مقام الحمد افاده ش والمراد بالانشاء الخ انما قال به
والمراد الخ لان الانشاء يكون بالامر والنهي وغيرهما
فلما قال موضوعة شرعا للانشاء بين المراد بالانشاء الذي
يحصل بالحمد بها قوله المضمون الانشائي اي المفهوم الانشائي
لا يخفى ما في العبارة من التسامح وذلك لان الانشائي
نسبة للانشاء مع انه يصدق تفسير الانشاء نفسه نسبة
الشيء الى نفسه فالمناسب ان يقول والمراد بالانشاء
في ذلك انشاء الثناء بالمدلول المتقدم ويجاب بانه
من نسبة الجزئي للكلي قوله السابق صفة للمضمون
قوله هذا في التحقيق الخ لفظ هذا اما خبر مبتدا محذوف
اي الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اي هذا كما ذكر
وقد يكون الخبر مذكورا كما في قوله تعالى وهذا ذكر
ثم ان الواو الواقعة بعده للحال سواء ذكر الخبر او
حذف او حذف المبتدا قال ابن الاثير لغفلة هذا
في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل
وهي علامة اكيدة على الخروج من كلام الى كلام اخر
افاده الشيخ على الاجهوري المالكي وقصده بذلك
الاعتراض على المص في قوله انشائية بان حصول الحمد
بالتكلم بها لا يثبت كونها انشائية واجاب ش بقوله
الا ان نراد الخ حصول الحمد بها بنفسها قوله وحصول الحمد
اي الثناء على الله قوله لانه مبني اي لان اقتضاه
المستفاد من قوله يقتضي اي لان اقتضاه كونها
انشائية يعني قوله انه معناها اي ان الحمد الحاصل

بالتكلم بها معناها قوله وليس كذلك اي وليس معناها قوله بل
هي جزئي كذا في بعض النسخ مبانيت الضمير اي بل الجملة
باعتبار التكلم بها جزئي من جزئياته اي الحد المطلق
او في العبارة حذف والتقدير بل التكلم بها جزئي
من جزئيات قوله لصدق تعريفه السابق عليها اي
على الجملة على الوجه السابق من صدق الكلي على بعض
جزئياته اي من حمل الكلي على بعض جزئياته او من
تحقق الكلي في احد جزئياته قوله لحصوله اي الحد الكلي
وقوله بالتكلم بها اي الذي هو جزئي من جزئيات مطلق
الحد والتكلم بها هو الاخبار بها اي والاخبار بالشيء
شيئا اي من افراده وقوله من حصول الكلي الذي هو
مطلق الحد وقوله بجزئيته الذي هو التكلم وقوله لا
حصوله الخ معطوف على قوله حصول الكلي اي وليس
حصوله بالتكلم بها من حصول المعنى الانشائي اي من
افراد حصول المعنى الانشائي بالتكلم باللفظ الدال على
المعنى الانشائي وخلاصة ذلك انه اذا كانت انشائية
فالحد الحاصل بالتكلم بها جزئي من جزئيات مطلق الحد
وذلك الجزئي هو حد المتكلم بتلك الجملة فاذا قيل الحد
حصل بالتكلم بها فيكون من حصول الحد الجزئي بالدال
عليه والباء في قوله بالتكلم للسببية اي حصل ذلك الجزئي
بواسطة التكلم بالدال عليه كما هو شأن الانشائيات
واما اذا جعلت خبرية لفظا ومعنى فحد الشخص الحامد
هو عين التكلم بها اي الاخبار بها وهو فرد من افراد مطلق

الحد

الحد فاذا قيل الحد حصل بالتكلم بها فيكون من حصول
الكلي بجزئيه فظهر من ذلك انه ان قلنا الحد حصل بالتكلم
بها ان جعلت خبرية لفظا ومعنى فذلك الحد في ذلك هو
الحد الكلي وحصوله بالتكلم من حصول الكلي بجزئيه لان
التكلم جزئي من جزئيات مطلق الحد واما اذا جعلت
انشائية معنى فذلك الحد في ذلك هو الجزئي الصادر
من الحامد وهو انشائي وحيث كان انشائيا فلا
يكون حصوله الا بالتكلم باللفظ الدال عليه كما هو
شأن الانشائيات ولا يخفى ان حصول الحد بالتكلم
باللفظ الدال عليه الذي اشار اليه بقوله لا حصوله
وفي بعض النسخ بل هو جزئي لصدق تعريفه السابق
عليه فعلى تلك النسخة ضمير هو راجع للتكلم كضمير عليه
الا انه يلزم على تلك النسخة تشتيت في الضمير وذلك
لان ضمير انه في قوله انه معناها راجع للحد لا للتكلم
فتدبر المقام ومن الله نحصل حسن الختام مع تبليغ
المقاصد على التمام قوله اي كل فرد الخ فان قلت
لو كان المعنى حصر المحامد فلا معنى لقولهم على ما انعم
او نحوه اذ ليست جميع الافراد والجنس المختص بناء
على ما ذكر قلت هو متعلق بالحد المعهود الحاصل
من الحصر كانه قال حمدي هذا على ذلك فليتأمل كذا
قال ش واقول واذا جعلت الجملة انشائية فقوله
على ما انعم متعلق بانشا انشاء بالمضمون واذا جعلت
خبرية لفظا ومعنى فهو متعلق بالتكلم بالجملة اي الذي

هو الاخبار قوله مقصورا اي غالبا داخلة على المقصور عليه
قوله بوسط اي بواسطة او بغير واسطة والواسطة
من وصلت النعمة على يده قوله مثل ما افادته الجملة فالمشبه
منظور فيه للواقع والمشبه به منظور فيه للمفهوم منه
لقوله مثل ما افادته الجملة فهذا لا يلزم اتحاد المشبه
به والمشبه قوله فهو اي المفاد بالجملة حيث كان ما في
الواقع مطابقا يلزم من ذلك ان يكون المفاد بالجملة
مطابقا لما في الواقع فان قلت ح كان ينبغي ان يجعل
المفاد بالجملة مشبها وما قبله مشبها به قلت اعتبر
عكس التشبيه قوله سوا جعلت لام التعريف في تفسير
المعرف بلام التعريف دون ال او الالف واللام اشعارا بان
اداة التعريف اللام وحدها وهو احد اقوال النحاة به
وظاهر ان بدل اللام هو الميم في لغة حمير والتعريف مطلقا
هو الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود اي معلوم
متعين حاضر في الذهن قاله ش قوله فيها اي جملة
الحمد قوله حينئذ اي حين جعلها للاستغراق قوله
منها اي في الحمد قوله انه مفاد حاح اي حين جعلت للجنس
قوله وهو اي كل فرد من افراد الحمد مختص بالله قوله
له اي للاختصاص جنس الحمد بالله قوله والا لم يكن اي وان
لم يكن كل فرد من افراد الحمد مختصا بالله قوله لتحققه اي
الجنس قوله بثبوته اي للفرد وقوله له للغير قوله هذا
خلق يصح ان يقال بفتح الخا وضمها اما الضم فهو الكذب
واما الفتح فهو من الخلق الذي هو الولد لانه ما يتخلق

لما فيه

لما فيه من المحال والمشاركة له عدم كون الجنس مختصا بالله
قوله وبه يعلم اي بقوله لان لام لله للاختصاص قوله
في جعلها المصدر مضاف للمفعول والفاعل ضمير
الزمخشري قوله من ان ذلك بيان لما قبل قوله
من ان افعال بيان لمذهب قوله فاسد تعليل قوله
لان ذلك اي كون كل فرد مختص بالله قوله مفادها
ايضا اي كما هو مفادها على جعلها للاستغراق قوله
بناء اي انما صح بنا قوله عنده اي الزمخشري قوله
واقداره اي الله اي واقدار الله لهم اي كون المولد
تبارك وتعالى خلق لهم قدرة عليها وهو عطف علة
على معلول وكانه يقول انما هي بتمكين الله لان الله
خلق لهم قدرة عليها قوله تجدهم عليها اي على الافعال
راجع لله تعالى اي اي تكوينه الخالق لهم قدرة وظاهر
العبارة انه راجع لله وحده مع انهم يقولون بخلقه
افعال نفسه وانه المباشر للفعل وحيث ان مذهبهم
ذلك فيكون استحقاق الحمد لله بوجه فلا يكون المستحق
الله وحده على مذهبهم قوله ام للعهد الخارجي
توجيه كلامه ان يحمل على حذف المضاف اي
لتعريف ذي العهد قوله المنصرف اليه مطلق العهد
اي ان مطلق العهد اذا اطلق لا ينصرف الا للعهد
الخارجي مطلقا والحاصل ان العهد اما ذهني او
خارجي واذا اطلق العهد فلا ينصرف الا للخارجي
والخارجي ينقسم الى ذكري وعلمي والذكري اما متقدم

صريحا كما في قولك جاءني رجل فاكرمت الرجل او كناية كما في قوله
اني قدرت لك ما في قطني محرب الخ قال في الذكر للعهد
الخارجي المتقدم كناية لان التصريح خاص بالذكور كما هو
معلوم والخارجي العلمي كما في الاية وقولك جاءني القاضي
اذا لم يكن الا قاض واحد قوله اي غار الغار ثقب في
اعلى ثور وثور جبل في يمين مكة على مسيرة ساعة
قوله المعلوم في ذهن المخاطب اي جنس المخاطب
المتحقق فيما تعدد اي الذين امنوا اشار له بقوله
تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قيل لكم انفروا قوله والعناية
الواحدي اي واحضاره الواحدي قوله بحثا اي استظهارا
من عنده قوله على وجه تكون معه الجملة لا يخفى ان ظاهره
ان الوجه مغاير لما اشار له بقوله يعني ان العهد الخ وظاهر
المصنف انه لا وجه مغاير لما اشار له بقوله ان الحمد الخ
فالمناسب ان يقول على وجه هو ما اشار له بقوله
ان الحمد الذي حمد به نفسه الخ قوله مختص به الخ فان
قلت الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد به من ذكر
منى لازمه انه مختص به فلا حاجة الى دلالة الحمل عليه
ولا فائدة فيه اذ لا يتصور اضافته لغيره قلت قال
شيخنا رحمه الله تعالى الذي هو من لازمه الاختصاص
الوقوعي والمقصود الدلالة على الاختصاص الاستحقاقي
ذكره ش وكان السؤال حقيقيا قوله لانه اذ كان الخ توضيح
لما افاده قوله ام للعهد الخارجي وهو ان مفاده كل حمد
مختص به مع جعلها للعهد الخارجي والمعنى انها اذا كانت

للعهد

للعهد الخارجي يفيد ان كل حمد مختص به بطريق اللزوم
قوله المدعي وهو ان كل فرد من افراد الحمد مختص به
الا انك خبير بان هذا اللازم على تقدير جعلها للجنس
معناه كل فرد من افراد الحمد سواء كان ممن يعتد بحمده
او لا مختص به واما اذا جعلت للعهد فهذا اللازم
لا يخرج في الحقيقة عن الملزوم وذلك لانه لو قلنا انه
حمد عن من ذكر كالعدم والمعهود هو هذه الثلاثة
والمدعي الذي هو الكلية افراد كانت الثلاثة لا غير
فلا مغايرة الا بحسب اللفظ فقط واما بحسب المعنى
فلا مغايرة فلا كبير فائدة في الالتفات لذلك اللازم
قوله العارف بالله اي باوصافه وكمالاته اي معرفة
متمكنة من القلب معها الانوار وزوال الاغيار
وكشف الحجاب عن مشاهدة الملكوت وسما الحيوت
قوله ابو العباس المرسي المالكي حافظ الاسكندرية
وذو الكرامات السنية قوله عند ما ذكر اي لان المعنى
المطابقي على الاول الحمد المعتد هو حمد الله فقط
لكون الخلق عاجزين عن كنه حقيقته وهو
معنى غير الاول قوله الناكي كذا في نسخة البهوتي
وغيره من النسخ الصحيحة التي اطلعت عليها الا ان
المشهور عن ذلك الشيخ في مذهبنا ان عنوانه الناكاني
بزيادة الالف والنون لان مراد الشارح بالرسالة رسالة ابن ابي
زيد في فقه مالك الكتاب المشهور واللؤلؤ المنثور
التي عم نفعها وعظم خيرها قوله قالوا انها جنسية اي

منكر النحويين ولم يقل انها حسنة بل قال قالوا انا دبا
مع الشيخ ابي العباس حيث لم يظهر له فضل لحضرة شيخه
قوله ولم يقصد بقوله قالوا شيئا وكانه اراد بالحسنة
ما يشمل الاستواقية لما علم من انها تاتي للثلاثة قوله
الذي اقول اي بكشف او الهام او اجتهاد وقوله
وذلك الخ يأتي على الكل كما هو ظاهر قوله لما علم من خلقه
اي مخلوقه الذي يكون فيما لا يزال قوله على كنه
حمده اي على الاتيان بحقيقة الحمد التي تليق بجنابه
فان قلت في هذا اشارة الى الجهد حقه طلبه من
جهتهم وما وجهه قلت وجهه ظاهر وذلك لنعمة عليهم
بنعمة الوجود وما يتبعها والمنعم الحقيقي يستحق
حمدا على قدر جلاله والخلق يعجز عن ذلك قوله حمد
نفسه الخ اي ذاته بذاته اي بكلامه القديم قوله
في ازله كناية عن كونه حمد ذاته بذاته حمدا لا اول
له ولم ينقطع لان حمده صفة ذاته القديمة التي لا تقبل
الزوال ولا يحتمل الحلال قوله نيابة اي حالة كونه
نائبا عنهم تفضلا وتكرما قوله قبل ان يحمدوه فان
قلت اذا كان هذا الحمد نيابة عن خلقه فقد قام عنهم
بالمطلوب فكان لا يطلب منهم بعد ذلك حمد على قدر
وسعهم قلت قد علم من قواعد الشرع ان المكلف يكلف
بقدر طاقته فاذا عجز عن الحالة العظمى يطلب منه
ما هو ادنى فان قلت هذا فرع التكليف في الجملة بالحالة
العظمى كما في الصلاة من قيام يعجز عنها فيصلي من جلوس

والحمد

والحمد الذي يليق بمقامه عاجزون عنه بطريق الاصالة
فلا يتعلق بهم طلب من جهته والجواب انه لما كان
للمولى ان يكلفهم به نزل ذلك منزلة التكليف به في
الجملة هذا ما يرجحه الرحمن مع ضعف العمل والفهم ولكن
على اقدمه من فضله قبول الاعمال وان لم يتم بها الكمال
قوله فقال اشهدك انها عهدية منه اشارة الى رجوع
ابن النحاس عن اعتقاد الجنسية الى العهدية وعلى
هذا فيكون كونها للعهد مذهبا نحويا لا صوفيا فقط
وذلك الاشهاد من ابن النحاس لما قام على قول
الاستاذ من لوائح القبول خصوصا وقد قال لو حجب
عني المصطفى طرفة عين ما عددت نفسي من المسلمين
قوله وعليه اي وعلى صلها للعهد على ما قال الاستاذ
وقوله فالجملة اي جملة الحمد لله قوله ما مر وهو ان
كل حمد مختص بالله قوله على الوجه السابق اي المشار
له بقوله على معنى ان الحمد الخ والاولى ان يعدي
قوله مع ملاحظة الخلاف ذلك بعد قوله على الوجه
السابق والمعنى ح على الوجه من ان المعنى ان الحمد
الذي حمد به نفسه مختص به والملحوظ ان العبد يحمد
من ذكر ولا يخفى انه يبحث في ذلك وذلك ان تلك الكلية
اللازمة وهو ان كل حمد مختص به لا حقيقة لها لانه
ليس هناك الا فرد واحد وهو حمده تعالى نفسه بنفسه
وجعل غيره كالعدم فلا يلتفت له اصلا ولو في الكلية قوله
صنيع المص الخ ذكر في المطول ان المعرف بلام الجنس اذا جعل

مبتدا كان مقصورا على الخبر ولو كان الخبر نكرة نحو التوكل
على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب قال
لان الجنس حين يجتمع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا
يتحقق بدون ذلك الواحد ثم قال وبهذا يظهر ان تعريف
الجنس والحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه
لله انتهى قال السيد في حواشيه هذا انما يظهر اذا اريد
بالحمد كل حمد على قياس ما قررناه في الامثلة السابقة
يعني التوكل وما ذكر معه فانه قررنا ذلك واما
اذا قصد به الجنس من حيث هو فانما يلزم اختصاصه
بالله بدلالة اللام على الاختصاص كانه قيل جنس الحمد
مختص بالله فيلزم اختصاص افراده كلها به وليس
ذلك من قصر المسند على الخبر اي كما زعمه السعد بل هو
في المعنى نظير ان يقال الكرم مختص بالعرب اذ لم يرد
به ان الكرم مقصور على المختص بالعرب لا يتعداه
الى المختص بغيرهم بل اريد انه مختص بهم لا يتعداه
الى غيرهم وهذا القصر المقصود استفيد من لفظ
الاختصاص هنا ومن اللام هناك واما تلك الامثلة
فلو حملت على قصر الجنس لم يلزم منها اختصاص وقصر
اصلا لان الحكم بان جنس الكرم موصوف بكونه حاصلا
في العرب لا يستلزم انحصار افراده فيهم لجواز ان يثبت
لهم في ضمن فرد واحد ولغيرهم في ضمن فرد آخر فتدبر انتهى
قوله افادة الاختصاص مصدر مضاف للمفعول وقوله
لام لله فاعل افاده اي لا يكون مفيدا للاختصاص الا لام

لله

لله لا لام الحمد قوله افادتها اي لام التعريف قوله مما
الخ بيان لمثل ذلك قوله لما فيه اي المطول قوله من افادتها
له اي للاختصاص قوله ايضا اي كما انها كانت للاستغراق
وقد علمت بيان ذلك مما تقدم في كلام السيد قوله
للاستحقاق لا يخفى ان جعلها للاختصاص انما هو
لافادة القصر وهذا انما يأتي اذا جعلت للاختصاص
واما اذا جعلت للاستحقاق فلا يفيد القصر واما جعلها
للملك فيكون مقام جعلها للاختصاص فيفيد القصر
وخلاصة ذلك انه لا يظهر ايراده الا اذا جعلت للملك
لا الاستحقاق لما قلنا قوله لكن ذكر في المغني هذا
جواب عن كلام المص ورجح بان فيه تقليلا للاشتراك
وانه اذا قيل المال لزيد والمسجد لزم القول بانها
للاختصاص مع كون ذلك قائلا للملك لئلا يلزم منه
استعمال المشترك في معنييه دفعة واكثرهم يمنعه
قاله في المغني اقول بحمد الله انه على هذا القول تفسر
لام الاختصاص بالواقعة بين شيئين لثانيهما اختصاص
ما سواء كان على جهة الملك او شبهه او الاستحقاق
وسواء وقعت بين معنيين او ذاتين او معنى وذات
فتدبر وقد علمت البحث من حيث الاستحقاق قوله
والتعظيم عطف تفسير قوله وبه اي يكون المراد
بالتفخيم الكمال قوله فيه اي في جعلها للتفخيم قوله
بانه ان اراد الاستغراق بالتفخيم فعبارة غريبة اي
اذا اريد بالتفخيم الاستغراق فهو اي التفخيم عبارة غريبة

لان التعميم معناه التعظيم لا الاستغراق قوله والا اي وان
لم يرد الاستغراق فلا يصح لانه لا يعرف التعميم في اقسام
اللام والكمال معروف في اقسام اللام قوله ان جعلها للكمال
قريب اي فلا ينبغي ان يعد الكمال من اقسام اللام
لانه داخل في العهد في الجملة قوله على الوجه السابق فيه
اي العهد قوله له اي للاول قوله ولم يوجد هنا قرينة
ظاهرة عليها صادق بوجودها بدون ظهور قوله
ويتعذر وجودها اي وجود القرينة الظاهرة
قوله فجعلها اي لام التعريف قوله لما لا يحتاج اي لشيء لا يحتاج
في جعلها له اي لذلك الشيء وقوله الى قرينة متعلق
بيحتاج قوله من جعلها لغيره اي لغير الذي لا يحتاج
فيكون ذلك الغير هو الذي يحتاج وهو الاستغراق
والعهد ثم اقول وبعد تسليم ان يقال ان القرينة
تمنع المعنى الحقيقي فلا يصح حمل اللفظ عليه فان قلت
يمكن ان يجاب بان تلك القرينة تصحح حمله على المعنى
المجازي لا موجبة قلت ليس هذا باصطلاح البيانيين
لانها بحسبه مانعة لا غير ولا باصطلاح الاصوليين لان
القرينة عند الاصولي تجوزه للمعنى الحقيقي لا المعنى
المجازي قوله جعلها اي لام التعريف قوله منها اي من نفسها
اي الجملة على تقدير جعلها للاستغراق قوله لانه اظهرها
اي الجملة قوله له اي للمقصود قوله على الاول وهو جعل
ل للجنس قوله بخلافه اي ما ذكر من افاده تعالى اي بخلاف
افاده تعالى اي للمقصود على الثاني فليس بالاولى بل بالصحيح

قوله فهو

قوله فهو كاثبات الشيء بدليل اي فما ذكر من افادتها للمقصود
على الاول والشيء المثبت هو اختصاص جميع المحامد بالله
وكانه قال كل حمد مختص بالله لانه جنسه مختص
بالله قوله لا على تقدير معطوف على قوله للاستغراق
قوله بل هي اي الجملة قوله عليه اي على جعلها للعهد
مثلها او ابلغ اي مثل نفسها او ابلغ من نفسها وان
بلغ او للاضراب بجعل او بمعنى بل قوله في ذلك اي
في افادة المقصود قوله على تقدير جعلها اي لام التعريف
قوله كما لا يخفى اي لما لا يخفى من الاشعار بان المعنى
كل حمد معتد به مختص به قوله هي اي الجملة قوله
على هذا وهو جعلها للعهد قوله من اثبات الخ بيان
لخلاف المقصود لانه بيان للمقصود قوله بخلافها اي
الجملة قوله على تقدير جعلها اي لام التعريف قوله
للطلقة اعلم ان الماهية تعتبر تارة بشرط لا شيء
وتارة لا بشرط شيء والاولى مقيدة بالعدم وقد
تسمى مطلقة ايضا كتسمية النعت بالمطلق المالة
المقيد بعدم التغير والمراد بالمطلقة هنا المطلقة
بالمعنى الثاني واليه اشار الشارح بقوله اي وفعل عن
الطوالع انها مشتقة من ما هو قوله اي المقيدة
بالاطلاق توضيح للمطلقة في الثلاثة قوله في ضمن بعض
الافراد كان معينا ام لا قوله بناء راجع للفظ المصدر اي كما
يقال لها للجنس يقال كذا وكذا بناء على ان معنى الجنس
الخ واحد واضافة معنى لما بعده لبيان قوله وان

لان التعميم معناه التعظيم لا الاستغراق قوله والا اي وان
لم يرد الاستغراق خلاف صح لانه لا يعرف التعميم في اقسام
اللام والكمال معروف في اقسام اللام قوله ان جعلها للكمال
قريب اي فلا ينبغي ان يعد الكمال من اقسام اللام
لانه داخل في العهد في الجملة قوله على الوجه السابق فيه
اي العهد قوله له اي للاول قوله ولم يوجد هنا قرينة
ظاهرة عليها صادق بوجودها بدون ظهور قوله
ويتعذر وجودها اي وجود القرينة الظاهرة
قوله فجعلها اي لام التعريف قوله لما لا يحتاج اي لشيء لا يحتاج
في جعلها له اي لذلك الشيء وقوله الى قرينة متعلق
بيحتاج قوله من جعلها لغيره اي لغير الذي لا يحتاج
فيكون ذلك الغير هو الذي يحتاج وهو الاستغراق
والعهد ثم اقول وبعد تردد ان يقال ان القرينة
تمنع المعنى الحقيقي فلا يصح حمل اللفظ عليه فان قلت
يمكن ان يجاب بان تلك القرينة تصحح حمله على المعنى
المجازي لا موجبة قلت ليس هذا باصطلاح البيانيين
لانها حينئذ مانعة لا غير ولا باصطلاح الاصوليين لان
القرينة عند الاصولي تجوزه للمعنى الحقيقي لا المعنى
المجازي قوله جعلها اي لام التعريف قوله منها اي من نفسها
اي الجملة على تقدير جعلها للاستغراق قوله لان افادتها
اي الجملة قوله له اي للمقصود قوله على الاول وهو فعل
ل للجنس قوله بخلافه اي ما ذكر من افادته اي بخلاف
افادته اي للمقصود على الثاني فليس باللازم بل بالتصريح

قوله فهو

قوله فهو كاثبات الشيء بدليل اي فما ذكر من افادتها للمقصود
على الاول والشيء المثبت هو اختصاص جميع المحامد بالله
وكانه قال كل حمد مختص بالله لانه جنسه مختص
بالله قوله لا على تقدير معطوف على قوله للاستغراق
قوله بل هي اي الجملة قوله عليه اي على جعلها للعهد
مثلها او ابلغ اي مثل نفسها او ابلغ من نفسها وان
بلغ او للاضراب بجعل او بمعنى بل قوله في ذلك اي
في افادة المقصود قوله على تقدير جعلها اي لام التعريف
قوله كما لا يخفى اي لما لا يخفى من الاشعار بان المعنى
كل حمد معتد به مختص به قوله هي اي الجملة قوله
على هذا وهو جعلها للعهد قوله من اثبات الخ بيان
لخلاف المقصود لانه بيان للمقصود قوله بخلافها اي
الجملة قوله على تقدير جعلها اي لام التعريف قوله
للطلقة اعلم ان الماهية تعتبر تارة بشرط لا شيء
وتارة لا بشرط شيء والاولى مقيدة بالعدم وقد
تسمى مطلقة ايضا كتسمية النقيضين المطلق المالا
المقيد بعدم التغير والمراد بالمطلقة هنا المطلقة
بالمعنى الثاني واليه اشار الشارح بقوله اي وفعل عن
الطوالع انها مشتقة من ما هو قوله اي المقيدة
بالاطلاق توضيح للمطلقة في الثلاثة قوله في ضمن بعض
الافراد كان معينا ام لا قوله بناء راجع للفظ المعد اي كما
يقال لها للجنس يقال كذا وكذا بناء على ان معنى الجنس
الخ واحد واضافة معنى لما بعده لبيان قوله وان

اختلفت العبارة عنه اي بلفظ جنس وحقيقة وطبيعة
وماهية وقوله وهو اي ذلك المعنى الذي اختلفت
العبارة عنه باختلاف الاعتبار قال الشارح رحمه الله في
سوال وقوله حينئذ هذا الكلام وقولي بناء على ان معنى
الجنس والحقيقة والطبيعة والماهية واحد في الضمير
في هو راجع لمعنى الجنس وما عطف عليه اي ان هذا هو معنى
هذه الالفاظ الاربعة وان كان اطلاق كل منها عليه
باعتبار فان الشيء هو باعتبار حقيقته في الخارج في ضمن
افراده حقيقة وباعتبار وقوعه في جواب ما هو
ماهية وباعتبار كونه جنسا لافراده او طبيعة لها
جنسا وطبيعة فهذه عبارات اختلفت العبارة عنه اه
غير ان التحقيق ان الكلي لا وجود له في الخارج سواء كان
كليا طبيعيا او منطقيا او عقليا وانه لا وجود في الخارج
الا للاشخاص والطبايع الكلية منتزعة منها بمعنى ان
في الخارج موجودا اذ المقصود وجرد عن تشخصاته حصل
منه في العقل صورة كلية قوله ما به مبتدا اول والشيء
مبتدا ثان وهو خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر
المبتدا الاول هذا ما افاده بعض من حقق قوله الانسان
الخ بما تقدم علم ان الانسان مبتدا وقوله انسان خبر
ولا يخفى ان المناسب ان يقول الانسان الانسان لان
الضمير معرفة فيفسر بها ولا يخفى ما في ذلك من لغو الحكم
للاتحاد بين الموضوع والمحمول والجواب ان المراد الانسان
المتصور في الاذهان هو الانسان الموصوف بحقيقة خارجا

في ضمن

في ضمن افراده على ما مر قوله ويغتفر الخ جواب عما يقال
ما افاده ذلك من السببية غير صحيح لان السبب قطعا
غير المسبب وهذا السبب عين المسبب وحاصل الجواب
ارتكاب التسامح بان يغتفر في التعبير عدم الاتحاد
المفهوم من اللفظ لضيق العبارة عن الافصاح
بالمراد بدون تسامح اي ان العبارة التي في العدل
لا يمكن ان تتصف بالافصاح عن المراد منها بدون
تسامح والمراد من تلك العبارة انه لا يحتاج الشيء في كونه
ذلك الشيء الى غيره وظهر من ذلك التقرير ان قول الشارح
ويغتفر في التعبير الخ على حذف مضاف اي يغتفر
في التعبير عدم الاتحاد قوله اذ هي امر به الشيء موجودا
اي في الخارج وذلك اما ان يكون اثر الفاعل نفس
ماهية ذلك الشيء مستتبعا له استتباع الضوء للشمس
والعقل ينتزع منه الوجود ويصفها به على ما قاله
الاشراقيون وغيرهم القائلون بان الماهيات مجعولة
فانهم ذهبوا الى ان الماهية هي الاثر المترتب على
تاثير الفاعل ومعنى التاثير الاستتباع ثم العقل
ينتزع منها الوجود ويصفها به مثلا ماهية زيد تستتبع
الفاعل في الخارج ثم يصفها العقل بالوجود والوجود ليس
الا اعتبارا عقليا انتزاعيا كما انه يحصل من الشمس اثر
في مقابلها من الضوء المخصوص وليس هاهنا ضوء مستقر
ثابت في نفسه تحمله الشمس متصفا بالوجود لكن العقل
حين يعتبر الوجود ويصفه به فيقول وجد الضوء بسبب الشمس

واما بان يكون اثر الفاعل الماهية باعتبار الوجود لا من
حيث نفسها ولا من حيث كونها تلك الماهية على ما
ذهب اليه المشاؤون وغيرهم القائلون بان الماهيات
ليست مجعولة فانهم قالوا اثر الفاعل هو ثبوت الماهية
في الخارج ووجودها فيه بمعنى انه يجعل الماهية متصفة
به في الخارج واما الماهية فهي اثر له باعتبار الوجود
لا من حيث هي بان يكون نفس الماهية صادرة عنه
ولا من حيث كونها تلك الماهية بان تجعل الماهية ماهية
فعلى كلا التقديرين اثر الفاعل الشيء الموجود في الخارج
اما بنفسه او باعتبار الوجود قاله عبد الحكيم وذكرناه
وان كان فيه طول الا انه عظيم يتعين فهمه فان قلت
الشيء بمعنى الموجود مقوله ما به الشيء هو في قوة قوله ما به
الموجود موجود وهذا يصدق على العلة الفاعلية والجواب
انا لا نسلم ان الشيء هنا بمعنى الموجود بل بمعنى ما يصح ان
يعلم ويخبر عنه ولو مجازا وان سلمنا باعتبار ان الاصل
في التعريفات الحمل على الحقيقة والاحتراز عن المجاز
وان كان مشهورا بحسب الاستعمال فنفرق بين ما به
الموجود موجود فانه الفاعل وبين ما به الموجود تلك
الموجود فانه الماهية فان معنى الاول الامر الذي سببه
الشيء الموجود متصف بالوجود وماداك الا الفاعل ومعنى
الثاني الامر الذي سببه الشيء الموجود هو ذلك الشيء الموجود
الممتاز عن جميع ما عداه وماداك الا الماهية اذ لا مدخل للفاعل
في كون هذا الموجود الممتاز هذا الموجود الممتاز قوله والعرض

اي والامر

اي الامر العرضي قوله فانه امر اي فان الضحك المتعجب من ضاحك
امر بسببه يحكم على الانسان بكونه ضاحكا قوله بسط اي
نشر قوله القول بمعنى المقول قوله في معنى كونها من ظرفية
اللفظ في المعنى بناء على ان المعاني قوالب الالفاظ ثم انه
يقال هذا لا يحتاج لبسط لان معنى كونها للاستغراق انها
تفيد ان كل فرد من افراد المحامد لله وكذا يقال فيما بعد
فيجاب بان في العبارة حذفا والتقدير في معنى كذا
وما يتعلق به قوله للاستغراق اي لتعريف الجنس الذي اريد
به استغراق افراده على ما سياتي وقوله وكونها للجنس
اي لتعريف الجنس والحقيقة من حيث هي وقوله للعهد
اي لتعريف الشيء المعهود وتوجيه كلامه ان يجعل على حذف
المضاف اي لتعريف ذي العهد قوله المطولات جمع المطول
وهو عبارة عما كثر لفظه وقولهم وكثر معناه فيه نظر بل
الوجه حذفه للقطع بقلة معنى بعض المطولات والمختصر
ما قل لفظه وقولهم وكثر معناه فيه نظر بل الوجه حذفه
للقطع بقلة معنى بعض المختصرات واعلم ان العلم الذي
هو ادراك الكليات او المركبات اي النسب التي لا تكون
الا بين منسوب ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك
الجزئيات والبسائط اما العلم بمعنى حصول صورة الكل في
العقل فعام التصورات والتصديقات وبمعنى صفة
يتجلى بها المذكور لمن قامت به فخاص بالتصورات والتصديقات
اليقينية وبمعنى حكم الذهن الجازم المطابق الثابت فخاص
بالتصديق اليقيني افاده قوله وهو كلام يحتاج له قوله والمقصود

منه اي بسط القول اي المقول المبسوط قوله اسم الجنس بدل
من مدخولها قوله الذي هو اي المسمى قوله على التحقيق
الاتي مقابل التحقيق مدلوله الفرد المنتشر مساوي النكرة
قوله الحقيقة المعينة اي في الذهن والذهن قوة معدة
لاكتساب العلوم والمعارف والمراد ذهن المتكلم كما هو الظاهر
من كلام بعض وان كان في شرح رسالة الوضع ما يفيد
ان المراد ذهن المخاطب الا انه غير ظاهر قوله اي الاشارة
الخ تفسير لقوله تعريف قوله تعيينه اي تعيين مسمى مدخولها
قوله المصحوب صفة لتعيينه قوله له اي لمسمى مدخولها
قوله بعد دخولها اي ال قوله ملاحظا ويلزم ان يكون
مصاحبا قوله مصاحبا اي بدون ملاحظة قوله اذ الكلام
في العالم بالوضع جواب عما يقال هذا القدر وهو كون التعين
قبل الدخول مصاحبا وبعد ملاحظا ليس بمحقق في كل متكلم
وحاصل الجواب انه ليس المراد كل متكلم حيث يشمل الذي
ليس بعالم بالوضع بل العالم بالوضع قوله او لتعريف مسمى
لقوله تعريف مسمى مدخولها قوله حصة اي فردا او افرادا
معينة من افراد مسماه لا ما زيد او بكر وخالدا افراد من افراد
المسمى لا انها نفس المسمى وضمير مسماه عائد على منفولها
قوله بما ضمن الخ اي في ضمن افراده جميعها اي لا المسمى من حيث
هو ولا من حيث وجوده في ضمن فرد بل من حيث وجوده
في ضمن الافراد جميعها اي فيما انطوت عليه الافراد اي
حالة كون المسمى كائنا فيما احتوت عليه الافراد فان كل فرد
احتوى على ذلك الجنس وشيء اخر قوله وخلق الانسان ضعيفا

اي لا يقدر

اي لا يقدر على مشاق الطاعات قوله جمع الامر الصاغة
جمع صايغ واصله صيغة تحركت الياء وانفتح ما قبلها
قلبت الفا فصار صاغة فان قلت الصاغة جمع
صايغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول
لا حرف تعريف عند غير المارد فكان التمثيل على مذهبه
قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث لا فهم يقولون انه فعل في صورة اسم ولهذا
يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس في معنى
الحدوث من نحو المومن والكافر والصايغ والحائك
والعالم والجاهل فهو كالصفة المشبهة واللام فيها
حرف تعريف اتفاقا ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق
الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او بغيره والموصول
يأتي ايضا للاستغراق نحو اكرم الذين يأتوني لكن لا زيدا
واضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر قاله في المطولات
قوله بلده اي مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا
قوله انت الرجل اي كل رجل بمعنى حويت جميع خصال
الرجال اي الخصال الكاملة قوله وسمي هذه اي الكلام
في قولك انت الرجل قوله كل صاغة الخ اي لانها
اذا اضيفت المعرفة كان الغالب كونها لاستغراق الاجزاء
لا الافراد كما في قولك كل زيد حسن قوله او في ضمن معطوف
على قوله في ضمن جميع افراده قوله منها اي من الافراد
قوله غير معين اي حالة كون البعض غير معين قوله بانها
التي للعهد الذهني لا يخفى ان البا فيما ذكر من تلك الاشياء

يمنع ان ان تقول انها داخلة على المقصود والمقصود
عليه وفيه ان البعض ليس معينا في الذهن كما انه ليس
معينا في الخارج واجيب بانه معين باعتبار انه مطابق
للمقصود الذهني الذي هو نفس المسمى قوله كما في
قولك ادخل السوق فان ال في السوق ومثله اشتر
اللحم واكله الذيب المسمى في ضمن بعض الافراد لا المسمى
من حيث هو لانه لا يدخل فيه ولا يشترى ولا ياكل
ولا المسمى في ضمن جميع الافراد لاستحالة دخول الكل
كل افراد السوق وشرا كل افراد اللحم واستحالة ان ياكله
كل ذيب فتعين بسبب تلك القرائن ان يكون المراد
المسمى في ضمن بعض الافراد قوله النكرة في الاثبات
كقولك جاء رجل قوله وان لم تتم قرينة تتم قوله وان
قامت قرينة قوله وتنصرف اليها اي الى تحقيقه
اي كقولك الرجل خير من المراة الخ فان ال في الرجل والمراة
لتعريف الجنس والحقيقة ولا يلزم من كون جنس الرجل
افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل
لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل
افضل من جنس المراة الحاصل في ضمن اي فرد منها
مع كونها مخصوصة فرد منها افضل من خصوصيات
افراد منه قال السيد تنبيه انما دخلت لام العهد
الذهني والى للاستغراق في لام الجنس لضمن الشيء بتعدد
الامكان واطلاق لام الجنس فيها حقيقة لا مجاز لان
التعدد المسمى في ضمن البعض او الكل ومتى كان كذلك

كان

كان حقيقة لا مجازا قوله وتنظير مدخولها علم الجنس الا ان
التعيين في علم الجنس بالوضع وفي لام الجنس من ال لا من
وضع اللفظ اي وضع مدخولها قوله والموضوع عنه الخ
قسيم لقوله والموضوع قوله المذكورة اي المعينة قوله
علم الشخص ما علق على شيء بعينه عن متناول ما اشبهه
الا بوضع اخر مثل هو لا يشكل العلم بالغلبة واجيب
بان غلبة الاستعمال في حكم الوضع فالوضع اعم من
ان يكون حقيقة او حكما قوله كم ان كان الحرف بها
اي بالتي للعهد الخارجي قوله او تقديرا كما في قوله
وليس الذكر كالانثى تقدم ذكره تقديرا في قوله تعالى
رب اني نذرت لك ما في بطني محررا اذ المعنى هو
ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان
للذكور دون الاناث وان كان لفظ ما يعم الذكور
والاناث معا اي وليس الذكر الذي طلبت امراة
عمران كالانثى اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى
اشارة الى ما سبق ذكره ضمنا في قوله قالت رب
اني وضعتها انثى قوله او معلوما قسيم قوله مذكورا
قوله بالقرائن اي لا بالذكر والا في القرائن للجنس
او نظرا لتعدد الافراد قوله وقد يقال لها التي للعهد
الذهني اي باصطلاح النحاة وجعلها للعهد الخارجي
العلمي اصطلاح اهل البيان قوله او حاضرا كذلك
قسيم قوله مذكورا قوله الذي هو اي تعيين قوله الذي
هو موضوع اي تعيين احوال وكذا تعيين الحقيقة

ليس كما فيما في التي للاستغراق والتي للعهد الذهني
بل لا بد من ملاحظة تحقق المسمى في الكل او البعض
والاحسن ان يقال ان التي للاستغراق والتي للعهد
الذهني ليس فيهما كبير عمل بل المدار على ملاحظة
التحقق في الكل او في البعض بخلاف التي للعهد
الخارجي ففيها كبير عمل من حيث عدم كفاية ذلك بل
لا بد من زيادة على ذلك وهي تعين الفرد وخلاصة ما
تقرر ان مدخول اللام في الاربعة لام الحقيقة ولام
العهد الخارجي باقسامه ولام العهد الذهني ولام
الاستغراق باقسامها اسم الجنس الا انه فيما عدا العهد
الخارجي المستعمل فيه الجنس الذي هو المسمى اما
باعتبار مجرد ذاته او باعتبار تحققه في ضمن جميع
افراده او بعضها واما العهد الخارجي فالمستعمل فيه
ليس الجنس بل الفرد المعين فمقتضيه ان يكون مجازا
ويستعلم ما يقول الشارح وما قررناه من ان ظاهره انها لام
الجنس في الكل مفاد المطول حيث قال والحاصل ان
اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس
الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت عليه الحقيقة
من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم
الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او
اثنين الخ قوله اسم الجنس بدل من مدخولها قوله في
حصة من الحقيقة اي في فرد او افراد من افراد الحقيقة
اي فرد معين لا غير يعني هذا هو المتعين قوله الحقيقة

اي لا الفرد

اي لا الفرد ولو غير معين قوله تحمل السيد التحمل السعي
في تحصيل الشيء كما يفيده المصباح والظاهر انه ضمنه
معنى تكلف بدليل قوله بان الظاهر قوله انه اي اسم
الجنس قوله هو موضوع لها اي للحصة المعينة قوله
بوضع اخر فخلاصته ان اسم الجنس وضع بوضعين
للحقيقة والفرد المعين ومقتضاه انه في حال وضعه
للفرد يقال له اسم جنس وليس كذلك فكان تسامح
والقصد ان اللفظ الذي يقال له اسم جنس باعتبار
وضعه للحقيقة وضع بوضع اخر لفرد معين ولا يقال
له ح اسم جنس ثم اقول وهلا اكتفي بدعوى المجاز
عن دعوى الاشتراك الذي هو مقتضى كلامه الذي
هو خلاف الاصل قوله ولم لا يقال هذا من كلام الشارح
وحاصله لم لا يقال ان مدخول لها الذي دخلت عليه
ح النكرة التي هي مدلولها الوحد المنتشر وتعين بدخول
ال لا اسم الجنس حتى يرد ما ذكر وخلاصته ان اسم
الجنس ما وضع للماهية والنكرة ما وضع للفرد المنتشر
وال التي للعهد الخارجي ليس مدخولها اسم الجنس حتى
يرد ما ذكر بل مدخولها النكرة التي تعينت فيه بدليل
قوله المتضمن اي الكلام على الحمد له ان اريد الاستعمال
بالنسبة لقوله الحمد والاستتباع بالنظر لما بعده ولا يخفى
انه كما تضمن الكلام على الحمد تضمن الكلام على غيره
من اللام ولام لله الخ ما تقدم والجواب كما تقدم انه
انما اقتصر على الحمد من حيث ملاحظة السبب قوله ختمه

ببيان ضد كل منها اراد بالتضاد ما يعم التناقض ايضا
وهو مطلق التقابل بين شيئين بحيث يمتنع اجتماعهما
قوله واعلم قال ش والواو من قوله واعلم اما استيناف
او عاطفة ولفظ اعلم كثيرا ما يقدمه المصنفون امام
الكلام الذي يأتون به لغرض الاعتناء به واستدراك
الاصغاء اليه ليقبل عليه السامع ويتمكن منه فضل تمكن
ولا يخفى ان متعلق العلم هنا عند المص بهذه المثابة
وهو قوله ان ضد الحمد قوله وضد الخ انما قدر الشرح ضد
لان كلام المص يلزم عليه العطف على معمولي عاملين
مختلفين بحسب الظاهر وهو ممنوع عند ش مطلقا
وان جوزه بعضهم عند كون المجرور متعددا فيلخص من
ذلك بما قدره الشرح قوله وضد الشكر الكفران لان حقيقة
الشكر اظهار النعمة والكشف عنها وقصدها وتعظيمها
كفرانها اي سترها واخفاؤها فهم الموارد الثلاثة ش
فان قيل الذم نقيض المدح وانما يجعل صاحب الكشاف
نقيض الحمد بقوله بالترادف والمص عبر قابل بالترادف
فكيف جعله نقيض الحمد فالجواب قد مر ان المدح يطلق
على الثناء الجميل ويقابله الذم كالحمد فقد يخص بعد المائز
فيقابله الهجو اي بعد المثالب قوله لكنه بقلة في الاول
الذي هو الكفران اي استعماله قليل وقوله واكثر في
الثاني الذي هو الكفران اي استعماله اكثر مما عداه وقوله
واستعمل في الثالث الذي هو الكفور وخلاصته ان
استعمال كفران قليل بالنسبة لما عداه من اللفظين

والكفر

والكفر اكثر بالنسبة اليهما واما كفور فهو حاله وسطى اكثر
من كفران واقل من كفور وبعد ان علمت هذا كله فتلك
الاحوال قاصرة على ضد الايمان بقرينة الاستدلال بعد
قوله كما يقال وتكون الثلاثة بالنسبة لضد الشكر
على السواء مثلا وهو الظاهر قوله بل هو اي الثنا بتقديم
النون احد قسميه اي الثنا بتقديم الثا على النون
قوله اي تقول العرب اشار الى ان قوله يقال اي لغة
قوله اي لفظا كما راى لما مر من ان الثنا الاتيان بما يدل
على اتصاف المحمود بالصفة الجميلة ولو تغير اللفظ
لكن المقصود منها فرد مخصوص وهو الثنا باللفظ
فقط قوله لم يقتصروا اي بل كانوا يقولون اثنى عليه
بتقديم المثلثة قال ش ولو قال لانه لا يقال اثنى عليه
الا اذا ذكره بخير وانثى عليه الا اذا ذكره بشر لكان
اظهر كما لا يخفى قوله وقصتهم كلامهم الخ اي من حيث
ان تعريف الطرفين يفيد الحصر اي حصر المبتدا في الخبر
اي لا ضد له الا الذم ولا ضد للشكر الا الكفران وغير ذلك
قوله كالذكر يعني الحمد والشكر كما اذا قلت قام زيد
ومثل هذا يقال في المدح والهجو والشكر والكفران
وخلاصته ان قولك قام زيد لا يقال فيه حمد ولا ذم ولا
شكر ولا كفر ولا مدح ولا هجو ما دفع الكل فيه قوله
فلو جعل الضد الخ اي باب مفعول واعلم ان الذم ضد الحمد
اي لا ضد له الا الذم ولا ضد للشكر الا الكفران وغير ذلك
قوله لكان اولى اي لانه لا يستفاد الحصر المتقدم لانه اذا

قال واعلم ان الذم ضد الحمد وان افاد الحصر الا انه لم
يفد حصر ضد الحمد في الذم بل حصر الذم في ضد يته
للحمد اي ليس ضدا لغيره ومنه انه ضد لغيره كقام زيد
قوله حيث جمع الخ حيث لمجرد المكان فليست للتعليل
ولا للاطلاق ولا للتقييد اي وقدمت الخ في مكان جمعها
قوله الكتاب الفرس المراد به القران غلب عليه من بين
الكتب في عرف اهل الشرع قال في التلويح وهو اي الكتاب
لغة اسم للمكتوب غلب في عرف اهل الشرع على كتاب الله
المثبت في المصاحف كما غلب في عرف العربية على كتاب
سيبويه والقران في اللغة مصدر بمعنى القراءة غلب
في العرف العام على المجموع المعين من كلام الله تعالى
المقروء على السنة العباد وهو في هذا المعنى اسم من
لفظ الكتاب واظهر فلذا جعله تفسير الراغب وقوله
غلب في عرف الشرع الخ اي فصار علما بالغلبة ومقتضى
ذلك صيرورته علما لمذكر اي مع العهد عن ال بل
صارت من حيث العلمية بما لا معنى له اصلا وهذا هو
الظاهر افاده ش رحمه الله قوله وكان من سر ذلك اي
بمعنى تحريا للصدف لجواز اسرار اخر لم يطلع عليها قوله
اذ مضمونها اي الجملة صفة من صفات الله اي الذي
هو المختص بجميع المحامد او المستحق الخ واراد بكون ذلك
مضمونها انه مفهوم منها لا انه مضمونها الاصطلاحي
ولا مفهومها المفهومي لان مضمونها الاصطلاحي اختصاص
جميع المحامد بالله ومدلولها كذلك ثبوت اختصاص جميع

المحامد

المحامد قوله الشامل لها اي لتلك الصفة قوله اسم الله منها
اي الكائن في البسملة قوله اذ المراد به اي بسم الله في
البسملة قوله ما يشمل الصفة اي فالمراد بالاسم الحامد
والصفة كوتاب وعليم والمختص قوله لنكتة اي لان
ذكر الخاص بعد العام لا بد له من نكتة قوله التي هي مضمونها
اي الجملة قوله واجمعها عطف علة على معلول اي انما
كانت البلغ لانها اجمع لان الاختصاص بجميع المحامد
سيلتزم الاتصاف بكل كمال نظرا الى ان كل كمال قائم
به سبحانه وتعالى يستحق به حمدا قوله وان الحامد
معطوف على ان الجملة قوله ما ذكر اي صفة من صفاته
قوله كالتابع اي وشان التابع ان يتاخر عن المتبوع قوله
الثالث اي لان التابع الاول الرحمن والثاني الرحيم
والثالث الذي الجملة الذي هو مي قوة المختص بجميع
المحامد قوله في البسملة اي الكائن في البسملة قوله
ثم شرع في ذكر الفوائد قد تقرر اول الكتاب ان المختار
في مسمى الكتب وما منها من التراجم عند المحققين
وسندهم هو الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها
على معان مخصوصة وعليه فالمعنى هنا واما الالفاظ
المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة التي هي مسائل
مخصوصة ولتعداد انواع تلك المسائل تعددت تلك
الفوائد فلا بد في صحة حملها على الفوائد من المسامحة
في احد الطرفين فالتقدير واما مضمون الفوائد فهي
ان الخ او التقدير واما الفوائد فهي عبارات ان التقسيم

الخ ذكره مش قوله المضاف اليه الخ اي فهو حقيقة فيه
اي ومجاز في تقسيم الكل الى اجزائه كما استظهر الناصر
اللقاني في حاشية شرح تصريف العزي ونبه مش
قائلا لقول السيد في حاشية القطب تقسيم الشيء ما
كان مندرجا تحته واخص منه وهذا لا يصدق على الجزء
اذ ليس اخص قوله وهو اي تقسيم الكلي الى جزئياته
قوله لا بالشخص معطوف على محذوف اي بالنوع
لا بالشخص فالمراد بالنوع ما عدا الشخص فيصدق بالجنس
اي واحد ملتبسا بكونه نوعا لا بكونه شخصا من التباين
الموصوف بالصفة ويدل على ان المراد ما ذكر قوله وهو
الكلي قوله اي احوال مختلفة وهي الفصول وكانه قال
اظهار الشيء الواحد كالحيوان على وجوه كالناطق والصاهل
وغيره وهذا ما افاده قوله سواء كانت الخ هذا ما اختاره
كلام الشارح والظاهر ان الوجوه نفس الانواع لا الفصول
قال الشيخ وذلك معنى قيود الى امر مشترك لتحصل امور متعددة
على اقسام له فهو عبارة عن ضم الخاص الى العام على قياس
ضم الفصل الى الجنس في المركبات ليتحصل نوع وليس فيه
حكم اصلا بل يحصل المركبات التقييدية كالموضوعات
وان كانت العبارة موهمة لوجود الحكم مثلا اذا اردت
تقسيم الحيوان الى انواعه ضممت الى مفهومه الناطق بطريق
القيد فيحصل نوع اخر وهكذا يحصل سائر انواعه وليس
فيه حكم اصلا واذا اظهرت بالعبارة يتراءى منه الحكم فامتاز
الترديد التقسيمي عن الترديد الانفصالي لانه وارد بين القضايا

بحسب

بحسب صدقها في نفس الامر وكذا عن الترديد الجملي
اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكلي مسور منفصلة
حقيقية الاشتباه الا ترى الى قولك العدد اما زوج او
فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق انه اذا قصد به
الحمل كان قضية حكم فيها باحد الامرين على ما
صدق عليه مفهوم العدد وهو يقبل السور
لو سورت واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد
مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك
المفهوم ليحصل به قسم وهو لا يقبل السور مثلا
يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة واذا
قصد به الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانتفائه
اليهما فقد خرج عما هو حقيقة بالتقسيم وصار
قضية طبيعية على قياس ما عرف في الموضوعات
الحقيقية الكلية للتصورات واما التقريع
اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور
اه وهو كلام نفيس ينبغي ان يحرص عليه قوله سواء
كانت الخ اي كناطق فانه وجه من الوجوه المختلفة
وهو جزء من حقيقة الانسان الذي هو جزئي من
جزئيات الحيوان والانسان قد يركب من الشيء
الواحد الذي هو الحيوان المقسم وذلك الناطق الذي
هو من الوجوه وقس على ذلك قوله ام فائدة اي تلك
الوجوه قوله كما في تقسيم النوع الحقيقي الى جزئياته
الحقيقية مثلا اذا اردت تقسيم الانسان الى زيد وغيره

ضمت الى الانسان المشخصات القائمة في نفس الامر بزيد من
طول وعرض ونحو ذلك فيحصل زيد قوله بالشخص اي المتلبس
بكونه شخصا من وصف الموصوف بالصفة قوله وهو الجزئي
تفسير للواحد بالشخص قوله من الاضرابات لما في الكلي
الواحد قوله كتقسيم السكنجبيل الى خل وعسل فان قلت
السكنجبيل كلي لصدقه على جزئيات لا واحد بالشخص
كما ادعى قلت مراده بذلك جزئي محسوس مشاهد لمشاركة
البصر قوله القسم والتقسيم اي اطلاق لفظ القسم ولفظ
التقسيم وقوله ينصرف اليهما اي الى القسم والتقسيم لا الى
الاعتبار بل باعتبار المعنى ففي العبارة استخدام قوله
من الاول حال من الضمير في اليهما اي حالة كون القسم
والتقسيم كائنين من الاول اي من تقسيم الكلي الى جزئياته
قوله اليه اي الى الاول قوله ومن ثم اي ومن اجل انصراف
مطلق التقسيم اليه قوله تحته اي تحت ذلك الشيء قوله
وعلى ما تقدم الخ خبر مقدم وقوله ما اشتهر مبتدا
مؤخر قوله ان يصدق المقسم اي يحمل المقسم على
كل منقول الاسم كلمة الفعل كلمة الحرف كلمة منقسم
الكلمة الى الثلاثة من تقسيم الكلي الى جزئياته قوله
عليه اي على كل قوله منه اي في الثلاثة قوله انما يكون
بالواو لان الواو نص في الجمع ولا شك ان تلك الاقسام
بمعنى الاجزاء مجتمعة في المقسم اي صادقا عليها وقوله وبأو
اي يكون كل قسم منفصلا عن الاخر قوله ولكن الواو اجود
اي لانك اذا اطلقت الكلمة اسم وفعل وحرف بان عطفت بالواو

افدت

افدت انها تصدق على الثلاثة في ان واحد وان
عطفت بأو افدت انها تتحقق في فرد او في هذا
والاقرب الى القصد الاول قوله منها اي ومنها الشاهد
الناقل عن شاهد غيره ومنها المقيس ويطلق على الجزئي
كما قال قوله ما اي معنى قوله اي ضابط لا يخفى ان الاصل
في اللغة ما بني عليه غيره من حيث انه بني عليه غيره
كمرجع ادلة الفقه مثلا من حيث تبنى على علم التوحيد
فانها بهذا الاعتبار فروع لا اصول وقيد الحيثية مما لا
بد منه في تعريف الاضافيات وكثيرا ما يحذف لشهرته
امره وما ذكر من ان معنى الاصل لغة ما ذكر نقله الزركشي
في البحر عن ابي الحسين قال وتبعه ابن الحاجب في باب
القياس ورد بانه لا يقال ان الولد مبني على الوالد
بل يقال فرعه وفي الاصطلاح يطلق على معان
منها ما اشار له الشارح بقوله اي ضابط ومنها الراجح
يقال الاصل الحقيقة والمستصحب يقال تعارض الاصل
والظاهر ولذا قيل يقال الاصل في هذه المسئلة
الكتاب والسنة اي دليلها قوله كل وصف لاصل
من وصف الشيء بلازمه قوله فالغرض بهذا الاطلاق لا
غيره من نحو المقيس قوله كزيد ناطق الخ طريق
التفريع ان تجعل الجزئي الذي تريد معرفة حكمه مبتدا
وتخبر عنه بموضوع القضية تجعل مقدمة تجعلها صغرى
وتجعل القضية المذكورة كبرى تجعل قياسا ينتج المطلوب
فتقول في مثال الشارح زيد انسان وكل انسان ناطق ينتج

تريد ناطق قوله تحت ما ذكر اي من القضية الجزئية قوله
بالاصل متعلق بتعبير قوله عنه اي عن ما ذكر قوله وبه
اي وبقولي وفي التعبير قوله ذكره اي الاصل قوله مع انه
اي كل قوله يغني عنه اي الاصل فان قلت ان اصل
وقعت اولا فتكون هي المغنية عن كل قلت كان التعبير
بكل انسب للتعبير بالاندراج فانه يفيد وصفية
المندرج فيه بالكلية تنبيه تحت ش فقال ولقائل
ان يقول هذا التوقف فيه تعريف الشيء بما يساويه في
الخفاء والجلاء لاخذ الاصل فيه والاصل مساو للفرع معرفة
وجهالة من عرف احدهما عرف الاخر ومن جهله جهله انتهى
واجيب بانه يعرف كون الشيء اصلا بعد قدر على جزئيات
ولا يعرف اطلاق الفرع على كل منها فكانه قيل له الفرع
هو ما اندرج تحت ذلك الاصل فلا يلزم من معرفة الاصل
معرفة الفرع قوله وان التنبيه من النبه بضم فسكون
وهي الفطنة قوله بمعنى المنبه عليه فيكون من اطلاق
المصدر على اسم المفعول هذا بحسب الاصل والا فالان
صار حقيقة عرفية في الالفاظ المخصوصة الدالة على
المعاني المخصوصة على التحقيق في مدلولات اسما الدراجم
فاذن قوله ما اي دال ما اي حكم قوله بعد ان تعرض له
اي دل عليه وهذا الذي قررته هو المقرر الان ش ابقى
المتن على ظاهره من انه نفس الحكم ثم قال ويطلق ايضا
على الفاظ الحكم المذكور قوله المذكور اي الكلام المذكور
قوله بطريق الاجمال اي بطريق هي الاجمال فالاضافة للبيان

اي تحقيق

اي بحيث لو لم يذكر لعلم منه بادنى تامل اي عدم التعيين
تنبيه هذا المعنى الذي ذكره معنى اصطلاحي واما
لغة فهو الاختلاط قوله لا سيما في كتب الفقه اي لا سيما
الذي هو من كتب الفقه وقد ذكر في شرح رسالة الوضع
انه يستعمل في معان احدها ان يكون الحكم المذكور بعده
بديهيا والثاني ان يكون معلوما من الكلام السابق
قوله مع استعمال مجازي ضمير هو عائد على الاستعمال
المفهوم من قوله وقد يستعمل وقوله مجازي اي مجاز
استعارة بجامع مطلق التنبيه على ما لم يعلم تفصيلا ونظر
ش لغير ذلك مثال وكانهم يريدون ليدل ما يقبل عنه وكانه بالمعنى
اللغوي قوله اي معنى الا تنبيه على ان ما ذكره موصوفة
لا مصدرية كما جرى عليه العضد والحامل له عليه تقسيم
ابن الحاجب الدلالة الى منطوق ومفهوم والذي دلت
عليه عبارات القوم انها اسما المدلول لا الدلالة كما نبه عليه
سعد الدين قوله دل عليه اللفظ في محل النطق يراد
بالنطق ذكر اللفظ وبغير النطق بحالة والتقدير بمعنى
دل عليه اللفظ في حالة ذكر اللفظ بان يكون اللفظ
مستعملا فيه وكونه هو مرادا منه بالذات كان ذلك
بطريق الوضع او القرينة فيشمل المعنى المجازي لان
اللفظ يستعمل فيه ابتداء وان كان هناك انتقال من
المعنى الاصلي اليه واما المدلول التضمني فان قلنا انه
الجزء المفهوم في ضمن الكل كان منطوقا كما يأتي على حواشي
العضد وان قلنا انه الجزء المفهوم قصدا بعد فهم الكل كما

سياتي في كلام الشارح تبعا للامام بالمحجة عدهم من المفهوم
هذا حاصل ما ذكره ش عن شيخه العبادي قوله او محله
كما يوخذ الخ اي او محل الحكم اي كذات زيد في قولك جا
زيد فانها المنطوق له وهي محل الحكم اي المحكوم بها
قوله اي اللفظ الخ فالضمير راجع للفظ في قوله دل عليه
اللفظ وليس راجعا للمنطوق كما هو المتبادر قوله نص
للنص معان فهو هنا يقابل الظاهر وقد يطلق في مقابلة
القياس والاستنباط والاجماع فيراد به الدليل من الكتاب
او السنة سوا كان ظاهرا او نصا بالمعنى الاول ويطلق
النص في كتاب الفروع بان القول المخرج فيراد بالنص
قول صاحب المذهب اعم من ان يكون نصا لا احتمال
فيه او ظاهرا ويراد بالقول المخرج ما خرج اي استنبط
من نصه في مواضع اخر وهو ايضا اطلاق النص بان
الاستنباط ابن ابي شريف قوله فانه معتمد الخ هذه عبارة
المحلي في شرح جمع الجوامع وكتب عليها سم ما نصه ولقائل
ان يقول ان اراد من عند احتمال لغيرها حقيقة فان
الظاهر كذلك او مجازا فهو ممنوع بناء على جواز التجوز
بالعلم وقد صرح النحاة بانه التاكيد في نحو جا زيد نفسه
لرفع المجاز عن الذات واحتمال ان الجاي رسوله او كتابه
مثلا فليتامل كذا نقله ش في شرحه واقره واجيب بان
التجوز ليس في لفظ زيد كالتجوز في لفظ اسد وانما التجوز
في الاسناد اي اسناد ما يصح ان زيدا نص في معناه بخلاف
اسد وهو ماخوذ من كلام الشيخ خالد في شرح التوضيح ونوقش

فيه

فيه قوله بدل المعنى الخ اي لا معه لان اللفظ لا يحمل له قال
قوله والمراد بالظاهر ما يتبادر الذهن اليه اما لكونه
حقيقة لا يعارضها معارض لها او لكونه مجازا اشتهر
صار حقيقة عرفية وكذا ان لم يعرف عند من يحمله على
الحقيقة المهجورة نقله عن الزركشي قوله يحمل للرجل
الشجاع لكن ان تقول ان لم تقم قرينة على المعنى المجازي
فهو نص في الموضوع له مطلقا وان قامت قرينة فهو
نص في معناه المجازي فاين ذا من ذلك والجواب ان شمته
ظاهرا باعتبار احتمال وجود قرينة خفية لم يطلع عليها
السامع ثم بعد ان اجيب بذلك رايت ش ذكر ما
يفيد ذلك حيث قال وكان التقييد بذلك باليوم في
المثال ليقرب احتمال ارادة الرجل الشجاع مرجوحا بخلاف
الرؤية المطلقة اذ لا يستبعد منها توجه ارادة
الحيوان المفترس فيضعف احتمال ارادة الرجل الشجاع
قوله اما المجمل المعنى اراد بالمعنى ما يشمل الجزئي بالنسبة
للمشترك المعنوي كانسان وما يشمل ما وضع له بالخصوص
مع كونه موضوعا لغيره كعين وهو المشترك اللفظي
بالنسبة لاحد معانيها وقوله مجملا اي بالنسبة لاحد
المعاني وخلاصته ان عينا مشترك بالنسبة للمعاني
الموضوعة هي لها ومجمل بالنسبة لاحد تلك المعاني قوله
الماخوذ مما ذكر هنا اي فانه يوخذ مما هنا ان النص
هو ما افاد معنى لا يحتمل غيره والظاهر ما احتمل معنى مرجوحا
والتعريفان الاتيان لا ينافيان لهذين قوله واطلاق الخ

معطوف على قوله التصريح قوله المذكور اي من حكم
ومحله قوله صدقه او صحته منه اشارة الى ان ال
نائبة عن الضمير قوله صدقه اي في الاخباريات
وقوله او صحته اي في الانشائيات وقوله عقلا او شرعا
راجع للصحة والصدق مطابقة الخبر للواقع والصحة
موافقة الشرع او الامكان فالصدق من اوصاف
اللفظ الدال على المعنى المنطوق به والصحة من
اوصاف المعنى المنطوق نفسه اذا كان كذلك
فحمله الصدق من اوصاف المعنى شيخ قوله فيدل
اي في لفظ دل عليه او على المنطوق قوله على معنى
متعلق بدلالته قوله المقصود اي المعنى وقوله به
اي بذلك اللفظ فاللفظ الدال على المنطوق دال على
شيئين احدهما المنطوق والاخر معرف اللفظ المقدر
ثم اعلم انه لا حاجة لتقدير الشرط فيه الذي ضمره راجع
للمنطوق وعبارة ابن السبكي ثم المنطوق ان توقف
الصدق او الصحة على اعتماد فعال المحلي ان توقف
الصدق فيه او الصحة له فقال بعض الحواشي لما كان
الصدق من اوصاف اللفظ الدال على المعنى المنطوق
به عداه بفي بخلاف الصحة فانها من اوصاف المعنى
المنطوق نفسه فلذلك عداه باللام قوله الاول اي
من اقسام دلالة الاقتضاء هو ما توقف على التقدير
صدقه والثاني ما توقف على التقدير صحته عقلا والثالث
ما توقف على التقدير صحته شرعا قوله لا يصح سؤالها

عقلا

عقلا الخ اي لان ذلك ممتنع عن ادراكها وفهمها وذلك
متفق واعترض بان سؤالها ممكن والمستحيل جوابها
كما قيل في التمني فانه طلب ما لا طمع فيه ولم يعد وضحا لا
فان قيل ان الكلام في السؤال بمعنى طلب الافهام عن
المسؤول وهو محال اذا لم يكن المسؤول من نه الافهام
واجيب بالمنع فان السؤال والحالة هذه عبث ويجاب
بان المراد لا يصح سؤالها عقلا اي خاليا عن العبث
وقال ش ما حاصله لا يصح سؤال القرية عقلا اي جريا
على العادة فلا يرد السؤال من نبي لخرق العادة لان
الله قادر على انطاق الجدران وتامل منه قوله ان
لم يحمله اشارة بذلك لدفع ما ورد من ان الصحة متحقق
بالاضمار فيجعل القرينة مستعملة مجازا مرسلا من اطلاق
اسم المحل على الحال او المجاورة بل هو اولى لاولوية
المجاز المرسل على الحذف وحاصل الجواب بعد كون
ذلك مناقشة في المثال وهو مما لا يلتفت اليه المحصل
ان المراد توقف الصحة على الاضمار بناء على استعمال
لفظ القرينة في حقيقته كما هو المتبادر خصوصا
ومن المعلوم المشهور الاكتفاء في صحة المثال بمجرد الاحتمال
بل بمجرد الفرض عند ذوي الكمال قوله منه اي في المنطوق
قوله المفيد له اي للمنطوق قوله على ما اي معنى
قوله على ما له يقصد به اي باللفظ اي بالذات
قوله الرفث الخ فيه ان الرفث هو الجماع وهو يتعدى
بنفسه لا بالي واجيب بانه ضمن معنى الافضاء قوله

لزومها الجزائي صحة صوم قوله للمقصود اي بالذات
قوله الصادق باخر جزء منه هذه عبارة الجلال المحلي
واعترض بانه مبني على ان الليل صادق بالوقت الممتد
من غروب الشمس الى طلوع الفجر وبابعاضه وليس
كذلك بل حقيقته الاول فقط فلو قال الصادق بالجماع
في اخر جزء منه لكان صحيحا واجاب ابن القاسم بانه
مبني على ان الصدق هنا بمعنى الحمل وهو ممنوع
لا دليل عليه لجواز ان يكون بمعنى التحقق والمعنى
ان الليل يتحقق باخر جزء منه اي مع اخر جزء اذ يصدق
لغة وعرفا عند بقاء جزء منه ان الليل متحقق موجود
وان الفاعل ح فاعل في الليل على ان هذه المناقشة
مبنية على ان الصادق وصف الليل وهو ممنوع لجواز
ان يكون وصفا لجماعهن غاية الامر انه يلزم المسامحة
في قوله باخر جزء منه اذ المعنى ح بالجماع في اخر جزء
منه لكن مثل هذه المسامحة معهود شايع ذايع حتى
في مثل الكتاب العزيز والسنة الشريفة على انه يمكن
منع لزوم المسامحة بحمل الباء في باخر جزء على المصاحبة
اي جماعهن في الليل الصادق ذلك الجماع في الليل اي
المتحقق مع اخر جزء منه اه كلامه بحذف بعض ما لا يحتاج
اليه تنبيه قال مش مقتضى جعل المص دلالة الاقتضاء
والاشارة من توابع المنطوق قبل تعرضه للمفهوم خروجهما
عن كل من المنطوق والمفهوم قوله دلالة ايما وسمي ايضا
تنبيها كما قال المص في شرح الاصول وهو خذ من كلام الناصر

اللقاني

اللقاني انها تسمى ايضا دلالة تنبيه ذكره العلامة الاصفهاني
ونقل كلامه قوله اقتران الحكم ولو مستنبطا قوله على الراجح
اي خلافا لمن يقول مثل الملفوظ المستنبط قوله كما في
حديث الخزاعي وكقوله صلى الله عليه وسلم في جواب قول
الاعرابي واقعت اهلي في نهار رمضان اعتق رقبة
الخ فامره بالاعتاق عند ذكر الوقاع يدل على انه علة
له والا لخلى السوال عن الجواب فكانه قال واقعت
فاعتق قوله وهو غضبان اي والحال انه غضبان
قوله المشوش للفكر اي المضعف له قوله وذلك غير
لايق بالشارع الذي شانه ان يأتي بالالفاظ في
موضعها اللايق بها اعترضه ناصر الدين اللقاني
بقوله عليه منع ظاهر لامكان ان تكون ذكره
لافادة محل الحكم والعلة عنده كتشويش الفكر قوله
ما دل عليه اللفظ جنس ولا في محل النطق فصل يخرج
به المنطوق وهو معطوف على معدل اي في محل الكون
لا في محل النطق واشار بذلك الى ان دلالته ليست
وضعية وانما هي انتقالية ذهنية فان الذهن ينتقل
من فهم القليل الى فهم الكثير وذلك بطريق التنبيه
باحدهما على الاخر قوله من حكم ومحله اي معا كما يوخذ
لا يخفى ان الماخوذ من ذلك انما هو عدم ارادة الحكم فقط
لانه لو اريد به الحكم فقط للزم في قوله حكمه اضافة
الشي الى نفسه وبعد ذلك يصح ارادتهما معا كما قال محتاج
الى معونة قوله المشتمل عليه ويصح ان يكون ارادة المحل

فقط وهو الاقرب افادة من اللفظ قوله المشتمل هو اي
المفهوم عليه اي على الحكم فيه اشارة الى ان اضافة حكم
الى الضمير من اضافة الجزء للكل والمحل كالضرب والحكم هو
التحريم ثم بعد كتبي هذا رايت ش استشعره واجاب
بانه وجه الاعراض عن ارادة المحل وحده ان الحكم هو
المقصود بالاثبات فلم يلق الاقتصار على المحل اذ فيه
ترك المقصود والاقتصار على عينه ولا على الحكم لئلا
يشكل الاضافة المذكورة وذكر قبل ما يفيد انه لا
يتعين قول الشه معا لان الواو يكون بمعنى مع كما في
تقسيم الكل الى اجزائه وذكر ايضا انه يصح ان يفسر
ما في قوله ما دل عليه اللفظ لا في محل بالمفهوم الكلي
الصادق بالمحل وحده والحكم وحده ويراد بضمير حكمه
محل الحكم على طريق الاستخدام قوله اي الحكم المنطوق
به منه تنبيه على ان اصل المنطوق منطوق به حذف
الجار والمجرور لكثرة الاستعمال انتهى شريف قوله
اي يسمى بذكر الخ منه اشارة الى ان له اسمين مفرد
ومركب قوله محتوى الخطاب محتوى الكلام ما فهم
منه قطعا ولحنه معناه وانما سمي الاول محتوى الخطاب
لانه يفهم قطعا وسمي المساوي لحنا كما يأتي لانه معنى
اللفظ وان لم يفهم منه قطعا قوله المفهوم صفة
لتحريم صفة اولى وقوله الدال عليه نعت ثان نظر المعنى
اي لا لما فيه وضع اللفظ والمعنى هنا ما علق به الحكم كالاذى
في التافيف والاتلاف في اكل مال اليتيم قوله تعالى فاعل الدال

قوله فهو

قوله فهو مساو الخ فان قيل تحريم الاكل غير منطوق لانه
لم ينطق به بل يلزمه وهو التوعد فلا يصدق ان
المفهوم موافق للمنطوق ولا مساو له فالجواب
انه مذكور كناية لان ما كلوب نارا وسيصلون سعيرا
لفظا اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه والكناية
ابلغ من التصريح كما صرح به الائمة فلا تحمل في ذكر قاله
ش قوله هو التابع واطلاقه على الحكم وحده هو الاكثر
افاده ش قوله بالحكم الخ هذا يدل على ان المراد بالمفهوم
والمنطوق محل الحكم قوله اي يسمى بذكر اشار به الى
ان له اسمين اي كما في حديث الصحيحين مطل الغني ظلم
اي بخلاق مطل غيره قوله اذ لم يظهر الخ انما شرطوا
للمفهوم انتفا المذكورات لانها فوائد ظاهرة وهو
اي مفهوم المخالفة فائدة خفية فاخر عنها وانما
كانت تلك فوائد ظاهرة لقيام قرائن الاحوال عليها
وهو فائدة خفية لان استفادته بواسطة ان
التخصيص بالذكر لا بد له من فائدة وغير التخصيص
بالحكم منتف فتعين قوله لخوف محذور بالاضافة او
لخوف امر محذور وهو الاتهام بالنفاق قوله في ذكره
بالموافقة اي بطريق موافقته للمنطوق ما في
عطفه عليه ففي للسببية والبا للتعدية متعلق
بذكره وليس المراد بمفهوم الموافقة تنبيه لا يخفى
ان هذا انما يتصور في غير كلام الله تعالى قوله
العهد اي العلم قوله او يكون المذكور خرج للغالب

كذا في نسخة البهوتي وغيرها من النسخ الصحيحة اي ذكر
لكونه الغالب وانما عدل عن ذكر طرح لدفع التكرار مع قوله
المذكور في اللفظ قوله اي تربيتهم تفسير لمحجور الازواج
قوله اولسوال معطوف على الغالب اي او طرح لسوال
قوله اولحادثة اي بيان الحكم حادثة متعلق به خاصة
قوله فقال اي في كل من الصور الثلاث قوله من دون
المؤمنين اما حال من الكافرين او صفة لاولياء قوله
منهم اي في الامثلة قوله بالمخالفة متعلق بحكم والباء
للملابسة اي حكم الملتبس بالمخالفة اي بكونه مخالفا
قوله كما في المثال الاول اي وهو قوله لقريب العهد
بالاسلام قوله لما تقدم اي من ان قصده وغير المسلمين
وتركه لخوف تحدود الخ قوله وفي اثنى معطوف على
في المثال الاول قوله للمعنى اي وهو العلة لئلا يقع
بينها وبين اسمها التباعض اي في الجملة فلا يرد ان
الام قد تموت فلا يقع التباعض قوله سواء الى
المؤمن اي ايضا قوله وقد يعم اي وقد يعم من والى
المؤمن مع الكافر ومن لم يوالة قوله بالشرط المذكور للذي
هو قوله اذا لم يظهر للتخصيص الحكم الخ قوله الا النعت
اي الا مفهوم النعت وهو الاسم الجامد كقولك اضرب
زيدا قوله مفهوم ما والا اي او لا والا نحو ما عالم الا
زيد اذ قيل انه منطوق اي صراحة لسرعة تبادره
الى الاذهان قوله ثم انما الخ هذه الثلاثة انما وفصل المبتدا
والغاية في مرتبة واحدة قوله والغاية كقوله اتموا الصيام
الى الليل

الى الليل قوله من انها اي الثلاثة ومقابله انها من
المنطوق لتبادره الى الاذهان قوله ثم الشرط نحو ان
جاء زيد فاكرمه لم يقل احد انه منطوق قوله ثم
الصفة المناسبة اي لان بعض القائلين بالشرط
خالف فيها قوله ثم مطلق الصفة اي عن المناسبة
اي الصفة المطلقة عن المناسبة اي لم يقيد بالمناسبة
بل قيدت بعدمها اذ لو حملت على المعنى الاعم للزم
علمه فاضيف الشيء عن نفسه ولا معنى له قوله ما ذكر اي من
الشرط ومقابله قوله من الخ بيان للفظ مقيد لاخر
قوله ثم العدد اي لانه مقوم له دونها قوله واشكل ذلك
ظاهره مثال الصفة المناسبة في الغنم السائمة الزكاة
لحقة مؤنة السائمة معنى في معنى العلة ومثال غير
المناسبة في الغنم المعز الزكاة اي يعلو بياضها
حمرة معنى في معنى التعب ومثال انما انما زيد قائم
لا قاعد ومثال فصل المبتدا من الخبر نحو زيد هو
العالم اي لا غيره ومثال الظرف اكرم زيدا يوم
الخميس ومثال العلة اعط السائل لحاجته ومثال
تقديم المعمول انه اعبد قوله والعام هو في الاصل
اسم فاعل من العموم بمعنى الشمول قوله لفظ لو عبر
بكلمة بدل لفظ كان اولى لكونه جنسا بعيدا لدليل
اطلاقه على المهمل والمستعمل مركبا كان او مفردا بخلاف
الكلمة ويؤخذ من التعبير بلفظ ان العموم عند المصنف
ليس من عوارض المعاني قوله الصالح له اي بمستغرق المعنى

كذا في نسخة البهوتي وغيرها من النسخ الصحيحة اي ذكر
لكونه الغالب وانما عدل عن ذكر طرح لدفع التكرار مع قوله
المذكور في اللفظ قوله اي تربيتهم تفسير لمحجور الازواج
قوله اولسوال معطوف على الغالب اي اوطرح لسوال
قوله اولحادثة اي بيان الحكم حادثة متعلق به خاصة
قوله فقال اي في كل من الصور الثلاث قوله من دون
المؤمنين اما حال من الكافرين او صفة لاولياء قوله
منها اي في الامثلة قوله بالمخالفة متعلق بحكم والباء
للملابسة اي حكم الملتبس بالمخالفة اي بكونه مخالفا
قوله كما في المثال الاول اي وهو قوله لقريب العهد
بالاسلام قوله لما تقدم اي من ان قصده وغير المسلمين
وتركه لخوف تحدود الخ قوله وفي اثنى معطوف على
في المثال الاول قوله للمعنى اي وهو العلة ليلا يقع
بينها وبين اسم التباعض اي في الجملة فلا يرد ان
الام قد تموت فلا يتحقق التباعض قوله سواء والي
المؤمن اي ايضا قوله وقد يعم اي وقد يعم من والي
المؤمن مع الكافر ومن لم يواله قوله بالشرط المذكور الذي
هو قوله اذا لم يظهر للتخصيص الحكم الخ قوله الا التعب
اي الا مفعوله التعب وهو الاسم الجامد كقولك اضرب
زيدا قوله مفعوله ما والا اي او لا والا نحو ما عالم الا
زيد اذ قيل انه منطوق اي صراحة لسرعة تبادره
الى الاذهان قوله ثم انما الخ هذه الثلاثة انما وفصل المسند
والغاية في مرتبة واحدة قوله والغاية كقوله اتموا الصيام
الى الليل

الى الليل قوله من انها اي الثلاثة ومقابله انها من
المنطوق لتبادره الى الاذهان قوله ثم الشرط نحو ان
جاء زيد فاكرمه لم يقل احد انه منطوق قوله ثم
الصفة المناسبة اي لان بعض القائلين بالشرط
خالف فيها قوله ثم مطلق الصفة اي عن المناسبة
اي الصفة المطلقة عن المناسبة اي لم يقيد بالمناسبة
بل قيدت بعدمها اذ لو حملت على المعنى الاعم للزم
علمه فاخبر النبي عن نفسه ولا معنى له قوله ما ذكر اي من
الشرط ومقابله قوله من الخ بيان للفظ مقيد لاخر
قوله ثم العدد اي لانه كما قوم له دونها قوله واشكل ذلك
ظاهره مثال الصفة المناسبة في الغنم السائمة الزكاة
لحقة مؤنة السائمة معنى في معنى العلة ومثال غير
المناسبة في الغنم المعز الزكاة اي يعلو بياضها
حمرة معنى في معنى التعب ومثال انما انما زيد قائم
لا قاعد ومثال فصل المبتدا من الخبر نحو زيد هو
العالم اي لا غيره ومثال الظرف اكرم زيدا يوم
الخميس ومثال العلة اعط السائل لحاجته ومثال
تقديم المعمول انما اعبد قوله والعام هو في الاصل
اسم فاعل من العموم بمعنى الشمول قوله لفظ لو عبر
بكلمة بدل لفظ كان اولى لكونه جنسا بعيدا لدليل
اطلاقه على المهمل والمستعمل مركبا كان او مفردا بخلاف
الكلمة ويؤخذ من التعبير بلفظ ان العموم عند المصنف
ليس من عوارض المعاني قوله الصالح له اي يستغرق المعنى

الصالح هو اي اللفظ له فالصفة جرت على غير من هي له ولا
يتعين ذلك اذ يجوز ان يكون جاريا على ما هو له ولا
والتقدير يستغرق المعنى الصالح هو اي المعنى له
اي للفظ وصلاحية المعنى للفظ لكون اللفظ
موضوعا له ولو في الجملة بل يلزم من صلاحية اللفظ
للمعنى صلاحية المعنى للفظ ولا ضرر في الالتباس
حيث يصح ارادة كل من المعنيين قوله واحدا لا متعددا
دفعا لما يتوهم من كونه متعددا قوله اي يتناول به
الدفع ما يقال ان تعريف العام بما ذكر تعريف للشيء
بنفسه لان المستغرق في الاصطلاح هو العام ووجه
الدفع ان المعرف العام في الاصطلاح والمراد بالمستغرق
المعنى اللغوي وهو المتناول وصرح به المطلق فانه
لا يدل على شيء من الافراد فضلا عن استغراقها قوله
دفعة اي بان يدل عليه ويفهم منه دفعة خرج به
النكرة في الاثبات مفردة او مثناة او مجموعة
او اسم عدد لا من حيث الاحاد فانها تتناول ما
يصلح له على سبيل البدل لا الاستغراق نحو اكرم رجلا
وتصدق بخمسة دراهم فيحتمل تلك الخمسة وخمسة اخرى
بدلها وهكذا تنبيه ينبغي ان يكون المراد بما يصلح
له جميع الافراد باعتبار الوضع الذي استعمل اللفظ
باعتباره حتى لو استعمل اللفظ في معناه الحقيقي كان
العبرة بافراد المعنى الحقيقي او في معناه المجازي كان
العبرة بافراده او فيهما كان العبرة بافرادهما واعلم انه
ينبغي

ينبغي ايضا ان يراد الافراد ولو فرضا ليدخل ما لم يتحقق
معناه في الخارج وما لم يمكن تحققه فيه وبما انحصر معناه
فيه نحو بعض الافراد كفرد كالشمس والقمر وسبع كالسما
والارض فالمعتبر في عموم ذلك تناوله دفعة لجميع
افراده المفروضة وان لم توجد في الخارج ولم يمكن
وجودها فيه انتهى نخ قوله بلا حصر اي ضبط وتعين
لمقدار المدلول وان كان في الواقع محصورا فالمراد
عدم الحصر في اللفظ ودلالة العبارة لا في الواقع
بدليل ان من الفاظ العموم كما هو ظاهر نحو رجال
البلد واهل البلد وكل رجل في البلد وكل رسول
مع انحصار الافراد في الواقع في جميع ذلك بل قد
تنحصر فيه في اقل الجمع فقط وعلى هذا قد يكون
افراد العام بحسب الواقع اقل من افراد الخاص نحو
كل رجل في الدار اذا كان منها اربعة فقط مثلا
فانها اقل من افراد نحو لك عشرة رجال ذكره ش ولا
يخفى انه قد خرج به اسم العدد من حيث الاحاد فانه
يستغرق ما جمعه كعشرة ومثله النكرة المثناة والمجموعة
من حيث الاحاد كرجلين ورجال قوله خرج الخاص
اي بقوله الصالح وبقوله بلا حصر قوله على الراجح قابل
الراجح ما نقل عن ابي هاشم من ان الجمع المعرف باللام
نحو قد افلح المؤمنون او الاضافة نحو يوصيكم الله
في اولادكم لا يفيد العموم فهو عنده للجنس الصادق
ببعض الافراد كما في تزوجت النساء وملكت العبيد

وما نقل عن امام الحرمين من نفي العموم عنه اذا امكن
معهود وما نقل عن الامام الرازي في نفيه العموم
عن المفرد المحلى كاحل الله البيع فهو عنده كالجنس الصادق
ببعض الافراد كما في لبست الثوب ما لم تقم قرينة
على العموم نحو ان الانسان لفي خسر قوله والنكرة
في سياق الامتنان اي كما في قوله تعالى وانزلنا
من السماء ماء طهورا وزاد البرماوي الاستفهام الانكاري
كقوله تعالى هل تحس منهم من احد او تسمع لهم ركزا
وقد يقال انه في معنى النفي فيستغني عن زيادته
قوله او الشرط نحو وان احد من المشركين استجارك
الا ان نحو الحوائجي الخسروية ان النكرة لا تعم في سياق
اي شرط كان بل اذا كان فيها معنى النفي مثل ان
ضربت رجلا فكذا فانه في معنى لا تضرب رجلا قوله
او النفي نحو ما جاءني من رجل قوله سياقه اي النفي
قوله والا الخ اي وان لم تبن على الفتح ولم تزد فيها
من نحو لا رجل في الدار بتنوين رجل وضمه قوله وقوله
الصالح قيد للماهية اي لبيان الماهية قال سم
لقائل ان يقول ان هذا القيد لا دخال الفاظ العموم
او تاكيد ادخالها وفيه توجيه خروجها بالمجرد البيان
وذلك لانه لو اطلق التناول لفهم او توهم ان المراد
تناول جميع المعاني حتى غير الصالحة فلا تكون الفاظ
العموم داخلة لانها غير متناولة على هذا الوجه انظر ش
قوله خرج المسلمين اي لان زيدا وعمرا من المسلمين اخرا

لاخزيات

لاخزيات قوله خرج نحو لا رجل لان زيدا وعمرا اخزيات
لرجل لا اخر قوله من حيث هو مجموع والمجموع حقيقة في
الهيئة الاجتماعية من كل الافراد واطلاقه على البعض
مجاز قوله مدلول العام كلية اي محكوم فيه الخ حاصله
ان قولهم مدلول العام كلية يبطل قولكم الاعم منهما
وذلك لانه اذا كان معنى كلية محكوم فيه على كل فرد
فلا يتناول ما ذكر لان ما ذكر صلوح كل لخزيات وصلوح
كل لاخزايه لا حكم على كل فرد والحاصل ان زوج المنافاة
قولهم كلية اي محكوم فيه على كل فرد فرد وقوله لا كل
ولا كلي محترزه غير ناظر الى ان ذلك المعنى هو ما اشار له
بالصلوح وقوله اي محكوم الخ تفسير لقوله كلية وقوله
لا على مجموع الخ يرجع لقوله لا كل وقوله اي مجموعهم تفسير
لمعنى كل رجل وقوله ولا على الماهية يرجع لقوله ولا
كلي قوله لان ذاك اي قولهم مدلول العام كلية قوله
وهذا اي قوله الصالح بالنظر للتناول اي كما هو صريح
قوله يستغرق باعتبار ما فسرناه به من قوله يتناوله
وهو تعليل لقوله ولا ينافيه قولهم الخ قوله لا افراده
اراد بها ما يشمل الاخر قوله فهو اي الخاص قوله على كذا
اشار به الى ادخال النوع الثاني من نوعي العام فان
العام يطلق بان معنيين الاول ما ذكره المص والثاني
ما صدق على احاد بحصر كاسم العدد قوله من حيث الوضع
اي لذلك المعنى قوله ليس من حيث الموضع له اي للمعنى
قوله لما بان اي من كونها موضوعة لغير معين نحو منها

اي من اقسام المعرفة اي ما عدا العلم قوله وهو اي
المعنى قوله يستعمل اي كل منهما والصفة جرت على
غير من هي له وقوله فيه اي في اي جزئي قوله لكنها
اي كل منهما قوله غيره اي غير اي جزئي يستعمل فيه
قوله فانت مثلا داخل في قوله مثلا بعينه الضمائر
وحاصله ان الواضع استحضر جزئيات مفرد مخاطب
يعاقب كلي وهو مفرد مخاطب ووضع لفظا انت
لتلك الجزئيات فمفرد مخاطب ليس هو الموضوع له
بل هو آلة للوضع لمدلوله الافراد الشخصية لا الامر
الكلي قوله من اي جزئي في العبارة حذف اي
من اي جزئي استعمل فيه من جزئيات المخاطب
قوله ويتناول جزئيات اخر بذلك اي كعمرو وقوله
وهلم اي من طالد ومحمد ونحو ذلك قوله وكذا الباقي
من اسم الاشارة وغيره فهذا مثلا وضعه الواضع
لكل جزئي من جزئيات اشار اليه مفرد مذكر مفرد
مذكر آلة كالوضع لا انه الموضوع له والحاصل ان
الوضع للمعنى على نوعين احدهما ان يلاحظ الواضع
الموضوع له بعينه او بذاته او بوصف يختص
به فيوضع اللفظ له ويسمى وضعا جزئيا والثاني
ان يلاحظ معنى عاما شاملا لامور متعددة
ثم يوضع اللفظ لكل واحد مما يصدق عليه هذا
المفهوم بوضع واحد ويسمى وضعا كليا ومن هذا
القبيل وضع المعارف غير العلم بقسميه ووضع الحروف

قال

قال ابن الحاجب في الكافية العلم ما وضع لشيء بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد اي اسم وضع لشيء
بعينه بان تكون الاشارة الى التعيين والتعريف
ماخوذة في معناه بحسب الوضع للشخص او الجنس
المعين المعلوم عند السامع قوله وكذا منه اي من
الخاص قوله لواحد غير معين اي اسم لم يكن التعيين
والاشارة اليه ماخوذتين في معناه بحسب الوضع
وان كان في نفس الامر معينا نحو رجل جاءني رجل
اذ ليس معناه ان شخصا معينا يعرفه المخاطب بل
معناه ان واحدا من افراد الرجال جاءني هكذا حقق القوم
قاله ش قوله غير ماض والذي من ان النكرة اذا كانت
في سياق النفي او الشرط او الامتنان تفيد العموم
قوله وعشرة معطوف على رجل قوله اذا كانت في سياق
النفي الخ وكالنفي ما في معناه كالنهي ونحو تلمار رجل
يفعل كذا وكالنكرات الافعال او هي منها نحو لا يستوون
ولا اكلت فيفيد نفي جميع وجوه الاستواء الممكن نفيها
ونفي جميع افراد الاكل قوله وهو الموضوع للماهية
بلا قيد اي بلا اعتبار قيد من وحدة وغيرها واعلم
ان اللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما
بالاعتبار ان اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا
قيد سمي مطلقا واسم جنس ايضا ومع قيد الوحدة
الشائعة يسمى نكرة قوله كانسان وضرب اي لفظهما
قال في المحصول الضرب اساس جسم لجسم حيواني بمعنى قال

القرافي في شرحه الظاهر انه لا يشترط في المضروب ان يكون
حيوانا لقوله اضرب بعصاك الحجر وفي الاية الاخرى
ان اضرب بعصاك الحجر الظاهر ان هذا احتيفة والاصل
عدم المجاز اه قوله ذان كانسان مثل ممثالين اشارة
الى انه لا فرق في الماهية التي وضع لها المطلق بين
المعين وغيره قوله فالمعبر عنه وهو ما ذكر اي من
الماهية بلا قيد قوله فالفرق بينهما اي بين علم الجنس
واسم الجنس قوله النعين الذهني في علم الجنس اي
من حيث ملاحظة قيدا او جزا من المسمى وقوله
وعدمه اي لم ينظر له بوجه من هذين وان كان
لا بد منه في الوضع ضرورة عدم صحة الوضع لشي
لم يستحضر قوله والدال الخ وجه الدلالة ان الاحكام
المذكورة يستلزم التعريف وثبوت الملزوم يستدعي
ثبوت اللازم قوله العلم اي الكاينة لعلم الشخص وقوله
عليه متعلق باجرى قوله حيث اي لانه ومثلا مقدمة
من تاخير اي لانه مع العرف واوقع الحال منه مثلا وذكره
لادخال جعله مبتدا قوله وسياتي تعريفه اي في قوله
وان المشترك الخ قوله من الجارية والباصرة اي منهما
عين الماء وعين الشمس وعين الذهب والعين الطليعة
قوله اذا استعمل في احد معنييه اي كقرء فانه يستعمل
في الحيض او الطهر ومن استعماله في الحيض دعي الصلاة
ايام اقرائك ومن الطهر والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة
قروء قوله او معانيه كان يقول عندي عين وتريد جارية

اوباصرة

اوباصرة قوله غير ما مر الذي هو سياق الشرط والامتنان
قوله فان استعمل في ذكر اي في احد معنييه او معانيه
قوله في سياق النفي كان قلت ما عندي عين اي لا ذهب
مثلا اي لا فرد من افراد الذهب وقامت قرينة على
ان قصده نفي افراد الذهب مثلا وقلنا ذلك لان الغرض
استعماله في احد معانيه قوله وكذا اذا استعمل في
معنييه اي في سياق الاثبات واما في سياق النفي
فهو من العام قطعا مثاله في سياق الاثبات واما
في سياق النفي فهو من العام قطعا مثاله في سياق
الاثبات ما اي اقلت ملبوس الجون وتريد الاسود
والابيض واقرات هند وتريد حاضت وطهرت
قوله او معانيه كان يقول عندي عين وتريد الباصرة
والجارية والذهب قوله قسم متفق الحقيقة كما
اذا قلت ما عندي ذهب وقوله وقسم مختلفها
كما اذا قلت عندي عيون قوله كالعام الى حكما وليس
بعام فان العام غير مختلف الحقيقة وهذا المختلف
الحقيقة وانما يشابه العام من حيث شموله متعددا
كذا ذكره ابن ابي شريف قوله لفظي اي عائد على
اللفظ والتسمية لا المعنى اي هل مثل ذلك يسمى عاما
نظرا الى انه لا يشترط اتحاد الحقيقة او يسمى عاما
نظرا الى انه لا يشترط هذا ما ظهر لي في تقريره
وكنت قررت غيره فلعل هذا هو الصواب قوله وكذا
منه اي الخاص قوله الاشيا الخمسة الاول العلم والثاني

النكرة في سياق الاثبات كرجل وعشرة والثالث المطلق
بقسميه والرابع المشترك والخامس المعرف العهدي قوله
على هذا التعريف اي تعريف الخاص وقوله انه اي الخاص
قوله وهذه اي الاشيا الخمسة قوله من الاول هو ما لا
استغراق فيه وقوله وهو اي بعضها قوله ذلك اي ما
عدا النكرة قوله ما لا استغراق فيه اي كالنكرة في الاثبات
كما في رجل وقوله وما فيه استغراق بحصر كعندي عشرة
رجال قوله من حيث الاحاد متعلق بالمخرج وهو النكرة
المثبتة وما بعدها فالمعنى وهو ما عدا هذه الثلاثة
بذلك القيد فالمخرج الثلاثة بذلك القيد وهي حينئذ
الاحاد فيكون هذا البعض الذي حكم بانه من الاول صادقا
بغيرها مما لا عموم له اصلا لا بدلي ولا شمولي كالعلم وما له
عموم بدلي كالنكرة المفردة في سياق الاثبات وصادقا
بها باعتبار عدم ذلك القيد وهو عمومها البدلي كان اعتبرت
صدق رجلان من قولك جاءني رجلان بزيد وعمرو او بكر
وخالد ونحو ذلك واما اذا اعتبرتها بذلك القيد وهو
من حيث احادها فانها لا تكون من الاول وهو ما لا استغراق
فيه بل تكون من الثاني وهو ما فيه استغراق وهو العموم
الشمولي الا انه استغراق بحصر كان نظرت لرجلان من
قولك جاءني رجلان باعتبار صدقه على زيد وعمرو
الله لا من حيث الاحاد الصواب اسقاط لا قوله من الثاني
هو ما فيه استغراق بحصر قوله وهو اي بعضها الاخر قوله
التخصيص مصدر خصص عيني حفص اي بمعنى اصل الفعل لا بمعناه

مضاعفا

مضاعفا من افادته التكثير غالبا قاله المص قوله قصر العام
على بعض افراده انما لم يقل بدليل لان القصر الشرعي
لا يكون الا بدليل قوله عمومه مراد تناولا لا حكما اي
كما في قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن فانه
عام في الكتابيات وغيرهم مخصص بغير الكتابيات
بقوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب
حل لكم اي فلفظ المشركين متناول لجميع افراده فهو
حقيقة لان اللفظ استعمل فيما وضع له وهو جميع
الافراد الا ان الحكم وهو عدم الانكاح لم يتعلق بها
جميعها للمخصص الخارجي قوله ومن ثم كان مجازا
اي من كون العموم لم يرد بوجه كان مجازا اي
مرسلا من استعمال اسم الكل في الجزء فقول الله لانه
كلي استعمل في جزئي لا يظهر الا ترى الى لفظ الناس
في قوله ان يحسدون الناس فانه اسم جمع وواحده
انسان من غير لفظه كما افاده في المصباح فيكون
زيد وعمرو بالنسبة له جزءا جزئيا فاستعماله في
رسول الله صلى الله عليه وسلم من استعمال اسم
الكل في الجزء ثم بعد لبتي هذا رايت المحلي على
ابن السبكي دفع ذلك بما حاصله ان ابن السبكي
تسمح فاراد بقوله كلي اي كلية نظرا لما تقدم من ان
مدلول العام اي بحسب الحكم كلية واراد بقوله
جزئي اي فرد والحاصل ان الجزئي حقيقة ما يصح حمل الكلي
عليه وذلك مفقود هنا فان المراد بالكلي هنا القضية الكلية

ولا يخفى انه لا يصح حملها على بعض افرادها فلذا افرده بقوله
ولم يفرده بجزئي قوله مثاله اي مثال العام المراد به
الخصوص قوله جمعه تعليل لمحذوف والتقدير وانما
اطلق عليه الناس مع انه واحد منها لانه يدل عليه
بالخصوص فاجاب بانه لما جمع ما في الناس من الخصال
الحميدة فكانه كل الناس فلذلك عبر به عنه قوله المتعدد
المعنى الحقيقي اي الذي تعدد بتعدده بان وضع
لكل من تلك المعاني على حدة واحدا لاصطلاح بخرج الضمائر
وغيرها فان الوضع فيها لم يتعدد بتعدد المعنى لان
الوضع فيها واحد الا انه استحضرها بتعدد كلي وخرج
المنقول فانه وان تعدد الوضع فيه بتعدد المعنى
الا انه لم يتحد الاصطلاح لان وضعه للمعنى الثاني في
اصطلاح اخر والحاصل ان المنقول لفظ واحد تعدد
معناه وهو المنقول عنه والمنقول اليه وهو حقيقة
فيهما وليس بمشترك لعدم اتحاد الاصطلاح قوله مثلا
اي او معانيه قوله بان يريدها به في وقت واحد
كان تقول اقرأت هند وتريد حاضت وطهرت قوله
على الراجح ومقابله انه حقيقة فيهما اي نظرا لوضعه
لكل منهما الخ فكانه استعمل فيهما من نظرا الى الوضعين
قوله او وضع الواحد اي او تعدد وضع اللفظ الواحد
في حال كونه ناسيا للاول قوله من غير نظر للاخر اي لا وجوا
ولا عدما وقال المص والمتعمد بالنسيان قصورا اذ مثله
قاصد الايهام مع انه من مقاصد العلما فقال السعد في تلويحه

ويكون

ويكون من الله اختيارا ومن غيره غفلة او قصد ايهام
اه قوله من القرينة الخ ال في القرائن للجنس المتحقق
في قرينة واحدة قوله كالمصحوب اي في الحمل على المعنيين
معا قوله المعنى الحقيقي ماله معنيان الخ سكوته
عن خروج المنقول يوذن بالاعتراض على المص وانه
شامل له وقد تقدم الجواب عنه بالمعونة قوله
والمترادف اللفظ الخ اخذا من الترادف الذي هو
ركوب واحد خلف اخر كان المعنى مركوب واللفظان
راكبان عليه فيكونان مترادفين ثم ان ش اعترض
المص فقال ولقائل ان يقول هذا التعريف انما يعد
على المترادفين لا المترادف الذي هو احد المترادفين
وانما المترادف اللفظ الذي وضع بازاء معناه لفظ
اخر فليتامل اه واصل الاعتراض للناصر قال بعضه
ولعل هذا اصطلاح واجاب بعض الشيوخ بان المترادف
هو اللفظ المتعدد واحد اللفظين انما هو المترادف والنظر
قوله الحقيقية هي في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق
الشي اذا اثبت او بمعنى مفعول من حققت الشي
اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة لكن بها
الاصلي والتا فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية
انظر ش قوله لفظ قيل اولى منه قول لانه جنس اقرب
ورد بان القول يشمل الاعتقاد وليس مرادا بالفظ اولى
قوله يستعمل الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة
مهمه منه قاله السعيد وفي التلويح التحقيق ان معنى

استعمال اللفظ في الموضوع له او غيره طلب دلالته عليه
وارادته منه بمجرد الذكر لا يكون استعمالا اه ش قوله
فيما وضع اي في معنى وضع ذلك اللفظ له اي فيما عين
اللفظ له للدلالة عليه بنفسه سواء كان ذلك التعيين
بان يفرد اللفظ بعينه بالتعيين او يدرج في القاعدة
الدالة على التعيين فدخل ان في التعريف
الحقيقة الذي وضعها يخفى والتي وضعها قوم
انظر ش قوله ابتدا اي وضعا ابتدا او في ابتدا
فحق نصب على المصدر او على الظرف والمراد بالابتدا
ان لا يكون بملاحظة وضع اخر فلا يرد ان هذا التعريف
يصدق على لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعا
مع انه مجاز فالتعريف غير مانع ووجه عدم وروده
انه لم يستعمل فيما وضع له لكن لا ابتدا بل بملاحظة
اخر وهو وضع الشرع قوله وما وضع ولم يستعمل
فان اللفظ بعد الوضع وقبل الاستعمال لا يوصف
بحقيقة ولا مجاز قوله والغلط هو المهمل خرجا
بقوله فيما وضع له وقوله والمجاز خرج بقوله ابتدا
على انه موضوع بوضع ثان وقوله وهي اي الحقيقة
وقوله تنقسم الخ من انقسام الكلي الى جزئياته قوله
بان وضعها بيان للنسبة قوله باصطلاح بنا على ان
الواضع البشر قوله او توقيف اي اعلام من الله
بوحي او غيره بنا على انه الواضع وهو المعتمد خلافا
لحكاية الخلاف هل الواضع الله او البشر ثم الكل جزم بانه

على انه

على انه اصطلاح نسبة الوضع لاهل اللغة وهم العرب ظاهرة
واما على انه بتوقيف يكون الواضع هو الله فنسبة
الوضع لهم باعتبار ظهوره منهم بواسطة الوحي او
العلم الضروري وخلاصته انه لا بد من مسامحة في
الوضع ليعم قوله التوقيف قوله بان وضعها اهل الكون
العام العرف العام ما لم يتعين ناقله عن المعنى اللغوي
ومقابله العرف الخاص وهو ما تعين ناقله قوله لكل ما
يدب اي لماهية ما يدب وذلك لان الوضع للماهية
لا افرادها قوله او الخاص اي بقوم دون اخرين
وهذه الحقيقة تسمى اصطلاحية والتي قبلها تسمى
عرفية عامة قوله بان وضعها الشارع اي الله
ورسوله وانما لم يقل وضعها اهل الشرع على منوال
ما تقدم لان ما وضعها اهل الشرع حقيقة عرفية
بالعرف الخاص قوله وهي اي الشرعية واما اللغوية
والعرفية بقسميها فواقعتان قطعا قوله عند الجمهور
ومقابله منهم من نفى امكانها بنا على ان بين اللفظ والمعنى
مناسبة مانعة من نقله الى غيره ومنهم من نفى وقوعها
قائلا ولفظ الصلاة مثلا مستعمل في الشرع في معناه
اللغوي اي الدعا بخير لكن اعتبر الشارع في الاعتداد
به امور كالركوع وغيره قوله انها حقائق اي الحقيقة
الشرعية اي افرادها قوله ولا تلزم فيها تصرف اي
فليست مجازات لغوية وان صادق ذلك الوضع علاقة
بين المعنى اللغوي والشرعي فذلك امر اتفاقي غير منظور اليه

قوله انها ماخوذة من الحقايق اي انها حقايق شرعية
ماخوذة من الحقايق اللغوية قوله بمعنى استعيرت
لفظها لما كان هذا المعنى خفيا عبر بقوله بمعنى وذلك
لان المتبادر من الاخذ ان تلك المعاني لغوية واستعملها
اهل الشرع اي فالعرب استعارت لفظ الصلاة للمدلول
الشرعي وهو الهيئة لعلاقة وهي الجزئية اي اطلق
اسم الجزء واريد الكل وذلك لان الدعا الذي هو معناها
اللغوي جزء من تلك الهيئة المخصوصة وهو اهدنا
الصراط الخ وانما قلت ان العرب الخ لان المجازية
لا تاتي الا اذا كانوا هم المستعملين واما اذا كان به
المستعمل الشارع فهي حقيقة شرعية ولا يقال لها
هذا الاعتبار مجاز لغوي قوله فهي على هذا التفريع
ظاهر بالنسبة لقوله مجازات لغوية وغير ظاهر بالنسبة
لقوله حقايق شرعية لانه لم يذكر ما يتفرع عليه وذلك
لان الاستعارة المذكورة لا تنتج الا المجازية وبعد هذا
كله فنقول لا يظهر تفسير الاخذ بالاستعارة المذكورة
فالمناسب ان يقول بمعنى ان الشارع نقل لفظ الصلاة
من معناها اللغوي الى الهيئة المخصوصة لمناسبته
والحاصل على ما قررنا ان المستعمل للصلاة في الهيئة
ان كان لغويا فهي مجاز لغوي وان كان الشارع فهي
حقيقة شرعية وتظهر مقابلة ذلك القول للذي قبله من
وجهين الاول ان جعلها مجازا لغويا في هذا مقابل لقوله
في الذي قبله والاقرب فيها تصرف الشارع ان جعلها حقيقة

شرعية

شرعية منقولة يقضي بملاحظة المعنى الاصلي ولذلك قلنا
فيما تقدم لمناسبته فيكون مقابلا لقوله في الذي
قبله لم يلاحظ فيها المعنى اللغوي اصلا قوله
والمختار الخ اي ان الذين قالوا بوقوعها اختلفوا
فمنهم من قال وقعت مطلقا ومنهم من قال وقعت
الا الايمان ومنهم من قال بوقوع الشرعية كالصلاة
لا الدينية كالايمان والكفر والمومن والكافر واراده
بالدينية المتعلقة باصول الدين قوله والامامين
اي امام الحرمين والامام الرازي قوله وابن الحاجب
هو عثمان ابو عمرو ابن الحاجب الامام المشهور ولد
باسنا ومات بالاسكندرية قوله ووقوع الشرعية
فيها اي ووقوع الحقيقة الشرعية الشرعية فلا حاجة
لقوله فيها وقوله لا الدينية اي المتعلقة باصول
الدين قوله كالايمان دخل تحت الكاف الكفر والمومن
والكافر قوله في معناه اللغوي اي في جزئي من
جزئيات المعنى اللغوي فالمعنى اللغوي مطلق
التصديق والشرعي الذي هو تصديق نبينا صلى الله
عليه وسلم في ما جاء به وعلم من دين الاسلام ضرورة
جزئي من جزئياته قوله المراد عند الاطلاق اي
اذا اطلق المجاز لا ينصرف الا للمجاز في الافراد لا المجاز
في الاسناد قوله في الافراد اي في المفرد واراد به مطلق
اللفظ ليشمل المجاز المركب الشامل للتمثيلية وغيرها
وكان العدول عن ذلك الى الافراد لمشاكلة الاسناد وظهر

ان في العبارة تجوزين علاقة الاول التعلق لانه اطلق
اسم المتعلق بالكسر وهو الافراد على المتعلق بالفتح
وهو المفرد وعلاقة الثاني التقييد لانه اطلق اسم
المقيد وهو المفرد على المطلق فهما مجازان مرسلان
قوله خرج به الثلاثة وهي المهمل وما وضع ولم يستعمل
والغلط فالمهمل والغلط بالوضع وما وضع ولم يستعمل
بقوله مستعمل قوله فليست اي هذه الثلاثة قوله ثانيا
منصوب على انه صفة لمصدر محذوف اي وضعا
ثانيا او على الظرفية قوله لعلاقة بكسر العين وفتحها
سواء كانت في المعاني كما هنا او المحسوسات كعلاقة الحبل
كما قال بعض ومنهم من فرق بينهما فقال هي بالفتح هنا
واما بالكسر ففي الامور الحسية قوله خرج العلم المنقول
فانه ليس مجازا كما انه ليس بحقيقة قوله كفضل فيه
نظر اذ العلاقة في فضل مصدرا وعلما ظاهره والمطابق
له التمثيل بما مثل به التفتازاني وهو صعفوك اي
قوله اي وهي الحالية فيكون من اطلاق اسم الحال
على المحل وذكر لان الفضل في اللغة الزيادة تقول
فضل يفضل من باب قتل زاد فهي وصف في المزيد
واجاب شيخ ش بما حاصله انه لا يكفي وجود العلاقة
بل لا بد من ملاحظتها وظاهر ان العلم المذكور ليس كذلك
للقطع بعدم اعتبار العلاقة في استعماله وان كان
معه ما يصلح ان يكون علاقة قوله اي متصل
بالمعنيين الاولين بالتعيين ليشمل نحو رايت اسدا في
الحمام

الحمام فان العلاقة هنا امر متصل بين ذاتين قوله هي المشابهة
في الشكل كالفرس لصورة المنقوشة او الصفة الظاهرة
كالاسد للرجل الشجاع او اعتبار ما يكون في المستعمل
قطعا نحو انك ميت او ظنا كالخمر للعصير لا اعتبارا لكاف
للعهد فلا يجوز والضد كالمفازة للبرية المهلكة و
والمجاورة كالزاوية لطرف الما المعروف سمية له
باسم ما يحله من حل او بغل او حمار والزيادة نحو ليس
كمثله شيء فالكاف زائدة والنقصان نحو واسال القرية
اي اهل القرية فقد يجوز اي توسع بزيادة كلمة
او نقصها وان لم يصدق على تلك الحد المجاز المذكور
وقيل يصدق عليه حيث استعمل لغير مثل المثل في
نفي المثل وسوال القرية في سوال اهلها والسبب
للمسبب نحو للامير درا اي نعمة وعكسه كالموت
للمرض الشديد والكل للبعض نحو يجعلون اصابعهم
في اذانهم اي انامله وعكسه نحو فلان يملك الف راس
من الغنم والمتعلق بكسر اللام للمتعلق بفتحها نحو هذا
خلق الله اي مخلوقه وعكسه نحو بايكم المفتون اي
الفتنة وقيما اي قياما وما بالفعل على ما بالقوة
كالمسكر للخمر في الدن قوله فيه اي في ذلك اللفظ دون
الاخر هو المنتن ريح الغم قوله باسم الاستعارة اي باسم
هو الاستعارة قوله العلاقة غير ما ذكر كالمغايرة فلا
يصح ان تجعل علاقة في اطلاقه اسم احد المتغايرين على
الاخر قوله فيه اي في لفظ قوله فيه اي في ذلك اللفظ

لها اي لتلك العلاقة قوله وهذا اي قوله ويجوز التجوز فيه
قوله نوعي لا شخصي وذلك لان العلاقة يجب ان تكون
مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي
من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا متوفرين في الاطلاق
المجازي على ان ينقل عن العرب نوع العلاقة ولم
يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب
ان يثبت ان العرب وضعوا اسم السبب لان يستعمل
في المسبب ولا يجب ان يسمع منهم اطلاق الغيث على
النبات ولا يخفى ان اسم السبب صادق باسم الغيث
وغيره من كل اسم سبب فلم يلاحظ في الوضع لفظ
الغيث بخصوصه مثلا بان يقول وضعت لفظ الغيث
لان يستعمل في النبات بل لاحظه من حيث كونه
مندرجا تحت امر كلي واما وضع الحقيقة فهو شخصي
كان يقول الواضع وضعت لفظ اسد للحيوان المفترس
فلم يلاحظ امرا كليا بحيث يكون لفظ الاسد داخلا
تحته بل لاحظه من حيث خصوصه بالذكر دون غيره
وهو معنى الوضع الشخصي المقابل للنوعي وان كان
المعنى كليا فقوله كالوضع في الحقيقة متعلق بالمبني
الذي هو شخصي قوله وبه يعلم اي بكون الوضع في المجاز
نوعيا يعلم الخ وذلك لان قول المصنف فيما وضع له لكون
معناه حتى يكون وضع له نوعيا فتخرج الحقيقة لان
وضعها شخصي قوله تقييده اي تقييد الوضع به اي
بالثاني دون الاستعمال اي دون ان يقول فيما وضع له
ثانيا

ثانيا مع سبق الاستعمال بالنسبة للوضع الاول قوله
لا الاستعمال فيه اي في المعنى الاول فلا يجب سبقه في تحقق
المجاز فلا يستلزم المجاز الحقيقة كالعكس اذ لا مانع من
ان يتجوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له اولا وهذا
هو المختار وقيل يجب سبق الاستعمال فيه والا لزم
الوضع الاول عن الفائدة واجيب بحصولها باستعماله
فيما وضع له ثانيا وما ذكر من انه لا يجب سبق الاستعمال
قيل مطلقا والاصح انه لا يجب لما عدا المصدر ويجب
لمصدر المجاز وهذا الاصح هو الذي اشار له الشارح بقوله
لكن اختار ابن السبكي وجوب سبقه الخ قوله
عنده اي عند ابن السبكي واما عند غيره فيتحقق في
المشتق المجاز وان لم يسبق استعمال مصدره حقيقة
قوله كالرحمن تمثيل للمشتق الذي يتحقق فيه المجاز
وقد سبق استعمال مصدره حقيقة فقوله وهو من
الرحمة حقيقة الخ بيان لوجوب كونه مجازا في
حقه تعالى اما حقيقة لا يسمى له معناها في حقه
تعالى عم التمثيل به لذلك لا يتوقف على سبق استعماله
لغير الله تعالى فقوله لم يستعمل الا لله الظاهر انه
لزيادة الفائدة لا لتوقف التمثيل عليه فان قلت
المجوز في الرحمن يقتضي على تصحيح المصنف سبق استعمال
الرحمة بمعنى الرقة على اطلاقه عليه تعالى وهو
غير مسلم قلت لا اثر لهذا الاعتراض اذ لا مانع من السبق
المذكور ولم يثبت خلافه والالفاظ كلها حادثة

ويجوز ان يكون وقع اطلاق الرحمة بهذا المعنى منه
تعالى او من بعض خلقه قبل التجوز المذكور ومادة النقض
لا بد من تحققها افاده العلامة سم قوله والخبر عطف
تفسير ولاجل ذلك قال المستحيل ولم يقل المستحيلات
قوله كما مر ايضا الكلام على البسملة عند قوله م الرحمن
الرحيم قوله وعلى كل اي من كلام ابن السبكي وغيره قوله
كما ان من الحقيقة الخ اي كالاعلام الشخصية اذا لم
تستهر بصفة قوله وهو كالمشترك اي المجاز كالمشترك
اي اللفظ الموصوف بكونه مجازا كالمشترك في صحة
اطلاقه على معنييه الحقيقي اي في مادة اخرى لا في
تلك المادة الذي تحقق منها كونه مجازا وقوله في
اطلاقه اي في صحة اطلاقه وقوله به اي بالمعنى
الذي وصف بكونه مجازا على ما تقدم اي بسبب ان
يزين بها به قوله لا في حمله معطوف على قوله في اطلاقه
قوله المعمية اي للمعنى الحقيقي والمجازي وان وجنس
القرائن المتحقق في واحد قوله حسنه اي حسن التجرد
قوله المختصر اي مختصر ابن الحاجب في الاصول قوله
ونظايره اي نظاير وقعت على اولادي او وصيت
او اوصيت او وهبت قوله انه لا يدخل اولاد الاولاد
فالولد حقيقة في ابن الصلب واطلاقه على ولد الولد
مجاز استعارة بجامع المشابهة في مطلق الفرعية قوله
كالبيان بين الكاف استقصائية قوله مع قرينة مفعول
زاد قوله والامثلة ظاهرة فالمجاز اللغوي استعمال الصلاة

في الركوع

في الركوع والسجود والمجاز العرفي كاستعمال الدابة
في غير ذوات الاربع والمجاز الشرعي كاستعمال الصلاة
في الدعا قوله المجاز في التركيب اي الواقع في ضم
لفظ للفظ وهو مقابل قوله وهو المجاز في الافراد
قوله ويسمى المجاز في الاسناد ويسمى مجازا عقليا
ومجازا حكميا ومجازا في الاثبات والمسند والمسند
اليه قد يكونان حقيقيين كما في الاية التي اوردها
الشراح ومجازيين كاحياني التخالي بطلعتك او احدهما
حقيقة والاخر مجاز كسرني التخالي بطلعتك او
احيتني رؤيتك قوله لغير من هو له اي لغير من
يقتضي الفعل اسناده اليه يعني لغير الفاعل اذا
عبر بالفعل المبني للفاعل وغير المفعول اذا عبر
بالفعل المبني للمفعول قوله كان يكون سببه
اي او زمنه كما في قولك نهاره صايم او مكانه كما في
قولك نهر جار وغير ذلك مما هو معلوم فلا حاجة
الى الاطالة قوله فمنهم اي من النافين للمجاز في
الاسناد يجعل المجاز فيما يذكر من امثلته في المسند
كابن الحاجب قوله ومنهم من يجعله في المسند اليه
كالسكاكي فانه يجعل المسند اليه في مثل ذلك استعارة
بالكناية كما هو معروف من مذهبه قوله ازدادوا
بها فاطلق اسم السبب على المسبب فالسبب الزيادة
والمسبب الازدياد اي فاراد بالزيادة الازدياد
على حذف الجار الذي هو با السببية قوله اطلاقا

للايات عليه اي لصرف الايات عليه لانه يقرر الاستعارة
بالكناية بانها لفظ المشبه المستعار للمشبه به بادعاء
انه عينه فيقول شبه الايات بالله تعالى وادعى
انها عينه ثم استعير اسم المشبه وهو ضمير الايات
لله تعالى قوله اليها اي الى ظاهر الايات والرد عليه
معلوم قوله وان الظاهر ما دل الخ الظاهر في اللغة
الواضح وفي الاصطلاح ما دل الخ ثم يحتمل خروج المجاز
عنده بناء على ان المتبادر من قوله دل وهو ان
يدل بنفسه بخلاف المجاز فان دلالته بواسطة
القرينة وبذلك اي بخروج المجاز صرح الامدي
وظاهر كلام بعض دخوله وهو اقرب قوله وخرج
النص الخ اي كذا يدلان دلالته قطعية ومنه نص
اذ لو كان كذلك لما اكدوه بقولهم نفسه اللهم الا ان
يفرق بان احتمال المجاز فيما يحتمله فيه ثابت في غير
التركيب ايضا بخلاف يحتمل يد اذ هو في غير التركيب
لا يحتمل غير معناه بخلافه في التركيب لاحتمال
الاسناد المجازي وفيه نظر لان من يحتمل في الاعلام
مجاز المفرد يلزمه احتمال يحتمل يد في غير التركيب
ايضا اللهم الا ان يبنى ما هنا على المنع قاله سم قوله
بفتح الميم بمعنى مقتول ويجوز بكسر الميم بصيغة
اسم الفاعل بمعنى ممكن قوله كالاسد اذا حمل على
الرجل الشجاع لا يجوز ان التاويل اذا كان لدليل فصحيح
او لما يظن دليلا وليس بدليل ففاسد والا لم يتعب

لا تاويل

لا تاويل فاذا علمت ذلك فجعله مرجوحا مع القرينة
لا يظهر بل هو ظاهر الا ان يريد مرجوح بدون
ملاحظتها تنبيه سمي الظاهر ظاهرا لظهور معناه
وسمي المؤول مؤولا لانه يؤول الى الظهور عند قيام
الدليل كذا في ش قوله والتاويل الخ هذا التعريف يشمل
ما ليس من العرف وهو الحمل على مرجوح لعبا فكان
الاولى ان يزيد في التعريف بعد قوله مرجوح لدليل
او لما يظن دليلا وليس بدليل كذا يوخذ من تفصيل
الش ويجاب عنه بما يفيده ش من انه تعريف
بالاعم وقد جوزه الاقدمون واختاره غير واحد
من محققي المتاخرين قوله ظاهرا قال العلامة سم
اخرج حمل النص على معنى مجازي بدليل وحمل
المشترك على احد معنييه كذلك فعصمة التعريف
ان ذلك لا يسمى تاويلا اصطلاحا قوله لدليل فصحيح
قال شيخنا اي في نفس الامر اه وهو ماخوذ
من قول جمع الجوامع او لما يظن الخ وقضيته صحة
التاويل ح وان اعتقد الحامل فساد ذلك الدليل
لكن ينبغي ان يراد ح صحته في نفس الامر لا في
الظاهر عند الحامل ولو كان الدليل فاسدا في نفس
الامر لكن اعتقد الحامل صحته فالتاويل صحيح بحسب
اعتقاده لا بحسب نفس الامر والحاصل ان صحته
في نفس الامر بحسب نفس الامر متوقف على صحته
في نفس الامر بحسب نفس الامر وان صحته في الظاهر

يكفي فيها صحته بحسب الاعتقاد فقول جمع الجوامع او لما ظن
دليلا الخ ينبغي ان المراد انه فاسد بحسب نفس الامر
دون الظاهر كما في نظايره الاترى انا نحكم بصحة الصلاة
اذا اعتقد المصلي استجماع شرايطها وان كانت فاسدة
في نفس الامر لعدم استجماعها اهـ من ش قوله فلعب
لا تاويل فيه امور الاول انه انتفى الشيء في الواقع وله
والاعتقاد فقوله لعب ولا كلام او في الواقع دون الاعتقاد
فالمتجه انه لا يوصف باللعب لان اللعب من اوصاف
الحامل ولم يصدر عنه ما يقتضيه بل هذا القسم داخل
في قوله او لما ظن دليلا ففاسد والثاني ان شيخنا
جاد والمراد بقوله لا تاويل نفي التاويل المعتد به والا
فجد التاويل صادق عليه اهـ وقضيته انه يسمى
تاويلا في الاصطلاح وهو خلاف قضية كلام ابن
السبكي والجلال المحلي والجواب ان هذا التعريف
كما تقدم من باب التعريف بالاعم فلا يحتاج والمراد
نفي التاويل المعتد به والا الخ قوله ثم هو اي التاويل
قريب وقوله يترجح على الظاهر اي على الابقاء على الظاهر
قوله بادنى دليل اي ادنى امر يدل على رجحانه قوله نحو
اي تاويل نحو قوله اي عزمتم على القيام اليها فانه ظاهر
في تقييد القيام الى الصلاة بغسل الوجوه وما بعده
اي بالوضوء فحمل هذا الظاهر على ان القيام بمعنى العزم
بادنى دليل وهو النظر اي قوله فاذا قرات بمعنى اردت
قطعا والتقدير ادنى دليل قوله الا باقوى منه اي من الظاهر

اي بحسب

اي بحسب يقدم على الظاهر لو عارضه قوله ومنه اي
ومن البعيد قوله على ابتدي متعلق بقوله تاويل
قوله ان المخاطب بمحله اي بمحل التاويل وهو اسك
قوله لم يسبق الخ لا يخفى ان قوله لم يسبق كاف في بيان
بعده ولو جعل الكل قوله ولم ينقل علاوه بان يقول
على انه لم ينقل كان صوابا كما اعترض الناظم اللقاني
على المحلي واجاب النجاري بقوله ولم ينقل واقتنع
في موقع العلاوة لمزيادة البعد اي مع انه لم ينقل
تحديد نكاح فقط منه ولا من غيره اصلا كما صرح بذلك
العضد قوله مع حاجته الى ذلك اي وتاخر البيان
عن وقت الحاجة لا يجوز قوله وتوقف اي اجتماع البواعث
قوله على نقله متعلق بتوقف قوله ما اي لفظ يدل
تبادره من قوله دل قوله لعدم احتماله لغيره فعلم ش
تفسير القوله قطعية فعال والظاهر انه اراد بقوله
دلالة قطعية عدم احتماله معنى اخر لا القطع المعتبر فيه
نفي الاحتمالات العشر اهـ قوله على ما يشمل الظاهر
هو ما يقابل القياس والاجماع قوله اي اللفظ الموحى
اي المرسل من الله وهذا ظاهر في القرآن وكذا في السنة
باعتبار انه في قوة المرسل الى الله لانه لا ينطق عن الهوى
قوله من كتاب هو القرآن قوله او سنة هي اقوال
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وافعاله وتقريراته
وهمه واشارته وقضيته قوله المفهوم المعنى ان غير
المفهوم المعنى لا يطلق عليه نص بهذا المعنى قوله وتقدما

هو المراد من قوله لا يخفى ان قوله ذلك القائل مشتمل على
طرفين الطرف الاول قوله قد يطلق على الدليل من كتاب
او سنة الطرف الثاني قوله وقد يطلق والشاهد
في الطرف الاول قوله كما يفهم من كلام الرازي ظاهر
قوله انه راجع للطرفين فقد بر قوله المفسر من التفسير
وهو الكشف قوله دلالته قال ش ان قيل الدلالة
كون اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر
فما معنى ظهور هذا الكون وخفائه والجواب ان
وصفه بذلك من وصف الشيء بما لمتعلقه والمراد ظهور
المدلول او خفاؤه بان يكون قريبا بحيث يفهم بسرعة
او لا بسرعة وكانه قيل الدلالة ما اتضح مدلولها وكما
ان وصفه بذلك حقيقة بان يكون ثبوت ذلك
الكون للفظ معلوما بسرعة او لا بسرعة وعلاقة
ذلك سرعة الانتقال من اللفظ الى المدلول او بطوه
قوله بفتح الياء اسم مفعول من قولك بينت الشيء
تبيينا اي وضحته توضيحا قوله في تسميته اي
تسمية ما اتضح دلالة اي ان هذه التسوية المشار
لها بقوله لكان مجملا الخ لم تكن حاصلة في التسمية بواحد
من الامرين فتطلق في التسمية بكل منهما قوله بان
كان فهم المعنى منه متوقفا على غيره ولا فرق في البيان
بين الاجمالي مثلا ان تقول المراد بهذا العام هو الخصوص
وبهذا المطلق هو المقيد وبالنكرة فرد معين وبهذا اللفظ
معنى مجازي او شرعي والتفصيل مثل كونه مخصوصا بكذا

اه

اه ش قوله الانسب التعبير بالاتضاح اي لقوله ما اتضحت
دلالته اي المناسب فاعل التفصيل لسبق على ما سبقه
قوله فهو الموضح اي والاخر تاكيد له وان كان دونه
في القوة قوله جمعا بين الدليلين اي القول والفعل
فالقول دليل بالنظر لامته والفعل دليل بالنظر له
صلى الله عليه وسلم قوله بان كان معنى بنفسه
اعلم ان اطلاق لفظ المبين بفتح الباء على الواضح بنفسه
لم يذكره الامام ولا صاحب الحاصل وهو وان كان عند
متاملي الافهام فهو صحيح لفظا ومعنى اما المعنى
فلان المتكلم قد اوضحه حيث لم يات بلفظ مجمل واما
اللغة فقد قال الجوهري في الصحاح والتبيين
الاتضاح والتبيين ايضا الوضوح وفي المثل قد تبين
الصبح لذي عينين هذا لفظه فقد اطلق التبيين
على الوضوح وهو مصدر وضح لا اوضح تقول وضح
الشيء وضوحا فهو واضح فيكون اسم المفعول منه
وهو المبين يطلق ايضا على ما وضح بنفسه وان لم
يوضح غيره هذا ما ذكره تقي قوله قال المعبر انما
يتراءى كقوله بعد وفيه نظر اي في جعله قرينا
فظهر ان المراد اي من قوله المقتضي المعنى المقتضي دلالته
وقوله فهو اي الحكم مرادف له اي للمفسر وانما قال
المراد لان ظاهر اللفظ ان الاتضاح صفة المعنى وما
قبله صفة الدلالة وهذا عذر المعبر في القرب ولا يخفى
ان في هذا ترجيح الثاني للاول مع انه يمكن ترجيح الاول

لهذا بل هو اولى لما تقدم بان يراد بالدلالة المدلول
واعلم انه ان كان للشارح سلف في ذلك من المحققين فلا
جاعل الفتنة متوجه والا فلا **قوله** بالقسم الثاني فهو
ما اتضح بنفسه تتمة فلا صح ما تقرر ان اية الحج
من المفسر باعتبار ورود البيان بعد ذلك بالقول او
الفعل او بهما فلا ينافي ان في حد انه مجمل فنوصف
بهما بالاعتبارين **قوله** المجمل لغة هو المجموع وجملة
الشيء مجموعه واصطلاحا ما اي شيء لم تتضح دلالته
من قول او فعل **قوله** على المعنى بنفسه فيه ايضا
للدلالة في المص على ظاهرها فلا ينبغي ان يراد بالدلالة
المدلول فيجوز ايضا الدلالة على ظاهرها وان كان اتضاحها
باتضاح المدلول **قوله** ما لم تتضح دلالته المراد لفظ له
دلالة وهي غير واضحة والا لورد عليه المهمل كذا قال
العضد على ابن الحاجب واقره السيد وسيرشد لهذا
ان الكلام في الموضوعات فان قلت قد استمر
ان المراد لا يدفع الايراد قلت هذا المستمر معارض
لما يصرح به صنيع المحققين كالعضد والسيد وغيرهما
في الدفاع الايراد ببيان المراد وصلوح العبارة
له وهذا وان كان انما يتوهم كثيرا في غير التعاريف
الا انه قد يقع منهم فيها كما تقدم عن العضد في هذا
التعريف مع اقرار السيد وغيره له عليه وان كان
اهل المعقول يمنعون ذلك فيها نعم بعضهم لا يمنع ذلك
حيث جوزوا التعريف بالاعم والاخص افاده **لكن قوله**

فيخرج

فيخرج بذلك انه مناف لما اقتضاه قوله دلالته على المعنى
بنفسه فان مقتضيه تسميته بالمجمل وان ورد ما يبينه
اي يجعل باعتبار ذاته ومقتضى قوله فيخرج الخ
انه لا يسمى بالمجمل ويمكن الجواب بان المراد تخريج
عن تسميته بالمجمل اي بالمجمل فقط فلا ينافي انه
يسمى مجملا باعتباره في نفسه ومفسرا باعتبار
ما ورد مما يبينه **قوله** مما استاثر الله بعلمه اي
اختص بعلم المراد منه **قوله** وان اطلع عليه بعض
اصفيائه ظاهره مناف لاستيثار الله بعلمه فكان
الاولى ان يقول بدله وقيل ما لا يطلع عليه الا
بعض اصفيائه ليشير الى ان التعريف الاول مبني
على ان الوقف في الاية على الا الله وهو ما نقله
المحلي عن الجمهور وان الثاني مبني على ان الوقف
على الراسخون في العلم وهو قول الاشعري والمعتزلة
وقال ابن الحاجب انه الظاهر واجاب عنه ثم بان
المراد بالاستيثار انه لا طريق للعباد اليه كسائر
من الطرق المعهودة في الكتب وهذا لا ينافي الاطلاع
على غير الوجه المعتاد لانه ليس من الطرق المعهودة
اهـ **قوله** معجزة اي للانبياء وقوله او كرامة اي للاولياء
قوله ومنه اي المتشابه **قوله** في ثبوت الصفات
كاليد والعين في قوله يد الله فوق ايديهم وتصنع
على عيني هذا في القرآن وكالاصبع فيما ورد من الحديث
ان قلوب العباد بين اصبعين من اصابع الرحمن يقلبها

كيف يشاء او ما هو بمعناه قوله المشكلة بالجر اي الصفات
او بالرفع على انه نعت للايات والاحاديث قوله
بتفويض متعلق بمعول قوله اليه اي الى الله قوله
فني عليه اي على قول الخلف من المفسرين قال العلامة
سم ولعل هذا بناء على ان المراد بالمعنى في قوله المتضح المعنى
ما يفهم من اللفظ ويحتمله في الجملة ومع ذلك ففيه نظر
لان الظاهر ان السلف لا يخالفون في احتمال تلك الايات
والاحاديث لتلك المعاني غير ان السلف تركوا حملها عليها
احتياطا والخلف ارتكبوا الحمل عليها على سبيل الاحتمال
لا القطع وح لا يصح الفرق بين السلف والخلف والحكم
بانها على قول السلف من المجمل دون قول الخلف اما لو اريد
به ما عني به فقد يقال يصدق حد المتشابه على تلك الايات
والاحاديث على قول الخلف ايضا لان ما عني بها غير
معلوم عندهم ايضا ولا ينافي ذلك تفسيرهم اياها لانه
على سبيل الاحتمال يعني انه يحتمل ان ما يذكر في تفسيرها
هو المراد منها اه قوله والصريح هو في اللغة اسم لما هو
ظاهر المراد عند السامع حيث يسبق الى افهام السامعين
المراد منه نحو انت طالق وعند الاصوليين ما وضع اللفظ
له قوله قال المص انا ابين بصيغة التبري لقوله بعده
وعنه نقل قوله بالكلية اي بكل وجه وقوله استعماله اي
اللفظ وقوله منه اي المراد وقوله خرج الظاهر والنص
فان ظهور المراد بالقطع قوله ولا يتقيد به عطف تفسير
كما يشعر به اي بالظهور التام اسمه اي الصريح وهو لفظ

صريح

صريح قوله وقسمته الاول الخ اي لانه يفيد انه من
اقسام المعنى وانه يشترط فيه الوضع ولما كان المشار
له بكل لا يكون الا متعددا والتعدد يحصل باثنين
ناسب التاكيد بها واما كون المراد ظاهرا ظهورا
تاما فمشترك بينها فاتيه الاول فيقول ان سبب
ذلك الوضع بخلاف الثاني فانه يقول ان سبب
ذلك الاستعمال فعليه ما كان سبب ظهوره الوضع
لا يقال فيه صريح على كلامهم بل يقال فيه نص وظاهر
قوله اذ هذا اي كون هذا اولى من هذا قوله الاقتية
اي في قوله الكناية ما لزم قوله الكناية الشرعية
اي الاقتية في قوله افادة الملزوم على ما ياتي واراد
بالشرعي ما قابل اللغوي فلا ينافي ان الاتي معتبر به
في علم المعاني كالاصول قوله ماخذ الصراحة اي منشأها
قوله عندنا اي معشر الشافعية قوله منه اي في المراد
قوله كما شمله تعريفه المذكور اي لان قوله بل الاستعمال
صادق باستعمال اهل العرف كما هو صادق بغيره قوله
بل لا بد منه اي في ماخذ الصراحة قوله بالاستعمال فيه
اي المراد قوله على لسان الشارع اي لا بد فيه من وقوع
الاستعمال على لسان الشارع قوله كلفظة المفاداة اي
في الخلع كقوله تعالى فيما افتدت به قوله حملة الشرع هم
العلماء المقررون للشريعة المحمدية جمع حامل قوله
منه اي المراد قوله اذا كان مدلوله اي الذي هو المراد
منه بحسب الاستعمال قوله هو المقصود منه اي للمتكلم

فاذا علمت ذلك فالاضمار هو الجاري على السياق فتقول
اذا كان اي المراد منه هو المقصود فهي اذا كان المراد
منه اي الذي شانه ان يراد منه الموصوف بالظهور
بسبب كثرة الاستعمال هو المقصود للمتكلم كما اذا قال
هي طالق ويقصد ذلك المتكلم حل العصمة او لم يقصد
شيا فانه يحمل على ذلك احترازا مما اذا قصد انت طالق
من وثاق لقيام القرينة على ذلك فلا يكون ح من
الصريح **قوله** نعم الخ اي بذلك دفع ما يتوهم ان كل
ما جا من ذلك من الصريح فافاد ان ذلك ليس بمراد
قوله فهو الجماع اي الذي هو الايلاج **قوله** فيه اي في
الجماع وانظر ما الداعي الى العدول عن الاضمار المقتضي
الرجوع الى الايلاج **قوله** وان الكناية الكناية في اللغة
مصدر يقال كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركته التصريح
به واما في الاصطلاح فما اشار اليه المص مع تاويل الشر
كما سياتي **قوله** كما يعلم من علم البيان وغيره من اصول
الفقه سيعلم ما يتعلق بذلك **قوله** ووجه الاولوية
مبتدا وقوله فيما سياتي لمخالفة غيره خبر **قوله** بها اي بسبب
وقوله به اي بسببه **قوله** الى ان الكناية متعلق بتعريف
قوله لافادة متعلق بالمذكور اي الذي ذكر لافادة لازم
ما وضع له اي يجوز ارادة المعنى الموضوع له وهذه
طريقة القزويني ولا يخفى انه لا فرق بين ان يكون ذلك
اللازم عقليا او عاديا واللازم يتناول اللازم الذي ينتقل
من الملزوم اليه بواسطة والذي ينتقل اليه بلا واسطة

مثال

مثال الاول قولهم فلان كثير الرماد كناية عن كرمه فانه
ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة الطبخ ومنها الى كثرة
الضيفان ومنها الى الكرم واللزوم في كل ذلك عادي
ومثال الثاني زيد طويل النجاد فطول القامة
لازم لطول النجاد بلا واسطة ولها معنى اخر في الاصطلاح
على طريقته فتقول هي ذكر اللفظ الدال على الملزوم
وارادة اللازم مع جواز ارادة الملزوم كما افاده المولى
عبد الحكيم خلافا لما يفيده المطول من انها عليه ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا **قوله** وبانها
انها اللفظ المذكور لافادة ملزوم الخ اي مع جواز ارادة
اللازم وهذه طريقة السكاكي **قوله** ذلك اي الفرق **قوله**
بين الخ متعلق بفرق **قوله** يقتضي تعريفها اي الكناية
وقوله بذلك اي بانها اللفظ المذكور لافادة ملزوم **قوله**
من ان بيان لما **قوله** طويل النجاد النجاد بكسر النون
حمائل السيف جمع حمالة بكسر الحا وهي علاقة السيف
قوله من املتها حال **قوله** من طول متعلق بالانتقال
قوله اليها اي الى طول القامة **قوله** بان اللازم ملزوم بكن
ملزوما لاجل اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون
اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون
ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما وحينئذ فان اللازم
ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز
قوله بما اي شي فرعه على تعريفها اي الكناية وقوله بانها
اي الكناية وهو متعلق بقوله تعريفها **قوله** من ان الكناية

بيان لما في قوله بما فرعه **قوله** يجوز فيها ارادة المعنى
الحقيقي للفظ اعلم ان فهم المعنى الحقيقي وتصويره
في الذهن لازم في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال
منه الى المعنى المراد والفرق بينهما باعتبار انه يجوز
ارادة المعنى الحقيقي في الكناية من حيث انه كناية
لانه لم ينصب قرينة مانعة عن ارادته ولا يجوز في
المجاز اذ لا بد من قرينة مانعة عن ارادته وانما قيد
بالحيثية لانه قد يمتنع ارادته لاجل خصوصية المحل
كما في قوله بل يداه مبسوطتان افاده المولى عبد الحكيم
قوله فلو انتفى هذا اي كون في المجاز قرينة مانعة
انتفى المجاز لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم
قوله وان لم يكن واضحا به اي وان لم يكن الاول واضحا
بهذا لانه لم يفسر باللفظ ولم يذكر قوله مع جواز
ارادته معه **قوله** عكس ما ادعاه المص فيه ان المص
قد قال قبل الخ فيجوز ان يقصد بها بيان ضعفه **قوله**
المستعمل فيما وضع له مرادا به لازمه ثم ان ابن السبكي
فرع على هذا التفريع بقوله فهي حقيقة قال المحلي
لاستعمال اللفظ في معناه وان اريد منه اللازم ثم ان
الناصر قال ما نصه ومعنى استعمال اللفظ في معناه ارادته
به كما يدل عليه قوله اي بعد فان لم يرد المعنى فمعنى الحد
ح لفظ اريد به معناه الوضعي حال كون ذلك اللفظ مرادا
منه ايضا لازم المعنى وحاصله لفظ اريد به معناه ولازمه
فتكون الكناية مجازا لا حقيقة كما هو ظاهر اي او حقيقة

ومجاز

ومجاز وعلى كل حال لا يصح تفريع قوله فهي حقيقة على
هذا الحد واجاب عنه سم بان حاصل الحد لفظ استعمل
في معناه مرادا من معناه لازم معناه بمعنى انه اطلق
على معناه لينتقل من معناه الى لازمه الذي هو
المقصود بالذات او لفظ استعمل في معناه مرادا من
ذلك اللفظ بواسطة معناه والانتقال منه الى لازمه
ذلك اللازم وعلى ذلك فكون الكناية حقيقة مما لا
غبار عليه والحاصل ان للبيانيين في تعريف الكناية
طريقين احدهما انها استعمال اللفظ في غير الموضوع
له مع جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انها استعمال
اللفظ في الموضوع له لكن لا ليكون مقصودا بل ينتقل
منه الى غير الموضوع له اللازم المقصود وكلام المص
في قوله فهي حقيقة مبني على المذهب الثاني **قوله**
من انها الخ بيان لمقتضى **قوله** ذكره اي ما قاله ابن السبكي
قوله لكنه اي صاحب المطول **قوله** فيه اي المطول
قوله ما ذكره القزويني هو الحق اي فكلام ابن السبكي
خلاف الحق وفي سم الجواب بان المعنى الحقيقي في
الكناية ملحوظ للانتقال فلم يقصد الا قبله بالنسبة
له وانما قصد مجرد تصوره لينتقل منه الى المعنى
الاخر والحاصل ان قولهم في الكناية يعني الكلام وان لم يكن
له مجاز فقط بل وان استعمال المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى يفيد ان الكناية حقيقة
مع انتفاء المعنى الحقيقي واستعماله وكان وجهه ان تحقق

المعنى وعدم تحققه امر خارج عن مدلول اللفظ بنا
على انه موضوع للمعنى الذهني لا للخارجي وبه يندفع
اذ لم يتحقق المعنى كون يكون حقيقة قوله جبان
الكلب اي قليل الصياح لكثرة اختلاطه بالضيفان
وتردده لهم فصار الكلب بانسهم فلا يتعرض لهم قوله
ومهزول الفصيل الفصيل ولد الناقة اي مهزول
الفصيل بسبب ذبح امه للضيفان او حلب لبنها
لهم فلا يبقى له شيء يهزله كما افاده العلامة سم قوله
وعليه اي وعلى ما ذكره القزويني فالكناية اعم اي
فكل مجاز كناية كرايت اسدا وجبان الكلب اذا لم
يكن له كلب مثلا ومنه نظر بل بينهما المباينة لانه
اخذ في تعريف المجاز القرينة المانعة وقال في الكناية
لنظائر يريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه قائلا
بعد فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى
الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه وبينه عبد الحكيم
بقوله من حيث انه كناية الخ ما تقدم فحينئذ يكون
جبان الكلب كناية لا مجازا لانه يجوز فيه ارادة
المعنى الحقيقي من حيث انه كناية فهي اخص مباينة
له ايضا وخلاصته انها مباينة على القولين قوله
بخلافها على الاخر فمباينته له اي لانها مباينة على الاخر
الذي هو كلام ابن السبكي مباينة له ثم اقول وعلى
ما ذكره القزويني فالكناية لا حقيقة ولا مجاز وقد
علم انها على كلام ابن السبكي حقيقة على ما افاده سم
من التاويل

من التاويل ثم ان كان ما قاله ابن السبكي من الكناية
متفق عليه عند الاصوليين فلا يصح قول المص كما
يعلم من علم البيان وغيره الذي هو فن الاصول وان
كان على احد القولين كالبيانيين تكون كلامه صحيحا
اي باعتبار احد القولين وبقيت الكناية عند الفقهاء
فقال متن تبعا لابن ابي شريف واعلم ان الكناية
عند الفقهاء اعم من الكناية باصطلاح البيانيين
فانها عند الفقهاء ما احتمل معنيين فاكثر سواء
كان احد المعنيين او المعاني لازما لغيره منها او لم
يكن واما التعريض فالظاهر ان معناه باصطلاح الفقهاء
والبيانيين واحد فهو لفظ استعمل في معناه للتلويح
بغيره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه حيث لا سلم عليك
فهو تعريض بالطلب ولم يوضع له حقيقة ولا مجاز وانما
فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ويسمى التلويح
لانه يلوح اي يظهر منه ما يريده ويختص باللفظ المركب
كما قاله ابن الاثير هذا حاصل ما ذكروا قوله بالقلب
اي لا باللسان انظره مع قول الشيخ عبد السلام في شرح
ارشاد المريد وهو لغة التصديق كان المصدق له مقيدا
او مجملا عاما او خاصا صحيحا او باطلا كان بالقلب فقط او
باللسان فقط او بهما اه فلم تقيده بالقلب قوله مطلقا
اي سواء كان بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وعلم
من دين الاسلام ضرورة ام غيره قوله اي علم بالضرورة
بحيث بمعنى ان ما جاء به صار شبيها لما هو معلوم ضرورة

والافاصله نظري قوله اجمالا اي التصديق به في حال
كونه ما جابه مجملا او ذا اجمال قوله كذلك اجمالا على
حذف اي والتقدير كذلك اي اجمالا والحاصل ان
قوله الشه اجمالا تفسير للمراد من قوله كذلك وكذا يقال
في قوله تفصيلا فيما علم تفصيلا كالانبيا الذين في
القران يجب الايمان بهم تفصيلا اي واحدا واحدا الحق
انكر واحدا منهم كفر ولا يعتد بتحمل وان لم يقع منهم
انكار وجهل ذلك فلا كفر قوله اي اذعان القلب
تفسير لقوله التصديق وقوله لذلك اي لما جابه وقوله
وقبوله اي القلب وهو عطف تفسير قوله بحيث يطلق
عليه اي ما ذكر من الاذعان والقبول اسم التسليم اي
اسم هو التسليم فالاضافة للبيان اي بحيث يقال وقع
منه تسليم وتلك الهيئة ليست للاخرة اذ بل هي
للتاكيد وذلك لانه متى وقع قبول فيطلق عليه تسليم
فصار ذلك الاذعان في معنى قوله امنت فالكفار الذين
كانوا في عهده صلى الله عليه وسلم عالمين بحقيقته غير
مذعنين فلذلك لم يكونوا مؤمنين قوله والتكليف بذلك
جواب عما يقال ان المكلف به انما هو فعل اختياري
والتصديق من الكيفيات النفسانية اي القائمة
بالنفس فهي صفة وجودية للنفس لا فعل اختياري
فلا يقع التكليف به وخلاصة الجواب ان التكليف انما
هو باسبابه اي بحسب اسبابه وقوله وان كان الواو
للحال والتكليف مبتدا خبره قوله بالتكليف باسبابه

قوله كالعلما

قوله كالعلما الذهن الذهن قوة مهيئة لادراك الادا
اي كان يصرف نظره للمصنوعات ويوجه ذهنه لما
احتوت عليه من دقايق الصنع الدالة على وجوده
وقدرته وعلمه وغير ذلك فصرف النظر سابق لكن
الواو لا تقتضي ترتيبا وقوله وبتوجيه الحواس
اي حاسة السمع والبصر والشم والذوق واللمس فانه
بذلك يدرك امر الحدث بعد عدم يحتوي على حالة مخصوصة
ويستدل بذلك على خالق لما ذكر قادر مريد عليم فصرف
النظر من جملة توجيه الحواس وافراده بالذكر لكونه
اقوى من ذكر وقوله ورفع الموانع كالنفور والاشتغال
باعراض الدنيا المانعة من تحصيل ذلك ولا يخفى انه
حينئذ يكون من عطف اللازم على الملزوم لانه متى
وجه حواسه والتي نظره فقد رفع الموانع قوله
بان لم يشتهر بين العامة اي بسبب الخ كان انكر
ان يكون لبيت الابن السدس قوله ومن ثم لا يكفر
منكره منه اشارة لما قلنا سابقا من ان المعلوم ضرورة
انما يتعلق الكفر بمنكره لا بجاهل الذهن عنه اي الجاهل
له قوله بذلك اي بما جابه صلى الله عليه وسلم والباء في
قوله بذلك للتعدية وفي بالقلب للالة قوله والاقرار
باللسان بالشهادتين الباء الداخلة على الشهادتين للتعدية
والداخلة على اللسان للالة قوله بل ولا شرط له اي شرط صحة
قوله ولم يقر به من اي شرط انه لو طلب منه لم يمتنع بل يقر
واما لو كان بحيث لو طلب منه لابى فانه يكون كافرا عند

الله ايضا قوله عليه متعلق باجرا قوله عليه اي على الاول
قوله فهذا اي كونه مومنا على الاول غير مومن على
الثاني قوله حاصله اي الخلاف قوله الى ان من ذكر فهو
من صدق ولم يقر قوله عليه اي على الاول قوله دون
الدنيا اي فهو غير مومن بالنسبة للدنيا قوله والاظهار
عطف تفسير قوله فلا يعتبر فيه ذكر اي الاعلان والاظهار
قوله اعتباره اي الاقرار وقوله عليهما اي على القولين اي
بحسب ما اعتبر في كل قوله كما كراه دخل تحت الكاف الرضى
قوله فلا يرد ان اطفال المومنين ايمانهم حكمي
تبعي لا بانهم قوله ولو سلم اي سقوطه في حال النوم
والغفلة قوله ما هو علامة التكذيب اي كالقاء مصحف
بقذر قوله فهو الراجح ضعيف بل الراجح الاول قوله
فمن جعل الخ جواب عن سوال مقدر اي كيف يصح ذلك
مع ان بعضا منهم جعل الطاعات جزءا من الايمان قوله
منهم اي من اهل السنة قوله كما انه اي الايمان الكامل
اي ان الايمان المتصف بالزيادة والنقصان هو
الايمان الكامل المركب من التصديق والنطق والاعمال
قوله واما ويل معطوف على السوق وقوله بذلك
اي بالزيادة والنقصان قوله لا الايمان بالمعنى
السابق اي الشرعي هو التصديق القلبي بما جاء به النبي
صلى الله عليه وسلم وهو معطوف على الايمان الكامل
قوله فيقول اي الايمان بالمعنى السابق وقوله لهما
اي للزيادة والنقصان قوله بحسب الذات اي ذات

الايمان

الايمان قوله قوة وضعفا حيث تكون محذوفة والتقدير
لكن بحسب الذات تكون الزيادة قوة وضعفا اي
تفسير الزيادة بالقوة والنقص بالضعف اي قوة
التصديق وضعفه وقوله اجمالا وتفصيلا اي فبحسب
متعلق الايمان لا بحسب الذات تكون الزيادة اجمالا
وتفصيلا اي الزيادة التفصيل والنقص الاجمال
اي الزائد هو المتعلق المفصل واحدا واحدا
والناقص هو المتعلق المجمل قوله بمعنى عدم انفكاك
احدهما عن الاخر اي لا بمعنى اتحادهما في المفهوم
فان مفهومهما مختلف لان مفهوم الايمان التصديق
القلبي المتقدم والاسلام الامتثال الظاهري
المصاحب للتصديق القلبي قوله فعلى هذا كل مومن
مسلم الخ اي اما كون كل مسلم مومن فظاهر واما كون
كل مومن مسلم فلانا تقدم ان من صدق بقلبه ولم
ينطق بلسانه لا لاباء بل تعنتا فانه مومن عند
الله وليس بمسلم لانه لا تجري عليه الاحكام الظاهرة
ويجاب بان مراده مومن عندنا فلم يرد به مطلق
مومن قوله وقيل ان مفهومهما واحد وهو التصديق
القلبي قوله هو اي الاسلام قوله الطاعات الواجبة
او مطلقا انظر ذلك قوله عليه اي على الايمان وقوله
الا بعد اي الايمان قوله فيه النظر لذكر اي لكونه لا يعتد
بها الا بعد كل مسلم اي معتد باسلامه واشار له ذلك
العقول وقوله يدفع العكس اي ليس كل مومن مسلم

فمن صدق بقلبه واقر بلسانه ولم يكن عنده طاعات زايدة
فليس بمسلم بل هو مومن فقط قوله المحققة لجزيه الاول
اي الذي هو التصديق وقوله بنا اي قولنا جزيه الاول
بنا واما على الاول فتكون محققة لذاته وقوله
او هي تفصيل اي وان شيت قلت هي تفصيل لما في
الجزء الاول من الاجمال ولكن ليس ذلك الاجمال باعتبار
ذاته بل باعتبار متعلقه المجمل وفي بعض النسخ او هي
تفصيل الخ قوله احدها ان تعتقد الحكم بقلب او كها لما
يلزم عليه من الترجيح بلا مرجح قوله منه اي احدها قوله
فقد ورد به الشرع اي بوجوده قوله لقوله تعالى دليل
لان الله موجود اي دليل لثبوت وجوده وليس
دليلا للاعتقاد وقوله دل عليه اي على وجوده
حاصله ان الدليل على وجودها العقل والنقل اي
الدليل العقلي والنقلي ولا يخفى ان العمدة في ذلك
هو العقلي لا النقلي لما في ذلك من الدور وذلك لان
وجوده ح يكون متوقفا على القران لانه علم منه وثبوت
القران متوقف على وجوده فاعلم ان تلك المعجزة العظيمة
التي هي القران على نبينا النبي صلى الله عليه وسلم فلزم من
ذلك ان ثبوت وجوده متوقف على نفسه لان
المتوقف على المتوقف على الشي متوقف على ذلك الشي
قوله لان المعدوم بيان لدليل العقلي قوله اي لا يجوز
اي عقلا قوله وكذا باقي صفاته اي الصفات التي يتوقف
عليها العمل الحاصل لانه لا يكون الا من قادر يدا الى اخر

الصفات

الصفات ما عدا السمع والبصر والكلام لانه لا يكون دليلها
الا سمعيا قوله لمنافاته للالوهية اي الثابتة بافعاله
قوله فيها اي الوهية اي كونه الها اي ذات
قديمة متصفا بالصفات المقدسة قوله فهو اي قوله
لا شريك له فيها صفة كاشفة لقول واحد ويجوز
ان يكون المراد واحدا في الذات والصفات لا شريك
له في الافعال قوله اي غير الله الخ فيه اشارة الى ان
الا بمعنى غير صفة لقوله الهة وليست استثنائية
لانها لو كانت استثنائية لكان المعنى لو كان فيهما
الهة ثابتة الا الله اي موصوفة بالثبوت الا الله
اي ليس موصوفا بالثبوت لفسدتا فيقتضي انه لو
كان فيهما الهة ثابتة مع الله لم تفسدا وليس الامر
كذلك قوله معه اي مع الله وذلك لان وجود الله
مسلم الثبوت قوله المدعي صفة لنفي قوله فان قلت
مناقشة في الشرطية التي هي الكبرى والاستثنائية
هي الصغرى عكس الاقتراني فان الصغرى الاولى
والكبرى الثانية قوله كذلك اي الامر كذلك من جواز
الاتفاق على عدم الفساد قوله وليست الملازمة
الواو للتعليل قوله بالملك هو التصرف بالامر والنهي
قوله ما قصر عن غايات الاضافة للبيان واضافة غاية
للجنس اي ما قصر هو غاية التكبر اي المرتبة العظمى
من التكبر او شبه في الغايات ما اراد بها ما قرب من الطرف
الاعلى واراد بالاقصى الطرف الاعلى قوله لا يخرجه اي المراد

مكانا حقيقيا وقال الدماميني في شرح التسهيل وانظر هل
في قول العلماء من ثم كان كذا هل معناه معنى هنالك التي للبعيد
او معناها هنا التي للقريب والظاهر هو الثاني ورده بعض
المحققين فان قلت اما الذاتي فهو ظاهر كما قال واما
الاول فمما وجهه مع ان المعنى قد تكون قريبا كما هنا والجواب
ان المعنى لما كان خفيا من حيث انه يفاد من غيره وهو
اللفظ الدال عليه نزل منزلة البعيد قوله لا نعمة لله اي لا
انعام لله او لا نعمة واصلة من الله على كافر اي لان الكافر لا
يحمد عاقبته لان ماله الخلود في النار بخلاف المؤمن فتحمد
عاقبته لان ماله الخلود في الجنة ثم ان هذا ظاهر في الوجه
الاول في تفسير العاقبة وقضيته انه لا يتعلق بالمؤمن به
استدراج كما تقتضيه الوجه الثاني والذي ينبغي ان يقال
ان النعم الواصلة للكافر اي نعمة كانت استدراج باعتبار
كون العاقبة الخلود في الجحيم واما الواصلة للمؤمن فليست
استدراجا باعتبار كون العاقبة الخلود في النعيم وان كانت
استدراجا باعتبار ما يترتب عليها من العصيان الذي
يترتب عليه العقاب ثم لا يخفى ان النكرة في سياق الاثبات
لا تعم لكن قد تعم كما هنا فالمعنى على اي كافر قوله وانما ملاذه
اي يقال لها ملاذ لا نعم وهي بفتح الميم وتشديد الذال جمع
ملذة بفتح الميم موضع اللذة كما ذكره المناوي اي موضع اللذة
من متاع الحياة الدنيا اي ما تشتهيه واما بالتخفيف فالحض
وفي المصباح لذ الشيء يلذ من باب تعب لذاذا ولذاذة بالفتح
صار شهيا فهو لذ ولذيذ قوله استدراج الاستدراج هو تجديد

النعم

النعم على العبد كلما جدد معصية وينسيه الاستغفار افاده
القاموس فهو من وضع المولى عز وجل صفة فعل قال تعالى
سنستدرجهم فاذن لا يصح الحمل قلت يقدر مضاف اي ذات
استدراج او جعله نفس الاستدراج مبالغة وفيه اشارة الى
ان المراد النعم الحسية لان المتبادر منه ملاذه الحسية قوله
والرزق بكسر الراء بمعنى المرزوق قوله اعم منها اي عموما مطلقا
قوله لانه ما ينتفع به اي النقل والرزق المدلول للنقل ليس مرعيا
في التعريف وقوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون لا يخالفه لان
معناه ومما كان متهيأ لكونه رزقا لهم ينفقون قوله حلالا اي
سواء كان حلالا او حراما فخرج بذلك العلوم فانها لا تنفق بكونها
حلالا ولا حراما فيكون ما ذكره تفريعا لنوع من الرزق لان العلوم
من الرزق فهو قسمان حسي ومعنوي قوله خلافا للمعتزلة لم تبطل
بمحذوف اي وهذا مذهب اهل السنة في حالة كونهم مخالفين
للمعتزلة فانهم يقولون ما ملك والرد عليهم معلوم فلا حاجة
الى الاطالة فيه لكن قلنا ذلك لان ظاهره انه من تتمة التعريف
ولا يصح وسموا معتزلة من الاعتزال وهو الاجتناب وذلك
ان واصل ابن عطا قال للحسن البصري انا لا اقول ان صاحب
الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا وقام الى اسطوانة في المسجد
يقرر مذهبه ويثبت المنزلة بين المنزلتين ويقول الناس ثلاثة
مؤمن وكافر ولا مؤمن ولا كافر وهو صاحب الكبيرة اذا مات
بلا توبة فقال الحسن اعتزلنا واصل فسموا لذلك المعتزلة وهم
يسمون انفسهم اصحاب العدل والتوحيد لانهم قالوا يجب على
الله اثابة المطيع وعقاب العاصي ولنفيهم الصفات القديمة عن الله

وقوله اذ لم يوخذ بالحاء المهملة وقوله في مفهومه اي العلم
قوله بل مجرد الجزم اي بل الذي اخذ في مفهومه مجرد الجزم
الكائن عن دليل ولا يكون الا مطابقا ثم الاولى
ان يقول بل مفهومه مجرد الجزم قوله عن موجب اي
دليل او ضرورة وهو اي مجرد الجزم موجود في ذلك
اي في ذلك المعاد الاتري انا جزمنا بكون جبل الحيوش
حمرا علم مع ان نقيض ذلك وهو انه ليس بحمر بل ذهب
مثلا ليس بمستحيل فاراد نقيض المعلوم واذا علمت
ذلك فنقول الحق ان الملازمة عقلية وذلك بان يراد
بالفساد عدم وجودها لا اختلافها وذلك لانه لو وجد
الهان للزم العجز فلا يوجدان وبيان لزوم العجز
انهما لو اراد اما ان ينفذ مرادهما او لا ينفذ لا مراد
هذا ولا هذا او ينفذ مراد احدهما دون الاخر ونفوذ
مرادهما معا محال اما لاجتماع النقيضين عند الاختلاف
او اجتماع مؤثرين على اثر واحد عند الاتفاق
فيتحقق عجزهما واما ان يوجد مراد احدهما دون
الاخر وذلك لا يصح للزوم العجز للمماثلة واما ان لا يوجد
مرادهما اصلا وذلك اظهر في العجز قوله الاظهر عدم
وجوده لان عدم الوجود يصدق بالجواز وعدم الجواز
قوله الخلق اي لما امكنه ان يخلق وقوله اي الشان
تفسير للامر وهو بمعنى الخلق فهو عطف مرادف قوله
فيكون متصورا الفا للتعليل لقوله لما استقام فهو في المعنى
التالي له ليل ما ياتي وكانه قال انه لو كان معه اله غيره

لكان

لكان احدهما معبودا فلا يستقيم الخلق ولا الامر فلا يكون
الها فيؤول الامر انه لو كان معه اله اي لو فرض ان معه
الها لم يكن احدهما الها ويلزم ان يكون الثاني منهما
كذلك فيلزم نفي الفعل وهو باطل ضرورة فبطل المقدم
قوله كحركة زيد تمثيل للضد الذي لا ضد له غيره قوله
لامتناع وقوعهما اي لان الفرض وجود زيد ولا يصح
كون زيد متصفا بالحركة والسكون معا او متعينين
معا قوله بمنع احدهما المفهوم من مراده فالمصدر الذي
هو منع مضاف للمفعول ويصح ان يكون مضافا للفاعل
الذي هو الاخر والمفعول محذوف والتقدير بمنع
الاخر لاحد من مراده قوله بمنعه الباء للسببية
قوله خالقا لمراد من مراداته وقوله منه اي من
مراده قوله فلا يكون الها اي فلا يكون احدهما الها
اي ومثله الثاني للمماثلة اي ويلزم نفي الفعل وهو
باطل قطعا فبطل ما قبله وهو لا يكون الها فبطل
ما قبله وهو لا يكون خالقا فبطل ما قبله وهو كونه
معبودا فبطل ما قبله وهو كون معه اله غيره فثبت
المدعى وهو انفراده بالالوهية قوله وانتفاء اللازم
اللازم هو خلق كل شيء والظلمة وقوله انتفاء الملزوم
الملزوم هو الالهية قوله هذا خلف الاولى ان يزيد
فيقول كما قلنا فلا يوجد خلق وتكون الاشارة له اي
عدم الخلق كذب لوجود الخلق فهو بضم الخاء ويجوز ان
يقرا بفتح الخاء اي يرى خلف الظهر وقول المص والمتصور

لا يكون خالقا يعلم منه ما قررناه سابقا من ان قوله
فيكون مقصودا علة لقوله لما استقام فيكون مقصودا
لا يستقيم له الخلق والامر قوله ولا يماثله غيره لازم لما
قبله لانه اذا لم يماثل غيره يلزم ان لا يماثله غيره قوله بطريق
المشهور اي من ان الكاف زائدة وخلاف المشهور ان
ذلك كناية من استعمال اسم الملزوم في اللازم وذلك
لانه يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل لانه لو وجد المثل
لكان مثل مثله وقد نفينا مثل المثل فيلزم نفي المثل
وثبوت الله مسلم قوله اي باقيها اشار بقوله اي باقيها
الى ان قوله وصفات النقص من عطف العام على الخاص
لان صفات النقص تشمل الحدوث وغيره فالحدوث
خاص وصفات النقص عام قوله وينتفي عنه اي عن
احدهما ما ينتفي عنه اي عن الاخر قوله انها اي به
المتماثلين هو بقول قول الاشعري وقوله من ان بيان
لظاهر قوله والا لزم عدم التعدد اي لو كان المراد
المساواة من جميع الوجوه وان هذا مثل هذا في كل
صفة ويشاهد تعددهما من حيث انهما متماثلان كان
هذا التعدد وان كان مشاهدا الا انهما لما تساويا في
كل صفة صارا بمنزلة الشخص الواحد قوله فيما به المماثلة
كصفة العلم بان يقول لو ماثل غيره في صفة العلم لكان
بينهما مساواة فيه من جميع وجوهه من كون قديمة
باقية واجبة الوجود قائمة بقديم وغير ذلك واللازم
باطل وهو المساواة في العلم من جميع وجوهه فالملزوم مثله

وهو

وهو كونه بين الله وغيره مماثلة في صفة العلم قوله على هذا
اي على ما قاله السعد قوله ولا جوهر ولا عرض اي اذ
بالجوهر الجوهر الفرد الذي اخذ جزءا ولا يقبل القسمة
والجسم عند المتكلمين ما تركب من جوهرين فردين
فاذن فالعطف مغاير قوله اي باقيها انما قال باقيها
لان الحدوث من جملة صفات النقص قوله والله بخلاف
ذلك اي ليس بجسم ولا غيره مما ذكروا الحاصل ان الجسمية
وما بعدها يلزمها الحدوث وصفات النقص واللازم
باطل فيكون الملزوم كذلك قوله هذا خلف اي عدم
الالوهية قوله اخذ العالم اي فالعالم مجموع تلك الاشياء
فكل واحد جزء وقوله لانه جزء اي جزء العالم قوله لا فعلا اي
لا بالفعل قوله ولا وهما اي ان القوة الوهمية تحكم
بعدم تجزيته قوله ولا فرضا من العقل اي مطابقا
والا فالعقل يفرض المحال قوله وقد خلق الجوهر على ما
ليس بعرض فيشمل الجسم والجوهر الفرد قوله موضوعه
اي موضوع العرض قوله يقوم به اي يقوم العرض
به قوله وانما يثبت ذلك حكما اي انما يثبت احتياج
المحل قوله الهيولى اسم للذات التي تقبل توارد الصور
عليها كقطعة من نحاس فانها تصير اصنافا لما شئت يعرفه اهل الصنعة
تصيرها فتلك الذات التي قبلت النحاسية والذهبية
هو الهيولى والذهبية والنحاسية صورتان تتواردان
على تلك الهيولى وقس على ذلك وقوله هو وما يستلزمه
اي ان الدور الذي هو توقف كل من الشيئين على الاخر في وجوده

الخارجي باطل وما يستلزمه من تقدم كل منهما على الاخر
وتاخره عنه بمرتبتين ايضا قوله الذاتية اي لا الفعلية
فانها حادثة واما صفات السلوب فان قلنا القديم
هو الموجود الذي لا اول له لا يقال لها قديمة كما لا يقال
لها حادثة وان قلنا هو الامر الذي لا اول له تكون
قديمة قوله فهو صفة كاشفة اي صفة معينة موضحة
لقوله قديم وهو تفريع على الاتيان باي قوله زائد
عليه اي على قديم وقوله لازم له اي لقديم اي لانه
يلزم من قدمه انه لا اخر له قوله ما سوى الله اي من
الموجودات على نفي الاحوال او اثباتها على
القول بثبوت الاحوال قوله ولا حاجة لقول
بعضهم وصفاته عطف على ضمير سواه وقوله
اي مفهومه اي وليس المراد المغايرة في المفهوم لان
صفاته تعالى مغايرة لذاته في المفهوم قوله اذ
هو اي العالم قوله هذا خلف اي باطل والمشار اليه
قوله لم يحدث قوله وانما قلنا بيان الملازمة مجهول
ولو كان من جملة وقوله بيان الملازمة اي في
قوله لانه لو احدثه لزم الدور قوله اذ لا واسطة
اي بين القدم والحدوث قوله وهو باطل اي نفي
الاولوية قوله وهو يستلزم اي كونه قديما قوله
وفيه اي في ذلك التعليل ما مر لا يخفى ان الذي مر
ان الصفات تعلق وجودها بوجود الذات العلية
فالمعنى ونحدث في هذا التعريف للمحدث ما تقدم فان ما
تقدم

تقدم في الصفات يقتضي انطباق هذا التعريف عليها فيقتضي
انها محدثة مع انها ليست محدثة وفيه انها على مذهب
السعد محدثة لكن بالذات لا بالزمان والمستعمل عليها
انما هو الحدوث بالزمان لانه يقتضي سبق العدم بخلاف
الحدوث بالذات فانه لا يقتضي سبق العدم كما هو معروف
قوله انه حي بحياة اي انه متصف بكونه حيا بحياة زائدة
اي لا حي بذاته كما يقوله المعتزلة وكذا يقال فيما ياتي قوله
لم يجز اي لم يمكن وجود شيء الخ قوله والحياة اي حياة
الباري صفة ازلية منسوبة للازل وهو عدم الاولوية
وقوله تعجب اي تستلزم صحة الاتصاف بالعلم وان به
اردت تعريف مطلق الحياة تحذف قيد ازلية قوله عالم الغيب
مصدر وصف به للمبالغة بمعنى اسم الفاعل اي الغائب
وهو ما لم يشاهد لكن بالنسبة لنا واما بالنسبة اليه
تعالى فالكل من عالم الشهادة لا المغيب اي المغيب خلافا
لمن زعمه لان غائب لازم والمقصود من ذلك ان عالم
ذاته ثبت لها العلم خلافا للمعتزلة فان قولهم ذوات
قوله بكل شيء ولو ممتنعا اراد بالشيء بالمعنى اللغوي
وهو الامر فيشمل الموجود والمعدوم فعلمه يتعلق
بالواجب والجائز والمستحيل قوله الصادرة منه
اي المتصف بها لانها تعلقات قدرية بدليل قوله
المشاهد اثارها فان المراد باثارها المخلوقات وهي
اثار التعلقات قوله والا لم يكن على هذا النظام البديع
اي على هذا الشكل المتقن غاية الاتقان قوله والعلم

اي علم المولى سبحانه وتعالى قوله بها الاحاطة بالاشيا
قال الشيخ علي الاجهوري في حاشية الرسالة اي
رسالة بن ابي زيد في فقه مالك الاحاطة والعلم
قيل مترادفان وقيل غير مترادفين فالعلم المتعلق
بالمحسوسات علم واحاطة والمتعلق بغيرها علم
وليس باحاطة ثم ان الاحاطة تكون بالمكان اه فاذا
علمت ذلك فلا بد من تاويل في الاحاطة بان نقول
صفة ان نسبتها كونه عالما بالاشيا قوله كما
هي اي على الوجه التي هي عليه في الواقع قوله
قادر على كل ممكن يعلم انه يوجد عنه ان ارادة الامر
ان القدرة لا تتعلق الا بالممكن وفيه انه قادر على
كل ممكن تعلق علمه بوجوده ام لا اي متصف بكونه
قادرا على ممكن تعلق علم الله بوجوده او لم يتعلق
بوجوده بقدرة زايدة على ذاته لا بذاته خلافا للمعتزلة
قوله موصوف بما ذكر اي بكونه ممكنا علم الله وجوده
وفيه ما تقدم من انه قادر على كل ممكن علم وجوده
ام لا قوله بدلالة العقل جواب عما يقال ان المراد بالشي
الامر اللغوي وهو مطلق الامر فيشمل الواجب والجايز
والمستحيل فيفيد ان القدرة تتعلق بالثلاثة مع انها
انما تتعلق بالجايز فقط وحاصل الجواب ان الدليل
العقلي دل على ان المراد بالشي الممكن الذي علم الله وجوده
قوله لان عدم القدرة تعقل هو الدليل العقلي والمقام
يحتاج الى مزيد التفصيل الا ان هذا الموضوع ليس محله

قوله والقدرة

قوله والقدرة اي قدرة الله على سنن ما تقدم قوله تؤثر
في الممكن نسبة التاثير لها مجاز عن الفعل للكاتب اي
توجد ايجادا واعداما على الصحيح خلافا لمن يقول لا تؤثر
الا في وجوده لا في عدمه قوله يعلم انه يوجد اي علم
وجوده ان لا لان العلم له تعلق واحد تنجيزي قديم
قوله مريد اي ان لا قوله بارادة زايدة اي مريد
بارادة زايدة اي لا بذاته وكذا يقال فيما تقدم وياتي
وحاصله ان ارادة الله تعلقت ان لا يكل ممكن علم
وجوده فلها تعلق تنجيزي قديم وتعلق صلاحي قديم
ثم تنجيزي حادث ثم يحتاج الى ان يقول مريد يكونه
مريدا والمعنى ان تعتقد ان الله تعالى متصف بكونه
مريدا بارادة زايدة وقد تقدم التنبيه على ذلك
قوله من الفعل والترك بيان لطرفي الممكن واراد بالفعل
الوجود وبالترك العدم قوله بالوقوع اي بالتحقق التابع
لها اي للارادة ولما كان يتبادر من التبعية ان
التحقق ياتي بعد الارادة وليس مرادا بين المراد بقوله
بمعنى ان الشي يقع على الوجه الذي يريده الله تعالى
لا على خلافه قوله لانه تابع للوقوع لا يخفى ما فيه
وذلك لان التابع للوقوع هو العلم التصديقي واما
التصوري فهو سابق على الوقوع والحاصل ان علمه
تعالى من حيث تعلقه بالشي قبل وقوعه السابق
على تعلق الارادة والقدرة شبيه بالعلم التصوري
بناء ومن حيث تعلقه بوقوعه بعد تحققه شبيه بالعلم

التصديقي منا والا فعلم الله لا يقال له تصوري ولا
تصديقي قوله كما يقع الخ على الوجه الذي وقع الشيء عليه
اي تحقق خارجا ملتبسا به فالاولى التعبير بالماضي
قوله تابعا له اي للعلم وقوله والا لزم الدور اي والا
لو كان الوقوع تابعا للعلم والفرض ان العلم تابع
للوقوع لزم الدور اي لزم ان كلا من الوقوع
والعلم متوقف على الاخر فلتبعية الوقوع للعلم
صار الوقوع متوقفا على العلم وصار العلم متوقفا
عليه ولتبعية العلم للوقوع صار العلم متوقفا على
الوقوع وصار الوقوع متوقفا عليه قوله
يريدون ان يبدلوا كلام الله فيه ان كلامنا في
الصفة القديمة واما كلام الله الذي في الامة
فهو الالفاظ الحادثة الا ان يقدر مضاف اي
دال كلام الله قوله ولقوله تعالى وكلم الله موسى
اي بناء على انه سمع كلامه القديم وهو صفته
القائمة بذاته قوله وانزهه عنه الخ لا يخفى
ان دليل الكلام سمعي لا غير كما هو الحق لان العقل
لا يتوقف عليه وكون عدم الكلام نقصا انما هو
في الشاهد ولا يلزم من كون الشيء نقصا في الشاهد
ان يكون في الغائب كذلك فلذلك قال العلماء لا
الاستدلال بالسمع في البصر والسمع والكلام هو
العمدة قوله بالمبصرات اي المبصرات له وهو كل موجود
خلاف بصرنا فانه انما تعلق ببعض الموجودات قوله

بابصار

بابصار زائدة الاولى ان يقول ببصر زائد قوله ان الله
بصير الخ اي وبصير معناه لغة ذات نسبة لها البصر قوله
لان عدم البصر نقص فيه ما تقدم لان البصر لا يتوقف
عليه الفعل قوله للمسموعات اي له وهو كل موجود
فظهر ان كل موجود متعلق سمعه وبصره لكن على
وجه يخالفه الاخر في المتعلقة بعلم الله سبحانه وتعالى
ذلك خلاف سمعنا وبصرنا فكل منهما يتعلق بنوع من
الموجودات قوله على الاحاطة بهما اي بالمبصرات
والمسموعات فالحاصل ان الموجودات تتعلق بهما
علمه وسمعه وبصره الا ان تعلقات الثلاثة مختلفة
متغايرة بعلمها سبحانه قوله وهما اي السمع والبصر قوله
من الحياة الخ بيان للخمسة قوله لما يلزم عليه لقوله على نفسها
قوله من تعدد القدماء بيان لما قوله عليه اي على ذلك
من حي عالم الخ قوله عن ظاهره المتقدم اي من انه
قديم بقدرة ومريد بارادة وعند ذلك قوله
كذلك اي حي عالم قادر الخ قوله ولما عطف على قوله
لما يلزم على اثبات عن الكلام قوله منها اي
الصفات قوله ايضا اي كما انتفى الكلام اللفظي
قوله المعبر عنه بالكلام النفسي اي فالكلام اللفظي
دال على الكلام النفسي هذا معناه غير ان بعض المحققين
حقق ان المعنى ان الالفاظ الحادثة تدل دلالات
الصفة القديمة او على ما تدل عليه الصفة القديمة
قوله المغايرة صفة للمعنى قوله كما يشهد به الوجدان

اي كما يشهد بهذا المعنى الموصوف بالمغايرة المذكورة
الوجدان بكسر الجيم اي ما يجده ويدركه من تحقق معنى
قايم بالنفس مغاير للعلم والارادة والمغايرة بالاعتبار
فتامل وقوله وبانه الخ اي وكما يشهد بانه كلام
كاللفظي اللغة والحاصل ان الوجدان يشهد به
بتحققه وثبوته واللغة تشهد بانه كلام كاللفظي
قوله كاللفظي اي من حيث اطلاق الكلام والقول
والقران عليه لا من كل وجه اذ لا يوصف بترتيب ولا
تقديم ولا تاخير وتبعيض وغير ذلك من كل ما هو خاص
بالالفاظ الحادثة قوله لم يخرجوا المتكلم عن ظاهره المتقدم
الذي هو متكلم بكلام قديم قايم بذاته غير حرف ولا صوت
قوله بمعنى مخلوق تفسير للكلام اللفظي ولا بد من
زيادة اي مخلوق مبدوء بتوسط اكتساب والا
فكلامنا مخلوق لكن بواسطة اكتساب قوله يطلق
عليه اي على كل منهما قوله فكما يجوز رؤية ما ليس
بجسم الخ اي وهو الموصوف عز وجل قوله ومن ثم اي
ومن اجل وقوع سماعه لموسى بلا حد اختص عن غيره
بحد اي لا نحده اشاركه في ذلك قوله الفرا نسبة
الى عزاله قرية بطوس والتشديد من تصحيفات
العوام كذا في شرح مسلم للنووي وقد ذكرنا في حاشية
الفية المصطلح ما يتعلق بذلك قوله في بحر اي انه
كشجرة قوله بصوت الباري انه قوله تولد اليه خلقه
من غير كسب اي وجرت العادة بان الصوت يكون مكتسبا

قوله او

قوله او من جميع الجهات اي وجرت العادة بان يكون
من جهة واحدة وهو معطوف على قوله تولي الله
قوله لا يرى في العالم الخ لا يقال هو مكرر مع قوله
فيما تقدم من يريد لان هذا بعيد الحصر وهو انه بارادته
فقط لا مع ارادة غيره وقوله فيما تقدم من يريد محتمل ان
يكون معه من يريد اخر فنفاه بما ذكر هنا من الحصر قوله
عند الاشعري ومقابله انه العلم الازلي المتعلق
بجميع الاشياء على ما هي عليه قوله المناسب للمقام
وذلك لان الخطر في العقايد عظيم فينبغي فيها زيادة
البسط قوله اي علمه الخ تفسير لكتاب قوله فيه
اي في الكتاب المبين والتفسير الثاني للوح نص
على ذلك المفسرون قوله منها اي الاية قوله محيطا اي
علمه قوله وذلك مستلزم للمدعى وهو انه لا يجري
في العالم الخ وذلك لانه يلزم من كون المولى عالما
بكل شيء انه موجد له لان الايجاد فرع عن العلم بذلك
الشيء من جميع جهاته وذلك خاص بالمولى سبحانه وتعالى
ومن المعلوم لنا ان الايجاد يتوقف على قدرة وارادة
فيلزم من كون المولى عالما بكل شيء انه قادر ومريد
وح فلا يجري امر الا بقدرته وارادته قوله ان كان
كذلك اي انه عالم بكل ما يوجد قوله على ما يوجد متعلق
بالعلم بالموجد بفتح الجيم قوله اذ هو اي الايجاد افاده
الوجود اي اعطاه الوجود اي تعلق قدرة المولى جل وعز
بالوجود اي افادة الوجود للموجد بفتح الجيم من الموجد

بكسرها قوله وهو اي الايجاد وقوله بالقصد متعلق
بالموجد اي ان الايجاد موصوف به الموجد بالقصد اي
الذي صدر منه الايجاد ملتبسا بالقصد وهو الفاعل
المختار قوله نحو المجهول بوجه اي فلا بد من العلم به من كل
وجه قوله لا يتوقف على ذلك اي على العلم بالمكتسب قوله
اذ هو اي الكسب قوله فيكفيه اي الكسب القصد الاجمالي
المناسب العلم الاجمالي قوله فيكفيه اي الكسب قوله
والالزام المحذور الاتي وهو قوله بعد لكان مفهوما الى قوله
وذلك نقص قوله اي وجد اشارة الى ان في بمعنى من قوله
على ايجاده اي ايجاد الغير لذلك الامر خلافا للمعتزلة
اي القائلين بان العبد يوثر في فعله الاختياري
واما الاضطراري فهو مخلوق لله تعالى قوله لكن
عقب الخ هذا يدل على ان قدرة العبد سابقة على الفعل
والتحقيق انها مقارنة وقوله بصرف تصوير لكسب
العبد اي توجه قدرته وارادته وقوله اليه اي الى
الفعل وقوله الذي هو سببه اي الكسب وقوله
جعله اي جعل الله متعلق بقوله سببه اي سبب
جعل الله اي ان الله تعالى جعل كسب العبد سببا
لايجاد الله قوله ولو شاء لانقطع السبب اي الذي هو
الكسب وقوله عن المسبب اي الذي هو الايجاد اما
بان يوجد الفعل بدون كسب العبد او يوجد الكسب
بدون الفعل وقوله بالايجاد اي بسبب الايجاد اي تعلق
القدرة بالوجود وقوله بالكسب اي بسبب الكسب اليه

اي العبد

اي العبد وقوله وهو اي الكسب المتصف بالقبح اي ان
كان متعلقا بمعصية قوله الذي هو من الله تعالى اذ
هو وصف اعتباري له تعالى قوله المقرر المطلق
اي الذي لم يتقيد بممكن دون اخر بل تقرره عام في
كل ممكن قوله فافهم اي بالفهم لان هذا المقام خطر قد
زلت فيه الاقدام وما اصاب فيه الا المحققون من
علما الانام قوله على صلاحهم فيه اشارة الى ان تعلق
الحكم بالمشتق يودن علية المأخذ وفيه اشارة
الى ان الثواب هو المعد من الجزا بعلم الله من نظير
اعمالهم الصالحة مما يمنحه الله لعباده لا في نظير عمل بل
بمحض الفضل لا يقال له ثواب قوله اي ان ذلك يقع منه
الخ اشارة الى الجواب في مثيب ومعاقب تعديته
ان تقول شبهت الاثابة والعقاب في المستقبل بهما
في الحال واستعير اسم المشبه به للمشبه ثم اشتق
من الاثابة والعقاب مثيب ومعاقب بمعنى
موقع الثواب والعقاب في المستقبل والجامع
المشابهة في تحقق الوقوع فهو استعارة تبعية
جرت في المصدر اولا ثم جرت في اسم الفاعل الذي هو
حقيقة في الحدث الواقع في الحال وفيه ان العقاب
والتنعيم يكونان في القبر ميزي ثوابه اي يجعل
له ثوابه قوله اي شيء مفعول شاء وقوله ما شاء مفعول
فعل قوله على ان يقع منه ما ذكر وهو الثواب والعقاب
وحاصله انه دليل استثنائي استثني فيه نقيض التالي

فينتج نقيض المقدم قوله اقناعي اي يقنع به العاصي
عن ادراك البرهان اي فليس بدليل عقلي لانه لا يلزم
عقلا من عدم وقوعها منهما ان الولي يجوز ان يفعل
من شاء اي شيء ما شاء لجواز ان يمنع من ذلك الاشياء
ولا يقع فيه ثواب ولا عقاب ويجوز ان يوجد منه الامر
والنهي والتوفيق للعبادة ولا يوجد منه ثواب ولا عقاب
قوله ان ذلك اي ما ذكر من الثواب والعقاب قوله
فله اثابة المذنبين اي لذنبهم وعقاب الصالحين
لصلاحهم قوله لكن لا يقع منه ذلك اي ما ذكر من اثابة
المذنبين وعقاب الصالحين قوله بعكسه اي على ما
ذكر وعكسه عقاب المذنبين واثابة الصالحين قوله
وهو لا يخلف اي اخباره لا يتخلف قوله نعم الخ استدراك
بالنظر لعقاب العاصين قوله وهو الخ اي قوله تعالى ان
الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
قوله لتمومات العقاب اي للادلة الدالة على عموم العقاب
لكل ذنب لقوله تعالى من يعمل سوءا يجز به فيقال
ما عدا من يريد الله غفرانه غير الشرك له قوله مشيرا
الى ذلك اي قال مشيرا الى انه ليس منه صريح انه من شروط
الايمان وهو عند جمهور المسلمين كذا في نسخة صحيحة
المسلمين لا جمهور السلف وتقابله ما قاله بعض العلماء
انهم جواهر مجردة قوله نورانية اي مخلوقة من نور
قوله تظهر في صور مختلفة اي حسنة واما الجن فاجسام
لطيفة هوائية تتشكل باشكال مختلفة اي خبيثة وتظهر
منها

منها افعال عجيبة منهم المومن والكافر والمطيع والعاصي والشياطين اجسام خبيثة نارية
شانها العمل الناس في الفساد والغواية بتذكير
اسباب المعاصي واللذات وانسا منافع الطاعات
وما اشبه ذلك واعلم انه اختلف في الجن هل هم
اولاد ابليس او اولاد جان فمن قال انهم اولاد
ابليس ففي دخول مطيعهم الجنة قولان ومن قال
انهم اولاد الجان فالمطيع منهم يدخل الجنة من غير
خلاف من اصحاب هذا المذهب هذا ما ذكره بعض العلماء
فاسدة الجن تكره التوحش والتشام به وان كانت خلقت
من نار وهي صنيا لكن الله تعالى اظلم قلوبها وخلق
الادمي من طين ونور قلبه فهو يحب التوحش بالطبع وكل
جنس يميل الى ما يناسبه قوله وانهم لا يوصفون الخ اي
لانه لم يدل على ذلك عقل صريح ولم يرد به نقل صحيح
قوله لا يصدر منهم بيان لقوله معصومون قوله
اصلا انتصابه على الظرفية اي لا يصدر منهم ذنب
في وقت من الاوقات كما افاده المصباح قوله الملعن
اي الملعون اي المطرود عن رحمة الله قوله باعتبار
شمولهم له تغليبا اي لكونه كان مغمورا بينهم قوله
ان قلنا انهما ملكان هو ما جرى عليه اكثر المفسرين
وتقابله انهما رجلان صالحان ملكين لصلاحهما ويعضده
قراءة الملكين بالكسر قوله لانهما لم يصدر عنهما ذنب
اي لا كفر ولا غيره قوله ابتلاء لهم اي للناس اي امتحانا

لهم اي كما ابتلى قوم طالوت بالنهر فكانا يعلمان
الناس ويقولان انما نحن فتنة وابتلاء فلا تكفر وهذا يفيد
ان المراد بالذنب الكفر وخلاصة هذا ان تعلمه وان لم
تعمل به كفر ومفاد عبارة القاضي في انه جوهرة ان الكفر
بالتعلم والعمل معا الا انه اذا كان تعليمهما السحر بامر الله
فما موجب تعذيبهما الا ان يجاب بان تعذيبهما
للسيد ان يفعله بعبده قوله وتمييز ابينه وبين
المعجزة اي لئلا يغتر به الناس فيتبعون السحرة لجاهلة
ان العلماء المعجزة بمخالفة للسحر يتوقف على علم ماهيتها
والناس كانوا جاهلين ماهية السحر فتعذرت عليهم
معرفة حقيقة المعجزة فبعث الله هذين الملكين لتوقف
ماهية السحر لاجل هذا الغرض قوله على ان الخ استدلال
حاصله على انا لا نسلم ان تعليمه ذنب على الاطلاق اذ
تعليمه للاضرار عنه طاعة اي هاروت وماروت انما
كانا يعلمان السحر للاضرار الا ان هذا لا يتم بعد قول الله
تعالى انما نحن فتنة فلا تكفر الخ قوله لجميع كتب الله
اي بكل كتاب من كتب الله قوله وكتبه اي فان فيها
وكتبه قوله كم كما انزل الله كم مفعول انزل وكما تمييز
قوله شيث بشين معجمة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة
فمثلثة من سيرة الثاني وهو نبي مرسل كما ذكره ابن
الله بعد ادم قوله وعلى خنوخ بخاء معجمتين وبينهما
نون اسم لادريس وقال بعض العوفي هو بحاء مهملة

ونون

ونون وخاء معجمة هو ادريس رفع الى السما لما صار له من
العمر ثلاثمائة وخمسة وستون سنة قوله وصحف الخ
معطوف على التوراة باعتبار محله ولو راعى لفظه لجره
وكل صحيح قوله واجمالا معطوف على تفصيلا والمشار
له ما تقدم من الكتب الاربعة قوله على التفصيل
الخبر السابق اي الذي هو خبر ابن حبان وغيره قوله اذ هو
احاد الخ علة لقوله وان ورد اي ولا يكفي في الاعتقاديات
الا المتواتر واما الفروع فيكفي فيها الاحاد قوله وانها
كلها معطوف على ان الله انزلها قوله كلام الله اي دال
كلام الله قوله فهي اي كتب الله شيء واحد اي باعتبار
المدلول قوله باعتبار النظم المقروء اي باعتبار النظم الموضوع
بكونه مقروءا ومسموعا قوله الدال صفة للنظم وقوله
عليه اي على كلام الله اي الدال على ما يدل عليه كلام الله
فاذا علمت ذلك فمعنى العبارة اظهار في محل الاضمار والاصل
وانما دال كلام الله القائم بذاته فهي باعتبار المدلول
شيء واحد وان تعدد باعتبار نفسها وذاتها التي
هي النظم المقروء والمسموع الدال عليه قوله وبهذا
الاعتبار اي اعتبار النظم المقروء اي واما باعتبار
انها كلام الله على ما تقدم قوله تلاوة الخ اي فلا يجوز
تلاوتها ولا كتابتها ولا يجوز العمل باحكامها ولو موافقة
لاحكامنا وعلى هذا شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان
ورد في شرعنا ما يقرره وهذا مذهب الشافعية واما مذهب
الحنفية شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ

قوله بعد ما سبق بيانه مثناة تحت مبني للمفعول قوله
منهم اي الانبيا على القول بعدم الترادف قوله قياسا
اي من جهة القياس اي قيس الانبيا على الرسل في
وجوب الايمان اي الالحاق من جهة القياس فيما ذكر
لا من جهة الوجود وان كان لا يتوهم او المعنى يلحقون
منهم الحاقا هو مفعول مطلق مؤكد معنى قوله وعلى هذا
القول اي الذي هو عدم الترادف قوله ما ورد اي وما ورد
في عدتهم ات على هذا القول قوله على تقدير صحتها لا يتعلق
بالنسبة للاول لانه رواه ابن حبان في صحيحه وقوله في
الواقع لا يعني ان الصحة والضعف انما ينظر لهما في الظاهر
لا في الواقع قوله اذ لم يرد الخ اي اذا لم يرد دليل يدل
على ان مفهوم المخالفة غير مراد قوله لا يعتبر مفهومها
اي المخالف قوله ما امروا بتبليغه اشارة الى ان هناك
ما لم يؤمروا بتبليغه وذلك لان المنزل اما ان يؤمروا
بتبليغه واما ان يؤمروا بكتمه واما ان يخيروا فالواجب
هو اعتقاد انهم بلغوا الحق الذي امروا بتبليغه قوله تفصيلا
اي الايمان بهم تفصيلا فيما فصل منهم اي الانبيا في القرآن
عددا واشخاصا وقوله واجمالا في غيره اي فيما ورد في غير
القرآن اي من حيث الاشخاص وان كانوا مفصلين من
حيث الكمية ذكر المص في بعض كتبه ان المذكورين في
القرآن باسم العلم اي المفصلون ثمانية وعشرون آدم وادريس
ونوح وهود وصالح وابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب
ويوسف ولوط وموسى وهارون وشعيب وزكريا ويحيى

وعيسى

وعيسى وداود وسليمان والياس واليسع وذو الكفل وايوب
ويونس ومحمد صلى الله عليه وسلم وذو القرنين وعوير
ولقمان على القول بنبوة الثلاثة قوله لان بعضها
ضعيف الخ اي وهو ما رواه احمد وابو يعلى وبعضها
جيد اي وهو ما رواه ابن حبان في صحيحه قوله والمراد
بكونهم معصومين من العصمة عدم تقدير المعصية
او خلق مانع عنها مع كونها مقدورة عندنا وقال ابن
الكمال هي عند الاشعري تمكنه العبد للموافقة مطلقا
ابن ابي شريف قوله على الراجح مقابله ما اشار له بقوله
وقيل غير ذلك قوله سهوا فان قلت يرد على ذلك ما ورد
من انه صلى الله عليه وسلم سلم من ركعتين وهذا معصية
وقعت سهوا فالجواب الى محل عدم الوقوع سهوا ما لم
يترتب على ذلك تشريع فان قلت كان يمكن التشريع
بالقول قلنا دلالة الفعل اقوى قوله قبل البعثة الحكم
عليها بانها معصية قبل البعثة باعتبار مشابهتها للمعصية
صورة والا فلا معصية قبل البعثة قوله وقيل المراد
به غير ذلك اي من انهم معصومون من الكبائر مطلقا
والصغائر غير صغائر الخسة عمدا لا سهوا قوله صدوره
اي الذنب قوله ومن احسن ما قيل تعريضا انه قيل
في تاويله غير ذلك وهو كذا وكذا قيل انه قبل البعثة
او محمول على ترك الاولى الا ان الظاهر حذفه لان
ما قاله الجمهور احسن ما قيل في تاويله لانه من الاحسن
المقتضي لوجود تاويل مثله ما قوله في الاحسنية قوله

حسنات الابرار كصلاة لم يقع فيها تعلق الفكر بشيء مباح الا
في جزء دقيق فتلك الصلاة حسنة من الابرار واي حسنة
ولكن تعد من المقربين كسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
سيئة قوله باب تعبير الخ تفسير للاحصا وقوله وعوارضها
هي الاوصاف القائمة بها وقوله بعد الخ متعلق بقوله
يعيد وقوله وتدخل معطوف على يعيد والاحسن
ان يقول ويدخل فيها الارواح اي يدخل الله تبارك
وتعالى الارواح وذلك انه تفسير للاحصا الذي هو وصف
الله تعالى وهذا المعطوف هو روح التفسير المذكور
قوله ان ينفخ في الصور وهو القرن قوله فيذهب كل
روح الخ عن ابي الشيخ من حديث وهب قال خلق الله
الصور من لولوة بيضا في صفا الزجاجة وبه ثقب بعدد
كل روح مخلوقة ونفس منفوسة لا تخرج روحان من
ثقب واحد وفي وسط الصور كوة كاستدارة
السما والارض واسرافيل واضع فمه على تلك الكوة قوله
للعرض اي للعرض لاجل الحساب شبه بعرض السلطان
العسكر لتعرف احواله قوله يغبن المومنون من باب
ضرب اي يغبن الموسون الكافرين اي يغلب قوله
على احد التفاسير وقيل يغبن في ارتفعت منزلته
في الجنة بالنسبة الى من هو اعلى منزلة منه وقيل ان
يكتسب الرجل مالا من غير وجهه فيرثه غيره فيعمل فيه
بطاعة الله تعالى فيدخل الاول النار والثاني الجنة بذلك
المال فذلك هو الغبن البين قوله وفيه ما مر اي من كون

الدليل

الدليل اقناعيا قوله مع انه لا بد فيه اي في هذا الدليل به
قوله محصور وذلك انه لو لم يقل بالحصر بان قلنا بامر ونهي
للثواب والعقاب الحاصل ولو في غير الجنة والنار لم يستلزم
وجود الامر والنهي بالاعتبار المذكور وجودهما في الجملة
قوله اعدت اي فالفعل الماضي يدل على الوجود الان قوله
جسر بفتح الجيم وقد تكسر قوله ممر الخ اي يتعلق المرور به
في الجملة اذ من الهالكين من يكب باول قدم ومنهم من يكب
عند اخر قدم وبين القائمين تفاوت لا يعلمه الا الله قوله
ونزل به من باب ضرب اي تنحى عنه او نزل بسببه
اي بسبب دقته واحديته قوله وسوقهم الخ عطف
تفسير قوله الميزان مفعال من الوزن واصله موزان
قلبت واوها يا لانكسار ما قبلها كميقات وميعاد قوله
وكفتان بكسر الكاف قوله بان توزن صحيفتها به على
الراجح ومقابل الراجح توزن الاعمال بان تجسم اي فتصور
الاعمال الصالحة بصورة حسنة نورانية ثم تطرح في
كفة النور وهي اليمنى المعدة للحسنات وتصور الاعمال
السيئة بصورة قبيحة ثم تطرح في كفة الظلمة وهي
الشمال المعدة للسيئات فاستماع قلب الحقائق في مقام
خرق العادة بمنوع او مقيد بيما اثار الحقيقة
اي فيه اشارة الى ان اللام بمعنى في ولعل السر في
التعبير باللام الاشعار باختصاص ذلك اليوم بذلك
وانه لا يجوز وقوعه في غيره قوله بل للتفخيم اي التعظيم فصفة
في العظم انه مثل طباق السما والارض والصنع يومئذ مقابل الذر

والخردل تحقيقا لتمام العدل وظهور مقادير الجزاء قال بعض العلما
وجميع اعمال الخلايق تجعل في كفة الميزان دفعة واحدة فتوزن
كذلك انتهى اي فتجعل جميع اعمال العباد في الميزان في صورة
واحدة الحسنات في كفة النور وهي عن يمين العرش جهة
الجنة والسيات في كفة الظلمة عن سياره جهة النار
ويخلق الله تعالى لكل انسان علما ضروريا يدرك به خفة
اعماله وثقلها تنبيه ظواهر الاثار واقوال العلما ان
كيفية الوزن في الاخرة خفة وثقلا مثل كيفيته في الدنيا
ما ثقل نزل اسفل ثم يرتفع الى عليين وما خف طاش الى
اعلى ثم نزل الى سجين وبه صرح القرطبي وقيل ان الصفة
مختلفة فعمل المومن اذا رفع صعد وثقلت سياته وان
الكافر تسفل كفته لخلو الاخرى عن الحسنات قوله وبه يشعر
اي بقوله ان مومن بوجود الميزان فقوله عن الموازين
اشارة لذلك قوله لانه لتحرير الاعمال اي تحقيقها وتثبيتها
ومحاسبة الله لعباده ان يكلم الله تعالى عباده في شان
اعمالهم قال النحرا ما بان يسمعوا كلامه القديم او يسمعوا
صوتا يدل عليه يتولى الله خلقه في اذن كل واحد من
المكلفين او في محل يقرب من اذنه بحيث لا يبلغ قوة
ذلك الصوت منع الغير من سماع ما كلف به قوله لاظهار مقادير
اي كيفيتها قوله حسبما اي بحسب المقادير ثم لا يخفى ان الحري
يكون بحسب ما يقترن بالعمل من النيات والاحوال وهي
خارجة عن كيفية العمل من عظم وصغر وتحاب بانه يراد بكيفية
العمل ما يشمل ما اقترن به من النيات والاحوال قوله وهو اي

الوزن

الوزن قوله لغير من دخل الخ واما من دخل الجنة بغير حساب
وهم السبعون الفا ويتبع كل واحد سبعون الفا فلا توزن
اعمالهم في صحيح مسلم سبعون الفا مع كل واحد سبعون
الفا قوله وهم اي غير من دخل الجنة بغير حساب اي
وهم من دخلها بحساب قوله متفوت الخ قسم اول قوله
ومخلطون من التخليط هذا هو القسم الثاني قوله كان من
اصحاب الاعراف واصحاب الاعراف من تساوت حسناتهم
وسياتهم على الخلاف والاعراف اعلى السور المضروب بين
الجنة والنار قوله فيما بينه الخ اي بان كانت من
حقوق الله قوله فان كانت فيما بينه وبين الخلق
بان كانت من حقوق الخلق قوله فان لم يوف اي ثواب
حسناته قوله زيد عليه من اوزار من ظلمه الخ هذا اذا كان
الظالم قادرا على الوفا واما اذا كان عاجزا عنه فانه
لا يطرح عليه شي من سياتهم فان لم تكن له سيئة كالانبيا
ولا للظالم حسنة كالكافر عوض الله المظلوم حسب عمله
بظلامته ثم عذب الظالم بقدرها وظلامة الذي يستوفيها
النبي صلى الله عليه وسلم من ظالمها وهو المختار كما قال
جماعة وقيل تسقط كالحربي قال اللمائي لم اقف الان
على ماهية جسم الميزان من اي الجواهر كما لم اقف على نفي
انه موجود او سيوجد قوله وكفاد الخ هو القسم الثالث
قوله وان كان لهم اعمال بر اي واما لو لم يكن لهم اعمال
بر فالظاهر انها توضع في مقابلتها الصحف التي هي منا قبيل الذر
والخردل ومفاد كلامه انا من لا سيات لهم اصلا لا توزن اعمالهم

البتة والظاهر انها توزن بالصنج فقول القرطبي وهي
ثلاثة اقسام لا يوخذ بمفهومه الا ان يقال وهي ثلاثة
اقسام اي من توزن حسناتهم في مقابلة سيئاتهم قوله
اي حوض النبي صلى الله عليه وسلم اشارة الى ان اللام
واللام عوض عن المضاف اليه قوله اما الحوض الخ لا
يخفى ان المص انما ذكر دليلا للحوض ولم يذكر للشفاعة دليلا
فلذلك تعرض له الشر قوله على احد التفاسير فيه اي
الكوثر وقوله من ان الحوض اي من ان الكوثر الحوض
ومقابله الخير المبالغ في الكثرة وقيل اسم نهر في الجنة
قوله هو اي الكوثر قوله اي عددها اشارة الى ان قوله
اسية على حذف مضاف يدل عليه الخبر الذي هو قوله
اكثر قوله لم يظما اي لم يعطش قوله ولفظه هو اي الكوثر
قوله الحديث اي اقرا الحديث اي تمامه وهو من شرب
الخ قوله وهو مبني الخ اي كون الكوثر الحوض ثم لا
يخفى على هذا ان المراد بالخير الكثير ما يتناول منه الكوثر
قوله لكن الظاهر عوده اي عود الحوض الى الخير الكثير اي
ان المراد بالخير الكثير هو الحوض ووصفه بالكثرة لكثرة
الشاربين عليه قوله من ان الكوثر بيان لما قال الحافظ
قوله والحوض بجانبها اي الجنة ومعنى كون الحوض على
الكوثر انه يمد منه قوله قال اي ابن حجر قوله لكونه
اي الحوض يمد منه قوله يحمل على ذلك اي لكونه يمد منه
هذا ظاهر العبارة وحاصله انه يفسر كل منهما بالاخر وموجبه
كون الحوض يمد منه الكوثر قوله والثانية اي الجملة

الثانية

الثانية وقوله والثالثة اي الجملة الثالثة قوله من يدخلها
اي من عصاة امته ثم يخرج بعد ذلك قوله هو اي الحوض
قوله مستدلا اي الحافظ ابن حجر قوله بما مر اي وهو ان الكوثر
نهر داخل الجنة والحوض بجانبها قوله قال اي الحافظ
ابن حجر قوله ومنه مناقشة كان تلك المناقشة ما افاده
اللقاني بقوله واورد عليه ان الحوض اذا كان عند
الجنة لم يحتج الى الشرب منه واجيب بانهم يحبسون
هناك لاجل المظالم التي بينهم حتى يتخالصوا منها وهو
المسمى بموقف القصاص اه وفي بعض التعاليق
لعل وجه المناقشة ان النار لا تحول بينها وذلك
لان الجنة في السما السابعة والنار تحت الارض
السابعة والصراط مؤقتا فاين الحيلولة قوله
بنا على الراجح وقابله انه مقام يعطى فيه لوا الحمد وهو
من انه اي المقام المحمود والشفاعة هو السعي في حال
المشفوع فيه عند المشفوع قوله وهي مختصة به
اي كما دلت عليه النصوص الصريحة بعد تردد هل هي
لنبي بعد نبي قوله وشركه فيها غيره اي من المؤمنين
والملائكة والانبيا قوله السادسة الخ هذه الشفاعة
لا ينكرها المعتزلة كالاولى وزاد القرطبي سابعة وهي
الشفاعة في ادخول امته الجنة قبل الناس وزاد
غيره ثامنة وهي الشفاعة فيمن قال لا اله الا الله
ولم يعمل خيرا قط قوله في قوم استوت حسناتهم اي في القوم
الذين استوت حسناتهم وسيئاتهم وقوله ان يدخلون الجنة

اي يشفع في دخولهم الجنة قوله ومنهم اصحاب الاعراف
اي واصحاب الاعراف منهم ظاهره انهم ليسوا كلهم اصحاب
الاعراف فحاصله ان هولا القوم الذين استوت حسناتهم
وسيئاتهم ليسوا كلهم اصحاب الاعراف بل اصحاب الاعراف
بعضهم وليس كذلك بل كلهم اصحابه اي قصر بعضهم بسيئاتهم
عن الجنة وتجاوزت بهم حسناتهم عن النار فوقفوا
هناك حتى يقضي الله ما يشاء ثم يدخلون الجنة بشفاعته
صلى الله عليه وسلم ويقابل الاصح انهم قوم خرجوا الى
الغزو بغير اذن ابائهم فقتلوا فاعتقوا من النار لقتلهم
في سبيل الله وحبسوا عن الجنة لمعصية ابائهم وقيل هم
الذين ماتوا في الفترة ولم يبدلوا دينهم وقيل اطفال
المشركين قوله اي بني صادق الخ اشارة الى ان صدق
بمعنى اسم الفاعل وشذ احق قوله على ذلك اي ما ذكر من
النبوة والرسالة قوله والايات هي المعجزات قوله الباهرة
اي الغالبة ومن في قوله من الخ بيان لما قدم المبين بكسر
الياء على المبين بفتحها اهتماما به واذا علمت ذلك فالاولى
حذف قوله دليلا على ذلك وكان يقتصر على قوله دليلا على
ذلك ويحذف قوله ما يدل قطعا على ذلك واراد بقوله
دليلا الجنس المتحقق في متعدد بقرينة البيان قوله فلقد
تحدى اي النبي صلى الله عليه وسلم به البلغا اي طلب
معارضتهم له مع ادعائه الرسالة قوله مع تهالكهم على المعارضة
اي تساقطهم عليها اي شدة حرصهم لها قوله خاطروا انفسهم
جمع مهجة اي ارواحهم اي فعلوا ما يكون فيه الخوف اغلب وهو
المعارضة

المعارضة بالسيوف اي المضاربة بالسيوف قوله مع توفر
الدواعي اي اجتماع البواعث قوله الاتيان نائب فاعل
ينقل قوله بدا فيه اي يتعارضه قوله علما عاديا الخ فيه
اشارة الى ما هو التحقيق من ان دلالة المعجزة على صدق
الرسول عادية لا عقلية ولا وضعية قوله لا يعدح فيه
شيء من الاحتمالات العقلية اي كاحتمال كون المعجزة من
غير الله تعالى او كونها لا لغرض التصديق او كونها
لتصديق الكاذب في الرسالة قوله على ما هو شان سائر
العلوم العادية اي كجزمنا بان جبل الحيوش حجر فهو علم
قطعا الا انه علم عادي اي بالنظر لما جرت به العادة من
ان الجبل حجر وان كان لا يستحيل كونه ذهبا مثلا لا يضر
في كون ما ذكر علما قوله مع عصمتهم اي من المعاصي عمدا
وسهوا وقوله مع عدم تكليفهم ذكره في جانب الحيوانات
والجمادات دون الملائكة يقتضي ان الملائكة مكلفون
باحكام شريعتنا كما ذهب اليه قوم ويدل عليه ايضا
قوله واتباعه اي فائدة ارساله للملائكة اتباعه
فيما امر به فاذن لا فائدة في قوله مع عصمتهم لان
المقصد ح انهم مامورون باتباعه لوجود كونهم معصومين
ام لا وقوله واذعانهم لشرفه اي قبولهم لشرفه ظاهر
في الملائكة والحيوانات وكذا الجمادات الا ترى انها تسبح
بلسان المقال فلا بعد في الاذعان وقوله ودخولهم تحت
دعوته ظاهر في الكل ايضا وقوله واتباعه اي فيما جاء به
من الاحكام هذا هو ظاهر اللفظ وح فهو ظاهر في الملائكة

فقط وهو ظاهر في تكليفهم باحكام شريعتنا كما تقدم وقوله
شريعة اله تعليل لقوله اذعانهم وما عطف عليه اذ اذعانهم
ودخولهم تحت دعوته واتباعه شريعة اله اي لا الثواب
وهو ظاهر فيما عدا الملائكة واما الملائكة فتنبيهم ظاهر فذهب
بعضهم الى انهم يثابون على عبادتهم للعلومات وذهب
اخرون كفر الدين الى انهم لا يثابون وان كانوا في الجنة
كما نص عليه بعضهم وقال التفتازاني قلت لا يخفى ان الكلام
على هذه المسئلة متجرد بالبناء على تكليف الملائكة وعدمه
وقال بعض ان فائدة ارساله للجادات انها صارت بالايمان
به امنة من الخسف والمسخ فقد كان يخشى بها في الامم
الماضية **قوله** واولهم هذا مقابل قول المص خاتم وهو
كلام مستانف اشار به الى ان المص تكلم على اخر النبيين وسكت
عن اولهم فتتم الفائدة **قوله** على الراجح مقابله ما افاده
بعد من ان اول الرسل نوح وشيث ابن ادم نبي مرسل
وبعده ادريس كذلك يدل على ذلك التعطلاحي وانظر قوله
لان المعنى الخ مع قول الخطيب والخازن ان ادريس
اول من قاتل الكفار وسمي نوحا لكثرة نوحه على نفسه
واختلف في سبب نوحه فقيل لدعوته على قومه بالهلاك
وقيل لمراجعته ربه في شان ابنه كنعان واسمه عبد الغفار
وقيل لبكائه انظر سيرة الحلبي **قوله** ما عطف عليه للاحاطة
لذلك بل يقول ان تؤمن بالقران اي بوجوده **قوله** بمعارضة
اقصر سورة هذا ما عليه الجمهور وهو ان اقل ما وقع به التحدي
اقصر سورة منه وهي ثلاث ايات او مثلها طلب منهم صلى الله عليه
وسلم

وسلم ان ياتوا بمثل القران فعجزوا فطلب ان ياتوا بعشر
سور من مثله فعجزوا فطلب منهم ان ياتوا بسورة من مثله
فعجزوا فكان اقل ما طلب منهم قدرا اقصر سورة من سوره
والذي جرى عليه القاضي ان اقل ما وقع التحدي به اية
وذلك لان في دليل الجمهور شيئا اذ يلزم من كونه لم يطلب
منهم دون السورة انهم قادرون على اقل منها لان
المشاهدة ماضية بانهم عجزوا حتى عن بعض الاية
المفيد لان في ارتباطها بما قبلها وما بعدها انواعا
من بدايع الحكم لا يحيط بها غيره صلى الله عليه وسلم
فالحق انهم عاجزون عن محاكاة اية من اياته حتى يتم
نظرا وبعضها المفيد لكمال النظر لمناسبتها لما قبلها
وما بعدها واما التصريح بانه لم يقع العجز الا من ثلاث
ايات فترده المشاهدة الخارجية اذ لم يسمع عن احد
قط انه حاكى شيئا منه ذكره ابن حجر **قوله** لا تنحصر
اشارة الى انه لا يمكن سردها كلها لانها لا تعلم كلها **قوله**
منها الخ ومنها عدم تناقضه في اياته وتصديق
بعضها بعضا وكونه قديما والصرف عن معارضته
وعبارة عن الكلام القديم **قوله** الايجاز اي الاختصار
مع كثرة المعنى **قوله** مع البلاغة هي مطابقة الكلام
لمقتضى الحال **قوله** مجموع في كلمتين وهما في الفصاحي حياة
وقوله عدد حروفها عشرة احرف اي لفظا اذ هو المنظور
اليه في مثل ذلك فلا نظر لكونها في الخط اثني عشر والغا
للتكثير **قوله** معاني كلام كثير وذلك لان معناه ان الانسان

اذا علم انه من قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم
على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من
قتل الناس بعضهم لبعض وكان ارتفاع القتل حياة لهم
قوله واشتمالها على علم الغيب معطوف على الايجاز
اي على علم ما كان غائبا من الجنة والنار وغير ذلك وكذا
قوله والاخبار وكذا قوله وكونه جامعا قوله بين الله
الخ كالتعليل لقوله واشتمالها على علم الغيب الخ وانما
كان كذلك لان الله تعالى بين فيه خبر الاولين اي ما مضى
من الامم وقوله والاخرين وهم هذه الامة قوله
وحكم المختلفين اي كما اشار لذلك بقوله تعالى فمنهم
من امن ومنهم من كفر والحكم هو ثبوت الايمان لمن امن
وثبوت الكفر لمن كفر قوله ومراتب المطيعين اي وما
اعطيه المطيعين من المراتب اي المنازل المعنوية
اي بما عظمه الله من المثوبات من الغرف والتحلية بالاساور
من ذهب والبس الحرير وغير ذلك والمراتب اشارة
لشرفها والرغبة في تحصيلها من الاعمال الصالحة قوله
وانه كلام الله اي دال كلام الله وقوله غير مخلوق اي
مدلوله قوله وجوده في اللفظ اي من حيث ان اللفظ
دال عليه تعالى موجود في اللفظ وقوله بمعناه اي المعنى القديم
قوله باكسنتنا الباء للالة وقوله بحروفه الباء للسببية
وقوله بحروفه اي بالحروف الدالة عليه قوله وباعتبار
وجوده في الكتابة اي من حيث دلالة الكتابة عليه
قوله باشكاله اي بسبب اشكال في الكتابة فالاضافة للبيان

وكذا

وكذا يقال في صوت قوله وباعتبار وجوده في الذهن اي
من حيث دلالة ما في الذهن عليه يقال موجود في الذهن
قوله بالفاظه اي بسبب الفاظه المتخيلة اي في الذهن
اي الالفاظ الدالة عليه حاصله لكن كلام الله تعالى
الازلي له وجود في الخارج ووجود في الذهن ووجود
في العبارة ووجود في الكتابة فالكتابة تدل على
العبارة والعبارة تدل على ما في الذهن وما في الذهن
على ما في الخارج فالكتابة دال لاغير وما في الخارج
مدلول لاغير والعبارة وما في الذهن دال باعتبار
ومدلول باعتبار فما في الذهن دال على ما في الخارج
بلا واسطة والعبارة دالة عليه بواسطة والكتابة
بواسطتين والحاصل ان الصفة القديمة ليست
مكتوبة في المصاحف ولا محفوظة في الصدور ولا تتلو
بالسنتنا واما المكتوب وما بعده فدوال عليه وحينئذ
فاطلاق الصفة القديمة على المكتوب مجاز مرسل لاعلاقة
قوله احترازا من البسملة اي ملت من القرآن بالتواتر
لاختلاف الائمة في كونها من القرآن ام لا قوله فاتمر اي
امتثل قوله من الاوامر بيان لما وهو ظاهر قوله من
النواهي جمع نهي وهو بيان لما والمعنى وانتهى عن النهي
وهو لا يصح فيقدر مضافا اي وانتهى عن ما فيه اي
وانتهى عن متعلق ما فيه من النواهي ومتعلق النواهي
ما نهي عنه قوله وعوى عطوفا اي ارتكبا
[illegible] اتباع الهوى نسأل الله السلامة قبل

خلود الحسرة والندامة انه جواد كريم رؤف رحيم قوله
اي امة محمد اشارة الى ان ال للعهد الخارجي العلمي قوله
بانهم متعلق بقوله المخصوصون وقوله بانهم لا يجمعون
على ضلالة هم المجتهدون قوله وغيرها من الكراهة
والندب والاباحة قوله اذا كان معلوما الخ اي صار
مشتبها لما هو معلوم ضرورة والا فاصله نظري قوله
بان كان يعرفه اي شانه ان يعرفه الخواص والعوام
وان لم يعرفوه بالفعل كالانبيا المفصلين في القران
واراد بالخواص من مارس العلوم وادرك المنطوق
والمفهوم وبالعوام ما عداهم قوله بخلاف ما لا يعرفه
الا الخواص اي كون بنت الابن لها السدس قوله
اي اذا كان جاهلا به واما اذا كان عالما فيكفر قوله
ونحوه اي بان كان قديم الاسلام الا انه في موضع
بعيد عن اهل العلم شانه عدم المعرفة قوله والماب
عطف مرادف اي واليه الرجوع اي والرجوع بالموت
اي بسبب الموت كما ان اليه فيجازي المحسن لاحسانه
ويعاقب العاصي لعصيانه الا ان يتجاوز عنه انه هذا
والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي
بعده قال مولفه حفظه الله ونفعنا به تجزه من
اجراه الله على يديه علي بن احمد الصعيدي العدوي
المالكي ثم وكان الفراغ من هذه النسخة عشية الثلاث